تدريج الأداني إلى قراءة

شرح السعد على تصريف الزنجاني

تأليف العالم الفاضل

الشيخ عبد الحق سبط العلامة النووي الثاني

أدام الله وجوده وبلغه الأماني آمين

﴿ وبالهامش الشرح المذكور للحبر التفتازاني ﴾

﴿ على متن الزنجاني ﴾

﴿ جميع الحقوق محفوظة ﴾

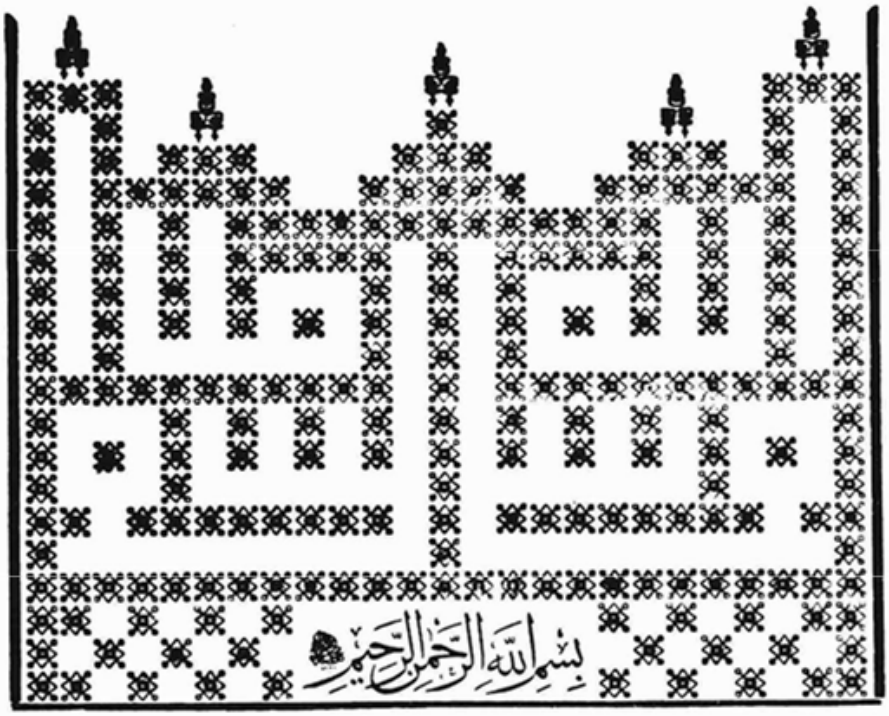
دار إحياء الكتب العربية

عيسى البابي الحلبي وشركاه

تدريج الأدانى إلى قراءة

شـرح السعد

على تصريف الرنجـانى



(ان أولى) ماتوشحت به البنان فى صحائف المبانى (وأحلى) ماابتسمت عنه ثغور الاقلام فى مصادر المعانى (حمد الله) الذى تنزهت أفعاله عن شوائب الغرض والاعلال وتقدست تصرفات قدرته عما يقوله الجهال أبدع وجود الانسان بحكمة بليغة وأجرى على لسانهم لغات فصيحة وأبنية بديعة (والصلاة والسلام على رسوله) الذى أعرب عن كمال كماله جمال سعده وأرشد الى كمال عزه وتمام فخره ومجده قوله تعالى: سبحان الذى أسرى بعبده (وعلى آله الطيبين) خير آل وأصحابه ليوث الحرب وذوى الافضال ماتوجه سائل الى مولى كريم وفاز منه بكل مطلب جسيم (وبعد) فيقول العبد الفقير الى عفو ربه الحليم الخبير عبد الحق ابن عبد الحنان الجاوى اراش الله جناحه ومحا بفضله جُناحه: هذا توضيح كاف وتصريح ان شاء الله تعالى واف لم يسألنى أحد فى وضعه ولا دعت الحاجة الى جمعه وانما جعلته تذكرة لنفسى ولمن أراد الله سبحانه وتعالى من أبناء جنسى يحل شرح العلامة المحقق والفهامة المدقق سعد الدين التفتازانى على تصريف الزنجانى استمددت فيه من حاشية الناصر اللقانى وشرح المنصور الطبلاوى وشرح الفصوص لسيدنا ومولانا المرحوم الذى تباكى لفقده الزمان وتضعضع لموته الجنان محرر العصر فأنعم به من محرر وفخر الدهر فأكرم به من فخر أخص أستاذى وقدوتى المرحوم الشيخ محمد نووى ابن المرحوم الشيخ عمر الجاوى التنارى أسبغ الله عليه شآبيب رحمته وغفرانه وأمدنا بمدده وحشرنا فى زمرته بمنه واحسانه ومن حاشيتى الدده جنكى والعلامة ابن قاسم الغزى وغيرها كما ستراه منصوصا وأغلب تسويدى هذا الموضوع من الأولتين (ولقبته) بتدريج الادانى الى قراءة شرح التفتازانى على تصريف الزنجانى راجيا من الله فى القبول فانه خير مأمول وأكرم مسئول ومنه أستمد العناية والتوفيق

والهداية الى سواء الطريق وأسأله سبحانه الرضوان عنى وعن والدى وأولادى وأشياخى وأحبائى وجميع المؤمنين وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب قال رحمه الله تعالى ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ الباء فيها أصلية متعلقة بمحذوف تقديره أؤلف إذ كل فاعل يبدأ فى فعله بها يضمر لفظ ما جعلها مبدأ له (والاسم) عند البصريين مشتق من السمو وهو العلو فأصله سمو حذفت لامه وعوض عنها ألف الوصل وعند الكوفيين مشتق من الوسم والسمة هى العلامة والاول هو الاصح قال ابن معطى فى ألفيته

واشتق الاسم من سما البصريون * واشتقه من وسم الكوفيون

والمذهب المقدم الجلى * دليله الاسماء والسمى

أى يستدل على صحة مذهب البصريين بأن جمع الاسم أسماء ولو كان من الوسم لقيل أوسام وبأن تصغيره سمى ولو كان من الوسم لقيل وسيم (والله) علم غير مشتق ومعناه المستحق للعبادة قال البلقينى حكى هذا القول عن طائفة من العلماء منهم الامام الشافعى ومحمد بن الحسن وجمع من الفقهاء منهم الخطابى وامام الحرمين والغزالى وقيل هو مشتق ثم اختلفوا فقيل هو من أله وأله لفظ مشترك فى العبادة والسكون والتحير والفزع لان خلقه يعبدونه ويسكنون اليه ويتحيرون فيه ويفزعون اليه فأصل الجلالة الشريفة حينئذ إله كامام أدخلت عليه الالف واللام للتعريف ثم حذفت الهمزة تخفيفا ونقلت حركتها الى اللام ثم سكنت الاولى وأدغمت فى الثانية تسهيلا وقيل من لاه يلوه إذا احتجب فأصل الجلالة حينئذ لاه أدخل عليه الالف واللام فصار اللاه فوجب الادغام وقيل غير ذلك ﴿ واعلم ﴾ أن الصحيح هو المذهب الاول لا يقال يرده ظاهر قوله تعالى صراط العزيز الحميد الله انه نعت فيكون مشتقا لما قيل من انه بدل مثل مررت بالرجل الكريم زيد وعلى كل قول هو اسم تفرد به البارى تعالى قال تعالى هل تعلم له سميا ﴿ نكتة ﴾ ذكر هذا الاسم فى القرآن فى الفين وسبعين موضعا انتهى ذكره السيوطى فى رسالته على البسملة (والرحمن الرحيم) فيهما مسائل الاولى قال الزمخشرى فى الكشاف الاول فعلان من رحم كغضبان وسكران من غضب وسكر والثانى فعيل منه كمريض وسقيم من مرض وسقم انتهى واعترض عليه البلقينى بأمور الاول ان ما ذكره من انه من رحم لا يجرى على طريقة البناء الثانى أن ما ذكره من انه كغضبان وسكران أو كمريض وسقيم مخالف لرحمن ورحيم فان فعليهما قاصران لازمان ورحمن فعله متعد الثالث انه ليس من الادب التشبيه الذى ذكره ولو قال الرحمن فعلان من الرحمة كمنان من المن وحنان من الحن لكان أولى انتهى الثانية المشهور ان الرحمن عربى مشتق وقيل انه عبرانى وكانت الحاء معجمة فعرب فصارت الحاء مهملة وقيل انه عربى ولكنه علم وليس بمشتق وهذا قول ضعيف واستدل بعض العلماء بأنه لو كان علما لكان قولنا لا إله إلا الرحمن يفيد التوحيد كقولنا لا إله إلا الله الثالثة أن فى الرحمن من المبالغة ما ليس فى الرحيم وفى تفسير البغوى أن بعضهم يقول الرحمن بمعنى العموم والرحيم بمعنى الخصوص فالرحمن بمعنى الرزاق فى الدنيا وهو على العموم لكافة الخلق والرحيم بمعنى المعافى فى الآخرة للمؤمنين على الخصوص الرابعة أن الرحمن خاص به سبحانه وتعالى لأنه صفة من وسعت رحمته كل

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

شيء ومن لم يكن كذلك لا يسمى رحمانا ولذا لا يثنى ولا يجمع وأما الرحيم فانه يطلق على غير الله أيضا كذا ذكره السيوطى (ان أروى) اسم تفضيل من رويت بالماء أى ان ابهج وانضر (زهر) بفتحتين جمع زهرة بسكون الهاء وهو نور النبت مجاز عن الالفاظ المستحسنة (يخرج فى رياض الكلام) جمع روضة مستعارة لمقامات الكلام وأحواله المقتضية لا يراده على وجه مخصوص (من الاكمام) جمع كم بالكسر وتشديد الميم وعاء الطلع وغطاء النور وغلافه تجوز بها عن الافواه ففى الالفاظ المذكورات استعارة تحقيقية ولا ينافيها ذكر الكلام اذ هو خارج عن المشبهات وفيها غير ذلك (وأبهى) اسم تفضيل أيضا من البهاء وهو الحسن اللطيف الفائق وفى فعله ثلاث لغات بهى وبهو وبهاء وبالكسر والضم والفتح نقله ابن مالك فى المثلثات (حبر) جمع حبرة كعنب وعنبة وهو برد يمانى مجاز عن السطور (تحاك) بالبناء للمفعول أى تنسج (ببنان) جمع بنانة وهى طرف الاصابع (البيان) المراد به المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير (وأسنان) جمع سن (الاقلام) جمع قلم الآلة المعروفة وفى الجميع استعارة تحقيقية لان المراد بالحبر السطور وبالحياكة الكتابة وبالبنان حقيقتها وهى أطراف الانامل كما تقدم أو يقال فيها شبه البنان باليد العاملة لاشتراكهما فى وصف الآلية واستعير له اسمها استعارة بالكناية واثبات البنان وهى أطراف الانامل له تخييلية فجمع فى الاستعارة بين الترشيح بذكر الحبر والحياكة والتجريد بذكر ما يلائم المستعار له وهو اسنان الاقلام أو كلاهما ترشيح وقوله (حمد الله سبحانه) خبر إن أروى وفى افتتاح كتابه بذلك اشارة الى أن الثناء على حمد الله ثناء على الله لا يعنى به الا الوصف بالجميل وان كان بغير لفظه الشهير (على تواتر) أى تتابع (نعمائه) بفتح النون مع المد أو بضمها مع القصر بمعنى الانعام أو اسم جمع للنعمة أو للانعام (الوافرة) أى الكاملة أو الكثيرة من قولهم هم متوافرون أى كثيرون ومتمون وكاملون (الظاهرة) أى البينة الواضحة لكل أحد لتناهيها فى العظم والكمال (وترادف) أى تعاقب (آلائه) جمع ألى بالفتح والكسر وهى والنعماء مترادفان لغة وقيل الآلاء النعم الظاهرة والنعماء النعم الباطنة (المتوافرة) الكثيرة فى العدد (المتطافرة) بالطاء المهملة أى السريعة الحصول من طفر يطفر إذا وثب ذكره الدده جنكى فلما كان كل السعادة دينية أو دنيوية عاجلة أو آجلة لا تصل الينا الا بوسيلة النبى الاكرم صلى الله عليه وسلم أتى بالصلاة عليه فقال عاطفا على قوله حمد الله (ثم الصلاة على نبيه) صلة الصلاة فيكون من عطف الافراد لا من عطف الجمل لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر للخلاف فيه فافهم (محمد المبعوث من أشرف جراثيم) جمع جرثومة وهو الاصل (الانام) أى الخلق وقيل الانس والجن (وعلى آله وأصحابه الأئمة) جمع امام وهو المقتدى به أصله أأممة على وزن أفعلة (الاعلام) جمع علم وهو الراية أو الجبل فهو من التشبيه البليغ بحذف الاداة ووجه الشبه (وازمة الاسلام) جمع زمام وهو المقود ففيه تشبيه بليغ أيضا ووجه الشبه فيه أن التمسك بهم يبلغ المقاصد الاسلامية كما يبلغ راكب الدابة مقاصده بامساك مقودها (وبعد فيقول) دخلت الفاء على توهم أما اجراء للموهوم مجرى المحقق أو لدفع توهم الاضافة (الفقير الى) رحمة (الله الغنى) فيه الجمع بين المتقابلين وهو المسمى عند أهل البديع بايهام الطباق (مسعود) عطف بيان للفقير (ابن عمر القاضى) نعت لعمر (التفتازانى) نعت لأحد المتضايفين (بيض الله غرة احواله) أى كثر الله بياضها

ان أروى زهر يخرج فى رياض الكلام من الاكمام وأبهى حبر تحاك ببنان البيان وأسنان الاقلام حمد الله سبحانه وتعالى على تواتر نعمائه الوافرة الظاهرة وترادف آلائه المتوافرة المتطافرة ثم الصلاة على نبيه محمد المبعوث من أشرف جراثيم الانام وعلى آله وأصحابه الأئمة الاعلام وأزمة الاسلام (وبعد) فيقول الفقير الى الله الغنى مسعود ابن عمر القاضى التفتازانى بيض الله غرة أحواله

أو بهج أول أحواله لأن الغرة بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهم وأول كل شىء وخياره كذا قاله الناصر اللقانى ففيه استعارة بالكناية بأن يقال شبه الحال بالفرس تشبيها مضمراً فى النفس على رأى وإثبات الغرة للمشبه به تخييل وذكر البياض ترشيح أو استعارة تحقيقية على ارادة انها أول أحواله (وأورق اغصان) اما مفعول به لأورق لأنه بمعنى جعله ذا ورق أو فاعل له على تقدير انه لازم وهمزته للصيرورة كأغد البعير أى صار ذاغدة وأمشى الرجل أى صار ذا ماشية وهذا هو الاوفق بالقياس وعلى كلا الاحتمالين فهو مضاف إلى (آماله) وفيه تشبيه الآمال جمع أمل وهو الرجاء بالأشجار على سبيل الاستعارة بالكناية وإثبات الاغصان للمشبه تخييل والورق ترشيح (لما رأيت) أى علمت (مختصر التصريف) الاضافة بمعنى فى أى مختصراً فى علم التصريف (الذى صنفه الامام الفاضل العالم الكامل) المراد به العامل بعلمه (قدوة) بضم القاف أو كسرها اسم مصدر من الاقتداء بمعنى مقتدى (المحققين) جمع محقق من التحقيق وهو اثبات الشىء بدليله (عز الملة والدين) مصدر وصف به الامام مبالغة أى معزهما أو هو وما أضيف اليه مسمى به الامام فعليه يكون بدلا منه (الزنجانى) نسبة إلى قرية زنجان من أعمال خراسان (رحمه الله تعالى) دعاء للمصنف بإيصال الخير اليه (مختصراً) مفعول ثان لرأيت (ينطوى) مطاوع طواه يطويه ضمنه معنى يشتمل ولذلك قال (على مباحث) جمع مبحث وهو القول من حيث يقع فيه البحث وهو لغة التفحص والتفتيش واصطلاحا اثبات النسبة الايجابية أو السلبية بين الشيئين بطريق الاستدلال (شريفة) أى مرتفعة الرتبة لفرط الاحتياج إليها (ويحتوى) أى يجمع ويشتمل (على قواعد لطيفة) أى دقيقة لايهتدى اليها الا بنظر دقيق وتأمل تام (سنح لى) جواب لما أى ظهر لى وعرض فى نفسى (أن أشرحه) أى المختصر (شرحا يذلل) من الذل بالكسر وهو اللين والسهولة (من اللفظ) أى من جنس اللفظ الكائن فى ذلك المختصر (صعابه) أى اللفظ المذكور (ويكشف) أى الشرح (عن وجه المعانى نقابه) أى نقاب الوجه وفيه تشبيه المعانى بالصورة الحسنة على سبيل الاستعارة بالكناية واثبات الوجه استعارة تخييلية وذكر النقاب ترشيح للاستعارة أو تشبيه وجه المعانى بالشىء المحتجب استعارة بالكناية وإثبات النقاب للوجه استعارة تخييلية وذكر الوجه ايهام وتورية ولا يخفى تقرير ما فى الفقرة التى قبل هذا على من له أدنى المام فى الفن (ويستكشف مكنون غوامضه) أى يطلب الشرح أن تنجلى مشكلات خفيات المختصر (ويستخرج سر) أى حكمة (حلوه من حامضه) أى سهله الذى هو كالحلو فى ميل الطبع اليه وصعبه الذى هو كالحامض فى نفرة الطبع عنه (مضيفا اليه) أى حال كونى ضاما إلى ما ذكر من التذليل والكشف والاستكشاف والاستخراج (فوائد شريفة) أى مرتفعة الرتبة لاستنادها إلى كلام القوم (وزوائد لطيفة) أى معانى زائدة دقيقة ثم بينهما بقوله (مما عثر) بفتح المثلثة من باب نصر أى اطلع (عليه فكرى) بفتح الفاء مصدر وبكسرها اسم (الفاتر) أى الضعيف والقليل النفوذ (ونظرى القاصر) أى العاجز عن بلوغ المطالب (بعون) أى بمعونة (الملك القادر) وهو متعلق بعثر (والمرجو ممن اطلع فيه) أى فى هذا الشرح (على عثرة) أى خطأ شبيه

وأورق أغصان آماله لما رأيت مختصر التصريف الذى صنفه الامام الفاضل العالم الكامل قدوة المحققين عز الملة والدين عفيف الدين عبد الوهاب بن ابراهيم الزنجانى رحمة الله عليه مختصراً ينطوى على مباحث شريفة ويحتوى على قواعد لطيفة سنح لى أن أشرحه شرحا يذلل من اللفظ صعابه ويكشف عن وجه المعانى نقابه ويستكشف مكنون غوامضه ويستخرج سر حلوه من حامضه مضيفا اليه فوائد شريفة وزوائد لطيفة مما عثر عليه فكرى الفاتر ونظرى القاصر بعون الله القادر والمرجو ممن اطلع فيه على عثرة

بالزلة (أن يدرأ) أى يدفع (بالحسنة السيئة) أى أن يقيل ببسط العذر الخطأ الواقع فيه ويحتمل أن يريد بالحسنة أى الفعلة الحسنة ما أشار اليه بقوله يذلل الى آخره وبالسيئة أى الفعلة السيئة الخطأ المشار اليه بقوله على عثرة (فانه) أى الشرح (أول ما أفرغته) أى أول شىء صببته استعار الافراغ والصب للتنقيح والتهذيب استعارة تحقيقية تبعية (فى قالب الترتيب) بفتح اللام وهو آلة يصب فيها الاجسام المذابة حتى تتشكل بشكله وتتقدر بقدره كالطابع (و) قالب (الترصيف) أى ضم بعض الكلام إلى بعض (مختصرا) على لفظ اسم الفاعل حال من التاء فى أفرغته (فى هذا المختصر) المشار به إلى الشرح وانما وضع الظاهر موضع المضمر ليفيد ان الشرح فى نفسه مختصر أيضا (ما قرأته) مفعول مختصرا (فى علم التصريف) أى قراءة تفهم وتحقيق وحكى أن الشارح كان يوم تأليف هذا الشرح ابن ستة عشر سنة وفى تلك السنة ولد الشريف الجرجانى ذكره فى روضة ابن القاسم (ومن الله) سبحانه وتعالى أى لا من غيره (الاستعانة) أى الاعانة المطلوبة (واليه) لا إلى سواه (الزلفى) أى القربى والمراد التقرب بالطاعة (وهو) أى الله سبحانه وتعالى (حسب) أى كافى (من توكل عليه) أى فوض واستند اليه فى الأمور كلها (وكفى) أى كفى به وكيلا (فيها أنا أشرع) أى أبتدىء (فى المقصود) أى بالذات من شرح ما تضمنه المختصر (بعون الملك) أى المتصرف بالامر والنهى (المعبود) أى بحق (فأقول) الفاء لتعقيب مفصل على مجمل (لما كان من الواجب لكل طالب لشىء) ما من علم أو غيره (أن يتصور ذلك الشىء ليكون) أى الطالب (على بصيرة) أى تبصر (فى طلبه) أى طلب ذلك الشىء بالشروع فيه وليأمن من فوات مقصوده ومن صرف الهمة الى مالا يعنيه (وان يتصور غايته) أى فائدته (لانه) أى الغاية التى هى الفائدة ذكر ضميره إما باعتبار الخبر أو باعتبار تأويل الغاية بالغرض (هو السبب الحامل) أى الباعث والمحرك للطالب (على الشروع فى طلبه) أى الشىء (بدأ المصنف) جواب لما كان (بتعريف التصريف على وجه) أى طريق يتوجه اليها (يتضمن فائدته) أى معرفة غايته حيث قال لمعان مقصودة لا تحصل الا بها (متعرضا لمعناه) أى التصريف (اللغوى) وانما تعرض لذلك مع انه ليس من دأب العرفين (اشعارا بالمناسبة بين المعنيين فقال مخاطبا بالخطاب العام) أى بقرينة أن علم هذا البحث مطلوب من كل أحد غير مخصوص بواحد معين (اعلم أن التصريف وهو تفعيل) أى مصدر على وزن التفعيل اصله تصررف لوجوب اشتمال المصدر على جميع حروف فعله ثم أبدلت الراء الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها وهو مشتق (من الصرف للمبالغة) أى فى وصف الماهية بالكمال (والتكثير) أى فى عدد المرات (فى اللغة) أى لغة العرب (التغيير تقول) قولا مطابقا للغة (صرفت الشىء أى غيرته يعنى) أى المصنف بهذا الكلام مع ذيله (ان للتصريف معنيين لغوى وهو ما) أى المعنى الذى (وضعه) أى لفظ التصريف (له) أى لذلك المعنى (واضع لغة العرب) وفيه خلاف والأصح منه على ما ذهب اليه المحققون كأبى الحسن الاشعرى انه هو الله سبحانه وتعالى (واللغة) أى من حيث هى (الالفاظ الموضوعة) الالف واللام فيه للجنس فيصدق بالواحد والاكثر فلا يرد أن الحد لا يصدق بصيغة الجمع على الآحاد التى كل منها

أن يدرأ بالحسنة السيئة. فانه أول ما أفرغته فى قالب الترتيب والترصيف مختصراً فى هذا المختصر ما قرأته فى علم التصريف ومن الله الاستعانة واليه الزلفى وهو حسب من توكل عليه وكفى فيها أنا أشرع فى المقصود بعون الملك المعبود فأقول لما كان من الواجب على كل طالب لشىء أن يتصور ذلك الشىء أولا ليكون على بصيرة فى طلبه وأن يتصور غايته لأنه هو السبب الحامل على الشروع فى الطلب بدأ المصنف رحمه الله بتعريف التصرف على وجه يتضمن فائدته متعرضا لمعناه اللغوى اشعارا بالمناسبة بين المعنيين فقال مخاطبا بالخطاب العام (اعلم أن التصريف) وهو تفعيل من الصرف للمبالغة والتكثير (فى اللغة التغيير) تقول صرفت الشىء أى غيرته يعنى أن للتصريف معنيين لغوى وهو ما وضعه له واضع لغة العرب واللغة هى الالفاظ الموضوعة للمعانى

ما صدق مفهومها لا يقال ان بطلان الجمعية باللام ان لم يكن للاستغراق والعهد اذا كان فى موضع النفى وأما اذا كان فى موضع الاثبات فلا لانا نقول ماذكر فى الاصول من الدليل على بطلان معنى الجمعية باللام لا يفرق بين أن يكون فى موضع النفى أو الاثبات نص عليه فى الهداية والنهاية والمبسوط كذا ذكره الدده جنكى وهى مأخوذة (من لغى بالكسر) أى كسر الغين (يلغى) بالفتح (لغى) على وزن فعلى بفتحتين لان قياس مصدر باب علم اذا كان لازما أن يجىء على فعل كفرح فرحا ويقال ذلك (اذا لهج بالكلام) أى تلفظ به والمراد بالكلام ههنا الالفاظ أعم من أن يكون متضمنا لكلمتين أو غير متضمن ذكره سعد الله (وأصلها) أى أصل لغة (لغى) أى على تقدير كونها يائية (أو لغو) أى على تقدير كونها واوية (والهاء) فيها (عوض) أى عن المحذوف الذى هو الياء أو الواو قال الشيخ سعدالله وانما احتيج الى التعويض لان الحذف خلاف القياس (وجمعها لغى) بضم اللام ولغات أيضا (مثل برة وبرى) أى وزنا لاأصلا لأن أصل برة على ماتقل عن أبى على بروة يفتح الباء جمعت على برى مثل قرية وقرى كذا أفاده ابن قاسم الغزى وقال ابن القطاع أصلها بروة بالضم نحو خصلة وخصل وغرفة وغرف والبرة حلقةمن صفر تجعل فى لحم أنف البعير وقيل تجعل فى أحد جانبي المنخرين وربما كانت البرة من شعر وهى الخزامة وكل حلقة من سوار وقرط وخلخال وأشباهها برة كذا نقل عن الاصمعى (وصناعى) هذا ثان المعنيين (وهوما) أى المعنى الذى (وضعه) أى لفظ التصريف (له) أى لذلك المعنى(أهل هذه الصنعة) الاشارة الى العلم الذى منه هذا المختصر (واليه) أى الى المعنى الصناعى للتصريف (أشار) أى المصنف (بقوله) وانما جعله مشارا اليه مع أنه مصرح به تنبيها على جلالة قدره وعلو مرتبته كذا أفاده الدده جنكى (وفى الصناعة بكسر الصاد) وهى تستعمل فى المعانى وبالفتح فى المحسوسات وقيل بالكسر حرفة الصانع وقيل هى أخص من الحرفة للاحتياج فى حصولها الى المزاولة ولذلك قال (وهى العلم الحاصل من التمرن) أى الممارسة والمداومة (على العمل) أى تتبع الجزئيات واحدا فواحدا واستحضار القوا عد من ذلك التتبع وتوضيحه أن الناظر يعلم علما جزئيا أن طيا مثلا أصله طوى وأن سيدا أصله سيود وهكذا فيحصل من تتبع ذلك علم كلى بوجوب قلب الواو ياء عند اجتماعها مع الياء والسابق منهما ساكن فالعلم المذكور أومعلوماته من ماصدقات مسمى الصناعة (والمراد بها هنا) أى فى كلام المصنف (صناعة التصريف) الاضافة فيه لامية ان أريد بالتصريف التحويل المخصوص وبيانية ان أريد به علم التصريف ثم أشار الى أن المراد بالصناعة هو الاصطلاح فقال (أى التصريف فى الاصطلاح تحويل الاصل الواحد) وانما لم يقل من أول مرة فى الاصطلاح لانه يستعمل غالبا فى العلم الذى تحصل معلوماته بالنظر والاستدلال والصناعة انما تستعمل فى الذى يحصل معلوماته بتتبع كلام العرب كما مر ولا شك أن معلومات هذا العلم انما تحصل بالتتبع والاستقراء (أى) علم بتحويل مادة الاصل الواحد من هيئة الى هيئة أخرى وهو (تغييره) أى الاصل الواحد على وجه النقل المذكور وبما قدرناه يندفع مايقال ان التصريف من الانفعال النفسانى والتحويل فعل فكيف يصح حمله عليه (والاصل مايبنى عليه شىء) حسيا كان البناء كبناء السقف على الجدار أو عقليا

من لغى بالكسر يلغى لغيا اذا لهج بالكلام وأصلها لغى أو لغو والتاء عوض وجمعها لغى كبرة وبرى وصناعى وهو ماوضعه له أهل هذه الصناعة واليه اشار بقوله (وفى الصناعة) بكسر الصاد وهى العلم الحاصل من التمرن على العمل والمراد بها ههنا صناعة التصريف أى التصريف فى الاصطلاح (تحويل الأصل الواحد) أى تغييره والاصل مايبنى عليه شىء

كبناء المشتقات على المصادر والمعلولات على عللها (والمراد) أى بالاصل (ههنا) أى فى كلام المصنف (المصدر) ولما كان المتبادر من قوله (الى أمثلة) انها جمع للمثال الذى يذكر لايضاح القاعدة فسرها الشارح بما يدفع كون المراد بها هنا ذلك فقال (أى أبنية وصيغ) وهما متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار لان الكلمة المتفرعة عن أصل باعتبار كون حروف الاصل أساسا لما يتجدد من حروف وحركات بناء وباعتبار كون الحروف المذكورة كالمادة لها صيغة ذكره الناصر اللقانى (وهى الكلم باعتبار هيئات تعرض لها من الحركات والسكنات) أى جنسا ونوعا والواو فيه بمعنى أو المانع للخلو والا لانتقض بنحو ضرب من أمثلة الضرب (و) من (تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه) وانما ذكر هذا تأكيدا كما فى قوله تعالى: لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون. أو نظرا الى انفصال أحدهما عن الآخر بالقصد دون التحقيق والا فذكر أحدهما يستلزم الآخر لانك اذا قدمت شيئا على شىء فقد أخرت المتقدم عليه عن المقدم (مختلفة) صفة لامثلة أى حصول الاختلاف فيها (باختلاف الهيئات) أى بسبب حصوله لها لانها جزء مدلول الامثلة والحاصل للجزء حاصل للكل فى الجملة ﴿تنبيه﴾ والمعتبر فى شخص الصيغة شخص الحركات فتختلف الصيغة بالشخص باختلاف أشخاص الحركات كاختلافها فى ضرب وطلب مثلا مع اتحادها بالنوع والمعتبر فى نوع الصيغة نوع الحركات فتختلف الصيغة بالنوع باختلاف أنواع الحركات كاختلافها فى ضرب مصدرا وضرب فعلا أفاده الدده جنكى وذلك (كضرب ويضرب ونحوهما من المشتقات) أى كاسم الفاعل والمفعول ثم ذكر المصنف علة التحويل فقال (لمعان جمع معنى وهو) أى لفظ معنى (فى الاصل مصدر ميمى) وهو المبدوء بميم زائدة لغير الفاعلة مشتق (من العناية) أى بناء على أن المصدر المزيد فيه مشتق من المجرد ثم (نقل) أى لفظ معنى من المعنى المصدرى (الى معنى) لفظ اسم (المفعول) فلفظ معنى منقول والمعنى المصدرى منقول عنه ومعنى اسم المفعول منقول اليه فتدبر (وهو) أى معنى المفعول (مايراد من اللفظ) أى مايريده الواضع اذالمراد بالمعنى عند الاطلاق ماوضع اللفظ بازائه ﴿واعلم﴾ أن اللفظ اذا وضع بازاء شىء فذلك الشىء من حيث انه يدل عليه اللفظ يسمى مدلولا ومن حيث يقصد باللفظ يسمى معنى ومن حيث يحصل منه يسمى مفهوما ومن حيث كون الموضوع له اسما يسمى مسمى والمسمى أعم من المعنى فى الاستعمال لتناوله الافراد والمعنى قد يختص بنفس المفهوم والمدلول قد يكون أعم من المسمى لتناوله المدلول التضمنى والالتزامى بخلاف المسمى أفاده الدده جنكى فاحفظه فانه عزيز (أى التصريف تحويل المصدر الى أمثلة مختلفة لاجل حصول معان) نبه الشارح بذلك على أن اللام فى قوله لمعان للتعليل وأن العلة مضمرة مدخولة للام وهى حصول (مقصودة) اما المراد مامن شأنها أن تقصد أو التنصيص لاجل التأكيد (لاتحصل تلك المعانى الابها) أى لا تحصل افادة تلك المعانى أولا يتمايز بعضها عن بعض الابها اذ تحققها الواقعى غير موقوف عليها (أى بهذه الامثلة) ولا يخفى أن هذا الحصر ادعائى لاحقيقى لانه باعتبار الاضافة الى المصدر فان المراد بالامثلة الجنس الصادق بمثال واحد فلا يرد أن التعبير عنها يحصل بغير تلك الامثلة وأن تحويل الاصل الى مثال لحصول معنى من التصريف مع انه لايصدق عليه هذا التعريف (وفى هذا الكلام)أى فى قوله لاتحصل

والمراد ههنا المصدر (الى أمثلة) أى أبنية وصيغ وهى الكلم باعتبار الهيئات التى تعرض لها من الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه (مختلفة) باختلاف الهيئات كضرب ويضرب ونحوهما من المشتقات (لمعان) جمع معنى وهو فى الاصل مصدر ميمى من العناية نقل الى معنى المفعول وهو مايراد من اللفظ أى التصريف تحويل الاصل أى المصدر الى امثلة مختلفة لاجل حصول معان (مقصودة لا تحصل) تلك المعانى (الابها) أى بهذه الامثلة وفى هذا الكلام

إلابها (تنبيه على أن هـذا العلم محتاج اليه) وذلك لان حصول المعانى المقصودة المحتاج اليها كلها اذا كان مقصورا على حصـول الأبنية التى أحوالها مسائل هـذا العلم كان هذا العلم محتاجا اليه بلا شك ﴿ واعلم ﴾ ان دلالة التنبيه عند الاصوليين دلالة اللفظ على مايلزم عن معناه الوضعى مما قصـد ولم يتوقف على اضماره صدق الـكلام ولا صحته فان توقف وقصد فدلالة اقتضـاء وان لم يقصد فدلالة اشارة كـذا أفاده اللقانى (مثلا) أى أذ كر لك مثالا لان المثل والمثيل قد يستعملان بمعنى المثال (الضرب هو الاصل الواحد فتحويله الى ضرب ويضرب وغيرهما ليحصل المعنى من) بيانية (الضرب الحادث فى الزمان الماضى أو الحال) فيه اشارة الى أن دلالة الفعل على الزمان ليس مجرد اقتران الحدث أعنى مصدر الفعل بالزمان بل معناه ان مصدر الفعل حادث فى هذا الزمان ولا يرد بمثل علم الله تعالى ويعلم الله سبحانه وتعالى من الافعـال المستعملة فى حق الله تعالى لان الحدوث هناك راجع الى التعلق (أو غيرهما) هـذا اما أن يكون معطوفا على قوله أو الحال ويراد به الاستقبال فيكون ناظرا الى قوله يضرب أو يكون معطوفا على قوله من الضرب الحادث ويراد به معانى باقى المشتقات فيـكون ناظرا الى قوله وغيرهما فافهم (هو) أى تحويل الاصـل الواحـد الى ماذكر (التصريف فى الاصطلاح والمناسبة بينهمـا) أى بين المعنى اللغوى والاصطلاحى (ظاهرة) وذلك لان اللغوى أعم من الاصطلاحى اذ هو تغيير مطلق أعم من أن يكون المغير الاصل الواحد والمغير اليه هو الامثلة أولا يكون كذلك بخلاف الاصطلاحى فانه تغيير مخصوص كما تقدم فلا مناسبة أشد من المناسبة المصححة لاستلزام أحـد المتناسبين للآخر (والمراد) أى مراد المصنف (بالتصريف ههنا) أى فى قوله اعلم أن التصريف الى آخره (غير علم التصريف) أى لان الظاهر أن المصنف قصد تعريف لفظ التصريف لغة واصطلاحا وقطع النظر عن تعريف علم التصريف تسهيلا للمتعلم ولما كان علم التصريف حقيقة متحدة لا تختلف فى الغالب لم يعبر الشارح فيه بالمراد بل وصفه بما هو حقيقته غالبا بقوله (الذى هو معرفة أحوال الابنية) أى الذى هو علم بقواعد تعرف بها أحوال ابنية الـكلم التى ليست باعراب ولا بناء كماذهب اليه ابن الحاجب (و) انما (اختار) المصنف (التحويل) أى آثره ورجحه (على التغيير لما) ثبت (فى) لفظ (التحويل) أى بناء على أن الالفاظ كالظروف للمعانى (من معنى النقل) أى من معنى هو النقل أو معنى لفظ النقل فالاضافة بيانية على الاول وحقيقية على الثانى ولما كان هذا دعوى تحتاج الى ثبت صرح به فى قوله (قال) أى ناصر الدين المطرزى صاحب المصباح فى النحو وهو معتزلى كذا ذكره الدده جنـكى (فى المغرب) بغين معجمة ثم راء مفتوحة كتاب فى اللغة وأكثر تعلقه باللغة الفقهية كذا ذكره بعضهم (التحويل النقل من موضع الى موضع آخر وقال) أى أبو نصر اسماعيل ابن حماد الجوهرى (فى) كتاب (الصحاح التحويل النقل من موضع الى موضع وحولته فتحول وحول أيضا يتعدى) بنفسه (ولا يتعدى) أى قد يستعمل فى موضع متعديا بنفسه وفى موضع آخر يستعمل لازما وقال الدده جنـكى ومثل هذا كثير فى كلام العرب يرتقى الى مائة وستين فان شئت فاطلبها فى الدستور من كتب اللغة (والاسم) أى اسم المصدر (منه) أى من حول القاصر أو المتعدى (الحول) كالصغر بمعنى التحويل أو التحول ونقل عن الازهرى انه مصدر

تنبيه على ان هـذا العلم محتاج اليه مثلا الضرب هو الاصـل الواحـد فتحويله الى ضرب ويضرب وغيرهما ليحصل المعنى المقصود من الضرب الحادث فى الزمان الماضى أو الحال أو غيرهما هو التصريف فى الاصطلاح والمناسبة بينهما ظاهرة والمراد بالتصريف ههنا غير علم التصريف الذى هو معرفة أحوال الابنية واختار التحويل على التغيير لما فى التحويل من معنى النقل قال فى المغرب التحويل نقل الشىء من موضع الى موضع آخر وقال فى الصحاح التحويل النقل من موضع الى موضع آخر وحوله فتحول وحول أيضا يتعدى ولا يتعدى والاسم منه الحول

كما فى الآية وعليه أئمة التفسير (قال الله)سبحانه و (تعالى لا يبغون عنها حولا) أى لا يطلب أهل الجنة التنقل عن الجنة الى مكان آخر ذكره العلامة سعد الله (فهو أخص من التغيير) أى فبسبب كون التحويل فيه معنى النقل دون التغيير ثبت أن التحويل أخص منه (ولا يخفى أنك تنقل حروف الضرب) أى مادته فقط لا المجموع المركب من المادة والهيئة (الى ضرب ويضرب وغيرهما) هذا جواب سؤال مقدر فى الكلام كأنه قيل كيف يكون أخصيته بحسب المعنى سببا لاختياره فى تعريف التصريف الصناعى فأجاب بقوله ولا يخفى الى آخره ومحصل الجواب أن النقل معتبر فى تغيير المصدر الى الا مثلة والتحويل نص فى النقل بخلاف التغيير والنقل يستلزم التغيير ضرورة استلزام الخاص للعام (فيكون) أى التحويل (أولى من التغيير) أى لانه لو استعمل التغيير بدل التحويل لذهب الوهم الى أن تغير الضرب مثلا الى ضرب وغيره قد يكون خاليا عن النقل لانه أعم منه فينبغى أن يوجد فى مادة لا يوجد فيها النقل تحقيقا لمعنى العموم (ولا يجوز أن يفسر) أى يعرف (التصريف لغة التحويل لانه أخص من التصريف) أى بمعنى التغيير والاخص لا يجوز التعريف به لانه غير جامع (ثم التعريف يشتمل على العلل الاربع) يعنى أن التصريف الصناعى مركب صادر عن فاعل مختار وكل ما كان كذلك فلا بد له من علل أربع وانما تحصر العلل فى ذلك لان العلة اما أن تكون داخلة فى المعلول أو خارجة عنه فالاول اما أن يكون حصول المعلول بها بالفعل أو بالقوة الاولى العلة الصورية والثانية العلة المادية والخارج اما أن يكون مؤثرا فى المعلول أولا الاول العلة الفاعلية والثانى العلة الغائية وهى فى الامثلة المذكورة حروف الاصل والهيئة العارضة لها هى العلة المادية والصورة الحاصلة من اجتماعهما هى العلة الصورية والواضع مثلا العلة الفاعلية وحصول المعانى المقصودة العلة الغائية فعلم أن تعريف المصنف تضمن الاشارة الى كل من العلل وهو الاحسن و (قيل التحويل هى الصورة) أى العلة الصورية ويعرف وجه تضعيف هذا القول بما قررناه فى تفسير العلة الصورية للامثال اذ التحويل حقيقة التصريف ويعرف به أيضا أن متعلق التضعيف هو قوله التحويل هو الصورة فقط فليتأمل (ويدل) أى التحويل (بالالتزام) أى الالتزام العرفى لا العقلى اذ يمكن تعقل التحويل مع الذهول عن الفاعل كذا ذكره الده جنكى (على الفاعل) أى العلة الفاعلية (وهو المحول والأصل الواحد هى المادة) أى العلة المادية (وحصول المعانى المقصودة هى الغاية) أى العلة الغائية وهذه علة ذهنا معلولة خارجا (فان قلت المحول هو الواضع) أى للغة أى أهو الواضع بتقدير همزة الاستفهام (أم غيره) أى أم هو غيره لان الظاهر أن أم هنا متصلة ولا يقع قبلها إلا همزة استفهام فى الاكثر ثم ان كان مايليها اسما مفردا أوفعلا أوحرفا أوجملة اسمية أو فعلية كان مايلى الهمزة كذلك لكن نقل عن الرضى انه قال تجوز المخالفة بين ماولى الهمزة وأم فى نحو أعندك زيد أم عمر وأزيد عندك أم فى الدار وألفيت زيدا أم عمرا حسنا كما قال سيبويه ولكن المعادلة أحسن انتهى (قلت الظاهر انه) أى أن المحول (كل من يصلح لذلك) أى لتحويل الاصل الواحد الى أمثلة مختلفة واضعا كان أو غيره (كما يقال فى العرف صرفت الكلمة) أى كقول كل أحد من التصريفيين فى عرفهم صرفت الكلمة

قال الله تعالى لا يبغون عنها حولا فهو أخص من التغيير ولا يخفى انك تنقل حروف الضرب الى ضرب ويضرب وغيرهما فيكون التحويل أولى من التغيير ولا يجوز أن يفسر التصريف لغة بالتحويل لانه أخص من التصريف ثم التعريف يشتمل على العلل الاربع قيل التحويل هو الصورة ويدل بالالتزام على الفاعل وهو المحول والاصل الواحد هو المادة وحصول المعانى المقصودة هى الغاية فان قلت المحول للامثلة أهو الواضع أم غيره قلت الظاهر انه كل من يصلح لذلك كما يقال فى العرف صرفت الكلمة

لانا نقول على طريق القياس كما ان الفعل أصل فى الاعلال بالاتفاق فليكن هو أصلا فيما هو فيه اختلاف وعلى هـذا لا يرد علينا أعد ونعد وتعد اذ ليس فيها جهة اختلاف والكلام فيما فيه جهة اتفاق وجهة اختلاف فنقيس المختلف فيه على المتفق عليه ولهذا أمر المحقق الشارح بقوله (فتأمل) أى فى أن هذا القياس مع الفارق وان جعل أحدهما أصلا فى محل والآخر فى محل آخر أولى رعاية للتعادل فاحفظ هذا البيان واشكر لمفيض الاحسان (واعلم ان مرادنا) أعنى معاشر الصرفيين (بالمصدر المجرد) يحتمل ان يراد به مصدر الفعل المجرد أو المصدر الذى جرد من الزائد كالقيام والقعود فانهما مشتقان من القوم والقعد وان لم ينطق بهما كذا ذكره اللقانى (لان) المصدر (المزيد فيه مشتق منه) أى من المجرد على كلا الاحتمالين وانما كان المزيد مشتقا من المجرد (لموافقته) أى المزيد (اياه) أى المجرد (بحروفه) أى المجرد (ومعناه) أى لاشتماله عليهما وان كان مع زيادة فيهما كالاستعطاف من العطف فان معنى الاول طلب العطف والثانى العطف فقط وكذلك حروفه زائدة عليه وبما قررناه يندفع ان موافقة المزيد المجرد فى الحروف والمعنى ممنوعة (فان قلت) صدره بالفاء السببية اشعارا بتسببه عما تقدم من أن الاصل الواحد هو المصدر (نحن نجد بعض الامثلة مشتقا من الفعل كالامر واسم الفاعل والمفعول ونحوها) هذا مستغنى عنه بالكاف (قلت مرجع الجميع) أى رجوعه (الى المصدر فالكل مشتق منه) أى من المصدر (اما بواسطة) أى كالمضارع وما يشتق منه كالامر والنهى (أوبلا واسطة) وانما لم يستغن بقوله ومرجع الجميع الى المصدر عما بعده لان الرجوع الى المصدر أعم من أن يكون كل مشتقا من المصدر ابتداء أو يكون مشتقا منه بالوجه المذكور والاعم لا اشعار له بالاخص (ويجوز ان يقال) أى فى وجه اختيار الاصل الواحد على المصدر فى تعريف التصريف (انما اختار) أى المصنف (الاصل الواحد ليكون أعم من المصدر وغيره فيشمل) أى التعريف (تحويل الاسم الى المثنى والمجموع والمصغر والمنسوب ونحو ذلك) بالجر عطفا على المثنى فيكون من قبيل المحول اليه ويراد به مثل تحويل الاسم المذكر الى المؤنث أو بالنصب عطفا على تحويل الاسم ويراد به مثل تحويل المعلوم الى المجهول والغائب الى المتكلم والمخاطب (وهذا أقرب) أى التوجيه الثانى أقرب الى الحق من التوجيه الاول لان مذهب الكوفيين غير ملتفت اليه (فإن قيل لم اختير التصريف على الصرف مع انه بمعناه) أى مع أن معناهما واحد وهو التغيير وان كان فى الاول مبالغة (قلت لان فى هذا العلم تصرفات كثيرة فاختير لفظ يدل) أى بزيادة حروفه (على المبالغة) أى فى الفعل بالوصول الى منتهاه (والتكثير) أى فى عدد مراتبه بايجاد أشياء كثيرة منه (فهذا) الاوان (أوان أن نرجع) أى أن نتوجه (الى المقصود) أى بالذات لان التعريف وشرحه من المقصود أيضا لكن لا لذاته (فنقول معلوم ان الكلمات ثلاث) هذا من تقسيم الكل الى أجزائه (اسم وفعل وحرف ولما كان بحثه) أى المصنف (عن الفعل) والمراد به الماضى لتصريحه فيما سيأتى بأن المضارع مشتق منه (وما يشتق منه) أى وعن الاشياء التى تشتق من الفعل كالامر واسم الفاعل ونحوهما (شرع فى بيان تقسيمه الى ما) هو (له من الاقسام فقال ثم الفعل) يريد به الماضى فقط لقوله فيما سيأتى أما الرباعى فهو فعلل ولعدم امكان التجرد فى المضارع (بكسر الفاء لانه اسم لكلمة مخصوصة) أى دالة بجوهرها على

فتأمل واعلم ان مرادنا بالمصدر هو المصدر المجرد لان المزيد فيه مشتق منه لموافقته اياه بحروفه ومعناه فان قلت نحن نجد بعض الأمثلة مشتقا من الفعل كالامر واسم الفاعل واسم المفعول ونحوها قلت مرجع الجميع الى المصدر والكل مشتق منه إما بواسطة أو بلا واسطة ويجوز ان يقال اختار الاصل الواحد ليكون أعم من المصدر وغيره فيشمل تحويل الاسم الى المثنى والمجموع والمصغر والمنسوب ونحو ذلك وهذا أقرب فان قيل لم اختير التصريف على الصرف مع انه بمعناه قلنا لان فى هذا العلم تصرفات كثيرة فاختير لفظ يدل على المبالغة والتكثير وهذا أوان أن نرجع الى المقصود فنقول معلوم أن الكلمات ثلاث اسم وفعل وحرف ولما كان بحثه فى بيان الفعل وما اشتق منه شرع فى بيان تقسيمه الى ماله من الاقسام فقال (ثم الفعل) بكسر الفاء لانه اسم لكلمة مخصوصة

باسناد التصريف الى ضميره فاذا كان التصريف أعم من تصريف الواضع أو غيره فليكن التحويل الواقع فى تعريفه كذلك (لكنه) أى المحول (فى التحقيق) أى فى اثبات الشىء فى الخارج بدليله (هو الواضع) أى للغة (لانه الذى حول الاصل الواحد الى الامثلة)أى حوله الى ذلك بدون واسطة بخلاف تحويلنا فانه بواسطة تحويل الواضع (وانما قلنا انه) أى الواضع (حول الاصل الواحد الى الامثلة أى اشتق الامثلة) وأخذها (منه) أى من الاصل الواحد (ولم يجعل) يصح بالنون عطفا على قلنا وبالياء عطفا على حول (كلا) أى كل واحد (من الامثلة صيغة موضوعة برأسها) أى بالنظر الى نفسها لا الى انها محولة عن أصل (لان هذا) أى القول بأصالة الاصل الواحد واشتقاق الامثلة منه وعدم جعل كل منها أصلا بنفسها (أدخل فى المناسبة) أى بين الالفاظ (وأقرب الى الضبط) أما وجه الادخلية فلأن اشتراك المادة بين المصدر والامثلة مع قيام الأدلة على رجحان المصدر على سائر الأمثلة يناسب جعل المصدر أصلا وجعل سائر الأمثلة مشتقة منه فلو جعل كل واحد منها أصلا للزم اهمال هذه المناسبة والجرى على خلاف موجبها وأما وجه الاقربية الى الضبط فهو انه اذا كان المصدر أصلا وسائر الأمثلة مشتقة منه كانت الامثلة مفردات قياسية واذا لم يكن كذلك بل جعل كل صيغة موضوعة برأسها كانت الامثلة مفردات سماعية والقياسية أقرب الى الضبط من السماعية كما لا يخفى كذا وجدته بخط بعض الفضلاء (واختار) أى المصنف (الاصل الواحد على المصدر) أى فى تعريف التصريف الصناعى (ليصح) أى التعريف (على المذهبين فان الكوفيين يجعلون) أى يعتقدون (المصدر مشتقا من الفعل) والمراد الفعل الماضى كما هو ظاهر الأدلة المنقولة عنهم كذا أفاده اللقانى (فالاصل الواحد عندهم هو الفعل والعمدة) أى المعتمد عليه (فى استدلالهم) هو (أن المصدر يعل باعلال الفعل) أى كاعلال قيام مثلا بقلب عينه ياء بسبب اعلال قام ويصح بتصحيحه كتصحيح العين فى لواذا بتصحيحها فى لاوذ وكل شىء يعل باعلال الفعل ويصح بتصحيحه فهو فرعه ينتج (فهو) أى المصدر (فرع الفعل) فهذا قياس ذكر المقصود من صغراه ونتيجته وحذف كبراه وهى التى قدرناها للعلم بها (وأجيب) أى عن الاستلزام الادعائى الذى ثبت بالقياس المذكور (بأنه) أى المصدر (لا يلزم من فرعيته فى الاعلال) أى والتصحيح أيضا (فرعيته) أى المصدر (فى الاشتقاق) اذ الفرعية فى الاعلال ترتب وجود صفة فيه على ترتب وجود صفة فى الفعل والفرعية فى الاشتقاق ترتب وجوده على وجود الفعل ولا ارتباط بينهما لجواز تقدم وجود شىء على آخر وتأخر وجود صفة فيه عن وجودها فى ذلك الآخر (كما ان نحو أعد ونعد) أى بنون المتكلم (وتعد) أى بتاء الخطاب (فرع يعد) أى بالياء المثناة تحت (فى الاعلال مع انه) أى نحو أعد وما بعده (ليس بمشتق منه) أى من يعد بياء الغيبة اتفاقا بين البصريين والكوفيين (وتأخير الفعل عن نفس المصدر) أى فى الاشتقاق (لا ينافى كون اعلال المصدر متأخرا عن اعلال الفعل) دفع بهذا أن تأخر اعلال المصدر عن اعلال الفعل الذى هو متفق عليه يستلزم تأخر وجوده عن الفعل فدعوى تقدمه عليه منافية له ووجه الدفع ما قدمناه من جواز تقدم وجود شىء على آخر وتأخر وجود صفة فيه عن وجودها فى ذلك الآخر ولما توجه أن يقال من جهة الكوفيين ما ذكرتم من ملاحظة الذات والصفات ليس بحجة علينا بل حجة لنا

لكنه فى التحقيق هو الواضع لانه الذى حول الاصل الواحد الى الامثلة وانما قلنا انه حول الاصل الواحد الى أمثلة أى اشتق الامثلة منه ولم يجعل كلا من الامثلة صيغة موضوعة برأسها لان هذا ادخل فى المناسبة وأقرب الى الضبط واختار الاصل الواحد على المصدر ليصح على المذهبين فان الكوفيين يجعلون المصدر مشتقا من الفعل فالاصل الواحد عندهم هو الفعل والعمدة فى استدلالهم ان المصدر يعل باعلال الفعل فهو فرع الفعل يدور معه فى الاعلال وجودا فى يعد عدة وعدما فى وجل يوجل وجلا ومداريته تدل على اصالته والجواب بأنه لا يلزم من فرعيته فى الاعلال فرعيته فى الاشتقاق كما أن نحو أعد ونعد وتعد فرع يعد فى الاعلال مع انه ليس بمشتق منه وتأخير الفعل فى الاشتقاق عن نفس المصدر لا ينافى كون اعلال المصدر متأخرا عن اعلال الفعل

حدث وبهيئتها على زمن معين وضعا (وأما) الفعل (بالفتح) أى فتح الفاء (فمصدر فعل يفعل) وهذا الفرق بحسب الاصطلاح والا فهما مصدران لذلك (إما ثلاثى وإما رباعى) منسوبان إلى ثلاثة وأربعة على غير قياس وقيل إلى ثلاث ورباع اللذين لا تكرر فيهما على ما هو مذهب سيبويه كذا قاله الدده جنكى وانما كان الفعل كذلك (لأنه لا يخلو) أى لأن ماصدقه لا يخلو بحسب الاستقراء لما وجد فى الخارج (من أن تكون حروفه الأصلية ثلاثة أو أربعة فالأول الثلاثى والثانى الرباعى) وانما كان لا يخلو من ذلك (إذ لم يبن منه) أى من الفعل (الخماسى ولا السداسى بشهادة التتبع والاستقراء) عطف تفسير للتتبع أما الثانى فلان الأصل فى كل كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا كرهوا موازاتهما ففصلوا بينهما وأما الخماسى فلكثرة تصرفه ولأنه به الضمير المرفوع ويصير منه كالجزء بدليل اسكان ماقبله فيكون الخماسى فى الفعل كالسداسى فى الاسم وهو مرفوض (وللمحافظة على الاعتدال) أى التوسط بين القلة المؤدية للضعف والكثرة المؤدية للثقل كما قال (لئلا يؤدى الخماسى الى الثقل والثنائى إلى الضعف عن قبول ما يتطرق اليه من التغيرات و) انما (لم يمنع الخماسى) أى وقوعه (فى الاسم) وذلك كسفرجل (حطا لرتبة الفعل عن رتبته) أى الاسم لأنه أصل والفعل فرع فالمناسب أن ينقص مرتبة الفرع عن مرتبة الأصل وعطف على قوله حطا لأنه فى تأويل للحط قوله (ولكونه) أى الفعل (أثقل من الاسم) وهذا فى التحقيق علة لمنع الخماسى من الفعل لا لعدم منعه من الاسم تأمل (لدلالته) أى الفعل (على الحدث) أى بجوهره (و) على (الزمان) أى بهيئته (و) على (الفاعل) أى ويدل الفعل بهيئته المخصوصة الموضوع هو عليها على أن له فاعلا أو نائبا عنه وان لم يدل بها على خصوصه هذا ما أشار اليه كلام أهل البيان فى بحث الاسناد كذا قاله اللقانى فان قيل الاسم أيضا يدل على هذه الثلاثة فى نحو زيد ضارب عمرا غدا قلنا الفعل هو الأصل الأصيل فى تلك الدلالة وأما دلالة اسم الفاعل فهى بواسطة الحمل عليه لفرعيته عنه كما حمل أيضا عليه فى نصب المفعول به لموافقته اياه فى لفظه ومعناه ومن ثم اشترط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لانه إذا كان بمعنى أحدهما فلفظ الفعل حينئذ مضارع فيكون اسم الفاعل موازيا له فى اللفظ وموافقا له فى المعنى فيقوى شبهه وإذا كان بمعنى الماضى كان صيغة الفعل له ماضية فلا تبقى فى اسم الفاعل مشابهة لفظيته به لتباين الصيغتين (لا يقال هذا التقسم) أى الذى ذكره المصنف من أن الفعل اما ثلاثى واما رباعى (تقسيم الشىء الى نفسه وإلى غيره) أى من ماصدقات تقسيم الشىء إلى نفسه والى غيره وعلل المنفى بقوله (لان مورد القسمة) أى الشىء الذى ورد عليه التقسيم هو (فعل) ولا شك أنه حصر أقسام الفعل فى الثلاثى والرباعى (وكل فعل) فهو (اما ثلاثى واما رباعى) ينتج هذا القياس قوله (فمورد القسمة أيضا) أى كما أنه فعل (أحدهما) أى أحد الامرين اللذين هما الثلاثى والرباعى (وأيا ما كان) أى مورد القسمة (يكون) بالرفع جواب الشرط الماضى (تقسيمه) أى مورد القسمة (إلى الثلاثى والرباعى تقسيم الشىء إلى نفسه والى غيره) يعنى إذا ثبت أن المقسم أحدهما وأن

وأما بالفتح فمصدر فعل يفعل (إما ثلاثى وإما رباعى) لأنه لا يخلو من ان تكون حروفه الاصلية ثلاثة أو أربعة فالأول الثلاثى والثانى الرباعى إذ لم يبن منه الخماسى ولا الثنائى بشهادة التتبع والاستقراء والمحافظة على الاعتدال لئلا يؤدى الخماسى الى الثقل والثنائى إلى الضعف عن قبول ما يتطرق اليه من التغييرات ولم يمنع الخماسى فى الاسم حطا لرتبة الفعل عن رتبة الاسم لكونه اثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل لا يقال هذا تقسيم الشىء إلى نفسه والى غيره لان مورد القسمة فعل وكل فعل اما ثلاثى واما رباعى فمورد القسمة أيضا احدهما وايا ما كان يكون تقسيمة إلى الثلاثى والرباعى تقسيما للشىء إلى نفسه وإلى غيره

تقسيمه اليهما فان كان المقسم فى نفس الامر هو الثلاثى كان تقسيمه اليهما تقسيما للثلاثى الى الثلاثى والرباعى وان كان فى نفس الأمر هو الرباعى كان تقسيمه اليهما تقسيما للرباعى الى الرباعى والثلاثى وكلاهما تقسيم للشىء الى نفسه والى غيره وهو محال (لانا نقول) هذا جواب قوله لا يقال (الفعل الذى هو مورد القسمة) وهو المحمول فى صغرى المقدمتين (أعم من الثلاثى والرباعى) بمعنى أنه صادق على كل منهما صدق الكلى على الجزئى (فان المراد به) أى بالفعل الذى هو مورد القسمة (مطلق الفعل) أى مطلق ماهية الفعل (من غير نظر الى كونه على ثلاثة أحرف أو أربعة) أى من غير التفات الى تحققه فى ثلاثى او رباعى (وهكذا) أى ومثل المذكور فى ورود الاعتراض واندفاعه على الوجه المقرر (جميع التقسيمات وتحقيق ذلك) أى الجواب المذكور أو كون المراد بالفعل الذى هو مورد القسمة ما ذكر (أن) المراد بالفعل الذى وقع (مورد القسمة هو مفهوم الفعل) وهو الذى دل على معنى فى نفسه مقترن بأحد الازمنة الثلاثة (لا) المراد به (ما صدق عليه مفهوم الفعل) أى من الافراد (و) أن الفعل (المحكوم عليه) أى أن المراد به (فى قولنا كل فعل اما ثلاثى واما رباعى) هو (ما يصدق عليه مفهوم الفعل) أى من الافراد لانه هو الذى ينقسم الى ثلاثى ورباعى (لا) المراد به (نفس مفهومه) أى الفعل لان المفهوم من حيث انه مفهوم شىء واحد لا ينقسم الى ثلاثى ولا الى رباعى فاذا علمت أن الحد الاوسط فى هذا القياس وهو المحكوم عليه فى قوله وكل فعل اما ثلاثى واما رباعى غير مكرر بحسب المعنى (فلا يلزم منه (النتيجة) وهى قوله فمورد القسمة أيضا أحدهما لعدم شرط الانتاج فلا يرد الاعتراض من أصله فتدبر (وكل واحد منهما أى من الثلاثى والرباعى إما مجرد) أى عن الزيادة (أو مزيد فيه لأنه) أى لأن حال كل منهما وانما قدرنا ذلك لان خبره الآتى مصدره مؤول من الكون والذات لا يخبر عنه بالحدث ويجوز لك أن تقدر حذف مضاف فى الخبر (إما أن يكون باقيا على حروفه الأصلية أولا) أى أو لايكون باقيا عليها بل توجد فيه زيادة على الاصول (الاول) منهما (المجرد والثانى) منهما (المزيد فيه وكل واحد منها أى من هذه الأربعة) أى وهى الثلاثى المجرد والمزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه (إما سالم أو غير سالم لأنه) أى لان كل واحد من هذه الأربعة أو لان الفعل من حيث هو (ان خلت أصوله من حروف العلة والهمزة والتضعيف فسالم) أى فهو سالم (والا فغير سالم)أى وان لم تخل أصوله عن أحد المذكورات فلا يكون الفعل سالما لان كونه غير سالم يكفيه وجود واحد منها سواء وجد أكثر منه أو لم يوجد (فصارت الاقسام ثمانية) حاصلة من ضرب اثنين هما الثلاثى والرباعى فى أربعة هى المجرد والمزيد فيه والسالم وغيره (والامثلة) أى أمثلة الاقسام الثمانية فتقول فى ترتيبها ان القسم الاول مؤلف من الاوصاف الاولية فى التقسيمات الثلاثة فتبتدىء من التقسيم الاول ثم تغير كل وصف بقسيمه مبتدئا من الآخر مراعيا ترتيب التقسيمات فالأول الثلاثى المجرد السالم نحو (نصر) والثانى الثلاثى المجرد غير السالم نحو (وعد) والثالث الثلاثى المزيد فيه السالم نحو (أكرم) والرابع الثلاثى المزيد فيه غير السلام نحو (أوعد) والخامس الرباعى المجرد السالم نحو (دحرج) والسادس الرباعى المجرد غير السالم نحو (زلزل) والسابع الرباعى المزيد فيه السالم

لانا نقول الفعل الذى هو مورد القسمة أعم من الثلاثى والرباعى فان المراد به مطلق الفعل من غير نظر إلى كونه على ثلاثة أحرف أو أربعة وهكذا جميع التقسيمات وتحقيق ذلك ان مورد القسمة هو مفهوم الفعل لاما صدق عليه مفهوم الفعل والمحكوم عليه فى قولنا كل فعل اما ثلاثى واما رباعى ماصدق عليه مفهوم الفعل لا نفس مفهومه فلا يلزم النتيجة (وكل واحد منهما) أى من الثلاثى والرباعى (إما مجرد أو مزيد فيه) لانه لا يخلو إما ان يكون باقيا على حروفه الأصلية أولا الاول المجرد والثانى المزيدفيه(وكل واحدمنها) أى من هذه الأربعة (إما سالم أو غير سالم)لانه لو خلت أصوله من حروف العلة والهمزة والتضعيف فسالم والافغير سالم فصارت الاقسام ثمانية والامثلة نحو نصر وعد أكرم أو عد دحرج زلزل

نحو (تدحرج) والثامن الرباعى المزيد غير السالم نحو (تزلزل) ثم لما كان السالم أخص من الصحيح مطلقا عند بعض الصرفيين كالمصنف لأن الصحيح عنده ما سلمت أصوله من حروف العلة وان وجد الهمز والتضعيف فى أحدها والسالم ما سلمت منهما أيضا وعند بعض آخر لا فرق بينهما ومنهم صاحب المراح لأن الصحيح والسالم عند هؤلاء ماليس فى أصوله حرف علة وتضعيف وهمزة كذا ذكره الدده جنكى بين المصنف ما أراده بالسالم بقوله (ونعنى فى صناعة التصريف) أى بخلافه فى صناعة النحو ونقل عن زين العرب أن أكثر استعمال لفظ العناية فى إرادة المعانى من الألفاظ ومثله الارادة وقال صاحب القمرية وانما قال ونعنى ولم يقل أعنى مع أنه مفيد للمقصود لأنه يفهم منه الخلاف بين أهل الصرف أيضا انتهى (بالسالم ما سلمت حروفه الأصلية التى تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة) قال اللقانى لو قال أحرف التى هى جمع قلة كان أولى (وهى الواو والألف والياء و) من (الهمزة ومن التضعيف) وهو فى أصول الثلاثى كون عينه ولامه من جنس واحد وفى أصول الرباعى كون فائه ولامه الأولى وعينه ولامه الثانية من جنس واحد وانما كرر المصنف لفظةمنمع التضعيف دون الهمزة لانها من جنس الحروف دونه (وقيد الحروف بالأصلية ليخرج عنه) أى عن السالم أو عن حده بذلك القيد مع ملاحظة الجار والمجرور (نحو مست وظلت بحذف أحد حرفى التضعيف) أى للتخفيف وانما لم يقل بحذف العين واللام اشارة إلى الخلاف فى المحذوف كما سيأتى (فانه) أى نحو مست وظلت (غير سالم لوجود حرف التضعيف فى الأصل) أى وان كان سالما بحسب اللفظ إذ الأصل فيهما مسست وظللت فحذف أحد المتجانسين تخفيفا (وكذا) أى ليخرج عن السالم (نحو قل وبع) فانه غير سالم لوجود حرف العلة فى الاصل لأن أصلهما أقول وأبيع نقلت حركة العين إلى الفاء ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين ثم الهمزة للاستغناء عنها أو يقال هما ماخوذان من تقول وتبيع كما سيأتى حذف حرف المضارعة وسكن اللام فصارا قول وبيع فحذفت العين للساكنين قال ابن قاسم الغزى وبهذا صرح المولى فخر الدين انتهى (وأمثال ذلك) بالجر عطفا على نحو وقال الدده جنكى يذكر مثل هذا للاشارة الى كثرة الامثلة وهو اسلوب شائع (و) قيد بذلك (ليدخل فيه) أى فى السالم (نحو أكرم واعشوشب واحمار فانها من السالم لخلو أصولها عماذكره) أى عما ذكره المصنف من حروف العلة والهمزة والتضعيف أما خلو أصولها من حروف العلة فظاهر وأما من التضعيف فمعنى سلامة الاصول منه أن لا يكون شىء منها ضعفا لاصل منها ولا يخفى أن اعشوشب واحمار سالمان بهذا المعنى فتأمل (وكذا) أى ليدخل فى السالم (ما أبدل) أى الفعل الذى أبدل (أحد حروفه الصحيحة من حرف العلة كما هو مذكور) أى من الامثلة التى هى مذكورة (فى) الكتب (المطولات) نحو سديت القوم أى سدستهم بمعنى جعلتهم ستة أخذا من السادى فى السادس وأما التمثيل له بقولهم التالى فى الثالث والضفادى فى الضفادع ونحوهما فمبنى على أن السالم فى قوله ونعنى بالسالم مراد به ما هو أعم من الفعل والاسم كذا نبه عليه اللقانى (ويسمى) أى السالم (سالما لسلامته عن التغييرات الكثيرة الجارية فى غير السالم وأمثاله وأشار) أى المصنف (بقوله التى تقابل إلى آخره إلى تفسير الحروف الاصول) يعنى

تدحرج تزلزل (ونعنى) أى فى صناعة التصريف (بالسالم ما سلمت حروفه الأصلية التى تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة) وهى الواو والياء والألف (والهمزة ومن التضعيف) المضاعف من الثلاثى المجرد والمزيد فيه ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ومن الرباعى ماكانت فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية وانما قيدالحروف بالاصلية ليخرج عنه نحو مست وظلت بحذف أحد حرفى التضعيف فانه غير سالم لوجودالتضعيف فى الأصل الذى هو مسست وظللت وكذانحو قل وبع وأمثال ذلك وليدخل فيه نحو أكرم واعشوشب واحمار فانها من السالم لخلو اصولها عما ذكر وكذاما أبدل أحد حروفه الصحيحة حرف علة كما هو مذكور فى المطولات ويسمى سالما لسلامته عن التغييرات الكثيرة الجارية فى غير السالم واشار بقوله التى تقابل إلى آخره إلى تفسير حروف الاصول

ليس هو تعريفا لها لأن مقابلة الحرف بالفاء أو غيره موقوفة على معرفة كونه أصلا فلو توقفت معرفة ذلك عليها لزم الدور بل الأصول ما ثبت فى التصاريف لفظا كحروف الضرب فى ضرب ويضرب وغيرهما أو لفظا فى بعضها وتقديراً فى آخر كحروف الوعد فى وعد ويعد والزوائد ما ليس كذلك كواو دخول فانه لا يثبت فى دخل وغيره لا لفظا ولا تقديراً فاذا أراد المعلم تفهيم الأصول والزوائد للمتعلم يضع فى مقابلة الاصول الفاء والعين واللام ويعبر عن الزوائد بلفظها لتتميز احداهما عن الأخرى عند المتعلم ولما فهم من قول الشارح تفسير أنه صحيح استدركه بقوله (لكن ينبغى أن يستثنى) أى أن يخرج من حروف الأصول (الزائد) المكرر (للتضعيف) كالراء فى فرح (أو للالحاق) كالباء فى جلبب لان المزيد فيهما حكمه حكم الاصلى فى الوزن والمقابلة بما ذكر فان وزن الأول فعل والثانى فعلل وانما وزن بلفظ الأصل أما فى التضعيف فللتنبيه على أن عنايتهم بالثانى كعنايتهم بالأول فوجب التعبير عن الثانى بما عبر به عن الأول وأما فى الالحاق فلأن غرضهم بالزيادة جعل الكلمة على مثال باب موزونها فى ذلك الباب أصل كدحرج فى باب فعلل مثلا فنبهوا بالزنة على ذلك الغرض كذا أفاده الدده جنكى وانما قيدنا الزائد بالمكرر لأن الزائد للالحاق الغير المكرر لا يقابل بالفاء ولا بغيره كبطنان فعلان لا فعلال لعدمه وسمنان فعلان لا فعلال لندوره لكن ترك هذا القيد لظهوره (و) أشار أيضا (إلى أن الميزان هو الفاء والعين واللام) وانما فك تركيبه ليمكن جعله وزنا للمتحركات بالحركات المختلفة وليشتمل على جميع الموزونات من الثلاثى المجرد وغيره مما تكرر أحد أصوله وغيره والمراد اللفظ المركب من مسميات هذه الاسماء (لأنه) أى لأن اللفظ المركب من هذه وهو فعل (أعم الافعال معنى) تمييز عن النسبة أى لان معناه أعم معانى الافعال بمعنى أعم من معانى الافعال التى هى سواه (لان الكل) أى لأن معنى كل فعل من الأفعال الخاصة كضرب وقتل وغيرهما (فيه) معنى لفظ (الفعل) اذ معنى ذلك اللفظ وهو أحد مدلولى فعل مطلق الايجاد مثلا ضرب من معناه الايجاد الخاص بمتعلقه فالمعنى المطلق داخل فى الخاص دخول المطلق فى مقيده فكلما صدق معنى فعل من الأفعال الخاصة على شىء صدق عليه معنى فعل من غير عكس فيكون معنى فعل أعم من معنى كل فعل خاص فتأمل (وهو) أى المركب وهو فعل (أليق من جعل) أى أنسب منه بالميزان الكثير الدوران على الألسنة (لخفته) أى لخفة فعل بكون فائه حرفا شفويا وثقل جعل بكون فائه حرفا مخرجه وسط اللسان والخفة مناسبة للكثير الدوران (ولمجىء جعل بمعنى آخر مثل خلق) نحو وجعل الظلمات والنور (وصير) نحو فجعلهم جذاذا (ولما فيه) أى فى فعل (من حرف الشفة) وهو راجع للفاء (والوسط) والمراد به اللسان لانه بين الشفة والحلق وفيه مخرج اللام (والحلق) وفى وسطه مخرج العين وراعى الشارح الترتيب فى المخارج ولو راعى الترتيب فى الحروف لقدم الحلق على الوسط وقال الغزى وانما رجح فعل بذلك لكونه حينئذ بمكان من الاعتدال لرفضهم الابتداء بالساكن (ثم الثلاثى المجرد هو الأصل) أى الذى ينبنى عليه غيره من المزيد والرباعى (لتجرده عن الزوائد وكونه على ثلاثة أحرف) وفيه لف ونشر غير مرتب (فلذا) أى فلاجل كونه أصلا (قدمه) أى المصنف فى التفصيل (وقال أما

لكن ينبغى ان يستثنى الزائد الذى للتضعيف أو للالحاق والى ان الميزان هو الفاء والعين واللام لانه أعم الافعال معنى لان الكل فيه معنى الفعل وهو أليق من جعل لخفته ولمجىء جعل بمعنى آخر مثل خلق وصير ولما فيه من حروف الشفة والوسط والحلق ثم الثلاثى المجرد هو الأصل لتجرده عن الزوائد وكونه على ثلاثة أحرف فلهذا قدمه وقال (أما

الثلاثى المجرد وفى بعض النسخ السالم) أى بعد قوله المجرد (وينافيه) أى مافى بعض النسخ التمثيل بسأل يسأل) أى لوجوب الموافقة بين المثال والممثل وأجيب عنه بأن المراد مجرد التمثيل بما فيه حرف الحلق مع قطع النظر عن سلامته وعدمها فلا منافاة كذا قاله الدده جنكى (ولا يخلو) أى الثلاثى المجرد (من) أحد ثلاثة أموراما (أن يكون ماضيه) فيه اضافة الموصوف الى صفته أى الماضى الذى هو الثلاثى المجرد أو اضافة الاعم الى الاخص (على وزن فعل مفتوح العين) يجوز فيه الجر نعتا والنصب حالا والرفع خبرا لمبتدأ محذوف (أو فعل مكسور العين أو فعل مضموم العين) وانما انحصر أوزان الماضى الثلاثى فى ذلك مع أن القسمة العقلية تقتضى أن تكون اثنى عشر قسما حاصلة من ضرب حركات الفاء الثلاث فى حركات العين كذلك مع السكون (لان الفاء لايكون الامفتوحا لرفضهم)أى تركهم أى العرب(الابتداء بالساكن) أى ابتداء الكلمة بالحرف الساكن بمعنى جعل الساكن بدأ لها (و) لاجل (كون الفتحة أخف)أى من الضمة والكسرة لان فى الاول اعمال عضلتى الفم وفى الثانى اعمال السفلى وأما فى الفتحة فلا اعمال لهما أصلا (واللام مفتوح) أى فتحة بناء فلا تتعدد الاوزان باعتباره (لما سنذكره) أى فى أوائل الفصل الآتى من أن الماضى لا يكون آخره الا محركا بالفتح أما الحركة فلمشابهته الاسم مشابهة مافى وقوعه موقعه وأما الفتح فلخفته (والعين لا يكون الامتحركا لئلا يلزم التقاء الساكنين فى نحو ضربت وضربن)أى لان لامه يسكن عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك البارز اما لئلا يلزم توالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة أو لئلا تكون الحركة حائلة بين الفعل والفاعل المتصل الذى هو كالجزء منه فلو سكن العين منه يلزم التقاء الساكنين وبلزوم حركة العين يسقط واحد من أقسام العين فبقى ثلاثة(والحركات منحصرة فى الفتح والكسر والضم) فبما تقرر تبين انحصار أوزان الماضى الثلاثى المجرد فى الحركات الثلاث (وأما ماجاء من نحو نعم وشهد) هذا وارد على قوله والعين لا يكون الا متحركا قال علاء الدين البسطامى أما الواقعة فى دفع الاسئلة والتوهمات المقدرة هى لتفصيل مجمل السامع لا المتكلم والكلام انتهى لاوارد على قوله ولا يخلو الى آخره ولذلك خصه بقوله (بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فمزال) أى فهو مزال ومخرج (عن الاصل) أى عن هيئته الاصلية الى الهيئة المذكورة (لضرب) أى نوع (من الخفة) أى التخفيف للعين بتسكينها اما بحذف حركتها فقط واما بنقلها الى الفاء بعد حذف حركتها(وفيه)أى فى نحو نعم وشهد (أربع لغات كسر الفاء مع سكون العين) أى بنقل حركة العين الى الفاء (وكسرها) أى لاتباع الفاء للعين لكونها حرف حلق قويا ولجرى اللسان على سنن واحد (وفتح الفاء مع سكون العين) أى للخفة (وكسرها) أى على الاصل (وهذه) أى اللغات الاربع (جارية فى كل اسم وفعل على) وزن (فعل مكسور العين وعينه حرف حلق) فيه اقامة الظاهر مقام المضمر واحترز به عن نحو كتف فلا يجوز كسرها وان عدم كسرها فان كانت مضمومة كعضد جاز اسكانها أيضا لما سبق ويجوز نقل ضمتها لمزيد ثقل الضمة وان كانت مفتوحة أو ساكنة كبطل وصعب لم يجز غير الاصل كماهو واضح وان عدم فتح الفاء فان كانت هى والعين مضمومتين أو مكسورتين كعنق وابل جاز اسكان العين لثقل توالى الضمتين أو الكسرتين ولايجوز غير الاصل

الثلاثى المجرد) وفى بعض النسخ السالم وينافيه التمثيل بمثال سأل يسأل ولا يخلو من أن يكون ماضيه على وزن فعل مفتوح العين أو فعل مكسورها أوفعل مضمومها لان الفاء لايكون الامفتوحا لرفضهم الابتداء بالساكن وكون الفتحة أخف واللام مفتوحة لما سنذكره ان شاء الله تعالى والعين لاتكون الامتحركة لئلا يلزم التقاء الساكنين فى نحو ضربت وضربن والحركات منحصرة فى الفتح والكسر والضم وأما ماجاء من نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فمزال عن الاصل لضرب من الخفة والاصل فيهما فعل بكسر العين وفيه أربع لغات كسر الفاء مع سكون العين وكسرها وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها وهذه جارية فى كل اسم أوفعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق

فى غير هذا التقدير نحو صرد وعنب كذا ذكره الغزى ﴿تنبيه﴾ انما تجرى اللغات الاربع فى نعم اذا كانت خبرا وأما اذا كانت الشاء فبكسر الفاء مع سكون العين لاغير ﴿واعلم﴾ أولا ان أبواب الثلاثى باعتبار مضارعه ستة لان عين ماضيه على ماتقدم اما مفتوح أو مكسور أو مضموم فعلى الاول عين المضارع اما مفتوح وهو الباب الثالث أومكسور وهو الباب الثانى أو مضموم وهو الباب الاول وعلى الثانى فعين مضارعه اما مفتوح وهو الباب الرابع أو مكسور وهو الباب السادس ولم يجىء منه المضموم لئلا يلزم اجتماع الثقلين فى باب واحد ونحو فضل يفضل من اللغات المتداخلة على ماسيأتى وأما الثالث فلم يجىء من مضارعه الامضموم العين وهو الباب الخامس لان فعل بالضم لما اختص بأفعال صادرة من الطبع على نهج واحد كالحسن والكرم لم يوقعوا مخالفة عين مضارعه ايماء الى ذلك ثم منهم من نظر فى ترتيب الابواب الى شدة اختلاف حركة العين لانها أدل على اختلاف معانى الابواب فقدم ضرب لان الاختلاف بين الفتح والكسر أكثر منه بين الفتح والضم لأن الفتح علوى والكسر سفلى والضم بينهما فهو أحق بكونه من دعائم الابواب ومنهم كالمصنف من اعتبر الادلية على المعنى وأكثرية الاشتقاق فقدم باب نصر لكثرة لغته ومعانيه واذا تقرر ذلك فنقول (فان كان ماضيه) أى الثلاثى المجرد (على وزن فعل مفتوح العين فمضارعه يفعل) أى موازن (أو) للتقسيم لا للتخيير (يفعل بضم العين أو كسرها) هذا حال من سابقيه وأو فيه بمعنى الواو الداخلة على النشر بعد اللف عدل اليها لاجل مشاكلة العطف قبله (نحو نصر ينصر) وهو (مثال لضم العين) الذى هو الباب الاول (يقال نصره أى أعانه ونصر الغيث الارض أى أغاثها) بالغين المعجمة ثم المثلثة (قال أبو عبيدة فى) تفسير (قوله تعالى: من كان يظن أن لن ينصره الله أى أن لن يرزقه) قال العلامة سعد الله اعلم أن استعمال هذا اللفظ فى هذه المعانى اما بالاشتراك اللفظى وتعدد الوضع واما أن يكون فى الاعانة حقيقة وفى الاصابة والرزق بفتح الراء مجازا فان نصرة الغيث للارض يلزمها اصابته اياها وتحريك قواها النامية واحداث نضارتها ونصرة الله العبد يلزمها ايصال الرزق بكسر الراء اياه وحفظه له وارادة الملزوم فى الصورتين غير معقول كما لا يخفى فأريد اللازم فيهما (وضرب يضرب) وهو (مثال لكسر العين) وهو الباب الثانى (يقال ضربه بالسوط وغيره وضرب فى الارض أى سار وضرب مثلا كذا أى بين) فمثلا اما مفعول به وكذا عطف بيان أو بدل واما حال وكذا مفعول به والمراد به فى نحو هذا التركيب الشىء المشبه به كذا ذكره اللقانى (ويجىء مضارع فعل مفتوح العين) أى ويصح مجيئه (على) وزن (يفعل مفتوح العين) هذا هو الباب الثالث لكن مجيئه على ذلك الوزن لا مطلقا بل بشرط (اذا كان عين فعله) أى الذى هو الماضى ولو اسقط لفظ فعل كان اظهر (أو لامه حرفا من حروف الحلق واشترط هذا) أى كون العين أو اللام احد حروف الحلق (ليقاوم) أى ليعادل (حرف الحلق) بالنصب على المفعولية على الاظهر (فتحة العين) بالرفع على الفاعلية اذ المراد أن الثقل الناشىء من حرف الحلق تعادله خفة فتحة العين لا العكس كذا ذكره الناصر اللقانى وقيل لما فات الاختلاف بين الماضى والمضارع بحسب حركة العين اشترط هذا الشرط لجبر النقصان وانما اعتبر اللام مع أن الخفة فى العين لمجاورته اياه ولم يعتبر الفاء لسكونه فى المضارع فيحصل الخفة

(فان كان ماضيه على وزن فعل مفتوح العين فمضارعه يفعل أو يفعل بضم العين أو كسرها نحو نصر ينصر) مثال لضم العين يقال نصره أى أعانه ونصر الغيث الارض أى أغاثها قال أبو عبيدة فى قوله تعالى: من كان يظن أن لن ينصره الله. أى أن لن يرزقه الله (وضرب يضرب) مثال لكسر العين يقال ضربه بالسوط وغيره وضرب فى الارض أى سار فيها وضرب مثلا كذا أى بين (ويجىء) مضارع فعل مفتوح العين (على) وزن (يفعل مفتوح العين اذا كان عين فعله أو لامه) أى لام فعله (حرفا من حروف الحلق) واشترط هذا ليقاوم حرف الحلق فتحة العين

بدون الاحتياج للخفة (فان حروف الحلق أثقل الحروف) أى لكون مخرجها أبعد بالنسبة إلى سائرها (ولا يشكل) بالبناء للمفعول (ما ذكرناه) أى من مجىء مضارع فعل مفتوحا عند وجود شرطه (بمثل دخل يدخل ونحت ينحت) بالتاء المثناة فوق من باب ضرب وقطع على ما نقله الأزهرى ذكره الدده جنكى (وجاء يجىء مجيئا وجيئة كصيحة وجيئة كشيعة وهى اسم مصدر على ما نقل عن القاموس (وما أشبه ذلك) كنحب ينحب بالحاء المهملة وكسرها فى الغابر إذا رفع صوته بالبكاء ونحب البعير ينحب نحابا إذا أخذه السعال ذكره الدده جنكى (مما) أى من كل فعل عينه أو لامه حرف حلق (و) الحال أنه (لم يجىء) أى مضارع ذلك الفعل (على) وزن (يفعل بالفتح) أى للعين بل جاء على يفعل بالضم ويفعل بالكسر (لانا نقول انه) أى مضارع فعل مفتوح العين (على) وزن (يفعل) أى بالفتح (بهذا الشرط) المذكور (فمتى انتفى الشرط لا يكون) أى مضارع ما ذكر (على يفعل بفتح العين) أى لاستلزام انتفاء الشرط انتفاء المشروط (لا إنه) بكسر الهمزة عطفا على انه (إذا وجد) أى (بهذا) الشرط (يجب أن يكون على يفعل بالفتح إذ لا يلزم من وجود الشرط) كالطهارة (وجود المشروط) أى كالصلاة وتحقيق ذلك أن الشرط علة ناقصة لا يستلزم المعلول (وهى أى حروف الحلق) أى المتقدم ذكرها التى تفتح العين لوقوع أحدها عينا أو لاما فالألف واللام فى الحلق للعهد الذكرى إذ المركب الاضافى إذا كرر وقصد الاشارة إلى أن الثانى هو الأول جىء باللام فى المضاف اليه (ستة) أى باسقاط الالف إذ هى لا تكون الا منقلبة فلا يمكن أن يكون الفتح لاجلها كما سينبه عليه الشارح وهى (الهمزة والهاء والعين والحاء المهملتان والغين والخاء المعجمتان) وذلك (نحو سأل يسأل) وقرأ يقرأ وشهر يشهر ونسكه ينسكه ونعت ينعت (ومنع يمنع) وجحد يجحد وجرح يجرح وبغت يبغت ومضغ يمضغ ونحس ينحس وفسخ يفسخ (قدم) المصنف فى تعداد حروف الحلق (الهمزة) على البواقى (لأن مخرجها من أقصى الحلق ثم) ذكر (الهاء) وقدمها على البواقى (لأن مخرجها أعلى من مخرج الهمزة و) ذكر (البواقى على هذا الترتيب) أى الترتيب الذى هو كون مخرج التالى أعلى من مخرج المتلو قال اللقانى وهذا لا يفيد بكون مخرج كل منها فى أى محل من الحلق والمذكور فى كلامهم أن الاولين من الأقصى والاوسطين من الوسط والاخيرين من الآخر انتهى مع بعض تصرف (ثم لما استشعر) أى المصنف (اعتراضا) أى أضمر الاعتراض وأومأ اليه بتصريح الجواب أو استفعل بمعنى فعل وهو شعر وان كان شعر انما يتعدى بالباء كذا ذكره اللقانى (بأن أبى يأبى جاء على) وزن (فعل يفعل بالفتح) أى للعين فى الماضى والغابر (مع انتفاء الشرط) أى المعتبر فيه وهو كون أحد حروف الحلق عينا أو لاما له (فأجاب بقوله وأبى يأبى شاذ مخالف للقياس) أى للقاعدة التى هى قوله ويجىء مضارع فعل إلى آخره (فلا يعتد به) أى بأبى يأبى (فلا يرد نقضا) أى ناقضا لتلك القاعدة وانما عطف كلا بالفاء لترتبه على ما قبله (فان قيل كيف يكون) أى أبى يأبى (شاذا وهو وارد فى أفصح الكلام قال تعالى ويأبى الله الا أن يتم نوره) أى وشذوذه مناف لوروده فى أفصح الكلام لكنه وارد فيه فلا يكون شاذا فلا تكون قاعدة الاشتراط قاعدة (قلت كونه شاذا لا ينافى وقوعه فى الكلام الفصيح فانهم) أى الصرفيين أو العلماء (قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام قسم

فان حروف الحلق أثقل الحروف ولا يشكل ما ذكرناه بمثل دخل يدخل ونحت ينحت وجاء يجىء وما أشبه ذلك مما عينه أو لامه حرف حلق ولم يجىء على يفعل بفتح العين لانا نقول انه يجىء على يفعل إذا وجد هذا الشرط فمتى انتفى الشرط لا يكون على يفعل بالفتح لا إنه إذا وجد هذا الشرط يجب أن يكون على يفعل بالفتح إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط (وهى) أى حروف الحلق (ستة الهمزة والهاء والعين والحاء) المهملتان (والغين والخاء) المعجمتان (نحو سأل يسأل ومنع يمنع) قدم الهمزة لان مخرجها من أقصى الحلق ثم الهاء لان مخرجها أعلى من مخرج الهمزة والبواقى على هذا الترتيب ثم استشعر اعتراضا بأن أبى يأبى جاء على فعل يفعل بالفتح مع انتفاء الشرط وأجاب بقوله (وأبى يأبى شاذ) أى مخالف للقياس لا يعتد به فلا يرد نقضا فان قيل كيف يكون شاذا وهو وارد فى أفصح الكلام قال الله تعالى ويأبى الله إلا أن يتم نوره قلت كونه شاذا لا ينافى وقوعه فى كلام فصيح لانهم قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام قسم

مخالف للقياس) أى للقانون المستنبط من تتبع تراكيب البلغاء (دون الاستعمال) أى دون وضع الواضع فهو من قبيل اطلاق الملزوم وارادة اللازم وذلك كالقود والصيد واستحوذ فان القياس فيها قلب حرف العلة ألفا (وقسم مخالف للاستعمال دون القياس) نحو*وام أوعال كها أو أقربا* والاستعمال اضافة مثل إلى الضمير لانهم لا يدخلون كاف التشبيه على الضمير استغناء عنه بمثل والا للزمهم ادخال الكاف على كاف المخاطب وتاء المتكلم وهو مستقبح كذا ذكره ابن قاسم الغزى (وكلاهما مقبول) أى لا اعتراض بسببه على قائله (وقسم مخالف للقياس والاستعمال) نحو الاجلل بفك الادغام (وهو مردود) أى على قائله فالمقبول فصيح يصح أن يقع فى الكلام الفصيح والمردود غير فصيح ينافى وقوعه فى الكلام الفصيح (لا يقال أبى يأبى لامه حرف حلق) أفرد الضمير فى لامه اما لأنه عائد الى يأبى فقط أو اليهما لكن بتأويل المذكور (فلذا) أى فلاجل كون لامه حرف حلق (فتح عينه لانا نقول لا نسلم أنها من حروف الحلق) يعنى نمنع كون اللام ألفا بل هى الياء المنقلب عنها الألف إذ المقابل بحروف الميزان هى الحروف الأصلية الموجودة بدليل أنك تقول أبى فعل بفتح اللام (ولئن) اللام للابتداء لا للتوطئة وان حرف شرط (سلمنا أنها) أى الألف (من حروف الحلق) أى فاللام فى أبى ألف (لكن) استدراك على ما قد يتوهم من هذا الجواب من جواز فتح العين لاجل الالف (لا يجوز أن يكون الفتح) أى للعين (لاجلها) أى الالف (للزوم الدور) وهو توقف الشىء على ما يتوقف هو عليه لكون الفتح لاجلها (لأن وجود الألف) أى فى يأبى ليس بأصلى بل عارض (موقوف على الفتح) أى للعين (لأنه) أى يأبى لامه (فى الأصل ياء قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها) وإذا تقرر أن وجود الألف موقوف على الفتح (فلو كان الفتح بسببها) وموقوفا عليها (للزم الدور) أى الصريح وهو الدور بمرتبة (لتوقف الفتح عليها) كما فرض (وتوقفها عليه) أى كما حقق آنفا ولكن اللازم وهو الدور محال إذ المتوقف عليه متقدم على المتوقف فيؤدى إلى تقدم الشىء على نفسه فالملزوم وهو كون الفتح لاجلها كذلك قال اللقانى وقد يجاب بانه دور معى لان توقف وجود كل منهما انما هو على وجود الآخر معه لا قبله وهو جائز لانه لا يؤدى إلى ما ذكر انتهى وحين إذ كان الدور محالا وكون الفتح بسبب الألف كذلك (فهو) أى يأبى (مفتوح العين فى الاصل ولهذا) أى لاجل أن الألف لا يكون سببا لفتح عين يفعل للزوم المذكور (لم يذكر المصنف الالف فى حروف الحلق) ولم يعدها منها (إذ هى لا تكون ههنا) أى فى باب فعل يفعل (الا منقلبة عن الواو والياء) أى لأن العين واللام متحركان قطعا كما مر والالف لا تقبل الحركة فوجب أن تكون منقلبة عن المتحرك وهى الواو والياء (وغرضه) أى المصنف (بيان حرف تفتح العين لاجله) أى لا بيان حروف الحلق حتى يلزم على المصنف إهمال ما كان منها مع أنه بصدده وهو الألف على ما ذهب اليه سيبويه وأبو الحسن من أن حروف الحلق سبعة كذا أفاده العلامة سعد الله (وأما قلى يقلى فلغة بنى عامر) أى وليست بلغة الجمهور ومع ذلك غير فصيحة فلا يرد نقضا للقاعدة المذكورة (والفصيح الكسر) أى كسر العين فى المضارع من باب ضرب يضرب (وبقى يبقى بالفتح) أى فتح العين (لغة) قوم (طىء والاصل كسر العين فى الماضى فقلبوه) أى كسر العين (فتحة واللام الفا تخفيفا) يعنى أن طيئا تقلب كل

مخالف للقياس دون الاستعمال وقسم مخالف للاستعمال دون القياس وكلاهما مقبول وقسم مخالف للقياس والاستعمال وهو مردود لا يقال ان أبى يأبى لامه حرف حلق إذ الألف من حروف الحلق فلذا فتح عينه لانا نقول لا نسلم انها من حروف الحلق ولئن سلمنا انها من حروف الحلق لكن لا يجوز ان يكون الفتح لاجلها للزوم الدور لأن وجود الألف موقوف على الفتح لأنه فى الأصل ياء قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو كان الفتح بسببها للزم الدور لتوقف الفتح عليها وتوقفها عليه فهو مفتوح العين فى الأصل ولهذا لم يذكر المصنف الألف فى حروف الحلق إذ هى لا تكون ههنا إلا منقلبة عن الياء أو الواو وغرضه بيان حرف تفتح العين لاجله وأما قلى يقلى بالفتح فلغة بنى عامر والفصيح الكسر وبقى يبقى بالفتح لغة طىء والاصل كسر العين فى الماضى فقلبوه فتحة واللام ألفا تخفيفا

ياء مفتوح قبلها كسرة ألفا بقلب الكسرة فتحة للتخفيف ﴿ تنبيه ﴾ انما قال المحقق والأصل كسر العين ولم يقل والفصيح كما فى الذى قبله لان الفتح فى يقلى فتح فى مضارع فعل مفتوح العين أصلا واستعمالا بدون شرطه فالكسر فيه هو الفصيح الموافق للقياس والاستعمال الشائع وأما الفتح فى يبقى فهو فتح فى مضارع فعل مكسور العين فى الاصل فلا شذوذ فى المضارع وهو ظاهر ولا فى الماضى لا بحسب الاصل وهو ظاهر ولا بحسب التحويل لانه تحويل عندهم عن الاصل لعلة هى التخفيف انتهى من اللقانى (وهذا قياس عندهم) أى ما ذكر من قلب الكسرة فتحة واللام الفا قياس عند بنى عامر فى الماضى أو المضارع وعند طىء فى الماضى فقط تأمل (وأما ركن يركن) أى أما الفتح فيهما (فمن تداخل اللغتين) أى دخول كل من اللغتين على الاخرى بدخول ماضى احداهما على مضارع الاخرى وكذا العكس (أعنى أنه) أى المذكور الذى هو ركن يركن (جاء من باب نصر ينصر وعلم يعلم فأخذ الماضى من الاول) أى من الجائى الاول (والمضارع من الثانى) أى من الجائى الثانى (وان كان ماضيه) أى الماضى الذى هو الثلاثى المجرد (على) وزن (فعل مكسور العين) بالنصب على الحال والجر على النعت والرفع على الخبر لمبتدأ محذوف كما مر (فمضارعه) يجىء على وزن (يفعل بفتح العين) هذا هو الباب الرابع وذلك (نحو علم يعلم) قال الخوارزمى شارح المفصل هذه الابواب الثلاثة أعنى الاول والثانى والرابع دعائم الابواب لا سيما الباب الرابع وقال ثعلب إذا أشكل عليك فعل ولم تدر من أى باب هو فاحمله على يفعل بالكسر فانه أصل الابواب كلها وقال ابن جنى باب المتعدى أن يجىء على يفعل بكسر العين وباب اللازم أن يجىء على يفعل بضم العين وقد يجىء هذا فى ذاك وهو فى هذا انتهى ومجىء مضارع هذا الباب على يفعل بفتح العين فى جميع المواضع (إلا ماشذ) أى الا المضارع الذى شذ أو إلا مضارعا شذ فما اما موصولة او نكرة موصوفة (من نحو حسب يحسب واخواته) الاقرب أن يعطف على المضاف اليه ويراد بها الافراد الخارجية وبنحوها الافراد الذهنية تأمل (فانها) أى نحو حسب واخواته (جاءت بكسر العين فيهما) أى فى الماضى والمضارع وهو الباب السادس (وقل ذلك فى الصحيح نحو حسب يحسب ونعم ينعم وكثر فى المعتل) أى بالنسبة إلى الصحيح وان كان هذا الباب قليلا أيضا فى حد ذاته (نحو ورث) زيد المال (يرث وورع يرع ويئس ييئس واخواتها) قال ابن قاسم الغزى ماجاء من هذا الباب قسمان قسم يجب كسر عين مضارعه وهو ثمانية أفعال ومق اذا أحب ووثق إذا قوى اعتماده ووفق إذا صار موافقا وولى وورث وورم وورع بمهملتين ووري المخ إذا اكتنز من السمن وقسم يجوز وهو تسعة أفعال حسب ونعم وبئس اذا صار ذا بؤس ويئس إذا قنط ويبس من اليبس ووغر الصدر ووحر إذا التهب غيظا أو حزنا وولهاذا تحيروهل إذا اشتد فزعه وزاد بدر الدين فى شرح الكافى وزع بالشىء أولع به وزاد أبو حيان فى القسم الاول وعم بناء على تصرفه ومنه عم صباحا وهو ما نقل عن يونس والأعلم خلافا لابن مالك انتهى (وأمافضل يفضل) أى الذى ليس من باب المغالبة (ونعم ينعم ومت) بكسر الميم منقولا اليها من الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين وانما مثل بالمسند الى التاء لظهور الكسر فيه دون غيره (يموت بكسر العين فى الماضى وضمها فى المضارع فمن التداخل) أى تداخل

وهذا قياس عندهم وأما ركن يركن فمن تداخل اللغتين أعنى أنه جاء من باب نصر ينصر وعلم يعلم فأخذ الماضى من الاول والمضارع من الثانى (وان كان ماضيه على وزن فعل مكسور العين فمضارعه يفعل بفتح العين نحو علم يعلم الا ما شذ من نحو حسب يحسب وأخواته) فانها جاءت بكسر العين فيهما وقل ذلك فى الصحيح نحو حسب يحسب ونعم ينعم وكثر فى المعتل نحو ورث يرث وورع يرع ويئس ييئس ووزن يزن وأخواتها وامافضل يفضل ونعم ينعم ومت يموت بكسر العين فى الماضى وضمها فى الغابر فمن التداخل

اللغتين (لانها جاءت من باب علم يعلم ونصر ينصر فأخذ الماضى من الاول والمضارع من الثانى وان كان ماضيه) أى الماضى الذى هو الثلاثى المجرد (على وزن فعل بضم العين فمضارعة يفعل) أى موازن يفعل (بضم العين) وهذا هو الباب الخامس (نحو حسن يحسن واخواته) بالجر وفيه التوجيه السابق وانما التزم فى فعل يفعل الضم فقط (لان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة) أى للذات الموصوفة بها فاختير للماضى والمضارع حركة لا تحصل الا بانضمام الشفتين رعاية للتناسب أى فى الانضمام (بين الالفاظ ومعانيها) يعنى أن الابنية والحروف لها خواص فالعالم بالخواص اذا ركب بناء من الحروف ليضعه بازاء معنى ينبغى له أن يراعى الخواص ولا يهملها ويراعى المناسبة بين اللفظ والمعنى ليكون ذلك اللفظ أدل على معناه بواسطة المناسبة وذلك كوضعهم القصم بالقاف الذى هو حرف شديد للكسر الشديد والقصم بالفاء الذى هو حرف رخو للكسر الضعيف وكوضعهم الفعلان بالتحريك لما فيه حركة كالحيوان والنزوان وفعل يفعل بالضم لما فيه من اللزوم والانضمام الى الذات كذا ذكره سعد الله (ويكون) أى هذا الباب (لافعال الطبائع) وانما ذكر هذا مع علمه مما سبق من انه موضوع للصفات اللازمة تمهيدا لقوله ولا يكون الا لازما ثم مثل الطبائع بقوله (كالحسن) أى الحسن النفسى الصادر عنه الحسن الصورى (والكرم) بمعنى الجود والبر وهو ايثار الغير بالخير بالبذل والعفو ويكون ذلك ملكة للنفوس الزكية بملاحظة لطفه وحسنه عقلا وشرعا وتعوده (والقبح ونحوها) الاحسن عطفه على أفعال الطبائع تقديما للتأسيس على التأكيد فيشمل الملكات الحاصلة بالاكتساب كهيؤ إذا حسنت هيئته وفقه وشعر إذا صار الفقه والشعر له طبعا وما أشبهها من المعانى المتحدة نحو جنب جنابة قال الغزى ومن هنا يعلم انه ليس المراد بالحسن ما يمكن اكتسابه من صفاء اللون ولين الملمس بل كون الاعضاء متناسبة على ما ينبغى وكذا الكلام فى القبح على قياسه انتهى (ولا يكون) أى باب فعل يفعل (الا لازما) أى لان المتعدى لابد وأن يتجاوز من الفاعل الى المفعول به والطبيعيات لا تتجاوز من الطبيعة الى الغير وقال الغزى نعم قد يتعدى بالتضمين كقول سيدنا على كرم الله وجهه ورضى عنه ان بشرا قد طلع اليمن أى بلغ وقولهم رحبتك الدار أى وسعتك ولا يحفظ غيرها (وشذ قولهم رحبتك الدار والاصل رحبت بك فحذفت الباء اختصارا) هذا يقتضى انه باق على لزومه وانما حذفت باء التعدية اختصارا كما تقول فى شرفت بكذا شرفت كذا فحينئذ شذوذه من جهة استعماله على صورة المتعدى اذ هو ملبس هذا فى الصحيح وأما المعتل منه فقد يأتى متعديا بالتحويل كما سيأتى مبسوطا فى الاجوف (وأما الرباعى المجرد فهو فعلل بفتح الفاء واللامين وسكون العين) قال اللقانى هذا يقتضى انحصار الرباعى المجرد فى هذا الوزن وهو كذلك اذ مراده بالمجرد المنحصر هو المبنى للفاعل فقط لان المبنى للمفعول فرع عنه عند أكثر البصريين والامر مقتطع من المضارع عند الكوفيين ولكن لو قال أما الرباعى المجرد فالموجود من ماضيه فعلل لكان أحسن انتهى (كدحرج فلان الشى أى دوره) أى من العلو الى السفل (دحرجة ودحراجا) ذكرهما لافادة أن فعلل مصدره نوعان قياسى وهو الاول وسماعى وهو الثانى وانما انحصر فى ذلك (لان الفعل الماضى) أى من المجرد (لا يكون أوله وآخره الا مفتوحين ولا يمكن

لانها جاءت من باب علم يعلم ونصر ينصر فأخذ الماضى من الاول والمضارع من الثانى (وان كان ماضيه على) وزن (فعل مضموم العين فمضارعه يفعل بضم العين نحو حسن يحسن وأخواته) لان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة فاختير للماضى والمضارع حركة لاتحصل الا بانضمام الشفتين رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها وقد يكون لافعال الطبائع كالحسن والكرم والقبح ونحوها ولا يكون الا لازما وشذ قولهم رحبتك الدار والاصل رحبت بك الدار فحذفت الباء اختصارا لكثرة الاستعمال (واما الرباعى المجرد فهو على فعلل) بفتح الفاء واللامين وسكون العين (كدحرج بدحرج) يقال دحرج فلان الشىء اذا دوره (دحرجة ودحراجا) لان الفعل الماضى لايكون أوله وآخره الا مفتوحين ولا يمكن

سكون اللام الاولى لالتقاء) أى اقتران (الساكنين فى نحو دحرجت ودحرجنا) أى عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك البارز بالفعل لان آخره يسكن لئلا تسكون الحركة حائلة بينه وبين فاعله المتصل به الذى هو بمنزلة الجزء منه فلو سكن اللام الاولى منه لزم الالتقاء الساكنين (فحركوها) لدفع ذلك (بالفتحة لخفتها لانه) أى الحال والشأن (ليس فى الكلام أربع حركات متوالية فى كلمة واحدة) وأما نحو هدبد وهو اللبن الغليظ وعلبط بضم العين المهملة وهو قطيع من الغنم والاصل هدابد وعلابط فحذفت الالف للتخفيف ذكره الدمامينى (ويلحق به) أى بالرباعى المجرد خمسة أبواب على مافى الشرح وهى فوعل وفعلل وفيعل وفعول وفعيل وعدها ابن الحاجب وغيره من المحققين ستة فأغفلوا باب فعيل وفاقا لسيبويه وزادوا بابى فعنل وفعلى ﴿ واعلم ﴾ ان الالحاق مطلقا سواء كان فى الاسم أو فى الفعل جعل مثال مساويا لمثال آخر أزيد منه بزيادة حرف أو أكثر فى عدد الحروف والحركات والسكنات ولذلك لايجوز الادغام مطلقا فى الملحق ولا الاعلال فى غير الآخر ويجعل ذلك الحرف الزائد فى المزيد فيه مقابلا للاصلى فى الملحق به فيعامل الملحق معاملته فى جميع تصاريفه وذلك كجعل شملل مساويا لدحرج بزيادة اللام فيعامل شملل معاملة دحرج فى جميع تصاريفه فى الماضى والمضارع وغيرهما فيقال شملل يشملل شملة كدحرج يدحرج دحرجة وكجعل قردد مساويا لجعفر بزيادة الدال فيعامل معاملته فى التصغير والتكسير وغيرهما فيقال قردد وقرادد وقريدد كما يقال جعفر وجعافر وجعيفر ثم سرد الشارح المحقق أمثلة الملحقات فقال (نحو جورب) بزيادة الواو بين الفاء والعين قال اللقانى ولما استعملته العرب على سنن لغتهم أعطته حكم نظيره من جوهر وكوثر مما زيدت فيه الواو فكأنه من الجرب وهو متعد ملحق بدحرج يقال جوربه أى البسه الجورب يجورب جوربة وجيرابا بقلب الواو ياء لسكونها اثر كسر (وجلبب) أى لبس الجلبات وهى الملحفة وأصله جلب زيدت فيه احدى الباءين للالحاق بدحرج فيقال جلب يجلبب جلببة (وبيطر) من البطر بالسكون وهو الشق يقال بيطر زيد القلم أى شقه يبيطر بيطرة وبيطارا (وهرول) من الهرولة وهى السرعة فى المشى قال اللقانى وما أدرى ماوجه زيادة الواو فيه الا أنه قيل دل الاشتقاق فى جهور ونحوه على زيادتها فيحمل مالم يدل فيه عليه انتهى (وشريف) زيد الزرع أى قطع شريافه وهو ورقه اذا كثر وطال حتى يخاف فساده فيقطع وهو من الشرف بمعنى العلو فالياء زائدة للالحاق بدحرج (ودليل الالحاق اتحاد) زنة (المصدرين) بأن يكون مصدر الملحق موازنا لمصدر الملحق به والمراد بالموازنة وقوع الفاء والعين واللام فى موقعها فى الملحق به وان كان فى الملحق به زيادة فلا بد من مماثلته فى الملحق لا صورة حركاته وسكناته والمعتبر فى اتحاد المصدر انما هو الفعللة لعمومها واطرادها فى جميع صور فعلل لا الفعلال لعدم اطراده ﴿ فائدة ﴾ الفرق بين الأصل والملحق ان الملحق يجب أن يكون فيه مازيد للالحاق دون الملحق به الذى هو الاصل مثلا يجب فى باب حوقل زيادة الواو بين الفاء والعين دون دحرج وفى باب اقعنسس وتجلبب وجلبب تكرير اللام دون باب احرنجم وتدحرج ودحرج وعلى هذا القياس والفرق بين المنشعبة والملحق ان زيادة الحرف فى المنشعبة

سكون اللام الاولى لالتقاء الساكنين فى نحو دحرجت ودحرجنا فحركوها بالفتحة لخفتها وسكنوا العين لانه ليس فى الكلام أربع حركات متوالية فى كلمة واحدة ويلحق به نحو جورب وجلبب وبيطر وهرول وشريف وبيقر ودليل الالحاق اتحاد المصدرين

لقصد زيادة معنى وفى الملحق لقصد موافقة لفظ لفظ آخر ليعامل معاملته لازيادة معنى انتهى من الدده جنكى ولما فرغ من الرباعى المجرد وما الحق به شرع فى بيان الثلاثى المزيد فيه فقال (وأما الثلاثى المزيد فيه فهو على ثلاثة أقسام) قال اللقانى لو أسقط لفظة على لكان أخصر وأظهر (لان الزائد فيه) أى فى الثلاثى المزيد فيه (اما حرف واحد أو اثنان أو ثلاثة) ولا يزاد أكثر من ذلك (لئلا يلزم مزية) أى فضيلة (الفرع على الاصل) أى لئلا تلزم كثرة الحروف المزيدة على الحروف الاصلية (واعلم أن الحروف التى تزاد لاتكون)أى فى حالة من الاحوال من شىء من الحروف (الا من حروف سألتمونيها) ولا تكون فى حالة من غيرها (الا فى الالحاق) الذى على وجه تكرير الحرف (والتضعيف) فعلم أن الاستثناء الاول من الخبر الذى قدرناه وهو من شىء والاستثناء الثانى من فى حالة وقس عليه أمثاله كقوله سبحانه وتعالى ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتى هى أحسن الا الذين ظلموا منهم فتأمل (فلانه) أى الشأن (يزاد فيهما) أى فى الالحاق والتضعيف المذكورين (أى حرف كان)أى وجد سواء كان من حروف سألتمونيها أو من غيرها نحو تقطع وجلبب وضمخخ (القسم الاول من الاقسام الثلاثة) المذكورة فى المتن (ماكان ماضيه على أربعة أحرف وهو مايكون الزائد فيه حرفا واحدا وهو) أن يكون الحرف الواحد زائدا فيه (ثلاثة أبواب) وهى باب الافعال وباب التفعيل وباب المفاعلة وذلك (كأفعل بزيادة الهمزة) أى همزة قطع ويقال لها همزة التعدية وهمزة النقل لنقلها الفعل من حالة الى حالة أخرى كذا ذكره شيخنا المرحوم عليه رحمة الابرار وهو الباب الاول (نحو أكرم) يكرم (اكراما وهو) أى أفعل (للتعدية غالبا) وهى ايصال معنى الفعل الى مفعول لايصل اليه الفعل بدون الحرف المعدى (نحو أكرمته) قال اللقانى والشائع فى الاستعمال ان للمعنى أوصلت المعروف اليه أى صيرته آخذا له ثم قال ولعل كرم المجرد يرد تارة بمعنى الجود النفسى وتارة بمعنى تناول المعروف (ولصيرورة الشىء)أعم من أن يكون فاعلا أو مايتعلق به من أحواله (منسوبا الى مااشتق منه الفعل) أى ولو بواسطة اشتقاق مصدر ذلك الفعل وأخذه من ذلك المنسوب اليه وذلك (نحو أغد البعير اذا صار ذا غدة) هى اسم داء معروف ونحو أمشى الرجل أى صار ذاماشية وأجرب الرجل أى صار ذا جرب وأظلم الليل أى صار ذا ظلام (ومنه) أى ومن المعنى المذكور (أصبحنا أى دخلنا فى الصباح) وانما فصله عن سابقه لان معنى الهمزة فيه الدخول فى المشتق منه لا النسبة اليه ولكن لما كان مآل الدخول هو النسبة بحسب الحقيقة عده منها ويشير الى ذلك قوله (لانه بمنزلة) قولنا (صرنا ذوى صباح) وحينئذ صار هذا الباب لازما (ولوجود الشىء على صفة) قال الغزى ومعناه أن الفاعل وجد المفعول متصفا بصفة مشتقة من أصل ذلك الفعل وتلك الصفة فى معنى الفاعل ان كان أصل الفعل لازما وفى معنى المفعول ان كان متعديا فمن الاول قول عمرو بن معدى كرب يا ابن سليم قاتلناكم فما أجبناكم وسألناكم فما أبخلناكم وهاجيناكم فما أفحمناكم أى لم نجدكم جبناء ولا بخلاء ولا معيين انتهى ومن الثانى مثال المحقق (نحو أحمدته أى وجدته محمودا وللسلب) أى لسلب الفاعل أصل الفعل عن المفعول (نحو أعجمت الكتاب أى أزلت عجمته) أى لبسه

(وأما الثلاثى المزيد فيه فهو على ثلاثة أقسام)لان الزائد فيه اما حرف واحد أو اثنان أو ثلاثة لئلا يلزم فى الزنة مزية الفرع على الاصل واعلم ان الحروف التى تزادلاتكون الامن حروف سألتمونيها الا فى الالحاق والتضعيف فانه يزادفيهما أى حرف كان (الأول أى القسم الاول من الاقسام الثلاثة (ما كان ماضيه على أربعة أحرف)وهو مايكون الزائد فيه حرفا واحدا وهو ثلاثة أبواب (كأفعل) بزيادة الهمزة (نحو اكرم يكرم اكراما) وهو للتعدية غالبا نحو اكرمته ولصيرورة الشىء منسوبا الى مااشتق منه الفعل نحو أغد البعير اذا صار ذا غدة ومنه أصبحنا أى دخلنا فى الصباح لانه بمنزلة صرنا ذوى صباح ولوجود الشىء على صفة نحو أحمدته أى وجدته محمودا وللسلب نحو أعجمت الكتاب أى أزلت عجمته

وابهامه بنقط ماينقط واهمال ما يهمل قال الجوهرى العجم النقط بالسواد وغيره كالتاء عليها نقطتان تقول أعجمت الحرف وعجمته مشددة ولا تقول عجمته مخففة انتهى وقال الغزى أو لسلب الفعل عن الفاعل يقال قسط الرجل اذا جار وأقسط اذا سلب عن نفسه القسط أى الجور فعدل وذكر اللغويون انه يكون لضد السلب وهو الاحواج الى الشىء يقال أشكيته اذا أحوجته الى الشكوى نقله أبوحيان وغيره انتهى (وللزيادة فى المعنى) أى المعنى المدلول عليه أصل الفعل بناء على أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى (نحو شغلته وأشغلته) فان أشغل أبلغ من شغل لكن قال الدده جنكى هذا موقوف على النقل اذ اللغة لا تثبت بالقياس (وللتعريض للأمر) وهو مصدر عرض المتقل خلاف التصريح والمراد به هنا جعل شىء عرضة ومهيأ لأمر (نحو أباع الجارية أى عرضها للبيع) أى قدمها لأجل البيع وأدخلها فيه وقد تأتى صيغة افعل للتمكن من الشىء نحو أحفرته النهر أى مكنته من حفره ولاتيان الفاعل الى مكان أصله كأيمن وأجبل أى أتى الى اليمن والجبل وللتكثير نحو ألبن الرجل وألحم وأثمر ولحمل المفعول على أصل الفعل كأكذبته أى حملته على الكذب وللهجوم كأطلعت عليهم أى هجمت وللدعاء كأسقيته أى دعوت له بالسقيا ولمطاوعة فعل كفطرته فأفطر وبشرته فأبشر كذا ذكره الدده جنكى (واعلم) صدر بهذا للاشارة الى الاهتمام والقاء البال الى مايرد بعده لاحتياجه الى التنبه لغموضه ومخالفته للغالب (انه) أى الشأن (قد ينقل الشىء) والمراد به فعل المجرد (الى أفعل) بزيادة الهمزة (فيصير) أى أفعل المنقول اليه (لازما) وقاصرا (وذلك نحو اكب وأعرض يقال) أى فى اللغة (كبه أى ألقاه على وجهه فأكب) أى سقط بذلك الالقاء على وجهه (و) يقال (عرضه أى أظهره) فسره احترازا من عرض الشىء بمعنى وضعه على العرض (فأعرض قال الزوزنى ولا ثالث لهما فيما سمعنا) ونقل عن القرطبى ما ملخصه ولم يأت فى لسان العرب فعل ثلاثيه متعد ورباعيه لازم الا كلمات قليلة نحو كببته فأكب وقشعت الريح السحاب فأقشع أى تفرق ونسلت ريش الطائرة فانسل أى سقط ونزفت البير فأنزفت أى ذهب ماؤها وظأرت الناقة على حوار غيرها فأظأرت أى عطفتها عليه فانعطفت وشنقت البعير أى استوقفته بجذب زمامه فأشنق أى وقف وكذا ذكره الغزى (وفعل بتكرير العين) هذا الباب الثانى من القسم الاول من مزيد الثلاثى (نحو فرح) يفرح (تفريحا) مصدره أصله تفررحا لوجوب اشتمال المصدر على حروف فعله ثم أبدلت الراء الثانية من جنس حركة ما قبلها وهو الياء (واختلف فى أن الزائد هى الاولى) أى أهى الاولى على تقدير همزة الاستفهام (أو الثانية) أو نائبة عن أم المعادلة يعنى اختلف فى الزائد المجاب به هذه الجملة الاستفهامية (فقيل) الزائد هى العين (الاولى) وهذا القول هو مذهب الخليل واختاره ابن عصفور وابن مالك (لان الحكم بزيادة الساكن) أى لما فيه من تقليل الزائد بكونه حرفا فقط (أولى) أى بالقبول (من) الحكم بزيادة (المتحرك) أى لما فيه من تكثير الزائد بكونه حرفا وحركة (وقيل) هى (الثانية) وهذا القول نقله الفارسى عن يونس واختاره هو وابن الحاجب وغيرهما (لان الزيادة بالآخر أولى) لانه هو المحل الذى احتجنا عنده الى دعوى الزيادة (والوجهان) وهما زيادة الساكن وزيادة المتحرك (جائزان) أى محتملان

وللزيادة فى المعنى نحو شغلته وأشغلته وللتعريض للأمر نحو أباع الجارية أى عرضها للبيع واعلم أنه قد ينقل الشىء الى أفعل فيصير لازما وذلك نحو أكب وأعرض يقال كبه أى ألقاه على وجهه فأكب وعرضه أى أظهره فأعرض قال الزوزنى ولا ثالث لهما فيما سمعنا والوجهان جائزان

(عند سيبويه) أى لتكافؤ الدليلين (وهو) أى فعل المضعف العين (للتكثير فى الفعل) أى نفسه مع قطع النظر عن كثرة الفاعل وقلته (نحو جولت وطوفت) أى كثرت الجولان والطواف (و) للتكثير (فى الفاعل) أى لافادة أن الفاعل من حيث تعلق الفعل به كثير فى نفسه وتلزمه كثرة الفعل المتعلق (نحو موتت الإبل أو) للتكثير (فى المفعول) أى لافادة أن المفعول الذى وقع عليه الفعل كثير فى نفسه وتلزمه كثرة الفعل الواقع لا الفاعل (نحو غلقت الأبواب) ولو قيل غلقت الباب الواحد بالتشديد باعتبار كثرة الاغلاقات لصح كذا ذكره شيخنا المرحوم (ولنسبة المفعول الى أصل الفعل نحو فسقته أى نسبته الى الفسق) بمعنى قلت له يافاسق (وللتعدية نحو فرحته) أى صيرته فرحا (وللسلب) أى لسلب الفاعل أصل الفعل عن المفعول (نحو جلد البعير أى أزال جلده ولغير ذلك) أى كالتوجه نحو شرق وغرب وكوف واختصار الحكاية نحو أمن وأيه وسوف وسبح أى قال آمين ويا أبها وسوف وسبحان الله وكموافقة تفعل نحو ولى وفكر بمعنى تولى وتفكر وللقيام على الشىء نحو مرضته وللرمى على الشىء نحو شجعته أى رميته بالشجاعة وللعمل المتكرر بمهلة نحو درجته الى كذا ذكره الغزى عن التسهيل وأبى حيان انتهى (وفاعل بزيادة الألف) هذا الباب الثالث من القسم الاول من المزيد الثلاثى (نحو قاتل) يقاتل (مقاتلة وقتالا) بكسر القاف وتخفيف المثنات فوق مصدره أيضا (ومن قال كذب كذابا) يعنى ومن حافظ على بناء حروف الفعل على هيئاتها فى المصدر كمحافظته فى كذابا مبدوأ بكاف متحركة ثم بذالين مدغمة أولاهما كما فى فعله (قال) فى مصدر (قاتل قيتالا) أى بالياء المنقلبة عن الالف لامتناع النطق بها بعد الكسر ومن ثم كان قيتالا أقيس من قتال بالتخفيف كذا قاله السيد ركن الدين ولذلك خص الشارح المحقق كذابا بالتنظير لاشتراك المصدرين والحالة هذه فى الجريان على الفعل تأمل (ويروى) أى عن العرب (ماريته) أى جادلته (مراء وقاتلته قتالا) أى بتشديد الراء والتاء فالمدغمتان بدلان من الياء المنقلبة عن ألف فاعل عكس دينار فى دنار (وهو) أى فاعل (تأسيسه) أى أصله أو وضعه على أساس (ان يكون) أى الحدث المدلول عليه بمجرده (بين اثنين فصاعدا يفعل أحدهما بصاحبه) أى فى صاحبه (ما) أى الحدث الذى (فعل) أى أوجد (الصاحب به) أى بالاحد أى فيه فالفعل هو الايجاد والمفعول هو الاثر الذى هو الحركة والسكون فلا يرد لزوم اتحاد الفعل والمفعول فافهم (نحو ضارب زيد عمرا) فصدور الضرب من زيد متعلقا بعمرو صريح والعكس ضمنى فالاشتراك مدلول التزامى لهذه الصيغة ولاجل اعتبار التعلق فى وضع فاعل وجب تعديته الى واحد إن كان أصله لازما نحو كارمته والى اثنين ان كان متعديا لواحد لم يصلح أن يكون مشاركا للفاعل فى الفاعلة وذلك نحو نازعته الحديث وحاذبته الثوب دون ما اذا صلح للمشاركة فلا يتعدى الى اثنين بل يكتفى بمفعوله كما فى شاتمت زيدا كذا ذكره الغزى (ويكون) أى فاعل (بمعنى فعل) أى المكرر العين (أى للتكثير) فسره بذلك دفعا للابهام لان لفعل معانى كثيرة (نحو ضاعفته وضعفته) أى كثرت من ضعفه بفتح الضاد مصدر أى تكريره كذا ذكره شيخنا المرحوم وقال سعد الله والقرينة على أن ضاعف بمعنى ضعف عدم استقامة

عند سيبويه وهو للتكثير فى الفعل نحو جولت وطوفت أو فى الفاعل نحو موتت الإبل أو فى المفعول نحو غلقت الأبواب ولنسبة المفعول الى أصل الفعل نحو فسقته أى نسبته الى الفسق وللتعدية نحو فرحته وللسلب نحو جلدت البعير أى أزلت جلده ولغير ذلك (وفاعل) بزيادة الألف (نحو قاتل مقاتلة وقتالا وقيتالا) ومن قال كذب كذابا قال قاتل قيتالا وروى ماريته مراء وقاتلته قتالا وتأسيسه على أن يكون بين اثنين فصاعدا يفعل أحدهما بصاحبه ما فعل الصاحب به نحو ضارب زيد عمرا ويكون بمعنى فعل أى للتكثير نحو ضاعفته وضعفته

المشاركة (وبمعنى أفعل نحو عافاك الله واعفاك) أى أعطاك الله العافية بمعنى القوة الكثيرة من عفى الشىء كثر ومنه حتى عفوا (وبمعنى فعل نحو دافع ودفع) يقال دافع الله عنك البلاء بمعنى دفع ولا تستقيم المشاركة (و) نحو (سافر وسفر) أى خرج مسافرا قال ابن الحاجب سافر بمعنى نسبة المسافر الى المسافرة وقال الجوهرى سفرت وأسفر سفورا اذا خرجت للسفر فأنا سافر وقوم سفر كصاحب وصحب (والقسم الثانى من الاقسام الثلاثة) أى للثلاثى المزيد فيه (ماكان ماضيه على خمسة أحرف وهو مايكون الزائد فيه حرفين وهو) أى مايكون الزائد فيه حرفين (نوعان) تثنية نوع والمراد به هنا ماافتقت أفراده فى الحرف المبدوء به ثم ان اتفقت فى الزائد الثانى فهو باب واحد والا فبابان أو أبواب ولذلك كان فى النوع الاول وهو المبدوء بالتاء بابان تفعل بتكرير العين وتفاعل بزيادة الالف وفى النوع الثانى وهو المبدوء بالهمزة ثلاثة أبواب انفعل بزيادة النون وافتعل بزيادة التاء وافعل بزيادة احدى اللامين وأشار الى ذلك كله بقوله (والمجموع خمسة أبواب اما أوله التاء) وذلك (مثل تفعل بزيادة التاء بتكرير العين) أى بزيادة احدى العينين وانما عبر بذلك ليكون جاريا على المذاهب الثلاثة المتقدمة لكن الذوق السليم يدرك من قوله تكرير العين ان الزائد فيه الثانية (نحو تكسر) مضارعه يتكسر (تكسرا) مصدره (وهو) أى تفعل (لمطاوعة فعل) الاضافة فيه من اضافة المصدر لمفعوله والاصل لمطاوعته فعل فى اسناد المطاوعة لتفعل وايقاعها على فعل تجوز اذ حقيقة المطاوعة قبول الاثر الناشىء من تعلق فعل الفاعل بمفعوله كقبول الاناء للانكسار من تعلق فعل الكاسر وهو الكسر بذلك الاناء ففى نحو قولك كسرت الزجاج فانكسر المطاوع اسم فاعل وهو التأثر وهو الزجاج لا الانكسار والمطاوع اسم مفعول هو المؤثر وهو الكاسر المتكلم لا الكسر الذى هو التأثير واذا تقرر هذا علمت أن تعريف الشارح هو للمطاوعة المجازية أفاده اللقانى (نحو كسرته فتكسر والمطاوعة حصول الاثر عن تعلق الفعل المتعدى بمفعوله فانك اذا قلت كسرته فالحاصل له) أى للمفعول الذى هو الاناء مثلا (التكسر) وهو وجود الانكسار الذى هو الاثر وقيل المطاوعة عبارة عن لزوم فعل لفعل بحيث اذا وقع الاول وقع الثانى وقيل هى عبارة عن قبول فعل الفاعل وحصوله فيه وقيل غير ذلك كذا فى بعض الهوامش وقال شيخنا وعمدتنا المرحوم عليه رحمة الابرار فمعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعد بالذى قام به ذلك الفعل المطاوع فقولك انكسر فى نحو كسرت الاناء فانكسر عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو كسر بالذى قام به انكسار فيسمى حينئذ انكسر مطاوعا بالكسر لانه قبل الفعل ولم يمتنع وكسر مطاوعا بالفتح لمطاوعة الثانى اياه هكذا الشائع فى كلامهم انتهى مع توضيح (وللتكلف) ومعناه المعاناة والممارسة للفعل ليحصل (نحو تحلم أى تكلف الحلم) أى استعمله وأظهره من نفسه وكلف نفسه اياه ليحصل (ولا تخاذ الفاعل أصل الفعل) أى لجعل الفاعل المفعول أصل الفعل (نحو توسدته) أى التراب مثلا (أى اتخذته وسادة) ومنه أيضا تبوأت الدار أى اتخذتها مبيأة (وللدلالة على أن الفاعل جانب الفعل) أى الحدث المدلول عليه بالمجرد الذى هو أصل تفعل فالدال على المجانبة هو الهيئة فى تفعل لا المادة كذا ذكره اللقانى (نحو تهجد أى جانب الهجود) وهو النوم ليلا وفى الصحاح هجد وتهجد أى نام ليلا وهجد

وبمعنى افعل نحو عافاك الله واعفاك وبمعنى فعل نحو دافع ودفع وسافر وسفر (الثانى) أى والقسم الثانى من الاقسام الثلاثة (ماكان ماضيه على خمسة أحرف) وهوما يكون الزائد فيه حرفين وهو نوعان والمجموع خمسة أبواب لانه (اما أوله التاء مثل تفعل) بزيادة التاء وتكرير العين (نحو تكسر تكسرا) وهو لمطاوعة فعل نحو كسرته فتكسر والمطاوعة حصول الاثر عند تعلق الفعل المتعدى بمفعوله فانك اذا قلت كسرته فالحاصل له التكسر وللتكلف نحو تحلم أى تكلف الحلم ولاتخاذ الفاعل المفعول أصل الفعل نحو توسدته أى اتخذته وسادة وللدلالة على ان الفاعل جانب أصل الفعل نحو تهجد أى جانب الهجود

وتهجد أى سهر وهو من الاضداد انتهى (وللدلالة على حصول أصل الفعل مرة بعد مرة) الاولى منصوب على أنه مفعول مطلق لحصول مبين لعدده والتقدير حصولا واحدا بعد حصول واحد (نحو تجرعته أى شربته جرعة بعد جرعة) والجرعة الحسوة (وللطلب نحو تكبر أى طلب أن يكون كبيرا) والفرق بينه وبين التكلف هو حصول أصل الفعل فى التكلف دون الطلب كذا قاله اللقانى ومن معانى تفعل أيضا تشبه الفاعل بالمتصف بأصله كتهجر فلان أى تشبه بالمهاجرين وفى الحديث هاجروا ولا تهجروا وسؤال أصله كتعطى أى سأل العطاء والصيرورة كتمول أى صار ذا مال ومطاوعة افعل كأعقدته فتعقد وفعل كصاده فتصيد ويجىء بمعنى فاعل نحو تعهد بمعنى عاهد وللعمل فى مسمى مااشتق منه كتضحى وتسحر وتعشى ﴿ فائدة ﴾ مصدر تفعل قد يجىء على وزن فعلة كطيرة مصدر تطير وخيرة مصدر تخير ولا ثالث لهما ذكره الدده جنكى (وتفاعل بزيادة التاء والالف نحو تباعد) مضارعه يتباعد (تباعدا) مصدره (وهو) أى تفاعل (لما يصدر من اثنين فصاعدا) نسبة يقيد الصدور على أن القصد فى هذا الباب قيام الفعل بالفاعل وان التعلق بالوقوع فيه ضمنى لاقصدى (فان كان) أى تفاعل مأخوذا (من فاعل المتعدى الى مفعولين يكون) أى تفاعل (متعديا الى مفعول واحد نحو نازعته) أى زيدا (الحديث وتنازعته) أى تنازعته أنا وزيد الحديث بانقلاب المفعول الذى هو أحد المشتركين وانضمامه الى الفاعل (وعلى هذا) أى المذكور من كون تفاعل الذى من فاعل المتعدى الى مفعولين متعديا الى مفعول واحد (القياس) يعنى ان كان تفاعل مأخوذا من فاعل المتعدى الى واحد فيكون غير متعد لان تفاعل دون فاعل بمرتبة (وذلك) أى زيادة فاعل على تفاعل من جهة المفعول (لان وضع فاعل لنسبة الفعل) أى الحدث المدلول عليه بالمجرد (الى الفاعل المتعلق) هو أى الفاعل اى فعله ففى الاسناد تجوز (بغيره) أى بغير الفاعل وهو أحد المشتركين الذى هو المفعول (مع أن الغير) المذكور (أيضا فعل ذلك) أى فعل ذلك الفعل بالفاعل المذكور ومن ثم كان فاعل دالا على المشاركة كتفاعل لكن ضمنا لا صريحا كما مر (وتفاعل وضعه لنسبته) أى الفعل المتقدم ذكره (الى المشتركين فيه) أى فى ذلك الفعل (من غير قصد الى تعلق له) أى لذلك الفعل بغير الفاعل يعنى بدون ملاحظة وقوع الفعل فيه على المفعول به وجه دلالة ماذكر من الفرق على أن تفاعل أنقص من فاعل بمفعول أن ذلك الغير الذى تعلق به الفعل فى فاعل على وجه المفعولية نسب اليه الفعل فى تفاعل على وجه الفاعلية وبهذا يعلم فرق آخر معنوى وهو أن البادىء فى فاعل معلوم دون تفاعل ومن ثم يقال ضارب زيد عمرا وضارب عمرو زيدا ولا يقال مثله فى تفاعل انتهى من اللقانى مع توضيح (و) هو أيضا (لمطاوعة فاعل نحو باعدته فتباعد وللتكلف نحو تجاهل أى أظهر الجهل والفرق بين التكلف فى هذا الباب) أى باب تفاعل (وبينه) أى التكلف (فى باب تفعل) هو (أن المتحلم يريد) بمعنى يطلب لان الارادة لاتتعلق الا بالمقدور بخلاف الطلب (وجود الحلم من نفسه) أى لكونه من الخصال الحميدة (بخلاف المتجاهل) أى لان الجهل نقص وهو لا يطلب يعنى أن معنى التفعل ممارسة الفعل ليحصل ومعنى التفاعل اظهار الفعل خلاف ماهو عليه لا ليحصل بل ليظهر انه عليه فان الفاعل فى تحلم يطلب أن يكون حليما والفاعل فى تجاهل لا يطلب أن يكون جاهلا

وللدلالة على حصول أصل الفعل مرة بعد مرة نحو تجرعته أى شربته جرعة بعد جرعة وللطلب نحو تكبر أى طلب أن يكون كبيرا (وتفاعل) بزيادة التاء والالف (نحو تباعد تباعدا) وهو فى الاصل لما يصدر من اثنين فصاعدا نحو تضاربا وتضاربوا فان كان من المتعدى الى المفعولين يكون متعديا الى مفعول واحد نحو نازعته الحديث وتنازعته وعلى هذا القياس وذلك لان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل المتعلق بغيره مع ان الغير أيضا فعل مثل ذلك الفعل وتفاعل وضعه لنسبته الى المشتركين فيه من غير قصد الى ماتعلق به ولمطاوعة فاعل نحو باعدته فتباعد وللتكلف فى نحو تجاهل أى أظهر الجهل من نفسه والحال انه منتف عنه والفرق بين التكلف فى هذا الباب وبينه فى باب التفعل ان المتحلم يريد وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجاهل

ولذلك قال الشاعر من بحر الطويل :

فلما رأيت الجهل فى الناس فاشيا * تجاهلت حتى ظن أنى جاهل

(واما أوله) أى أول ما كان الماضى منه على خمسة أحرف (الهمزة) هذا قسيم قوله اما أوله التاء وهو النوع الثانى من نوعى ما كان الزائد فيه حرفين وهو ثلاثة أبواب الاول باب الانفعال (مثل انفعل بزيادة الهمزة والنون نحو انقطع) مضارعه ينقطع (انقطاعا) مصدره (وهو لمطاوعة فعل) أى لمطاوعة المجرد بخلاف تفعل فانه لمطاوعة فعل بالتكرير ووجه الاختصاص أن هذا الباب للتكلف فالمناسب أن يكون مطاوعا لما فيه مبالغة بخلاف الانفعال فانه لا تكلف فيه فالمناسب أن يكون مطاوعا المجرد (نحو قطعته فانقطع ولهذا) أى لاجل كونه للمطاوعة (لا يكون) أى انفعل (الا لازما) لاقتضاء المطاوعة اللزوم قال اللقانى وفيه نظر لاطباقهم على أن هذا انما هو فى مطاوعة المتعدى الى واحد أما مطاوعة المتعدى لاثنين فيتعدى لواحد فيجوز أن يقال كسوت زيدا جبة فانكسى هو تلك الجبة انتهى فان قيل فما وجه اللزوم عند المحقق الشارح فى انطلق وانقض وانسلخ الشهر وانكدرت النجوم بمعنى سقطت قلنا لثبوت استعمال المطاوع بفتح الواو فى أطلق وقض اللؤلؤة ثقبها وسلخ الجلد ولتقدير وضع اكدرت الشىء (ومجيئه) أى انفعل وهو مبتدأ خبره من الشواذ (لمطاوعة أفعل نحو أسفقت الباب فانسفق أى رددته و) زيدا (أزعجته أى أبعدته فانزعج من) مجىء (الشواذ) وانما احتجنا الى تقدير المضاف لان المجىء نفسه ليس شاذا والمعنى لا استعمال لمجردهما وهو سفقت الباب وزعجته فى كلامهم كذا ذكره سعد الله ورد بأن الغزى نقل عن شرح التسهيل فقال ويجوز أن يكون انسفق وانغلق على لغة من قال سفقت الباب وغلقت فانهما مقولان ومنقولان انتهى وقال الدده جنكى وقد يجىء انفعل لمشاركة المجرد كانطفأت النار وطفأت وللاغناء عنه كانطلق بمعنى ذهب وعن أفعل كانحجز إذا أتى الحجاز وقد يغنى عن انفعل افتعل فيما فاؤه لام كاويت الشىء فالتوى أوراء كردعه فارتدع أو واو كوصلته فاتصل أونون كنقلته فانتقل أو ميم كملأته فامتلأ (ولا يبنى) أى انفعل (الا مما فيه علاج وتأثير) أى الا من فعل فيه علاج وهو ايجاد الفعل بالجوارح الظاهرة وتأثير وهو ايجاد الاثر والظاهر للحواس الظاهرة كالتقطع لا يوجد الا بتحريك اليد والقول لا يكون الا بتحريك اللسان وذلك الأثر قائم بالمفعول (لا يقال انكرم وانعدم) من اكرم واعدم اذ الاكرام اعطاء شىء لآخر والاعدام افناء الشىء (ونحوهما) كانعلم وانفهم من علم وفهم ولا علاج فى الكل ولا تأثير أما الكرم فلا أثر فيه بالمكرم بالفتح وأما العدم فلان المعدوم ليس بموجود حتى يقوم به أثر وأما العلم والفهم فلان كلا منهما انفعال وتأثر لافعل وتأثير أو أن أثرهما غير ظاهر للحس بل هو معقول بخلاف انقال من قال فان القائل يعمل فى تحريك لسانه ويعالج بعض الجوارح فى ترتيب أجزاء العبارة موافقة للمعنى وانما جاز نحو علمته فتعلم وان لم يكن فيه علاج مع انه موضوع لمطاوعة فعل لان تفعل يجىء للعمل المتكرر فتكرره جعله كالمحسوس وجاز أيضا غممته فاغتم لان باب افتعل لم يكن موضوعا للمطاوعة فجاز أن تجىء مطاوعته فى غير العلاج كذا ذكره الدده جنكى (لانهم) أى لان

(واما أوله الهمزة مثل انفعل) بزيادة الهمزة والنون (نحو انقطع انقطاعا) وهو لمطاوعة فعل نحو قطعته فانقطع ولهذا لا يكون الا لازما ومجيئه لمطاوعة افعل نحو أسفقت الباب أى رددته فانسفق وأزعجته أى أبعدته فانزعج من الشواذ ولا يبنى الا مما فيه علاج وتأثير لا يقال انكرم وانعمى ونحوهما لانهم

الصرفيين (لما خصوه) أى افعل (بالمطاوعة) أى لما قصروه عليها (التزموا أن يكون أمره) أى بناؤه وأصله (مما يظهر أثره) أى من الفعل المصدرى الذى أثره (وهو) أى ما يظهر أثره (علاج) هذه الجملة معطوفة على جملة يظهر أثره فهى أيضا صلة ما (تقوية) بالنصب علة للالتزام أى التزموا ذلك لاجل التقوية (للمعنى الذى ذكرمن أن المطاوعة هى حصول الاثر) أى فقوى الاثر بكونه ظاهرا (و) الثانى باب الافتعال نحو (افتعل بزيادة الهمزة والتاء) وذلك (نحو اجتمع) مضارعه يجتمع (اجتماعا) مصدره (وهو) أى افتعل (لمطاوعة فعل) بالتخفيف (نحو جمعته فاجتمع) قال الغزى انما يجىء افتعل للمطاوعة فيما فاؤه لام أو راء أو واو أو ميم أونون وقد تقدمت أمثلته فى أول باب الانفعال وقد يأتى فيما فاؤه غيرها نحو شويت اللحم وحجبت الشىء وقد يأتى لمطاوعة أفعل نحو أنجزته فانتجز وأشعلت النار فاشتعلت وأضرمتها فاضطرمت وأوقدتها فاتقدت وللاتخاذ (نحو اختبز) الرجل (أى أخذ الخبز) لنفسه (ولزيادة المبالغة فى المعنى) الاضافة بيانية أى الزيادة التى هى المبالغة فالزيادة بمعنى المزيدة ويجوز أن تكون الاضافة من اضافة المصدر لمفعوله أى ولزيادة المتكلم المبالغة (نحو اكتسب أى بالغ واضطرب) عطف تفسير قال سيبويه أما كسبت المال فهو أصبت واما اكتسبت فهو بالغت واضطربت فى تحصيله وقال صاحب الكشاف فى قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ما معناه أن النفس مجبولة على الفتور فى الطاعة وعلى الرغبة فى المعصية فقيل فى الطاعة لها ما كسبت باللفظ العارى عن المبالغة تنبيها على الفتور فيها وقيل فى المعصية وعليها ما اكتسبت بلفظ المبالغة والمزيد تنبيها على الرغبة فيها والمعنى والله أعلم ينفع النفس فى الآخرة ما فعلته مع الفتور فى الدنيا ويضرها ما فعلته بالرغبة وقيل ذكر الكسب فى الطاعة والاكتساب فى المعصية تنبيها على لطف الله فانه يعطى الثواب بأداء الطاعة عملها بالرغبة أو لم يعمل حتى لو خطر بالبال بعض الخيرات ومنع مانع عن العمل يثاب عليه بخلاف المعصية فانه لا عقاب عليها بمجرد الخطور فى البال الا ان يصر العبد عليه كذا ذكره سعد الله (ويكون) أى افتعل (بمعنى فعل) أى لاصل الفعل (نحو جبذ) وهو مقلوب جذب (واجتذب) وكذا خطف واختطف قال اللقانى وانما لم يجعلوا اجتذب للمبالغة مثل اكتسب لجواز وقوعه فى جميع مواقع جذب وبالعكس بدليل قول الجوهرى الجذب المجذبة وجبذه على القلب واجتذبه أيضا انتهى (وبمعنى تفاعل) أى للمشاركة (نحو اختصموا وتخاصموا ويجىء لمطاوعة أفعل كأحفظته فاحتفظ ولقبول فاعله أصله كافتضح أى قبل الفضيحة وبمعنى تفعل نحو تجمع القوم واجتمعوا (و) الثالث باب الافعلال مثل (افعل بزيادة الهمزة واللام الاولى أو الثانية) فيه اشارة الى الخلاف السابق فى فعل المكرر العين وأصله افعلل فأدغم بدليل وجوب استعماله مفتوحا مع تاء الضمير ونونيه نحو احمررت واحمررن واحمررنا وذلك (نحو احمر) مضارعه يحمر (احمرارا) مصدره وأراد بقوله (أى حمر) بيان أصل المعنى والالم يلتق مع قوله (وهو للمبالغة ولا يكون) أى أفعل (الا لازما) قال المنصور سبط الطبلاوى ووجه للزوم أن معناه لا يجاوز فاعله وعدم المجاوزة لا يختص بالالوان والعيوب بدليل قام وقعد ولذلك لم يجعل الشارح قوله (واختص بالالوان والعيوب) علة للزوم بل السبب عدم المجاوزة مع قطع النظر عن خصوص اللونية فاندفع ما قيل كان الاولى أن يعلل بالاختصاص أو يذكر

لماخصوه بالمطاوعة التزموا أن يكون أمره مما يظهر أثره وهو العلاج تقوية للمعنى الذى ذكروه من ان المطاوعة هى حصول الاثر (وافتعل) بزيادة الهمزة والتاء (نحو اجتمع اجتماعا) وهو لمطاوعة فعل نحو جمعته فاجتمع وللاتخاذ نحو اختبز أى اتخذ الخبز ولزيادة المبالغة فى المعنى نحو اكتسب أى بالغ واضطرب فى الكسب ويكون بمعنى فعل نحو جذب واجتذب وبمعنى تفاعل نحو اختصم وتخاصم (وافعل) بزيادة الهمزة واللام الاولى أو الثانية (نحو احمر احمرارا) أى حمر وهو للمبالغة ولا يكون الا لازما واختص بالالوان والعيوب

اللزوم بعد الاختصاص وقال الغزى يريد أن صيغة أفعل مقصورة على الألوان والعيوب لا تتعداهما فى الأصل الغالب فأدخل الباء على المقصور عليه مشيا على المتبادر المتعارف تقريبا على الافهام وان كان القياس أن تدخل على المقصور واطلاق العيوب فى كلامه مقيد بالحسية كأعور وأسود وأعرج وأحول من العور والسواد والعرج والحول انتهى مع تصرف وقد يجىء فى غيرهما كانقض الحائط وشرط ما يصاغ منه أن لا يكون مضاعف العين ولا معتل اللام فشذ قولهم ارعوى مطاوع رعوته بمعنى كففته من أوجه ثلاثة والوجه الثالث كونه مطاوعا والمطاوعة فى هذا النوع نادرة ذكره الدده جنكى (و) القسم (الثالث من الاقسام الثلاثة) أى للثلاثى المزيد فيه (ما) أى فعل (كان على ستة أحرف) واستغنى بعدم زيادة ماضيه كما فى القسمين السابقين عن تكلف الجواب بأن الاضافة فيه بيانية أو من اضافة الاعم إلى الاخص على ما مر (وهو) أى ما كان على ستة أحرف (ما) أى فعل (يكون الزائد فيه) أى فى ذلك الفعل (ثلاثة أحرف) وفيه خمسة أبواب على مافى بعض النسخ الاول باب الاستفعال (مثل استفعل بزيادة الهمزة والسين والتاء) وذلك (نحو استخرج) مضارعه يستخرج (استخراجا) مصدره (وهو) أى استفعل (لطلب الفعل) أى الاغوى بمعنى طلب أصل الفعل صريحا كان ذلك الطلب نحو استكتبته أى طلبت منه الكتابة أو تقديرا (نحو استخرجته) أى الوتد مثلا من الحائط (أى طلبت خروجه) فليس هنا طلب صريح إلا أنه جعل التحليل لقصد اخراجه نازلا منزلة طلبه فكأن الشارح لم يأت فى مثاله بالاسم الظاهر ليصلح مثالا للنوعين لانه لوفسر الضمير بما يصح أن يطلب منه كان من الصريح (ولاصابة الشىء) المفعول مشتملا (على صفة) قال الطبلاوى معناه أن الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من أصل ذلك الفعل كما تقدم فى أحمدته (نحو استعظمته) أى زيداً (أى وجدته عظيما) واستصفوته واستحسنته واستصغرته أى وجدته صفيا وحسنا وصغيراً (وللتحول) أى تحول الفاعل إلى أصل الفعل (نحو استحجر الطين أى تحول إلى الحجرية) وانما لم يقل إلى الحجر أو صار حجرا تنبيها على أن التحول إلى أصل الفعل تحول فى الجملة يعنى أن كيفية الطين التى هى الرطوبة قد زالت عنه وحصل فيه كيفية الحجر وهى اليبوسة والصلابة فكأنه صار حجراً ولو قيل صار حجراً لم يبعد ومنه استنيست الشاة واستنوق الجمل أى صارت الشاة لقوتها متصفة بصفة النيس وصار الجمل لضعفه متصفا بصفة الناقة وهذا تحول معنوى والاول حقيقى (ويكون) أى استفعل (بمعنى فعل) أى لاصل الفعل (نحو قر واستقر) وبان واستبان وعلا واستعلى (وقيل انه) أى استقر (للطلب) أى التقديرى لا الصريح ولذا قال (كأنه) أى كأن فاعل استقر (يطلب القرار من نفسه) وانما قال من نفسه لانه من قر وهو لازم ووجه ضعف هذا القول ان استقر يصح اسناده إلى ما يمتنع منه الطلب كالحجر أو أن فيه اتحاد الطالب والمطلوب منه ولا يخفى بعده (و) الثانى باب الافعيلال مثل (افعال بزيادة الهمزة والألف واللام) على ما تقدم من الخلاف فى أن الزائد هو اللام الاولى أو الثانية (نحو احمار) مضارعه يحمار (احميرارا) مصدره بتخفيف الراء فيه لوقوع الفه فاصلة بين المثلين بخلاف ماضيه ومضارعه وانما قلبت الفهما فى هذا الباب فى مصدره بعد كسر عينه

(والثالث) من الاقسام الثلاثة (ما كان ماضيه على ستة أحرف) وهو ما يكون الزائد فيه ثلاثة أحرف ومجموعه خمسة أبواب (مثل استفعل) بزيادة الهمزة والسين والتاء (نحو استخرج استخراجا) وهو لطلب الفعل نحو استخرجته أى طلبت خروجه ولاصابة الشىء على صفة نحو استعظمته أى وجدته عظيما وللتحول نحو استحجر الطين أى تحول إلى الحجرية ويكون بمعنى فعل نحو قر واستقر وقيل انه للطلب كأنه يطلب القرار من نفسه (وافعال) بزيادة الهمزة والالف واللام (نحو احمار احميرارا)

حملا على قلب الواو ياء فى مصدر افعوعل نحو اعشيشابا وانما حمل قلب الألف على قلب الواو جريا على حمل النظير لانهما حرفا علة أفاده شيخنا وعمدتنا المرحوم عليه رحمة الابرار (وحكمه) أى حكم باب احمار أو باب افعال الذى موازنه احمار (حكم احمر) أى فى المبالغة واللزوم والاختصاص وهو من التشبيه المؤكد بحذف اداته ووجه الشبه (الا أن المبالغة فيه) أى فى باب احمار (زائدة) عليها فى احمر قال الغزى ويفرق بينهما أيضا بأن الأكثر قصد عروض المعنى إذا جىء بالألف ولزومه إذا لم يجأ بها ومن اللزوم مع الالف قوله تعالى مدهامتان ومن العروض مع عدمها قولك اصفر وجهه وجلا (و) الثالث باب الافعيعال مثل (افعوعل بزيادة الهمزة والواو واحدى العينين) قال المنصور سبط الناصر الطبلاوى كونها الثانية هنا ظاهر لانتفاء علة أولوية الأولى وهو سكونها لانهما متحركان هنا (نحو اعشوشب) مضارعه يعشوشب (اعشيشابا) مصدره (أى كثر عشبها) قال الطبلاوى عن القزوينى افعيعال الاصل افعوعال فلما سكنت الواو وانكسر ما قبلها قلبت ياء ولم تنقلب فى اجلوذ للادغام وقال وفى هذا دليل على تقدم الادغام على الاعلال انتهى (وهو) أى افعوعل (للمبالغة) كاخشوشن واحلولى مبالغة خشن وحلى قيل هذا الباب لازم أبدا وقد جاء فيه لفظان متعديان نحو احلوليته أى استطيبته واعروريته أى ركبته عريانا والرابع باب الافعوال وأشار اليه بقوله (وفى بعض النسخ وافعول نحو اجلوذ) بهم السير يجلوذ (اجلوذا) بالجيم والذال المعجمة أى دام مع السرعة وهو من سير الابل وفى الحديث اجلوذ المطر أى امتد وقت تأخيره وقال الغزى قال فى التسهيل وهو بناء مقتضب أى موضوع على مثال لم يسبق بآخر أصل له أو كالأصل مع الخلو من حرف لمعنى أو الحاق (و) الخامس باب الافعنلال مثل (افعنلل بزيادة الهمزة والنون واحدى اللامين) قال اللقانى ولعل وجه القول بأن الزائد فى هذا هو الاول وان كان متحركا وقوعه موقع ما حكم بزيادته لسكونه (نحو اقعنسس) مضارعه يقعنسس (اقعنساسا) مصدره من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحذب (أى خلف) بتشديد اللام يعنى ذهب إلى خلف بصدره كشرق وغرب ذهب إلى الشرق والغرب (ورجع) أى بصدره إلى خلف فهو تأكيد لما قبله (قال أبو عمرو) وهو زبان بن العلاء المازنى أحد شيوخ الفراء كذا ذكره الدده جنكى (سألت الاصمعى) وهو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الباهلى وكان من رواة العربية ينشد الشعر الغريب المعانى تلميذ خلف الاحمر وابن عمرو بن العلاء وقال له بعض الاعراب وقد رآه يكتب كل شىء ما أنت الا الحفظة تكتب لفظ اللفظة (عنه) أى عن معنى الاقعنساس (فقال هكذا) تصوير للاقعنساس (فقدم بطنه وأخر صدره) الفاء لتفصيل التصوير وفى بعض النسخ ظهره (و) الباب السادس (افعنلى بزيادة الهمزة والنون والالف) أى الألف المنقلبة عن الياء للالحاق لا للتأنيث (نحو اسلنقى) مضارعه يسلنقى مصدره (اسلنقاء) أصله اسلنقايا قلبت الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة وهو الف المصدر ولم يبطل به الالحاق باحرنجم نظرا إلى الأصل كذا ذكره شيخنا المرحوم (أى نام على ظهره) النوم ليس بشرط والمراد اضطجع ولذا فسره بقوله (ووقع على قفاه) وهو لمطاوعة فعلى بمعنى أنه للدلالة على أن فاعل افعنلى قبل أثر فاعل فعلى نحو سلقاه فاسلنقى ومذهب سيبويه أن هذا البناء لا يتعدى وخالف أبو عبيدة وأبو الفتح

وحكمه حكم احمر الا أن المبالغة فيه زائدة (وافعوعل) بزيادة الهمزة والواو واحدى العينين (نحو اعشوشب) الارض (اعشيشابا) إذا كثر عشبها وهو للمبالغة (وافعول نحو اجلوذ اجلوذا) بزيادة الهمزة والواوين (وافعنلل) بزيادة الهمزة والنون واحدى اللامين (نحو اقعنسس اقعنساسا) أى تأخر إلى خلف ورجع قال أبو عمرو سألت الاصمعى عنه فقال هكذا فقدم بطنه وأخر صدره (وافعنلى) بزيادة الهمزة والنون والالف (نحو اسلنقى اسلنقاء) أى نام على ظهره ووقع على قفاه

لقول الراجز :

قد جعل الناس يعرندينى * أدفعه عنى ويسرندينى

والاعرندا والاسرندا واحد وهو الاعتلاء والغلبة وردهما البرماوى بأن المتعدى لم يسمع الا فى هذا البيت كذا ذكره شيخنا عن العطار (والبابان الاخيران) وهما افعنلل وافعنلى وأولاهما أخير اضافى لا حقيقى (من الملحقات) قال الغزى وانما أتى بمن التبعيضية وان كان البابان المذكوران من جماع ما اشتهر من الملحقات باحرنجم نظرا الى ماندر من الحاق سواهما به وهو احنطأ بالهمز واحونصل الطائر قال أبو حيان والمحفوظ الكثير احنطى بالالف للالحاق فيتجه أن يكون الهمز بدلا منها وأما احونصل فلم ينقله الا صاحب كتاب العين (باحرنجم) متعلق بمحذوف والتقدير الحقا وانما لم نجعله متعلقا بالملحقات لما مر عن أبى حيان من احتمال كون الهمزة بدلا من الالف فى احنطأ والمحتمل لا يثبت به حكم ومن أن ماتفرد به صاحب العين لا يلتفت اليه وحينئذ فلا يصح جعله متعلقا بها لان البابين المذكورين ليسا من الملحقات بل هما ملحقان لما ذكر والمراد باحرنجم الرباعى المزيد فيه حرفان (فلا وجه لنظمهما) أى عدهما (فى سلك) مزيد الثلاثى وسلك (ماتقدم) من أبوابه فيما قدرناه يعلم أن فى العبارة استعارة بالكناية بأن تقول شبه الابواب لتشابهها باشتراكها فى كلى باللؤلؤ تشبيها مضمرا فى النفس على سبيل الاستعارة بالكناية واثبات السلك استعارة تخييلية والنظم تجريد ومراده أن الوجه نظمهما فى سلك ما لحقا به اذ الالحاق كامر جعل كلمة من باب موزون تلك الكلمة أصل فيه وهو ظاهر بالنظر الى التمثيل بهما باعتبار الالحاق أما بقطع النظر عن ذلك فلا وأشار بقوله (وكذا تفعل وتفاعل من الملحقات بتدحرج) الى أن الالحاق فيهما ليس باجماعى بل ذكرهما ابن الحاجب فى الشافية تبعا للمفصل والشارح تبعهما قيل وفيه نظر لان الملحقات يشترط فيها اتحاد المصدرين ومصدر تفاعل التفاعل ومصدر تفعل التفعل وليسا متحدين مع مصدر تدحرج لان مصدره التفعلل ولان زيادة الالحاق لا يكون لها معنى سوى جعل المثال الاتقص على المثال الازيد وليس تضعيف التفعل والف التفاعل كذلك بل كل منهما لافادة معنى آخر كما قد تقرر (والمصنف لم يفرق بين ذلك) أى الذى ذكر من الملحق من مزيد الثلاثى ومن غيره وهو مالم يلحق منه ففيه افراد اسم الاشارة الى متعدد وحذف المعطوف على مجرور بين ويجوز ارجاع اسم الاشارة الى ماتقدم فلا حذف والمراد أن فى الملحقات حيثيتين حيثية الالحاق وحيثية كونها من الزيدات والمصنف نظر الى الحيثية الثانية فلم يذكرها بعد الملحق به ولا يذهب عليك أن المراد به عدم العلم بكونها من الملحقات فانه جهل جلى لا يليق بجنابه مثل ذلك فانه من فرسان ميدان هذه الصناعة وأيضا حاش الشارح أن ينسب الجهل الى المصنف (وأما الرباعى المزيد فيه فأمثلته أى ابنيته) وصيغه (بحكم الاستقراء) أى تتبع كلام العرب (ثلاثة) لازائد عليها لان الزائد منه اما حرف وفيه باب واحد أو حرفان وفيه بابان وهى نوعان لان أوله اما تاء واما همزة فالاول باب التفعلل مثل (تفعلل بزيادة التاء كتدحرج تدحرجا ويلحق به) أى بتدحرج نحو (تجلبب أى لبس الجلباب وتجورب أى لبس الجورب وتفهق أى أكثر فى كلامه وترهوك أى تبختر) قال اللقانى وينبغى أن يعلم أن تحقق الالحاق فى تجلبب انما هو بتكرير الباء والتاء انما دخلت المعنى المطاوعة كما كانت كذلك

والبابان الاخيران ملحقان باحرنجم فلا وجه لنظمهما فى سلك ماتقدم وكذا تفعل وتفاعل من الملحقات بتدحرج والمصنف لم يفرق بين ذلك (واما الرباعى المزيد فيه فأمثلته) أى أبنيته بحكم الاستقراء (ثلاثة تفعلل) بزيادة التاء (كتدحرج تدحرجا)ضمت لامه فرقا بينه وبين فعله ويلحق به تجلبب أى لبس الجلباب وتجورب أى لبس الجورب وتفهق أى أكثر فى كلامه وترهوك أى تبختر

فى تدحرج لان الالحاق لا يكون فى أول الكلمة وفى تجورب وتفهيق وكذا تشيطن بمعنى فعل فعلا مكروها وترهوك بالواو والياء لا بالتاء لما مر (و) كذا (تمسكن أى أظهر الذل والمسكنة) فانه ملحق بتدحرج واختلف فى ميمه هل هى أصلية أو زائدة والفصيح تسكن فوزنه تمفعل والميم زائدة لقول ابن الحاجب ولم يعتد بتمسكن وتمدرع وتمندل لوضوح شذوذه انتهى والمدرعة قميص صغير ضيق الكمين (و) الثانى باب الافعنلال نحو (افعنلل بزيادة الهمزة والنون كاحرنجم أى ازدحم يقال حرجمت الابل فاحرنجمت) فيه اشارة الى أن هذا الباب لمطاوعة فعلل ولما كان الازدحام ليس معنى للاحرنجام بل معناه الرد ويلزم منه الازدحام فسره ثانيا بمعناه الحقيقى فقال (أى رددت بعضها الى بعض فارتدت ويلحق به) أى باحرنجم (نحو اقعنسس) أى مما زيد فيه الهمزة والنون واحدى اللامين (و) نحو (اسلنقى) مما زيد فيه الهمزة والنون والالف (ولايجوز الادغام) أى مطلقا لان الادغام يبطل الثلية لانه يستلزم تسكين المتحرك وتحريك الساكن فيقع بازاء المتحرك فى الملحق به ساكن فى الملحق وعكسه (ولا الاعلال فى الملحق) أى فى غير الآخر لانه فى الآخر جائز ولا يبطل به الالحاق لسكونه فى محل التغير فلذا كان نحو اسلنقى واحبنطى ملحقا باحرنجم كما تقدم وانما لم يجز فيه ماذكر (لانه) أى الشأن (يجب أن يكون) أى الملحق (مثل الملحق به لفظا) والادغام والاعلال يخرجانه عن ذلك ثم لما حصل اللبس بين اقعنسس واحرنجم باتحاد الزنة وهى افعنلل فان الاتحاد يوهم عدم الفرق مع وجوده بخلاف اسلنقى واحرنجم فانه لا اتحاد بينهما بحسب الوزن احتاج الشارح الى الفرق بينهما والتعرض له فقال (والفرق بين بابى اقعنسس) وهو افعنلل الثلاثى الاصول (واحرنجم) وهو افعنلل الرباعى الاصول (انه) أى الشأن (يجب فى الاول) من البابين (تكرير اللام) كالسين فى اقعنسس ليصح مقابلة الحرف الزائد باللام اذ لو لم يكرر لعبر عن الزائد بلفظه على ماهو الصواب فيخرج عن باب افعنلل كما تقول فى احبنطى مثلا افعنلى (دون الثانى) فان الحرف الذى بعد الفاء والعين والزائد فيه أصلى ضرورة انه رباعى فيعبر عنه باللام مماثلا كان أولا فتكرير اللام يحقق كونه من الثلاثى اذ احدى اللامين حينئذ زائدة ويحقق كونه من الملحق أيضا (و) الثالث باب الافعلال مثل (افعلل بزيادة الهمزة واللام) أى الثانية أو الثالثة (وهو) أى افعلل (بسكون الفاء وفتح اللام الاولى) حال كونها (مخففة و) فتح اللام (الاخيرة) حال كونها مشددة وذلك (كاقشعر جلده) أصله قشعر كحرجم ثم زادوا فيه الهمزة واحدى الراءين ثم نقلوا الى العين فتحة الراء الاولى توصلا الى ادغامها فى الثانية فوزنه على هذا القول فى الاصل افعلل لسكون اللام الاولى المدغمة فى الثانية وهذا كما علمت مخالف لظاهر صنيع الشارح والمصنف تأمل (اقشعرارا) مصدره على وزن افعلالا (أى أخذته) أى أخذت جلده (قشعريرة) وهو تفسير لا قشعر ﴿ تنبيه ﴾ التنبيه فى اللغة التوقيف على الشىء والايقاظ له وفى الاصطلاح عبارة عن فائدة مندرجة تحت قاعدة سابقة بحيث لوجرد النظر اليها لفهمت مما سبق وقيل هو عبارة عن عنوان بحث تدل عليه الابحاث السابقة على طريق الاجمال بحيث لو لم يذكر لعلم منها بأدنى تأمل (الفعل اما متعد وهو) أى المتعدى (الفعل) اللفظى

وتمسكن أى أظهر الذل والمسكنة (وافعنلل) بزيادة الهمزة والنون (كاحرنجم أى ازدحم (احرنجاما) ويقال حرجمت الابل فاحرنجمت أى رددت بعضها الى بعض فارتدت ويلحق به نحو اقعنسس واسلنقى ولايجوز الادغام والاعلال فى الملحق لانه يجب أن يكون مثل الملحق به لفظا والفرق بين بابى اقعنسس واحرنجم أنه يجب فى الاول تكرير اللام دون الثانى (وافعال) بزيادة الهمزة واللام وهو بسكون الفاء وفتح العين وفتح اللام الاولى مخففة والاخيرة مشددة (كاقشعر) جلده (اقشعرارا) أى أخذته قشعريرة (تنبيه الفعل اما متعد وهو) أى الفعل

(الذى

(الذى يتعدى) أى مدلوله الذى هو الحدث (من الفاعل أى يتجاوزه الى المفعول به) والمعنى أن المتعدى مايدل على معنى يتجاوز الذهن عن تصور ذلك المعنى وتصور محل صدوره وهو الفاعل الى المفعول به (ك)ضرب فى (قولك ضربت زيدا) قال الطبلاوى تفسير الشارح هذا يصدق بالتعدى بالحرف كمررت بزيد فان مدلول مر جاوز الفاعل الى المفعول لكن قوله فيما سيأتى وفعل واحد قد يتعدى بالحرف الى آخره صريح فى أنه يسمى لازما وقد صرح الرضى بأن اسم المتعدى لايتناوله عند الاطلاق واستدل على ذلك بكلامهم وبين أنه انما يقال فيه لازم معدى بالحرف انتهى ثم بين الشارح ما حصل له التعدى والمتعدى منه والمتعدى اليه بقوله (فان الفعل الذى هو) مدلول الفعل اللفظى وهو (الضرب قد جاوز الفاعل الى زيد) وفرع على ماقسر به يتعدى قوله (فالدور) أى الدور الذى قد يتوهم لزومه لتعريف المصنف بسبب اشتماله على ما تتوقف معرفته على معرفة المعرف بفتح الراء المتوقفة على معرفة المعرف بالكسر واجزائه (مدفوع) أى عن التعريف (فان المراد بقوله) أى المصنف (يتعدى) الواقع فى التعريف (معناه اللغوى) وهو مطلق التجاوز والمراد بالمتعدى الذى هو المعرف معناه الاصطلاحى وهو الناصب للمفعول ولا يتوقف عليه معرفة يتعدى بمعناه اللغوى فلا دور وتقريره هنا أن يقال المقصود من التعريف انما هو معرفة المعرف وهى انما تكون بمعرفة معرفه بجميع أجزائه ومن ثم وجب سبق العلم به ومن أجزاء المعرف هنا يتعدى فمعرفته تتوقف على معرفة المتعدى الذى هو المعرف كعكسه وهل هذا الا دور مضمر يمنع تحقق المقصود من تصور المعرف والجواب أن المتعدى وان توقف على يتعدى لأخذه فى تعريفه الا أنه لايتوقف عليه من حيث ان يتعدى ليس معرفا ولا مشتقا منه بل من المصدر فلم يتحقق توقف كل منهما على الآخر وقد يقال ان يتعدى يتوقف على فهم التعدى الذى هو معنى المشتق والتعدى المذكور جزء معنى المتعدى لان معناه ذات وتعد فتوقف يتعدى عليه وهو جزء المتعدى فكان متوقفا عليه وفيه نظر لان هذا لا يقتضى التوقف على فهم المتعدى كما هو واضح وقال الدده جنكى وقد يقال ان المتعدى علم فلا يكون المعنى ملتفتا اليه وهذا الجواب كاف لكل كلام وقع على هذا المنهاج انتهى (وانما قيد) أى المصنف (المفعول بقوله به لان المتعدى وغيره سيان فى نصب ماعدا المفعول به) وما عداه من المفاعيل فى المشهور أربعة المفعول معه والمفعول فيه والمفعول المطلق والمفعول لأجله وهى مرتبة على هذا الترتيب (نحو اجتمع القوم والأمير) مفعول معه (فى السوق) مفعول فيه (اجتماعا) مفعول مطلق (تأديب زيد) مفعول لأجله وقال الشارح فى المطول الأصل فى ترتيب المفاعيل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذى بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه وقال القطب تقديم المفعول به على المفعول المطلق أولى واختار السكاكى تأخير المفعول المطلق عن المكان كذا ذكره الدده جنكى (ولا يعترض) أى على التعريف السابق (بنحو) ضربت فى قولك (ماضربت زيدا) فإن مدلوله الضرب ولم يتعد الى المفعول به وقد تعدى هو أى جاوز الفعل الى المفعول به وعلل عدم الاعتراض بقوله (لان الفعل) المعترض به أى لان الفعل الذى

(الذى يتعدى) من الفاعل أى يتجاوزه (الى المفعول به كقولك ضربت زيدا) فان الفعل الذى هو ضرب قد جاوز الفاعل الى زيد فالدور مدفوع لان المراد بقوله يتعدى معناه اللغوى وانما قيد المفعول بقوله به لان المتعدى وغيره سيان فى نصب ماعدا المفعول به نحو اجتمع القوم والأمير فى السوق يوم الجمعة اجتماعا تأديب زيد ونحو ذلك ولا يعترض بنحو ماضربت زيدا لان الفعل

اعترض به المعترض وانما أولناه بذلك ليصح الحصر الذى أفاده قوله الذى هو ضربت والا فالفعل الواقع فى التعريف مفهومه كلى وضربت هذا جزئى من جزئياته فلا يصح حمله على ذلك الكلى فضلا عن الحصر (إن أريد به) أى بالفعل المذكور (لفظه الذى هو ضربت) أى مجردا عن اقترانه بالنافى أو مجردا عن اقترانه لفظا عما لا يتعقل معناه الا به من الفاعل والمفعول أو مع الفاعل والمفعول ولكن لم يرد بهما لفظهما بل معناهما (فهو) أى فنحو ضربت فى التركيب المذكور أى لفظه (قد يتعدى) بالنظر الى تعدى معناه (الى المفعول به فى نحو ضربت زيدا) أى مما هو مثبت وان لم يتعد اليه المقترن بالنافى لان النافى عارض لاعبرة به لان الفعل ضربت وقد تعدى الى المفعول به فى التركيب المثبت المذكور ويكفى فى كونه متعديا تعديه فى الجملة ولو فى بعض الصور إذ لم يقيد التعدى بالدوام ونظر فيه الطبلاوى لان الحيثيات مرعية فى الحدود وان لم تذكر فقوله الذى يتعدى أى من حيث انه يتعدى وذلك مفقود فى صورة النفى (وان أريد) أى بالفاعل والمفعول المذكورين فى التعريف أى مع ارادة لفظ الفعل أيضا (لفظ الفاعل والمفعول) اللذان لا يتعقل معنى هذا الفعل الا بهما (فهذا) أى المعترض به وهو خروج نحو ما ضربت زيدا (مدفوع بلا خفاء) أى وان كان مدفوعا عنه على التقدير الأول لكن مع خفاء وانما كان الدفع هنا بلا خفاء لان لفظ الفعل جاوز لفظ الفاعل وعمل فى لفظ المفعول النصب سواء كان مع الفعل حرف نفى أولا وهو مبنى على أن المراد بالتعدى التعلق اللفظى لا يقال ان نفى الضرب تجاوز عن الفاعل الى المفعول كما يقال ان عدم الضرب مسند الى زيد فى تعريف الفاعل والمفعول فعدم الضرب كأنه واقع على زيد لانا نقول تجاوز عدم الضرب غير متصور بخلاف اسناده وايقاعه وبما قررناه فى الشق الاول من قولنا مجردا عن اقترانه بالنافى الى آخره وفى الشق الثانى من قولنا مع إرادة لفظ الفعل أيضا صحت المقابلة بين الشقين وحصل الربط أيضا بين الشق الثانى المعطوف على الشق الاول الواقع خبرا عن الفعل وبين الفعل المخبر عنه بجملة الشرط وأجزائه المحتاجة الى مايربطها به فتأمل (يسمى المتعدى أيضا واقعا لوقوعه على المفعول به) والمراد من الوقوع التعلق المعنوى وهو تعلق فعل الفاعل بشىء لايعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشىء لا الامر الحسى فلا يرد ما قيل من أن نحو قولنا ذكرت الله وعرفت الله لا يتصور فيه الوقوع لانه يلزم أن يكون سبحانه وتعالى محلا للوقائع وانه لايصدق على الافعال التى ليست بواقعة على مفاعيلها نحو علمت زيدا أو أردته ولا على ما ضربت زيدا على أن وجه التسمية والنكتة لايستلزم الاطراد والانعكاس كذا ذكره الدده جنكى (و) يسمى أيضا (مجاوزا لمجاوزته الفاعل بخلاف اللازم) فانه لم يقع على المفعول به فلا يسمى واقعا ولم يجاوز الفاعل فلا يسمى مجاوزا (واما غير متعد) قسيم قوله اما متعد (وهو) الفعل (الذى لم يجاوز الفاعل) أى الى المفعول به سواء كان له فاعل ولم يجاوزه كقام أولا كان الناقصة وأخواتها ولكن صرح ابن هشام فى الأوضح بأنها لا توصف بتعد ولا لزوم ذكره الطبلاوى (كقولك حسن زيد فان الفعل الذى هو) مدلول حسن وهو (الحسن) الذى هو تناسب الأعضاء بحسب الخلقة (لم يتجاوز زيدا بل يثبت فيه) ليس المراد به ان كل لازم يثبت ويستمر فى الفاعل ثبات الحسن واستمراره فى زيد لان كثيرا من اللوازم

إن أريد به لفظه الذى هو ضربت فهو قد يتعدى الى المفعول به فى نحو ضربت زيدا وان أريد لفظ الفاعل والمفعول فهذا مدفوع بلا خفاء (ويسمى أيضا) أى المتعدى (واقعا) لوقوعه على المفعول به (ومجاوزا) أى لمجاوزته الفاعل بخلاف اللازم (واما غير متعد وهو) الفعل (الذى لم يتجاوز الفاعل كقولك حسن زيد) فان الفعل الذى هو الحسن لم يتجاوز زيدا بل يثبت فيه

متجدد الوجود بل المراد ثبوت هـذا اللازم المخصوص واستمراره فى الفاعل وتسمية هذا القسم مطلقا باللازم بالنظر الى انه لا يتجاوز منه الى المفعول به سـواء استمر فيه أولم يستمر (ويسمى غـير المتعدى لازما للزومه) أى لقصوره (على الفاعل وعدم انفـكاكه) أى عدم تجاوزه وهو عطف تفسير لدفع ايهام ذلك الاستمرار فى الفاعل فى كل لازم (عنـه) أى عن الفاعل الى المفعول به فـلا ينتقض بنحو قام وقعد (و) يسمى أيضا (غير واقع لعـدم وقوعه على المفعول به) والا فالفعل مطلقا واقع فى الوجود والزمان والمـكان (وفعل الواحد) ليس المراد به مادة واحدة بل أن الفعل الواحد يتعدى ولا يتعدى واحترز بالواحد من خفته واشفقت منه (قد يتعدى بنفسه فيسمى) حينئـذ (متعديا) أى بهذا الاعتبار (وقد يتعدى بالحرف فيسمى) حينئـذ (لازما) أى بهذا الاعتبار ولا يسمى لازما متعديا باعتبار واحد حتى يلزم المحـال (وذلك) أى وتسميته بما ذكر بالاعتبار المذكور انما هى (عند تساوى الاستعمالين) أى استعماله مع الحرف واستعماله بدونه والمراد تساويهما فى مطلق الكثرة وان كان أحدهما أكثر فحينئذ لا يشكل على قول الشارح (نحو شكرته وشكرت لهونصحته ونصحت له) قول الجوهرى فى الصحاح انهما باللام افصح الدال على انهما بدونه فصيـح أيضا والفصيح لابد فيه من موافقة استعمال كثير ولا قول ابن خالويه فى شرح الفصيح اللغة الجيدة تعدى شكرت بحرف الخفض وكذا نصحت وقد يجوز حـذف اللام ولا ورودها باللام فى قوله تعالى ان اشكر لى ولو الديك وفى قوله ونصحت لـكم كذا ذكره الطبـلاوى (والحق انه) أى ذلك الفعل الواحد (متعد) مطلقا مع اللام ودونها (واللام زائدة) اى لعدم احداثها معنى (مطردة) يجوز فيه الرفع على معنى مطردة زيادتها ويجوز النصب على معنى زيادة مطردة وعلل عـذا التحقيق بقوله (لان معناه) أى الفعل المذكور (مع اللام هو المعنى بدونها) وهو ايقاع النصح على مابعد الفـاعل يعنى أن معناه فى الحـالين قد جاوز الفاعل الى المفعول فلا يرد أن مجرد اتحاد المعنى لا يوجب الوصف بالتعدى بخصوصه (والتعدى واللزوم بحسب المعنى) أى لا بحسب اللفظ لما مر من أن المتعدى هوالذى يتجاوز معناه الفاعل الى المفعول به واللازم هو الذى يكون معناه قاصرا على الفاعل وقال السيد ركن الدين الحق أن اللام انما دخلت للتعدى الى مفعول آخر اذ معنى شكرت له ونصحت له شكرت له صنيعه ونصحت له رأيه فحـذف توسعا انتهى (وتعديه أى وتعدى أنت) دفع بهذا التفسير توهم انه تعدى بفتح التاء والعين وكسر الدال مصدر التعدى على انه لا محذور فيه لانه معنى ماسيذنبه عليه بقوله وفى بعض النسخ (الفعل اللازم وفى بعض النسخ وتعديته) أى على صيغه المصدر المضاف الى الضمير (فى الثلاثى المجرد خاصة) بمعنى خصوصا منصوب على انه مفعول مطلق بمحذوف تقديره اخصه (بشيئين) متعلق بتعديه (بتضعيف العين أى بنقله) أى اللازم (الى باب التفعيل) دفع به توهم تناول قول المصنف لنحو اعشوشب فانه من باب الافعيعال (وبالهمزة أى بنقله) أى اللازم (الى باب الافعال) دفع به ورود نحو انفعل وافعال (كقولك فرحت زيدا فان قولك فرح زيد لازم فلما قلت فرحته صار) أى قولك ذلك (متعديا و) كقولك (أجلسته فان قولك جلست لازم فلما قلت اجلسته صار) أى قولك (متعديا) قال الغزى وتنفرد التعدية بالهمزة اذا كانت عين المجرد همزة نحو نأى فتقول أنأيته ولا يجوز

(ويسمى) غـير المتعدى (لازما) للزومه على الفاعل وعدم انفكاكه عنه (وغير واقع) لعدم وقوعه على المفعول به والفعل الواحد قديتعدى بنفسه فيسمى متعديا وقد يتعـدى بالحرف فيسمى لازما وذلك عند تساوى الاستعمالين نحو شكرته وشكرت له ونصحتـه ونصحت له والحق أنه متعد واللام زائدة مطردة لان معناه مع اللامهو المعنى بدونها والتعدى واللزوم بحسب المعنى (وتعديه) أى تعدى أنت الفعل اللازم وفى بعض النسخ وتعديته (فى الثلاثى المجرد)خاصة بشيئين (بتضعيف العين) أى بنقله الى باب التفعيل (أو بالهمزة) أى بنقله الى باب الافعال (نحو فرحت زيدا) فان قولك فرح زيد لازم فلما قلت فرحته صار متعديا (وأجلسته) فان قولك جلست لازم فلما قلت أجلسته صار متعديا

التضعيف وكذا سائر حروف الحلق غالبا نحو أذهبه وأسعده وربما يأتى التضعيف نحو وهنه وبعده ثم ماذكره المصنف غير مختص باللازم بل هو جار فى المعتدى أيضا الا ماستثنى من نحو باب كسى فانه لاتضعف عينه للتعدية وكذا لاتدخله همزة النقل انتهى المقصود منه (وتعديه) أى اللازم وتوصل معناه الى المفعول أى مفعول كان كما صرح به الرضى فى باب المفعول فيه (بحرف الجر فى الكل من الثلاثى والرباعى المجرد) نعت للكل (والمزيد فيه) ونقل الطبلاوى عن زبدة التصريف أن الحروف التى يعدى بها ستة الباء وهى الاصل فى تعدية جميع الافعال اللازمة واللام وفى ومن وعن وعلى وهذه الستة تسمع ولا يقاس عليها انتهى (لان حروف الجر) هذا تعليل للعموم (وضعت لتجر) أى لتوقع والمراد الجر اللفظى لا الخارجى لانه سابق الوجود (معانى الافعال الى) معانى (الاسماء) أى على انها مفعول به أو فيه أوله أو معه وبيان ذلك فى نحو مررت بزيد فى داره فى هذا اليوم ايقاع المرور على زيد على انه مفعول به وعلى داره واليوم على انهما مفعول فيه (نحو ذهبت بزيد) فالمعنى الموقع على مجرور الباء هو التصيير وأما الذهاب فهو ثابت له قبل التعدية فان أصله ذهب زيد (و) كذا يقال فى (انطلقت به) وقوله (فان ذهب وانطلق لازمان فلما قلت ذلك) أى المذكور من بزيد وبه (صارا) أى ذهب وانطلق (متعدين) تعليل للتمثيل أو لقوله لتجر ولكن فيه اجمال اذ لم يبين الفاعل مع اللزوم ماهو فيمكن أن يزيد نحو ماقرره فى أجلسته أو فى فرحته (ولا يغير شىء من حروف الجر معنى الفعل) الذى يعدى بها والمراد بتغيير المعنى تبديله بمعنى آخر (الا الباء) حالة كونها (فى بعض المواضع فانها تغير معناه وذلك البعض هو الموضع الذى لا يراد فيه لصوق معنى الفعل الوضعى بالمجرور بل تصيير المجرور فاعله (نحو ذهبت به) فانه ليس المراد منه أن ذهابك لصق به بل تصييرك اياه فاعل الذهاب لان معنى ذهبت مضيت ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا فقد غيرت الباء معناه الى التصيير (بخلاف مررت به) أى الصقت المرور به ففرق بين الصاق فعل بمفعول كهذا المثال وبين ايقاعه عليه كالمثال الاول تأمل (و) الفعل (الذى تغير الباء معناه يجب فيه) أى فى ذلك الفعل (عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به) فالباء فى قوله تعالى ذهب الله بنورهم عنده للتأكيد لعدم صحة المصاحبة (لان الباء) علة لقوله يجب حالة كونها (للتعدية) وحالة كونها (عنده) أى عند المبرد كائنة (بمعنى مع) وفيه نظر لان كون الباء بمعنى مع اخراج للفعل عن موضوع المسئلة وهو ماغيرت الباء معناه وأيضا يشكل كونها بمعنى مع فى نحو مررت بزيد اذ لايناسب المقصود بالكلام الا أن تكون هذه الباء ليست للتعدية عنده كذا ذكر الطبلاوى (قال سيبويه) والمقصود بهذا الرد على المبرد (الباء فى مثله) أى مثل ذهبت بزيد (كالهمزة والتضعيف) أى المعديين فى عدم لزوم المصاحبة (فمعنى ذهبت به اذهبته) كقوله تعالى ذهب الله بنورهم أى اذهبه (ويجوز المصاحبة) نحو ذهب به بمعنى اذهبه وذهب معه (وعدمها) أى عدم المصاحبة نحو ذهب الله بسمعهم وقوله فمعنى ذهبت الى هنا تفريع واحد على التشبيه (وأما فى الهمزة)مقابل قوله ولا يغير شىء الى آخره والجار والمجرور متعلق بما بعد معطوفه (والتضعيف فلا بد من التغيير) والتقدير ومهما يكن من شىء فلا بد فى الهمزة والتضعيف من التغيير لانهما للتأثير الذى هو ايجاد الاثر فى الغير

(و) تعديته (بحرف الجر فى الكل) من الثلاثى والرباعى المجرد والمزيد فيه لان حروف الجر وضعت لتجر معانى الافعال الى الاسماء (نحو ذهبت بزيد وانطلقت به) فان ذهب وانطلق لازمان فلما قلت ذلك صارا متعديين ولا يغير شىء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء فى بعض المواضع نحو ذهبت به بخلاف مررت به والذى تغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل المفعول به لان باء التعدية عنده بمعنى مع قال سيبويه الباء فى مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت بزيد أذهبته وتجوز المصاحبة وعدمها وأما فى الهمزة والتضعيف فلابد من التغيير

والايجاد هو التصيير المذكور وفعل لحصول الاثر (ولا حصر لتعدية الحروف) أى جنسها فالجمع غير مراد (فعلا واحدا) مفعول تعدية وخبر لا محذوف تقديره فى عدد معين واحد أو أكثر وفى العبارة حذف والتقدير لا حصر لحرف الجر عند تعديته فعلا واحدا على واحد بحذف المحصور عليه أولا حصر لحرف الجر عند تعديته فعلا على واحد بحذف على من المحصور عليه قال الشيخ سعد الله والاظهر أن يقول ولا حصر لحرف الجر عند التعدية على واحد تأمل ﴿ تنبيه ﴾ فان قلت ما وجه بناء قوله ولا حصر مع أنه شبيه بالمضاف فيجب نصبه لان قوله لتعدية متعلق به قلت نقل الطبلاوى توجيه شيخ الاسلام الهروى ببناء نحو ذلك على مذهب بعض النحاة أنه لا يجب تنوين الشبيه بالمضاف فليأت مثله هنا (بل يجوز أن يجتمع على فعل واحد حروف كثيرة) متغايرة أو متكررة مختلفة المعنى (الا اذا كانا) أى الحرفان فأكثر (بمعنى واحد) وفى بعض النسخ الا اذا كان معنى الحروف واحدا والنسخة الاولى أولى لأن فيها اشارة الى أن المراد بالحروف الكثيرة اثنان فأكثر (نحو مررت بزيد بعمرو) والمعنى الواحد هنا الالصاق (فانه) أى فان اجتماع حروف كثيرة على فعل واحد (لايجوز) وهو مفرع على قوله اذا كانا بمعنى واحد ويستثنى من ذلك اذا كان مدخولها ظروفا فانه يجوز كقولك جلست فى البلد فى السوق واعتكفت فى رمضان فى العشر الآخر منه نص على ذلك الرضى (بخلاف) ما اذا كان معنى الحروف غير متحد نحو (مررت بزيد بالبادية أى فى البرية) فانه يجوز لان الباء الأولى للالصاق والثانية للظرفية (ولا يتعدى كل فعل) أى ثلاثى مجرد لازم وهذا دفع لما يوهمه عموم المتن (بالهمزة والتضعيف) ونقل الطبلاوى عن الغزى ان هذا مذهب المبرد وظاهر مذهب سيبويه كما نقله ابن أبى الربيع أن التعدية بهما سماع فى المتعدى قياس فى اللازم وقيل انه قياس فى كل فعل الا باب علمت وهو مذهب أبى عمرو وجماعة وقيل فى اللازوم والتعدى لواحد وهو مذهب أبى الحسن وظاهر كلام الفاسى وغيره (فان النقل من) الفعل (المجرد) أعم من أن يكون لازما أو متعديا ثلاثيا أو رباعيا (الى بعض أبواب المنشعبة) من اضافة الموصوف الى صفته والتقدير أبواب الافعال المنشعبة والمراد بها أبواب المزيد فيه (موكول الى السماع) فعليه (لا تقول انصرت زيدا عمرا ولا أذهبت خالدا ونحو ذلك كذا) الاشارة الى ما تقدم من قوله ولا يغير شىء الى هنا (قال بعض المحققين) وهو نجم الأئمة الرضى الاسترابادى فان ما ذكره من كلامه مع تغيير كثير فيه بالزيادة والنقصان وفيه ايماء الى مؤاخذته بما يقتضيه أول كلامه من أن حروف الجر التى بعضها يغير معنى الفعل وبعضها لا يغير معديات للفعل فتحقق التعدية للفعل مع تغير معناه تارة وبدونه أخرى وهذا باطل (والحق أنه) أى الشأن (لابد فى المتعدى الذى نبحث عنه ونجعله مقابلا للازم) وهو ما تجاوز معناه الفاعل الى مفعول به (من تغيير الحرف معناه) الوضعى الى معنى التصيير كمعناه مع الهمزة والتضعيف (لما مر) أى عن المحقق نفسه فى نصحته ونصحت له (من أنه) أى التعدى (بحسب المعنى) والحرف اذا لم يغير معنى الفعل اللازم كان معناه بدونه هو معناه معه فيكون لازما أيضا (فلابد) فى تحقق التعدى للفعل بعد اللزوم (من معنى التغيير) الاضافة فيه بيانية ولو قلب الاضافة كان أظهر والمراد أنه لابد

ولا حصر لتعدية حروف الجر فعلا واحدا بل يجوز أن يجتمع على فعل واحد حروف كثيرة الا اذا كانت بمعنى واحد نحو مررت بزيد بعمرو فانه لا يجوز بخلاف مررت بزيد بالبادية أى فى البرية ولا يتعدى كل فعل بالهمزة والتضعيف فان النقل من المجرد الى بعض الابواب المنشعبة موكول الى السماع لا يقال أضربت زيدا عمرا ولا اذهبت خالدا بكرا ونحو ذلك كذا قال بعض المحققين والحق انه لابد فى المتعدى الذى نبحث عنه ونجعله مقابلا للازم من تغيير الحرف معناه لما مر انه بحسب المعنى فلا بد من التغيير للمعنى

من أن يغير الحرف معنى ماعداه (كما) أى مثل التغيير الذى (فى ذهبت به) فهو متعد بالباء (بخلاف مررت به) فان الباء لم تعده على الحق الذى ذكره لان ما دخلت عليه لم يصير مارا وحاصل ما اختاره الشارح أن الحرف ان غير معنى الفعل بحيث صار الفعل مجاوزا للفاعل واقعا على المفعول به مصيرا فاعلا لاصل المعنى الوضعى كان الفعل من المتعدى كذهبت بزيد فان معناه تغير إلى التصيير الواقع على المفعول والا فهو لازم كمررت بزيد فان المرور لم يقع على المفعول بل لاصقه كما دل عليه الباء فلا يقال لهذا الفعل متعد الا بمعنى آخر ككونه عاملا فيه أو نحو ذلك فتأمل (نعم) هذا جواب عن سؤال مقدر فى الكلام تقديره اذا كان الحق ما قلتم فما فائدة قول المحقق ولا يغير شيء الى آخره (يصح أن يقال فى كل جار ومجرور ان الفعل متعد اليه) أى الى الجار والمجرور (كما يقال يتعدى) أى الفعل (الى الظرف) نحو صمت يوم الخميس (وغيره) كالحال (لكن) اطلاق المتعدى على مثله (لا باعتبار) أى ملاحظة (هذا التعدى الذى نحن) نتكلم (فيه) أى لا باعتبار المنسوب لهذا التعدى بل باعتبار مجرد تعلق به ثم ترقى فى الجواب فقال (على أن) أى وجرينا على أن (فى قوله) أى قول بعض المحققين (ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء نظرا) قال اللقانى ووجهه أن معنى الفعل بدون الحرف هو الحدث مسندا الى فاعله ومع الحرف هو الحدث مسندا الى فاعله متعلقا بمجروره فقد غير الحرف معناه فلا يصح قوله ولا يغير شيء الى آخره وجوابه أن التغيير هو تبديل معنى بمعنى كما مر ولا يحصل ذلك بغير الباء انتهى وقال الطبلاوى ويمكن أن يكون وجه النظر حصر التغيير فى الباء فى بعض مواضعها على أن غيرها كذلك والجواب أن المراد بالتغيير هو التغيير الخاص وهو جعل المجرور بمنزلة المفعول بقرينة أن الكلام فى الفعل المتعدى .

﴿ فصل فى ﴾ بيان (أمثلة تصريف) الاضافة فيه من اضافة المسبب الى السبب أى أمثلة حصلت بسبب تصريف (هذه الافعال المذكورة) وبينها بقوله (من الثلاثى والرباعى المجرد) صفة لاحد القسمين ويقدر نظيره فى الآخر (والمزيد فيه يعنى) أى يريد المصنف بقوله أمثلة تصريف الى آخره (اذا صرفت) أى حولت (هذه الافعال) أعم من الماضى وغيره وابرزتها فى أنواعها المندرجة تحتها (حصلت) من ذلك (أمثلة كالماضى) أى مثل الماضى (والمضارع والأمر وغيرها) أى من المشتقات المحتاج الى بيانها (فهذا الفصل فى بيانها) أى بيان أنواعها لا أفرادها لعدم انحصارها (وقدم) أى المصنف الفعل (الماضى) على غيره (لان الزمان الماضى) أى المنقضى (قبل الزمان المستقبل والحال) قال الطبلاوى هذه مناسبة من جهة المعنى وتحقيقها كما قال شيخنا ان أريد القبلية باعتبار وصف الماضوية والاستقبالية والحالية وان أريد باعتبار ذات واحدة من الزمان كيوم الخميس فالامر بالعكس فان الذات الواحدة توصف بالاستقبال قبل وصفها بغيره وبالحال قبل وصفها بالمضى وان أريد باعتبار ذوات كيوم الخميس مع الاربعاء والجمعة فلا ترتيب فى الاتصاف بالاوصاف الثلاثة فانه فى يوم الخميس فتحقق اتصافه بالحالية والاربعاء بالماضوية والجمعة بالاستقبالية دفعة واحدة وان أريد باعتبار الوجود فان أريد ذلك باعتبار ذات واحدة من الزمان لم يتصور فيها قبلية فان يوم الخميس مثلا حين وصفه بالحالية موجود وحين وصفه بالاستقبالية

كما فى ذهبت به بخلاف مررت به نعم يصح أن يقال فى كل جار ومجرور ان الفعل متعد اليه كما يقال يتعدى الى الظرف وغيره ولكن لا باعتبار هذا المعنى الذى نحن فيه على أن فى قوله ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء نظرا

﴿ فصل فى أمثلة تصريف هذه الافعال ﴾ المذكورة من الثلاثى والرباعى المجرد والمزيد فيه يعنى اذا صرفت هذه الافعال حصلت أمثلة مختلفة كالماضى والمضارع والأمر وغيرها فهذا الفصل فى بيانها وقدم الماضى لان زمان الماضى قبل زمان المستقبل والحال

والماضوية معدوم وان أريد ذلك باعتبار ذوات فقبلية الماضى للحال والمستقبل صحيح فعلم أن مراد الشارح القبلية باعتبار الوجود بالنسبة لذوات ثلاث لا باعتبار ذات لأنه لا قبلية له فى الوجود ولا باعتبار الاتصاف لانه لا قبلية للماضى بذلك الاعتبار مطلقا لا بالنسبة لذات ولا لذوات انتهى تأمل (ولانه) أى الماضى (أصل بالنسبة إلى المضارع) وهذه مناسبة من جهة اللفظ وانما كان الماضى كذلك (لانه) أى المضارع (يحصل بالزيادة) وهى حروف المضارعة (على الماضى) ولا يرد أجتمع فانه لم يحصل بزيادة على ماضيه وهو اجتمع لان همزة الوصل ساقطة فى الوصل غير معتد بها (ولا شك فى فرعية ما حصل بالزيادة وأصالة ما) أى الماضى الذى (حصل هو) أى المضارع الحاصل بالزيادة (منه) أى من الماضى (واشتق) عطف على حصل أى اشتق هو منه ويشكل على هذا القعود فانه ليس فرعا لقعد مع انه حصل بزيادة عليه (فقال) هذا معطوف على قدم (أما الماضى فهو) أى المسمى بالماضى (الفعل الذى دل على معنى هذا) المشار اليه الفعل وما بعده وقال الاقانى التحقيق الفعل وحده وأما ما بعده فتوطئة له إذ كل فعل وضع للدلالة على معنى موجود (بمنزلة الجنس) وانما قال بمنزلة الجنس لأن الجنس الحقيقى ما تحته ماهيات متحققة فى الخارج كالحيوان بالنسبة إلى الانسان وأما ماهنا فهى الماهيات الاعتبارية التى تواطأ عليها جمع من العقلاء واعتبروها فى أذهانهم ووضعوا بازائها أسماء فاطلاق الجنس على المشترك بينها والفصل على المختص ببعضها مجاز واعتبر بأن اللفظ كيفية تعرض للنفس الضرورى والكيفية قسم من الموجود الخارجى ولكل لفظ خاصة وجودية يشاركه فيها لفظ دون لفظ كالدلالة على المعنى المقترن بزمان وخاصة وجودية أخرى يشاركه فيها بعض ما يشاركه فى الأولى دون البعض الآخر كدلالته على خصوص الزمان المعين فالماهية المركبة من الكيفية والخاصتين الوجوديات موجودة خارجية بوجود جزئياتها فيه والمشترك الاعم من أجزائها جنس والمتوسط والأخير فصلان على قياس الجسم النامى المتحرك بالارادة كذا ذكره الطبلاوى (لشموله جميع الافعال) فيه اشارة إلى أن وضع الجنس وما أشبهه انما هو للادخال دون الاخراج إلا أن يكون بينه وبين الفصل عموم وخصوص من وجه كما فى تعريف الكلام انه قول مفيد فيجوز الاخراج حينئذ (وخرج بقوله وجد) الذى هو بمنزلة الفصل أى (هذا المعنى) أى المعنى المدلول للفعل الماضى (فى الزمان الماضى ما) فاعل خرج (سوى الماضى وأراد) أى المصنف (بالماضى فى قوله الزمان الماضى اللغوى) وهو الزمان المنقضى (و) أراد (بالأول) أى فى قوله أما الماضى (الصناعى) وهو الفعل المخصوص وحينئذ (فلا يلزم تعريف الشىء بنفسه) أى بما فى نفس المعرف لانه لم يقصد تعريفه من حيث انه متصف بالزمان الماضى (فان قيل هذا الحد) وهو قوله فهو إلى آخره (غير مانع) من دخول غير المحدود (إذ يصدق على المضارع المجزوم بلم) ومثله الذى فى سياق لو كقوله تعالى لو يطيعكم (نحو لم يضرب فان لم قد نقلت معناه) وهو الحصول فى الحال والاستقبال (إلى المضى) أى الحصول فيما مضى (وغير جامع) أى لخروج بعض أفراد المحدود عنه (إذ لا يصدق) أى الحد (على نعم) فان معناه انشاء المدح (وبئس) فان معناه انشاء الذم وهو لا يكون إلا فى الحال (وليس) فانه للنفى فى الحال (وعسى) فانه للرجاء

ولأنه أصل بالنسبة إلى المضارع لانه يحصل بالزيادة على الماضى ولا شك فى فرعية ما حصل بالزيادة واصالة ما حصل هو منه واشتق فقال (أما الماضى فهو الفعل الذى دل على معنى) هذا بمنزلة الجنس لشموله جميع الافعال وخرج بقوله (وجد) أى ذلك المعنى (فى الزمان الماضى) ما سوى الماضى وأراد بالماضى فى قوله فى الزمان الماضى اللغوى وبالأول الصناعى أى الاصطلاحى فلا يلزم تعريف الشىء بنفسه فان قيل هذا الحد غير مانع إذ يصدق على المضارع المجزوم بلم نحو لم يضرب فان لم قد نقلت معناه إلى الماضى وغير جامع إذ لا يصدق على نحو بئس ونعم وليس وعسى

في الحال (وما أشبه ذلك) كفعلى التعجب مع انها أفعال ماضية (فالجواب عن) الاعتراض (الأول) وهو صدق الحد على المضارع المجزوم (أن دلالته) أى المضارع المجزوم (على المضى) أمر (عارض) نشأ أى ذلك الأمر (من لم والاعتبار لأصل الوضع) فان التعريف خاص للفظ الفعل (و) الجواب (عن) الاعتراض (الثانى) وهو خروج الافعال المذكورة عن الحد مع كونها ماضية (انها) أى الافعال السابقة (من الجوامد) إذ لم يحصل معناها من أفعال أخر (والمراد ههنا الماضى الذى هو أحد الأمثلة الحاصلة من تصريف هذه الأفعال) والجامد ليس أحد الأمثلة الحاصلة من تصريفها لكن يرد على هذا الماضى بعد أداة الشرط فانه أحد الأمثلة الحاصلة من تصريف هذه الأفعال مع انه لم يدل على معنى وجد فى الزمان الماضى (وان أريد) أى بالماضى (المطلق) أى مطلق الماضى أعم من المتصرف والجامد (فالجواب) أى عن خروج هذه الأفعال (أن تجردها عن الزمان الماضى) قيد به للاشارة إلى اقتران معناها بالزمان الحالى (عارض فلا اعتداد به) يريد أن أصل وضعها الدلالة على الزمان لكن لما خرجت إلى معنى الانشاء مثلا وجب قطعها عنه والشىء الخارج عن أصله لعارض لا يخرج عن حده ألا ترى أن قولك بعت مثلا عاقدا مجرد عن الزمان ومع ذلك لا يخرج عن كونه فعلا انظر هذا الجواب مع أن ابن الحاجب قال ان نعم وبئس وضعا لانشاء المدح والذم كذا قاله الغزى (وكذا) أى ومثل الكلام فى هذه الافعال (الكلام فى صيغ العقود نحو بعت واشتريت وأمثاله) أى كفعلى التعجب فان تجردها عارض بقصد العقد وإنشاء التعجب (ثم اعلم أن) الفعل (الماضى اما مبنى للفاعل) أى حقيقة أو مجازا (أو مبنى المفعول) أى حقيقة أو مجازا فلا يخرج عن التقسيم نحو جرى النهر وصام نهاره وأفعل السيل بضم الهمزة أى ملىء (فالمبنى للفاعل منه) أى من الماضى (ما) أى الفعل الماضى الذى (كان أوله مفتوحا نحو نصر) فإن قيل دخول كان مفسد للحد لصدقه على نحو ضرب مجهولا فانه كان أوله قبل التغيير مفتوحا وعدم صدقه على نحو ضرب معلوما فان أوله لم يكن مفتوحا قلنا اما يجاب بأن الفعل فى التعاريف لا دلالة له على الزمان وليس مستعملا فيه أو يجاب بأن كان زائدة (أو كان أول متحرك منه مفتوحا نحو اجتمع فان أول متحرك من افتعل هو النـاء) أى وهو مفتوح وانما قال من افتعل لتنصيصه فى دفع احتمال ارادة بعض الأنواع دون بعض وإنما كان أول متحرك منه هو التاء (لأن الفاء ساكنة والهمزة غير معتد بها لسقوطها فى الدرج) أى فى وسط الكلام فلا تكون أولا فلا يخرج المبدوء بها من الحد (وهو) أى التاء (مفتوح) لا يقال لو قال أول متحرك منه مكسورا لكان موافقا لما تقدم فى قوله وإما أوله الهمزة مثل انفعل وحصل التقابل بينه وبين ما قبله لانا نقول الهمزة أول بحسب الصورة وليست أولا بحسب الاعتداد والاعتبار (ولو قال) المصنف (ما كان أول متحرك مفتوحا) أى لو قال ذلك مقتصرا عليه (لاندرج فيه القسمان) السابقان (لأن أول متحرك من نصر هو النون) وهو مفتوح (كالتاء من اجتمع) فان أول متحرك منه التاء وهو مفتوح (وانما ذكر) أى المصنف (ذلك) أى القسمين المذكورين (لزيادة التوضيح) أى لا لتوقف التعريف عليه فلا ينافى ذكر ذلك لبيان الأقسام أيضا (وليس أو فى قوله) أى المصنف (أو كان مما يفسد الحد لأن المراد بها) أى بأو (التقسيم)

وما أشبه ذلك والجواب عن الأول ان دلالته على المضى عارضة نشأت من لم والاعتبار لاصل الوضع وعن الثانى أنها من الجوامد والمراد ههنا الماضى الذى هو أحد الأمثلة الحاصلة من تصريف هذه الأفعال وان أريد المطلق أى الماضى مطلقا أعم من أن يكون جامداً أو غيره فالجواب أن تجردها عن الزمان الماضى عارض فلا اعتداد به وكذا الكلام فى صيغ العقود نحو بعت واشتريت وأمثاله ثم اعلم أن الماضى اما مبنى للفاعل أو مبنى المفعول (فالمبنى للفاعل منه) أى من الماضى (ما) أى الفعل الذى (كان أوله مفتوحا) نحو نصر (أو كان أول متحرك منه مفتوحا نحو اجتمع فان أول متحرك من افتعل هو التاء) لأن الفاء ساكنة والهمزة غير معتد بها لسقوطها فى الدرج وهو مفتوح ولو قال ما كان أول متحرك منه مفتوحا لاندرج فيه القسمان لان أول متحرك من نصر هو النون كالتاء من اجتمع وانما ذكر ذلك لزيادة التوضيح وليس أو فى قوله أو كان مما يفسد الحد لأن المراد بها التقسيم

أى للمحدود لاللحد فانه مفسد وهو الذى عبر عنه بالشك والضابط أن يقال ان تناول القسمين لفظ من ألفاظ الحد فهو تقسيم المحدود والا فهو تقسيم الحد فقولنا مثلا الجسم مايتركب من جوهرين أو أكثر تقسيم للمحدود لتناول التركيب اياهما ولو قيل ماتركب من جوهرين أو ماله أبعاد ثلاثة كان تقسيما للحد فيفسد (أى ماكان على أحد هذين الوجهين) وهما كون أوله مفتوحا أو كون أول متحرك منه مفتوحا (وانما تفسد) أى أو (اذا كان المراد بها الشك) أو الظن أو الايهام (وانما فتح أول متحرك منه) أى من المبنى للفاعل سواء كان أولا كنصر أوحشوا كاجتمع (لرفضهم) أى تركهم (الابتداء بالساكن) علة لتحرك أول نصر (ولئلا يلزم التقاء الساكنين) علة لتحرك أول متحرك من نحو اجتمع (وكون الفتح أخف الحركات) هذا تمام علة الفتح لانه تضمن حكمين التحرك وكون الحركة فتحة فاحتاج الى تعليل الاول والثانى (كما بنى آخره) أى الماضى لكن لا بقيد كونه مبنيا للفاعل لمنافاته لما بعده (على الفتح سواء كان) أى الماضى (مبنيا للفاعل أو مبنيا للمفعول أما البناء فلانه) أى البناء (الاصل فى الافعال وأما الحركة فلمشابهته) أى الماضى (الاسم مشابهة ما) أى نوع مشابهة (فى وقوعه) أى الماضى (موقعه) أى الاسم (نحو زيد ضرب) فانه واقع موقع ضارب كما بينه بقوله (وزيد ضارب وأما الفتح) أى فى آخره (فلخفته) أى الفتح (الا اذا اعتل آخره) أى اذا كان آخره معتلا بالالف بدليل التمثيل وهو استثناء من قوله على الفتح (نحو غزا ورمى) أما اذا اعتل بالواو والياء كسرو ورضى فانه مبنى على الفتح لفظا (أو اتصل به) أى بآخره (الضمير المرفوع) المتحرك (نحو ضربت وضربن أو واو الضمير نحو ضربوا) وظاهر هذا الاستثناء أن نحو غزا ونحو ضربت مبنى على السكون لا الفتح المقدر وان نحو ضربوا مبنى على الضم ظاهرا كان كما فى المثال المذكور أومقدرا كما فى غزوا فان أصله غزووا تحركت الواو الاولى وانفتح ماقبلها قلبت ألفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين لبقاء فتحة العين دليلا عليها وقدرت الضمة على الالف المحذوفة وكما فى رموا فان أصله رميوا ففعل به مافعل بغزوا وقدرت الضمة على الالف المحذوفة المنقلبة عن الياء هذا وفى الحفيد على التوضيح ﴿واعلم﴾ أنهم اختلفوا فيما يبنى عليه الماضى على أقوال فمنهم من قال انه مبنى على الفتح عند تجرده من ضمير الرفع المتحرك وعلى الضم فيما أسند الى الواو وعلى السكون اذا أسند الى الضمير المرفوع المتحرك أو على الفتح فى جميع الأحوال وقيل على الفتح والسكون كذا ذكره الطيلاوى (مثاله أى مثال المبنى للفاعل ولم يقتصر) أى ولم يكتف المصنف ولذلك عداه بالباء فقال (بذلك الكلى لانه) أى الشأن (قد يراد ايضاحه) أى الكلى (وايصاله الى فهم المستفيد فيذكر جزئى من جزئياته) أى الكلى (ويقال له) أى للجزئى (انه) أى الجزئى (مثاله) أى مثال الكلى والمثال هنا هو الشخص ومنه تمثل بين يدى الامير أى قام مثاله بين يديه ولا شك أن الجزئى يتشخص فيه الكلى لانه هو مع زيادة المشخصات بناء على ماهو شائع من أن الكلى ضمن جزئياته والتحقيق أن الكلى لا يقبل الوجود الخارجى اذ الموجود فيه لا يقبل الشركة فلا يكون كليا بل جزئيا بل الموجود فيه شىء مطابق للكلى يطلق عليه جزئى له ولا يضاحه محل غير هذا كما ذكره اللقانى (نصر للغائب المفرد نصرا لمثناه نصروا لجمعه نصرت للغائبة المفردة نصرتا لمثناها نصرن لجمعها

فى المحدود أى ماكان على أحد هذين الوجهين وانما يفسد اذا كان المراد بها الشك وانما فتح أول متحرك منه ولم يسكن لرفضهم الابتداء بالساكن ولئلا يلزم التقاء الساكنين فى نحو افتعل واستفعل ولسكون الفتح أخف الحركات الظاهرة كما بنى آخره على الفتح سواء كان مبنيا للفاعل أو مبنيا للمفعول أما البناء فلانه الاصل فى الافعال وأما الحركة فلمشابهته الاسم مشابهة ما فى وقوعه موقعه نحو زيد ضرب وزيد ضارب وأما الفتح فلخفته الا اذا اعتل آخره نحو غزا ورمى أو اتصل به الضمير المرفوع المتحرك نحو ضربت وضربن أو واو الضمير نحو ضربوا (مثاله) أى مثال المبنى للفاعل والكلى قد يراد ايضاحه وايصاله الى فهم المستفيد فيذكر جزئى من جزئياته ويقال انه مثاله (نصر) للغائب المفرد (نصرا) لمثناه (نصروا) لجمعه (نصرت) للغائبة المفردة (نصرتا) لمثناها (نصرن) لجمعها

نصرت للمخاطب الواحد نصرتما لمثناه نصرتم لجمعه نصرت للواحدة المخاطبة نصرتما لمثناها نصرتن لجمعها) وانما قدم فعل الغائب لانه بالنسبة لفعل المخاطب والمتكلم كالمفرد بالنسبة للمركب لما فيهما من التركيب مع الضمير ثم فعل المخاطب لكثرته كفعل الغائب فلما قدم فعل الغائب ناسب أن يبدأ بعده بالاكثر من المتكلم أيضا لتكون البداءة بالاكثر مطلقا ولان الغائب أحط فلما قدمه ناسب أن يقدم الاحط بعده ولان المتكلم أشرف لانه مفيد ليكون ترقيا تاما قاله الطبلاوى (نصرت للمتكلم الواحد) مذكرا كان أو مؤنثا فهو صيغة واحدة لمعنيين (نصرنا له) أى للمتكلم الوحد (مع غيره) أى للاثنين مذكرين أو مؤنثين وللجماعة كذلك فهو صيغة واحدة لاربعة معان فقد اختصر أربع صيغ فى نصرت نصرنا فتكون المعانى ثمانية عشر وضعوا لها أربع عشرة صيغة لكنها فى الحقيقة ثلاثة عشر لان المخاطبين والمخاطبتين بصيغة واحدة (وزادوا تاء فى نصرت) وهو فعل الواحدة المؤنثة الغائبة (للدلالة على التأنيث) أى تأنيث الفاعل (كما فى الاسم) أى مثل زيادتها فيه (نحو ناصرة وخصوا المتحركة بالاسم) الباء داخلة على المقصور عليه وهو صحيح وان كان الاكثر دخولها على المقصور (والساكنة بالفعل تعادلا) أى معادلة (بينهما) أى الاسم والفعل (اذ الفعل أثقل) وافعل ليس على بابه (من الاسم) أى لانه ثقيل والاسم خفيف والتاء المتحركة ثقيلة والساكنة خفيفة فأعطى الثقيل للخفيف الذى هو الاسم والخفيف للثقيل الذى هو الفعل (كما تقدم) أى فى أول الكتاب من أنه يدل على الحدث والزمان والفاعل فيعسر معناه لكونه شيئين على الفكر فيعسر هو على اللسان (وحركوها) أى التاء (فى التثنية) أى فى فعل الاثنتين الغائبتين (لالتقاء الساكنين) أى لدفعه (وزادوا الفا) فى فعل الاثنين الغائبين (وواوا) فى فعل جماعة الذكور الغائبين (علامة)منصوب على أنه مفعول مطلق لانه بمعنى دلالة (للفاعل) الحقيقى وهو الذات الفاعلة (الاثنين والجماعة) بدل من الفاعل (وقد تحذف الواو) أى المزيدة (فى الندرة) أى القلة (كقوله) أى الشاعر من بحر المديد واجزاؤه مفاعلتن مفاعلتن مفاعل مرتين (فلو أن الاطبا كان حولى) تمامه وكان مع الاطباء الشفاء والشفاء مكسور ممدود الدواء ويروى الاساة جمع آس كرام ورماة وهو الذى يفر من الخشبة وقيل الجراح والشاهد أن واو الجمع حذفت وبقى النون مضموما اكتفاء بالضمة دليلا على الاصل وحولى ظرف مكان غير متصرف مضاف لياء المتكلم منصوب على الظرفية تقديرا متعلق بمحذوف تقديره مستقرين أو استقروا اذا جعلت كان ناقصة أو متعلق بكان نفسها اذا جعلت تامة وكان الثانية بفتح النون اما تامة أو ناقصة ومع ظرف بمعنى مصاحبين (وزادوا تاء للمخاطب وتاء للمخاطبة وتاء للمتكلم وحركوها) أى التاء (فى الجميع) أى الصيغ الثلاث (خوف اللبس بتاء التأنيث) ولم يعكسوا لانتقاض الغرض السابق وهو الحامل على تخصيص الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم لان تاء التأنيث حرف وهو أولى بالسكون ولانه لو حركت تاء التأنيث وسكن غيرها لم يتميز المخاطب والمخاطبة والمتكلم بعضهم عن بعض ولان تاء الضمير مشتركة بين معان ثلاثة فلو لزم طريقة واحدة وقع اللبس ذكره الطبلاوى (وضموها للمتكلم لان الضم أقوى) أى لحصوله بالعضلتين فهو أظهر ولانه علامة الفاعلية التى هى أقوى وأشرف (والمتكلم مقدم) أى على المخاطب اما من حيث الرتبة لانه مفيد

(نصرت) المخاطب الواحد (نصرتما) لمثناه (نصرتم)لجمعه(نصرت) للمخاطبة الواحدة(نصرتما) لمثناها (نصرتن) لجمعها (نصرت) للمتكلم الواحد (نصرنا) له مع غيره وزادوا التاء فى نصرت للدلالة على التأنيث كما فى الاسم نحو ناصرة وخصوا المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعادلا بينهما لان الفعل أثقل كما تقدم وحركوها فى التثنية لالتقاء الساكنين وزادوا ألفا وواوا علامة لفاعل الاثنين والجماعة وقد تحذف الواو فى الندرة قال فلو أن الاطبا كان حولى* وكان مع الاطباء الشفاء* وزادوا تاء للمخاطب وتاء للمخاطبة وتاء للمتكلم وحركوها فى الجميع خوف اللبس بتاء التأنيث وضموها للمتكلم لان الضم أقوى والمتكلم مقدم

والمخاطب مستفيد والمفيد أشرف وأعلى أو من حيث الوجود لانه لا يتحقق وصف الخطاب الا بعد تحقق وصف التكلم (فأخذه) أى أخذ المتكلم الضم (وفتحوها) أى التاء (للمخاطب إذ لم يمكن الضم) أى للالتباس بالمتكلم (والفتح راجح) على الكسر (لخفته) أى الفتح (والمذكر مقدم) أى على المؤنث لان المذكر أصله وذلك لامرين أحدهما أن شيئا اسم مذكر يندرج تحته كل موجود مذكر أو مؤنث فهو أعم من المؤنث مطلقا والعام أصل للخاص لانه اعرف منه فى الوجود الثانى أن المذكر لا يفتقر الى علامة يدرك معناه بها لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المؤنث افاده الغزى (فأخذه) أى أخذ المذكر الفتح (فبقيت الكسرة والمخاطبة فأعطيتها) أى أعطيت الكسرة المخاطبة لانه لم يبق غيرها (ولان الياء) عطف على المحذوف الذى قدرناه (يقع ضميرها) أى المخاطبة (فى نحو اضربى والكسرة أخت الياء فناسب اعطاؤها) أى الكسرة (المخاطبة ولم يفرقوا بينهما) أى المخاطب والمخاطبة (فى المثنى) أى فى التثنية ولم يعلل الشارح عدم فرقهم قال الغزى قال السيد ركن الدين لان الاصل فى الضمائر المرفوع وهو ظاهر والاصل فيه المتصل الغائب لانه اكثر وقوعا وقد اتحد لفظ تثنيته إذ لا لبس لوجود التاء نحو ضربا وضربتا فحمل البواقى عليه ليجرى الباب على سنن واحد وقال ابن الحاجب الاختصار مطلوب فاغتفر اللبس فيما هو قليل الوقوع وهو التثنية لا فيما كثر وقوعه وهو المفرد والمجموع وقال بعضهم ويمكن أن يعلل أيضا بأنهم اتكلوا على قرينة الخطاب فانه يعلم من الخطاب حال المثنى من ذكورة أو انوثة بل ومن مختلفهما ولم يتكلوا فى المفرد لكثرته فاحتيط له انتهى (لكن زادوا ميما فرقا بين المخاطبين والمخاطبتين وبين الغائبين والغائبتين وضموا ما قبلها) أى ماقبل الميم (لان الميم شفوية) أى منسوبة الى الشفة (فيناسبها) أى الميم (الضم) حملا على الواو لشبهها بها فى كون كل منهما شفويا هذا والظاهر أن الفرق بالنظر للغائبتين دون الغائبين لان انتفاء التاء منه يميزه عن غيره ويميز غيره عنه تأمل (ووضعوا للمتكلم مع غيره ضميرا آخر كما) أى وضعا مثل وضعهم (فى المنفصلات) أى من الضمائر (نحو نحن فقالوا) عطف على وضعوا (فعلنا) وقوله (وفرقوا) راجع الى قوله وزادوا ألفا وواوا (بين الجمع المذكر الغائب وبين الجمع المؤنث الغائب باختصاص المذكر بالواو والمؤنث بالنون) لان الواو تكون ضمير المذكر والنون تكون ضمير المؤنث وقابلوا الواو بالنون لمشابهة النون حروف المد من جهة الخفاء والغنة (دون العكس) وهو جعل النون لجمع المذكر والواو لجمع المؤنث (لان الواو هنا) أى فى الضمائر المتصلة (أقعد من النون) لانها مسبوقة بالضمة بخلاف النون (لانها) أى الواو (من حروف المد واللين) أى وحروفهما أصل فى الزيادة بالنسبة الى باقى حروف أمان وتسهيل (والمذكر مقدم) أى على المؤنث فى الاعتبار والملاحظة لشرفه فأعطى الاقعد فبقى المؤنث والنون فأعطيها (وكذا) أى مثل الفرق بين ما ذكر (فرقوا بين جمع المخاطب وجمع المخاطبة باختصاص المذكر) المجموع (بالميم لمناسبتها الواو) فى كونها شفوية (التى هى) أى الواو (علامة له) أى للمذكر المجموع (فى الغيبة واختصاص المؤنث بالنون كما فى جمع الغائبة) قال الغزى وانما لم يزيدوا الواو بدل الميم كافى الغيبة لان انواو حينئذ قد تسقط لالتقاء الساكنين فيلتبس الجمع بالمفرد

فاخذوها وفتحوها للمخاطب اذ لم يمكن الضم للالتباس والفتح راجح لخفته والمذكر مقدم فأخذه فبقيت الكسرة والمخاطبة فأعطيتها لئلا يلتبس بالمتكلم والمخاطب ولان الياء يقع ضميرها فى نحو اضربى والكسرة أخت الياء فناسب اعطاؤها المخاطبة ولم يفرقوا بينهما فى المثنى لكن زادوا ميما فرقا بين المخاطبين والمخاطبتين وبين الغائبين والغائبتين وضموا ما قبلها لان الميم شفوية كالواو فيناسبها الضم ووضعوا للمتكلم مع غيره ضميرا آخر وهو النون كما فى المنفصلات نحو نحن فقالوا فعلنا وفرقوا بين الجمع المذكر الغائب وبين الجمع المؤنث الغائب باختصاص المذكر بالواو والمؤنث بالنون دون العكس لان الواو هنا أقوى من النون لانها من حروف المد واللين وهى بالزيادة أولى والمذكر مقدم على المؤنث وكذا فرقوا بين جمع المخاطب وجمع المخاطبة باختصاص المذكر بالميم لمناسبتها الواو التى هى علامة له فى الغائب واختصاص المؤنث بالنون كما فى جمع الغائبة

المتكلم (وشددوا النون) فى جمع المخاطبة (لانهم قالوا أصله نصرتمن فأدغمت الميم فى النون) فى ذلك الجمع (ادغاما واجبا) لوجود مقتضيه وهو تقاربهما فى المخرج (وكذا) أى مثل ما شددوا النون لسكون أصله ما ذكر (ضموا ما قبل النون أعنى التاء لمناسبة الضم الميم) لانها شفوية (وهذه) أى المذكورات من التعليلات (مناسبات) من قبيل الحمل على النظير (ذكروها) أى بعد الوقوع (والا) أى وان لم يذكروها لم يحتج اليها (فالحاكم بذلك) أى لان الحاكم بما ذكر (الواضع) أى واضع اللغة (لاغير) أى لا غير الواضع (وقس على هذا من) بيانية (تصريف) بمعنى مصرفات (نصر) فان قيل هذه المذكورات ليست مشتقة من نصر فلا تكون تصريفا له قلنا المراد تصريف مادة نصر أواضافته الى نصر لشهرته به أو هى بيانية (فعلل) مفعول قس بتقدير مضاف أى مصرفات فعلل وذلك نحو دحرج دحرجا دحرجوا دحرجت دحرجتا دحرجن دحرجت دحرجتما دحرجتم دحرجت دحرجتما دحرجتن دحرجت دحرجنا (و) مصرفات (تفعلل) تدحرج تدحرجا تدحرجوا تدحرجت تدحرجتا تدحرجن تدحرجت تدحرجتما تدحرجتم تدحرجت تدحرجتما تدحرجتن تدحرجت تدحرجنا (و) مصرفات (افتعل) نحو اجتنب اجتنبا اجتنبوا اجتنبت اجتنبتا اجتنبن اجتنبت اجتنبتما اجتنبتم اجتنبت اجتنبتما اجتنبتن اجتنبت اجتنبنا (و) مصرفات (انفعل) نحو انصرف انصرفا انصرفوا انصرفت انصرفتا انصرفن انصرفت انصرفتما انصرفتم انصرفت انصرفتما انصرفتن انصرفت انصرفنا (و) مصرفات (استفعل) نحو استنصر استنصرا استنصروا استنصرت استنصرتا استنصرن استنصرت استنصرتما استنصرتم استنصرت استنصرتما استنصرتن استنصرت استنصرنا (و) مصرفات (افعلل نحو اقشعر) للواحد الغائب (اقشعرا) لمثناه (اقشعروا) لجمعه (اقشعرت) للواحدة الغائبة (اقشعرتا) لمثناها (اقشعررن) لجمعها (اقشعررت) للواحد المخاطب (اقشعررتما) لمثناه (اقشعررتم) لجمعه (اقشعررت) للواحدة المخاطبة (اقشعررتما) لمثناها (اقشعررتن) لجمعها (اقشعررت) للمتكلم وحده (اقشعررنا) للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (و) مصرفات (افعوعل نحو اعشوشب اعشوشبا اعشوشبوا) وأت بتصريفه (الى (آخره) وهو اعشوشبت اعشوشبتا اعشوشبن اعشوشبت اعشوشبتما اعشوشبتم اعشوشبت اعشوشبتما اعشوشبتن اعشوشبت اعشوشبنا (وكذا البواقى) الظاهر أن المراد بواقى الامثلة بدليل قوله ولما ذكر واحدا وقوله ولا حاجة الى آخره ولانه لم يقتصر على باب واحد حتى يحمل المراد بواقى الابواب ولعل وجه اقتصار الشارح على التمثيل للأخيرين دون غيرهما غرابة أمثلتهما وثقلهما) على هذا النهج أى الطريق (تركت) أمثلتها (لانه) أى لان المصنف (لما ذكر واحدا) أى تصريف واحد وهو نصر (فالبواقى) أى فتصريف البواقى (على نهجه) أى طريقه فلا حاجه الى تكثير الامثلة (بذكر تصاريف الابواب المذكورة اذ ليس الادراك) اى ادراك المسائل (بكثرة النظائر) لها (فالفهم) على صيغة اسم الفاعل (الذكى) فعيل من الذكاء بالمد وهو حدة القلب والمراد به الفطن (يدرك بنظير واحد مالا يدركه البليد) أى الغبى (بألف شاهد ولا تعتبر) أى (أنت) أيها المتعلم (وفى بعض

وشددوا النون لانهم قالوا أصله نصرتمن فأدغمت الميم فى النون ادغاما واجبا وكذا ضموا ما قبل النون أعنى التاء لمناسبة الضمة الميم وهذه مناسبات ذكروها والا فالحكم بذلك للواضع لاغير (وقس على هذا) أى المذكور (من تصريف نصر) فعل وفعل وفاعل و (فعلل وتفعلل وافتعل وافعنلل واستفعل وافعلل) نحو اقشعر اقشعرا اقشعروا اقشعرت اقشعرتا اقشعررن اقشعرت اقشعرتما اقشعررتم اقشعررت اقشعررتما اقشعررتن اقشعررت اقشعررنا (وافعوعل) نحو اعشوشب اعشوشبا اعشوشبوا اعشوشبت اعشوشبتا اعشوشبن الى آخره وكذا البواقى تركت لانه لما ذكر من المثال واحدا فالبواقى على نهجه فلا حاجة الى تكثير الامثلة اذ ليس الادراك بكثرة النظائر فالفهم الذكى يدرك بنظير واحد مالا يدركه البليد بألف شاهد (ولا تعتبر) أنت وفى بعض

النسخ ولا تعتبر مبنيا للمفعول (حركات الألفات) أى الهمزات وعبر عنها بها لان الهمزة اذا كانت أولا تكتب على صورة الالف ويقال لها الالف قال فى الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى ألفا والمتحركة تسمى همزة (فى الأوائل) أى فى أوائل الفعل نحو افتعل وانفعل واستفعل وما أشبهها مما فى أوله همزة زائدة سوى أفعل فان همزته للقطع لانها لا تسقط فى الدرج ولذا فتحت يعنى لا يقال ان أوائل هذه الأفعال ليست مفتوحة بل مكسورة فلا يكون مبنيا للفاعل (فانها) أى لان هذه الألفات (زائدة) لدفع الابتداء بالساكن (تثبت فى الابتداء) للاحتياج اليها (وتسقط فى الدرج) أى فى حشو الكلام لعدم الاحتياج اليها نحو افتعل وانفعل واستفعل بحذف الهمزة واتصال الواو بالكلمة (والمبنى للمفعول منه) أى من الماضى أراد أن يذكر تعريفا له باعتبار اللفظ فذكر على سبيل الاستطراد تعريفا لمطلق الفعل المبنى للمفعول باعتبار المعنى فقال (وهو) أى المبنى للمفعول مطلقا سواء كان من الماضى أو المضارع

النسخ ولا تعتبر مبنيا للمفعول) دفع المصنف بهذا الاعتراض على قوله فالمبنى للفاعل ما كان أوله مفتوحا الى آخره بنحو افتعل (حركات الألفات أى الهمزات وعبر) المصنف (عنها) أى عن الهمزات (بها) أى الالفات (لان الهمزة اذا كانت أولا) أى للكلمة (تكتب على صورة الالف) لتقاربهما فى المخرج وهـذا مطرد أما اذا كانت وسطا فتكتب على جنس حركتها ان كانت متحركة والا فعلى جنس حركة ما قبلها وان كانت آخرا فان كان ما قبلها متحركا فعلى جنس حركته والا سقطت عن الكتابة بالكلية أفاده سعد الله (ويقال لها) أى للهمزة (ألف) أى مطلقا وهذه الجملة مستأنفة لا معطوفة على جملة تكتب لئلا تشاركها فى الاختصاص بالظرف لانه قد تقرر فى المعانى أنه اذا تقدم المعطوف عليه قيد فالظاهر مشاركة المعطوف له فيه تأمل (قال) اسماعيل الجوهرى (فى الصحاح الالف على ضربين لينة) وهى حرف المد (ومتحركة) أى من شأنها أن تحرك فتشمل الساكنة بالفعل (فاللينة تسمى ألفا والمتحركة تسمى همزة) وهذا من تقسيم الشىء الى متغايرين للمقسم أحدهما يسمى باسمه على سبيل الاشتراك اللفظى (فى الاوائل) هذا حال من الالفات وان كان مضافا اليه لصحة الاستغناء عنها بالمضاف (أى فى أوائل افعل) كانصرف (وافتعل) كاجتنب (واستفعل) كاستصرخ (وما أشبهها مما) أى من الفعل الذى (فى أوله همزة زائدة سوى افعل فان همزته) أى همزة افعل (للقطع لانها لا تسقط فى الدرج) أى فى وسط الكلام ولانها تفيد معنى كالتعدية بخلاف همزة الوصل فانها لا تفيد غير التوصل الى الابتداء بالساكن (ولذا) أى لأجل كونها للقطع (فتحت) لتخالف همزة الوصل ولتتميز عنها (يعنى) أى المصنف بقوله لا تعتبر (لا يقال ان أوائل هـذه الأفعال ليست مفتوحة بل مكسورة فلا يكون) أى المذكور وهو هـذه الافعال (مبنيا للفاعل فانها) علة لقوله لا تعتبر الى آخره (أى لان هذه الألفات) التى فى الأوائل (زائدة لدفع الابتداء بالساكن) اللازم على عدم الاتيان بها (تثبت فى الابتداء للاحتياج اليها) أى فى دفع الابتداء بالساكن (وتسقط فى الدرج أى فى حشو) أى وسط (الكلام لعدم الاحتياج اليها) حينئذ لاعتماد اللسان على حركة ماقبلها فى التلفظ (نحو افتعل وانفعل واستفعل بحذف الهمزة واتصال الواو بالكلمة) التى بعد الهمزة (والمبنى للمفعول منه أى من الماضى) عطف على قوله فالمبنى للفاعل الى آخره (أراد) أى المصنف (أن يذكر تعريفا له) أى المبنى للمفعول من الماضى (باعتبار اللفظ) أى باعتبار خواص اللفظ لا بخواص المعنى فان ضم أول متحرك خاصة للفظ بخلاف عدم ذكر الفاعل فانه خاصة للمعنى (فذكر على سبيل الاستطراد) وهو ذكر ماله تعلق بالمسوق وليس المسوق له (تعريفا لمطلق المبنى للمفعول) ايا كان أو مضارعا (باعتبار المعنى) فالمطرد كون التعريف لمطلق المفعول وباعتبار المعنى تأمل (فقال) معطوف على أراد (وهو أى المبنى للمفعول مطلقا) أى سواء كان من الماضى (أو) من (المضارع الفعل الذى لم يسم) أى لم يذكر (فاعله كما تقول ضرب زيد فترفع زيدا لقيامه مقام الفاعل) المحذوف (ولا يذكر الفاعل) اما (لتعظيمه فصونه عن لسانك أو لتحقيره فتصون لسانك عنه) أى عن الفاعل أى عن ذكره قال الغزى ويجوز أن يكون الغرض أيضا أن يصان اسمه عن مقارنة

(الفعل الذى لم يسم فاعله) كما تقول ضرب زيد فترفع زيدا لقيامه مقام الفاعل ولا يذكر الفاعل لتعظيمه فتصونه عن لسانك أو لتحقيره فتصون لسانك عنه

اسم المفعول ومثله يقال فى التحقير وذلك نحو قوله تعالى قتل الخراصون وقولك ضرب الأمير اذا احتقرت ضاربه لخسته (أو لعدم العلم به) كسرق المتاع (أو لقصد صدور الفعل) أى لقصد الاخبار بصدور الفعل (عن أى كان) أى عن أى فاعل كان (اذ لاغرض فى ذكر الفاعل) المعين (نحو قتل الخارجى) نسبة الى فئة خرجت على سيدنا على كرم الله وجهه (فان الغرض المهم قتله) أى الخارجى (لا قاتله أو لغير ذلك) أى كالايجاز نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر ولا يكون الا حيث يعلم الفاعل لاشتراط العلم بالمحذوف فى باب الايجاز مطلقا بأى طريق كان كالعقل أو العادة أو الاقتران أو غيرها (مما تقرر فى علم المعانى ولاينتقض) أى تعريف المبنى للمفعول بما ذكر (بالمبنى للفاعل عند من يجوز حذف الفاعل) وهو الكسائى فى باب التنازع فى نحو ضربنى وأكرمت عمرا على تقدير اعمال الثانى فحذف الفاعل من الاول ولم يضمر لانه قبل الذكر ووافقه على ذلك هشام والسهيلى وابن مضاء فصدق عليه التعريف مع أنه ليس بمبنى للمفعول والجواب بأن التعريف على مذهب الجمهور لانهم أوجبوا الاضمار فى مثل ذلك منشدين قوله :

جفونى ولم أجف الاخلاء انى * لغير جميل من خليلى مهمل

وتأولوا قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات بأن الفاعل فيه وفى أمثاله ضمير يفسره سياق الكلام والتقدير وتبين هو أى العلم وثم بدا لهم هو اى البداء ولا يرد عليهم أيضا نحو ما ضرب وأكرم الا أنا لان المستثنى فاعل لهما معنى ولقوة هذا المذهب اعتمده المصنف فبنى هذا التعريف عليه ولم يبال بمذهب الكسائى لضعفه وانما لم يجوز الجمهور حذفه عند وجود القرينة لان الفعل عرض قائم بالفاعل فلو حذف لزم قيام العرض بنفسه قاله بعضهم وتحقيقه أنه لما كان الحدث عرضا قائما بفعاله فلا يمكن بقاؤه بدونه ناسبه الحكم بامتناع حذف الفاعل اللفظى وابقاء فعله اجراء للدال مجرى المدلول لايقال هو من حيث انه فاعل لايبقى أيضا بدون الحدث فيمتنع حذف الفعل اللفظى لانا نقول هو ممكن الانفكاك فى الجملة بخلاف الفعل وقال ابن مالك لانه أى الفاعل بمنزلة العجز للمركب فى الامتزاج بمتلوه ولزوم تأخره وكالصلة فى عدم تأثره بعامل متلوه فلا يحذف كشبهه ولانه قد يستتر فيلتبس المحذوف بالمستتر بخلاف المبتدأ ونحوه انتهى على ما فيه فتأمل (ما كان خبر المبتدأ) أى قول المصنف ما كان هو خبر المبتدأ الذى هو قوله المبنى للمفعول منه وفى كان ما تقدم من أنها اما زائدة أو أنها لادلالة لها على الزمان وكذا يقال فى الافعال الواقعة فى التعاريف (أى المبنى للمفعول من الماضى) هو الفعل الذى كان أوله مضموما كفعل نحو ضرب (وفعال) نحو بعثر (وأفعل) نحو وأكرم (وفعل) نحو فرح (وفوعل) نحو قوتل (بقلب الالف) التى فى فاعل (واوا لانضمام ماقبلها وتفعل) نحو تقبل (بضم التاء والفاء أيضا لانك لو قلت تفعل بضم التاء فقط) أى بدون ضم الفاء (لا التبس بمضارع فعل) أى فى حالة الوقف أو فى حالة دخول الناصب على مضارع فعل أو فى حالة الغفلة عن الآخر على أن مثل هذا النغاير مما لا يعتدون به الرفع اللبس لاحتمال الذهول عنه لرجحان البناء للفاعل ومن ثم امتنع جمع ضمير الفاعل والمفعول لشخص واحد فى غير أفعال القلوب نحو أنا ضربتنى وأنت ضربتك وأما فيها فيجوز نحو ظننتنى عالما

أو لعدم العلم به أو لقصد صدور الفعل عن أى فاعل كان اذ لاغرض فى ذكر الفاعل نحو قتل الخارجى فان الغرض المهم قتله لاقاتله أو لغير ذلك مما تقرر فى علم المعانى ولا ينتقض بالمبنى للفاعل عند من يجوز حذف الفاعل (ما كان) خبر المبتدأ أى المبنى للمفعول من الماضى الفعل الذى كان (من أوله مضموما كفعل وفعلل وأفعل وفعل وفوعل) بقلب الالف واوا لانضمام ما قبلها (وتفعل) بضم التاء والفاء أيضا لانك لوقلت تفعل بضم التاء فقط لالتبس بمضارع فعل

لان وقوع الفعل فيها على النفس غير نادر كذا ذكره الغزى (وكذلك) أى ومثل قولهم فى تفعل تفعل (قالوا فى تفاعل تفوعل بضم التاء والفاء اذلو اقتصروا على ضم التاء لا لتبس بمضارع فاعل) أى فى الاحوال المذكورة (وقلبت الالف) أى ألف تفاعل (واوا لانضمام ماقبلها) أى ماقبل الالف وهو التاء (أو كان) عطف على قوله ماكان (أول متحرك منه مضموما نحو افتعل بضم التاء) كاشترى (لانه) أى التاء (أول متحرك منه) أى من افتعل (كما ذكر فى المبنى للفاعل) من أنه لااعتداد بهمزة الوصل لسقوطها فى الدرج (و) نحو (استفعل وكذا قياس كل ماض) مبنى للمفعول (أوله همزة وصل) فان أول متحرك منه يكون مضموما (ولم يذكر) المصنف (انفعل) نحو انقطع (وافعل) نحو احمر (وافعول) نحواجلوذ (وافعوعل) نحو اعشوشب (وافعلل) نحو اقعنسس (ونحو ذلك) كافعنلى وافعال (لانها) أى المذكورات (من اللوازم) أى من الابواب المختصة باللزوم (وبناء المفعول منها) أى من اللوازم (لا يكاد يوجد) أى لايقارب أن يوجد فى كلامهم لان المبنى للمفعول ماحذف فاعله واسند الى المفعول به وهذه الافعال لازمة لايوجد لها مفعول به فلا يمكن بناؤها للمفعول هذا حاصل كلامه لكنه يقال عليه ان المبنى للمفعول ماحذف فاعله وأسند الى المفعول سواء كان مفعولا به أو فيه أو مطلقا فكيف يقال ان اللازم لايوجد بناء المفعول منه ويجاب بأن كاد المنفية وان أفادت عدم الوجود لاستلزام نفى المقاربة بناء على أن نفيها نفى الا أنها قد تستعمل للدلالة على وقوع الفعل عسيرا كقوله تعالى ولا يكاد يبين وذلك هو مراد الشارح بدليل قوله بعد وفى نحو افعل وافعول وقوله فى المضارع ولم يذكر المصنف غير المتعدى لانه قلما يوجد منه فتأمل (وهمزة الوصل فيما كان أول متحرك منه مضموما تتبع هذا المضموم) سواء بقى الضم كما مثل أم زال لعارض نحو اختير كما سيأتى بيانه (الذى هو) أى المضموم (أول متحرك) من الفعل (فى التقسيم) متعلق بتتبع يعنى المصنف بقوله تتبع (تكون) أى همزة الوصل (مضمومة عند الابتداء) فسر بذلك لانه عند الوصل لاتوجد الهمزة حتى تضم (كقولك مبتدئا استخرج المال مثلا) فان قلت ماوجه الاتيان بمثلا مع الكاف قلت قال الدده جنكى فائدة لفظة مثلا فى مثل ذلك تأكيد ارادة التمثيل فان الكاف فى مثله قد يكون مقحما كما فى قولهم الخفيف المطلق كالنار وقيل اشارة الى كثرة الامثلة ومن هذا القبيل قول صاحب التوضيح كالعين مثلا وهو أسلوب شائع وقد تقدم التنبيه على مثله (بضم الهمزة لمتابعة التاء) التى هى ثالث حروفه (وماقبل آخره أى آخر المبنى للمفعول) من الماضى وانما قال ماقبل آخره ليعم ماقبل آخره عين كما ذكر وماقبل آخره لام كدحرج (يكون مكسورا أبدا) أى سواء كان متحركا أوله أولا (نحو نصر زيد واستخرج المال) وانما اختاروا صيغة فعل بضم الاول وكسر ماقبل الآخر للمبنى للمفعول لانهم أرادوا أن يكون أبعد صيغ من الفعل ليكون أبعد الفعل بحسب المعنى لان كل فعل يحتاج الى فاعل فلما حذف فاعله بعد من الفعل كذا فى بعض الهوامش ثم استشعر سؤالا تقديره أنتم قلتم ماقبل الآخر يكون مكسورا وهو ساكن فيما يأتى فأجاب بقوله (وفى نحو افعل وافعول يقدر الاصل افعلل) راجع للاول (وافعوللل) راجع للثانى والمبنى للمفعول من افعل افعال كاحمار أن يضم

(و) كذلك قالوا فى تفاعل (تفوعل) بضم التاء والفاء اذلو اقتصروا على ضم التاء لالتبس بمضارع فاعل وقلبت الالف واوا لانضمام ما قبلها (أوكان أول متحرك منه مضموما نحو افتعل) بضم التاء لانه أول متحرك منه كما ذكرنا فى المبنى للفاعل (واستفعل) بضم التاء وكذا قياس كل ما كان اوله همزة وصل ولم يذكر انفعل وافعل وافعوعل وافعول وافعنلل ونحو ذلك لانها من اللوازم وبناء المفعول منها لا يكاد يوجد (وهمزة الوصل) فيما كان أول متحرك منه مضموما (تتبع هذا المضموم) الذى هو أول متحرك (فى الضم) يعنى تكون مضمومة عند الابتداء كقولك مبتدئا استخرج المال مثلا بضم الهمزة لمتابعته التاء (وماقبل آخره) أى آخر المبنى للمفعول (يكون مكسورا أبدا نحو نصر زيد واستخرج المال) وفى نحو افعل وافعول يقدر الاصل افعلل وافعوللل

أول متحرك منه فتقلب الفه واوا فصار احمورر على وزن افعوال ثم حذفت الواو استغناء عنها بالضمة فصار احمرر على وزن افعلل ثم ادغمت الراء فى الراء فصار احمر (وفى افعلل كاقشعر يقدر الاصل افعلال فنقلت كسرة اللام) الثانية الى ماقبلها وأدغمت الثانية فى الثالثة فصار افعلل (فليتأمل) قال الطبلاوى يجوز أن يكون الامر بالتأمل لئلا يغفل عن كون أصل الافعال المذكورة ماذكر فترد على قوله مكسورا أبدا ويجوز أن يكون اشارة الى أن نقل الكسرة مختص بالاخير دون ماقبله وان سبب ذلك امكان نقلها فيه دون ماقبله وان الادغام لا يتوقف على نقلها لما سيأتى أن الواجب تسكين المدغم سواء كان هناك نقل أولا وكأنه اذا أمكن النقل يكون أولى وان لم يتوقف عليه الامر فليحرر ويجوز أن يكون اشارة الى معرفة أن المراد اللام الثانية لا الاولى ومعرفة السبب فى أنها المدغمة لا الاولى ويجوز أن يكون الامر بالتأمل خاصا للاخير لان ماقبل المدغم فيه ساكن غير مدة قابل للنقل بخلاف الاولين فان ماقبل المدغم فيهما غير قابل للنقل اما فى افعل فلان النقل يستلزم تحريك المتحرك لكون ماقبل المدغم فيه متحركا وأما فى افعول فلأن ماقبله مد والنقل يستلزم زوال المد وتحريك الواو بالكسر بعد الضمة وكأن أمره بالتأمل لملاحظة التفصيل ثم قال وفى هذا الاخير مالا يخفى انتهى وقال الغزى وهو أمر بالنظر فى وجه امكان بناء المفعول من المذكورات التى أثبته لها بعد أن قال انه لا يكاد يوجد فيها لازومها تحذيرا عن رميه بالتناقض والفساد انتهى وقد تقدم لنا انه قد يوجد منها قليلا وانه مراد الشارح من قوله لا يكاد يوجد منها بدليل لاحقه فلا تناقض ولا فساد فتأمل (ولو قال) أى ولو اقتصر المصنف على قوله (ماكان أول متحرك منه مضموما لكان كافيا) أى فى المراد لاندراج القسمين فيه (كما تقدم والسر فى ضم الاول وكسر ماقبل الآخر انه) أى الشأن أو المبنى للمفعول (لابد) أى لاغنى (من تغيير) أى لصيغة المبنى للمفعول (ليفصل) أى المبنى للمفعول (من المبنى للفاعل والاصل فعل) أى الثلاثى المجرد بدليل مايأتى (فغيروه) أى فعل الذى هو الاصل (الى فعل بضم الاول وكسر الثانى) ولم يكتف بمجرد ضم الاول والا لالتبس مجهول الماضى بمجهول المضارع فى باب الافعال فى حال الوقف أو الغفلة أو دخول الناصب نحو اكرم بضم الهمزة فقط ولا بمجرد كسر ماقبل الآخر والا لالتبس بالمعلوم فى نحو علم فحينئذ لابد من التمييز (دون سائر) أى باقى (الاوزان) متعلق بقوله الى فعل (فيبعد عن أوزان الاسم) اذ لو ضم أوله وفتح ماقبل آخره لأشبه وزن الاسم كصرد (ولو كسر الاول)من الفعل (وضم الثانى)منه (لحصل هذا الغرض) وهو البعد عن أوزان الاسم (لكن الخروج من الضمة الى الكسرة أولى من العكس) وهو الخروج من الكسرة الى الضمة (لانه) أى الخروج من الضمة الى الكسرة (طلب خفة بعد الثقل) بخلاف الخروج من الكسرة الى الضمة فانه طلب ثقل بعد الخفة وأيضا لان الاول بمنزلة الانحدار والثانى بمنزلة الصعود فلا شبهة فى ان الانحدار أسهل من الصعود (ثم حمل غير الثلاثى المجرد عليه)أى على الثلاثى المجرد (فى ضم الاول وكسر ماقبل الآخر) أى فى خصوص هذا التغيير دون علته الخاصة به إذ لو ضم الاول وفتح ماقبل الآخر فى نحو دحرج أو ضم أول المتحرك وفتح ما قبل الآخر فى نحو استخرج لحصل الفرق مع البعد عن أوزان الاسم لكنه حمل عليه فى ذلك (ومايقال) أى فى توجيه التغيير

وفى نحو افعلل كاقشعر الاصل افعلال فنقلت كسرة اللام فى افعلل فليتأمل ولو قال ماكان أول متحرك منه مضموما لكان كافيا كما تقدم والسر فى ضم الاول وكسر ماقبل الآخر انه لابد من تغيير ليفصل بين المبنى للفاعل والمفعول والاصل فعل فغيروه الى فعل بضم الاول وكسر الثانى دون سائر الاوزان ليبعد عن أوزان الاسم ولو كسر الاول وضم الثانى لحصل هذا الغرض لكن الخروج من الضمة الى الكسره أولى من العكس لانه طلب خفة بعد الثقل ثم حمل غير الثلاثى المجرد عليه فى ضم الاول وكسر ماقبل الآخر ومايقال

المذكور (أن ضم الأول عوض عن المرفوع المحذوف) أى بأن دل الضم عليه والمفعول المرفوع عوض عنه (فليس بشىء) أى بشىء يعتد به وفيه مبالغة عظيمة لأنه إذا نفى اطلاق اسم الشىء عليه فقد بولغ فى ترك الاعتداد به إلى حد ليس بعده حد (لأن المفعول المرفوع عوض عنه) أى عن المحذوف (وهو) أى المفعول (كاف) أى عنه فى العوضية ثم أورد أمثلة عن العرب مخالفة لما ذكر فقال (وجاء فزدله بسكون الزاى والأصل فصدله أسكن الصاد وأبدل زايا) قال الطبلاوى لأن الصاد مهموسة والدال والزاى مجهورتان فقلبت الصاد زايا لتجانس الدال والزاى فى الجهر وقال الغزى وهو اشارة إلى قولهم فى المثل لم يحرم من فزد له أى من فصدله البعير وبعضهم يقول من قزدله بالقاف أى من أعطى قصدا أى قليلا قال الجوهرى وكلام العرب بالفاء ثم هذا الاسكان شاذ وأما الابدال فمطرد فى كل صاد سكنت قبل دال قال سيبويه سمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زايا خالصة انتهى (وحكى قطرب) هو لقب محمد بن المستنير من نحاة البصرة (ضرب بنقل كسرة الراء إلى الضاد) ونقل عن أبى حيان ان الذين قالوا فى ضرب ضرب هم الذين يقولون فى قيل وبيع لم ينقلوا لا فى المعتل ولا فى الصحيح بل سكنوا فيهما (وجاء عصر بسكون ما قبل الآخر) أشار به إلى قول أبى النجم لو عصر فيه البان والمسك انعصر يريد عصر فخفف هذا وباب فزد واحد وانما فصله عنه لسلامته من الابدال (وقرىء ردت الينا بكسر الراء) وهى قراءة علقمة وبه قرأ ولو ردوا لعادوا ومذهب الجمهور تعين الضم فى مثل ذلك وأجاز الكسر بعض الكوفيين قال ابن عقيل تبعا لشيخه وهو الصحيح وهو لغة بنى ضبة وبعض بنى تميم ومن جاورهم يقولون رد الرجل وقد قميصه (وكل ذلك) أى المذكور (مما لا يعتد به نقضا) منصوب على التمييز وينبغى أن يكون وجه عدم الاعتداد به نقضا كونه خلاف الاستعمال الكثير وفرعا عنه لا أن المراد بعدم الاعتداد فى نحو ردت لعدم الجواز لما تقدم عن ابن عقيل تبعا لشيخه من أن جواز الكسر فى مثله هو الصحيح فتأمل (وجاء نحو جن) ونقل عن الصحاح جن الرجل جنونا وأجنه الله وهو مجنون (وسل) هو بسين مهملة من السل بالكسر والضم كما فى القاموس وأسله الله وهو مسلول وأما شل بمعجمة فيستعمل مبنيا للفاعل من باب علم قاله الغزى (وزكم وحم) يقال زكم الرجل إذا أخذه الزكام وحم الرجل فهو محموم إذا أخذته الحمى (وفئد) اما بنون بعد الفاء من الفند وهو الفساد أو بهمزة إذا أصابه مرض فى فؤاده والظاهر الثانى كذا قاله الغزى (ووعك) يقال وعك الرجل فهو موعوك والوعك مغث الحمى ذكره الدده جنكى وقال الغزى وجاء أيضا هذل وفلج بفاء ثم جيم وغبن وعمقت المرأة وغم الهلال ولقى من اللقوة وعنى بالحاجة وأولع بها ووضع فى البيع إذا خسر وزهى إذا تكبر وقلح فؤاده إذا كان بليدا وتنقع لونه وأغمى على المريض وبهت الرجل ووهصت الدابة بمهملتين إذا أصابها داء فى قوائمها حكاه فى الفصيح فى باب فعل قيل معناه أن الفعل من هذا الباب لا ينطق به الا على لفظ مالم يسم فاعله لكن فى بعض المذكورات على هذا نظر (مبنية) أى حالة كونها كلها مبنية (للمفعول أبدا للعلم بفاعلها فى غالب العادة) والظاهر أنه متعلق بقوله للعلم (أنه) أى أن فاعلها (هو الله تعالى وعقب) أى الصنف (الماضى بالمضارع) أى ذكره عقب الماضى (لأن الأمر متفرع عليه) أى على المضارع (وكذا اسم الفاعل والمفعول لاشتقاقهما منه

أن ضم الأول عوض عن المرفوع المحذوف فليس بشىء لأن المفعول المرفوع عوض عنه وهو كاف وجاء فى فزدله بسكون الزاى والأصل فصدله اسكن الصاد وأبدل زايا وحكى قطرب ضرب بنقل كسرة الراء إلى الضاد وجاء عصر بسكون ما قبل الآخر وقرىء ردت فى قوله تعالى ردت الينا بكسر الراء وكل ذلك مما لا يعتد به نقضا وجاء نحو جن وسل وزكم وحم وجبل وفئد ووعك مبنية للمفعول أبدا للعلم بفاعلها فى غالب العادة انه هو الله تعالى وعقب الماضى بالمضارع لأن الأمر فرع عليه وكذا اسم الفاعل والمفعول لاشتقاقهما منه

فقال (وأما المضارع فهوما) أى الفعل الذى (كان فى أوله احدى الزوائد الأربع وهى) أى الزوائد الأربع (الهمزة والنون والتاء واليـاء يجمعها) أى تلك الزوائد الأربع قولك (أنيت أو أتين أو نأتى) وانما زادوها فرقا بينه وبين المـاضى وخصوا الزيادة به لأنه مؤخر بالزمان عن الماضى والأصل عـدم الزيادة فأخذه المتقـدم ولقائل أن يقول هـذا التعريف شامل لنحو أكرم وتكسر وتبـاعد فان أوله إحدى الزوائد الأربع وليس بمضارع ويمكن الجواب عنه بأنا لا نسلم أن أوله احدى الزوائد الأربع لأنا نعنى بها الهمزة التى تكون للمتكلم وحده والنون التى تكون له مع غيره وكذا اليـاء والتاء كما أشار اليه بقوله (فالهمزة للمتكلم وحده) نحو أنصر أنا (والنون له) أى للمتكلم (إذا كان معه غيره) نحـو نتصر نحن ويستعمـل فى المتـكلم وحـده فى موضع التفخيم نحو قوله تعالى نحن نقص عليك (التاء للمخاطب مفرداً)

أى من المضـارع سواء كانا من الثـلاثى أو الرباعى المجردين أو المزيد فيهما قال المطبلاوى والقول باشتقاقهما من المضارع أولى من القول باشتقاقهما من المصدر لأن المصدر مادة الفعل والفعل مادة اسم الفاعل واسم المفعول فالمصدر مادة بعيدة والفعل مادة قريبة (فقال) عطف على عقب (وأما الفعل المضارع) أى المشابه (فهو ما) أى الفعل الذى (يكون فى أوله) أى مع أوله (احدى الزوائد) جمع زائدة لاجمع زائد بدليل قوله (الاربع الهمزة والنون والتاء واليـاء يجمعها أى) يجمع (تلك الزوائد الأربع قولك أنيت أو أتين أو نأتى) وانما قدم الهمزة والنون لانهما للمتكلم السابق على المخاطب لانه لا يكون مخاطبا إلا بعد المتكلم وقدم تاء المتكلم الواحـد لان الواحد سابق على الجماعة وقدم التاء على الياء لأن الخطاب يشارك التكلم والحضور ورتب الصيغ على هـذا الوجه لأن أنيت بمعنى أدركت ففيه تفاؤل بادراك المطلوب فناسب أن يقـدم على غيره وقدم أتين على نأتى لأن المـاضى مقدم على المضارع (وانما زادوها) أى الزوائد الأربع (فرقا بينه) أى المضارع (وبين الماضى وخصوا الزيادة به) أى بالمضارع (لأنه مؤخر الزمان على المـاضى) أى باعتبار الذات لا باعتبار الاتصاف وإلا فالأمر بالعكس على ما تقدم بيانه (والاصل عدم الزيادة) لأن العدم أصل لتقدمه على الوجود (فأخذه) أى الأصل الذى هو عدم الزيادة(المقدم) وهو المـاضى (ولقائل أن يقول) معترضا على التعريف المذكور (هذا التعريف) غـير مانع لأنه (شامل لنحو أكرم وتكسر وتبـاعد فان أوله) أى أول نحو أكرم وما بعده (احدى الزوائد الأربع) وهى الهمزة فى أكرم والتاء فى تكسر وتباعد (و) الحال أنه (ليس بمضارع) بل هو ماض (ويمكن الجواب عنه) أى عن القول المذكور (بأنا لا نسلم) قول المعترض من (أن أوله) أى النحو المذكور (احدى الزوائد الاربع لانا) لا نعنى بالزوائد مطلق الزوائد الأربع بل (نعنى) أى نريد (بها الهمزة التى تكون للمتكلم وحده والنون التى تـكون له) أى للمتكلم وحـده (مع) مشاركة (غيره) له فى مدلول الفعل المبدوء بالنون (وكذا الياء والتاء) نعنى بهما شيئا مخصوصا وهى التاء التى للمخاطب فلا يرد تاء تعلم والياء التى للغائب فلا يرد ياء يرنأت (كما) أى عنا مثل العنا الذى (أشار) أى المصنف (اليه) أى إلى الجواب بالعنا المذكور (بقوله فالهمزة) موضوعة (للمتكلم وحده) أى لتكلم المتكلم وهكذا يقال فى نظائره فلا يرد صدق أحرف المضارعة على الضمير (نحو أنصر أنا والنون) موضوعة (له أى للمتكلم ومعه غيره) هـذا ظاهر فى أن المراد أنه موضوع لمجموع المتكلم والغير وصادق بكون الموضوع له المتكلم وحده ومصاحبة عيره له (نحو نحن نتصر وتستعمل) أى النون (فى المتكلم وحده فى موضع التفخيم نحو) قوله تعالى (نحن نقص) والمراد تفخيم المتكلم نفسه لشيوعه فى عبارة النحاة فى هذا المقام وبقرينة المثـال وتوجيهه أن العظيم يتكلم عن نفسه وعن غيره غالبا لأن أتباعه يشاركونه فى غالب أموره وذلك الاستعمال مجاز فى الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجىء مثله فى الغائب والمخاطب المعظمين فى كلام المتقدمين وانما هو استعمال المولدين وقد تستعمل النون للدلالة على أن الفعل لفخامته مما يقصر الواحد عن القيام به قاله كثير من المحققين ومنـه قول العبد اياك نعبد ونحمدك اللهم وما أشبه ذلك لأن المقام مقسام التذلل والخضوع انتهى من الطبلاوى (والتـاء) موضوعة (للمخاطب مفردا

نحو أنت تنصر) وانما اتى بأنت دفعا للالتباس بفعل الغائبة وزاد الضمير فى أمثلة الغائب ايضاحا للمراد(ومثنى نحو) أنتما (تنصران ومجموعا نحو) أنتم (تنصرون مذ كرا كان المخاطب فى هذه الثلاثة) كما مثل (أو مؤنثا) نحو أنت تنصرين وانتما تنصران وانتن تنصرن (و) تستعمل التاء (للغائبة المفردة نحو هى تنصر ولمثناها) أى الغائبة (نحو)الهندان (هماتنصران والياء) موضوعة (للغائب المذكر مفردا نحو هو ينصر ومثنى نحوهما ينصران ومجموعانحوهم ينصرون ولجمع المؤنث الغائب نحو) هن (ينصرن) وقال بعضهم وانما اختصت الهمزة بالمتكلم المفرد ليوافق همزة أنا واختصت التاء بالمخاطب ليوافق تاء أنت وخصت النون بالمتكلم اذا كان معه غيره ليوافق نون نحن وخصت الياء بالغائب ليوافق ياء هى وحمل جمع المذكر الغائب على جمع الغائبة فى اختصاصه بالياء أيضا لان الغائب والغائبة مشتركان فى كونهما غائبين (واعترض) أى على قوله والياء للغائب المذكر (بأنه) أى بأن الياء (يستعمل فى الله) سبحانه و (تعالى وليس) أى هو (بغائب ولا مذكر) ولا مؤنث لان الغائب ماخلا المكان والزمان عنه ذاتا وعلما أو الغيبة تستلزم الاختصاص بحيز دون آخر فتستحيل على من هوفى كل مكان ولان الذكورة والانوثة من صفات الاجسام والله (تعالى) منزه (عن ذلك)كله من الغيبة والتذكير والتأنيث سبحانه وتعالى (فالاولى) الاتيان بعبارة لا يرد عليها الاعتراض المذكور وهى (أن يقال والياء لماعدا ماذكرنا) من المتكلم والمخاطب مطلقا والغائبةوالغائبين (وأجيب) أى عن الاعتراض المذكور (بأن المراد) بالغائب فى قوله والياء للغائب (اللفظ لا) مسمى مفهوم لفظ الغائب الذى هو (الذات فاذا قلت الله يحكم فالله لفظه) لفظ (مذكر) لا مؤنث لعدم علامة التأنيث لفظا أو تقديرا ولفظ (غائب لانه ليس بمتكلم ولا مخاطب وهو) أى ماليس بمتكلم ولا مخاطب (المراد بالغائب فان قلت) ماجواب قولنا (لم زادوا) أى اللغويون (هذه الحروف) أى حروف أنيت (ولم اختصوا كلا) أى كل واحد (منها بما) أى بالمعنى الذى (اختصوا) كلا منها به فعائد ما محذوف لانه مجرور بما جرت به ما (قلت) جوابه انما زادوا الحروف المذكورة (لان الزيادة مستلزمة للثقل وهم)أى اللغويون (احتاجوا الى حروف تزاد) فى المضارع (لنصب) أى لتعيين (العلامات) الدالة على المتكلم وحده الى آخر ماتقدم لاجل الفرق بين المضارع والماضى فالزيادة المعللة بنصب العلامات معللة بالفرق المذكور فلا يرد ان جعلها لنصب العلامات ينافى قوله السابق انما زادوها فرقا بينه وبين الماضى فتأمل يعنى فتتبعوا الحروف (فوجدوا أولى الحروف) فهو معطوف على ماقدرناه (بذلك) أى بالزيادة لنصب العلامات(حروف المد واللين) وانما كانت أولى به (لكثرة دورها) أى وقوعها فى كلامهم (اما بنفسها) أى الحروف المذكورة (أو) لمنع الخلو لا الجمع(بأبعاضها أعنى) أى أريد بالابعاض (الحركات الثلاث) وانما كانت ابعاضا لها لان الواوضمةومدةومدة الضمة ضمة فالواو إذن حاصلة من ضمتين والالف فتحة ومدة ومدة الفتحة فتحة فتكون الالف حاصلة من فتحتين والياء كسرة ومدة ومدة الكسرة كسرة فحصولها من كسرتين (فزادوها) أى حروف المد واللين (وقلبوا الالف همزة لرفضهم) أى لتركهم (الابتداء بالساكن) قال الطيبلاوى وانما ساق قلب الالف فى جواب السؤال الاول وقلب الواوفى جواب

الامثلة (أو مؤنثا) نحو تنصرين تنصران تنصرن (وللغائبة المفردة) نحو هى تنصر (ولمثناها) نحو هما تنصران (والياء للغائب المذكر مفردا) نحو هو ينصر (ومثنى) نحو هما ينصران (ومجموعا) نحو هم ينصرون (ولجمع المؤنثة الغائبة) نحوهن ينصرن واعترض بأنه يستعمل فى الله تعالى وليس بغائب ولا مذكر ولا مونث تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فالاولى أن يقال والياء لما عدا ماذكرناه وأجيب بأن المراد من الغائب اللفظ فاذا قلنا فالله يحكم فالله لفظ مذكر غائب لانه ليس بمتكلم ولا مخاطب وهو المراد بالغائب فان قلت لم زادواهذه الحروف دون غيرها ولم خصوا كلا منها بما خصوا قلت لان الزيادة مستلزمة للثقل و هم احتاجوا الى حروف تزاد لنصب العلامات فوجدوا أولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها فى كلامهم إما بنفسها أو ببعضها أعنى الحركات الثلاث فزادوها وقلبوا الالف همزة لرفضهم الابتداء بالساكن

السؤال الثانى كما سيأتى لان قلب الالف يحتاج اليه فى أصل الزيادة مع قطع النظر عن تخصيص كل حرف بمعنى لانه لا يمكن النطق به بخلاف قلب الواو تأمل (ومخرج الهمزة قريب من مخرجها) أى مخرج الالف وهذه الجملة جملة حالية واقعة موقع التعليل وذلك لان قوله قلبوا الالف همزة متضمن لحكمين قلب الالف وقلبها همزة فعلل الاول بقوله لرفضهم وعلل الثانى بهذه الجملة ثم شرع فى جواب السؤال الثانى فقال (واعطوها) أى الهمزة (للمتكلم لانه) أى المتكلم (مقدم) أى على غيره من المخاطب والغائب لان المتكلم مفيد والمخاطب مستفيد والغائب دائر بينهما والمفيد مقدم على المستفيد وعلى الدائر بينهما (والهمزة أيضا) أى كما أن مخرجها قريب من مخرج الالف (مخرجها مقدم على مخرج غيرها) من بقية حروف المد واللين وهى الواو والياء (لكونه) أى لكون مخرجها (اقصى) أى آخر (الحلق) فاعتبار التقدم باعتبار الابتداء من داخل وانما كان كذلك لان النفس الذى تتحقق فيه الحروف يأتى من داخل الى خارج لا بالعكس كذا قاله الطبلاوى (ثم قلبوا) أى اللغويون (الواو تاء لانه) أى الواو (تؤدى زيادتها الى الثقل لا سيما) بمعنى خصوصا لجر مابعدها بفى أى خصوصا (فى مثل ووجل بالعطف) فأصل الكلمة ووجل والواو الاولى عاطفة على شىء قبلها (وقلبها) أى الواو (تاء كثير فى الكلام) أى كلام العرب وذلك (نحو تراث) من الوراثة (وتجاه) من المواجهة (والاصل) أى قبل القلب (وراث ووجاه فقلبوها) أى الواو (ههنا) أى فى حروف أنيت (أيضا) أى كما قلبوها فى تراث وتجاه (تاء واعطوها) أى التاء (للمخاطب لانه مؤخر عنهما) أى المتكلم والغائب (بمعنى أن الكلام انما ينتهى اليه) أى الى المخاطب وحاصل المراد بهذا أن الكلام يصدر من المتكلم متعلقا بشأن الغائب ثم يصل الى المخاطب فالغائب من حيث تعلق به الكلام كان مقدما على المخاطب فهو مقدم بهذا المعنى فلا يضر انه قد لا يتعلق به الكلام فلا يقدم لعدم وجوده ولا يضر أيضا انه قد يتقدم المخاطب على الغائب وان تعلق به الكلام فى نحو يازيد فعل فلان كذا فان الخطاب فى النداء توطئة لبيان حاله مع ارادة بيان حال الغائب ايضا كيازيد أنت كذا وفلان كذا لانه يكفى أن الكلام المتعلق بالغائب ينتهى الى المخاطب فقد تأخر باعتباره ولا يؤثر أن معه كلاما آخر متعلقا بنفسه قاله الطبلاوى (والواو) أى مخرجها (منتهى الهمزة والياء) يعنى اذا ذهبنا من مخرجها الى نهاية المخارج يكون مخرج الواو منتهى مخرج الهمزة والياء الباقيين من حروف المد واللين فبهذا الاعتبار هى مؤخرة عنهما فأعطيها المؤخر وهو المخاطب كما ذكر فلم يبق الا الياء فتعين للغائب (لكونها) أى الواو (شفوية) والشفتان آخر المخارج (واتبعوه) أى المخاطب (الغائبة والغائبتين) أى صيروا الغائبة والغائبتين تابعتين للمخاطب فالمتصل بالفعل مفعول ثان وان قدم على المفعول الاول تأمل (لئلا يلتبسا) أى الصيغتان (بالغائب والغائبين) ولان التاء تكون مع الماضى للمخاطب وللغائبة وللغائبتين (حينئذ) أى حين اذ أتبعوا (وان التبس) أى كل منهما أو فعلهما (بالمخاطب والمخاطبين لكن هذا) أى الالتباس بالمخاطب والمخاطبين (أسهل) أى من الالتباس بالغائب والغائبين لوجود قرينة الخطاب فانه اذا كان الفاعل مشاهدا أو بمنزلة المشاهد تبين أن تاء الصيغتين للخطاب والافهما للغيبة ثم هنا

ومخرج الهمزة قريب من مخرجها وأعطوها للمتكلم لانه مقدم والهمزة أيضا مخرجها مقدم على مخرج غيرها لكونها من أقصى الحلق ثم قلبوا الواو تاء لان زيادتها تؤدى الى الثقل لا سيما فى مثل ووجل بالعطف وقلبها تاء كثير فى الكلام نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه فقلبوها هنا أيضا تاء وأعطوها المخاطب لانه مؤخر عنه بمعنى أن الكلام انما ينتهى اليه والواو منتهى مخرجى الهمزة والياء لكونها شفوية واتبعوه الغائبة والغائبتين لئلا يلتبسا بالغائب والغائبين حينئذ وان التبسا بالمخاطب والمخاطبين لكن هذا سهل

سؤال نشأ من فرقهم بين المذكر والمؤنث فى المفرد والمثنى وعدم الفرق بينهما فى الجمع تقديره لم لم يجعلوا جمع الغائبة بالتاء الفوقية فرقا بينه وبين الجمع المذكر الغائب كما فى المفردة والمثناة فأجابه الشارح بقوله (ويوجد الفرق) أى بين الجمع الغائب المذكر والمؤنث (بالواو) أى فى الغائبين (والنون) أى فى الغائبات (فى نحو يضربون) للغائبين (ويضربن) للغائبات وبهما أيضا يفرق بين المخاطبين والمخاطبات (ولم يجعل الجمع) أى جمع المؤنث الغائب (بالتاء) الفوقية (كما فى الواحدة) الغائبة (بل) جعل (بالياء كما) أى جعلا مثل الجعل الذى (هو مناسب للغائب) قال الطبلاوى هـذا فى الحقيقة علة لقوله ولم يجعل الجمع بالتاء فكأنه قال ولم يجعل جمع المؤنث الغائب بالتاء لمناسبة الياء للغائب تأمل (لـكون) متعلق بمناسب (مخرج الياء متوسطا بين مخرج الهمزة) التى للمتكلم (والواو) التى للمخاطب بعد قلبها تاء (وكون) عطف على كون الاول (ذكر الغائب دائرا بين المتكلم والمخاطب) فكان اللائق أن يجعل له حرف بين حرفى ماهو دائر بينهما وأيضا لو أعطى جمع المؤنث الغائب التاء لالتبس بجمع المؤنث المخاطب مع انه لافارق بينهما (ولما كان فى الماضى فرق بين المتكلم وحده) بالتاء المضمومة (ومع غيره) بالنون المتلوة بالالف اللينة (أرادوا أن يفرقوا بينهما فى المضارع أيضا) أى كما فرقوا بينهما فى الماضى (فزادوا النون لمشابهتها حروف المد واللين) من عطف العام على الخاص فلو اقتصر على الاول لـكفى لاستلزام وجوده وجود اللين من غير عكس وسميت حروف اللين لانها تخرج بلين من غير كلفة وخشونة على اللسان لاتساع مخرجها (من جهة الخفاء) وهو الهمس ضد الجهر (والغنة) وهو الامتداد فى الخيشوم فان النون مدة فى الخيشوم كما أن حروف العلة مدة فى الحلق فتكون زيادتها بمنزلة زيادة حرف اللين (فان قلت لم سمى هذا القسم مضارعا قلت) انما سمى بذلك (لان المضارعة فى اللغة المشابهة) أى المشابهة الناشئة من الضرع لا مطلقا وهى مأخوذة (من الضرع كأن كلا الشبيهين) وهما المضارع واسم الفاعل (ارتضعا من ضرع واحد) لان أصل المضارعة تقابل السخلتين على ضرع الشاة عند الرضاع (فهما) أى الشبيهان (اخوان رضاعا وهو) أى هـذا القسم وهو مبتدأ أول (مشابهته) مبتدأ ثان (لاسم الفاعل) متعلق بمشابهته (فى الحركات والسكنات) خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر الاول وهذه مشابهة لفظية والمراد تقابل حركة بحركة سواء كانت مثلها أولا كيضرب وضارب وينصر وناصر وانما سميت الزوائد الاربع حروف المضارعة لان مشابهة المضارع الاسم بسببها (و) مشابهته (لمطلق الاسم) أعم من أن يكون اسم فاعل أو غيره (فى وقوعه) أى المضارع (مشتركا) بين زمانى الحال والاستقبال (وتخصيصه) بواحد منهما (بالسين) المعهودة وهى سين الاستقبال (وسوف) وانما لم يعرفه لانه لا يجىء الا للاستقبال فصار علما لهذا الحرف وينفرد سوف عن السين بدخول اللام عليه نحو قوله تعالى : ولسوف يعطيك . وبالفصل بالفعل الملغى كقوله :

وما أدرى وسوف إخال أدرى * أقول آل حصن أم نساء

(واللام) عطف على بالسين وتخصيصه بها بالحال وهذه مشابهة معنوية هـذا حاصل ماذكره الشارح ورد ابن مالك هذه الأمور ولم يعلل بشىء منها بأن الماضى يقبل الابهام والتخصيص

ويوجد الفرق بينهما بالواو والنون فى جمع المذكر الغائب وجمع المؤنثة الغائبة نحو يضربون ويضربن ولم يجعل الجمع المؤنث بالتاء كما فى الواحدة بل بالياء كما هو مناسب للغائب لكون مخرج الياء متوسطا بين مخرجى الهمزة والواو وكون ذكر الغائب دائرا بين المتكلم والمخاطب ولما كان فى الماضى فرق بين المتكلم وحده ومع غيره أرادوا أن يفرقوا بينهما فى المضارع أيضا فزادوا النون لمشابهتها حروف المد واللين من جهة الخفاء والغنة فان قلت لم سمى هذا القسم مضارعا قلت لان المضارعة فى اللغة المشابهة من الضرع كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما أخوان رضاعا وهو مشابه لاسم الفاعل فى الحركات والسكنات ولمطلق الاسم فى وقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين وسوف واللام

أيضا فانك اذا قلت زيد ذهب احتمل قرب الذهاب وبعده فاذا أدخلت عليه قد تخصص وبأن جريانه على حركات الاسم وسكناته غير مطرد ولو سلم فالماضى أيضا يجرى كفرح فهو فرح كذا ذكره الطبلاوى (كما) أى مثل (أن رجلا يحتمل أن يكون زيدا أو عمرا أو غيرهما فاذاعرفته) أى عرفت رجلا (وقلت الرجل اختص بواحد ولهذه المشابهة التامة) وصفها بالتمام لعمومها جهة اللفظ والمعنى (أعرب) أى المضارع (من بين سائر) أى باقى (الافعال) واعرابه رفع ونصب وجزم وليس له جر لئلا يلزم مزية اعراب الفرع على اعراب الاصل (وهذا أى المضارع يصلح للحال أى لان يختص به والمراد بها) أى بالحال (اجزاء من طرفى الماضى والمستقبل) أى مع الجزء الذى بينها وهو الحاجز حقيقة فهو من جملة الحال قاله الطبلاوى (يعقب بعضها) أى الاجزاء (بعضا من غير فرط) أى كثرة (مهلة وتراخ) أى بين أول الاجزاء وآخرها أشار بهذا الى ضابط مجموع الاجزاء الذى هو مسمى الحال (والحاكم فى ذلك) أى فى انتفاء التراخى والمهلة وكون الحال الاجزاء المذكورة أو فى تعيين مقدار الحال اذ لايتعين له مقدار مخصوص (العرف لا غير) إما المراد به أنه لا دليل نقلى يعتمد عليه ولا عقلى يستنتج بالقياس أو المراد ليس للحال اعتبار حقيقى اذ لا وجود لها فى الحقيقة كما أنه ليس لها صيغة خاصة لانه اذا مضى آخر جزء من الماضى لحقه أول جزء من المستقبل من غير أن يعبر بينهما شىء يسمى حالا كذا قاله الطبلاوى (و) يصلح أيضا لزمان (الاستقبال) أى لان يختص به كسوف يفعل (والمراد به) أى بالاستقبال بمعنى المستقبل اذ الاستقبال فعل الفاعل (ما يترقب) أى الزمان الذى ينتظر(وجوده بعد زمانك) الظرف قيد للوجود لاللترقب (الذى أنت فيه) المراد به الحال لا الحاضر فقط بدليل المقابلة (تقول يفعل الآن) بالبناء على الفتح أصله آن على وزن قال ومعناه حان ثم جعل اسما لزمان التكلم وعرف بالالف واللام تنبيها على تعينه وتقديره بزمان التكلم فبقى على ما عليه من الفتحة ذكره الدده جنكى (ويسمى) أى الفعل الذى خصص بالقرينة بعد الاشتراك (حالا وحاضرا ويفعل غدا ويسمى) أى هذا الفعل المخصوص بعد الاشتراك (مستقبلا) وهذه التسمية باعتبار زمان الفعل لا باعتبار مدلوله الذى هو الحدث (والمشهور المستقبل بفتح الباء اسم مفعول) لعل وجهه أن المخاطب عند سماعه يترقب مدلوله ويطلب اقباله لأمر من الامور فسمى به لان المطلوب اقباله مستقبل (والقياس يقتضى كسرها) أى الباء (ليكون) أى المستقبل (اسم فاعل لانه) أى لان الفعل (يستقبل) الوقوع فى الزمان الآتى الذى هو مدلوله فاستقباله لأجل الزمان المذكور (كما) أى مثل ما (يقال الماضى) أى على صيغة اسم الفاعل (ولعل وجه الاول) المشهور (ان الزمان تستقبله) أنت وتتوجه اليه فالخطاب فيه للمتكلم (فهو) أى الزمان (مستقبل اسم مفعول لكن) استدراك على ما ترجاه من التوجيه (الاولى أن يقال المستقبل بكسر الباء فانه) أى هذا القول (الصحيح) لانه الموافق للقياس (وتوجيه الاول) وهو فتح الباء (لا يخلو عن حزازة) بفتح المهملة والمعجمتين من الحز وهو القطع كأن التعليل المذكور منقطع لضعفه وسقوطه ووجه الحزازة أن بناء ذلك التوجيه على أن الزمان قار فى نفسه وأنت ذاهب اليه واثبات ذلك صعب ولأن الاستقبال

كما أن رجلا يحتمل أن يكون زيدا وعمرا وغيرهما فاذا عرفته باللام وقلت الرجل اختص بواحد ولهذه المشابهة التامة أعرب من بين سائر الافعال (وهذا) أى المضارع (يصلح للحال) والمراد بها ههنا أجزاء من طرفى الماضى والمستقبل يعقب بعضها بعضا من غير فرط مهلة وتراخ والحكم فى ذلك للعرف لا غير (والاستقبال) والمراد به ما يترقب وجوده بعد زمانك الذى أنت فيه (تقول يفعل الآن ويسمى حالا وحاضرا ويفعل غدا ويسمى مستقبلا) المشهور مستقبل بفتح الباء اسم مفعول والقياس يقتضى كسرها اسم فاعل لانه يستقبل كما يقال الماضى ولعل وجه الأول أن الزمان يستقبله فهو مستقبل اسم مفعول لكن الاولى أن يقال المستقبل بكسر الباء فانه الصحيح وتوجيه الاول لا يخلو عن حزازة

ينسب إلى الآتى دون القار فتأمل (قيل ان المضارع موضوع للحال) بدليل تبادره إلى الفهم عند الاطلاق فيكون استعماله فيه حقيقة (واستعماله) أى المضارع (فى الاستقبال مجاز) لاستعماله فى غير الموضوع له (وقيل) الأمر (بالعكس) أى انه موضوع للاستقبال واستعماله فى الحال مجاز لأن الاستقبال زمان مستقبل فيقتضى وضع اللفظ بازائه بخلاف الحال فانه أو اخر الماضى وأوائل المستقبل كما تقدم فلا وجه لوضع اللفظ بازائه (والصحيح انه) أى المضارع ليس موضوعا لواحد منهما بخصوصه بل هو (مشترك بينهما) أى الحال والاستقبال وحقيقة فيهما (لأنه) أى المضارع (يطلق عليهما اطلاق) أى مثل اطلاق (كل مشترك) اشتراكا لفظيا (على أفراده) وهو ان كان الاطلاق مع القرينة المعينة تعين ما دلت عليه وان كان بدونها فلا تعيين بل يكون مجملا بينهما ولا يعترض على الاشتراك بأن الفعل فى عرفهم ما دل على معنى مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فيلزم أن لا يكون المضارع مشتركا بين الحال والاستقبال لأنه مقترن بحسب كل وضع بواحد فتأمل (هذا) أى التعليل المتقدم أو ماذكره من الخلاف والتصحيح وهو مبتدأ محذوف الخبر أو عكسه والتقدير هذا هو المسطور فى كتبهم أو هذا كما علمت أو المسطور فى كتبهم هذا وهو من الاقتضاب القريب من التخلص لأنه يدل على الخروج من كلام إلى كلام مع نوع ارتباط فيه لأن الواو بعده للحال (ولكن تبادر الفهم) عند سماع لفظ المضارع (إلى الحال) دون الاستقبال فانه إذا قيل زيد يصلى يتبادر فهم السامع إلى انه مباشر للصلاة الآن وذلك (عند الاطلاق) أى اطلاق لفظ المضارع أى التلفظ (من غير قرينة تنبىء) أى تخبر وتشعر (عن كونه) أى المضارع (أصلا) أى حقيقة (فى الحال) أى فقط إذ لو كان مجملا لم يتبادر اليه شىء من أفراد الحال بدون القرينة لأن التبادر دليل الحقيقه فى الجملة (و) يضاف إلى ما ذكر من التبادر إلى الفهم (أيضا) أنه (من المناسب أن يكون لها) أى للحال (صيغة خاصة) بها (كما) أى مثل ما (للماضى والمستقبل) أى لكل واحد منهما صيغة خاصة به والمراد بالذى للمستقبل صيغة الأمر فان زمن الحدث المطلوب وقوعه مستقبل فيه وان كان الطلب فى الحال فتعين أن يكون المضارع للحال ثم عطف على قوله يصلح قوله (وإذا أدخلت عليه أى على المضارع السين أو سوف فقلت سيفعل أو سوف يفعل اختص بزمان الاستقبال) أى غالبا وإلا فقد يراد بدخول السين على المضارع الحال كقوله تعالى سنكتب ما قالوا أى نكتب الآن البتة فهى للتأكيد كذا قاله سعد الله (لأنهما) أى السين وسوف (حرفا استقبال وضعا) أشار به إلى أن دليل الاختصاص نقلى لا عقلى (وسميا حرفى تنفيس) قال فى المغنى قولهم فى السين وسوف حرفى تنفيس الاحسن فيه حرفى استقبال لأنه أوضح (ومعناه) أى التنفيس (تأخير الفعل فى الزمان المستقبل وعدم التضييق) أى تضييق الفعل وتقريبه إلى كونه (فى الحال يقال نفسته وسعته وسوف أكثر تنفيسا) أى امهالا وتأخيرا على ما قاله البصريون لكثرة حروفها لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى (وقد تخفف بحذف الفاء) الذى كان متحركا لدفع التقاء الساكنين (فيقال سو) حكاه الكسائى عن بعض الحجازيين كذا قاله الدده جنكى (وقد يقال سى بقلب الواو ياء) أى بعد التخفيف بحذف الفاء وهذا حكاه صاحب المحكم وهو

قيل ان المضارع موضوع للحال واستعماله فى الاستقبال مجاز وقيل بالعكس والصحيح انه مشترك بينهما لأنه يطلق عليهما اطلاق كل مشترك على افراده هذا ولكن تبادر الفهم إلى الحال عند الاطلاق من غير قرينة تنبىء عن كونه أصلا فى الحال وأيضا من المناسب أن يكون لها صيغة خاصة كما للماضى والمستقبل (فاذا أدخلت عليه) أى على المضارع (السين أو سوف فقلت سيفعل أو سوف يفعل اختص بزمان الاستقبال) لأنهما حرفا استقبال وضعا وسميا حرفى تنفيس ومعناه تأخير الفعل فى الزمان المستقبل وعدم التضييق فى الحال يقال نفسته أى وسعته وسوف أكثر تنفيسا وقد تخفف بحذف الفاء فيقال سو وقد يقال سى بقلب الواو ياء

أغرب الثلاثة على ما قاله بعضهم (وقد تحذف الواو فتسكن الفاء الذى كان متحركا لاجل) دفع (التقاء الساكنين) فان الأصل فى الحروف البناء والأصل فى المبنى أن يسكن وقيل حرف البناء هنا واو ساكنة فحرك لذلك فلما حذف الواو انتفى التقاء الساكنين فرد إلى الأصل وهذا الثالث حكاه الكوفيون (فيقال سف أفعل) كذا (وقيل) وقائله الكوفيون أيضا (ان السين منقوص من سوف) ولهذا سمى سين سوف وقال الغزى يريد أن مقابل هذا هو الأصح وهو أن السين صيغة مرتجلة ليست متفرعة عن سوف وذلك بوجهين أحدهما انه أكثر استعمالا من سوف ولو كان فرعا لكان أقل لأنه أبعد من الأصل والأصل وما قرب اليه أحق بكثرة الاستعمال من الفرع الابعد والثانى أن مدة التسويف بسوف أطول فلو كان فرعها لتساوت مدة التسويف بهما (دلالة بتقليل الحرف) أى بنقصه عما وضع عليه (على تقريب الفعل) أى إلى الحال قيل (وإذا دخله) أى المضارع (لام الابتداء اختص بزمان الحال) وجعل الاضافة فيه من اضافة الاعم إلى الأخص أولى من جعلها بيانية لأنه يؤدى مؤداها مع عدم خلاف فى جوازه بخلافها (نحو قولك ليفعل وفى التنزيل) أى القرآن سمى بذلك لنزوله على سيدنا محمد ﷺ وهو وصف للقرآن ببعض أوصافه (انى ليحزننى) قال الغزى قال ابن مالك هذا الفعل مستقبل لأن فاعل يحزن وهو الذهاب لم يوجد عند نطق يعقوب بيحزن ولا يسبق الفعل فاعله وأجيب بأن التقدير قصد أن تذهبوا والقصد حال انتهى ولما ورد على قوله وإذا دخله اللام اختص بزمان الحال سؤال تقديره إذا كانت اللام قرينة الحال يجب أن لا تجامع قرينة الاستقبال وقد جامعها فى الآيتين الآتيتين وان الاعطاء والاخراج فى القيامة ولم تخصه اللام أجاب بقوله (وأما قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى ولسوف أخرج) أى من القبر (حيا فقد تمحضت اللام) أى خلصت (للتأكيد مضمحلا) أى منسلخا وزائلا (عنها معنى الحالية) ويجوز أيضا أن تكون فى الآية الأولى للدلالة على أن الاعطاء كائن لا محالة فنزل منزلة الواقع وان تأخر لحكمة كما فى الآتية ولا يجوز أن تكون للقسم لانها لا تدخل على المضارع إلا مع النون المؤكدة كذا قاله الغزى (لانها) أى اللام (انما تفيد ذلك) أى التخصيص بالحال (إذا دخلت على المضارع المحتمل لهما) أى الحال والاستقبال (لا) إذا دخلت على (المستقبل الصرف) فانها لا تفيد التخصيص والفعل فى الآيتين مستقبل صرف لدخول سوف عليه (وقوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة نزل) أى المستقبل (منزلة الحال إذ لا شك فى وقوعه) أى الحكم بينهم هذا جواب عن انتقاض افادة اللام التخصيص إذا دخلت على المحتمل وقال الطبلاوى ويمكن أن يجاب أيضا بأنه خص بالاستقبال بيوم القيامة كما خص يفعل غدا بالاستقبال بغدا فهو مستقبل صرف فيكون على طريقة ما قبله لأن هذا الظرف وهو يوم القيامة كالسين وسوف فى منعه الاحتمال انتهى (وأمثال ذلك) أى تنزيل المستقبل الصرف منزلة الحال (كثيرة) منها قوله تعالى وان الدين لواقع وقوله وذلك يوم مجموع له الناس فعبر عما سيقع بصيغة الواقع فى الحال مجازا وذلك لأن وقوع يوم القيامة واجتماع الناس فيه للجزاء والحساب مستقبل كما أن ذلك اليوم مستقبل أيضا ولأن اسم الفاعل والمفعول حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال اتفاقا

وقد تحذف الواو فيسكن الفاء الذى كان متحركا لأجل التقاء الساكنين فيقال سف أفعل وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل (وإذا أدخلت عليه لام الابتداء اختص بزمان الحال) نحو قولك ليفعل وفى التنزيل انى ليحزننى أن تذهبوا به وأما فى قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى ولسوف أخرج حيا فقد تمحضت اللام للتوكيد مضمحلا عنها معنى الحالية لأنها انما تفيد ذلك إذا دخلت على المضارع المحتمل لهما لا المستقبل الصرف وقوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة نزل منزلة الحال إذ لا شك فى وقوعه وأمثال ذلك كثيرة فى كلام الله تعالى

والنكتة فيه التنبيه على تحقق هذا الحكم (وعند البصريين) هذا مقابل قوله قيل واذا دخله الى آخره وقائله الكوفيون (للتأكيد فقط) أى لا مع إفادة التخصيص بالحال (واعلم أن المضارع أيضا) أى كالماضى (اما مبنى للفاعل أومبنى للمفعول) ولا ثالث لهما (فالمبنى للفاعل منه) أى من المضارع (ما أى الفعل المضارع الذى كان حرف المضارعة منه مفتوحا الا ما كان ماضيه على أربعة أحرف) والاولى أن يجعل هـذا استثناء من مفهوم ما قبله لا من المعرف لتوقفه على تتمة التعريف المستفادة من لاحقه والتقدير فما لم يكن حرف المضارعة منه مفتوحا لا يكون مبنيا للفاعل الا ما كان ماضيه على أربعة أحرف أى فيكون مبنيا للفاعل فحاصل التعريف حينئذ المبنى للفاعل منه ما كان حرف المضارعة منه مفتوحا ان لم يكن ماضيه على أربعة أحرف وما كان حرف المضارعة منه مضموما وكان ماقبل الآخر مكسورا ان كان ماضيه على أربعة فليتأمل (نحو دحرج وأكرم وقاتل وفرح فان حرف المضارعة منه أى مما كان ماضيه على أربعة أحرف يكون مضموما أبدا) أى سواء كان مبنيا للفاعل أو للمفعول مجردا كان أو مزيدا فيه على ما سيأتى (نحو تدحرج وتكرم وتقاتل وتفرح أما الفتح) أى فى غير الذى ماضيه على أربعة أحرف (فانه الاصل لخفته وكسر) مبتدأ (غير الياء) من حروف المضارعة (فيما) أى فى المضارع الذى (ماضيه مكسور العين) نحو اعلم ونعلم وتعلم ليدلوا بذلك على كسر العين فى الماضى (لغة) خبره (غير الحجازيين) وهم بنو أسد (وهم) أى غير الحجازيين (يكسرون الياء) أيضا (اذا كان بعدها ياء أخرى) نحو يبجل فى يوجل ويبسر بياثين وانما لم يكسروها مطلقا لاستثقال الكسرة على الياء وحملوها الكسرة اذا كان بعدها ياء لتقويها بالياء التى بعدها (ولا ينطبق التعريف) وهو قوله ما كان حرف المضارعة منه مفتوحا (على ذلك) أى على المضارع الذى كسر منه حرف المضارعة على تلك اللغة ويجاب بأجوبة منها أنه شاذ خارج عن القياس فلا يضر عدم انطباق التعريف عليه اذ هو بالنظر الى اللغة الفصيحة وسيأتى نظيره عن قريب ومنها أن الكسر عند هؤلاء عارض لغرض المجانسة بين الحركة والمتحرك فلا يرد نقضا لان العبرة للاصل ومنها أنه ضعيف فلا يلتفت اليه (وأما الضم فيما) أى فى المضارع الذى (كان ماضيه على أربعة أحرف فلأنه) أى الشأن (لو فتح) أى حرف المضارعة (فى يكرم مثلا) أى فى باب الأفعال فقط لاسائر أبواب الرباعى من فعلل وفاعل وفعل فانه مع فتح حرف المضارعة لا يلتبس مضارعه بمضارع المجرد لاشتماله على حرف المزيد (ويقال يكرم) بفتح الياء فى هـذا المثال أو فتح غيره فى المبدوء بغيره (لم يعلم أنه مضارع) أى أمضارع (المجرد) وهو كرم بفتح الراء وان لم يستعمل (هو) تأكيد للضمير فى أنه (أم) مضارع (المزيد فيه) وهو أكرم فحذفت همزته من المضارع (ثم حمل عليه) أى على يكرم (كل ما كان ماضيه على أربعة أحرف) وان لم يحصل فيه اللبس المذكور (فان قلت لم لم يفتح فى نحو يدحرج ويقاتل ويفرح و) الحال أنه (لالبس) حاصل (ثم يحمل يكرم عليه) أى على النحو المذكور (وحمل الأقل) الذى هو صورة واحدة (على الاكثر) الذى هو صور متعددة (أولى) أى من العكس (قلت لانه) أى الشأن (لوحمل الأقل على الأكثر لزم الالتباس ولو فى صورة) أى ولو فى باب واحد وهو باب الأفعال (بخلاف العكس) وهو حمل الاكثر على الاقل (فانه) أى

وعند البصريين اللام للتأكيد فقط واعلم أن المضارع أيضا اما مبنى للفاعل واما مبنى للمفعول (فالمبنى للفاعل منه ما) أى الفعل المضارع الذى (كان حرف المضارعة منه) أى من المبنى للفاعل (مفتوحا الا ما كان ماضيه على أربعة أحرف) نحو دحرج وأكرم وقاتل وفرح (فان حرف المضارعة منه) أى مما كان ماضيه على أربعة أحرف (يكون مضموما أبدا نحو يدحرج ويكرم ويقاتل ويفرح) أما الفتح فهو الاصل لخفته وكسر غير الياء فيما كان ماضيه مكسور العين لغة غير الحجازيين وهم يكسرون الياء اذا كان مابعده ياء أخرى فلا ينطبق التعريف على ذلك وأما الضم فيما كان ماضيه على أربعة أحرف فلأنه لو فتح فى يكرم مثلا ويقال يكرم لم يعلم انه مضارع المجرد أو المزيد فيه ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه على أربعة أحرف فان قلت لم لم يفتح حرف المضارعة فى يدحرج ويقاتل ويفرح ولا التباس فيه ثم يحمل يكرم عليه فان حمل الأقل على الاكثر أولى قلت لانه لو حمل

العكس (لا لبس فيه) حال كون عدم اللبس (أصلا) أى قطعا (فان قلت فلم اختص الضم بهذه الأربعة والفتح بما عداها) من المجردات والخماسيات والسداسيات (دون العكس) وهو اختصاص الفتح بالأربعة والضم بما عداها (قلت لانها) أى الاربعة المذكورة (أقل مما عداها والضم أثقل من الفتح فاختص الضم) الذى هو أثقل (بالأقل) الذى هو الاربعة (و) اختص (الفتح) الذى هو أخف (بالاكثر) الذى هو ما عدا الأربعة (تعادلا بينهما) أى الأقل والأكثر قال الطبلاوى وقد يتوقف فى هذا الجواب لان الاقلية ليست وصفا ذاتيا لها بل هى بالنظر لما عداها فكيف اقتضت الاقلية بهذا الاعتبار ما ذكره فى الجواب فليتأمل (هذا) هو المسطور فى كتبهم أو هذا كما علمت أو ماقالوه أو خذ هذا (وقد عرفت جواب ذلك) أى السؤال (مما مر) أى فى قوله أما الفتح فهو الاصل لخفته ولا يعدل عنه إلى غيره الا لضرورة ولا ضرورة فيما عدا الأربعة لاحقيقة ولا حكما الا فى باب الأفعال وقال بعضهم الاشارة اما الى ما قدمه فى الكلام على بيان المبنى للفاعل من الماضى حيث قال وهذه مناسبات الى آخره واما الى قوله لانه لو فتح فى يكرم الى آخره انتهى (ولقائل أن يقول) معترضا على تعريف المبنى للفاعل من المضارع (لايدخل فى هذا التعريف نحو اهراق يهريق) بسكون الهاء ليصح التقرير الآتى (وأسطاع) بهمزة القطع (يسطيع بضم حرف المضارعة) فانهما مبنيان للفاعل وليس حرف المضارعة منهما مفتوحا ولا ماضيهما على أربعة أحرف كما سيتضح (والأصل أراق وأطاع) وانما حكم بأن أصلهما كذلك لانهما ليسا من أبنية الأفعال ومعناهما معنى الرباعى كذا قاله الغزى (زيدت الهاء والسين) عوضا عن ذهاب العين أى عن حركتها فان العين وان لم تذهب من الكلمة الا أنها توهنت وتهيأت للحذف بالسكون وذلك لان الأصل أريق وأطوع نقلت الحركة من العين الى الفاء فقلبت ألفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ماقبلها الآن فصار أراق وأطاع (فانهما) أى يهريق ويسطيع (مبنيان للفاعل وليس حرف المضارعة منهما مفتوحا وليسا) أى يهريق ويسطيع (أيضا مما ماضيه على أربعة أحرف ويمكن الجواب) أى عن هذا المذكور (بأن الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس فكأنهما) أى كأن ماضيهما وهو أراق وأسطاع (على أربعة أحرف تقديرا) قال الغزى وفى الجمع بين كأن وتقديرا تسامح لان كلا منهما فى التقدير رباعى قطعا (و) يمكن الجواب أيضا (بأنهما) أى يهريق ويسطيع (من الشواذ) أى من الخوارج عن القياس (ولا يجب) أى لايلزم (أن يدخل فى الحد) أى التعريف (الشواذ) بل انما يحد نظرا الى اللغة الفصيحة لا الى غيرها (ونحو) مبتدأ خبره قوله الآتى فهو على خمسة أحرف (خصم وقتل بالتشديد) أى للعين منهما ويجوز فى فائهما الفتح بنقل حركة المدغم اليها ويجوز تحريكها بالكسر بعد حذف حركة المدغم لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر وهذا أولى من الاول لان فى الاول التباس ماضى الافتعال بماضى التفعيل بعد حذف الهمزة ومن العرب من اذا كسر الفاء يتبعها كسر العين فيقول خصم وقتل بكسر الخاء والصاد والقاف والتاء وهذا المذكور منقاس فى كل فعل أدغم فيه تاء الافتعال كذا ذكره الغزى (والاصل) فيهما (اختصم واقتتل أدغمت التاء فيما بعدها) وهو الصاد فى الاول والتاء الثانية فى الثانى بعد نقل

لاالتباس فيه أصلا فان قلت فلم اختص الضم بهذه الاربعة والفتح بما عداها دون العكس قلت لانها أقل مما عداها والضم أثقل من الفتح فاختص الضم بالأقل والفتح بالأكثر تعادلا بينهما هذا وقد عرفت جواب ذلك ولقائل أن يقول لايدخل فى هذا التعريف نحو أهراق يهريق وأسطاع يسطيع بضم حرف المضارعة والاصل أراق وأطاع زيدت الهاء والسين فانهما مبنيان للفاعل وليس حرف المضارعة فيهما مفتوحا وليسا أيضا مما كان ماضيه على أربعة أحرف ويمكن الجواب عنه بأن الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس فكأنهما على أربعة أحرف تقديرا أو بأنهما من الشواذ ولا يجب أن يدخل فى الحد الشواذ ونحو خصم وقتل بالتشديد والاصل اختصم واقتتل أدغمت التاء فيما بعده

حركتها الى ماقبلها أو حذفها (وحذفت الهمزة) أى للاستغناء عنها بتحريك مابعدها وبعضهم يدغم ولا ينقل الحركة لئلا يلتبس بماضى التفعيل بل يحرك الفاء من خارج وبعض آخر يدغم بالنقل ولا يحذف الهمزة حذرا من اللبس ولعروض الحركة (فهو) أى النحو المذكور (على خمسة أحرف تقديرا فلهذا) أى لكونه على خمسة أحرف تقديرا (يفتح حرف المضارعة) أى فى المبنى للفاعل من مضارعه (ويقال يخصم ويقتتل) بفتح الياء فيهما ويجوز كسرها أيضا اتباعا لحركة مابعدها اذا كسر كما سبق (وههنا) أى فى كلام المصنف (موضع بحث) أى نزاع واطالة بعد الجوابين المذكورين وهما أن الاولين على أربعة أحرف تقديرا وأن الاخيرين على خمسة أحرف تقديرا لان قول المنصف الا ما كان ماضيه الى آخره لايدل على أنه عليها لفظا أو تقديرا أو يقال وجهه انا لانسلم أن التاء أدغمت فى الصاد لانه موقوف على قلبها صادا وهو لابد له من سبب ولا حذف الهمزة لانه موقوف على نقل حركة التاء الى ماقبلها حتى يستغنى عنها أو وجهه الاشارة الى الاختلاف المشهور الى أن الادغام فى نحو اختصم جائز أو غير جائز وعلى تقدير الاول هل تنقل حركة المدغم الى الفاء ويحذف أو تحرك الفاء بالكسر وعلى الاول هل تبقى الهمزة أولا وكل هذ يحتاج الى تأمل وقيل وجهه أنه لم يتعرض لبهريق ويسطيع ويخصم ويقتل مع أن تعريفه لايشملها كذا فى الطبلاوى (ولما ضم حرف المضارعة من هذه الاربعة كما فى المبنى للمفعول أراد) المصنف (ان يذكر علامة كون) كل واحد من (هذه الاربعة مبنيا للفاعل) بخلاف ماعداها فانه متميز بفتح حرف المضارعة منه فلذاك لم يتعرض له (فقال وعلامة بناء هذه الاربعة يعنى) أى يريد بهذه الاشارة (يدحرج ويكرم ويقاتل ويفرح للفاعل) صلة بناء (كون الحرف الذى قبل آخره أى آخر كل واحد من هذه الاربعة) عينا كان أو لاما (حال كونه) أى كل واحد من هذه الاربعة (مبنيا للفاعل) هذا مستدرك للاستغناء عنه بقوله وعلامة بناء الى آخره (مكسورا أبدا) أى دائما مجردا كان ماضيه أو مزيدا فيه (بخلاف المبنى للمفعول فانه) أى ماقبل الآخر (فيه) أى فى المبنى للمفعول (يكون مفتوحا أبدا) أى مجردا كان أو مزايدا فيه (كما يذكر فى بحثه) أى المبنى للمفعول (مثاله أى مثال المبنى للفاعل من) مصرفات (يفعل بضم العين نحو ينصر) من نحو يدخل ويخرج ويقعدويأكل فهو للواحد الغائب(ينصران) لمثناه (ينصرون) لجمعه (تنصر) للواحدة الغائبة (تنصران)لمثناها (ينصرن) لجمعها (تنصر) للواحد المخاطب (تنصران)لمثناه (تنصرون)لجمعه(تنصرين)للمخاطبة (تنصران) لمثناها (تنصرن) لجمعها (انصر) للمتكلم وحده(ننصر) المتكلم ومعه غيرهأو المعظم نفسه وانما أعرب هذه الافعال المسندة لالف التثنية وواوالجمع وياء المخاطبة بالحروف لمشابهتها صورة المثنى والمجموع فى الاسماء(وقد يستعمل لفظ الاثنين فى بعض المواضع للواحد) قال الدده جنكى والعلة فيه أن أقل أقران الرجل فى ماله وأهله اثنان فجرى كلام الرجل على حد ما ألف من خطابه والبصريون ينكرون هذا للالباس ومذهب المبرد فى مثل قول الشاعر : * قفا نبك من ذكرى * البيت أن تثنية الفعل للتأكيد فنزل تثنيته منزلة التكرير والمعنى مثلا قف قف وقد وجهه الجار بردى بأنه حذف

وحذفت الهمزة فهو على خمسة أحرف تقديرا ولهذا يفتح حرف المضارعة ويقال يخصم ويقتتل وههنا موضع بحث ولما ضم حرف المضارعة من هذه الاربعة كما فى المبنى للمفعول أراد أن يذكر علامة كون هذه الاربعة مبنية للفاعل فقال(وعلامة بناء هذه الاربعة) يعنى يدحرج ويكرم ويقاتل ويفرح (للفاعل كون الحرف الذى قبل آخره) أى آخر كل واحد من هذه الاربعة حال كونه مبنيا للفاعل (مكسورا) أبدا بخلاف المبنى للمفعول فانه فيه مفتوح أبدا كما يذكر فى بحثه ان شاء الله تعالى (مثاله) أى مثال المبنى للفاعل(من يفعل بضم العين نحو(ينصر ينصران ينصرون تنصر تنصران ينصرن تنصر تنصران تنصرون تنصرين تنصران تنصرن انصر ننصر) وقد يستعمل لفظ الاثنين فى بعض المواضع للواحد

الفعل الثانى ثم أتى بفاعله وفاعل الفعل على صورة ضمير الاثنين متصلا بالفعل الاول انتهى (كقوله) أى الشاعر من بحر الطويل :

(فان تزجرانى يابن عفان أنزجر * وان تدعانى أحم عرضا ممنعا)

يعنى ان تمنى وتنهى يابن عفان امتنع وان تتركنى من غير منع أحم أى احفظ عرضك الممنع أى المعزز ولا أتكلم بما يؤذيك والعرض مايحميه الرجل من أن يعاب فيه بأن يصرح بالعيب فى حقه ودليل استعماله فى الواحد قوله: يابن عفان فانه واحد والنكتة ارادة المبالغة والتأكيد مبادرة للامتثال (وقوله) أى الشاعر من بحر المديد:

(فقلت لصاحبى لا تحبسانا) تمامه * بنزع أصوله واجدز شيحا

والمعنى لاتثقلنا بنزع أصول الكلام لئلا يطول المكث واقطع شيحا وهو النبت المعروف وأصله اجتز بتاء الافتعال من الجز وهو القطع ثم قلبت التاء دالا وأدغمت فى الاولى وهو من الشواذ لايقاس عليه لان فاءه جيم قاله بعضهم (وقس على هذا المذكور من) بيانية (تصريف) بمعنى مصرفات (ينصر ويضرب) أى مصرفاته وهو مفعول قس (ويعلم ويدحرج ويكرم ويقاتل ويتكسر ويتباعد وينقطع ويجتمع ويحمر ويحمار ويستخرج ويعشوشب ويقعنسس ويسلنقى ويتدحرج ويحرنجم ويقشعر ونحن لا نشتغل بتفصيلها) أى هذه الافعال (فانه) أى فان تفصيل هذه الافعال يعنى تصريفها (لا يخفى على من له أدنى تمييز) أى معرفة (ولو أشكل) أى خفى (شىء من) مضارع (نحو اقشعر) أى من حيث الادغام (واسلنقى) أى من حيث الاعلال (يعرف) أى ذلك الشىء ويزول الاشكال (فى المضاعف والناقص) أى بمعرفة أحوالهما من وجوب فك يقشعر اذا أسند الى ضمير الاناث مطلقا ووجوب حذف اللام اذا أسند الفعل الناقص الى ضمير الجمع مطلقا (والمبنى للمفعول منه) أى من المضارع (ما) أى الفعل المضارع الذى كان حرف المضارعة منه مضموما) وفى كان ماتقدم وانما ضموه ولم يكسروه (حملا على الماضى وكان ماقبل آخره) أى آخر الفعل المضارع سواء كان عينا كنصر أو لاما كيد حرج (منه) أى من المبنى للمفعول (مفتوحا) تحقيقا كينصر أو تقديرا كيفرح (فان كان) أى ماقبل الآخر (مفتوحا فى الاصل كيتدحرج ويتعلم (أبقى عليه) أى على الفتح لانه ان لم يبق عليه يلزم تحصيل الحاصل وتكرير العمل بلا فائدة وكان عليه أيضا أن يقول ان كان حرف المضارعه مضموما فى الاصل أبقى عليه حذرا عن المذكور (والا) أى وان لم يكن مفتوحا فى الاصل كيدحرج (فتح) أى ماقبل الآخر (ليعتدل) علة الفتح على كلا التقديرين (الضم) أى ضم حرف المضارعة (بالفتح) أى فتح ماقبل الآخر (فى المضارع الذى هو أثقل من الماضى) لزيادته عليه لفظا ومعنى وهو واضح (نحو ينصر ويدحرج ويكرم ويقاتل ويفرح ويستخرج وتصريفها) أى تصريف هذه الافعال جار (على قياس) تصريف (المبنى للفاعل) ثم أشار الى مايقدر فيه فتح ماقبل الآخر منه بقوله (وفى نحو يفعل) كيحمر (ويفعال) كيحمار (ويفعلل) كيقشعر (يقدر الاصل) فيها (يفعلل) راجع الى الاول (ويفعالل) راجع الى الثانى (ويفعلل) راجع الى الثالث (بفتح ماقبل الآخر) أى فى الافعال الثلاثة يعنى يقدر فيها الواحد وغيره لكن فى بعض الصور لانه لاحاجة الى التقدير فى جمع المؤنث

كقوله :
فان تزجرانى يابن عفان أنزجر
وان تدعانى أحم عرضا ممنعا
وقوله :
فقلت لصاحبى لاتحبسانا
أى لا تحبسنى (وقس على هذا) المذكور من تصريف ينصر (يضرب ويعلم ويدحرج ويكرم ويقاتل ويفرح ويتكسر ويتباعد وينقطع ويجتمع ويحمر ويحمار ويستخرج ويعشوشب ويقعنسس ويسلنقى ويتدحرج ويحرنجم ويقشعر ونحن لانشتغل بتفصيلها فانه لا يخفى على من له أدنى تمييز ولو أشكل شىء من نحو يقشعر ويسلنقى يعرف فى المضاعف والناقص (والمبنى للمفعول منه) أى من المضارع (ما) أى الفعل المضارع الذى (كان حرف المضارعة منه مضموما) حملا على الماضى (و) كان (ماقبل آخره مفتوحا) فان كان مفتوحا فى الاصل أبقى عليه والا فتح ليعتدل الضم بالفتح فى المضارع الذى هو أثقل من الماضى (نحو ينصر ويدحرج ويكرم ويقاتل ويفرح ويستخرج) وتصريفها على قياس المبنى للفاعل وفى نحو يفعلل ويفعال ويفعلل يقدر الاصل يفعلل ويفعلل ويفعالل بفتح ماقبل الآخر

المؤنث لانك تقول فيه يحمارران فيبقى الفتح لوجوب الفك فيه لتسكين آخره لاجل نون الاناث كما يقال فيه مبنيا للفاعل يحمارران بكسر ما قبل الآخر لما ذكر ولا فى المثنى لانك تقول يحماران بالفتح لان حركة المدغم فيه الفتح بخلاف الواحدة فنحتاج فيها الى تقدير الفتح لانك تقول فيها يحمارين بالكسر لان حركة المدغم فيه الكسر اذ الأصل يحمارين وبخلاف جمع المذكر لانك تقول فيه يحمارون بالضم لانه حركة الحرف المدغم فيه اذ الاصل يحماررون فيقدر فيه الفتح وتقول فى جمع المذكر من اسلنقى يسلنقون أصله يسلنقيون تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين وفى الواحدة تسلنقين أصله تسلنقيين تحركت الياء الاولى وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين وفى جمعها تسلنقين أيضا لكن الوزن مختلف فوزن الواحدة تفعلين بحذف اللام الثانية التى هى الياء لانه ملحق بمزيد الرباعى فالاصل تفعلليين باعتبار الالحاق ووزن الجمع تفعليين بلا حذف كذا ذكره الطبلاوى (ولم يذكر المصنف) أى فى أمثلة المبنى للمفعول (غير المتعدى لانه) أى لان المبنى للمفعول (قلما يوجد) أى فى غير المتعدى ﴿ واعلم ﴾ انه يعبر بقلما عن النفى كما يعبر بكل عن الاكثر وهو اسلوب شائع ثم ان جعلت ما فى قلما ونحوه كطالما وكثر ما كافة للفعل عن طلب الفاعل فى التركيب وان فهم منه ما هو القليل وغيره كتبت موصولة وان جعلت مصدرية والمصدر فاعلا فحقها أن تكتب مفصولة قال الشريف الجرجانى يجوز أن تكون كافة فانها تكف الفعل عن العمل فى الفاعل بحسب الظاهر لان المنع عن الفاعل حقيقة غير ممكن لامتناع صدور الفعل لاعن فاعل ويجوز أن تكون مصدرية والمصدر فاعل طال مثلا وعلى التقدير الاول تكتب موصولة لانها من تتمة الفعل وعلى الثانى تكتب مفصولة انتهى (واعلم أنه الضمير للشأن) وهو الضمير الغائب الواقع قبل الجملة المفسر بها ويسمى ضمير الشأن ان كان مذكرا وضمير القصة ان كان مؤنثا (يدخل على الفعل المضارع ما) وهو لنفى الحال عند عدم قرينة خلافه (ولا) وهو لنفى الاستقبال عند الأكثرين خلافا لابن مالك (النافيتان للفعل) بخلاف ما اذا نفتا الاسماء ودخلتا عليها فانهما يفترقان بأن ما لنفى المعارف كثيرا والنكرات قليلا تشبيها لها بلا ولا لنفى النكرات كثيرا والمعارف قليلا إذا كررت (فلا يغيران) أى ما ولا (صيغته أى صيغة المضارع وقد مر تفسير الصيغة فى صدر الكتاب) أى أوله فى شرح تحويل الاصل الواحد (يعنى لايعملان فيه) أى فى المضارع (لفظا) بل ينفيانه معنى (وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كى) أى صلح تقديره (نحو جئته لا يكن له على حجة) قال الطبلاوى ولكنه قليل ولقلته لم يرد على المصنف وقال الرضى لا منع من أن يجعل لافى مثله ناهية (تقول) فى دخول لا التى لا تغير الفعل زيد (لا ينصر) الزيدان (لاينصران) الزيدون (لاينصرون الى آخره) أى الى آخر تصريف لا ينصر وتتمة لا تنصر لا تنصران لاينصرن لاتنصر لاتنصران لا تنصرون لا تنصرين لا تنصران لا تنصرن لا أنصر لا ننصر (كما تقدم فى) تصريف (ينصر بعينه) أى بلا فرق ولا تغيير (وكذلك) أى مثل تصريف لا ينصر (ماينصر ما ينصران ما ينصرون الى آخره) أى آخر تصريفه وتتمة ماتنصر ماتنصران ماينصرن ما تنصر ماتنصران ماتنصرون ماتنصرين ماتنصران ماتنصرن ماأنصر

ولم يذكر المصنف غير المتعدى لانه قلما يوجد منه (واعلم أنه) الضمير للشأن (يدخل على الفعل المضارع ما ولا النافيتان) للفعل (فلا يغيران صيغته) أى صيغة الفعل المضارع وقد مر تفسير الصيغة فى صدر الكتاب يعنى لا يعملان فيه لفظا وقد سمع من العرب الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كى نحو جئته لا يكن له على حجة (تقول لا ينصر لاينصران لاينصرون الخ) كما تقدم فى ينصر بعينه وكذلك ما ينصر ماينصران ماينصرون الخ

ما تنصر (واعلم أنه) أى الشأن (يدخل على الفعل المضارع) صحيحا كان أو معتلا (الجازم) والجزم القطع وسميت هـذه جوازم لقطعها عن الفعل حركته أو بعض حروفه وأما فى الاصطلاح فهو جعل آخر الفعل مسلوب الحركة أو مسلوب الحرف منه بدخول كلمات مخصوصة عليه (وهو) أى الجازم (لم ولما) وانما عملا لاختصاصهما بالفعل وقد قالوا إن كل ما لزم شيئا وخرج ذلك الشىء عن حقيقته أثر فيه وغيره غالبا بشهادة الاستقراء وانما جزما ليكون الاثر على وفق المؤثر فى الاختصاص وانما لم يعمل حرفا التعريف والاستقبال لجريانهما مجرى بعض الاجزاء فكأنهما غير خارجين عن حقيقة ما دخلا عليه (ولافى النهى) خرج به النافية الا ماشذ أوالمؤكدة (واللام فى الامر) خرج به لام التعليل والمآل ولام النفى والقسم وغيرها (وان الشرطية) خرجت النافية والمؤكدة والمخففة من الثقيلة وعملت لاختصاصها بالفعل كما تقدم فى نظائرها (والاسماء التى تضمنت معناها) اى معنى ان الشرطية وهى من وما واى وكذا مهما على الاصح لعود الضمير عليها فى قوله تعالى: مهما تأتنا به من آية .واين وأنى وحيثما ومتى وايان وكذا اذما عند المبرد وابن السراج والفارسى ومذهب سيبويه انها حرف كإن معنى وعملا لعدم قبولها شيئا من علامات الاسم التى قبلها قبل التركيب من التنوين والاضافة ووقوعها مفعولا به هذا والاصل فى جازم الفعلين ان كما أشار اليه الشارح لانها حرف وأصل المعانى للحروف ولان الشرط بها يعم ماكان عينا أو زمانا أو مكانا وتلك الاسماء انما عملت حملا عليها لتضمنها معناها (والغرض) أى من ذكر الجازم (فى هـذا الفن) أى فن التصريف (بيان آخر الفعل) المضارع (عند دخول الجازم عليه) لا بيان معانى الجازم وتفاصيل احكامه اللفظية قال الغزى وهو اشارة الى الاعتذار عما فى كلام المصنف من الاجمال الذى بينه الشارح تتميما للفائدة بأن الكلام فى مثله خارج عن مقصود الفن (فيحذف) أى الجازم (حركة الواحد) المراد الجنس فيشمل الواحد المذكر الغائب والمخاطب والواحدة المؤنثة الغائبة والمتكلم الواحد مذكرا او مؤنثا والجمع المتكلم مذكرا أو مؤنثا لان فعله بمنزلة فعل الواحد ويحذف الجازم الحرف من آخر المعتل لان الجازم شبيه الدواء فى الجسم والحركة شبيه الفضلة التى يخرجها الدواء فكما أن الدواء ان صادف فضلة فى الجسم أخرجها وإلا أخذ من نفس الجسم فكذلك الجازم اذا دخل الفعل ان وجد حركة حذفها والا فمن نفس الفعل (نحو لم ينصر) ولم تنصر (بسكون الراء ويحذف نون التثنية نحو لم ينصرا) ولم تنصرا (ويحذف نون الجمع المذكر) الغائب أو المخاطب(نحو لم ينصروا) ولم تنصروا (ويحذف نون الواحدة المخاطبة نحو لم تنصرى) وانما حذف الجازم هذه النونات (لان النون فى هذة الامثلة) السبعة (علامة الرفع كالضمة فى) الفعل المسند الى (الواحد) أى جنس الواحد فيشمل ما تقدم (فكما) أى مثل ما (تحذف الحركة) أى عند دخول الجازم (كذا يحذف النون)والكاف مؤكدة لكاف كما والمشار اليه باسم الاشارة حذف الحركة والمعنى أن الجازم مثل ما يحذف الحركة من الواحد يحذف النون من هـذه الامثلة حذفا مثل حذف الحركة لكونه علامة للرفع كالضمة (وانما جعلت النون علامة للاعراب كالحركة لانه) أى الشأن (لما وجب أن تكون هذه الافعال معربة) لوجود المشابهة اللفظية والمعنوية فيها كما تقدم (والاعراب) أى والحال أن الاعراب (انما يكون فى آخر الكلمة) لانه طارئ عليها وحق

(و) اعلم أنه يدخل على الفعل المضارع (الجازم) وهو لم ولما ولا فى النهى واللام فى الأمر وان الشرطية والأسماء التى تضمنت معناها والغرض فى هـذا الفن بيان آخر الفعل عند دخول الجازم عليه (فيحذف منه حركة الواحد) نحو لم ينصر بسكون الراء (و) يحذف (نون التثنية) نحو لم ينصرا (و) يحذف (نون جمع المذكر) نحو لم ينصروا (و) يحذف نون(الواحدة المخاطبة) نحو لم تنصرى لان النون فى هـذه الامثلة علامة الرفع كالضمة فى الواحد فكما تحذف حركة الواحد كذلك تحذف النون وانما جعلت علامة للاعراب كالحركة لانه لما وجب أن تكون هذه الافعال معربة والاعراب انما يكون فى آخر الكلمة

الطارىء أن يكون فى الآخر (وكان) عطف على وجب (أو اخر الافعال ساكنة) لانها مبنية والاصل فى المبنى السكون (وهى) أى الاواخر (الضمائر) ولو قدم هذا على ساكنة بأن يقول وكان أواخر هذه الافعال الضمائر وهى ساكنة لكان أولى (لانها) أى الضمائر (اتصلت بالافعال وصارت كالجزء منها) أى من الافعال وهذا تعليل لكونها أواخر الافعال ويمكن أن يكون تعليلا لكونها ساكنة وان كان الاول أولى لانها قبل الاتصال على حرف ولا يمكن النطق بها ساكنة فلما اتصلت بالافعال أمكن النطق بها كذا ذكره الطبلاوى (ولم يمكن اجراء الاعراب عليها) أى الاواخر التى هى الضمائر لثقل الضمة على غير الالف ولتعذرها عليه أو لانها مبنية (وجب) جواب لما وجب (زيادة حرف الاعراب) قيل يطلق حرف الاعراب ويراد به الحرف الذى يكون عليه الاعراب كالدال من زيد والراء من عمرو وهو اطلاق مشهور وقد يطلق ويراد به نفس الاعراب الحرفى كواو أبوك وياء أخيك على رأى وكنون يفعلان وهو مراد الشارح هنا على ما فى بعض النسخ والموجود فى النسخ المعتمدة حرف للاعراب بلام الجر وهو واضح ثم عطف على قوله وكان أواخر الافعال ساكنة إلى آخره قوله (ولم يمكن زيادة حرف اللين) لتأديته إلى التقاء الساكنين ان زيد ساكنا وإلى اجتماع حرفى علة ان زيد متحركا (فزادوا النون لمناسبتها) أى النون (اياها) أى حرف اللين (كما سبق) أى فى حروف أنيت من مشابهتها حروف المد واللين من الخفاء والغنة فان النون مدة فى الخيشوم كما أن حروف العلة مدة فى الحلق (ولا يحذف الجازم نون جماعة المؤنث) الغائبة أو المخاطبة (فلا يقال لم ينصر) بحذف نون جماعة المؤنث (فى لم ينصرن فانه أى لان نون جماعة المؤنث ضمير كالواو) حال كونه (فى جمع المذكر وهو) أى الواو (فاعل فلا يحذف) قيل وفيه نظر لان واوه تحذف فى نحو اغزن وارمن فلا تثبت على كل حال وأجيب بأنه لما دل ضم ما قبلها عليها فكأنها لم تحذف ولك أن تقول كاف التشبيه لا عموم لها كلفظة نحو بخلاف لفظة مثل فانها توجبه روى عن أبى حنيفة انه قال ايمانى كايمان جبريل ولا أقول مثل ايمانه لاقتضائه العموم ذكره ابن الهمام فى المسايرة (فتثبت) أى النون (على كل حال) أى حال دخول الجازم وغيره (بخلاف النونات الأخر) وهى النون الواقعة بعد ألف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة (فانها) أى تلك النونات (علامة للاعراب) فتحذف (وهذه) أى نون جماعة المؤنث (ضمير لا علامة للاعراب) وانما لم تكن علامة للاعراب (لانها) أى نون جماعة المؤنث (إذا اتصلت بالفعل المضارع صار) أى ذلك الفعل (مبنيا) وانما صار كذلك (لانه) أى الفعل (انما أعرب لمشابهته الاسم) أى فيما تقدم (ولما اتصل به) أى بالفعل (النون التى لا تتصل الا بالفعل ورجح) بالتخفيف عطف على اتصل (جانب الفعلية) على جانب المشابهة مع معارضتها لذلك الاتصال لموافقة الاصل وهو البناء فى الافعال (وصار النون) عطف أيضا على اتصل (من الفعل) أى بالنسبة إلى الفعل المضارع (بمنزلة جزء من الكلمة) أى بالنسبة إلى الكلمة (كما فى بعلبك) حيث اتصل بعل ببك وصار كالجزء منه وهو اسم بلدة والبعل فى الاصل الزوج ثم جعل علما للصنم الذى يعبده أهل هذه البلدة وقيل هو اسم صنم قوم الياس النبى عليه السلام وكان طوله عشرين ذراعا وكانت له أربعة وجوه وقيل

وكان أواخر هذه الأفعال ساكنة وهو الضمائر لأنها اتصلت بالافعال فصارت كالجزء منها ولم يمكن اجراء الاعراب عليها وجب زيادة حرف للاعراب ولم يمكن زيادة حرف المد واللين فزادوا النون لمناسبتها اياها كما سبق (ولا يحذف) الجازم (نون جماعة المؤنث) فلا يقال لم ينصر فى لم ينصرن (فانه) أى فان نون جمع المؤنث (ضمير كالواو فى جمع المذكر) وهو فاعل فلا يحذف (فيثبت على كل حال) بخلاف النونات الأخر فانها علامات للاعراب وهذه ضمير لا علامة للاعراب لانها إذا اتصلت بالفعل المضارع صار مبنيا لانه انما أعرب لمشابهة الاسم ولما اتصل به النون التى لا تتصل إلا بالفعل ورجح جانب الفعلية وصار النون من الفعل بمنزلة جزء من الكلمة كما فى بعلبك

هو اسم امرأة يعبدونها من دون الله تعالى والبك كسر العنق ومنه سميت الكعبة بيكة لكسرها أعناق الجبابرة والشق أيضا ومنه سميت بكة لأنها شقت من الفردوس كذا ذكره الدده جنكى (وتعذر) عطف على اتصل أيضا (الاعراب بالحروف والحركة) بسبب اتصال النون أما تعذره بالحروف فلانه لو زيد الألف صار ينصران ولو زيد الواو صار ينصرون ولو زيد الياء صار تنصرين واللبس ظاهر فى الكل ولو زيد النون لزم اجتماع النونين وأما تعذره بالحركة فلان زيادتها فيما قبل النون يؤدى إلى وقوع الفصل بين الفعل والفاعل المتصل وإلى اللبس أيضا وزيادتها على النون يستلزم اجراء الحركة الاعرابية على المبنى لأن النون ضمير وهو مبنى وانما سكن ما قبلها لئلا يتوهم أن حركته حركة اعراب (على ما لا يخفى) من تعذر الاعراب لان هذه النون أوجبت تسكين ما قبلها قياسا على فعلت وفعلن فلا يحصل الاعراب مع التسكين وأيضا لأن الفعل بعد اتصالها به صار جزأ أول والجزء الأول لايعرب فثبت المدعى وهو كونها ضميرا (رد) أى الفعل المتصل بنون جماعة المؤنث وهذا جواب لما وجب (إلى ما هو الأصل فى الفعل أعنى) أى أريد بما هو الأصل فيه (البناء) أى على السكون (وأشار) المصنف (فى الأمثلة بقوله تقول) زيد (لم ينصر) الزيدان (لم ينصرا) الزيدون (لم ينصروا) هند (لم تنصر) الهندان (لم تنصرا) الهندات (لم ينصرن) أنت (لم تنصر) أنتما (لم تنصرا) أنتم (لم تنصروا) أنت (لم تنصرى) أنتما (لم تنصرا) أنتن (لم تنصرن) أنا (لم أنصر) نحن (لم ننصر) وجاء لم فى ضرورة الشعر (غير جازمة) أى حملا على ما كقوله :

لولا فوارس من نعم وأسرتهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وظاهر كلام ابن مالك انه لغة والصليفاء هى الأرض الصلبة (وجاء أيضا) أى فى الضرورة (مفصولا بينها) أى بين لم (وبين المجزوم) كقوله :

فأضحت مغانيها قفارا رسومها * كأن لم يسوى أهلمن الوحش تؤهل

يريد كأن لم تؤهل أى تسكن سوى أهل من الوحش والمغانى جمع مغنى وهو المنزل والقفار جمع قفر وهى المفازة التى لا نبات بها ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو الأثر والوحش خلاف الانس والمعنى صارت منازل الحبيبة قفرا أثرها كأن لم تؤهل ولم تؤنس سوى أهل من الوحش (وجاء حذف المجزوم بعدها) أى بعد لم فى الضرورة أيضا كقوله:

احفظ وديعتك التى استودعتها * يوم الاعازب ان وصلت وان لم

أى وان لم تصل فحذف لدلالة ما سبق عليه والأعازب بالعين والزاى المعجمة أو الغين والراء المهملة التباعد (واعلم أنه) أى الشأن (يدخل على الفعل المضارع الناصب وهو أن) المصدرية (ولن) أصله عند الفراء لا فأبدل الألف نونا وعند الخليل لا أن فقصر كأيش فى أى شىء وقال سيبويه انه حرف برأسه لا أصل له إذ لا معنى لمصدرية ما بعده (وكى) وهو لفظ مشترك يكون مخففا من كيف يليها اسم أو فعل ماض أو مضارع مرفوع ويكون حرفا جارا للتعليل وهو متعين فى مواضع وحرفا مصدريا وهو متعين فى مواضع أيضا كذا ذكره الطبلاوى عن المرادى (واذن) والجمهور انها حرف وبعض الكوفيين انها اسم قال سيبويه معناها الجواب

وتعذر الاعراب بالحروف والحركة على ما لا يخفى رد الى ما هو الاصل فى الفعل أعنى البناء وأشار إلى الامثلة بقوله (تقول لم ينصر لم ينصرا لم ينصروا لم تنصر لم تنصرا لم ينصرن لم تنصر لم تنصرا لم تنصروا لم تنصرى لم تنصرا لم تنصرن لم أنصر لم ننصر) وجاءت لم فى الضرورة غير جازمة وجاءت أيضا مفصولا بينها وبين المجزوم وجاء حذف المجزوم بعدها (و) اعلم أنه (يدخل) على الفعل المضارع (الناصب) وهو ان وان وكى واذن

والجزاء

والجزاء فحمله الشلوبين انها للجواب والجزاء معا فى كل موضع وتكلف تخريج ما خفى من ذلك وذهب الفارسى الى أنها قد ترد لهما وهو الاكثر وقد تكون للجواب نحو أن يقول القائل أحبك فتقول اذا أظنك صادقا فلا يتصور هنا الجزاء (والاصل) من هـذه الأربعة (أن) وانما كان أصلا لعمله ظاهرا ومضمرا ولكونه يدخل الماضى والمضارع وغيرهما خلافا لابن طاهر حيث جعل الداخلة على الماضى والامر غـير الداخلة على المضارع (والباقى فرع عليه) أى على أن لانها حملت عليه لشبهها به فى نقل الفعـل الى المستقبل (وانما عمل النصب) دون الجزم (لكونه) أى أن (مشابها لان) المشددة أو المخففة من الثقيلة وهـذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن مختص بالفعل وحق المختص بقبيل وهو ليس كالجزء منه أن يعمل ما يختص بذلك القبيل فـكان حقه أن يعمل الجزم فأجاب بقوله وانما الى آخره (وهى) أى أن المشددة أو المخففة من الثقيلة (تنصب الاسماء وهذه) أى ان المصدرية (تنصب الافعال فيبدل) أى الناصب وهو عطف على يدخل (من الضمة فتحة) أى يجعل الفتحة مكان الضمة لان الابدال رفع الشىء ووضع غيره مكانه بخـلاف التبديل فانه تغيير الشىء عن حاله مع بقاء عينه (كما هو) أى الابدال المذكور (مقتضى النصب فان النصب يكون بالفتحة كما أن الرفع يكون بالضمة و) كما أن (الجزم يكون بالسكون فان قيل كان الواجب) على المصنف (أن يقول) أى بدل قوله من الضمة فتحة (من الرفع النصب لأنه) أى الفعل المضارع (معرب والضم والفتح إنما يستعملان فى المبنيات) قال الطبلاوى وفى الحصر نظر لانهم كثيرا يطلقونها على الحركات الاعرابية أيضا ويقال عليه أيضا المصنف لم يستعمل الضم والفتح بدون تاء اللذين هما من ألقاب البناء وانما قال الضمة والفتحة فلا يتوجه الاعتراض من أصله (فالجواب) أى عن هذا الاعتراض (أن الغرض هنا) أى فى بحث الناصب فى هذا الفن (بيان الحركة) أى حركة آخر المضارع (دون التعرض للاعراب والبناء) أى دون ملاحظتهما (والحركة من حيث هى حركة) أى بدون ملاحظة الاعراب والبناء (هى الضم والفتح والكسر) والمراد الضمة والفتحة والكسرة لان المجردة عن التاء ألقاب البناء عند البصريين أو يقال ان الشارح مشى على مذهب الكوفيين لانهم يطلقون القاب البناء على الاعراب وبالعكس (لا الرفع) فانه علم الفاعلية (و) لا (النصب) فانه علم المفعولية (و) لا (الجر) فانه علم الاضافة (فان هذا) المذكور من الرفع والنصب والجر (أمر زائد) أى على الحركة من حيث هى فان الحركة فى الضمة مثلا وأما الرفع فأمر يعرض لها بواسطة كونها علم الفاعلية وهو أمر زائد عليها لانه يدل على هيئة محله ألا ترى أن الرفع يدل على رفع محله على باقى الكلام (فليتأمل) أى على أن هذا الامر الزائد فيه ملاحظة للفاعلية والمفعولية ولا شك أن تلك الملاحظة زائدة على الحركة من حيث هى فأمر بالتأمل لملاحظة هذه الملاحظة وقيل وجه التأمل أن هذا الاعراب يحصل بعد دخول العامل بخلاف الفتح والضم والكسر فانها قبل دخول العامل (ويسقط) أى الناصب وهو معطوف على يبدل (النونات لانها علامة الرفع) وقد زال بدخول الناصب وهذا مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى أن هذه النونات دليل

والاصل أن والباقى فرع عليها وانما عمل النصب لكونه مشابها لان وهى تنصب الاسماء وهـذه تنصب الافعال (فيبدل) من الضمة (الفتحة) كما هو مقتضى الناصب فان النصب يكون بالفتحة كما أن الرفع يكون بالضمة والجزم بالسكون فان قيل كان من الواجب أن يقول من الرفع النصب لانه معرب والضم والفتح انما يستعملان فى المبنيات فالجواب أن الغرض هنا بيان الحركة دون تعرض للاعراب والبناء والحركة من حيث هى حركة الضم والفتح والكسر لا الرفع والنصب والجر فإن هـذا أمر زائد فليتأمل (ويسقط النونات) لانها علامة الرفع

الاعراب المقدر قبل هذه الحروف فعليه لا تكون علامة للرفع لان اعرابها بالحركة والسكون المقدرين كذا قاله الطبلاوى (سوى) أى غير (نون جمع المؤنث) فانه لا يسقطه (لما ذكرنا) أى فى الجازم (من أنه) أى نون جمع المؤنث (ضمير) وهو فاعل (لاعلامة للاعراب وانما أسقط الناصب هذه النونات) التى تقدم بيانها فى الجازم (حملا له) أى للناصب (على الجازم) وانما حمل عليه (لان الجزم فى الافعال بمنزلة الجر فى الاسماء) أى فى اختصاص كل منهما بما هو له (فكما حمل النصب على الجر فى الاسماء فى التثنية والجمع) قال الطبلاوى وفى تفريع هذا على ماقبله نظر انتهى أقول ولعل وجه النظر أن حمل النصب على الجر ليس مفرعا على حمل الناصب على الجازم فى اسقاط النونات بل هو مفرع على جعل اسقاط النونات علامة للنصب كما جعل علامة للجزم ومن ثم كان الظاهر أن يقول وانما جعل علامة النصب اسقاط هذه النونات حملا الى آخره بدل قوله وانما أسقط الناصب الى آخره فتأمل (فكذا) الكاف مؤكدة لسكاف الى كما والاشارة الى مثل الحمل المذكور (هنا) أى فى الافعال (حمل النصب على الجزم وحذفت) أى فى حال النصب (النونات المحذوفة حال الجزم) فحذفت النون من فعل الاثنين فى النصب حملا على حذفها منه فى الجزم وحذفت من فعل الجماعة فى النصب حملا على حذفها منه فى الجزم وحذفت من فعل المخاطبة فى النصب حملا على حذفها منه فى الجزم (فتقول) زيد (لن ينصر) الزيدان (لن ينصرا) الزيدون (لن ينصروا) حتى تنتهى الى أنا (لن أنصر نحن لن ننصر ومعنى لن نفى الفعل مع التأكيد) وانما اقتصر على ذكر معناها لان المصنف لم يمثل بغيرها (ومن الجوازم) للفعل المضارع (لام الامر) وفائدة اعادة قوله الامر بعد ذكره فيما تقدم (لان المضارع لما دخله لام الأمر) لا يدخل على كل الافعال المضارعية بل على بعضها وهو المضارع الغائب على ماسيأتى (شابه) جواب لما (أمر المخاطب) أى فى الطلب (وهو) أى أمر المخاطب (مبنى) ومقتضى المشابهة بناء المضارع أيضا (و) لكن (لم يمكن بناء ذلك) أى المضارع الذى دخله اللام (لوجود حرف المضارعة) الذى به المشابهة التى لاجلها أعرب (مع عدم تعذر الإعراب) وهو خلوه من نون التوكيد المباشر ونون الاناث وهذا القيد لابد منه لئلا ينتقض بنحو ينصرن فانه وان ثبت فيه حرف المضارعة لكن الاعراب فيه متعذر لما تقدم (فأعرب) أى المضارع المدخول عليه اللام (باعراب يشبه البناء وهو السكون) ومن المعلوم أن مغايرة سكون الاعراب لسكون البناء بالاعتبار فلا يقتضى قوله باعراب يشبه البناء مشابهة الشىء لنفسه (لانه) أى السكون (الاصل فى البناء) لان البناء يقابل الاعراب وأصله أن يكون بالحركة فضده يكون بالسكون لتحقق المضادة لان السكون أخف والبناء مستثقل لزومه حالة واحدة فكان أولى لان الاخف لا يعدل عنه الالعارض (فاللام لكون المشابهة) أى مشابهة المضارع بأمر المخاطب (مستفادة منه) أى من اللام (عمل الجزم) الذى يشبه البناء الذى اقتضته المشابهة الحاصلة بواسطته فقد عمل اللام عملا يشبه مااقتضته المشابهة التى هو واسطته فى حصولها (ويكون) أى اللام (مكسورة تشبيها) لها (باللام الجارة لان الجزم) فى الفعل (بمنزلة الجر) فى الاسم فى الاختصاص ولام الجر مكسورة فيتعين كسر هذه (وفتحها لغة) لبنى سليم وهذا كفتح لام

(سوى نون جمع المؤنث) لما ذكر من أنه ضمير لا علامة الاعراب وانما أسقط الناصب هذه النونات حملاله على الجازم لان الجزم فى الافعال بمنزلة الجر فى الاسماء فكما حمل النصب على الجر فى الاسماء فى التثنية والجمع فكذا هنا حمل النصب على الجزم وحذفت النونات المحذوفة حال الجزم (فتقول لن ينصر لن ينصرا لن ينصروا الى لن أنصر لن ننصر) ومعنى لن نفى الفعل مع التأكيد فى المستقبل (ومن الجوازم لام الأمر) لان المضارع لما دخله لام الأمر شابه أمر المخاطب وهو مبنى ولم يمكن بناء ذلك لوجود حرف المضارعة مع عدم تعذر الإعراب فأعرب باعراب يشبه البناء وهو السكون لانه الاصل فى البناء فاللام لكون المشابهة مستفادة منه عمل الجزم وتكون مكسورة تشبيها باللام الجارة لان الجزم بمنزلة الجر وفتحها لغة

الجر فى بعض اللغات لان الاصل على مابين فى الكلمات الواردة على هجاء واحد البناء على الفتح كذا قاله سعد الله (لكن اذا دخل عليها) أى على اللام (الواو أو الفاء أو ثم جاز سكونها) وذلك للتخفيف حملا على كتف ومن ثم كان السكون مع الفاء أقوى منه مع الواو لشدة لصوق الفاء بالكلمة لفظا وكتابة ومعنى ومع الواو أقوى منه مع ثم لانها لكثرة حروفها لاتعد جزأ من الكلمة ومن ثم كان تحريك اللام معها أولى بخلاف الاولين فان الاسكان معهما أكثر من التحريك فمراد الشارح بالجواز مطلق التخيير واستشهد عليه بعد الفاء بقوله (قال الله) تعالى (فليضحكوا قليلا) وبعد الواو بقوله (وليبكوا كثيرا) وبعد ثم بقوله (وقال) تعالى (ثم ليقضوا تفثهم قرئ بسكون اللام) وفيه الشاهد وهو قراءة حمزة والكسائى وعاصم ويعقوب من البصريين كذا قاله الغزى (وكسرها) وهو قراءة الباقين من البصريين والكوفيين (وقوله) أى المصنف وهو مبتدأ (فتقول فى أمر الغائب اشارة) خبره (الى أنه) أى اللام (لا يؤمر به) أى باللام (المخاطب) وانما كان كذلك (لان المخاطب له صيغة تخصه) وتنفرد به عن صيغة المضارع بحذف حرف المضارعة بخلاف صيغة أمر الغائب فانها صيغة المضارعة بعينها مع زيادة اللام وانما زيدت للغائب لانها من وسط المخارج والغائب فى وسط المتكلم والمخاطب فبملاحظة تلك المناسبة زيدت له ولم يحذف حرف المضارعة كما فى أمر المخاطب للفرق بينهما وانما اختير الحذف فى الحاضر دون الغائب لكثرة استعمال الحاضر دون الغائب فأعطى الخفيف للكثير والثقيل للقليل (وقرئ فلتفرحوا بالتاء خطابا وهو) أى الخطاب المقروء به (شاذ) ونقل عن ابن هشام أن جزمها لفعلى المتكلم قليل وأقل منه جزمها فعل المخاطب نحو فبذلك فلتفرحوا فى قراءة ونحو لتأخذوا مصافكم وفيه مخالفة لقول الشارح شاذ (وجاز) دخول اللام (فى) الفعل (المجهول) مطلقا سواء كان غائبا أو متكلما أو مخاطبا قال فى التوسط فى لام الامر فان كان الفعل مبنيا للمفعول لزمته مطلقا وان كان مبنيا للفاعل لزمته مسندا الى المتكلم والغائب وأما فى غيرهما فنادر فمثال المجهول الغائب ليعن زيد بحاجتى ومثال المخاطب (نحو لتضرب أنت) وتقول ذلك (الى الآخر) أى آخر الصيغ المخاطب من التثنية والجمع مذكرا ومؤنثا وانما جاز فيه مطلقا (لان الامر باللام) فى الصيغ المذكورة (ليس) مسندا (للفاعل المخاطب) بل هو للفاعل الغائب (لان الفاعل) الذى هو الغائب (محذوف) اذ الاصل فيه ليضربك زيد فحذف زيد وغير الفعل الى صيغة المجهول وقام المفعول الذى هو كاف الخطاب مقامه وصار مرفوعا واستكن فى الفعل فحذف الياء التى هى علامة الغيبة وأتى ببدله التاء القائم مقام الفاعل المخاطب فصار لتضرب أنت تأكيدا للمستكن (وكذا) مثال المتكلم مجهولا أومعلوما نحو (لأضرب أنا) بفتح الهمزة وضمها وكسر الراء وفتحها مشتركا بين المجهول والمعلوم (ولنضرب نحن) كذلك مشترك بينهما (ونحو ذلك) وانما دخلت اللام على المجهول المخاطب أوالمتكلم والمعلوم المتكلم ولم تدخل على المعلوم المخاطب (لان الامر بالصيغة يختص بالمخاطب) المعلوم (فلا بد فى استعمال اللام فى هذه المواضع) التى تقدم ذكرها وهى الغائب مذكرا ومؤنثا والمخاطب المجهول والمتكلم المعلوم أو المجهول (لانها) أى هذه المواضع (غير المخاطب) المبنى للفاعل

لكن اذا دخل عليها الواو أو الفاء أو ثم جاز اسكانها قال الله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وقال تعالى ثم ليقضوا تفثهم قرئ بسكون اللام وكسرها وقوله (فتقول فى أمر الغائب) اشارة الى أنه لايؤمر به المخاطب لان المخاطب له صيغة تخصه وقرئ فلتفرحوا بالتاء خطابا وهو شاذ وجاز فى المجهول لتضرب أنت الخ لان الامر ليس للفاعل المخاطب لان الفاعل محذوف وكذا لأضرب أنا ولنضرب نحن ونحو ذلك لان الامر بالصيغة يختص بالمخاطب فلا بد من استعماله اللام فى هذه المواضع لانها غير المخاطب

وحاصله أن الامر اما لغائب أو متكلم أو غيرهما وكل منها اما معلوم أو مجهول فان كان للاول فباللام مطلقا وكذا الثانى وان كان للثالث فان كان مجهولا فكذلك وان كان معلوما فبالصيغة لاغير (وكان) الواجب (على المصنف أن يقول) بدل قوله فى أمر الغائب (فتقول فى أمر غير المخاطب) أى غير المخاطب المبنى للفاعل ولا يدخل فيه المبنى للمفعول وغير المخاطب هو الغائب مذكرا كان أو مؤنثا والمخاطب المجهول والمتكلم المعلوم أو المجهول (ويمثل بالمتكلم) المعلوم والمجهول (والمخاطب المجهول) ويجاب بأنه انما لم يقل ذلك نظرا الى الاكثر أو بأن المراد بالغائب غير المخاطب أو يقال انما لم يقل ذلك ولم يمثل بالمتكلم والمخاطب المجهول لانه عد كلا من المخاطب المجهول والمتكلم المجهول غائبا من حيث ان فاعل كل منهما غير معلوم ولم يمثل أيضا بالمتكلم المعلوم لانه لايجىء منه الامر الا بتأويل لئلا يلزم اتحاد الآمر والمأمور فتأمل (وفى الحديث) قدمه على التنزيل لان فيه دليلا على دخول اللام فى المتكلم وحده (قوموا فلأصل لكم) روى بحذف الياء وثبوتها مفتوحة وساكنة ووجهه أن اللام عند ثبوت الياء مفتوحة لام كى والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة فى تأويل مصدر مجرور واللام ومصحوبها خبر مبتدأ محذوف والتقدير قوموا فقيامكم لأصلى لكم ويجوز على مذهب الأخفش كون الفاء زائدة واللام متعلقة بقوموا ذكره ابن مالك فى الشواهد (وفى التنزيل) أى القرآن (ولنحمل خطاياكم واذا كان المأمور جماعة) والمراد بها ما فوق الواحد بدليل تمثيله بالمثنى (بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر) على الغائب أى يجعل الغائب من الحاضر أو يجعل الحاضر غالبا على الغائب (نحو افعلا) أنت وزيد (وافعلوا) أى أنتما وزيد أو أنت وزيد وعمرو وانما غلب الحاضر لتقدمه على الغائب لكون الخطاب معه كما فى قوله تعالى فمن تبعك منهم فإن جهنم جزاؤكم (ويجوز على قلة) أى فى مسئلة التغليب (ادخال اللام فى المضارع المخاطب لتفيد التاء الخطاب واللام الغيبة مع التنصيص) أى التصريح (على كون بعضهم) أى المأمورين (حاضرا وبعضهم غائبا) وانما كان مع التنصيص لافادة التاء الخطاب واللام الغيبة وهما أمران متنافيان ولا يمكن اجتماعهما فى شىء واحد فيعلم قطعا أن البعض حاضرا والبعض غائبا (كقوله عليه) الصلاة و (السلام لتأخذوا مصافكم) بفتح الميم وتشديد الفاء جمع مصف وهو الموقف فى الحرب فان اللام فى لتأخذوا لأمر الغائبين والتاء للمخاطبين والقرينة على كون البعض غائبا اطلاق النبى صلى الله عليه وسلم هذا الكلام على صفوف عسكر الصحابة فى محاربة الكفار البالغين جدا كذا ذكره الطبلاوى (وقد جاء فى الشذوذ) أى فى ضرورة الشعر بدليل قوله الآتى وأجاز الفراء الى آخره (حذفها) أى اللام (وجزم الفعل بها) قال ابن مالك حذف لام الامر وابقاء عملها مطرد بعد أمر بقول وجائز فى الاختيار بعد قول غير أمر ومختص بالضرورة فيما سواهما وقال الفزى والصحيح الاطلاق السابق وهو مقتضى كلامه فى التسهيل وبه جزم ابن الحاجب فقال الافصح جزم الفعل حينئذ (كقوله) أى الشاعر من بحر الوافر وأجزاؤه مفاعلتن ست مرات :

محمد تفد نفسك كل نفس * اذا ماخفت من أمر تبالا

محمد منادى حذف منه الحرف وتفد أمر للمفرد المؤنث الغائب وفيه الشاهد حيث حذفت

فكان على المصنف أن يقول فتقول فى أمر غير المخاطب ويمثل بالمتكلم والمخاطب المجهول وفى الحديث قوموا فلأصل لكم وفى التنزيل ولنحمل خطاياكم واذا كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر على الغائب نحو افعلا وافعلوا ويجوز على قلة ادخال اللام فى المضارع المخاطب لتفيد التاء الخطاب واللام الغيبة مع التنصيص على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كقوله عليه السلام لتأخذوا مصافكم وقد جاء فى الشذوذ حذفها وجزم الفعل كقوله :

محمد تفد نفسك كل نفس * اذا ماخفت من أمر تبالا

أى لتفد

منه لام الامر وجزم بحذف الياء ابقاء لاثرها واذا ظرف زمان لتفد لمجرد الظرفية كما فى آتيتك اذا احمر البسر أى وقت احمراره وما زائدة والتبال قيل الوبال أبدلت واوه تاء وقيل الفساد يقال تبله الحب بالكسر واتبله أى أسقمه وافسده والمعنى يامحمد كل النفوس فداؤك وقت خوفك من أمر يهلك (وأجاز الفراء حذفها) أى اللام (فى النثر كقولك قل له يفعل)قال فى المعنى وهذا الذى منعه المبرد فى الشعر أجازه الفراء فى الكلام لكن بشرط تقدم قل انتهى وانما جاز حذفها لتشاكل الالفاظ فاذا قيل قل له يفعل كذا وقع بينهما تشاكل بخلاف مااذا قيل قل له ليفعل لم يقع التشاكل كما لا يخفى (قال تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة) والاصل ليقيموا فحذف اللام وبقى عمله (والحق انه)أى أن المضارع المجزوم فى المثال والآية (جواب الامر) وهو قل فيكون فى التحقيق جواب الشرط لا مجزوما باللام المحذوفة لان اضمار الجازم ضعيف فلما توجه على قوله جواب الامر أن يقال ان جواب الامر مجزوم بشرط مقدر بعده فالتقدير فى المثالين قل له افعل فانك ان تقل له افعل يفعل وقل لعبادى الذين آمنو يقيموا الصلاة فانك ان تقل لهم أقيموا الصلاة يقيموا والشرط يجب أن يكون سببا للجزاء والسببية منتفية ههنا لجوازان يقع الامر ولا يوجد الامتثال فيوجد الشرط بدون المشروط ويلزم الكذب فى خبر الله على تقدير عدم الامتثال أجاب بقوله (والشرط لا يلزم أن يكون علة تامة للجزاء) بل يمكن أن يتوقف على شىء آخر كالارادة فلا يضر تخلف المعلول ولا يلزم الكذب فى خبر الله على تقدير عدم الامتثال الا اذا كان الشرط علة تامة للجزاء بأن لا يتوقف على شىء غيره وليس الامر كذلك وأجاب البدر ابن مالك بأن الفعل مسند الى المكلفين على سبيل الاجمال لا الى كل واحد فيجوز أن يكون التقدير قل لعبادى يقيموا الصلاة يقيمها أكثرهم ثم حذف المضاف فاتصل الضمير تقديرا موافقا لغرض الشارع وهو انقياد الجمهور وبأنه يجوز أن يكون المراد بالعباد خلص المؤمنين وأولئك لا يتخلف أحدمنهم عن الصلاة أصلا كذا ذكره الطيبى ((وانما اختص هذا الامر) أى أمر غير المخاطب (باللام والمخاطب بغيرها) أى بغير اللام وهو الصيغة (لان أمر المخاطب أكثر استعمالا)أى من أمر غيره لان الغائب لبعده عنك اذا أردت أن تأمره أمرت الحاضر أن يؤدى اليه انك تأمره نحو قولك يازيد قل لعمرو قم ولا يحتاج أمر الحاضر الى مثل ذلك فكان اكثر استعمالا لانك تحتاج فى أمر الغائب اليه ولا يلزم من أمر الحاضر أمر الغائب فكان (التخفيف به) أى بأمر المخاطب (أولى) منه بالاقل استعمالا (وأمثلته) أى أمثلة أمر الغائب باللام فى المعلوم (لينصر) هو (لينصرا) هما (لينصروا) هم (لتنصر) هى (لتنصرا) هما (لتنصرن) هن (لأنصر) أنا (لننصر) نحن وهذان الاخيران وهما لأنصر لننصر ليسا من المتن وان وجدا فى بعض النسخ كذ قاله الطيبى (وفى المجهول لتنصر) أنت (لتنصرا) أنتما (لتنصروا) أنتم (لتنصرى) أنت (لتنصرا) أنتما (لتنصرن) انتن (وقس على هذا) أى على تصريف لينصر ليضرب وليعلم وليدحرج وغيرها من نحو ليكرم وليقاتل وليفرح ولينكسر) هذا اما بمعنى فعل كصاد وتصيد واما خطاب لمن لا يفعل مجازا لجوازه (وليتباعد ولينقطع وليجتمع الى آخر الامثلة) أى أمثلة كل واحد من الاربعة عشر (على قياس) المضارع (المجزوم) أى فى حذف الحركة والنونات وحذف حرف العلة

وأجاز الفراء حذفها فى النثر كقولك قل له يفعل قال الله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة والحق أنه جواب الامر والشرط لايلزم أن يكون علة تامة للجزاء وانما اختص هذا الامر باللام والمخاطب بغيرها لأن أمر المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف به أولى وأمثلته (لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لتنصرن) وفى المجهول لتنصر أنت لتنصرا لتنصروا لتنصرى لتنصرا لتنصرن لأنصر لننصر (وقس على هذا ليضرب وليعلم وليدخل وليدحرج وغيرها) من نحو ليكرم وليقاتل وليفرح وليكسر وليتباعد وليتقطع وليجتمع الى آخر الامثلة على قياس المجزوم

(ومنها أى ومن الجوازم لا الناهية) قال الطبلاوى وانما خصها بالذكر بعد علمها مما تقدم أول الجوازم لنكتة وهى انها تدخل على فعل الغائب والمخاطب والمتكلم بقلة بل قال بعضهم تدخل على جميع أنواع المضارع المبنى للفاعل أو المفعول مخاطبا كان أو غائبا أو متكلما (وهى التى يطلب بها ترك الفعل) أى كف النفس عن الفعل لانه هو المقدور للعبد أوعدم الفعل باعتبار استمراره (واسناد النهى اليها) أى الى لا (مجاز) عقلى من اسناد الشىء الى اداته والمراد بالاسناد هنا النسبة الوصفية (لان الناهى) فى الحقيقة (هو المتكلم بواسطتها) أى بواسطة لا (وانما عملت الجزم) دون لا النافية فانها لم تعمل شيئا (لكونها) أى لا الناهية (نظيرة لام الامر من جهة انها) أى لا الناهية (للطلب) أى بدون ملاحظة مطلق الطلب (أو نقيضتها) عطف على نظيرة (من جهة أن اللام) أى لام الامر (لطلب الفعل وهى) أى لا الناهية (لطلب تركه) أى ترك الفعل فحملت عليها لان الشىء قد يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره ليتنبه الذهن عند استحضار أحد المتناقضين للآخر كما يتنبه لنظيره (بخلاف لا النافية) فانها ليست نظيرة للام الامر ولا نقيضة لها اذ لاطلب فيها فلذا لم تعمل الجزم كلا الناهية (تقول فى نهى الغائب لا ينصر) هو (لا ينصرا) هما (لا ينصروا) هم (لا تنصر) هى (لاتنصرا) هما (لاينصرن) هن (وفى نهى الحاضر لا تنصر) أنت (لا تنصرا) انتما (لا تنصروا) أنتم (لا تنصرى) أنت (لا تنصرا) انتما (لا تنصرن) أنتن (وكذا قياس سائر الامثلة من) بيان لسائر (نحو لاتضرب ولا يعلم ولا يدحرج الى غير ذلك) من المراد (كمامر فى المجزوم) أى بلام الامر وهو استدلال على تفسير السائر بما قاله من حذف الحركة والنونات وحرف العلة (وقد جاء) أى لامستعملا (فى) فعل (المتكلم قليلا) نحو لا أنصر ولا ننصر (كلام الامر) كما تقدم فى نحو قوموا فلأصل لكم بخلاف قولهم لا أرينك ههنا فان المنهى هو المخاطب والمعنى لا تكن ههنا حتى لا أراك ولما فرغ المصنف من بيان الماضى والمضارع وما يتعلق بهما من الابحاث شرع فى بيان الامر وأخره ههنا لكونهما اصلا بالنسبة اليه والفرع أولى بالتأخير فقال (وأما الامر بالصيغة) أى صيغة افعل (سمى بذلك) أى بهذا اللفظ الذى هو الامر بالصيغة (لان حصوله) أى الامر بالصيغة أى حصول معناه الذى هو طلب الفعل (بالصيغة المخصوصة) وهى صيغة افعل (دون) حصوله بواسطة (اللام) المتقدمة (وهو) أى الامر بالصيغة (أمر الحاضر) أى المخاطب) وانما فسره لان الحاضر اعم من المخاطب فخرج المتكلم والحاضر المنزل منزلة الغائب وانما قدم أمر الغائب على هذا الامر لما مر من تقديم صيغة الغائب على الحاضر فى بحث الماضى أو لانه لما كان حرف المضارع باقيا فى أمر الغائب كان مشابها له وهو مقدم عليه فلهذا قدم أمر الغائب عليه (فهو) أى أمر المخاطب (جار على لفظ المضارع المجزوم فى حذف الحركات والنونات) جمعها بحسب تعدد المراد (التى تحذف) اى هى أى الحركات والنونات (فى المضارع والمجزوم و) فى (كون حركاته) أى أمر المخاطب (وسكناته مثل حركات المضارع وسكناته) وحرف المضارعة لا يعتبر (أى لا تخالف صيغة الامر صيغة المضارع الا أن يحذف) أى فى أن يحذف من الامر (حرف المضارعة ويعطى آخره) أى آخر الامر أى والا فى اعطاء آخره (حكم المجزوم) فمن قوله

(ومنها) أى ومن الجوازم (لا الناهية) وهى التى يطلب بها ترك الفعل واسناد النهى اليها مجاز لان الناهى هو المتكلم بواسطتها وانما عملت الجزم لكونها نظيرة لام الامر من جهة أنهما للطلب ونقيضها من جهة أن اللام لطلب الفعل وهى لطلب تركه بخلاف لا النافية اذ لا طلب فيها (فتقول فى نهى الغائب لا ينصر لاينصرا لاينصروا لاتنصر لا تنصرا لا ينصرن وفى نهى الحاضر لا تنصر لا تنصرا لا تنصروا لا تنصرى لاتنصرا لاتنصرن وهكذا قياس سائر الامثلة) من نحو لايضرب ولايعلم ولايدحرج الى غير ذلك كما مر فى الجوازم وقد جاء فى المتكلم قليلا كلام الامر (وأما الأمر بالصيغة) سمى بذلك لان حصوله بالصيغة المخصوصة دون اللام (وهو أمر الحاضر) أى المخاطب (فهو جار على لفظ المضارع المجزوم) فى حذف الحركات والنونات التى تحذف فى المضارع المجزوم وكون حركاته وسكناته مثل حركات المضارع وسكناته أى لا تخالف صيغة الأمر صيغة المضارع الا بأن يحذف حرف المضارعة ويعطى آخره حكم المجزوم

لا تخالف إلى هنا تفسير لقوله فهو جار إلى آخره يعنى لا تخالف صيغة الأمر صيغة المضارع المجرد من الجازم فى هيئة من الهيئات إلا فى هيئتين حذف حرف المضارعة من الامر واعطاء آخر الأمر حكم المضارع المجزوم من حذف الحركات والنونات وحذف حرف العلة فى المعتل أو يراد المضارع المجزوم والمخالفة بينهما فى الاعطاء أن الآخر فى الأمر يعطى حكم المجزوم وفى المضارع مجزوم حقيقة (وانما قال) أى المصنف (جار) ولم يقتصر على قوله وأما الأمر بالصيغة وهو أمر الحاضر فان كان ما بعد حرف المضارعة إلى آخره (لئلا يتوهم أنه) أى أمر الحاضر (أيضا) أى مثل المضارع أو مثل أمر الغائب (مجزوم معرب كما هو) أى كونه معربا مجزوما (مذهب الكوفيين فانه) أى هذا الأمر (ليس بمجزوم بل هو مبنى) كما هو مذهب البصريين (أجرى مجرى المضارع أما البناء فلانه) أى البناء (الأصل فى الفعل وما) أى والذى (أعرب منه) أى من الفعل وهو المضارع (فلمشابهته) أى ذلك الفعل الذى هو المضارع (الاسم) لفظا ومعنى كما تقدم (وهذا) أى الفعل الذى هو الأمر (لم يشبه الاسم) لسقوط حرف المضارعة الذى به المشابهة منه وعدم وقوعه موقع الإسم (فلم يعرب) أى لعدم الموجب للاعراب (والكوفيون) ذاهبون ومتفقون (على أنه) أى الأمر (مجزوم) معرب وذلك لأنه (أصل افعل) عندهم (لتفعل فحذفت اللام لكثرة الاستعمال) والمراد أنهم فعلوا ذلك به من أول الأمر لعلمهم أنه يكثر استعماله بناء على أنهم هم الواضعون لا أنهم تكلموا به على الأصل ثم خففوه لاستلزام ذلك وقوعه فى كلامهم كذلك كثيرا (ثم) حذفت (حرف المضارعة خوف التباسه) أى الأمر (بالمضارع) أى عند الوقف (وليس) أى قولهم (بالوجه) أى بالقوى أو ليس موجها أو مرضيا وصاحب المغنى رآه وجها وقال وبقولهم أقول واستدل على ذلك بأدلة وان شئت فارجع اليه (لأن اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار وماذكروه) أى الكوفيون من الحذف (خلاف الأصل) إذ الأصل عدم الحذف (فلا يرتكب) أى خلاف الأصل (وأما الاجراء) عطف على أما البناء (مجرى المجزوم فلان الحركة والنونات علامة الاعراب) وهذا مبنى (فتنافى) أى بقاء علامة الاعراب (البناء) قال الطبلاوى وفى المنافاة بحث لأن الحركات أعم من علامة الاعراب بدليل أنها تكون بناء أيضا إلا أن يراد الحركات التى فى المضارع بدليل أن الأمر يؤخذ منه على الطريقة الاولى (ولذا) أى ولكون حذف الحركة والنونات انما هو لمنافاة البناء (لم يحذف نون جماعة المؤنث) لعدم منافاتها البناء لأنها ليست علامة للاعراب (وإذا أجرى) أى أمر الحاضر أى إذا أريد إجراؤه (على) المضارع (المجزوم فان كان ما بعد حرف المضارعة متحركا كتدحرج فتسقط أنت منه أى المضارع حرف المضارعة ليفرق) أى ليتميز أمر الحاضر (من المضارع) هذا اشارة إلى كيفية بناء الامر وسببه من المضارع (وتأتى) أنت (بصورة الباقى مجزوما) هذا لمجرد التوضيح والا فقد علم من قوله فتسقط إلى آخره أو يقال هو من تتمة التفصيل لجريانه على لفظ المضارع المجزوم (وفى هذا اللفظ) وهو قوله وتأتى بصورة الباقى مجزوما (حزازة) أى ركاكة وسقوط عن الاعتبار (لأن صورة الباقى ليست مجزومة) فان الامر مبنى (بل مثل المجزوم) أى على هيئته (فالتوجيه) الرافع لتلك الحزازة (أن يقال حذف المضاف وهو أداة التشبيه) وهى لفظة مثل (تنبيها على المبالغة) فى التشبيه لإيذانه بحسب

وانما قال جار على لفظ المضارع المجزوم لئلا يتوهم انه أيضا مجزوم معرب كما هو مذهب الكوفيين فانه ليس بمجزوم بل هو مبنى أجرى مجرى المضارع المجزوم أما البناء فلانه الاصل فى الفعل وما أعرب منه فلمشابهته الاسم وهذا لم يشبه الاسم فلم يعرب والكوفيون على أنه مجزوم وأصل افعل لتفعل فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ثم حذف حرف المضارعة خوف الالتباس بالمضارع وليس بالوجه لأن اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار وما ذكروه خلاف الأصل فلا يرتكب وأما اجراؤه مجرى المجزوم فلان الحركات والنونات علامة الاعراب فينافى البناء ولذا لم تحذف نون جماعة المؤنث وإذا أجرى على المجزوم (فان كان ما بعد حرف المضارعة متحركا) كتدحرج (فتسقط) أنت (منه) أى من المضارع (حرف المضارعة) من المضارع للفرق (وتأتى بصورة الباقى) أى بعد حذف حرف المضارعة (مجزوما) فى هذا اللفظ حزازة لأن صورة الباقى ليست بمجزومة بل مثل المجزوم فالتوجيه أن يقال حذف المضاف وهو أداة التشبيه تنبيها على المبالغة

الظاهر بمواطأة المشبه الذى هو صورة الباقى لمشبه به الذى هو المجزوم ومساواته له ونظيره قولك زيد أسد أو كأن زيداً أسد (والاصل) أى قبل الحذف (مثل المجزوم وهذا) أى حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه (كثير فى الكلام) أى كلام الفصحاء (أو يقال) فى التوجيه المذكور (المجزوم بمعنى العامل معاملة المجزوم مجازا) أى على كلا التأويلين أو الوجهين فالأول على الاضمار والثانى على المجاز الذى من باب تسمية الشىء باسم مشاكله كما يقال للفرس المنقوش على الجدار انه فرس لشبهه صورة بالحيوان المعروف (أو يجعل) قوله (مجزوما) نائب فاعل يجعل على الحكاية (مفعول تأتى) فحينئذ هو مضمن معنى تأخذ أو تذكر (و) يجعل (الباء لغير التعدية) بأن تكون للملابسة (أى تأتى) أنت (مجزوما يكون) أى ذلك المجزوم (بصورة الباقى فيكون من باب القلب) قال الطيبى هذا بيان حاصل المعنى وإلا فالأنسب الأوفق بما يأتى أن يقول أى تأتى بصورة الباقى أى متلبسا بصورة الباقى لاقتضائه أن المأتى مجزوم حقيقة وأنه بصورة الباقى لا الباقى نفسه والواقع عكسه وهو أن المأتى هو الباقى نفسه وأنه بصورة المجزوم لا أنه المجزوم انتهى أى وهذا هو المعنى التركيبى الذى ادعاه أنه مقلوب عنه كما قال (والمعنى تأتى) أى أنت (الباقى) أى من المضارع (بصورة المجزوم) ولو قال المصنف وإذا أجرى على المجزوم فتسقط من المضارع فان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا زدت همزة وصل لسلم من التكرار وأيضا فكلامه يوهم أنك تنظر أولا هل هو متحرك أولا ثم تسقط منه وفيه شىء كذا قاله بعضهم أى لأن الاسقاط لا يتوقف على النظر إلى كون ما بعد حرف المضارعة ساكنا أو متحركا لأن تعذر الابتداء بالساكن لا يكون إلا بعد اسقاط حرف المضارعة لحصوله بعده فلا يتوقف الاسقاط عليه بل الامر على العكس وهو توقف النظر فيما بعد حرف المضارعة على الاسقاط أولا وهو واضح (ولم يقل) أى المصنف (مجزومة) ليحصل التطابق بين الحال وصاحبها فى التأنيث (لأنه) أى لأن مجزوما (حال من الباقى) لا من لفظ الصورة حتى يؤنث وهذا توجيه رابع غير التوجيهات الثلاثة السابقة ولا يخفى انتفاء الحزازة عن الكلام بمراعاة هذا التوجيه وانما قلنا انه غيرها لاقتضاء قوله فيما سبق لأن صورة الباقى ليست مجزومة بل مثل المجزوم أنه حال من صورة وكذا يقتضيه قوله أو يقال لعطفه على يقال الأول وهذا صريح فى أنه حال من الباقى وانما جاز منه وهو مضاف اليه لأن المضاف بمنزلة جزئه بدليل صحة الاستغناء به عن المضاف (أو لانه) أى مجزوما (وصف للفعل أى حال كونها) أى صورة الباقى (فعلا مجزوما) وذلك بناء (على أحد التأويلين) السابقين الأول والثانى فى توجيه لفظ المجزوم الكائنين (فى المعنى) أى فى معنى مجزوما وأما على الثالث فلا اشكال فى تذكير مجزوما لأن قوله بصورة الباقى حينئذ متعلق بمحذوف لا بتأتى فلا يرجع اليه قوله مجزوما فى المعنى حتى يشكل تذكيره (وإذا حذفت حرف المضارعة) هذا توطئة ودخول من الشارح إلى قول المتن فتقول إلى آخره (وعاملت آخره) أى آخر الباقى من المضارع (معاملة المجزوم فتقول) أنت (فى) بناء (الامر) وسببه (من تدحرج) بصيغة المخاطب دون الغائب لان أمر الحاضر انما يؤخذ من مضارع الحاضر (دحرج) ومن تدحرجان (دحرجا) ومن تدحرجون

والأصل مثل المجزوم وهذا كثير فى الكلام أو يقال المجزوم بمعنى المعامل معاملة المجزوم مجازا أو يجعل مجزوما مفعول تأتى والباء لغير التعدية أى تأتى مجزوما يكون بصورة الباقى فيكون من باب القلب والمعنى ويأتى الباقى بصورة المجزوم ولم يقل مجزومة لأنه حال من الباقى أولانه وصف للفعل أى حال كونها فعلا مجزوما وإذا حذفت حرف المضارعة وعاملت آخره معاملة المجزوم (فتقول فى الامر من تدحرج دحرج دحرجا

(دحرجوا) ومن تدحرجين (دحرجى) ومن تدحرجان (دحرجا) ومن تدحرجن (دحرجن) بحذف الحركة والنونات وابقاء نون جماعه المؤنث (ويستعمل لفظ الجمع للواحد فى موضع التفخيم كقوله) أى الشاعر من بحر الطويل :

(ألا فارحمونى ياالله محمد) تمامه فان لم أكن أهلا فأنت لها أهل

ويمكن أن يراد به تكرير الفعل كانه قال ارحمنى ثلاث مرات ياالله محمد ومن استعمال الجمع للواحد فى التفخيم قوله تعالى: قال رب ارجعون (وهكذا) أى مثل مصرفات دحرج (تقول فى كل ما) أى فعل (يكون) أى الحرف الذى (بعد حرف المضارعة منه) أى من الفعل (متحركا نحو فرح وقاتل وتكسر وتباعد وتدحرج وانما اشتق) أى أمر المخاطب (من المضارع لان الماضى لايؤمر به) أى لايطلب به لكونه فائتا وطلب الغائب مستحيل بخلاف المضارع فانه يؤمر به عند اقترانه باللام كما مر فصح اشتقاقه منه المقتضى لنقل حروف الاصل ومعناه الى الفرع (ولا مناسبة بينهما) أى الماضى والامر (وان كان مابعد حرف المضارعة) بشرط أن يكون تاليا له تحقيقا وتقديرا ليخرج نحو تعد فان عينه لم تل حرف المضارعة تحقيقا لان أصله توعد (ساكنا) سكونا لفظا وتقديرا ليخرج نحو تقوم وتبيع وترد (كما فى تنصر فتحذف منه حرف المضارعة وتأتى بصورة الباقى مجزوما حال كون هذا الباقى مزيدا فى أوله همزة وصل مكسورة) ولا ينتقض هذا بنحو مر وكل لانه جىء بهمزة وصل فاستثقل اجتماعها مع همزة الفعل فحذفت الثانية تخفيفا فاستغنى عن الاولى (أما زيادتها) أى همزة الوصل (فلدفع الابتداء بالساكن) وانما لم يحرك مابعد حرف المضارعة مع انه أيسر من اجتلاب الهمزة محافظة على صيغة المضارع ولذلك زادوها فى أول الرباعى كأكرم وأيضا التغيير فى الاول قليل (وأما تخصيصها بالزيادة دون غيرها من الحروف) أى حروف أمان وتسهيل (فلانها أقوى الحروف والابتداء بالاقوى أولى) من الابتداء بغيره (وأما كسرها فلانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه) أى فى زيادتها ساكنة (من تقليل الزيادة) بخلاف زيادتها متحركة فانها تستلزم زيادة شيئين الحرف والحركة (ثم لما احتيج الى تحريكها) أى همزة الوصل (حركت بالكسر كما هو) أى التحريك بالكسر (الاصل) أى فى التحريك لالتقاء الساكنين وانما كان كذلك لما بين الكسرة والسكون من المؤاخاة من حيث اختصاص كل بقبيل من المعربات ولان الجزم جعل فى الافعال عوضا عن الجر لتعذر دخوله فناسب جعل الكسر عوضا عن السكون فى موضع تعذر بقائه (وظاهر مذهب سيبويه انها زيدت متحركة بالكسرة التى هى أعدل الحركات) أى معتدلة بين الضمة التى هى أثقلها والفتحة التى هى أخفها فالتفضيل غير مراد (لانا نحتاج) متعلق بمتحركة (الى متحرك لسكون أول الكلمة) الاول صلة نحتاج والثانى متعلق به (فزيادتها ساكنة ليس بوجه) أى ليس موجها ولا قويا لعدم دفع ما زدناها بسببه (وسميت همزة وصل) بمعنى التوصل أو الوصول (لانها يتوصل بها الى النطق بالساكن وسماها الخليل سلم اللسان لذلك) أى للتوصل المذكور كما يتوصل بالسلم الى الصعود والانحدار ثم مهد الشارح للاستثناء الآتى فى كلام المصنف بقوله (فتكون) أى همزة الوصل (مكسورة فى جميع الاحوال) أى أحوال عين المضارع من

ألا فارحمونى ياالله محمد * فان لم أكن أهلا فأنت له أهل

(وهكذا تقول فى) كل مايكون بعد حرف المضارعة منه متحركا نحو (فرح وقاتل وتكسر وتباعد وتدحرج) واخواته وانما اشتق من المضارع لان الماضى لايؤمر به فلا مناسبة بينهما (وان كان) أى (مابعد حرف المضارعة ساكنا) كما فى ينصر فتحذف منه حرف المضارعة وتأتى بصورة الباقى مجزوما) حال كون هذا الباقى مجزوما (مزيدا فى أوله همزة وصل مكسورة) أما زيادتها فلدفع الابتداء بالساكن وأما تخصيصها بالزيادة دون غيرها من الحروف فلانها اقوى الحروف والابتداء بالاقوى أولى وأما كسرها فلانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسرة كما هو الاصل فى تحريك الساكن وظاهر مذهب سيبويه انها زيدت متحركة بالكسرة التى هى اعدل

لانا نحتاج الى متحرك لسكون أول الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه وسميت همزة وصل لانها يتوصل بها الى النطق بالساكن وسماها الخليل سلم اللسان لذلك فتكون مكسورة فى جميع الاحوال

(إلا) فى حال (أن يكون عين المضارع منه)أى من الباقى أو من المضارع (مضموما فتضمها) أى تلك الهمزة اتباعا لمناسبتها حركة العين ولانها لو كسرت لثقل الخروج من الكسر الى الضم ولو فتحت لالتبس بالمضارع إذا كان للمتكلم (فتقول انصر انصرا انصروا انصرى انصرا انصرن وكذا اضرب واعلم وانقطع واجتمع واستخرج) ثم استشعر اعتراضا بان أكرم بفتح الهمزة أمر من تكرم وما بعد حرف المضارعة ساكن وعينه مكسورة فلم لم تزد فى أوله همزة وصل مكسورة فأجاب بقوله (وفتحوا همزة أكرم بناء على الاصل المرفوض) أى المتروك (فان أصل تكرم تؤكرم لان حروف المضارع هى حروف الماضى مع زيادة حرف المضارعة فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين فى نحو أؤكرم ثم حملوا يكرم وتكرم ونكرم عليه وقد استعمل الاصل المرفوض قال :

فانه أهل لان يؤكرما * فلما رأوا أنه تزول علة الحذف عند اشتقاق الامر بحذف حرف المضارعة ردوها لأن همزة الوصل انما هى عند الاضطرار فقالوا من تؤكرم أكرم كما قالوا من تدحرج دحرج فلا يكون من القسم الاول بل من القسم الثانى وقوله بناء نصب على المصدر بفعل محذوف فى موضع الحال أو

فتح وكسر وغيرهما وسواء كان بعد الساكن كسرة نحو اضرب من تضرب أو فتحة نحو اعلم من تعلم أو ضمة ولكن هذا مستثنى ولتعذر الضم والفتح لحصول الالتباس اذلو قيل أضرب بضم الهمزة لالتبس بالماضى الرباعى المبنى للمفعول وبمضارع الرباعى للمتكلم عند الوقف فيهما ولوقيل أضرب بالفتح التبس بامر الرباعى أو أعلم بضم الهمزة من تعلم التبس بمضارع المجهول للمتكلم عند الوقف ولو فتحت الهمزة التبس بالماضى الرباعى كذا ذكره الطبلاوى (الا فى حال أن يكون عين المضارع منه أى من الباقى أو من المضارع مضموما) أى ضما أصليا موجودا كان نحو انصر أو مقدرا كاغزى أنت فان أصله اغزوى لاعارضا كامشوا وتقول فى أمر المخاطبة من تدعين أدعى بضم الهمزة لان أصل مضارعه تدعوين نقلت كسرة الواو الى العين فحذفت الواو (فتضمها أى تلك الهمزة لمناسبة حركة العين) أى فالضمة للاتباع (ولانها لو كسرت لثقل الخروج من الكسر الى الضم)لان الساكن لايعد حاجزا (ولو فتحت لالتبس بالمضارع) الموقوف عليه (إذا كان للمتكلم) نحو أخرج (تقول انصر انصرا انصروا انصرى انصرا انصرن وكذا) أى مثل تصريف انصر المستثنى تصريف المستثنى منه الذى هو (اضرب واعلم وانقطع واجتمع واستخرج ثم استشعر) أى أضمر المصنف اعتراضا بان أكرم بفتح الهمزة أمر من تكرم وما بعد حرف المضارعة ساكن وعينه) أى تكرم (مكسور فلم لم تزد فى أوله) أى أول أكرم (همزة وصل مكسورة) والمراد لم تزد أصلا وأما قوله مكسورة فلمراعاة ماتقدم (فأجاب) أى عن ذلك الاعتراض (بقوله وفتحوا همزة أكرم بناء) أى وبنوا بناء أو بمعنى بانين (على الاصل المرفوض أى المتروك فان أصل تكرم) أى أول وضعه (تؤكرم لان حروف) صيغة (المضارع هى حروف) صيغة (الماضى مع زيادة حرف) أى من حروف أنيت (فحذفوا الهمزة) تخفيفا (لا) ستلزام ا (جتماع الهمزتين فى) المبدوء بالهمزة كالمضارع المتكلم وحده (نحو أكرم) وانما خففوه بالحذف ولم يخففوه بالقلب كما فى أؤخر فرقا بين الهمزة الاصلية والزائدة واختص الزائدة بالحذف لانه أليق بها من الاصلية (ثم حملوا تكرم) بالتاء (ويكرم) بالياء (ونكرم) بالنون (عليه) أى على أكرم المبدوء بالهمزة طردا للباب على وتيرة واحدة (واستعمل الاصل المرفوض) للضرورة (من قال) من بحر الرجز وصدره :

شيخ على كرسيه معمما * (فانه أهل لان يؤكرما)

بالبناء للمفعول واثبات الهمزة والقياس حذفها (فلما رأوا أنه) أى الشأن (تزول علة الحذف) وهى الثقل الحاصل من اجتماع الهمزتين أو ماحمل على مافيه ذلك (عند اشتقاق الامر بحذف) أى بسبب حذف (حرف المضارعة ردوها) اى همزة أكرم المحذوفة (لان همزة الوصل انما هى) يؤتى بها (عند الاضطرار) ولانها لو لم ترد بل أتى بهمزة الوصل لزم أن تكسر فيلتبس بالأمر من الثلاثى المجرد (فقالوا من تؤكرم أكرم كما قالوا من تدحرج دحرج فلا يكون) أى أكرم (من القسم الثانى) وهو مابعد الاستثناء (بل من القسم الاول) وهو ماقبل الاستثناء (وقوله) أى المصنف (بناء نصب)إما بصيغة الفعل للمفعول أو بصيغة المصدر بمعنى منصوب (على المصدر بفعل محذوف فى موضع الحال) نعت ثان لفعل والتقدير وفتحوها وقد بنوه بناء(أو)نصب

(على المفعول له) وناصبه فتحوا (وهذا) الثانى (أولى) لافادة التعليل صريحا ولسلامته من التقدير الذى هو خلاف الاصل (واعلم أنه الضمير للشأن اذا اجتمع تا آن) خرج النونان فان التخفيف فيهما بحذف احداهما قليل كقراءة نجى المؤمنين بسكون الياء (فى أول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل) خرج الماضى نحو تتبع وتتابع فانه لايجوز فيه الا التخفيف بادغام أولهما وصلا وابتداء واجتلاب همزة الوصل (وذلك) أى اجتماع التائين (حال كونه) أى المضارع(فعل المخاطب والمخاطبة مطلقا) أى مفردا كان أو غيره (أو الغائبة المفردة أو المثناة) بخلاف المجموعة فانها مبدؤة بالياء (احداهما) أى التائين (حرف المضارعة والثانية التاء التى كانت فى الماضى فيجوز اثباتهما أى اثبات التائين وهو) أى اثباتهما (الاصل) وذلك نحو تتجنب وتتقابل وتتدحرج ويجوز حذف احداهما أى (احدى التائين تخفيفا) للفظ (لانه) أى الشأن (لما اجتمع مثلان ولم يمكن الادغام) أى ادغام أولى التاءين فى الاخرى (لرفضهم) أى لتركهم (الابتداء بالساكن) أى الحاصل بالادغام ولعدم امكان الاتيان بهمزة الوصل لانها لا تكون فى المضارع قال ابن هشام لم يخلق الله همزة وصل فى أول المضارع وانما يدغم هذا النوع فى الوصل دون الابتداء (حذفوا احدى التائين ليحصل التخفيف) واشترط لهذا الحذف أن تكون التا آن مفتوحتين احترازا عن المجهول فانه لا تحذف فيه لاستلزام اللبس ولانه أقل استعمالا والمبنى للفاعل أكثر فالتخفيف به أولى منه بالمجهول كما سيأتى (كما تقول أنت تجنب) قدم أنت ليتضح الحذف وينقطع احتمال ان مابعده غير مضارع مخاطب (وتقاتل وتدحرج وفى التنزيل) أى القرآن (فأنت له تصدى) فانه مضارع حذف منه احدى التائين للتخفيف (والاصل) فيه (تتصدى أى تتعرض) ولا يجوز أن يكون ماضيا اذ (لو كان) أى تصدى (فعل الماضى لوجب أن يقال تصديت لانه خطاب) بقرينة تقدم ضمير المخاطب عليه والمراد بالوجوب الوجوب بالنسبة الى قياس التصريف لا مطلقا لجواز ان يكون ماضيا على سبيل الالتفات بناء على ماهو الصواب من اشتراط اتفاق الكلامين فيه لقوله تعالى ليريه من آياتنا على قراءة الغيبة (ونارا تلظى أى تتلهب والاصل) فيه(تتلظى اذ لو كان ماضيا لوجب أن يقال تلظت) بقرينة اسناده الى ضمير التاء التى هى مؤنث سماعى فالماضى يجب أن يلحقه التاء الساكنة اذا أسند الى ضمير المؤنث نحو الشمس طلعت (وتنزل الملائكة والاصل تتنزل) بدليل ضم اللام وانما لم يقل الشارح هنا اذ لو كان ماضيا لوجب أن يقال تنزلت كما قال فى سوابقه لان الفعل اذا أسند الى المؤنث الغير الحقيقى يجوز فيه التذكير والتأنيث (واختلف فى المحذوف)منها (فذهب البصريون) بفتح الباء وهو أكثر من كسرها (الى انها) أى المحذوفة من التائين (هى الثانية لان الاولى حرف المضارعة) أى جىء بها لمعنى المضارعة (وحذفها مخل) أى بالمضارعة فالثانية أحق بالحذف (وقيل) وهذا القول معزو الى هشام وقيل الى الكوفيين المحذوفة هى (الاولى لان) التاء (الثانية للمطاوعة فحذفها مخل) أى بالمطاوعة أو بمعنى ماهى موضوعة له فحذف الاولى أولى (والوجه) أى الموجه (هو الاول) وهو أن المحذوف الثانية (لان رعاية كونه) أى الفعل (مضارعا أولى) من رعاية كونه مطاوعا لان التاء الاولى تحقق ذات المضارع وتوضحها بخلاف الثانية فانها تحقق العارض وتوضحه وهو المطاوعة

على المفعول له وهذا أولى (واعلم انه)الضمير للشأن (اذا اجتمع تا آن فى أول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل)وذلك حال كونه فعل المخاطب أو المخاطبة مطلقا أو الغائبة المفردة أو المثناة احداها حرف المضارعة والثانية التى كانت فى أول الماضى (فيجوز اثباتهما) أى اثبات التاءين وهو الاصل (نحو تتجنب وتتقاتل وتتدحرج ويجوز حذف احداهما) أى التاءين تخفيفا لانه لما اجتمع مثلان ولم يمكن الادغام لرفضهم الابتداء بالساكن حذفوا احدى التاءين ليحصل التخفيف كما تقول تجنب وتقاتل وتدحرج (وفى التنزيل فأنت له تصدى)والاصل تتصدى أى تتعرض ولو كان فعلا ماضيا لوجب ان يقال تصديت لانه خطاب (ونارا تلظى) أى تتلهب والاصل تتلظى (اذ لو كان ماضيا لوجب أن يقال تلظت (وتنزل الملائكة) والاصل تتنزل واختلف فى المحذوف فذهب البصريون الى انها الثانية لان الاولى حرف المضارعة وحذفها مخل وقيل الاولى لان الثانية للمطاوعة فحذفها مخل والوجه هو الاول لان رعاية كونها مضارعا أولى

ولان الثقل انما يحصل عند الثانية وانما قال مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل بلفظ المبنى للفاعل للتنبيه على أن الحذف لا يجوز فى المبنى للمفعول أصلا لانه خلاف الاصل فلا يرتكب الا فى الاقوى وهو المبنى للفاعل ولانه من هذه الأبواب أكثر استعمالا من المبنى للمفعول فالتخفيف أولى ولانه لو حذفت التاء الاولى المضمومة لالتبس بالمبنى للفاعل المحذوف منه لان الفارق هو التاء المضمومة ولو حذف التاء الثانية لالتبس بالمبنى للمفعول من مضارع فعل وفاعل وفعلل (واعلم أنه متى كانت فاء افتعل صادا أو ضادا أو طاء أو ظاء قلبت تاؤه) أى افتعل (طاء) لتعسر النطق بالتاء بعد هذه الحروف فاختير الطاء لقربها من التاء مخرجا والحاصل عندنا يرجع الى السماع وعند العرب الى التخفيف (فتقول فى افتعل من الصلح اصطلح) والاصل اصتلح (و) فى افتعل (من الضرب اضطرب) والاصل اضترب والاضطراب الحركة والموج والبحر يضطرب أى يموج بعضه بعضا (و) فى افتعل (من الطرد اطرد) والاصل اطترد (و) فى افتعل (من الظلم اظطلم) والاصل اظتلم واعلم أن الوجه فى نحو اصطلح واضطرب عدم الادغام لان حروف الصفير بدنه

ورعاية محقق الذات أولى من رعاية محقق العارض (ولان الثقل انما يحصل عند الثانية وانما قال) أى المصنف (مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل بلفظ المبنى للفاعل) بقرينة الالف فى تفاعل (للتنبيه على ان الحذف) أى للتاء (لا يجوز فى المبنى للمفعول أصلا لانه) أى الحذف (خلاف الاصل فلا يرتكب) أى فلا يؤتى به أو لا يفعل (الا فى الاقوى وهو المبنى للفاعل ولانه) أى المبنى للفاعل (فى هذه الابواب) الثلاثة المذكورة أى وغيرها فانه ليس بقيد (أكثر استعمالا من المبنى للمفعول) لكون لزومها أكثر من تعديتها وحينئذ (فالتخفيف) بالحذف (به) أى المبنى للفاعل (أولى) أى أليق منه بالمبنى للمفعول (ولانه) أى الشأن (لو حذف التاء الاولى) أى فيما اذا بنى للمفعول من نحو تتجنب (المضمومة) فقيل تجنب بحذف الاولى (لالتبس) أى المبنى للمفعول المحذوف منه أولى التائين (بالمبنى للفاعل المحذوف منه التاء لان الفارق) بينهما (هو التاء المضمومة ولو حذف التاء الثانية) وقيل تجنب وتقاتل وتدحرج (لالتبس) أى المبنى للمفعول منها (بالمبنى للمفعول من مضارع فعل) بالتضعيف كتجنب (وفاعل) كتقاتل (وفعلل) كتدحرج (واعلم أنه) أى الشأن (متى كان فاء افتعل صادا أو ضادا أو طاء أوظاء قلبت تاؤه أى تاء افتعل طاء لتعسر النطق بالتاء بعد هذه الحروف) المذكورة لان التاء من المنخفضة وهذه الحروف من المستعلية المطبقة فالانتقال من أحدها الى التاء شبه الانحدار ولا شك فى تعسره (و) انما (اختير) من الحروف (الطاء) فقلبت التاء اليها قصدا لنفى التنافر بين الحروف (لقربها) أى الطاء (من التاء مخرجا) ولموافقتها لما قبلها صفة اذ الصاد والضاد والظاء المعجمة كل واحد منها حرف رخو كالطاء (والحاصل) أى حاصل تعليل قلب التاء بعد أحد هذه الحروف المذكورة (عندنا) معشر البصريين (يرجع الى السماع) أى من كلام العرب (وعند العرب) يرجع (الى التخفيف) أى ليس علة قلبنا الا السماع من العرب وليس علة قلب العرب الا التخفيف (فتقول فى افتعل من الصلح) أى مما فاؤه صاد (اصطلح والاصل اصتلح) فقلبت التاء طاء (وفى افتعل من الضرب) أى مما فاؤه ضاد معجمة (اضطرب والاصل اضترب فقلبت التا طاء (والاضطراب الحركة والموج و) يقال (البحر يضطرب أى يموج)أى يحرك (بعضه بعضا وفى افتعل من الطرد) أى مما فاؤه طاء مهملة(اطرد والاصل اطترد) فقلبت التاء طاء و ادغمت الاولى فى الثانية وذكر الطيبى نقلا عن الصحاح الطرد الابعاد ولا يقال منه افعل وافتعل الا فى لغة رديئة (و) تقول (فى افتعل من الظلم) أى مما فاؤه ظاء معجمة (اظطلم والاصل اظتلم) فقلبت التاء طاء (واعلم ان الوجه) أى الموجه (فى نحو اصطلح واضطرب عدم الإدغام لان حروف الصفير) هذا راجع الى الاول (وهى الزاى المعجمة والسين والصاد المهملتان لاتدغم فى غيرها) أى حروف غيرها بل تدغم بعضها فى بعض وفى مثله وانما لم تدغم فى غيرها لئلا يفوت صفيرها وسميت حروف الصفير لانك اذا وقفت على كل واحد منها يأتيان همزة وصل فى أوله فقلت اذ اس اص سمعت صوتا يشبه الصفير لانها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت هناك ويأتى كالصفير (و) لان (حروف ضوى مشفر) هذا راجع الى الثانى من المثالين (بالضاد والشين المعجمتين والراء المهملة) يقال ضوى الرجل اذا نحف

والاصل اظتلم واعلم أن الوجه فى نحو اصطلح واضطرب عدم الادغام لان حروف الصفير وهى الزاى المعجمة والسين والصاد المهملتان لا تدغم فى غيرها وحروف ضوى مشفر بالضاد والشين المعجمتين والراء المهملة

بدنه والمشفر شفة البعير (لاتدغم فيما يقاربها) بل تدغم فى مثلها فقط أى الضاد فى الضاد والراء فى الراء وعلى هذا القياس وانما لم تدغم فيما يقاربها لزيادة صفتها على صفة غيرها لان فى الضاد استطالة وفى الواو والياء لين وفى الميم غنة وفى الشين والفاء تفش أى انتشار لزيادة رخاوتها وفى الراء تكرير فلو أدغمت زالت الزيادة لعدمها فى مقاربها (وقليلا ما) أى تأكيد لقليلا أى نوعا من القليل (جاء اصلح واضرب بقلب الثانى) وهو الطاء (الى الاول) أى الى جنس الاول وهو الصاد والضاد (ثم الادغام) أى ادغام الاول فى الثانى (وهذا) أى قلب الثانى الى الاول عند ارادة الادغام (عكس قياس الادغام) اذ القياس قلب المدغم الى جنس المدغم فيه عند انتفاء الجنسية لأنه الاصل وانما (فعلوه) أى العكس المذكور (رعاية لصفير الصاد) أى فى اصطلح (واستطالة الضاد) أى فى اضطرب (وضعف اطجع فى اضطجع) لزوال استطالة الضاد بالادغام (أى نام على الجنب وقرئ فى بعض شأنهم ونخسف بهم ويغفر لكم وذى العرش سبيلا بالادغام) أى ادغام الضاد فى الشين والفاء فى الباء والراء فى اللام والشين فى السين كل ذلك شاذ على خلاف القياس لان كلا من المدغمات من حروف ضوى مشفر وهى لاتدغم بعضها فى بعض فضلا عن غيرها (واما فى نحو اطرد) هذا معطوف على فى نحو اصطلح (فلا يجوز فيه الا الادغام لاجتماع المثلين مع عدم المانع من الادغام) وهو فوات الصفير وزيادة الصفات (واما فى نحو اظطلم فثلاثة أوجه) لان الطاء والظاء مما يدغم بعضها فى بعض (الاول) منها (اظطلم بلا ادغام) و (الثانى اطلم بالطاء المهملة بقلب المعجمة اليها) أى الى الطاء (كما هو) أى ذلك القلب (القياس) لانه قلب الاول الى الثانى و (الثالث) وهو أكثر اللغات (اظلم بالظاء المعجمة بقلب المهملة اليها) أى على عكس القياس مع عدم الضرورة الداعية اليه ورويت الاوجه الثلاثة) المذكورة (فى قول زهير) من بحر البسيط يمدح هرم بن سنان :

هو الجواد الذى يعطيك نائله * عفوا ويظلم أحيانا فيظطلم

ونائله أى ماله مفعول يعطى الثانى وعفوا حال من المفعول الاول وهو الكاف وقيل نصب على المصدر بمعنى تسهيلا ويظلم مبنى للمفعول واحيانا جمع حين منصوب على أنه مفعول فيه فيظطلم عطف على يظلم ويروى يطلم بطاء مهملة مشددة ويظلم بظاء معجمة مشددة وفيه الشاهد حيث روى بالوجوه الثلاثة الاظهار على رواية تقديم الظاء المشالة على الطاء المهملة والادغام على الوجهين الاخيرين ومعنى البيت أنه يعطى ماله عفوا أى بسهولة من غير من ولا مطل لسائله ويظلم أحيانا أى يطلب منه فى غير موضع الطلب فيتحمل ذلك ولا يرد من استجداه فى الاوقات التى لا يطلب مثله فيها وقيل انه يسئل فوق طاقته ويطلب منه مالا يقدر عليه (وكذلك) أى مثل اصطلح ومعطوفاته فى القلب والادغام وجوبا أو جوازا بلا ضعف ولا قلة أو مع قلة (متصرفاته بكسر الراء بمعنى ما تصرف منه أى متصرفات كل واحد منها) أى من اصطلح واضطرب واطرد واظطلم ونبه بالتفسير على أن الضمير يرجع الى كل من المذكورات لاالى مجموعها والا لوجب أن يقال متصرفاتها بالتأنيث وقال اللقانى يصح رجوعه على افتعل من الصلح وما عطف عليه وهو أولى من صنيعه (فانه) أى الشأن (يجرى فيها) أى المتصرفات (ذلك) أى ما ذكر من القلب والادغام بقسميه (نحو يصطلح) مضارع (فهو مصطلح) اسم فاعل (وذاك مصطلح عليه) اسم مفعول (اصطلح) فعل أمر

لاتدغم فيما يقاربها وقليلا ماجاء اصلح واضرب بقلب الثانى الى الاول ثم الادغام وهذا عكس قياس الادغام فعلوه رعاية لصفير الصاد واستطالة الضاد وضعف اطجع فى اضطجع أى نام على الجنب وقرئ لبعض شأنهم ونخسف بهم ويغفر لكم وذى العرش سبيلا بالادغام وأما فى نحو اطرد فلا يجوز الا الادغام لاجتماع المثلين مع عدم المانع من الادغام وأما فى نحو اظطلم فثلاثة أوجه الاول اظطلم بلا ادغام والثانى اطلم بالطاء المهملة بقلب المعجمة اليها كما هو القياس والثالث اظلم بالظاء المعجمة بقلب المهملة اليها ورويت الوجوه الثلاثة فى قول زهير :

هو الجواد الذى يعطيك نائله *
عفوا ويظلم أحيانا فيظطلم *
(وكذلك سائر متصرفاته)
أى متصرفات كل واحد منها فانه يجرى فيها ذلك (نحو اصطلح يصلح اصطلاحا فهو مصطلح وذاك مصطلح) عليه اصطلح

(لاتصطلح) فعل نهى (وكذلك) أى ومثل يصطلح وما عطف عليه (يضطرب فهو مضطرب ويطرد فهو مطرد ويظطلم فهو مظطلم وكذلك بواقى الامثلة بأسرها) أى جميعها من اسمى الفاعل والمفعول والتثنية والجمع والتكلم والخطاب والتأنيث والأمر والنهى والجحد واسمى الزمان والمكان واسم الآلة وغيرها (واعلم أنه) أى الشأن (متى كان فاء افتعل دالا) مهملة (أو ذالا) معجمة (أوزايا معجمة قلبت أى تاء افتعل دالا مهملة تخفيفا) لانه يعسر النطق بالتاء بعد هذه الثلاثة لمخالفتها اياها فى الصفات اذ التاء مهموس وهى مجهورة وفى التاء شدة وفى المعجمتين رخاوة فقلبت دالا لكونه موافقا لها فى المخرج والشدة وللمعجمتين فى الجهر (فتقول فى افتعل من الدرء وهو الدفع) أى مما فاؤه دال مهملة (و) فى افتعل (من الذكر) أى مما فاؤه ذال معجمة (وهو ضد النسيان و) فى افتعل (من الزجر) أى مما فاؤه زاى معجمة (وهو) أى الزجر أى معناه (المنع والنهى ادرأ) مقول القول (والاصل ادترأ) فقلبت التاء دالا وأدغمت الاولى فى الاخرى (ولا يجوز) أى فيه (الا الادغام) لانه بعد القلب اجتمع فيه المثلان فكان الادغام واجبا (واذكر والاصل اذتكر) فقلبت التاء دالا مهملة وفيه فى اذ تكر بعد القلب المذكور (ثلاثة أوجه) الاول (ادكر بلا ادغام) لعدم الجنسية (و) الثانى (الذكر بالذال المعجمة بقلب) الدال (المهملة اليها) أى الى المعجمة على عكس قياس الادغام لان فيه قلب الثانى الى الاول وهذا الادغام قوى فصيح لذكرهم الضعيف فى مقابلته (و) الثالث (الذكر بالدال المهملة بقلب المعجمة اليها) أى الى المهملة على قياس الادغام لان فيه قلب المدغم الى المدغم فيه الذى هو الاصل (قال الشاعر) من بحر المجتث المجزو وأجزاؤه مستفعلن فاعلاتن مرتين يصف ناقة له :

تنحى عن الشوك جرازا مقضبا * والهرم تذريه اذدرا عجبا

تنحى بالحاء المهملة بمعنى تعرض من قولهم أنحيت على حلقه السكين أى عرضته والجراز بالجيم المضمومة والزاى بعد الألف القطاع يقال سيف مجرز أى قاطع والمقضب على صيغة اسم الآلة مايقضب به أى يقطع به والهرم بسكون الراء نبت ضعيف فيه حمض وتذريه مضارع اذره بمعنى الفاء اذدرا وفيه الشاهد أصله اذترا قلبت تاء الافتعال دالا مهملة وأبقيت من غير ادغام ويروى بالمعجمة بقلب المهملة اليها وبالمهملة بقلب المعجمة اليها والمعنى أن هذه الناقة تعمل أسنانها فى الشوك فتقطعه كالسيف القاطع الذى هو آلة القطع وتسقط هذا النبات (وفى التنزيل) أى القرآن (وادّكر بعد أمة) أصله أدتكر قلبت التاء دالا (وأدغمت فى الدال وازدجر الاصل ازتجر) قلبت التاء دالا (وفيه) أى فى ازتجر بعد القلب (وجهان) أحدهما (البيان) أى عدم الادغام (وفى التنزيل وقالوا مجنون وازدجر) أى بلا ادغام (و) الثانى (الادغام بقلب الدال زايا) وادغام الاول فى الثانى (نحو ازجر دون العكس) وهو قلب الزاى دالا وادغامها فى الدال (لفوات صفير الزاى) أى اذا قلبت (وأما قلب تاء افتعل مع الجيم دالا) هذا جواب سؤال وارد على مافهم من الكلام السابق من أن تاء الافتعال لاتقلب الا مع أحد الحروف المذكورة مع أنه جاء فى قول الشاعر مع الجيم (كما فى قوله) من بحر الوافر :

(فقلت لصاحبى لاتحبسانا * بنزع أصوله واجدز شيحا)

(لاتصطلح) وكذلك يضطرب فهو مضطرب ويطرد فهو مطرد ويظطلم فهو مظطلم وكذلك فى باقى الامثلة بأسرها (و) اعلم أنه (متى كان فاء افتعل دالا أوذالا أوزايا) معجمة (قلبت تاؤه) أى تاء افتعل (دالا) مهملة تخفيفا (فتقول فى افتعل من الدرء) وهو الدفع (والذكر) وهو ضد النسيان (والزجر) وهو المنع والنهى (ادرأ) والاصل ادترأ ولا يجوز غير الادغام (واذكر) والاصل اذتكر وفيه ثلاثة أوجه اذكر بلا ادغام واذكر بالدال المعجمة بقلب المهملة اليها واذكر بالدال المهملة بقلب المعجمة اليها قال الشاعر :

تنحى عن الشوك جرازا مقضبا
والهرم تذريه اذدرا عجبا *

وفى التنزيل وادكر بعد أمة (وازدجر) والاصل ازتجر وفيه وجهان البيان نحو ازدجر وفى التنزيل وقالوا مجنون وازدجر والادغام بقلب الدال زايا ازجر دون العكس لفوات صفير الزاى وأما قلب تاء افتعل مع الجيم دالا كما فى قوله :

فقلت لصاحبى لاتحبسانا * بنزع أصوله واجدز شيحا

والاصل اجتز) أى بناء الافتعال من الجز وهو القطع وهوأمر معطوف على النهى (أى اقطع) شيحا وهو بكسر الشين نبت مشهور وقد تقدم شرح هذا البيت فى الكلام على خطاب الواحد بلفظ الاثنين (فشاذ لا يقاس عليه) ونقل المراد عن ابن مالك فى بعض كتبه أنه لغة لبعض العرب وقال فان صح جاز القياس عليه انتهى (والقلبان المتقدمان) اللذان أحدهما قلب التاء طاء بعد الحروف الاربعة المستعلية والثانى قلبها دالا بعد الثلاثه الاخيرة التى هى الدال والذال والزاى كائنان (على سبيل الوجوب) أى قياسيان وجاريان فى جميع المواد بخلاف قلب التاء بعد الجيم فانه شاذ ومع شذوده جائز لا واجب وفى مادة مخصوصة لا فى جميع المواد (ويلحق الفعل حال كون الفعل غير الماضى والحال نونان للتأ كيد) وهو تقرير الحكم مع رفع الشك بالنسبة الى المحكوم عليه (ولا يلحقان الماضى) مالم يكن مستقبل المعنى بأن لم يكن مرادا به الدعاء (والحال) بل يلحقان الامر والنهى المضارع إذا كان فيه معنى الطلب كما يشهد بذلك كله الاستقراء (قيل) أى فى وجه عدم لحوقهما الماضى والحال (لاستدعائهما) أى النونين (الطلب) أى وجوده لاحتياجهما فى دخولهما اليه لاقتضائه لهما (اذ الطالب انما يطلب فى العادة ما هو مراد) أى محبوب (له) أى للطالب (فكان ذلك) أى طلب مراده بمعنى تعلق الطلب بالمراد (مقتضيا لتأ كيده) أى تأ كيد الطلب لتعلقه بالمراد (لان غرضه) أى الطالب (فى تحصيله) أى تحصيل ماهو مراده والتأ كيد من محصلات المراد (والطلب انما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود) صفة كاشفة أى بخلاف الماضى فانه منقض فلا يطلب وبخلاف الحال فانه حاصل والحاصل لا يطلب (وقيل) فى وجه عدم اللحوق (لان الحاصل فى الزمان الماضى لا يحتمل التأ كيد) أى لا يقبله لكونه فائتا (واما الحاصل فى زمان الحال فهو ان كان محتملا) أى قابلا (للتأ كيد بأن يخبر المتكلم بأن الحاصل) أى الفعل الواقع (فى الحال متصف بالمبالغة والتأ كيد) وكان هذا القول قد يقال فيه (لكنه) أى الفعل الحاصل فى الحال (لما كان موجودا) فى الحال (وأمكن المخاطب فى الاغلب الاطلاع على ضعفه) أى الحاصل فى الحال (وقوته اختص نون التأ كيد بغير الموجود الاولى بالتأ كيد) لان التأ كيد من دواعى وجود غير الموجود (أى الاستقبال) تفسير لغير الموجود الموصوف بالاولى (ولا يتوهم) أى من دخولهما على المستقبل (جواز الحاقهما) أى نونى التوكيد (بالمستقبل الصرف) أى غير المشوب بمعنى الطلب يعنى لا يتوهم من قول المصنف ويلحق الفعل غير الماضى والحال أنه يعم المستقبل الصرف اذ لا يلزم من اختصاصهما بالمستقبل جواز الحاقهما بجميع أفراده كما لا يلزم من اختصاص الكتابة بالفعل بالانسان وجودها فى جميع أفراده (من نحو) بيان للمستقبل الصرف (سيضربن وسوف يضربن فانهما) أى نونى التوكيد (لايلحقان فى السعة) ويقابلها الضرورة كما سيأتى (الاما) أى الا المستقبل الذى (فيه معنى الطلب وشبهه) كالتمنى والعرض (وعليه) أى على هذا الحصر (جمع من المحققين حيث قالوا ولا يلحق أى نون التوكيد مطلقا (الا) فعلا (مستقبلا فيه معنى الطلب) أى حقيقة أو حكما (كالامر) نحو اضربن (والنهى) نحو لاتضربن (والاستفهام) نحو هل تنصرن (والتمنى) نحو ليتك تطلبن العلم (والعرض) نحو ألا تكرمن خالدا وكذا التحضيض كهلا تستفيدن والترجى كلعلك تذهبن (والقسم) والمراد به جواب القسم لانفسه لأنه لا يؤكد نحو والله لأضربن ففى هذه كلها

أو ياء أو ثاء قلبت فاؤه تاء فتقول فى افتعل من الوعد اتعد ومن اليسر ايتسر ومن الثغر اثتغر (وتلحق الفعل) حال كون الفعل (غير الماضى والحال نونان للتوكيد) ولا يلحقان الماضى والحال قيل لاستدعائهما الطلب والطالب انما يطلب فى العادة ما هو المراد له فكان ذلك مقتضيا لتأ كيده لأن غرضه فى تحصيله والطلب انما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود وقيل لان الحاصل فى الزمان الماضى لا يحتمل التأ كيد وأما الحاصل فى الزمان الحال فهو وان كان يحتمل التأ كيد بأن يخبر المتكلم بأن الحاصل فى الحال متصف بالمبالغة والتأ كيد لكنه لما كان موجودا وأمكن المخاطب فى الاغلب الاطلاع على ضعفه وقوته اختص نون التأ كيد بغير الموجود الاولى بالتأ كيد أى الاستقبال ولا يتوهم جواز إلحاقهما بالمستقبل الصرف من سيضربن وسوف يضربن فانهما لا يلحقان فى السعة الا مافيه معنى الطلب أو شبهه وعليه جميع المحققين حيث قالوا ولا يلحق الا مستقبلا فيه معنى الطلب كالامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض والقسم

معنى الاستقبال والطلب أما فى الأولين فظاهر وأما فى الثلاثة بعدهما فانها بمنزلة الامر معنى وأما فى القسم فلانك إذا قلت والله لاقومن فكأنك قلت اسأل الله أن أقوم (لكونه) أى القسم أى جوابه (غالبا) منصوب على الظرف أى فى الغالب (على ما هو مطلوب) خبر كونه وانما قال غالبا لانه قد يقسم الانسان على ما يعمله مما هو ليس من مطلوبه ولا غرضه كقولك من أتى كبيرة والله لأعاقبنه وامثاله كثيرة فيحمل ذلك على الغالب وقد يقال انما أكد لانه فعل اشتمل على ما يقتضى تأكيده وهو القسم كما اشتمل فعل الطلب على ما يقتضى توكيده من المعنى المتقدم ذكره فأجرى مجرى الطلب (ويشبه بالقسم نحو اما تفعلن) والمراد الشرط المزيد فيه لفظة ما ولو كان غير إن كما نص عليه سيبويه خلافا لبعضهم كابن مالك فى نحو حيثما تكن لتقييده بما يجوز الحذف كذا ذكره ابن قاسم الغزى (فى ان) لفظة (مالتأكيد كلام القسم) يعنى كما ان اللام لتأكيد القسم كذلك ما لتأكيد الشرط فأشبه فبسبب هذا الشبه لحق النون به مع انتفاء الطلب فيه (ولانه) أى الشأن (لما أكد حرف الشرط بما كان) جواب لما (تأكيد الشرط) أى فعل الشرط (أولى) من تأكيد حرف الشرط بما لئلا يلزم مزية الواسطة على المقصود بالذات (وقد يلحق) أى نون التوكيد (بالنفى تشبيها له) أى للنفى (بالنهى) اذ النفى عدم والنهى طلب للعدم (وهو) أى لحوق نون التوكيد بالنفى (قليل) لخلوه عن الطلب وانما جاز فى التشبيه بصورة النهى (ومنه) أى من الحاقها بالنفى (قول الشاعر) من بحر الرجز يصف جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات

(يحسبه الجاهل ما لم يعلما * شيخا على كرسيه معمما)

وقيل يصف وطبا وهو زق اللبن وأنه لعظمه كشيخ جالس على كرسى والشاهد فى قوله مالم يعلما حيث الحقت نون التوكيد بالنفى تشبيها له بالنهى (أى يعلمن قلبت النون الفا للوقف) قال الطبلاوى لو نظرنا الى الفعل مع حرف النفى فهو الاصطلاح جحد لا نفى وأيضا معناه المضى فينبغى أن لا تلحقه النون وان نظرنا الى الفعل فقط فهو مستقبل فلحوقها قياسى (قال الله تعالى لنسفعا أى لنسفعن) فقلبت النون الفا (فان قلت) ما جواب قولنا (لم الحق) أى النون (بالمستقبل الصرف) وقد سبق أنه الخالى عن الطلب (فى قوله) أى الشاعر من بحر المديد المجزوء واجزاؤه فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن

(ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات)

الايفاء الاشراف يقال أوفى على الشىء أشرف عليه حكاه الجوهرى والعلم الجبل الطويل وشمالات جمع شمال وهى الريح التى تهب من ناحية القطب والمعنى ربما أشرفت على جبل ونزلت وحططت رحلى فى جبل ترفع ثوبى ريح الشمال يريد أنه يحفظ أصحابه فى رأس الجبل اذا خافوا من عدو فيكون طليعة لهم والعرب تفتخر بهذا لأنه يدل على شهامة النفس وحدة النظر وانما خص الشمال لانها تهب بشدة فى أحوالها والشاهد فى دخول نون التوكيد فى ترفعن مع أنه مستقبل بالنسبة الى أوفيت صرف لانه لا طلب فيه (قلت) جوابه انما لحق النون فى ترفعن (لانه) أى ترفعن (شبيه بالنفى من حيث ان ربما للقلة) يعنى أنه فى حيز رب ورب للقلة والقلة تتوجه الى مضمون ذلك الفعل (والقلة تناسب النفى والعدم) والنفى يدخله

لكونه غالبا على ما هو المطلوب وأشبه بالقسم نحو اما تفعلن فى أن ما لتأكيد كلام القسم ولانه لما أكد حرف الشرط بما كان تأكيد الشرط أولى وقد يلحق بالنفى تشبيها له بالنهى وهو قليل ومنه قول الشاعر:

يحسبه الجاهل ما لم يعلما * شيخا على كرسيه معمما

أى لم يعلمن قلبت النون الفا للوقف قال الله تعالى لنسفعا أى لنسفعن فان قلت لم ألحق بالمستقبل الصرف فى قوله

ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات

قلت لانه شبيه بالنفى من حيث ان ربما للقلة والقلة تناسب النفى والعدم

والنفى مشبه بالنهى وهو مع ذلك خلاف القياس لا يعتد به وقال سيبويه يجوز فى الضرورة أنت تفعلن وهاتان النونان احداهما (خفيفة ساكنة) كقولك اضربن (و) الاخرى (ثقيلة مفتوحة) نحو اذهبن وفى بعض النسخ بالنصب أى حال كون احداهما خفيفة ساكنة والأخرى ثقيلة مفتوحة فى جميع الافعال (الا فيما) أى الفعل الذى (تختص) النون الثقيلة (به) أى بذلك الفعل يعنى أن من بين النونين تختص الثقيلة بهذا الفعل أى تنفرد بلحوق هذا الفعل كما يقال نخصك بالعبادة أى لا نعبد غيرك وبهذا ظهر فساد ما قيل انه كان حق العبارة أن يقول إلا فى الفعل الذى يختص بالثقيلة أى لا يعم الثقيلة والخفيفة لأن الثقيلة لا تختص بفعل الاثنين وفعل جماعة النساء بل تعم الجميع (وهو) أى ما تختص به (فعل الاثنين و) فعل (جماعة النساء فهى) أى النون الثقيلة (مكسورة فيه)أى فى فعل الاثنين وجماعة النساء فالضمير عائد إلى الفعل ويجوز أن يكون عائدا إلى ما (فتقول اذهبان للاثنين واذهبنان للنسوة) بكسر

النون تشبيها له بالنهى فدخل على الفعل المذكور كما قال الشارح (والنفى شبيه بالنهى) أى فهو يشبه النهى بهذه الواسطة فأكد تأمل (وهو) أى دخول النون على ما فى حيز رب مع ذلك أى الشبه المذكور أوالتوجيه المذكور (خلاف القياس لا يعتد به وقال سيبويه يجوز فى الضرورة) أن يقال (أنت تفعلن وهاتان النونان احداهما خفيفة) غير مشددة (ساكنة) على الأصل لكونها مبنية (كقولك اذهبن والاخرى ثقيلة) مشددة (مفتوحة) أى متحركة بالفتح لالتقاء الساكنين ولحقه الفتحة (نحو اذهبن) وانما قدم الخفيفة لأن فى الثقيلة زيادة توكيد والزيادة تقتضى حصول أصل التأكيد وأصل الشىء سابق على زائده (وفى بعض النسخ بالنصب) أى لخفيفة وما بعده (أى حال كون احداهما) أى النونين (خفيفة ساكنة والاخرى ثقيلة مفتوحة فى جميع الاحوال) هذا توطئة لقوله (الا فيما أى الفعل الذى تختص النون الثقيلة به أى بذلك الفعل) وهو فعل الاثنين مذكرا كان أو مؤنثا وفعل جماعة النساء فانها مكسورة فيهما قال الطبلاوى وانظر ما فائدة هذا الاستثناء مع انه يغنى عنه قوله بعد ولا تدخلهما الخفيفة (يعنى أن) اسمها ضمير شأن محذوف (من بين النونين) أى المذكورتين (تختص الثقيلة أى تنفرد) عن الخفيفة (بلحوق هذا الفعل) ولا تلحقه الخفيفة بناء على ما هو المقرر من قاعدتهم أن الباء إذا دخل على المقصور يراد بالاختصاص الانفراد لا الحصر (كما فى نخصك بالعبادة أى) نخص العبادة اياك يا معبودنا و (لا نعبد غيرك) وننفرد عن الذين لا يعبدونك بعبادتنا اياك (وبهذا) أى بارادة الانفراد من الاختصاص (ظهر فساد ما قيل انه) أى الشأن (كان حق العبارة أن يقول) أى المصنف (فى الفعل الذى يختص بالثقيلة أى لا يعم الثقيلة والخفيفة) تفسير من هذا القائل لمعنى الاختصاص عنده فكان مقتضى ما فهمه أن يعبر المصنف بالمذكور لا أن يقول ما عبر به (لأن الثقيلة) علة لما قدرناه وجعله الغزى متعلقا بقوله كان حق العبارة فتأمل (لا تختص بفعل الاثنين وجماعة النساء بل تعم الجميع) أى وما عبر به يوهم الاختصاص ولكن قد علمت أن معنى اختصاصها بهما انفرادها بلحوقهما دون الخفيفة (وهو أى ما يختص) أى النون الثقيلة (به فعل الاثنين) أعم من أن يكون مذكراً أو مؤنثا (وفعل جماعة النساء فهى أى النون الثقيلة)المختصة بالفعل المذكور (مكسورة فيه أى فى فعل الاثنين وجماعة النساء فالضمير) أى الذى فى قوله فيه (عائد إلى الفعل ويجوز أن يكون عائدا إلى ما) وانما احتاج الى بيان المرجع لئلا يورد بأن الراجع غير مطابق للمرجع فانه مفرد والمرجع اثنان وهما فعل الاثنين وفعل جماعة النساء وأفاد البيان ان المرجع هو لفظ فعل المضاف إلى الأمرين أو الموصول فلم يتجه الايراد المذكور (فتقول اذهبان للاثنين واذهبنان بكسر النون فيهما تشبيها لها) أى لهذه النون (بنون التثنية) وانما شبهت بها (لانها) أى هذه النون (واقعة بعد الألف) التعريف فيه للجنس فيشمل الف التثنية وغيرها ولكونها لو فتحت يلزم توالى أربع حركات تقديرا لأن الألف بمنزلة فتحتين وما قبلها مفتوح أيضا (مثل نون التثنية) كينصران فكسرت كما كسرت (وأما ما أجازه يونس) ابن حبيب البصرى وهو شيخ سيبويه والكسائى والفراء وله مذاهب وافية تفرد بها كذا نقل عن الطيبى

النون فيهما تشبيها لها بنون التثنية لانها واقعة بعد الألف مثل نون التثنية وأما ما أجازه يونس

(والكوفيون من) بيانية (دخول الخفيفة فى فعل الاثنين وجماعة النساء) حال كونها (باقية على السكون عند يونس) قال الطبلاوى والتقاء الساكنين على غير حده جائز عنده لأن حرف المد بمنزلة حرف متحرك لزيادة المدة فيه فكأنه ليس هناك الا ساكن واحد وهو النون (و) حال كونها (متحركة بالكسر عند بعض) من الكوفيين (وقد حمل عليه) أى على دخول الخفيفة فيهما متحركة عند البعض (قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون) مع الكسر ووجه الحمل أن لا للنهى لأن الواو فيه عاطفة على الأمر وهو قوله تعالى فاستقيما فلا يجوز أن يكون للنفى لعدم جواز عطف الاخبار على الانشاء فالنون للتأكيد لا للاعراب لأن نون الاعراب تحذف بلا الناهية (فلا يصلح) أى ما أجازه يونس والكوفيون فهو جواب أما (للتعويل) أى الاعتماد والاعتبار (لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء) وهو عدم دخول الخفيفة على هذين الفعلين أما على رأس يونس فللزوم التقاء الساكنين على غير حده وان كان هو يجوزه نظرا إلى ما تقدم وأما على رأى البعض المذكور فلخروجها عن أصلها وهو لزوم السكون (وهى) أى النون (ليست فى تتبعان للتأكيد) كما هو محتمل ذلك البعض بل هى نون الاعراب لأن الواو حالية لا عاطفة على الأمر ولا للنفى لا للنهى قال الفارسى وغيره النفى على بابه وليس فيه معنى النهى والفعل مرفوع والجملة فى موضع الحال (فتدخل ألفا بعد نون جمع المؤنث كما تقول اذهبنان والأصل اذهبن فأدخلت ألفا بعد نون جمع المؤنث وقبل النون الثقيلة لتفصل تلك الألف بين النونات الثلاثة نون جماعة النساء والمدغمة والمدغمة فيها واختص الألف) أى بالزيادة لأجل الفصل (لخفتها) وأما جواز اجتماع ثلاث نونات فى نحو النساء جنن فى الماضى ويجنن فى المضارع فلان فيهما نونين من نفس الكلمة وواحدة زائدة بخلاف ما هنا فان الثلاثة زوائد على أصل الكلمة والثقل انما يحصل بالزوائد كذا ذكره الطبلاوى عن الغزى (ولا تدخلهما أى فعل الاثنين وجماعة النساء النون الخفيفة) فلذلك (لا يقال اضربان ولا اضربنان لأنه) أى الشأن (يلزم من دخولها) أى الخفيفة (فيهما) أى الفعلين (التقاء) أى اقتران (الساكنين على غير حده) أى طريقته (وهما الألف والنون) فيستلزم أحد الأمرين إما التحريك وإما الحذف وكلاهما متعذر أما حذفهما فلفوات المعنى الذى أتى بهما لاجله وأما تحريك النون فلقوله (وحينئذ) أى حين لزوم التقائهما (لو حركتها لأخرجتها عن وضعها لأنها) أى النون بحسب الوضع (لا تقبل الحركة) قال الطبلاوى وانظر ما الفرق بين هذه النون وبين نحو من وعن مما وضع نونه على السكون ويحرك لالتقاء الساكنين (بدليل حذفها فى نحو اضرب القوم والأصل اضربن دون تحريكها) إذ لو كانت قابلة للحركة لم تحذف لالتقاء الساكنين بل حركت لأن الحذف خلاف الأصل لكنها حذفت فهى لا تقبل الحركة ثم استدل على حذفها فى المثال المتقدم بقوله (قال الشاعر) وهو الاضبط بن قريع بضم القاف على التصغير من بحر الخفيف وأجزاؤه فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن مرتين :

(لا تهين الفقير علك أن تر * كع يوما والدهر قد رفعه)

من أهان يهين إذا أذله دخلت عليه لا الناهية فسكنت النون جزما ثم حذفت الياء لالتقاء

والكوفيون من دخول الخفيفة فى فعل الاثنين وجماعة النساء باقية على السكون عند يونس ومتحركة بالكسر عند بعض وقد حمل عليه فى قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون فلا يصلح للتعويل لمخالفة القياس واستعمال الفصحاء وهى ليست فى تتبعان للتأكيد بل للاثنية ولا نافية (فتدخل) أنت (ألفا بعد نون جمع المؤنث) كما تقول اذهبنان والأصل اذهبن فادخلت ألفا بعد نون جمع المؤنث وقبل النون الثقيلة (لتفصل) تلك الألف (بين النونات) الثلاثة نون جماعة النساء والمدغمة والمدغم فيها غيرها واختص الألف لخفتها (ولا تدخلهما) أى فعل الاثنين وجماعة النساء النون (الخفيفة) لا يقال اضربان واضربنان (لأنه يلزم من دخولها فيهما التقاء الساكنين على غير حده) وهما الألف والنون وحينئذ لو حركتها لأخرجتها عن وضعها لانها لا تقبل الحركة بدليل حذفها فى اضرب القوم الأصل اضربن القوم دون تحريكها قال الشاعر لا تهين الفقير علك أن تر * كع يوما والدهر قد رفعه *

الساكنين ثم أكد بالنون فعادت الياء المحذوفة لزوال علة الحذف فصار لاتهينن بفتح النون الاولى ثم حذفت الخفيفة وانما فتحت النون التى هى لام الكلمة دلالة على حذف الخفيفة والمعنى لا تستخف بالفقير ولا تذله لعلك تنحنى وتسقط عن المنصب وتذل والدهر يرفعه ويعزه فيستغنى هو وتفتقر أنت (أى لاتهينن والا) أى وان لم يكن الاصل كذلك بالنون الخفيفة (لوجب أن يقال لاتهن) باسكان النون وحذف الياء لالتقاء الساكنين وحركت النون بالكسر لالتقائها مع لام الفقير ساكنة (فحذفت النون) عطف على قوله لاتهينن (لالتقاء الساكنين ولم تحرك) أى لعدم قبولها الحركة (ولو حذفت الألف) هذا معطوف على قوله لو حركتها (من فعل الاثنين لالتبس بفعل الواحد) والغرض منها اذ لا دليل عليها كفعل الواحد فان الفتحة فيه تدل عليها وأيضا فى الاتيان بها ثم حذفها عبث كما هو واضح (ولو حذفتها) أى الألف (من فعل جماعة النساء لأدى) أى الحذف (الى حذف مازيد لغرض) وهو الفصل بين النونات (هكذا ذكروه) أى المذكور من التقرير (ولقائل أن يقول) أى اعتراضا على أحد شقى المتن (لانسلم انه) أى الشأن (يلزم من دخولها) أى النون الخفيفة (فى فعل جماعة النساء التقاء الساكنين) لانه لا يلزم من دخولها فيه اجتماع النونات حتى يحتاج الى زيادة الألف (وهو) أى عدم اللزوم أوهذا الاعتراض (ظاهر لانك تقول اضربن فلو أدخلتها) أى النون الخفيفة عليه عند ارادة التوكيد (وقلت اضربنن لا يكون من التقاء الساكنين فى شىء وأشار ابن الحاجب الى جوابه) أى جواب عدم اللزوم أو الاعتراض المذكور (بأن الثقيلة هى الأصل والخفيفة فرعها) أى باعتبار أن الخفيفة مختصرة منها كما قيل بذلك فى نظيره من نحو مذ ومنذ أو باعتبار التأكيد اذ الثقيلة أفادته أكثر مما أفادته الخفيفة ولا شك أن مايفيد معنى أصل فى افادة ذلك المعنى بالنسبة الى مايفيد دون ذلك والاصالة بهذا المعنى متفق عليها تأمل (وقد أدخلت الألف مع الثقيلة فتلزم) أى الألف (مع الخفيفة وان لم تجتمع النونات لئلا يلزم) أن يكون (للفرع مزية) أى فضيلة (على الأصل) لخلوه من الزيادة (ألا ترى أن) الامام المتقدم (يونس) هذا تصوير وايضاح لاستلزام دخول الخفيفة فى فعل جماعة النساء زيادة الألف (حين أدخلها) أى الخفيفة (فى فعل الاثنين وجماعة النساء) حال سكونها (ادخل الألف) أى فى فعل جماعة النساء وان لم تجتمع النونات (وقال اضربان واضربنان دون) أن يقول (اضربنن وفيه) أى فى جواب ابن الحاجب المذكور (نظر لان أصالة الثقيلة انما هى عند الكوفيين) أى والمدعى على مذهب البصريين الذين لايجوزون دخولها وقد علمت مما تقدم أن هذا التعليل لايتوجه الا على الاعتبار الأول لاالثانى فافهم وذلك الحصر مبنى (على مانقل) أى عنهم وفيه ايماء على انه لم يثبت عنده ذلك (مع أن الفرع) أى على تقدير تسليم أصالة الثقيلة (لايجب أن يجرى مجرى) أى طريقة (الأصل فى جميع الأحكام) أى فليزد الألف فى الثقيلة لاجتماع النونات لافى الخفيفة لعدم الاحتياج الى الزيادة وقد يقال هذا غير وارد لان مراد ابن الحاجب بذلك مجرد مناسبة لادليل قطعى وكذا جميع دلائل الصرف والنحو انتهى من الخليل (ثم) وهى هنا للتراخى فى المرتبة بين ما تقدم وهذا الوجه فان المتقدم منقول وهذا الوجه من عنده (المناسبة المعلومة من قوانينهم) أى قواعدهم وهو ما اشتهر بينهم من أن كل ما كان أكثر حروفا ومعنى

أى لاتهينن والا لوجب أن يقال لاتهن لانه نهى فحذفت النون لالتقاء الساكنين ولم تحرك ولو حذفت الالف من فعل الاثنين لالتبس بفعل الواحد ولو حذفتها من فعل جماعة النساء لأدى إلى حذف مازيد لغرض هكذا ذكروا ولقائل أن يقول لانسلم أنه يلزم من دخولها فى فعل جماعة النساء التقاء الساكنين وهو ظاهر لانك تقول اضربن فلو أدخلتها وقلت اضربنن لا يكون من التقاء الساكنين فى شىء وأشار ابن الحاجب الى جوابه بأن الثقيلة هى الاصل والخفيفة فرعها وأدخلت الالف مع الثقيلة فتلزم مع الخفيفة وان لم تجتمع النونات لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل ألاترى أن يونس حين أدخلها فى فعل الاثنين وجماعة النساء أدخل الألف وقال اضربان واضربنان دون اضربنن وفيه نظر لان أصالة الثقيلة انما هى عند الكوفيين على مانقل مع أن الفرع لا يجب أن يجرى على الاصل فى جميع الاحكام ثم المناسبة المعلومة من قوانينهم

فهو فرع عن الأقل لان الفرع أن يكون فيه مافى الأصل وزيادة (تقتضى أصالة الخفيفة لان التأكيد فى الثقيلة أكثر) منه فى الخفيفة ولان الخفيفة حرف والثقيلة حرفان والواحدة قبل الاثنين وحينئذ (فالمناسب أن يعدل) أى ان يرجع فى الحكم (من الخفيفة اليها) أى الثقيلة لان المناسب العدول من الأقل الى الأكثر اذ لاوجه للعدول من الاكثر الى الاقل ومن شأن المعدول عنه أن يكون هو الأصل لانه يطلب أولا فعليه ينبغى أن يقول الخفيفة هى الاصل لانها المعدول عنها (ولما قال) أى المصنف فى تعليل عدم دخول الخفيفة فى الفعلين (لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده) أى الالتقاء (كأنه) أى الشأن يعنى انه نشأ من هذا القيد ايهام جوازه اذا كان على حده فاتجه أن يسئل بلفظ (قيل ما حده) أى الالتقاء (ومتى يجوز فقال) عطف على قيل (فان التقاء الساكنين) وهذا ان لاحظت الى ماقرره الشارح واقع موقع التفصيل والتفسير لجواب السؤال المذكور ولكن التحقيق فيه انه تعليل لمحذوف تقديره وهو لايجوز فان التقاء الساكنين الى آخره فتأمل (انما يجوز أى لايجوز) فيه ايماء على انه يفيد الحصر (الا اذا كان الأول من الساكنين حرف مد) وهو ماقبله حركة من جنسه لكن المراد به هنا ماهو أعم كما سينبه عليه الشارح وبدليل قوله (وهو الألف والواو والياء) حال كونها (سواكن) أى بدون قيد مجانسة حركة ماقبلها (وكان الثانى منهما) أى الساكنين (مدغما فى حرف آخر) وهو أعم من أن يكون مثله كما سيأتى أو مقاربه نحو يخصمون بسكون الخاء وادغام التاء فى الأصل فى الصاد فى بعض القرا آت كذا فى الطيلاوى (نحو دابة) هذا هو الموعود به (فان الألف والباء ساكنان والألف حرف مد والباء مدغم فجاز) أى فبسبب استيفائه الشرطين جاز الالتقاء (لان اللسان يرتفع عنهما) أى المدغم والمدغم فيه (دفعة واحدة من غير كلفة) أى مشقة (و) ان (المدغم فيه متحرك فيصير الثانى من الساكنين) وهو المدغم (كلا) أى كغير (ساكن) ولان امتداد الاول من الساكنين ولينه منزل منزلة الحركة فلا يكون سكونه أيضا خالصا بل سكونا مشوبا بشىء مامن الحركة وحينئذ (فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالصى السكون وكان الاولى) أى مما قاله المصنف (أن يقول حرف لين ليدخل فيه) أى فى حد التقاء الساكنين (نحو خويصة) تصغير خاصة ودويبة تصغير دابة والتقاء الساكنين فيهما مسلم جائز مع أن الأول من الساكنين ليس حرف مد بل حرف لين فقط فالحق أن الشرط كون الأول حرف لين لا حرف مد (لان حرف اللين أعم من حرف المد) لانه حرف علة ساكن سواء جانسه حركة ماقبله أم لا بخلاف حرف المد فانه ساكن جانسه حركة ماقبله كما تقدم فكل مد لين ولاعكس واشتراط الأخص لايوجب اشتراط الأعم (كما سنذكره) أى فى المعتل (لكن المصنف لم يفرق بينهما) والمراد أنه يطلق كلا منهما بمعنى الآخر لا أنه لم يعرف الفرق بينهما فانه غير لائق بمقامه اذ هو من فرسان هذا الميدان (وفى عبارته) أى المصنف (نظر لأن) لفظة (انما تفيد الحصر) لتضمنه معنى ما والا لقول المفسرين فى انما حرم عليكم الميتة بيناء حرم على الفاعل معناه ماحرم عليكم الا الميتة وهو المطابق لقراءة الرفع على أن ما يكون فيه موصولة ولا يخفى افادته الحصر ولقول النحاة انما

تقتضى أصالة الخفيفة لان التأكيد فى الثقيلة أكثر فالمناسب أن يعدل من الخفيفة اليها ولما قال انه يلزم التقاء الساكنين على غير حده كأنه قيل ماحده ومتى يجوز فقال (فان التقاء الساكنين انما يجوز) أى لايجوز الا (اذا كان الأول) من الساكنين (حرف مد) وهو الألف والواو والياء سواكن (و) كان (الثانى) منهما (مدغما) فى حرف آخر (نحو دابة) فان الألف والباء ساكنان والألف حرف مد والباء مدغم فجائز لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة والمدغم فيه متحرك فيصير الثانى من الساكنين كلاساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالصى السكون وكان الاولى أن يقول حرف لين ليدخل فيه نحو خويصة ودويبة لان حرف اللين أعم من حرف المد كما سنذكره لكن المصنف رحمة الله عليه لايفرق بينهما وفى عبارته نظر لان انما تفيد الحصر كما فسرنا

لاثبات مايذكر بعده ونفى ماسواه ولصحة انفصال الضمير معه واشمال الصفة الواقعة بعده على ماصرح به بعضهم كذا ذكره الدده جنكى (وهذا) أى حصر الجواز فيما ذكر (غير مستقيم على مالا يخفى فان التقاء الساكنين جائز فى الوقف) أى على كل كلمة آخرها ساكن (مطلقا) أى سواء كان الاول حرف مد والثانى مدغما أو لم يكن كذلك (لانه) أى الوقف (محل التخفيف) أى للكلمة (نحو زيد وعمرو وبكر سلمنا أنه) أى المصنف (أراد) أى بالحصر (غير الوقف) أى والوقف مخصوص ومنفرد عن الحصر (لكنه) أى التقاء الساكنين (يجوز فى) ظرفية زمانية (غير الوقف) أى مع عدم الشرط (فى) ظرفية مكانية متعلقة بيجوز أيضا (الاسم المعرف باللام الداخلة) صفة للام أو للاسم بواسطتها (عليه همزة الاستفهام) واعلم أن حرف التعريف عند سيبويه هو اللام وحدها والهمزة للوصل وعند الخليل أن أل للتعريف وعند المبرد حرف التعريف هو الهمزة وانما زيدت اللام للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام والمذاهب الثلاثة مذكورة فى الرضى مع أدلتها كذا ذكره الطبلاوى (نحو آلحسن عندك بسكون الالف واللام) وبمد الالف المنقلبة عن همزة الوصل عند دخول همزة الاستفهام وانما لم تثبت بحالها حذرا عن اجتماعى الهمزتين وعن الخروج عن وضعها بالكلية (وهذا) أى جواز التقاء الساكنين مع عدم شرطه فى الاسم المعرف باللام (قياس مطرد) أى مستمر (لئلا يلتبس) الاستخبار (بالخبر) واستدل عليه بقوله (وفى التنزيل) أى القرآن (آلآن بسكون الالف واللام) أى بابدال الهمزة الثانية ألفا كما هو القوى فى التصريف المشهور فى الاداء بين القراء لئلا يؤدى الحذف الى الالتباس كما ذكره والتحقيق الى اثبات همزة الوصل فى حال الوصل وهو غير جائز فى السبعة كذا أفاده الغزى (وفى بعض القرآت من بعد ذلك) بادغام الدال الساكنة فى الذال المعجمة (ولبعض شأنهم) بادغام الضاد فى الشين (وذى العرش سبيلا) بادغام الشين المعجمة فى السين المهملة وفى هذه كلها تخلف شرط التقاء الساكنين لكون الاول غير حرف مد والثانى وان كان مدغما لكنه فى غير جنسه (واللاى ومحياى وممـاتى)بالتقاء الساكنين مع تخلف الشرط أيضا لان الاول وان كان حرف مد لكن الثانى ليس مدغما قال الطبلاوى عن الغزى وأما مماتى فثابتة الياء مفتوحة عند نافع وأبى جعفر ساكنة عند الباقين ولا نعلم أحدا من القراء حذفها وسكن التاء المثناة فوق لا وقفا ولا وصلا فذكرها فى الشرح استطرادا انتهى (ونحو ذلك) من الاسماء المبنية لغير التركيب كمين وميم وعمرو فانها تسكن فى الوصل أيضا فرقا بينها وبين المبنى العارض كأين وكيف ولم يعكس لان أكثر الاسماء المبنية انما بنيت لوجود المانع فأجرى الكثير على الاصل وهو التحريك للساكنين واذا عرفت ماتقرر (فلا وجه للحصر) أى حصر جواز الالتقا فيما اذا كان الاول حرف مد والثانى مدغما فى مثله (ويمكن الجواب عنه) أى عن قوله لكنه يجوز فى غير الوقف (بأن كل ذلك) الاشارة الى ماوقع فى بعض القرآت بدون ماذكر قبله لانه صرح فيه بأنه قياس مطرد فالجواب المذكور جزئى لا كلى فتأمل (من الشواذ) يريد به مخالفة القياس فقط لتواتر ماتقله فى التنزيل وانما اغتفر الالتقاء فيما ذكر لكونه عارضا كالوقف بجامع قصد الخفة ومن ثم جرى فى المدغمات مجراه فى المذكور

وهذا غير مستقيم على مالا يخفى فان التقاء الساكنين جائز فى الوقف مطلقا فانه محل التخفيف نحو زيد وعمرو وبكر سلمنا أنه أراد غير الوقف لكنه يجوز فى غير الوقف الوقف فى الاسم المعرف باللام الداخلة عليه همزة الاستفهام نحو آلحسن عندك بسكون الالف واللام وهذا قياس مطرد لئلا يلتبس بالخبر وفى التنزيل آلآن بسكون الالف واللام وفى بعض القرآت من بعد ذلك ولبعض شأنهم وذى العرش سبيلا واللاى ومحياى وممـاتى ونحو ذلك فلا وجه للحصر ويمكن الجواب بأن كل ذلك من الشواذ

ولكونه تقديرا اذ المدغم غير ملفوظ به تحقيقا (ومراده) أى المصنف بالحصر (غير الشاذ) أى قياسا واستعمالا (فان قلت فلم لم يجز) أى التقاء الساكنين (فى نحو فى الدار وقالوا ادارأنا) يعنى باثبات الياء من فى الدار واثبات الواو من قالوا ادارأنا (مع أن الاول) من الساكنين فيهما وهو الياء والواو (حرف مد والثانى) وهو الدال (مدغم قلت جوازه) أى التقاء الساكنين (مشروط بذلك) أى بكون الاول حرف مد والثانى مدغما (ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط) وهو التقاء الساكنين (كما تقدم) أى على قياس ماتقدم فى أبى يأبى فان قلت اذا وجد الشرط فما المقتضى لتخلف المشروط الذى هو الجواز قلت قال اللقانى هو الثقل باجتماع الكسرة والياء مع السكون فى قولك فى الدار واجتماع الضمة والواو مع السكون فى قالوا ادار أنا ومحصله أن كون الجواز مشروطا بذلك يقتضى انتفاء الجواز عند انتفائه لا وجوده عند وجوده لما تقرر أن تأثير الشرط فى العدم والله أعلم (وتحذف من الفعل معهما أى مع النونين) أى الخفيفة والثقيلة أى مع مصاحبة كل منهما (النون التى) للاعراب الثابتة (فى الامثلة الخمسة) أى باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى اذ هى باعتبار ذلك سبعة لان تفعلا للمخاطبين والمخاطبتين والغائبتين (وهى يفعلان) للاثنين الغائبين (وتفعلان) لمخاطبى المذكر أو المؤنث أو لغائبتيه (ويفعلون) لجماعة الذكور الغائبين (وتفعلون) لجماعة الذكور المخاطبين (وتفعلين) للمخاطبة الواحدة (لما سبق) تعليل لتحذف (من) بيانية (أن النون فى هذه الامثلة علامة الاعراب والفعل مع نون التوكيد يصير مبنيا) هذا مامشى عليه ابن الحاجب فى كافيته وأقره الرضى عليه وأما على قول ابن مالك من أن المضارع لا يبنى الا اذا باشرته النونان فلا يجرى فيه التعليل الآتى لفصل الضمائر بينه وبين النونين وهو مانع من البناء (لما ذكرنا فى نون جماعة النساء) أى فى الجحد وهو أنه لما اتصل بالمضارع مايختص بالافعال رجح جانب الفعلية على وجود المشابهة المقتضية للاعراب وأيضا فلانه لو أعرب مع النونين على ماقبلهما لم يعلم أنه مسند الى الواحد او الى الجمع فى نحو هل يضربن ولو أعرب عليهما لجرى الاعراب على مايشبه التنوين وهو لا يجوز (واعلم أن قوله) أى المصنف (هذا) أى وتحذف الى آخره وهو اعتراض منشؤه قوله معهما الى آخره (يوهم جواز دخول كل من النونين) الخفيفة والثقيلة (فى الامثلة الخمسة و) الحال أنه (اثنان) معدودان (منها) أى من الامثلة الخمسة وهما (يفعلان وتفعلان وقد تقرر) عطف على يوهم أو حال من قوله يفعلان وتفعلان (ان) النون (الخفيفة لا تدخلهما وأجاب) عن الاعتراض المذكور (بعضهم بأنه) أى بأن قوله معهما (تنبيه على أن النون) أى نون الاعراب (تحذف معهما) أى نونى التوكيد فى جميع الامثلة (على مذهب يونس حيث أجاز) أى يونس (دخولها) أى الخفيفة (فى يفعلان وتفعلان وفساده) أى هذا الجواب (يظهر بأدنى تأمل اذلا أثر) أى لا وجود لشىء (فى) هذا (الكتاب من مذهب يونس) ولا دلالة للسوق عليه أصلا (لكن يمكن الجواب عنه) أى عن الاعتراض المتقدم (بأنه) أى الشان (يقال ان النون) الثابتة (فى الامثلة الخمسة) المذكورة (تحذف مع النون الخفيفة والثقيلة)أى مع مقارنتهما للفعل (وهذا) أى الحذف معهما (انما يكون عند ثبوت المعية) أى عند ثبوت مقارنة الثقيلة بالفعل وثبوت مقارنة الخفيفة به (وأما ما) أى الفعل الذى (لا يثبت معه) أى مع ذلك الفعل (المعية) أى المقارنة بينهما

ومراده غير الشاذ فان قلت فلم لم يجز فى نحو فى الدار أنا وقالوا ادار أنا من أن الاول حرف مد والثانى مدغم قلت جوازه مشروط بذلك ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط كما تقدم فى أبى يأبى (وتحذف من الفعل معهما) أى مع النونين (النون التى فى الامثلة الخمسة) كما تحذف مع الجوازم (وهى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين) لما سبق من أن النون التى فى هذه الامثلة علامة الاعراب والفعل مع نون التأكيد يصير مبنيا لما ذكرناه فى نون جماعة النساء واعلم أن قوله هذا يوهم جواز دخول كل من النونين فى الامثلة الخمسة واثنان منها يفعلان وتفعلان وقد تقرر أن الخفيفة لا تدخلها وأجاب بعضهم بأنه تنبيه على أن النون تحذف من الفعل معهما على مذهب يونس حيث أجاز دخولهما فى يفعلان وتفعلان وفساده يظهر بأدنى تأمل اذ لا أثر فى الكتاب من مذهب يونس لكن يمكن الجواب عنه بأن تقول النون فى الامثلة الخمسة تحذف مع النون الخفيفة والثقيلة وهذا انما يكون عند ثبوت المعية وأما مالا يثبت معه المعية

مثل فعل الاثنين (كيفعلان وتفعلان فلا) أى فلا حذف فيه (وقد تقدم) أنه أى الشأن (لامعية) أى لا مقارنة (بين الخفيفة وفعل الاثنين فلا يكون) أى فلا يوجد (فيه) أى فى فعل الاثنين (ذلك) أى الحذف بمقارنة الخفيفة (فافهم) أى هذا التوجيه (فانه لطيف) أى دقيق ووجهه ان فى محصل الجواب شرطا مضمرا وتقريره ان يقال ان النون الثابتة فى الامثلة الخمسة تحذف مع الخفيفة ان ثبتت مقارنتها بالفعل وهى مقارنة لثلاثة فقط من الخمسة لانها لامقارنة لها الا بها بخلاف الثقيلة فانها مقارنة لكل من الخمسة فاردافه الحكم بأنه لطيف للدلالة على هذا الاضمار ويجاب أيضا بأن معنى قوله معهما ان الأمثلة الخمسة لا تخلو من النونين سواء اجتمعتا فى فرد منها أم لا فتأمل (ويحذف مع حذف النون) أى فى الموضع الذى تحذف فيه النون سواء كان بسبب التأكيد أو غيره (واو يفعلون وواو تفعلون أى فعل جماعة الذكور الغائب والمخاطب) فسره للاشارة الى أن هذا الحذف لا يختص بالمرفوع كما فى التمثيل بل فيه وفى المنصوب وغيره (وياء تفعلين أى فعل الواحدة المخاطبة) فيه الاشارة السابقة وانما حذف ما ذكر (لان التقاء الساكنين وان كان على حده على ما ذكره المصنف) أى لا على ما ذكره الشارح لانه يشمل ما اذا كانا فى كلمتين (لكنه) أى الشأن (ثقلت الكلمة) أى بزيادة النون (واستطالت) من عطف العلة على المعلول (وكانت الضمة والكسرة تدلان على الواو والياء فحذفتا) أى الواو والياء (هذا) أى تعليل حذفهما (مع الثقيلة وأما) تعليله (مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده) أى الادغام (و) انما (لم تحذف الالف من يفعلان وتفعلان) مع وجود الاستطالة ودلالة الفتحة على حذفها (لئلا يلتبسا بالواحد) وان كانت النون مع فعل الواحد مفتوحة ومع فعل الاثنين مكسورة لعدم الاعتداد بحركتها لانه قد يذهل عن كسرها أو لعودها الى الاصل الذى هو الفتح لان كسرها لوقوعها بعد الالف وقد حذف (والقياس يقتضى ان لا تحذف الواو والياء أيضا كما) أى كعدم الحذف الذى (هو مذهب بعضهم اذ كل منهما) أى من الواو والياء (فى هذه الامثلة) الثلاثة (ضمير الفاعل) والقياس ان لا يحذف الفاعل (و) لان (التقاء الساكنين) فيها (على حده لكن) استدراك على التعليل الاخير (قد ذكرنا أنه) أى أن التقاء الساكنين (لا يجب بل يجوز) والمراد قوله هناك انه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط (وان كان) أى الالتقاء (على حده) أى طريقته قال الطيبى قد يقال هو وان كان لا يجب بل يجوز لكن كون الفاعل لا يحذف مما يقتضى ارتكابه أى فعدم حذف الواو والياء ليس لان التقاء الساكنين على حده بل لانهما ضميرا فاعل أو فاعل فارتكب التقاء الساكنين على غير حده للضرورة وان لم يلتبس تأمل (وقيل) هذا مقابل قوله وان كان على حده على ماذكره المصنف وهو المعروف بل حكى بعضهم الاتفاق عليه بين علماء هذا الفن كذا ذكره الغزى (حد التقاء الساكنين ان يكون الاول) منهما (حرف لين والثانى مدغما ويكونان) أى الساكنان (فى كلمة) واحدة (فهو) أى التقاء الساكنين (ههنا) أى فى الامثلة الخمسة ليس على حده (لانه) أى التقاء الساكنين (فى كلمتين الفعل ونون التوكيد لكن اغتفر) أى احتمل وقبل الالتقاء (فى الالف وان لم يكن) أى الالتقاء (على حده) أى لكونه فى كلمتين (لدفع الالتباس) أى التباس فعل الاثنين بفعل الواحد (وكونه)

كيفعلان وتفعلان فلا يكون الحذف ثمة وقد تقدم انه لامعية بين الخفيفة وفعل الاثنين فلا يكون فيه ذلك فافهم فانه لطيف (ويحذف) مع حذف النون (واو يفعلون و) واو (تفعلون) أى فعل جماعة الذكور الغائب والمخاطب (وياء تفعلين) أى فعل الواحدة المخاطبة لان التقاء الساكنين وان كان على حده على ما ذكره المصنف لكنه ثقلت الكلمة فيه واستطالت وكانت الضمة والكسرة تدلان على الواو والياء فحذفتا هذا مع الثقيلة واما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده ولم تحذف الالف من يفعلان وتفعلان لئلا يلتبسا بالواحد والقياس يقتضى ان لا تحذف الواو والياء أيضا كما هو مذهب بعضهم اذ كل منهما فى هذه الامثلة ضمير الفاعل والتقاء الساكنين على حده لكن قد ذكرنا انه لا يجب بل يجوز وان كان على حده وقيل حد التقاء الساكنين أن يكون الاول حرف لين والثانى مدغما ويكونان فى كلمة فهو هنا ليس على حده لانه فى كلمتين الفعل ونون التأكيد لكن اغتفر فى الالف وان لم يكن على حده لدفع الالتباس وكونه

أى الالتقاء (أخف) من حذف الالف لان فيه انتقالا من الاخف وهو الفتح الى الاثقل وهو الكسر واما مع حذف الواو والياء فالانتقال فيه من الاثقل وهو الضم أو الكسر الى الاخف وهو الفتح (ولعله) أى لعل هذا القيد وهو قوله ويكونان فى كلمة (مراد المصنف ولم يصرح به) أى بهذا المراد (اكتفاء بتمثيله بكلمة واحدة أعنى دابة كذا) أى مثل هذا التعريف مع الاكتفاء بالتمثيل عن القيد (فعل جار الله)محمود بن عمرو بن عمر الزمخشرى (وههنا) أى فى ارادة قيد فى الحد مع عدم التصريح به لقرينة التمثيل (موضع تأمل) أى تردد لانه لما مثل بنحو دابة وحكم بعده بأنه يحذف واو تفعلون وياء تفعلين دل على ان مراده على الاطلاق فدعوى التخصيص ينافى تمثيله ويمكن الجواب بأنه لما بين التقاء الساكنين على مذهبه بنحو دابة بادر الى الوهم ان مثل تفعلون كذلك لكون الفاعل كالجزء من الفعل فأزال ذلك الوهم بقوله ويحذف فالغرض بهذا ليس الا دفع الوهم لا التعميم فافهم فانه دقيق وقيل وجه التأمل هو ان اصطلاح الصرفيين ان نحو فعلت وفعلنا وفعلا وفعلوا ويفعلان وتفعلان وتفعلين كلا منها يطلق عليه فعل فهو فى اصطلاحهم كلمة لا كلمتان فالتقاء الساكنين على حده وقول القائل على هذا التعريف انه ليس على حده مردود بهذا وأيضا لو سلمنا انهما كلمتان لزم على هذا الحد مخالفة القياس فى فعل الاثنين وهى عدم حذف الالف وان كانت المخالفة لسبب وأما على الحد الاول فلا تلزم لان الحذف وعدمه جائزان وليس أحدهما قياسا دون الآخر فحذفت الواو والياء على القياس كما ان عدم حذف الالف على القياس وقيل وجهه ان التمثيل يشعر باشتراط اتحاد الكلمة وتخصيص الخفيفة فيما سبق بالتعليل بالتقاء الساكنين على غير حده يشعر بعد اشتراطه انتهى كذا قاله بعضهم (ففى الجملة) أى فى جملة الأحوال أو جملة حاصل الكلام وفرق بعضهم بين قولك فى الجملة وبالجملة بأن الاول يستعمل فى القلة والثانى فى الكثرة (يحذف الواو والياء) أى لا يثبت كل منهما (الا اذا) أى وقت (انفتح ما قبلهما) فالاستثناء مفرغ على التأويل المذكور (فانهما) أى الواو والياء (لا تحذفان حينئذ) أى حين اذا انفتح ما قبلهما (لعدم ما) أى دليل (يدل عليهما) أى الواو والياء (أعنى) بالدليل المذكور (الضم والكسر بل تحرك الواو بالضم والياء بالكسر لدفع التقاء الساكنين) علة التحريك (نحو لا تخشون أصله) أى قبل دخول لا الناهية ونون التوكيد (تخشيون حذفت ضمة الياء للثقل ثم) حذفت (الياء لا) جل دفع (التقاء) أى اقتران (الساكنين فقيل تخشون) وزنه تفعون (وأدخلت لا الناهية فحذفت النون) أى علامة للجزم وفيه اشارة الى أن هذا الحذف الذى هو للجازم قبل ورود التأكيد فلا ينافى ما مر من ان الفعل المؤكد بالنون مبنى لان مقتضاه ان عامل الاعراب انما دخل على الفعل مؤكدا والدليل على ما قاله من ان النون انما دخلت بعد حذف نون الاعراب ان نون التوكيد لا يلحق الا مافيه طلب أو شبهه ولا يحصل فيه الطلب الا بعد دخول لا الناهية وكذا قياس ما سيأتى مما فيه عامل الجزم (فقيل لا تخشوا فلما الحق) أى لا تخشوا (نون التوكيد التقى ساكنان الواو والنون ولم تحذف الواو لعدم ما يدل عليها) أى على الواو وهو الضم (بل حرك) أى الواو (بما يناسبه) من الحركة (وهو) أى المناسب (الضم لكونه) أى الضم (أخاه) أى الواو

أخف ولعله مراد المصنف ولم يصرح به اكتفاء بتمثيله بكلمة واحدة أعنى دابة وكذا فعل العلامة جار الله رحمة الله عليه وهنا موضع تأمل ففى الجملة تحذف الواو والياء (الا اذا انفتح ما قبلهما) فانهما لا يحذفان حينئذ لعدم ما يدل عليهما أعنى الضم والكسر بل تحرك الواو بالضم والياء بالكسر لدفع التقاء الساكنين (نحو لا تخشون) أصله تخشيون حذف ضم الياء للثقل ثم الياء لالتقاء الساكنين فقيل تخشون وأدخل لا الناهية فحذفت النون فقيل لا تخشوا فلما أدخل نون التأكيد التقى ساكنان الواو والنون المدغمة ولم تحذف الواو لعدم ما يدل عليها بل حرك بما يناسبه وهو الضم لكونه أخاه

(فقيل

(فقيل لا تخشون وهى) أى صيغة لا تخشون (نهى المخاطب) خبر أول (لجماعة الذكور خبر ثان (ولا تخشين) وزنه تفعين (أصله تخشيين) بيائين احداهما لام الكلمة والاخرى ياء المخاطبة (حذفت كسرة الياء) الاولى للثقل (ثم) حذفت (الياء) الاولى لالتقاء الساكنين (وأدخل لا) الناهية (وحذفت النون) علامة للجزم (فقيل لاتخشى فلما الحق) أى لا تخشى (نون التوكيد التقى ساكنان الياء والنون فلم تحذف الياء لما مر) وهو عدم الدليل على حذفه (بل حرك) أى الياء (بالكسر لكونه) أى الكسر (مناسبا له) أى للياء (وهى) أى صيغة لا تخشين (نهى المخاطبة ولتبلون) وزنه تفعون (أى لتبلون فأعل اعلال تخشون) أى بعد قلب الواو ياء لان القاعدة أن حرف العلة إذا وقع رابعا بعد حركة تقلب ياء وهذا كذلك أو يقال مشى الشارح على طريق آخر (فقيل لتبلون فأدخل) عليه (نون التوكيد وحذفت) من عطف المسبب على السبب (نون الاعراب) لئلا يلزم اجتماع الاعراب والبناء لان الفعل حين دخل عليه نون التوكيد صار مبنيا فحذفت نون الاعراب لانتفاء الاعراب التى هى علامة عليه فلا مخالفة بين هذا ومامر فتأمل (وضمت الواو كما فى تخشون وهو) لتبلون (فعل جماعة الذكور المخاطبين) مأخوذ (من البلاء وهو التجربة فاماترين أصله ترأيين على وزن تمنعين) وفى نسخة تفعلين (حذفت همزته) أى بعد نقل حركتها الى الراء التى هى فاء الفعل وانما التزموا ذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال حتى لايجوز استعمال الاصل والرجوع اليه الا لضرورة كذا ذكره الطبلاوى (كما سيجىء) أى فى المهموز (فقيل ترين) على وزن تعلين (ثم حذفت كسرة الياء) للاستثقال (ثم) حذفت (الياء) لالتقائها مع مابعدها ساكنة (ولك أن تقول فى الجميع) أى فى جميع ماذكر من تخشون وتخشين ولتبلون واما ترين (قلبت الواو) أى فى لتبلون (والياء) فى البواقى (ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ثم حذفت الالف وهذا) أى قلب الواو والياء المذكورين ألفا (أولى) أى لجريه على قانونهم المطرد ولعدم التباس عين المحذوف ولاغنائه عن اعتبار الحذف لاجل الثقل وأيضا لان القلب تغيير الى بدل فهو أولى من التغيير بدون بدل وهو الحذف (واياك) أى باعد نفسك (أن تظن) أى من أن تظن فأضمر من لانه لا يجوز حذف العاطف بعد اياك الا إذا كان المحذو رمجرورا بمن كذا قاله الطبلاوى (أن المحذوف واو الضمير وياؤه كما ظن الكواشى فى تفسيره فانه) أى ظن الكواشى (من بعض الظن) المشار اليه بقوله تعالى اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم (بل المحذوف لام الفعل لكونه أولى بالحذف) ما ذكر ظاهر غنى عن الايضاح (فقيل ترين) هذا نتيجة كل من الاعلالين السابقين (فأدخلت) عليه (اما وهى من حرف الشرط) أى أن المدغمة فى مازائدة حرف الشرط ففيه تسامح لظهور المراد منه (فحذفت النون علامة) مفعول لاجله (للجزم فألحق نون التوكيد وكسر الياء ولم تحذف لما ذكر) أى لعدم الدليل على حذفه (فى لاتخشين فصار) أى هذا الفعل المذكور (اما ترين وقد اخطأ من قال حذفت النون) أى من نحو ترين (لاجل نون التوكيد لانه) أى نون التوكيد وهو علة للخطإ (لا يلحقه) أى لايلحق ترين (قبل دخول اما لما تقدم فى أول البحث)أى بحث نونى التوكيد من انهما لا تدخلان الا على مافيه طلب أو على

فصار اما ترين وقد أخطأ من قال حذفت النون لأجل نون التأكيد لانه لايلحقه قبل دخول اما لما تقدم فى أول البحث

وأدخل لا وحذفت النون وقيل لا تخشى فلما ألحق نون التأكيد التقى ساكنان الياء والنون فلم تحذف الياء لما مر بل حرك بالكسر لكونه مناسبا له وهو نهى المخاطبة (ولتبلون) أصله تبلوون فأعل اعلال تخشون فقيل لتبلون فأدخل نون التأكيد وحذفت نون الاعراب وضمت الواو كما فى لاتخشون وهو فعل جماعة الذكور المخاطبين مبنيا للمفعول من البلاء وهو التجربة (فاماترين) أصله ترأيين على وزن تفعلين حذفت الهمزة كما سيجىء فقيل ترين ثم حذفت كسرة الياء ثم الياء ولك ان تقول فى الجميع قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الالف وهذا أولى واياك أن تظن أن المحذوف واو الضمير وياؤه كما ظن الكواشى فى تفسيره فانه من بعض الظن بل المحذوف لام الفعل لانه أولى بالحذف من ضمير الفاعل وهو ظاهر فقيل ترين فأدخل اما وهى من حروف الشرط فحذفت النون علامة للجزم وألحق نون التأكيد وكسر الياء ولم يحذف لما ذكر فى لاتخشين

مايشبهه وترين قبل دخول اما ليس بطلب ولا مشابه له وأما بعده فهو شبيه بالقسم فى أن اما للتأكيد (وكذا) أى مثل اما ترين فى أن نونه حذفت لا لاجل التوكيد (لا تخشون بخلاف لتبلون فانه) أى فان نون التوكيد (لحقه) أى لتبلون (لكونه جواب القسم) أى ليس فيه جازم فتحذف النون بسببه (وعلى هـذا) أى المذكور من عدم حذف الواو والياء والتحريك بالضم والكسر عند انفتاح ماقبلها (الخفيفة) أى قياسها (نحو لا تخشون ولاتخشين ولم تقلب الواو) أى من نحو لتبلون (والياء) أى من لاتخشين (من هذه الامثلة) أى المتقدمة (ألفا لان حركتهما) أى الواو والياء فى النحو المذكور (عارضة) أى بسبب التقاء الساكنين (لاعتداد بها) أى بالحركة (وهـذا) أى عروض الحركة فى الامثلة المذكورة أو عدم الاعتداد بالعارض (هو السر) أى السبب الحامل (فى عدم اعادة اللام المحذوفة حيث لم يقل) أى المصنف (لاتخشاون) أى باعادة اللام التى هى الالف بناء على الاعلال الثانى الذى هو الاولى وكذا لاتخشايين وأيضا قال بعضهم لان حركتهما وان كانت أصلية فلا يجوز القلب لانهما اسمان فى هذه المواضع لكونهما ضميرين للفاعل والقلب انما يجوز إذا كانا حرفين كذا فى بعض الهوامش (وقال المالكى) والمراد به الامام أبو عبد الله محمد بن مالك الطائى الجيانى صاحب التسهيل والخلاصة (حذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية نحو ارض فى ارضى وكذا لا تخش فى لا تخشى) والغرض من ذكر هـذه اللغة مقابلتها لقول المصنف فيما مر الا إذا انفتح ماقبلهما فعلى هذه اللغة يقال ارضن فى ارضين للمخاطبة (ويفتح مع النونين) أى الخفيفة والثقيلة (آخر الفعل إذا كان) أى ذلك (الفعل فعل الواحد) الغائب أو المخاطب (والواحدة الغائبة لانه) أى الفتح (الأصل لخفته) أى الفتح (فالعدول) أى فالخروج (عنه) أى عن الاصل الذى هو الفتح (انما يكون) أى العدول (لغرض) أى من الاغراض لان الخروج عن الاصل بلا فائدة ولا نكتة عبث (ويضم) أى مع النونين (آخر الفعل إذا كان) أى ذلك (الفعل فعل جماعة الذكور) الغائبين أو المخاطبين (ليدل الضم) أى لآخر الفعل (على الواو المحذوفة) أى لالتقاء الساكنين (ويكسر) أى مع النونين (آخر الفعل إذا كان) أى ذلك (الفعل فعل الواحدة المخاطبة ليدل الكسر) أى لآخر الفعل (على الياء المحذوفة) أى لا لتقاء الساكنين (وكان الاولى) للمصنف (أن يقول ماقبل النون بدل) قوله (آخر الفعل) أى فى المواضع الثلاثة المذكورة (ليشمل) أى هذا اللفظ الواقع بدل جميع الاوزان اللاحقة بها نون التوكيد الواقعة فيها التصرفات المترتبة على لحوقها سواء كان ذلك التصرف واقعا على جزء الفعل أو مافى حكمه (نحو لاتخشون ولا تخشين فان الواو والياء ليسا آخر الفعل بل) وليس (كل واحد منهما) فى حكم الآخر لأنه (اسم برأسه) أى بانفراده (لان الفعل) فى الحقيقة (تخشى) أى فقط (وهما) أى الواو والياء (ضمير الفاعل) وللفاعل ليس من أجزاء الفعل حتى يطلق عليه آخره (والجواب) أى عن ذلك الاعتراض (أن هذا الضمير) الذى هو الواو والياء وان كان ليس جزأ حقيقا للفعل لكنه (كجزء) أى فى حكم الجزء (من الفعل فكأنه) أى الضمير (آخر فى الحكم) أى فى وقوع التصرفات عليه المترتبة على لحوق

وكذا لاتخشون ولاتخشين بخلاف لتبلون فانه لحقه لكونه جواب القسم وعلى هذا الخفيفة نحو لاتخشون ولاتخشين ولم تقلب الواو والياء من هذه الامثلة ألفا لأن حركتهما عارضة لا اعتداد بها وهذا هو السر فى عدم اعادة اللام المحذوفة حيث لم يقل لاتخشاون وقال المالكى حذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية نحو أرضن فى أرضى وكذا لاتخشن فى لاتخشى (ويفتح) مع النونين (آخر الفعل إذا كان) الفعل (فعل الواحد والواحدة الغائبة) لانه الاصل لخفته فالعدول عنه إنما يكون لغرض (ويضم) آخر الفعل (إذا كان) الفعل (فعل جماعة الذكور ليدل الضم على الواو المحذوفة (ويكسر) آخر الفعل (إذا كان) الفعل (فعل الواحدة المخاطبة) ليدل الكسر على الياء المحذوفة وكان الاولى أن يقول ماقبل النون بدل آخر الفعل ليشمل نحو لاتخشون ولاتخشين فان الواو والياء ليسا آخر الفعل بل كل منهما اسم برأسه لان الفعل تخشى وهما ضمير الفاعل والجواب أن هذا الضمير كجزء من الفعل فكأنه آخر الفعل

النونين (وقيل) أى فى الجواب عن الاعتراض المذكور (الغرض) أى غرض المصنف من هذا المبحث (بيان آخر الفعل غير الناقص) عند دخول النونين لان الناقص قد علم حكمه وهو أن المضموم والمكسور فيه بسبب النونين هو الضمير لا آخر الفعل وذلك (فى) نحو (لا تخشون ولا تخشين) وقد يقال المعلوم من كلام المصنف هناك حذف الواو والياء وذلك لا يستلزم الضم والكسر لما قبلهما ولعل هذا وجه تضعيف الشارح لهذا القيل ويرد عليه أيضا نحو اغزن وارمن فانهما وان كانا ناقصين إلا أن حكم آخرهما حكم غير الناقص كذا فى الطيلاوى (فتقول فى أمر الغائب مؤكدا بالنون لينصرن بالفتح لكونه فعل الواحد) وهو يفتح آخره بنون التوكيد (لينصران) فعل الاثنين الغائبين (ليَنصرن بالضم) أى ضم الآخر ليدل على الواو (لكونه فعل جماعة الذكور) وهو يضم فيه الآخر بدخول نون التوكيد (أصله لينصرون) أى بعد حذف نون الرفع (حذفت الواو لالتقاء الساكنين لتنصرن بالفتح أيضا) أى كما فى فعل الغائب (لانه فعل الواحدة الغائبة) وهو يفتح فيه الآخر بدخول نون التوكيد (لتنصران) مثنى مؤنث غائب (لتنصرتان) بالالف الفاصلة مع كسر النون لكونه فعل جماعة النساء (و) تقول فى الغائب مؤكدا (بالخفيفة لينصرن بالفتح) لكونه فعل الواحد الغائب (ليَنصرن بالضم) أى ليدل على الواو لكونه فعل جماعة الذكور (لتنصرن بالفتح) لكونه فعل الواحدة الغائبة (لما علم) أى من الفتح فى فعل الواحد والواحدة الغائبين والضم فى فعل جماعة الذكور (وترك) أى المصنف (البواقى) من التثنيتين وجماعة النساء (لان) نون التوكيد (الخفيفة لا تدخلها) أى البواقى المذكورة (وتقول فى أمر الحاضر بالثقيلة انصرن) بالفتح للمخاطب الواحد (انصران) لمثناه (انصرن) بالضم لجمعه (انصرن بالكسر) ليدل على الياء المحذوفة (لانه فعل الواحدة المخاطبة انصران) لمثناها (انصرتان) بالالف الفاصلة لكونه فعل جماعة النساء (و) فى أمر الحاضر مؤكدا (بالخفيفة انصرن) بالفتح (انصرن) بالضم (انصرن) بالكسر وقس على هذا) المذكور (نظائره أى نظائر كل من لينصرن وانصرن إلى الآخر) وبينها بقوله (من نحو اضربن واعلمن ولينصرن وليعلمن وغير ذلك) أى من الافعال الثلاثية المجردة منتهيا (إلى سائر) أى باقى (الافعال) الثلاثية المزيدة والرباعية المجردة والمزيدة من نهى واستفهام وجحد ونحو ذلك مما تلحقه نون التوكيد (و) سائر (الامثلة) أى أمثلة كل من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث وغيبة وحضور وتكلم (وأما اسم الفاعل والمفعول من الثلاثى المجرد فلاكثر) احترز به عن فعيل ومفعول وفعال ومفعال (ان يجىء اسم الفاعل منه) أى من الثلاثى المجرد (على) صيغة (فاعل) ولهذا سمى اسم الفاعل بهذا اللفظ سواء كان مما ذكر أو من غيره فلم يسم باسم فعال ونحوه ولان الثلاثى أكثر من غيره فلما كان الثلاثى أكثر وفاعل منه أكثر غلب وسمى به هذا المحدث عنه فى الكل وكذا القول فى اسم المفعول وأيضا فليس المراد بقولهم اسم الفاعل اسم الصفة التى تجىء على وزن اسم الفاعل كالمفعل والمستفعل بل المراد اسم من فعل الشىء ولم يأت لمفعل والمستفعل بمعنى الذى فعل حتى يقال اسم المفعل والمستفعل وقد يطلق اسم الفاعل

وقيل الغرض بيان آخر الفعل غير الناقص لأن الناقص قد علم حكمه فى لاتخشون وتخشين(فتقول فى أمر الغائب مؤكدا بالنون الثقيلة لينصرن) بالفتح لكونه فعل الواحد (لينصران لينصرن) بالضم لكونه فعل جماعة الذكور أصله لينصرون حذف الواو لالتقاء الساكنين (لتنصرن) بالفتح أيضا لانه فعل الواحدة الغائبة(لتنصران لينصرتان وبالخفيفة لينصرن)بالفتح (لينصرن) بالضم (لتنصرن) بالفتح لما علم وترك البواقى لان الخفيفة لاتدخلها(وتقول فى أمر الحاضر المؤكد بالثقيلة انصرن انصران انصرن انصرن) بالكسر لانه فعل الواحدة المخاطبة (انصران انصرتان وبالخفيفة انصرن انصرن انصرن وقس على هذا نظائره) أى نظائر كل من لينصرن وانصرن الخ من نحو اضربن واعلمن وليضربن وليعلمن وغير ذلك إلى سائر الافعال والامثلة (وأما اسم الفاعل والمفعول من الثلاثى المجرد فالاكثر أن يجىء الفاعل منه على فاعل

على من لم يفعل الفعل كالمنكر والقائم والقاعد والمخرج والمستخرج وغير ذلك كذا ذكره الطبلاوى (فتقول ناصر) بزيادة الالف بعد حذف حرف المضارعة لكونها أخف من غيرها وكسر العين لاعتدال الكسرة أو لسلامتها من الالتباس بماضى المفاعلة المفتوح العين ومن ثقل الضم (للواحد) المذكر (ناصران للاثنين) المذكرين بالالف (حال الرفع وناصرين) بالياء (حال النصب والجر) وكان مقتضى حمل النصب على الجر تقديمه على النصب (وناصرون لجماعة الذكور) بالواو (حال الرفع وناصرين) لهم بالياء (فى حال النصب والجر) وفيه ما تقدم (وذلك) أى كون الاعراب فى الأحوال المذكورة بما ذكر (لانهم) أى النحويين (لما جعلوا اعرابهما) أى المثنى والمجموع (بالحروف) أى لتعذر الاعراب بالحركة (وكان الحروف) أى الصالحة للاعراب (ثلاثة أعنى الواو والألف والياء جعلوا) أى النحويون (رفع المثنى بالالف لخفتها) ولوقوعها ضمير المثنى المرفوع (والمثنى مقدم) أى على الجمع بالطبع فأخذ الخفيف لتقدمه (و) جعلوا (رفع الجمع بالواو لمناسبة الضمة) وفى نسخة لمناسبته الضمة وعلى كلتيهما فالمراد مناسبة الواو الضمة لكونها أختها كما مر (ثم جعلوا جر المثنى والمجموع بالياء) لمناسبتها الكسرة فى الآحاد باعتبار الاصل لان الاصل أن يكون الضم بالواو والنصب بالالف والجر بالياء لمناسبتها للحركات (وفتحوا ما قبل الياء فى المثنى وكسروه) أى ما قبل الياء (فى الجمع فرقا بينهما) أى المثنى والمجموع ولم يعكسوا لان المثنى مقدم والفتح راجح لخفته وأيضا فان الفتح ثابت فى المثنى قبل الاعراب فأبقى بعده لعدم المعارض بخلاف المجموع (ولما رأوا أنه) أى ما قبل الآخر (يفتح) أى بسبب الاعلال (فى بعض الصور) أى الامثلة (فى الجمع نحو مصطفين) الاصل مصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مصطفاين فحذفت لالتقاء الساكنين فصار مصطفين (فتحوا) جواب لما (النون فى الجمع وكسروه فى المثنى) وكانت حركة ما قبل الياء فيهما مخالفة لحركة النون للتعادل فيكون ذلك فارقا فى جميع الصور إلا ان هذا الفرق أيضا لا يظهر أثره عند الاضافة أو الوقف وأنه قد يدعى أنه لا يحتاج اليه فى بعض الصور المذكورة فى الشرح اذ ألف التثنية فيه تقلب ياء فتحصل فى المثنى يا آن وفى الجمع ياء واحدة إذ ألف مفرده تحذف كذا ذكره اللقانى (ثم جعلوا النصب فيهما) أى فى المثنى والجمع (تابعا للجر) لاشتراكهما فى المعنى فى كثير من المواضع كقمت لزيد وخاطبت زيدا وفى اللفظ نحو له وانه ولك وانك ولكونهما علامتى الفضلات (ناصرة للواحدة) غائبة كانت أو مخاطبة (ناصرتان للثنتين) غائبتين أو مخاطبتين (ناصرات لجماعة الاناث) المخاطبات أو الغائبات أصله ناصرتات حذفت التاء الاولى لكراهة اجتماع علامتى التأنيث من جنس واحد فهو جمع سالم لبقاء صيغة مفرده (ونواصر أيضا) أى مثل ناصرات (لهما) أى لجماعة الاناث المخاطبات أو الغائبات فهو جمع مؤنث مكسر (والاكثر ان يجىء اسم المفعول منه) أى من الثلاثى المجرد (على) وزن (مفعول) لانه مأخوذ من المضارع المجهول للمناسبة بينهما من حيث انهما يسندان

تقول ناصر) للواحد (ناصران) للاثنين حال الرفع وناصرين فى النصب والجر (ناصرون) لجماعة الذكور فى الرفع ناصرين فى النصب والجر وذلك لأنهم لما جعلوا اعرابهما بالحروف وكان الحروف ثلاثة أعنى الواو والألف والياء جعلوا رفع المثنى بالالف لخفتها والمثنى مقدم ورفع الجمع بالواو لمناسبته الضمة ثم جعلوا جر المثنى والمجموع بالياء وفتحوا ما قبل الياء فى المثنى وكسروا فى الجمع فرقا بينهما ولما رأوا أنه يفتح فى بعض الصور فى الجمع أيضا نحو مصطفين فتحوا النون فى الجمع وكسروه فى المثنى ثم جعلوا النصب فيها تابعا للجر (ناصرة) للواحدة (ناصرتان) للتثنية (ناصرات)لجماعة الاناث (ونواصر) أيضا لهما (والاكثر أن يجىء اسم المفعول منه على مفعول

الى مفعول مالم يسم فاعله فزيدت الميم مقام حرف المضارعة لتعذر زيادة حرف العلة لما سيأتى وفتحت لخفة الفتح ولاداء غيره الى الالباس باسم المفعول من باب الافعال وباسم الآلة ثم ضمت العين لاداء غير الضم الى الالباس باسم المكان من الثلاثى المجرد السالم واشبعت الضمة لئلا يلزم وقوع ما ليس من كلامهم وهو مفعل بغير استثناء كذا فى الغزى (تقول منصور منصوران منصورون منصورة منصورتان منصورات) أصله منصورتات حذفت التاء الاولى لما تقدم (ومناصر) بفتح الميم جمع مكسر (وانما قال) المصنف (الاكثر لانهما) أى اسم الفاعل واسم المفعول (قد يكونان على غير) وزن (فاعل ومفعول) وذلك (نحو ضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر) من حذر يحذر (فى اسم الفاعل) يعنى ان هذا النوع والنوع الذى بعده داخلان فى اسم الفاعل عند أهل هذا الفن وكذا الصفة المشبهة على ما يشير اليه الشارح واما عند النحويين فالنوع الاول مشهور بأمثلة المبالغة وأمثلة التحويل والثانى يعبرون عنه بفعيل بمعنى مفعول أو فاعل وهما خارجان عن اسمى الفاعل والمفعول وأما الصفة المشبهة فالأمر فيها أظهر (ونحو قتيل) وهذا هو النوع الثانى يستوى فيه المذكر والمؤنث كما سيصرح به (وحلوب) وركوب يستوى فيهما أيضا المذكر والمؤنث اذا كانا بمعنى فاعل كرجل صبور وامرأة صبور ومنه وما كانت أمك بغيا أصله بغويا ثم أدغم بخلاف ما اذا كان بمعنى مفعول فانه قد يلحقهما التاء كركوبة بمعنى مركوبة وحلوبة بمعنى محلوبة وربما تحذف (فى اسم المفعول وكذا) أى مثل ما يطلق على نحو ضراب اسم فاعل (الصفة المشبهة باسم الفاعل) يطلق عليها اسم الفاعل (عند أهل هذه الصناعة) أى صناعة التصريف ولكن اطلاق اسم الفاعل عليها باعتبار أن كليهما وصفان مشتقان عن الفعل لامن حيث المعنى لانهما حقيقتان مختلفتان لا يمكن جمعهما واتحادهما فان اسم الفاعل عند النحويين مشتق من الفعل لذات قام بها الفعل بمعنى الحدوث والصفة المشبهة مشتقة من الفعل لذات قام بها الفعل بمعنى الثبوت عند بعضهم والاطلاق لا للحدوث ولا للاستمرار عند آخرين وأما أهل هذا الفن فيقولون اسم الفاعل مشتق من الفعل مطلقا سواء كان بمعنى الحدوث أو بمعنى الثبوت ثم شرع يتكلم فى اسم المفعول المأخوذ من اللازم فقال (وتقول رجل ممرور به ورجلان ممرور بهما ورجال ممرور بهم وامرأة ممرور بها وامرأتان ممرور بهما ونساء ممرور بهن أى لاتبنى) انت (اسم المفعول من اللازم الا بعد ان تعديه) أى بحرف الجر (اذ) اسم المفعول لابد وأن يقام المفعول مقام الفاعل واللازم (ليس له مفعول) حتى يقام مقام الفاعل فلا بد من التعدية عندأخذ اسم المفعول منه (فتثنى أنت وتجمع وتؤنث وتذكر الضمير) أى الضمير المجرور ليحصل الغرض من التثنية والجمع والتأنيث والتذكير وعلى هذا جاء قوله تعالى غير المغضوب عليهم مفرد اللفظ مع صيغة الجمع (فيا) أى فى اسم (أى فى اسم المفعول الذى يتعدى بحرف الجر لا اسم المفعول) معطوف على قوله الضمير (لا تقول ممروران بهما ولا ممرورون بهم ولا ممرورة بها ونحو ذلك) أى ولاممرورات بهن (لان القائم مقام الفاعل لفظا) تمييز إما محول عن الفاعليه بالقائم وهو ظاهر واما عن المفرد المقدر والاصل لان القائم قياما مثل قيام الفاعل لفظا والمراد باللفظ على هذا أحكامه اللفظية من رفعه وعمديته ووجوب تأخره عن فعله

تقول منصور منصوران منصورون منصورة منصورتان منصورات ومناصير)وانماقال والاكثر لانهما قد يكونان على غير فاعل ومفعول نحو ضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر فى اسم الفاعل ونحو قتيل وحلوب فى اسم المفعول وكذا الصفة المشبهة باسم الفاعل عند أهل هذه الصناعة (وتقول) رجل (ممرور به) ورجلان (ممرور بهما) ورجال (ممرور بهم) وامرأة (ممرور بها) وامرأتان (ممرور بهما) ونساء (ممرور بهن ممرور بك ممرور بكما ممرور بكم ممرور بك ممرور بكما ممرور بكن ممرورني ممرور بنا) أى لاتبنى اسم المفعول من اللازم الا بعد أن تعديه اذليس له مفعول (فتثنى) أنت وتجمع (وتؤنث وتذكر)الضمير (فيا) أى فى الاسم الذى (يتعدى بحرف الجر لا اسم المفعول) فلا تقول ممروران بهما ولاممرورون بهم ولاممرورة بها ونحو ذلك لان القائم مقام الفاعل لفظا

واستحقاقه للاتصال به ووجوب تأنيثه لاالقائم مقامه معنى اذ هو الضمير المجرور فقط (أعنى) أى أريد بالقائم مقام الفاعل (الجار والمجرور من حيث هو هو) الضمير الاول عائد على القائم مقام الفاعل والثانى على الجار والمجرور باعتبار ذاته مع قطع النظر عن كونه ضميرا ويصح أن يعودا معا على الجار والمجرور لكن باعتبار وصفه بمعنى من حيث انه المسمى بالجار والمجرور موصوفا بكونه جارا ومجرورا أعنى من حيث المجموع وهذا أظهر وادق واحترز به عن الجار والمجرور من حيث انه مسند اليه المرور به فى المعنى فان ذلك هو المجرور فقط كما تقدم وهو مؤنث ومثنى ومجموع (ليس) خبران القائم (بمؤنث ولا مثنى ولا مجموع) أى لان الجار والمجرور من حيث المجموع مركب والمركب لا يكون مفردا ولا مثنى ولا مجموعا مثلا بها مركب من الباء والهاء والمركب من المؤنث وغيره لا يكون مؤنثا وعلى هذا القياس (فلا وجه لتأنيث العامل وتثنيته وجمعه) لان ذلك كله باعتبار المعمول والمعمول هنا الذى هو الجار والمجرور ليس فيه شىء من ذلك فى تلك الصور ونظر الطبلاوى فى هذا التفريع فقال لانه علل عدم تثنية اسم المفعول وعدم جمعه بعدم ذلك فى القائم مقام الفاعل وهو غير معقول لانه هنا مسند الى الظاهر وهو عند اسناده الى الظاهر لا يثنى ولا يجمع سواء كان ذلك الظاهر مثنى أو مجموعا أولا (وظاهر كلام صاحب الكشاف ان مثل هذا الفاعل) أى نائبه وانما سماه فاعلا جريا على اصطلاح الزمخشرى من تسمية النائب عن الفاعل فاعلا (يجوز ان يقدم فيقال زيد به ممرور) ونقل الرضى فى بعض فصول المفصل جواز اضافة الصفة الى فاعلها كقولك معمور الدار ومثله اصطلاح عبد القاهر (لانه) أى صاحب الكشاف (ذكر فى قوله تعالى أولئك كان عنه مسئولا ان عنه فاعل مسؤلا) أى قائم مقام فاعله (قدم) أى عنه (عليه) أى على مسؤلا فاسم كان ضمير عائد على كل أولئك المشار به الى السمع والبصر والفؤاد وعند غير صاحب الكشاف واسمها ضمير عائد على المكلف وفاعل مسئولا ضمير مثله وعنه فضلة وانما قال وظاهر لاحتمال ان يكون التقديم أخرجه عن كونه فاعلا وصار الفاعل ضمير السؤال والتقدير يفعل السؤال عنه كذا ذكره اللقانى (وفعيل قد يجىء بمعنى الفاعل) نبه بقد المفيد لقلة الحكم على كون ذلك موكولا الى السماع (كالرحيم) حال كونه (بمعنى الراحم) وحال كونه أيضا ملاصقا (مع المبالغة) وهى لازمة على ما نقل عن الزمخشرى من ان كل ماهو معدول عن أصل فهو للمبالغة فرحيم ورحوم ورحمن للمبالغة اذ الكل معدول عن راحم وقيل بل اذا كان من باب فعل بضم العين (و) قد (يجىء) أى فعيل (بمعنى المفعول كالقتيل بمعنى المقتول) والجريح بمعنى المجروح والذبيح بمعنى المذبوح (وأمثلتهما) أى فعيل بمعنى الفاعل وفعيل بمعنى المفعول (فى التثنية والجمع والتذكير والتأنيث كأمثلة اسم الفاعل والمفعول) أى فى جميع الاحكام المذكورة لهما من كون رفع المثنى بالالف والجمع المذكر بالواو وجرهما ونصبهما بالياء ومن الحاق تاء التأنيث بالمفرد المؤنث وزيادة الالف والتاء لجمعه (الا أنه) أى الشأن (يستوى لفظ المذكر والمؤنث فى) فعيل (الذى بمعنى المفعول) أى بخلاف الذى بمعنى الفاعل والعلة طلب الفرق بينهما وهو وان حصل بالعكس الا ان الذى بمعنى فاعل أصل بالنسبة الذى بمعنى مفعول والتمييز بين المذكر والمؤنث أصل

أعنى الجار والمجرور من حيث هو هو ليس بمؤنث ولامثنى ولا مجموع فلا وجه لتأنيث العامل وتثنيته وجمعه وظاهر عبارة صاحب الكشاف ان مثل هذا الفاعل يجوز أن يتقدم فيقال زيد به ممرور لانه ذكر فى قوله تعالى كل أولئك كان عنه مسئولا أن عنه فاعل مسئولا قدم عليه (وفعيل قد يجىء بمعنى الفاعل) كالرحيم بمعنى الراحم للمبالغة (وبمعنى المفعول كالقتيل بمعنى المقتول) وأمثلتها فى التثنية والجمع والتذكير والتأنيث كأمثلة اسم الفاعل والمفعول الا أنه يستوى لفظ المذكر والمؤنث فى الذى بمعنى المفعول

بالنظر إلى المستوية إذ الأصل جريان الصفة على الموصوف ومطابقتها اياه فأعطى الاصل للاصل والفرع للفرع (إذا ذكر الموصوف) فيه اشارة خفية إلى ما هو موضوع المسئلة من اشتراط بقاء فعيل على وصفيته بخلاف ما إذا خرج عن الوصفية إلى الاسمية فلا يجرى فيه ذلك مثل ذبيحة ونطيحة ونحوهما مما دخله تاء النقل (نحو رجل قتيل وامرأة قتيل) للاستغناء عن الفرق بذكر الموصوف (بخلاف) قولك (مررت بقتيل فلان وقتيلته فانهما) أى المذكر والمؤنث (لا يستويان خوف اللبس) أى لبس المؤنث بالمذكر إذ الفرق بالموصوف وهو لم يذكر وللشبه اللفظى قد يحمل فعيل بمعنى مفعول على فعيل بمعنى فاعل فيؤنث مع ذكر الموصوف أيضا نحو امرأة قتيلة كما يحمل بمعنى فاعل عليه فيذكر (هذا) أى ما ذكر من قوله أما اسم الفاعل إلى هنا أو كون اسم الفاعل على فاعل واسم المفعول على مفعول غالبا (فى الثلاثى المجرد وأما) هذا معطوف على قوله من الثلاثى المجرد (ما زاد على الثلاثة ثلاثيا كان) أى الزائد على الثلاثة (أو رباعيا) أى مجردا أو مزيدا فيه (فالضابط فيه) أى فى مازاد (أى فى بناء اسم الفاعل والمفعول منه) أى مما زاد (والمراد بالضابط أمر كلى) أى حكم متعلق بكلى (منطبق على جزئياته) أى منطبق ومشتمل موضوعه على جزئياته فاسناد الانطباق اليه مجاز (أن تضع فى مضارعه) أى مضارع ما زاد على الثلاثة (الميم المضمومة) مطلقا سواء كان فى اسم الفاعل أو المفعول وكان حرف المضارعة مضموما أو مفتوحا (موضع حرف المضارعة وتكسر ما قبل آخره) سواء كان عينا كمكرم أو لاما كمدحرج وسواء كان الكسر تحقيقا أو تقديرا كمختار (أى ما قبل آخر المضارع فى اسم الفاعل) راجع الى تكسر (كما فعلت) أى كسر ما قبل الآخر (فى أكثر فعله) أى فعل اسم الفاعل وهو احتراز عن أقله فان ما قبل آخره مفتوح كيتدحرج ويتباعد (وهو) أى فعل اسم الفاعل (المبنى للفاعل) من غير باب التفعيل والتفاعل والتفعلل فانها من الأقل (وتفتحه) أى ما قبل الآخر فى اسم المفعول كما تفتحه) أى ما قبل الآخر على الاطراد ولذا لم يقيد قوله (فى فعله) أى اسم المفعول باكثر (أعنى) بفعله (المبنى للمفعول) وقال الغزى وانما لم يذكر الاكثر ليخرج باب الافعلال والافعيعال للزومهما ولوجود الفتح التقديرى فيهما ومن ثم لم يقرنهما بالثلاثة السابقة وان استثناهما أيضا بعض المحققين نظرا الى الظاهر انتهى (نحو مكرم بالكسر اسم فاعل ومكرم بالفتح اسم مفعول ومدحرج) بالكسر اسم فاعل (ومدحرج) بالفتح اسم مفعول (ومستخرج) بالكسر (ومستخرج) بالفتح (وكذا) أى ومثل ما ذكر فيما ذكر من وضع الميم موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر وفتحه (قياس بواقى الامثلة) أى الصيغ والمراد بواقى الابواب مما تقدم وبواقى المواد (الا ماشذ) استثناء من الضابط المتقدم (من نحو أسهب أى أكثر واطنب فهو مسهب وأحصن فهو محصن وألفج أى أفلس فهو ملفج بفتح ما قبل الآخر فى الثلاثة) مع كونها (اسم فاعل) والقرينة على كونها اسم فاعل أنه يقال رجل مسهب يراد أنه مكثر فى كلامه فلو أريد معنى اسم المفعول لاختل ذلك المعنى ويقال رجل محصن يراد أنه عاصم نفسه عن الزنا بمباشرة النكاح فلو أريد معنى اسم المفعول لاختل المعنى وأما ملفج فالامر فى كونه اسم فاعل واضح لانه من اللوازم فلا

إذا ذكر الموصوف نحو رجل قتيل وامرأة قتيل بخلاف مررت بقتيل فلان وقتيلته فانهما لا يستويان لخوف اللبس هذا فى الثلاثى المجرد (وأما ما زاد على الثلاثة) ثلاثيا كان أو رباعيا (فالضابط فيه) أى فى بناء اسم الفاعل والمفعول منه والمراد بالضابط أمر كلى منطبق على الجزئيات (أن تضع فى مضارعه الميم المضمومة موضع حرف المضارعة وتكسر ما قبل الآخر) أى آخر المضارع (فى) اسم (الفاعل) كما فعلت فى أكثر فعله وهو المبنى للفاعل (وتفتحه) أى ما قبل الآخر (فى) اسم (المفعول) كما تفتحه فى فعله أعنى المبنى للمفعول (نحو مكرم) بالكسر اسم فاعل (ومكرم) بالفتح اسم مفعول (ومدحرج ومستخرج) وكذا قياس بواقى الامثلة الا ما شذ من نحو أسهب أى أطنب وأكثر فى الكلام فهو مسهب وأحصن فهو محصن وألفج أى أفلس فهو ملفج بفتح ما قبل الآخر فى الثلاثة اسم فاعل

يأخذ منها اسم المفعول الا ما استثنى كذا ذكره الشيخ سعد الله (وكذا) أى ومثل نحو أسهب فى الشذوذ (نحو أعشب المكان) أى أنبت العشب وهو الكلأ الرطب (فهو عاشب وأورس) أى أصفر يقال أورس المكان وأورس الرمث إذا أصفر ورقه بعد الإدراك والورس نبت أصفر يكون باليمن يتخذ منه الغمرة للوجه والرمث بالكسر مرعى من مراعى الابل وهو من الحمض كذا ذكره اللغانى (فهو وارس) أى ذو ورس (وأيفع الغلام) أى ارتفع وقوى واليفاع الارتفاع من الأرض (فهو يافع ولا يقال) أى فيما بين العرب ولم يسمع منهم فى اسم الفاعل من أعشب (معشب ولا) فى اسم الفاعل من أورس (مورس ولا) فى اسم الفاعل من أيفع (موفع وقد يستوى) أى بسبب الادغام أو الاعلال (لفظ اسم الفاعل واسم المفعول فى بعض المواضع كمحاب) بتشديد الباب من المفاعلة (ومتحاب) من التفاعل كلاهما بمعنى واحد يقال حابا وتحابا إذا أحب كل منهما الآخر فهما من المضاعف (ومختار) من الاجوف اليائى (ومضطر ومعتد) وهما من باب الافتعال من المضاعف ومعنى الاعتداد هو كون الشىء معدودا ومحسوبا (ومنصب فى اسم الفاعل ومنصب فيه فى اسم المفعول ومنجاب) من الاجوف الواوى (أى منقطع منكشف) يقال انجابت السحابة بالجيم والباء المخففة اذا انكشفت حال كونه (فى) اسم (الفاعل ومنجاب عنه) حال كونه (فى) اسم (المفعول) وعلل قوله قد يستوى بقوله (فان لفظ اسم الفاعل واسم المفعول فى هذه الأمثلة مستويه) خبر فان لفظ بتأويله بألفاظ (بسكون ماقبل الآخر بالادغام فى بعض) وهو ما عدا مختار ومنجاب (وبالقلب فى بعض) آخر وهو مختار ومنجاب (والفرق) أى بينهما (انما كان بحركته) أى حركة ما قبل الآخر (فلما زالت الحركة) أى بسبب الادغام فى البعض والاعلال بالقلب فى البعض الآخر (استويا) أى لفظا (ويختلف التقدير لانه) أى الشأن (يقدر كسر ما قبل الآخر فى اسم الفاعل و) يقدر (فتحه) أى ما قبل الآخر (فى اسم المفعول ويفرق) أى زيادة على الفرق بالتقدير (فى الاخيرين) وهما منصب ومنجاب (بأنه) أى الشأن (يلزم مع اسم المفعول) منهما (ذكر الجار والمجرور لكونهما) أى الاخيرين (لازمين بخلاف اسم الفاعل) أى فلا يلزم معه وظاهر كلامه أن اللزوم مختص بالاخيرين وقد نظر فيه الطبلاوى فقال لان الظاهر أن منجاب ومعتد لازمان أيضا فكان ينبغى الفرق بينهما أيضا فيقال منجاب ومنجاب فيه ومعتد ومعتد فيه فليراجع وليحرر انتهى (لا يقال لا نسلم استواءهما) أى اسم الفاعل واسم المفعول (فى الأخيرين) أى منصب ومنجاب لحصول الفرق بينهما بلزوم حرف الجر فى اسم المفعول (لانا نقول اسم الفاعل والمفعول لفظا منصب ومنجاب والجار والمجرور) فيهما (شرط) أى خارج عن حقيقة اسم المفعول (لا شطر) أى لا جزء من اسم المفعول (وإذ قد فرغنا من السالم فقد حان) أى جاء وقت (أن نشرع فى غيره) أى غير السالم قال الطبلاوى يجوز أن يكون الفاء جوابا لاذ تشبيها له بان فى الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة وقال الدمامينى فى شرح المغنى أدخل الفاء لاجراء

وكذا أعشب المكان فهو عاشب وأورس فهو وارس وأيفع الغلام فهو يافع ولا يقال معشب ومورس ولا موفع (وقد يستوى لفظ) اسم (الفاعل و) اسم (المفعول فى بعض المواضع كمحاب ومنجاب ومختار ومضطر ومنقد ومنصب) فى اسم الفاعل (ومنصب فيه) فى اسم المفعول (ومنجاب) أى منقطع ومنكشف فى اسم الفاعل (ومنجاب عنه) فى اسم المفعول فان لفظ اسم الفاعل والمفعول فى هذه الامثلة مستو لسكون ماقبل الآخر بالادغام فى بعض وبالقلب فى بعض والفرق انما كان بحركته فلما زالت الحركة استويا (ويختلف التقدير) لانه يقدر كسر ما قبل الآخر فى اسم الفاعل وفتحه فى المفعول ويفرق فى الأخيرين بأنه يلزم مع اسم المفعول ذكر الجار والمجرور لكونهما لازمين بخلاف اسم الفاعل لا يقال لا نسلم استواءهما فى الاخيرين لانا نقول اسم الفاعل والمفعول هما لفظا منصب ومنجاب والجار والمجرور شرط لا شطر له وإذ قد فرغنا من السالم وقد حان أن نشرع فى غيره

الظرف مجرى كلمة الشرط لكن يصد عن ذلك وجود قد لامتناع دخولها فى الشرط وقال بعضهم قد يجرى الظرف مجرى الشرط فيصدر ما بعده بالفاء نص عليه سيبويه فى نحو زيد حين لقيته فأنا أكرمه انتهى (فنقول) الاظهر انه عطف تفسير على نشرع (قد تبين من تعريف السالم) أى من أخذ القيود الثلاثة العدمية فى تعريفه أول الكتاب (ان غير السالم ثلاثة وهى) أى الثلاثة (المضاعف والمعتل والمهموز والمصنف يذكرها) أى هذه الثلاثة (فى ثلاثة فصول) حال كونه (مقدما المضاعف) على المعتل والمهموز (وان كان) أى المضاعف (ملحقا بالمعتلات مناسبا) خبر ثان لكان (أن يذكر) بالبناء للمفعول أى أن يذكر المضاعف (عقبها) أى المعتلات (لكن قدمه) أى المضاعف (لمشابهته السالم فى قلة التغيير) متعلق بمشابهته (و) فى (كون حروفه) أى المضاعف (حروف الصحيح) أى مثل حروف الصحيح فى احتمال الحركات (قائلا) حال من الضمير المستتر فى يذكرها

﴿فصل﴾ سيأتى اعرابه فى الشرح (المضاعف وهو اسم مفعول) مأخوذ (من) مادة (ضاعف قال الخليل) وهو شيخ سيبويه (التضعيف أن يزاد على الشىء) الجار والمجرور نائب فاعل يزاد ويصح أن يجعل نائب فاعله ضمير فيه عائد على المصدر المفهوم منه بناء على أن يزاد لازم ولا يلزم تفسير المتعدى باللازم لان هذا ليس بتفسير لغة بل من طريق شعور الذهن والكناية لأن زيادة الشىء على الشىء تستلزم كونه مزيدا عليه ثم هذا التأويل معروف فى المجهول والمعلوم جوزه صاحب الكشاف فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم حيث قال أى وقع التقطع بل قيل فى المبنى للمعلوم أولى لانه أصل المبنى للمجهول (مثله) أى من جنسه ويدل على التأويل المذكور قوله (فيجعل) أى ذلك الشىء مع المزيد عليه اثنين أو يزاد عليه (أكثر) أى من مثله ويؤخذ منه أن ضعف الشىء مثله كما يقوله بعض الفقهاء اذ معنى ضعفته أى جعلت له ضعفا أو أضعافا أى مثلا أو أمثالا وكذلك أضعفته وضاعفته فتأمله ولذلك قال (وكذا) أى ومثل التضعيف فى انه يزاد على الشىء مثله (الاضعاف) بكسر الهمزة من باب الافعال والمضاعفة من باب المفاعلة (ويقال له أى المضاعف) مطلقا سواء كان ثلاثيا أو رباعيا (الاصم لتحقق الشدة فيه) أى المضاعف (بواسطة الادغام) ولانه حين يدغم أول المثلين يصير ذلك المدغم كالمستهلك فكأن الآذان صم عن استماعه أو لانه لا يتحقق الا بتكرير الحرف الواحد كما ان الاصم لا يسمع الصوت الا بتكريره (يقال) أى فى اللغة (حجر أصم أى صلب) بضم الصاد وسكون اللام أى غليظ شديد ثم أراد أن يثبت هذا المعنى بكلام مشتمل على المبالغة والتشبيه فقال (وكان أهل الجاهلية) أى أهل الخصلة المنسوبة الى الجهل أو الايام التى كثر فيها الجهل وهى أيام الفترة (يسمون رجبا شهر الله) الاضافة فيه للتشريف والتعظيم ولذا سمى رجبا لان الرجب معناه التعظيم وسمى الشهر شهرا لتشهيرهم اياه حين رؤية الهلال كذا فى الطبلاوى (الاصم قال الخليل انما سمى) أى رجب (بذلك) أى الاصم (لانه) أى رجب (لا يسمع فيه صوت مستغيث) وهو المسلوب القدرة والمستعين الضعيف القدرة والمستجير طالب الخلاص والمستنصر طالب الظفر والمراد من هذا التعليل ان تسميته بذلك

فنقول قد تبين من تعريف السالم أن غير السالم ثلاثة وهى المضاعف والمعتل والمهموز والمصنف رحمة الله عليه يذكرها فى ثلاثة فصول مقدما المضاعف وان كان ملحقا بالمعتلات فناسب ان يذكر عقبها لكن قدمه لمشابهته السالم فى قلة التغيير وكون حروفه حروف الصحيح قائلا ﴿فصل المضاعف﴾ هو اسم مفعول من ضاعف قال الخليل التضعيف ان يزاد على الشىء فيجعل اثنين أو أكثر وكذلك الاضعاف والمضاعفة (ويقال له) أى للمضاعف (الاصم) لتحقق الشدة فيه بواسطة الادغام يقال حجر أصم أى صلب وكان أهل الجاهلية يسمون رجبا شهر الله الاصم قال الخليل انما سمى بذلك لانه لايسمع فيه صوت مستغيث

لشدة الشهر وقوته حتى كأنه لا يحصل فيه اختلاج ولا تخلخل فظهر المعنى المقصود اثباته (لانه) أى رجب (من الاشهر الحرم) الاربعة ثلاثة منها متواليات ذو القعدة وذو الحجة ومحرم وواحد منفرد وهو رجب ولذا قال فيها ثلاثة سرد وواحد فرد (و) لانه (لا يسمع فيه) أى رجب (أيضا) أى كما لا يسمع فيه صوت مستغيث (حركة قتال) أى مقاتلة والمراد لا يسمع فيه صوت ناشىء عن حركة مقاتلة (ولا قعقعة سلاح) القعقعة فى اللغة صوت السلاح ففى الاضافة تجريد فى الاول أو تنصيص فى الثانى فلا يقع ذكر السلاح مستدركا تأمل (ولما كان المضاعف فى الثلاثى غيره) أى غير المضاعف (فى الرباعى لم يجمعهما) أى المضاعف فى الثلاثى والمضاعف فى الرباعى (فى تعريف واحد) لان جمعهما متعذر لان ماهيتهما مختلفة ولا يمكن جمع شيئين مختلفى الحقيقة فى حد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع أجزائها مطابقة أو تضمنا والمختلفان لا يتساويان فى جميع الاجزاء حتى يجمعهما تعريف واحد نعم يمكن جمع مختلفى الحقيقة فى حد لفظى لا حقيقى حيث أمكن لان مختلفى الماهية لا يمتنع اشتراكهما فى اللفظ كما يقال فى المستثنى هو المذكور بعد الا فيشمل المتصل والمنقطع بخلاف قسمى المضاعف ومن ثم عبر الشارح بالتعريف كذا ذكره الغزى (بل ذكر أولا الثلاثى) أى تعريف المضاعف الثلاثى (وقال) وفى بعض النسخ بفاء العطف وهو أنسب ليكون من قبيل توضأ فغسل وجهه (هو أى المضاعف من الثلاثى المجرد والمزيد فيه ما) أى فعل (كان عينه ولامه من جنس واحد) والمراد بيان ما كان التضعيف فيه أصلا لا بسبب الزيادة فلا ينتقض بنحو فرح (يعنى) أى يريد المصنف بكون العين واللام من جنس واحد بنحو (اذا كان العين باء) بموحدة وانما خصه بالذكر لانه أول الحروف التى تزاد (كان اللام باء وان كان) أى العين (دالا كان اللام دالا) خصه بالذكر لكونه فى مثال المصنف (وهكذا) القياس فى غيرها (كرد فى الثلاثى المجرد وأعد الشىء أى هيأه فى) الثلاثى (المزيد فيه فبين) أى المصنف (كون عينهما) أى رد وأعد (ولامهما من جنس واحد بقوله فأصلهما ردد وأعدد فالعين واللام) فيهما (دالان كما ترى) أى على ماترى فالكاف بمعنى على كما فى كن كما أنت فأسكنت الدال (الاولى) بحذف حركتها فى المثال الاول ونقلها الى ماقبلها فى المثال الثانى (وأدغمت فى) الدال (الثانية فقوله) أى المصنف (المضاعف مبتدأ أول) أى على تقدير ان يكون لفظ فصل منونا غير مضاف اليه (و) قوله (هو) والظاهر ان هذه الواو من الحكاية لا من المحكى والواو التى فى بعض نسخ المتن ليست فى محلها (مبتدأ ثان) أو ضمير فصل كما هو ظاهر (خبره) أى المبتدأ الثانى قوله (ما كان) الى آخره (والجملة) أى جملة المبتدأ الثانى وخبره (خبر المبتدأ الاول) الذى هو المضاعف (وقوله من الثلاثى حال) ظاهره جعله حالا من المبتدأ وهو وان كان جائزا عند سيبويه لكنه ممتنع عند الجمهور وكذا مجيئها من خبر المبتدأ منازع فيه ويمكن أن يريد أنه حال من الضمير فى عينه فقد جوز بعض النحاة انتصاب الحال من المضاف اليه من غير تأويل ولا اعتبار شرط على ماذكره فى حواشى شرح الشارح على المفتاح (وقوله) أى المصنف (ويقال له الاصم جملة معترضة) أى بين المبتدأ الاول وخبره

لانه من الاشهر الحرم ولا يسمع فيه أيضا حركة قتال ولا قعقعة سلاح ولما كان المضاعف فى الثلاثى غيره فى الرباعى لم يجمعهما فى تعريف واحد بل ذكر أولا الثلاثى وقال (هو) اى المضاعف (من الثلاثى المجرد والمزيد فيه ما كان عينه ولامه من جنس واحد) يعنى ان كان العين باء كان اللام باء وان كان دالا كان دالا وهكذا (كرد) فى الثلاثى المجرد (وأعد) الشىء أى هيأه فى المزيد فيه فبين كون عينهما ولامهما من جنس واحد بقوله (فان أصلهما ردد وأعدد) فالعين واللام دالان كما ترى فأسكنت الاولى وادغمت فى الثانية فقوله المضاعف مبتدأ وهو مبتدأ ثان خبره ما كان والجملة خبر المبتدأ الاول وقوله من الثلاثى حال ويقال له الاصم جملة معترضة

(ويجوز

(ويجوز أن يكون فصل المضاعف على الاضافة) فهو اما مبتدأ وخبره محذوف أوخبر ومبتدؤه محذوف ولكن قالوا اذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فالأولى حذف المبتدأ لان الخبر محط الفائدة ولان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفه كلا حذف واذا دار الأمر بين كون المحذوف أولا وثانيا فكونه ثانيا أولى واذا احتاج الكلام الى حذف مضاف يمكن تقديره مع أول الجزأين ومع ثانيهما فتقديره مع الثانى أولى نحو الحج أشهر معلومات كذا فى الطبلاوى (وهو أعنى المضاعف من الرباعى مجردا كان) أى الرباعى (أو مزيدا فيه ما) أى فعل (كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية أيضا) أى كما أن فاءه ولامه الأولى (من جنس واحد) غير ذلك الجنس (ويقال له أى للمضاعف من الرباعى المطابق أيضا) أى كما يقال له المضاعف (بالفتح) أى للباء حال كونه (اسم مفعول) توسع فيه بحذف الجار والمجرور اذ أصله كما يدل عليه ما سيذكره مطابق فيه فحذف الجار وأوصل الوصف بنفسه فارتفع الضمير به واستتر وهو مأخوذ (من المطابقة وهى الموافقة تقول طابقت بين الشيئين اذا) أوقعت المطابقة أى الموافقة بينهما (وجعلتهما على حد) أى طريق (واحد) لامن قولك طابق الشيء الشيء أى وافقه لان اسم مفعول هذا وقعت الموافقة له مع شيء آخر منفصل عنه ومضاعف الرباعى وقعت فيه المطابقة بين حروفه لا أنها وقعت له مع لفظ آخر ويدل على ذلك قوله (وقد طوبق فيه) أى المضاعف من الرباعى (الفاء واللام الأولى والعين واللام الثانية) والجارى على قوله فيما قبل أن يقول طوبق فيه بين الفاء واللام الأولى والعين واللام الثانية الا أنه حذف الظرف وهو بين وأوصل الفعل الى المضاف اليه توسعا وقال الخليل والاولى أن يقال فى علة التسمية بالمطابقة لانه طوبق الفاء والعين باللامين كما لايخفى فى نحو زلزل لان هذه العلة موجودة فى المضاعف الثلاثى وان كان الرباعى بمرتين بخلاف ماقلناه انتهى وقد يجاب بأن وجه التسمية لايطرد (نحو زلزل الشيء زلزلة) بفتح الفاء فقط (وزلزالا) بالفتح والكسر على ما سيأتى (أى حركه ففاء زلزل ولامه الاولى كلاهما زاى وعينه ولامه الثانية كلاهما لام هذا على مذهب البصريين فوزنه عندهم فعلل وأما الكوفيون فيجوزون تضعيف الفاء وحدها ويقولون ان زلزل مشتق من زل لموافقته اياه فى المعنى فالزاى الثانية عندهم زائدة ووزنه فعفل كذا ذكره الدده جنسكى (ويجوز فى مصدره) أى المضاعف من الرباعى والمراد مصدره الثانى وهو فعلال دون الاول (فتح الفاء وكسره) أما الفتح فلجبر ما اشتمل عليه من الثقل الحاصل بواسطة تقارب الأمثال وأما الكسر فلانه الاصل وهو الأفصح وبه جاء التنزيل قال تعالى إذا زلزلت الأرض زلزالها (بخلاف) مصدر الرباعى (الصحيح) وهو السالم لانه مرادف له عند التصريفيين (فانه) أى مصدر الصحيح (بالكسر لاغير نحو دحرج دحراجا وقوله) أى المصنف (أيضا اشارة الى أنه) أى أن مضاعف الرباعى (يسمى الأصم أيضا) وفيه شيء لجواز أن يكون قوله أيضا أى كما انه يسمى بالمضاعف (لانه) أى المضاعف الرباعى (وان لم يكن فيه ادغام ليحقق) أى الادغام (شدته) التى بواسطتها يسمى أصم (لكنه) أى المضاعف الرباعى (حمل على الثلاثى) أى فى اطلاق الأصم فيسمى به (ولان علة الادغام

ويجوز أن يكون فصل المضاعف على الاضافة (وهو) أعنى المضاعف (من الرباعى) مجردا كان أومزيدا فيه (ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية) أيضا من جنس واحد (ويقال له) أى للمضاعف من الرباعى (المطابق أيضا) بالفتح اسم مفعول من المطابقة وهى الموافقة وتقول طابقت بين الشيئين اذا جعلتهما على حد واحد وقد طوبق فيه الفاء واللام الأولى والعين واللام الثانية (نحو زلزل) الشيء زلزلة و (زلزالا) أى حركه ويجوز فى مصدره فتح الفاء وكسره بخلاف الصحيح فانه بالكسر لاغير نحو دحرج دحراجا وقوله أيضا اشارة الى أنه يسمى الاصم أيضا لانه وان لم يكن فيه ادغام لتحقق شدته لكنه حمل على الثلاثى ولان علة الادغام

اجتماع المثلين) فيه تصريح بأن اجتماع المثلين أعم من أن يتصل أحدهما بالآخر أملا وبأن هذا الاجتماع الاعم هو علة الادغام ولا مانع من ذلك اذ الاجتماع يصدق بوجودهما على أى وجه كان ولو مع اختلاف موضعهما ولان الزائد على مجرد الاجتماع كاتصال أحدهما بالآخر شرط للعلة لاجزء منها كذا ذكره الطبلاوى (فاذا كان) أى الاجتماع فى مضاعف الرباعى (مرتين كان) أى الاجتماع المذكور (أدعى) أى أحوج وأشد طلبا (الى الادغام لكن لم يدغم) أى المثلان فى المضاعف الرباعى (لمانع وهو وقوع الفاصلة بين المثلين) وهى اللام بين الزاءين والزاى بين اللامين (فكان) أى المضاعف الرباعى (مثل ما) أى المضاعف الذى (امتنع فيه الادغام) كمددت وأعددت (فانه) أى ما امتنع فيه الادغام (يسمى بذلك) أى بالأصم وان لم يكن فيه صم وشدة (حملا على الاصل) أى الذى لامانع فيه كمد (ولما كان هنا) أى فى المضاعف (مظنة سؤال) أى موضع يظن فيه سؤال (وهو انه) أى الشأن (لم ألحق المضاعف بالمعتلات وجعل) تفسير للالحاق (من غير السالم) مفعول ثان لجعل حال كون المضاعف (مثلها) أى المعتلات ويصح الجر على انه بدل من غير السالم (مع أن حروفه) أى المضاعف (حروف الصحيح) لخلوها من حرف العلة والهمزة (أشار) جوابا لما (الى جوابه) أى السؤال المذكور (بقوله) أى المصنف (وانما الحق المضاعف بالمعتلات لان حروف التضعيف) سواء كان الحرف الاول أو الثانى (يلحقه الابدال) كما يلحق حروف العلة (وهو) أى الابدال (أن يجعل حرف موضع حرف آخر) تبع الشارح فى هذا الحد ابن الحاجب (وانما لم يقل عوضا عن حرف احترازا عن جعل حرف عوضا عن حرف فى غير موضعه نحو همزة ابن واسم وتاء عدة وياء سفيرج فلا يسمى ذلك إبدالا وعن رد المحذوف فى مثل أب وأخ واست فانك اذا نسبت اليها تقول أبوى وأخوى وستهى فلا يسمى ذلك ابدالا اذ ليس جعل حرف موضع حرف آخر بل هو جعل حرف موضع حرف هو نفسه وبهذا القيد أيضا خرج نحو أخت وبنت عن الحد فان التاء فيهما عوض عن المحذوف لكن ليس بالحقيقة فى مكانه فان المراد بكونه فى مكان الاصل موافقته اياه فى كونه فاء أوعينا أولاما أو زائدا دالا على المعنى المقصود كما فى عألم بالهمزة فى عالم بالألف وتاء بنت وأخت ليس كذلك لان كلا منهما مع التاء محذوف اللام وليس التاء فيهما لاما عوضا عن المحذوف وانما لم يزد قيد لا للادغام ليخرج نحو اظلم أصله اظتلم لان الظاء ليس من حروف الابدال لانه يغنى عنه قوله (والحروف التى تجعل موضع حرف آخر حروف انصت يوم جد طاه زل) فكأنه قال الابدال جعل حرف من هذه الحروف موضع حرف آخر وانصت فعل ماض من الانصات ويوم منصوب به على الظرفية وجد مرفوع مبتدأ وطاه مضاف اليه وهو علم رجل وزل فعل ماض من الزلل وهو الخطأ وفاعله ضمير مستتر عائد على جد وجملة زل خبر جد والجملة منهما فى محل جر باضافة يوم اليها وقيل انصت فعل أمر وباقى الاعراب كما تقدم (وكل منها) أى حروف انصت ماعدا الصاد فانها تبدل من حرف واحد وهو السين بشرطه (يبدل من عدة حروف) أى من حروف معدودة فالهمزة تبدل من حروف العلة ومن العين والهاء والغين والخاء والنون تبدل من ثلاثة أحرف اللام والميم والهمزة نحو لعن أى لعل وأسود قاتن أى قاتم

اجتماع المثلين فاذا كان مرتين كان أدعى الى الادغام لكنه لم يدغم لمانع وهو وقوع الفاصلة بين المثلين فكان مثل ما امتنع فيه الادغام من الثلاثى فانه يسمى بذلك حملا على الاصل ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أنه لم ألحق المضاعف بالمعتلات وجعل من غير السالم مع أن حروفه حروف الصحيح أشار الى جوابه بقوله (وانما ألحق المضاعف بالمعتلات لان حرف التضعيف يلحقه الابدال) وهو أن يجعل حرف موضع آخر والحروف التى تجعل موضع حرف آخر حروف أنصت يوم جد طاه زل وكل منها يبدل من عدة حروف

وصنعانى والصاد تبدل من السين التى بعدها عين أو خاء أو قاف أو طاء والتاء تبدل من ستة الطاء والدال والواو والياء والصاد والسين والياء تبدل من ثمانية عشر حرفا الالف نحو دينير والواو نحو أغزيت والهمزة نحو بير والهاء نحو دهديت والسين نحو سادى والباء نحو الارانى والراء نحو قيراط والنون نحو اناسى والصاد نحو قصيت أظفارى والضاد نحو تقضى البازى واللام نحو أمليت والميم نحو اتميت والعين نحو صفادى والدال نحو تصديت والتاء نحو ايتصلت والثاء نحو الثالى والجيم نحو شيرة أى شجرة والكاف نحو مكاكى والواو تبدل من الالف والهمزة والميم تبدل من الواو والنون والياء والجيم تبدل من الياء مخففة ومشددة والدال تبدل من الطاء والتاء والطاء تبدل من التاء والدال والالف تبدل من الياء والواو والهمزة والنون الخفيفة والهاء تبدل من الهمزة والالف والواو والياء والتاء والزاى تبدل من حرفين السين نحو تزدل والصاد نحو تزدق واللام تبدل من حرفين أيضا النون نحو أصيلال والضاد نحو الطجع واستيفاء الامثلة يطلب من المطولات (ولا يليق بيان ذلك) أى كون كل منها يبدل من أى حرف (ههنا) أى فى هذا الكتاب لان بيانه فيه يخرجه عن كونه مختصرا (وذلك الابدال كقولهم أمليت) يقال أمليت الكتاب وأمللته لغتان جيدتان جاء بهما القرآن قال تعالى فهى تملى عليه بكرة وأصيلا وليملل الذى عليه الحق (بمعنى أمللت يعنى) المصنف (أن أصله) أى أمليت (أمللت) فيه اشارة الى ان قوله بمعنى أمللت لايقتضى أنه أصله لجوازان يكونا أصلين متفقى المعنى أى فلا يتوهم أنه مرادف له (قلبت اللام الأخيرة) لان الثقل انما نشأ منها ولانها هى المحل للتغيير (ياء) لانها أقرب الحروف الى اللام فى المخرج (لثقل اجتماع المثلين) وهما اللامان (مع تعذر الإدغام) أى لاحداهما فى الأخرى (لسكون الثانى) أى للزوم سكون الثانى لاتصاله بضمير الرفع المتحرك (وأمثال هذا) أى أمليت فى الابدال (كثير فى الكلام) أى كلام العرب (نحو تقضى البازى أى تقضض) فأبدلت الضاد الثانية ياء والتقضض النزول قال العجاج من بحر الرجز :

إذا الكرام ابتدروا الباع بدر * تقضى البازى إذا البازكسر

أى عجلوا والمراد بالباع هنا الشرف والكرم وبدر أسرع وتقضى بكسر الضاد وفتح الياء أصله تقضض بضم الضاد الاولى ثم كسرت لاجل الياء المبدلة من الضاد الثانية كالتردى وانتصابه على أنه مفعول مطلق ومعنى البيت أسرع ذلك الممدوح الى الكرم إسراعا مثل اسراع البازى عند نزوله من الهواء على الصيد كاسرا جناحيه (وحسيت بالخبر) أى حسيته (أى حسست به وتلعيت أى تلععت) واللعاع بمهملتين نبت ناعم فى أول مايبدو يقال ألعت الارض تلع إلعاعا إذا أنبتتها فاذا أردت أنك تناولتها قلت تلعيتها أصله تلععتها فكرهوا اجتماع ثلاث عينات فأبدلوا الاخيرة ياء وقال ابو عمرو اللعاعة الكلأ الخفيف أرعى أو لم يرع (وكذا) أى ومثل الثلاثى المذكور فى قلب اللام الأخيرة (الرباعى نحو دهديت) الحجر (أى دهدهت) أى دحرجت (وصهصيت) الرجل (اى صهصهت) أى قلت له صه صه (وأمثال ذلك) أى المذكور كقوقيت أصله قوقوت من قوقى الديك إذا صاح (ولانه) اى حرف التضعيف (يلحقه الحذف) معطوف على قوله يلحقه الابدال (كقولهم مست وظلت بفتح الفاء وكسرها وأحست) ولا

ولا يليق بيان ذلك هنا وذلك الابدال (كقولهم أمليت بمعنى أمللت) يعنى أن أصله أمللت قلبت اللام الأخيرة ياء لثقل اجتماع المثلين مع تعذر الإدغام لسكون الثانى وأمثال هذا كثيرة فى الكلام نحو تقضى البازى أى تقضض وحسيت بالخبر أى حسست به وتلعيت أى تلععت (وكذا) الرباعى نحو دهديت أى دهدهت وصهصيت أى صهصهت وأمثال ذلك ولانه يلحقه (الحذف كقولهم مست وظلت بفتح الفاء وكسرها وأحست

يجوز فيه إلافتح الفاء لما سنذكره (أى مسست وظللت وأحسست يعنى) المصنف (أصل مست مسست بالكسر) أى بكسر العين وهو راجع الى مسست (فحذفت السين الاولى لتعذر الادغام) أى للزوم سكون الثانى باتصاله بضمير الرفع المتحرك (مع اجتماع المثلين والتخفيف مطلوب) جملة حالية (واختص الاولى) أى بالحذف (لانها تدغم) أى من شأنها ان تدغم فلما لم تدغم لمانع حذفت بدل الادغام (وقيل) المحذوف (الثانية لان الثقل انما يحصل عندها) أى عند ورود الثانية لان الثقل بحسب التكرر وهو يحصل بالثانى فهو أليق بالحذف (أما فتح الفاء) وهو الميم فى هذا المثال (فلانه) أى الشأن (حذفت السين مع حركتها) هذا مبنى على ان المحذوف الاولى والا فالثانية قد سكنت لا تصالها بالضمير المتحرك (فبقى الفاء) ذكر الفعل لاسناده الى لفظه (مفتوحة) أتى به مؤنثا للاسناد الى الضمير (بحالها) أى على حالها على كلا القولين (وأما الكسر) أى كسر الفاء الذى هو الميم (فلانه) أى الشأن (نقل حركة السين الى الميم بعد اسكانها) أى الميم (وحذفت السين) أى احدى السينين إما الاولى واما الثانية فلمح هذا المعنى أتى بالظاهر والالقال وحذفت كما لا يخفى على من له ذوق (فقيل مست بكسر الميم وكذا) أى ومثل مست (ظلت بلا فرق) أى بينه وبين مست فى جميع ماتقدم (وأصل أحست أحسست نقلت فتحة السين) الاولى (الى الحاء وحذفت احدى السينين) اما الاولى واما الثانية على قياس ماتقدم فى مست (فقيل أحست) فالفاء فيه مفتوحة ليس الا لأنه لو حذف السين الاولى مع حركتها لاجتمع ساكنان فيؤدى الى تغيير آخر كذا قاله الطيبلاوى (وأنشد الاخفش) شاهدا على حذف احدى السينين مع كسر الفاء من بحر البسيط واجزاؤه مستفعلن فاعلن أربع مرات :

(مسنا السماء فنلناها ودام لنا ✻ حتى نرى أحدا يهوى وثهلانا)

والشاهد فى مسنا حيث كان أصله مسسنا نقلت حركة السين الاولى الى الميم بعد حذف حركتها ثم حذفت وصارت كسرة الميم دليلا على ان عين الفعل كانت مكسورة كما فى بعت ويجوز ان تقول حذفت بحركتها بدليل مست بالفتح ثم ابدلت الفتحة كسرة لتدل على ذلك لكن الاول أولى وليس المحذوف السين الثانية لانها لما كانت خفيفة بالسكون والاولى ثقيلة بالحركة كان المناسب حذف ماكان ثقيلا وقوله فنلناها من نال ينال نيلا أى أصاب والسماء تطلق على كل ماعلاك فأظلك والمراد بها هنا العلو وأحدا بضمتين وثهلان بفتح الثلثة اسما جبلين ويهوى من هوى يهوى بفتح الهاء وكسر الواو فى الماضى بمعنى يسقط ومعنى البيت مسنا السماء فأصبناها ودام الفرلنا حتى نرى جبلى احد وثهلان يسقطان لدينا (وفى التنزيل) أى القرآن (فظلتم تفكهون) أصله ظللتم حذفت اللام الاولى مع حركتها فبقى ظلتم (وروى ابو عبيدة قول أبى زبيد) الطائى يصف أسدا يقصد صيد ابلهم وهو من بحر الوافر واجزاؤه مفاعلتن مفاعلتن ست مرات :

(خلا ان العتاق من المطايا ✻ حسين به فهن اليه شوس)

خلا من حروف الجر أو مصدر مضاف الى مابعده إذا جر على ماقاله بعض النحاة أو فعل متعد ناصب لما بعده وان كان لازما فى الاصل والعتاق بكسر العين جمع عتيق وهو الكريم

أى مسست وظللت وأحسست) يعنى أن أصل مست مسست بالكسر فحذفت السين الاولى لتعذر الادغام مع اجتماع المثلين والتخفيف مطلوب واختصت الاولى لانها تدغم وقيل الثانية لان الثقل انما يحصل عندها وأما فتح الفاء فلانه حذفت السين مع حركتها فبقيت الفاء مفتوحة على حالها وأما الكسر فلانه نقل حركة السين الى الميم بعد اسكانها وحذفت السين فقيل مست بكسر الميم وكذلك ظلت بلا فرق وأصل أحست أحسست نقلت فتحة السين الى الحاء وحذفت احدى السينين فقيل أحست وأنشد الاخفش مسنا السماء فنلناها ودام لنا

حتى نرى أحدا يهوى وثهلانا

وفى التنزيل فظلتم تفكهون وروى أبو عبيدة قول أبى زبيد

خلا ان العتاق من المطايا ✻ حسين به فهن اليه شوس ✻

والخيار من كل شيء والمطايا جمع مطية وهى الابل سميت بذلك لانها يركب مطاها أى ظهرها وقيل لانها تمط فى السير أى تمد أصلها مطيوة اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت وحسين بمعنى أحسسن وفيه الشاهد حيث أبدل السين بالياء والضمير فى به راجع الى الاسد وقيل الى الحادى وهن مبتدأ وشوس خبره وهو جمع أشوس بمعجمة كحمر جمع أحمر وهو افعل من الشوس بفتحين وهو كما قال ابن دريد مصدر شوس يشوس اذا أصغر عينه لينظر وضم أجفانه وقيل الشوس بالتحريك النظر بمؤخر العين تكبرا أو تغيظا واليه متعلق بشوس وقدم للقافيه والمعنى أحست المطايا أى أدركت أن الاسد يصيدها فجعلن ينظرن اليه بمؤخر أعينهن (وهو) أى حذف حرف التضعيف وفى بعض النسخ وهذه فتكون الاشارة الى الامثلة المذكورة (من شواذ التخفيف) وذكر الطبلاوى ما ملخصه كل فعل مضاعف على فعل اذا أسند الى تاء الضمير أو نونه ففى استعماله ثلاثة اوجه تاما نحو ظللت ومحذوف اللام مع فتح الفاء نحو ظلت أو مع كسرها نحو ظلت فالحذف مطرد فى ذلك سواء كان مكسور العين أو مفتوحها واليه ذهب الشلوبين وصرح سيبويه بأنه شاذ وأنه لم يرد الا فى لفظتين من الثلاثى وهما ظلت ومست فى ظللت ومسست وفى لفظ ثالث من الزائد على الثلاثة وهو أحسست فى أحسست انتهى (قال فى الصحاح مست الشيء بالكسر) أى كسر السين من باب علم يعلم (أمسه مسا وهذه) أى لغة الكسر (اللغة الفصيحة) خبر هذه (وحكى أبو عبيدة مسست الشيء بالفتح) أى فتح السين (أمسه بالكسر) أى كسر العين الذى هو السين من باب ضرب يضرب (ويقال ظللت افعل) الشيء (بالكسر) أى كسر اللام الاولى (ظلولا اذا عملته) أى الشيء (بالنهار دون الليل وأحسست بالخبر وأحست به أى أيقنت به وربما قالوا) أى العرب (أحسيت بالخبر) حال كونهم (يبدلون من السين) الثانية (ياء قال أبو زيد : حسين به) أى بابدال الياء من السين وحذف الهمزة أيضا لاجل الشعر (فهن اليه شوس) جمع شائس وهو الناظر بمؤخر العين على ما قيل عن بعضهم ثم أراد أن يوجه الاستدلال السابق الذى هو قوله لان حرف التضعيف يلحقه الابدال بقوله (فلما لحق الابدال والحذف حرف التضعيف كما) أى لحوقا مثل ما (يلحقان) أى الابدال والحذف (حروف العلة كما نذكر) بنون المعظم نفسه وفى بعض النسخ بالياء فيكون ضميره للحوق المفهوم من يلحقان والتقدير كما يذكر أى لحوق الابدال والحذف حروف العلة (فى بابه) أى باب المعتل (ألحق) جواب قوله فلما (المضاعف بالمعتلات وجعل) تفسير للالحاق (من غير السالم) مفعول ثان لجعل (مثلها) أى مثل المعتلات وهو بالجر بدل من غير السالم والنصب حال من نائب فاعل جعل كما مر (وفيه) أى فى وجه الالحاق (نظر لان الابدال والحذف كما يلحقان المضاعف يلحقان الصحيح أيضا) وبين ذلك بقوله (أما الحذف) أى أما لحوق الحذف بالصحيح (ففى نحو تجنب وتقاتل وتدحرج كما مر) أى من أن الاصل تتجنب وتتقاتل وتتدحرج فحذفت تاؤها (وأما الابدال) أى لحوق الابدال بالصحيح (فأكثر من أن يحصى) أى أكثر مما يمكن أن يحصى فالتفضيل مراد إلا لانه تسامح فى العبارة اعتمادا على ظهور المراد بهذا الكلام وقيل افعل هنا فى معنى

وهذه اللغة من شواذ التخفيف قال فى الصحاح مسست الشيء بالكسر أمسه مسا فهذه اللغة الفصيحة وحكى أبو عبيدة مسست الشيء بالفتح أمسه بالضم ويقال ظللت أفعل كذا بالكسر ظلولا اذا عملته بالنهار دون الليل وأحسست بالخبر وأحست به أى أنبئت به وربما قالوا أحسيت بالخبر يبدلون من السين ياء قال أبو زيد: حسين به فهن اليه شوس * فلما لحق الابدال والحذف حرف التضعيف كما يذكر فى بابه ألحق المضاعف بالمعتلات وجعل من غير السالم مثلها وفيه نظر لان الابدال والحذف كما يلحقان المضاعف يلحقان الصحيح أيضا أما الحذف ففى نحو تجنب وتقاتل وتدحرج كما مر وأما الابدال فاكثر من أن يحصى

فعل مفيد للزيادة وهو يتباعد أو يتعالى أو نحو ذلك على سبيل المجاز وضمير يحصى عائد الى الابدال قطعا فالقول بأنه عائد الى ما ليس بمذكور مع حذف الموصول وبعض الصلة مما لا وجه له وقيل افعل هنا ضمن معنى أبعد ومن ليست جارة للمفعول بل متعلقة بأفعل لما تضمنه من معنى البعد لا لما فيه من المعنى الوضعى والمفضل عليه مع هذا متروك أبدا لقصد التعميم وهذا أقرب مما ذكر والتقدير أبعد من الاحصاء لكثرته كذا فى بعض الحواشى (ويمكن الجواب) أى عن المناقشة المذكورة أو عن الاعتراض المذكور (بأنهما) أى الابدال والحذف (يلحقان المضاعف فى الحروف الاصلية كالمعتل) أى فى انهما يلحقانه فيها (بخلاف الصحيح فانهما) أى الابدال والحذف (لا يلحقان حروفه) أى الصحيح (الاصلية بل الابدال يلحقها) أى يلحق تلك الحروف فى الصحيح (دون الحذف) فانه فى الصحيح مخصوص بالحرف الزائد (وفى قوله) أى المصنف (كما فى قولهم امليت الى آخره رمز الى ذلك) أى الى كون الابدال والحذف يلحقان الحروف الاصلية فى المضاعف حيث مثل بما وقع الابدال والحذف فى حروفه الاصلية من أمثلة المضاعف فأشار بالمثال الى قصر المراد عليها (فكان الاولى) أى للمصنف (ان يقول) أى فى التوجيه أو الاستدلال ليسلم عن الاعتراض المذكور وان أمكن دفعه بما قدره الشارح وليكون أظهر فى بيان الحامل على الالحاق (لان حرف التضعيف يصير) أى بسبب الابدال (حرف علة كما فى أمليت وأحسيت) ووجه الاولوية ان انقلاب احد حرفى التضعيف حرف علة أصرح فى وجه الالحاق كما تقدمت الاشارة اليه بخلاف ابداله فان الابدال لا يستلزم ان يكون المبدل اليه حرف علة (والمضاعف يلحق الادغام) تخفيفا فان التلفظ بالمثلين فى غاية الثقل كما سيأتى لان فيه عودا الى حرف بعد النطق به وشبهه بعضهم بوضع القدم ورفعها فى موضع واحد أو تناول طعام واحد مرتين وذلك مستكره (وهو) أى الادغام (فى اللغة الاخفاء والادخال يقال أدغمت اللجام الفرس) الظاهر ان نصب الفرس بنزع الخافض ويدل عليه قوله ادغمت الثوب فى الوعاء وقال الفنرى والناصب فى صورة نزع الخافض هو الفعل المذكور فانه من جملة الامور التى يتعدى بها الفعل القاصر كما صرح به فى اللب فكأنه يتعدى بعد اسقاط الجار لتضمن معناه (أى ادخلته) أى اللجام (فى فيه) أى الفرس (و) يقال (أدغمت الثوب فى الوعاء) أى أدخلته وأخفيته فيه (والادغام) أى بسكون الدال مخففة مصدر وزنه (افعال) حال كونه (من عبارات الكوفيين) أى المنسوبين الى الكوفة وتسمى كوفة الجند لان جند كسرى كان فيها (والادغام) بتشديد الدال (وزنه افتعال) حال كونه (من عبارة البصريين) أى المنسوبين الى البصرة مثلثة الباء والفتح أفصح ويقال لها قبة الاسلام وخزانة العرب لم يعبد بأرضها صنم قط وهى أقوم البلاد قبلة ذكره فى النجم الوهاج (وقد ظن) أى ظنه بعضهم (ان الادغام بالتشديد) وهو (افتعال غير متعد وهو) أى ظن كون الادغام من باب الافتعال غير متعد (سهو) أى غلط (قال فى الصحاح يقال أدغمت الحرف) أى أدرجته فى مثله (وادغمته) أى بالتشديد (على) وزن (افتعلته وفى الاصطلاح هو) أى الادغام (أن تسكن) أنت (الحرف الاول) أى ان لم يكن ساكنا واسكانه شرط للادغام لا شطر منه (من) الحرفين (المتجانسين) والمراد بهما المتماثلان

ويمكن الجواب بأنهما يلحقان المضاعف فى الحروف الأصلية كالمعتل بخلاف الصحيح فانهما لا يلحقان حروفه الأصلية بل الابدال يلحقها دون الحذف وفى قوله كما فى قولهم أمليت الخ رمز خفى الى ذلك فكان الاولى ان يقول لان حرف التضعيف يصير حرف علة كما فى أمليت وأحسيت (والمضاعف يلحقه الادغام) وهو فى اللغة الاخفاء والادخال يقال أدغمت اللجام الفرس أى أدخلته فيه وأدغمت الثوب فى الوعاء والادغام افعال من عبارة الكوفيين والادغام افتعال من عبارة البصريين وقد ظن أن الادغام بالتشديد افتعال غير متعد وهو سهو لما قال فى الصحاح يقال أدغمت الحرف وادغمته على افتعلته (و) فى الاصطلاح (هو أن تسكن) الحرف (الاول) من المتجانسين

لترادفهما بحسب الاصطلاح وان خص الحكماء المماثلة بالاتحاد بالنوع والمجانسة بالاتحاد بخصوص الجنس (وتدرج) أنت الحرف الأول بعد اسكانه (فى الحرف الثانى) وذلك (نحو مد فان أصله مدد أسكنت الدال الأولى وأدرجت) أى أدخلت (فى) الدال (الثانية) فصار مد وانما أسكن الأول ولم يدرج وهو متحرك (ليتصل) أى الأول (بالثانى اذ لو حرك) أى الأول (لم يتصل به) أى بالثانى (لحصول الفاصل) أى المانع من حلول الاول فى الثانى (وهو الحركة) هذا مبنى على ان الحركة عقب الحرف لامعه (و) الحرف (الثانى لا يكون الا متحركا لان الساكن) لايصلح أن يكون مدرجا ومدخولا فيه غيره لانه (كالميت) والميت (لا يظهر نفسه) أى فى حد ذاته (فكيف يظهر غيره) أى فى غيره (ويسمى الحرف الاول من) الحرفين (المتجانسين) أى المتماثلين أو المتقاربين (اذا أدغمته) أى فى الثانى (مدغما) بفتح الغين وهو (اسم مفعول لادغامك اياه) أى لايقاعك الادغام عليه (ويسمى الحرف الثانى) من المتجانسين اذا أدغمت فيه الاول (مدغما فيه لادغامك الاول) أى لايقاعك ادغامه (فيه) أى فى الثانى (والغرض) أى المقصود من الادغام (التخفيف) أى للكلمة (فان التلفظ بالمثلين) أى بدون الادغام (فى غاية الثقل حسا) أى باعتبار الحس والوجدان وقال بعض الفضلاء التباعد المفرط بين الحرفين يجعل التلفظ بهما بمنزلة الوثبة فلذلك أجيز الابدال والتقارب المفرط بين الحرفين يجعل التلفظ بهما بمنزلة حجلان المقيد وذلك مستكره بل اذا كرر طعام واحد التذت النفس به ملته وكرهته فكيف بما عليها فيه كلفة العمل اذا رجعت اليه بعينه انتهى (لايقال) أى على سبيل المناقشة والاعتراض على التعريف المذكور للادغام (ان قوله) أى المصنف (ان تسكن الاول غير شامل لنحو مد) حال كونه (مصدرا) لمد (فان أصله) أى مد المصدر (مدد) بدالين أحدهما (و) هو (الاول ساكن) واذا ثبت انه ساكن (فلا يسكن) أى عند الادغام لئلا يلزم تحصيل الحاصل وهو محال (لانا نقول) تعليل لقوله لايقال (انه) أى المصنف (لما ذكر أن) الاول من المتجانسين (المتحرك يسكن عند ادغامه) أى ذلك المتحرك وفيه ايماء الى ماقدمناه من ان الاسكان شرط لاشطر (علم) جواب لما (ان ابقاء الساكن) أى عند الادغام (بحاله) أى الساكن (بالطريق الأولى) قال البسطامى فى حاشية المطول والاعتذار بالأولوية غير معتبر فى التعريفات قطعا وكذا قال المحقق الشارح فى مطوله والاعتذار بأنه يعنى الخطيب ترك التقييد بقوله فى الظاهر فى تعريف الحقيقة مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره أولا فى تعريف المجاز مما لايلتفت اليه فى التعريفات (وذلك الادغام) المذكور وهو ما اذا اجتمع المتجانسان ولم يقع فاصل بينهما وكان الثانى متحركا (واجب فى) فعلى (الماضى والمضارع من الثلاثى المجرد مطلقا) أى سواء كان مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها وسواء كان معلوما أو مجهولا مجردا عن ألف الضمير وواوه وياءه أومقرونا (و) كذلك فى فعلى الماضى والمضارع (من) الثلاثى (المزيد فيه) لكن ليس مطلقا بل (من الأبواب التى يذكرها) المصنف وهى الافعلال والافعيلال والاستفعال والافعلال والتفاعل كما سيأتى (مالم يتصل) متعلق بواجب (بهما) أى بالماضى والمضارع من المجرد والمزيد فيه من الابواب المذكورة (الضمائر البارزة) خرجت المستكنة فلا تمنع الادغام (المرفوعة) خرجت المنصوبة فلا تبطل الادغام (المتحركة) خرجت المرفوعة الساكنة فلا تمنع (فان اتصلت) أى الضمائر المذكورة بهما

(وتدرج فى) الحرف (الثانى) نحو مد فان أصله مدد أسكنت الدال الاولى وأدرجت فى الثانية وانما أسكن الاول ليتصل بالثانى اذ لو حرك لم يتصل به لحصول الفاصل وهو الحركة والثانى لا يكون الا متحركا لان الساكن كالميت لايظهر نفسه فكيف يظهر غيره (ويسمى) الحرف (الاول) من المتجانسين اذا أدغمته (مدغما) اسم مفعول لادغامك اياه (و) يسمى الحرف (الثانى مدغما فيه) لادغامك الاول فيه والغرض من الادغام التخفيف فان التلفظ بالمثلين فى غاية الثقل حسا لايقال ان قوله ان تسكن الاول غير شامل لنحو مد مصدرا فان أصله مدد والاول ساكن فلا يسكن لانا نقول انه لما ذكر أن المتحرك يسكن عند ادغامه علم ابقاء الساكن بحاله بالطريق الاولى (وذلك) أى الادغام (واجب فى) الماضى والمضارع من الثلاثى المجرد مطلقا ومن المزيد فيه من الابواب التى يذكرها مالم يتصل بهما الضمائر البارزة المرفوعة المتحركة فان اتصلت

(ففيه تفصيل يذكر فعبر عما ذكرنا بقوله) نحو (مد يمد وأعد يعد واتقد ينقد واعتد يعتد) ولما كان هناك أفعال يجب فيها الادغام مثل المضاعف وان لم تكن من المضاعف ذكرها استطرادا بين ذلك لكنه خلطها وكان الاولى أن يميزها فقال (واسود يسود) من باب الافعلال (واسوادیسواد) من باب الافعيلال وليسا من المضاعف لان عينهما ولامهما ليسا من جنس واحد فان عينهما الواو ولامهما الدال (واستعد يستعد) مضاعف من باب الاستفعال (واطمأن يطمئن) أي سكن اطمئنانا وطمأنينة وليس من المضاعف لان عينه الميم ولامه النون وهو من باب الافعلال كالاقشعرار (وتمادیتماد) مضاعف من باب التفاعل فيجب في هذه الصور الادغام لاجتماع المثلين مع عدم المانع من الادغام وكذا اذا لحقتها تاء التأنيث في نحو مدت وأعدت واتقدت الخ وكذا هذه الافعال التي يجب فيها الادغام اذا بنيت للفاعل يجب فيها الادغام (اذا بنيتها للمفعول) ماضيا كان أو مضارعا (نحو مد) والاصل مدد ومدت والاصل مددت (يمد) والاصل يمدد وكذا تمد وأمد ونمد

(ففيه) أي في اتصالها (تفصيل يذكر) أي يذكره المصنف الا المتحركة فيمتنع فيها الادغام مطلقا كما سيأتي (فعبر) أي المصنف (عما ذكرنا) أي عن التعبير الذي ذكرناه (بقوله في نحو مد) أي في الماضي الثلاثي المجرد وأصله مدد بالفك سكنت الدال الأولى وأدغمت في الثانية (يمد) أي في المضارع منه وأصله يمدد بالفك نقلت حركة الاولى الى الميم وأدغمت في الثانية (وأعد) في الماضي من الثلاثي المزيد فيه وأصله أعدد بالفك نقلت حركة الدال الاولى الى العين وأدغمت في الثانية (يعد) في المضارع منه وأصله يعدد بالفك نقلت حركة الدال الاولى الى العين وأدغمت في الثانية (واتقد) في الماضي أصله اتقدد بالفك سكنت الاولى وأدغمت في الثانية (ينقد) في المضارع أصله ينقدد بالفك سكنت الاولى وأدغمت في الثانية (واعتد) في الماضي (يعتد) في المضارع وأصلهما اعتدد يعتدد بالفك فيهما سكنت الدال الأولى وأدغمت في الثانية (ولما كان هنا) أي في المزيد فيه (أفعال يجب فيها الادغام مثل المضاعف الاصطلاحي (وان لم تكن) تلك الأفعال (من المضاعف ذكرها استطرادا) أي على سبيل الاستطراد وقدتقدم معناه (بين ذلك) أي المضاعف الاصطلاحي (لكنه) أي المصنف (خلطها وكان الاولى) له (أن يميزها) أي تلك الافعال عن المضاعف المذكور (فقال) عطف على ذكرها (واسود يسود من باب الافعلال) أصلهما اسوددیسوودد بالفك فعل بهما مامر (واسوادیسواد من باب الافعيلال) أصلهما اسوادد يسوادد ثم فعل بهما ماعلمت (وليس) أي اسود واسواد (من المضاعف) الثلاثي ولا المضاعف الرباعي (لأن عينهما ولامهما ليسا جنس واحد) ولا فاءهما ولامهما الاولى ولا عينهما ولامهما الثانية من جنس واحد أيضا (فان عينهما الواو ولامهما الدال) أي فيهما من الرباعي المزيد فيه ألحقا بالمضاعف الثلاثي المزيد فيه في وجوب الادغام (واستعد يستعد) وهو (مضاعف من باب الاستفعال) والأصل استعدد يستعدد فعل بهما ماتقدم (واطمأن يطمئن أي سكن اطمئنانا وطمأنينة) مصدران الاول منهما قياسي والثاني سماعي (وليس) أي اطمأن (من المضاعف لأن عينه) أي اطمأن (الميم ولامه النون وهو) أي اطمأن (من باب الافعلال كالاقشعرار) فهو من مزيد الثلاثي ملحق بمزيد الرباعي وهو الاقشعرار ووزنه في الاصل افعال فبعد الالحاق افعلل (وتماديتماد) وهو (مضاعف من باب التفاعل فيجب في هذه الصور) أي الأمثلة المذكورة الادغام الاجتماع المثلين مع عدم المانع) وهو الفاصل أوسكون الثاني (من الادغام وكذا) أي ومثل وجوب الادغام فيها مع عدم لحوق تاء التأنيث بها يجب فيها الادغام أيضا (اذا لحقتها) أي هذه الصور (تاء التأنيث) لان لحوقها لايمنع الادغام لاقتضائها تحريك ماقبلها (نحو مدت وأعدت واتقدت الى آخرها) أي الامثلة المذكوره (وكذا هذه الأفعال) المتقدمة (التي يجب فيها الادغام اذا بنيت) أي تلك الأفعال (للفاعل يجب فيها الادغام) أيضا (اذا بنيت للمفعول ماضيا كان) أي المبني للمفعول (أومضارعا نحو مد) في الماضي المبني للمفعول (والاصل) أي فيه (مدد) بالفك فعل به مافعل بالمبني للفاعل (ومدت) في المبني للمفعول الذي لحقته تاء التأنيث (والاصل فيه (مددت) بالفك فعل به ما ذكر في المبني للفاعل (يمد) في المضارع المبني للمفعول (والاصل) فيه (يمدد) بالفك فعل به ماعلمت في المبني للفاعل (وكذا) أي ومثل يمد (تمد) في المخاطب المبني للمفعول أو الغائبة كذلك (وأمد) في المتكلم وحده كذلك (ونمد) في المتكلم وحده

ومعه غيره كذلك (وكذا) أى ومثل نحو مد (نظائره أى نظائر نحو مد) الماضى المجهول و(يمد) المضارع المجهول (كأعد ويعد وانقد ينقد فيه واعتد يعتد به واستعد يستعد له) زاد فى هذه الثلاثة حروف الجر لانها من اللوازم واللازم لا يبنى للمفعول الا بعد تعديته بحرف الجر كما تقدم بيانه (وتمود) فى الماضى المجهول من التفاعل (يتماد) فى المضارع المجهول منه (بالتقاء) أى باقتران (الساكنين) وهما الواو والدال المدغمة فى المثال الاول والالف والدال المدغمة فى الثانى (على حده) أى حد الالتقاء لان الاول من الساكنين حرف مد والثانى مدغم فى مثله (وكذلك) أى ومثل تمود يتماد (البواقى) أى بواقى الصور المذكورة من اسود واسواد واطمأن (فهذه) المذكورة (هى الابواب) أى أبواب الثلاثى لا المضاعف كما يسبق الى الوهم (التى يدخل فيها) أى الابواب (الادغام وما بقى) أى من أبواب مزيد الثلاثى (فبعضه) أى مابقى (لم يجىء منه) أى من البعض (المضاعف) كباب افعول وافعلل وافعنلى وقال اللقانى وفى تعبيره بلم يجىء اشارة الى جواز المجىء من كل باب وان تخلف لعدم الوضع (وبعضه) أى مابقى (جاء) أى جاء منه المضاعف (ولكن) أى الشأن (ليس للادغام اليه) أى الى البعض الذى جاء منه المضاعف (سبيل نحو مدد ويمدد فى) باب (التفعيل وتمدد يتمدد فى) باب (التفعل وذلك) أى كون الادغام فى مدد وتمدد لا سبيل له (لان العين) أى عين الفعل فيما ذكر وهو الدال الثانية (وهو) أى العين (الذى يدغم فيه) أى من شأنه أن يوقع الادغام فيه (متحرك) خبر أن (أبدا لادغام حرف آخر فيه) أى فى المدغم فيه وهو هنا العين (فهو) أى المدغم فيه المذكور (لا يدغم فى حرف آخر) وهو هنا الدال الثالثة (لامتناع اسكانه) أى المدغم فيه لادائه الى تفكك الادغام (وفى نحو مد) عطف على قوله فى نحو مد يمد كما سيشير اليه الشارح (اعنى) أى بمد (مصدرا) قدر الشارح ذلك اشارة الى أن نصب مصدرا بفعل محذوف ويجوز أن يكون على الحالية بناء على جواز وقوع الحال من المضاف اليه مطلقا (أى وكذلك) أى ومثل وجوب الادغام فى نحو مد يمد الى آخره (الادغام واجب فى كل مصدر مضاعف لم يقع بين حرفى التضعيف) أى من ذلك المصدر (حرف فاصل) احترز به عن نحو فرار (ويكون الثانى) أى من حرفى التضعيف (متحركا وعقب) المصنف (نحو مد) أى اتبع قوله نحو مد (بقوله مصدرا دفعا لتوهم انه) فعل (ماض) معلوم أو مجهول (أو أمر وكذلك الادغام واجب اذا اتصل بالفعل المضاعف) نحو مد واعد (وما شاكله) أى ماثله اسود واسواد (الف الضمير) فى فعل الاثنين مذكرين أو مؤنثين (أو واوه) أى الضمير فى فعل الجمع المذكر (أو ياؤه) أى الضمير فى فعل الواحدة المخاطبة (سواء كان) أى ماذكر من الفعل المضاعف وماشاكله (ماضيا أو مضارعا أو أمرا مجردا) اى عن الزائد (أو مزيدا فيه مجهولا أو معلوما ولذا) أى لاجل التعميم المذكور (قال) أى المصنف (بالفعل) أى بترك الاشارة وبلفظ المفرد (ولم يقل بهذه الافعال) أى بالاشارة ولفظ الجمع (وذلك) أى وجوب الادغام عند اتصال ألف الضمير وواوه وياءه (لان ماقبل هذه الضمائر وهو) أى ماقبله (الثانى من) الحرفين (المتجانسين يجب

(وكذا نظائره) أى نظائر مد يمد كأعد يعد وانقد ينقد فيه واعتد يعتد به واستعد يستعد له وتمود يتماد بالتقاء الساكنين على حده وكذلك البواقى فهذه هى الابواب التى يدخل فيها الادغام وما بقى فبعضه لم يجىء منه المضاعف وبعضه جاء ولكن ليس للادغام اليه سبيل نحو مدد يمد فى التفعيل وتمدد يتمدد فى التفعل وذلك لان العين وهو الذى يدغم فيه متحرك أبدا لادغام حرف آخر فيه فهو لا يدغم فى حرف آخر لامتناع اسكانه (وفى نحو مد) أعنى (مصدرا) أى وكذلك الادغام واجب فى كل مصدر مضاعف لم يقع بين حرفى التضعيف حرف فاصل ويكون الثانى متحركا وعقب نحو مد بقوله مصدرا دفعا لتوهم أنه ماض أو أمر (وكذلك) أى الادغام واجب (اذا اتصل بالفعل) المضاعف أو ماشاكله مما مر (الف الضمير أو واوه أو ياؤه) سواء كان ماضيا أو مضارعا أو أمرا مجردا أو مزيدا فيه مجهولا أو معلوما ولذا قال بالفعل ولم يقل بهذه الافعال وذلك لان ماقبل هذه الضمائر وهو الثانى من المتجانسين يجب

خبر لان (أن يكون متحركا لئلا يلزم التقاء الساكنين) أى مع سكون هذه الضمائر (وحينئذ) أى حين اذ وجب أن يكون متحركا (ان كان الاول) أى من المتجانسين (ساكنا يدرج) أى الاول فى الثانى (والا) أى بأن كان متحركا (سكن) أى الاول (ويدرج فى الثانى) أى من المتجانسين (فالالف) أى فاتصال الاول بالفعل (نحو مدا بفتح الميم) من الماضى المعلوم قطعا (وضمه) أى الميم يحتمل أن يكون ماضيا مبنيا للمجهول وأن يكون أمرا وعليه اقتصر الشارح وهو (فعل الاثنين من الماضى) المبنى للمعلوم على الاول (أو) من (الامر) أى على الثانى (والواو) أى واتصال الواو بالفعل (نحو مدوا بفتح الميم) من الماضى المعلوم قطعا (وضمه) أى الميم يحتمل أن يكون ماضيا مبنيا للمجهول وأن يكون أمرا وعليه اقتصر الشارح وهو (فعل جماعة الذكور من الماضى) أى المبنى للمعلوم على الاول (و) من (الامر) أى على الثانى (والياء) أى واتصال الياء بالفعل (نحو مدى بضم الميم وهو فعل الامر للمونث) المخاطب وهو مأخوذ (من تمدين) أى مضارع المخاطبة (فان المحققين) ذاهبون (على أن هذه الياء) أى ياء مدى (ياء الضمير كألف يفعلان وواو يفعلون وخالفهم الاخفش) حيث قال هى علامة التأنيث والفاعل مستكن لان الياء تجىء للتأنيث كهذى امة الله فناسب تعينها له هنا وفيه نظر لجواز أن يكون هذه صيغة موضوعة للتأنيث أو تكون الياء بدلا عن الهاء فى هذه امة الله ويحتمل أن يكون الحامل له استنكار كون ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى مع أن القياس يقتضى أن يكون أخف أو قصد اجراء مفردات المضارع مجرى واحدا فى ابراز ضمائرها كما قالوا فى وضع تفعل صيغة محتملة للمخاطب والغائب من غير ابراز ضمير وبالجملة فالجيد مذهب العامة لسلامته من لزوم اجتماع العلامتين اللازم لمذهب الاخفش والاعتذار بأن التاء علامة للمخاطب مع شىء آخر لا يدفع هذا المحذور كذا ذكره الغزى (وقس على هذا) أى نحو مد وما عطف عليه (البواقى من المزيد فيه) مطلقا ماضيا أو مضارعا أو أمرا (ومن المضارع) أى مضارع الثلاثى المجرد وأما ماضيه وأمره فهما المذكوران فى المتن (وغير ذلك) أى من الماضى المجهول وأمر الغائب والنهى (والضابط) أى فى معرفة الادغام الواجب (انه) أى الادغام (يجب فى كل فعل اجتمع فيه) أى فى الفعل حرفان (متجانسان) أى متماثلان (ولم يقع بينهما فاصل) خرج به نحو زلزل (ويكون الثانى) أى من المتجانسين (متحركا) خرج به نحو مددن فان قيل ينتقض هذا الضابط بنحو قوول وحيى واقتتل وتتنزل وتتباعد فانه يصدق على كل منها هذا الضابط ولم يدغم أجيب عن المثال الاول بأنه لو ادغم التبس بمجهول قول وعن الثانى بأنه لو ادغم يلزم ضم الياء فى مضارعه وهو مرفوض وعن الباقى بأنه لو نقل حركة التاء الى القاف وأدغمت التاء فى التاء سقط همزة الوصل ويقال فيه قتل فيلتبس بماضى التفعيل ولو أسكن التاء الاولى من تنزل وأدغمت فى الثانية لاحتيج الى همزة الوصل وقيل تنزل فيلتبس بمضارع نزل لاحتمال أن تكون الهمزة للاستفهام وكذا لو ادغم فى تتباعد فقيل اتباعد التبس المضارع بالماضى لاحتمال همزته للاستفهام وقال ابن الحاجب فى شرح المفصل انما لم يجب الادغام فى اقتتل لان التاء الاولى فى حكم المنفصل من الثانية لأن تاء الافتعال لا يلزمها

أن يكون متحركا لئلا يلزم التقاء الساكنين وحينئذ ان كان الاول ساكنا يدرج والا يسكن ويدرج فى الثانى فالالف (نحومدا) بفتح الميم أو ضمه فعل الاثنين من الماضى أو الامر (و) الواو (نحومدوا) بفتح الميم أوضمه فعل جماعة الذكور من الماضى أو الامر (و) الياء نحو (مدى) بضم الميم وهو فعل الامر للمؤنث من تمدين فان أكثر المحققين على أن هذه الياء ياء الضمير كألف يفعلان وواو يفعلون وخالفهم الاخفش وقس على هذا البواقى من المزيد فيه ومن المضارع وغير ذلك والضابط أنه يجب فى كل فعل اجتمع فيه متجانسان ولم يقع بينهما فاصل ويكون الثانى متحركا

وقوع تاء بعدها نحو احترم فهى شبيهة بقولك بعت تلك وانما لم يجب فى تتنزل وتتباعد لانه لو أدغم لا حتيج الى همزة الوصل وهى لايجوز دخولها على المضارع انتهى (وأما نحو قولهم) أى العرب (قطط شعره إذا اشتدت جعودته وضبب البلد إذا كثر ضبابها) أى بكسر الضاد جمع ضب بفتحها دويبة معروفة ولا يصح فتح الضاد على أنه جمع ضبابة أى سحابة تغشى الارض كالدخان لان فعله أضب بالالف لاغير قال فى الصحاح تقول أضب يومنا انتهى وتأنيث البلد فى عبارة الشارح بتأويل القرية (بفك الادغام) أى فيهما (فشاذ جىء به) أى بالفك (لبيان الاصل) أى ترك هذين على الاصل بدون الادغام ليعرف أنهما ثبتا هكذا عن الواضع ومنه أيضا مكك الفرس وأكك السقا إذا تغيرت رائحته ولحت العين بالمهملتين إذا التزق جفناها من الرمص (وضنوا) مبتدأ خبره يأتى والجملة معطوفة على الجملة السابقة (فى قوله) أى الشاعر من بحر البسيط واجزاؤه مستفعلن فاعل أربع مرات :

(مهلا أعاذل قد جربت من خلقى * انى أجود لأقوام وان ضنوا)

مهلا اسم فعل أمر بمعنى أمهل وقيل منصوب على المصدر وهمزة أعاذل للنداء وعاذل بفتح اللام منادى مرخم حيث جعل ماحذف منه كالثابت على اللغة الكثيرة والاصل عاذلة وجربت من التجربة وهى الاختبار ومفعوله محذوف تقديره جربتنى ومن خلقى أى سجيتى جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدم وانى بفتح الهمزة مبتدأ مؤخر والاقوام جمع وهو اسم لجماعة الرجال خاصة والواو فى قوله وان ضنوا وصلية وهى عند بعضهم عاطفة على مقدر والتقدير أنهم لم يضنوا وان ضنوا والضنن البخل والفعل منه جاء كعضى يعضى أو كفر يفر وقال الفراء وضننت بالفتح أضنن لغة (محمول على الضرورة)هذا هوالخبر الموعود به والشائع الكثير فى كلامهم ضنوا بالادغام أى بخلوا والادغام ممتنع هذا قسيم قوله واجب فان قيل لايجوز أن يكون الممتنع قسما من أقسام الادغام لعدم صدق المقسم عليه والمقسم هو الادغام وهو كما تقدم أن يسكن الاول ويدرج فى الثانى وهذا موجود لا ممتنع اذ الممتنع امتناع ذلك قلنا هذا تقسيم بحسب الحال لان معنى قولنا الادغام واجب وجائز وممتنع هو أن اسكان الاول وادراجه فى الثانى قد يكون واجبا وقد يكون جائزا وقد يكون ممتنعا أو نقول ان المراد بالامتناع فى استعمالاتهم مايقابل التحقق والوجود تأمل (كل فعل اتصل به الضمير) خرج به الظاهر كمد زيد (البارز) احترز به عن نحو زيد مد (المرفوع) خرج به نحو مده (المتحرك) خرج نحو مدا (كتاء المخاطب) قال اللقانى فى ادخال الكاف مع استيفاء أنواع الضمير المذكور شىء (وتاء المتكلم ونونه) أى المتكلم (فى الماضى) بخلافه فى المضارع فانه لا يمنع الادغام نحو نمد (ونون جماعة الاناث مطلقا) أى فى الماضى والمضارع والامر وهو قيد فى نون جماعة الاناث (ماضيا كان) أى الفعل (أو غيره) هذا حال من فاعل اتصل لاتفصيل لقوله مطلقا لان قوله مطلقا فى مقابلة قوله فى الماضى وهو غير مقيد بمجرد ولا غيره والتعميم انما يكون فى مقابلة التقييد تأمل (مجردا كان) أى ذلك الفعل (أو مزيدا فيه مبنيا للفاعل أو المفعول) هذا أيضا حال من فاعل اتصل وراجع اليه (لان هذا الضمير) علة لامتناع الادغام فى الفعل المذكور (يقتضى أن يكون ماقبله ساكنا وهو) أى ماقبله(الثانى من المتجانسين) وحينئذ (فلا يكن الادغام) أى فى الفعل المذكور لكون ذلك (وعبر) أى المصنف

وأما نحو قولهم قطط شعره إذا اشتدت جعودته وضبب البلد إذا كثر ضبابها بفك الادغام فشاذ جىء به لبيان الاصل وضنوا فى قوله :
مهلا أعاذل قد جربت من خلقى
أنى أجود لاقوام وان ضنوا
محمول على الضرورة والشائع الكثير ضنوا أى بخلوا (والادغام ممتنع)فى كل فعل اتصل به الضمير البارز المرفوع المتحرك كتاء المخاطب وتاء المتكلم ونونه فى الماضى ونون جماعة النساء مطلقا ماضيا كان أو غيره مجردا كان أو مزيدا فيه مبنيا للفاعل أو المفعول لان هذه الضمائر يقتضى أن يكون ماقبلها ساكنا وهو الثانى من المتجانسين فلا يمكن الادغام وعبر

(عن جميع ذلك) أى المذكور (بقوله فى نحو مددت) للمتكلم وحده (ومددنا) للمتكلم ومعه غيره (ومددت) للواحد المخاطب واستمر فى التمثيل حتى تنتهى (الى مددتن)أى لجماعة الاناث المخاطبات (يعنى) أى المصنف بذلك (مددت) وهو المبدأ (مددتما) للمخاطبين (مددتم) لجماعة الذكور المخاطبين (مددت) للواحدة المخاطبة (مددتما) للمخاطبتين (مددتن) وهو الغاية وانما ذكر الشارح فى التعداد المبدأ والغاية مع مابينهما لئلا يتوهم بقاء شىء بينهما (ومددن ويمددن) للغائبات (وتمددن) للمخاطبات (وامددن ولاتمددن) وكذا لم يمددن وليمددن (هذه أمثلة نون جماعة النساء) أى مع الماضى والمضارع والامر والنهى (والإدغام جائز إذا دخل الجازم على فعل الواحد) وهو المضارع الذى لم يتصل به ضمير بارز (أى جازم) بالنصب خبر مقدم (كان) أى سواء كان اسما أو حرفا جازما فعلا واحدا أو فعلين (فيجوز عدم الادغام) وانما قدمه على مقابله لعدم الاحتياج الى طول الكلام فيه ولانه أقرب الى القياس (نظرا الى أن شرط الادغام تحرك الحرف الثانى) أى من المتجانسين (وهو) أى الحرف الثانى هنا أى فى دخول الجازم على فعل الواحد (ساكن فلا يدغم)أى فيترك الادغام لا المراد به أنه لا يجوز لانه مفرع على الجائز (ويقال لم يمدد وهو) أى عدم الادغام (لغة الحجازيين) أى المنسوبين الى الحجاز وهو مكة والمدينة واليمامة وهى مدينة بقرب اليمن على أربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف وسمى الحجاز حجازا لانه حجز بين تهامة ونجد وقيل لاحتجازه بالحرار الخمس وهى حرة واقم وحرة رجلى وحرة ليلى وحرة بنى سليم وحرة النار وحرة وبرة والحرة أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار وجمعها حرار بالكسر وحرات وحرون بالواو والنون كذا فى المدده حكى (قال) الشاعر من بحر الطويل واجزاؤه فعولن مفاعيلن أربع مرات :

(ومن يك ذا فضل فيبخل بفضله * على قومه يستغن عنه ويذمم)

الفضل الزيادة وكل عطية لاتلزم من يعطيها يقال له فضل والبخل بالضم والفتح أو بفتحتين ضد الجود وبخل بكذا من باب فهم وطرب وبخل أيضا بالضم فهو باخل وبخيل والمعنى من يك صاحب فضل وبخل بفضله على قومه ينبغى أن يستغنى عنه وينبغى أن يذم (فان قوله) أى الشاعر (ويذمم مجزوم) أى مع الفك (لكونه) أى يذمم (عطفا) أى معطوفا (على يستغن وهو) أى يستغن (جواب الشرط) أى جواب اسم الشرط الذى هو لفظ من وهو مجزوم والمعطوف على المجزوم مجزوم (ويجوز) عطف على قوله فيجوز (الادغام) أى فى فعل الواحد عند دخول الجازم (نظرا الى أن السكون) أى سكون الحرف الثانى من المتجانسين (عارض) أى بسبب الجازم والعارض (لا اعتداد) أى لا اعتبار (به فيحرك الساكن) وهو الحرف الثانى (ويدغم فيه) أى المحرك الذى هو الثانى (الاول) أى من المتجانسين بأن يسكن بنقل حركته الى ماقبله ان كان ساكنا يقبل النقل (فيقال لم يمد بالضم) أى ضم الدال الثانية (أو الفتح أو الكسر كما سيأتى ان شاء الله) أى من التعليل والتوجيه فى حركات الدال (وهو) أى الادغام فيما ذكر (لغة بنى تميم) والابن مأخوذ من البناء لانه مبنى أبيه ولذلك ينسب المصنوع الى الصانع فيقال أبو الحرب وبنت فكر (والاول) وهو عدم الادغام وهو مذهب أهل الحجاز (هو الاقرب الى القياس) وانما

عن جميع ذلك بقوله (فى نحو مددت ومددنا ومددت الى مددتن) يعنى مددت مددتما مددتم مددتما مددتن (ومددن ويمددن وتمددن وأمددن ولاتمددن) هذه أمثلة نون جماعة النساء(و)الادغام (جائز إذا دخل الجازم على فعل الواحد) أى جازم كان فيجوز عدم الادغام نظرا الى أن شرط الادغام تحرك الحرف الثانى وهو ساكن هنافلايدغم ويقال لم يمدد وهو لغة الحجازيين قال الشاعر :

ومن يك ذافضل فيبخل بفضله
على قومه يستغن عنه ويذمم

فان قوله ويذمم مجزوم لكونه عطفا على يستغن وهو جواب الشرط أعنى من يك ويجوز الادغام نظرا الى أن السكون عارض لااعتداد به فيحرك الثانى ويدغم فيه الاول فيقال لم يمد بالضم أو الفتح أو الكسر كما سيأتى ان شاء الله وهو لغة بنى تميم والاول هو الاقرب الى القياس

كان أقرب لموافقته للأصل وتقديما لاقوى الطالبين وهو العامل وحملا على ما أجمع على اظهاره من نحو رددت لشبهه به فى الجملة ولانتفاء الثقل بسكون أحد الحرفين (وفى التنزيل ولا تمنن تستكثر) أى بعدم الادغام (فان قلت) أى معترضا على التعليل لجواز الادغام (ان السكون) أى سكون الحرف الثانى من المتجانسين (فى مددت ونحوه) أى مما اتصل به ضمير الرفع المتحرك (أيضا) أى كالسكون لاجل الجازم (عارض فلم لا يجوز فيه) أى فى مددت ونحوه (قلت لان هذه الضمائر) التى فى مددت ونحوه (كجزء من الكلمة وسكن ما قبلها) أى ما قبل هذه الضمائر وهو الثانى من المتجانسين (دلالة على ذلك) أى كونها كالجزء (فلو حرك) أى ما قبلها (لزال الغرض) أى المقصود وهو الدلالة على أنها كالجزء (ولان الادغام موقوف على تحرك الثانى) لانه من شرطه (وهو) أى تحرك الثانى (موقوف على الادغام لئلا تتوالى الحركات الاربع) وحينئذ (فيلزم الدور وفى هذا) أى فى تعليل عدم الادغام فيما ذكر بهذا الوجه (نظر إذ تحرك الثانى لا يتوقف على الادغام بل على اسكان الأول وهو) أى اسكان الأول (جزء الادغام لا) الادغام (نفسه) وحاصل النظر أنه منع على سبيل التفصيل وارد على المقدمة الثانية من الدليل السابق يفيد ان الادغام هذا انما يلزم توقفه على جزئه قيل ويمكن الجواب بأن المراد بالادغام الاسكان من ذكر الكل وارادة الجزء وذلك شائع فالمعنى لان الادغام أى اسكان الاول موقوف على تحرك الثانى لالتقاء الساكنين ولكن طوى هذا وتحرك الثانى موقوف على الادغام أى اسكان الاول لئلا تتوالى الحركات فيلزم الدور وفيه نظر لأن الاسكان المذكور لا يتوقف على نفس الادغام بل على ارادته كما لا يخفى فاللازم توقف الادغام على القصد اليه وهو مستقيم هذا ويمكن أن يمنع ذلك الدليل منعا اجماليا أيضا فيقال هذا الدليل بجميع مقدماته غير صحيح لتخلف مقتضاه فى الفعل اذا دخل عليه الجازم نحو لم يمد كذا ذكره الغزى (وانما قال) أى المصنف (على فعل الواحد لان الادغام واجب فى فعل الاثنين و) فى (فعل جماعة الذكور و) فى (فعل الواحدة المخاطبة كما مر) أى فى تمثيله بنحو مداومدوا ومدى (و) لانه (ممتنع فى فعل جماعة النساء و) لانه (جائز فى فعل الواحد غائبا كان) أى الواحد كلم يمد (أو مخاطبا) كلم تمد (أو متكلما) وحده كلم أمد أو مع غيره كلم نمد (وكذا) أى جائز (فى الواحدة الغائبة) جوازا مثل جوازه فى الواحد (ولفظ المصنف لا يشعر بذلك) أى بجوازه فى الواحدة بناء على أن المراد بفعل الواحد ليس هو الذى لم يتصل به الضمير البارز بل هو أخص منه وهو الموضوع للواحد المذكر (إذ لا يندرج فى الواحد الواحدة) لأن المؤنث لا يندرج تحت المذكر وفيه بحث لانه يندرج فيه بطريق التغليب والدلالة لأن علة جواز الادغام فى الواحد سكون آخره والواحدة الغائبة كذلك (ويصح أن يقال المراد) بفعل الواحد (فعل الشخص الواحد مذكرا كان) أى الشخص (أو مؤنثا لانه) أى الشأن (يندرج فيه) أى فى فعل الواحد (حينئذ) أى حين إذ أريد به الشخص الواحد (فعل الواحدة المخاطبة و) الحال أن (الادغام فيه) أى فى فعل الواحدة المخاطبة (واجب) لوجود شرطه فيه مع عدم

وفى التنزيل ولا تمنن تستكثر فان قلت ان السكون فى مددت ونحوه أيضا عارض فلم لا يجوز فيه الادغام قلت لأن هذه الضمائر كجزء من الكلمة وسكن ماقبلها دلالة على ذلك فلو حرك لزال الغرض ولان الادغام موقوف على تحرك الثانى وهو موقوف على الادغام لئلا تتوالى الحركات الأربع فيلزم الدور وفى هذا نظر إذ تحرك الثانى لايتوقف على الادغام بل على اسكان الاول وهو جزء الادغام لانفسه وانما قال على فعل الواحد لان الادغام واجب فى فعل الاثنين وفعل جماعة الذكور وفعل الواحدة المخاطبة كما مر وممتنع فى فعل جماعة النساء فالجائز فى فعل الواحد غائبا كان أو مخاطبا أو متكلما وكذا فى الواحدة الغائبة ولفظ المصنف رحمة الله عليه لا يشعر بذلك إذ لا يندرج فى لفظ الواحد الواحدة ولا يصح ان يقال المراد فعل الشخص الواحد مذكرا كان أو مؤنثا لانه لا يندرج فيه حينئذ فعل الواحدة المخاطبة والادغام فيه واجب

المانع (لا جائز اللهم إلا أن يقال) قال المطرزى هـذا اللفظ قد يجىء فى جواب الاستفهام قبل لا ونعم كثيرا وكأن المتكلم به قصد اثبات الجواب مشغوفا بذكر الله عز وجل ليكون أبلغ وأوقع فى نفس السامع وليعلم أنه على يقين من ايراده وبصيرة فى اثباته وقد جعل نفسه فى معرض من إذا سأل اقبل على الله ليجيب فيما سأله ولا شك أن من كان حاله هذا لا يتكلم إلا بما هو صدق ويقين وحق مبين وقد يؤتى به قبل إلا إذا كان المستثنى عزيزا نادرا أو كان قصدهم بذلك الاستظهار بمشيئة الله تعالى فى اثبات كونه ووجوده ايذانا بأنه بلغ فى الندرة حد الشذوذ وهذا كثير فى كلام الفصحاء أو لنفى الاثم والخطأ الحاصل بنفى الكل واثباته والواقع خلافه نحو ما جاءنى أو جاءنى القوم اللهم الا زيدا فمعناه لا تؤاخذنى يارب فان كلامى الأول غير تام بل يحتاج إلى المستثنى أو لتأكيد كلام عند المستمع فكأنه قال أيها المستمع اعلم أنى أدعو الله تعالى ليشهد على كلامى أنه حق واستثناؤه صادق كذا ذكره الدده جنكى (قد علم حكمه) أى فعل الواحدة المخاطبة من وجوب الادغام (فهو) أى فعل الواحدة المخاطبة (فى حكم المستثنى) أى من كون المراد فعل الشخص الواحد (ولا يخلوا) أى هذا أى ما بعد قوله اللهم (عن تعسف) هو والعسف والاعتساف الاخذ على غير الطريق (فهذا المضارع المجزوم) الفاء فصيحة وتفسيرية لانها أفصحت عن شرط مقدر أى إذا أردت معرفة أحوال آخر المضارع المجزوم من المضاعف فهو (لا يخلوا) أى لا بد (من أن يكون) أى المضارع المذكور (مكسور العين أو مفتوحه أو مضمومه فان كان مكسور العين كيفر) يقال فر يفر (أى يهرب أو مفتوحه) أى العين (كيعض الشىء ويعض عليه) نبه بذلك على أنه يتعدى ولا يتعدى وقال فى المختصر عضه وبه وعليه وفى المفتاح ولا يعض فيه بضرس قاطع من قبيل يجرح فى عراقيبها يعنى نزل المتعدى منزلة اللازم للمبالغة انتهى فقصره على عليه ليس على ما ينبغى (أى يأخذه بالسن فتقول لم يفر ولم يعض بكسر اللام وفتحها أما الكسر فلان الساكن إذا حرك حرك بالكسر لما بين الكسر) تعليل لقوله فلان الساكن إلى آخره (والسكون من التأخى) قال فى لباب التفاسير والاخوة تستعمل فى النسب وفى المشابهة والمشاركة فى الشىء ووجه التأخى أن الكسر لقلته يناسب العدم وهو السكون وقال الشريف فى شرح الكشاف الكسرة أخت السكون فى المخرج يعنى أن الحرف الساكن والمتحرك بالكسرة قريبان فى الاداء ورفع اللسان بهما ولا كان كلا منهما مختص بقبيل (ولان الجزم قد جعل عوضا عن الجر عند تعذر الجر أعنى فى الأفعال) المضارعة لانه لا يكون إلا للاضافة والأفعال لا تقبلها لأنها أخبار فى المعنى والفعل لا يصح أن يخبر عنه فلا يجر (فكذا) أى فمثل جعل الجزم عوضا عن الجر عند تعذره (جعل الكسر عوضا عن السكون عند تعذر السكون) اذ الادغام يستدعى تحرك المدغم فيه (ولك) فى تعليل جواز الكسر زيادة على التعليل المتقدم (أن تقول الكسر فى لم يفر لمتابعة العين) أى لان حركتها الكسر وقد زال لعارض الادغام فكأنه ثابت لانه الأصل وزواله عارض (وكذا) يقال (الفتح فى لم يعض) أى لمتابعة حركة العين (وتقول لم يفرر ولم يعضض بفك الادغام) وكذلك لم يعد ولم يعدد ولم يعتد ولم يتعدد ونحوه من الثلاثى المزيد فيه معلوما ومجهولا (كما هو) أى الفك (لغة الحجازيين وهكذا) أى ومثل حكم يفر ويعض فى جواز

لا جائز اللهم الا أن يقال قد علم حكمه فهو فى حكم المستثنى ولا يخلو عن تعسف فلهذا المضارع المجزوم لا يخلو من أن يكون مكسور العين أو مفتوحه أو مضمومه (فان كان مكسور العين كيفر) أى يهرب أو مفتوحه كيعض الشىء ويعض عليه أى يأخذه بالسن فتقول لم يفر ولم يعض بكسر اللام وفتحها أما الكسر فلان الساكن إذا حرك حرك بالكسر لما بين الكسر والسكون من التأخى ولأن الجزم قد جعل عوضا عن الجر عند تعذر الجر أعنى فى الأفعال فكذا جعل الكسر عوضا عن الجزم عند تعذر السكون وأما الفتح فلكونه أخف ولك أن تقول الكسر فى لم يفر لمتابعة العين وكذا الفتح فى لم يعض (وتقول لم يفرر ولم يعضض) بفك الادغام كما هو لغة الحجازيين (وهكذا

الاوجه المذكورة عند دخول الجازم مع الادغام وفى جواز الفك (حكم يقشعر) أى من المضاعف (ويحمر ويحمار يعنى تقول لم يقشعر ولم يحمر ولم يحمار بكسر اللام وفتحها لما مر) أى من أن الاصل فى تحريك الساكن هو الكسر والفتح جائز للخفة (ولم يقشعرر ولم يحمرر ولم يحمارر بفك الادغام) أى فيها (وكسر ما قبل الآخر لانا نقدر الاصل) علة لقوله وكسر ماقبل الآخر (فى يحمر ويحمار ويقشعر) أخر هذا ايذانا بأنه لا يحتاج الى التقدير للعلم بأن حركة لامه الاولى نقلت الى مابعدها (يحمرر ويحمارر ويقشعرر مكسور ما قبل الآخر) أى منها (و) نقدره (فى الماضى مفتوحه) أى ما قبل الآخر وانما قدرناه كذلك (حملا على الاخوات) أى النظائر من أبواب المزيد بجامع كونها من المزيد وان كان ما نحن فيه مضاعفا وذاك بخلافه (نحو اجتمع يجتمع واستخرج يستخرج) فان ما قبل الآخر فيهما مفتوح فى الماضى ومكسور فى المضارع (وقولهم) مبتدأ (ارعوى) من الارعواء وهو الرجوع عن الجهل وأصله ارعوو تطرفت الواو وما قبلها غير مضموم فانقلبت ياء ثم قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها حينئذ وانما لم تدغم لسبق الاعلال على الادغام لان سبب الاعلال موجب له وسبب الادغام ليس بموجب بل مجوز أو تقول لم يدغم لئلا يلزم ضم الواو فى المضارع وهو مرفوض (يرعوى) أصله يرعو وقلبت لامه الثانية ياء لانكسار ما قبلها فزال مقتضى الادغام (واحواوى) من الحوة وهى حمرة تضرب الى السواد وأصله احواوو تطرفت الواو وما قبلها غير مضموم فقلبت ياء ثم قلبت ألفا كما فى ارعوى (يحواوى) أصله يحواوو قلبت لامه الثانية ياء لما سبق فى يرعوى فزال مقتضى الادغام (يدل) خبر المبتدأ (عليه) أى على تقدير فتح ما قبل الآخر فى الماضى وكسره فى المضارع مما ذكر فان الفتح فى ارعوى ظاهر يدل عليه فى احمر والكسر فى يرعوى ظاهر يدل عليه فى يحمر والفتح فى احواوى ظاهر يدل عليه فى احمار واقشعر والكسر فى يحواوى ظاهر يدل عليه فى يحمار ويقشعر (وان كان العين من المضارع مضموما فيجوز عند دخول الجازم عليه) أى على المضارع (الحركات الثلاث الضم والفتح والكسر مع الادغام) أى فيها (ويجوز فكه اى فك الادغام تقول) مع الادغام (لم يمد بحركات الدال) الثلاث (الفتح للخفة والكسر لانه) أى الكسر (الاصل فى حركة الساكن) قال الدده جنكى لانك اذا خليت نفسك وطبيعتها وجدت منها انها لاتتوصل الى التلفظ بالساكن الثانى من الساكنين الا بكسرة خفيفة على الحرف الاول يحس بها عند الامتحان والتفطن كما فى بكر فى الوقف واذا كان الكسر من سجيتها حرك بالكسر ليكون اللفظ مطابقا للطبع فان حرك بغير الكسر فذلك لعارض اقتضى وجوب ذلك الغير او اختياره أو جوازه انتهى (والضم لإتباع) حركة (العين وتقول) أى مع عدم الادغام (يمدد بفك الادغام لما مر) أى من ان شرط الادغام هو تحرك الثانى وهنا ساكن فلا يدغم ومن انه هو الاقرب الى القياس تقديما لاقوى الطالبين على ما تقدم (وهكذا) أى ومثل حكم المضارع المجزوم المذكور (حكم الامر يعنى) المصنف بالامر (أمر المخاطب والا) أى وان لم يعن أمر المخاطب بل عنى مطلق الامر لزم التكرار فى كلامه لما ذكره بقوله (فأمر الغائب قد دخل تحت المجزوم) أى لانه مضارع مجزوم بلام الامر فلا حاجة الى ذكره بعد دخوله فى المجزوم (يعنى) المصنف بقوله وهكذا حكم الامر (يجوز

حكم يقشعر ويحمر ويحمار) يعنى تقول لم يقشعر ولم يحمر ولم يحمار بكسر اللام وفتحها لما مر ولم يقشعرر ولم يحمرر ولم يحمارر بفك الادغام وكسر ما قبل الآخر لانا نقدر الاصل فى يحمر ويحمار ويقشعر يحمرر ويحمارر ويقشعرر بكسر ما قبل الآخر فى المضارع وفى الماضى مفتوحه حملا على الاخوات نحو اجتمع يجتمع واستخرج يستخرج وقولهم ارعوى يرعوى واحواوى يحواوى يدل عليه (وان كان العين من المضارع مضموما فيجوز فيه) عند دخول الجازم عليه (الحركات الثلاث) يعنى الضم والفتح والكسر (مع الادغام ويجوز فكه) أى فك الادغام (تقول لم يمد بحركات الدال) الفتح للخفة والكسر لانه الاصل فى حركة الساكن والضم لاتباع العين (و) تقول (لم يمدد) بفك الادغام لما تقدم (وهكذا حكم الامر) يعنى أمر المخاطب وأما أمر الغائب فقد دخل تحت المجزوم يعنى يجوز

فى الامر اذا كان فعل الواحد ما يجوز فى المضارع المجزوم) من جواز الادغام مع الاوجه الثلاثة ومن جواز الفك (ولا تنس ما تقدم) هذا بمنزلة التقييد لكلام المصنف فان قوله حكم الامر يدخل فيه هذه لكنه لما قدمها استغنى بذلك (انه) بفتح الهمزة بدل من ما تقدم (يجب) أى الادغام (اذا اتصل بالفعل الف الضمير أو واوه) أى الضمير (أو ياؤه ويمتنع) أى الادغام (اذا اتصل به) أى بالفعل (نون جماعة النساء) ثم فصل ما أبهمه المصنف فقال (فان كان) أى أمر المخاطب (مكسور العين أو مفتوحه فتقول) أى مع الادغام (فر وعض بكسر اللام وفتحها لما تقدم) أى من ان الكسر هو الاصل فى حركة الساكن والفتح للخفة (و) تقول مع الفك (افرر واعضض بفك الادغام) أى كما هو الاقرب الى القياس (وان كان) أى أمر المخاطب (مضموم العين فتقول مد بحركات الدال) الثلاث (الضم والفتح والكسر) مع الادغام (وامدد بفك الادغام لما ذكر فى المضارع) المجزوم من ان الضم لمتابعة العين والفتح للخفة والكسر هو الاصل فى تحريك الساكن وقال الغزى الادغام فى المضارع المجزوم أقوى منه فى الامر ومن ثم اتفق القراء على اظهار واضمم واشدد ولم يظهر من يرتدد سوى نافع وابن عامر وابى جعفر والسر فى ذلك ان سكون الامر سكون بناء فكان كسكون رددت وسكون المضارع سكون اعراب عارض والعارض لا يعتد به ولان المضارع ادغم قبل دخول الجازم فأبقى على حاله بعد دخوله بخلاف الامر (وقد رويت الحركات الثلاث) مع الادغام (فى قول جرير) من بحر الكامل واجزاؤه متفاعلن ست مرات

(ذم المنازل بعد منزلة اللوى * والعيش بعد أولئك الأيام)

ذم أمر من الذم ضد المدح والمنازل جمع منزل وهو المنهل بمعنى الموضع الذى فى المفاوز على طرق السفار لان فيه ماء واللوى اسم موضع والعيش بفتح العين الحياة وأولئك يشار به للعقلاء غالبا كما قاله الكواشى والايام جمع يوم ويحتمل المراد بها هنا الوقائع مجازا قال فى الاساس ومن المجاز ذكر فى أيام العرب كذا أى فى وقائعها وفى الحديث : لا يحشر معنا الا من حضر يومنا بالامس.أراد وقعة أحد ومعنى البيت لا منزلة أطيب من منزلة اللوى ولا عيش بعد عيشنا فى تلك الايام التى مضين فيها (والأعرف) أى الاشهر عند الادغام (الافصح) أى من الأخريين (الكسرة فى مثل هذه الصورة أعنى عند التقاء الساكنين) وذلك لاجتماع الاولى والاخيرتين من اللغات الاربع على دون الفتح لاختصاص الثانية به دون الضم لشذوذه عن جميعها (ومما جاء بفك الادغام قوله) أى الشاعر من بحر الطويل لكن دخله الزحاف حتى صار صدر المصراع الاول على فعلن

(واعدد من الرحمن فضلا ونعمة * عليك اذا ما جاء للخير طالب)

الفضل الزيادة وكل فضل لا تلزم من يعطيها والنعمة اليد والصنيعة والمنة وما أنعم به عليك وقيل الحالة الحسنة وقيل عبارة عن المنفعة المنقولة على جهة الاحسان الى الغير والخير ما يرغب فيه كالعقل مثلا والعدل والفضل والشىء النافع وضده الشر والمعنى اعدد مجىء طالب الخير اليك فضلا ونعمة من الرحمن عليك قيل والقياس اذا ما جاءك لكنه التفت من الخطاب الى الغيبة وفيه نظر لان الالتفات على المشهور عبارة عن ذكر معنى بطريق من التكلم والخطاب والغيبة بعد ذكره بآخر منها والموجود هنا

فى الامر اذا كان للواحد المخاطب ما يجوز فى المضارع المجزوم ولا تنس ما تقدم من أنه يجب اذا اتصل بالفعل الف الضمير أو واوه أو ياؤه ويمتنع اذا اتصل به نون جماعة انساء فان كان مكسور العين أو مفتوحه (فتقول فر وعض بكسر اللام وفتحها) لما تقدم (وافرر واعضض) بفك الادغام(وان كان مضموم العين فتقول مد بحركات الدال) الضم والفتح والكسر (وامدد) بفك الادغام لما ذكر فى المضارع وقد رويت الحركات الثلاث فى قول جرير

ذم المنازل بعد منزلة اللوى

والعيش بعد أولئك الايام

والاعرف الافصح الكسر فى مثل هذه الصورة أعنى عند التقاء الساكنين ومما جاء بفك الادغام قوله

واعدد من الرحمن فضلا ونعمة

عليك اذا ما جاء للخير طالب

مجرد حذف فتأمله (والمراد) أى بالادغام وفكه فى كلام المصنف (جواز الادغام وفكه عندنا) يعنى أنه يجوز لنا أن يدغم المضارع المجزوم وأمر المخاطب أخذا بقول بنى تميم وأن لا ندغم أخذا بقول الحجازيين (والا) أى وان لم يكن الجواز بالنسبة الينا فلا يثبت أصلا (فا) نه (الادغام واجب فى) مذهب (بنى تميم)و (ممتنع فى)مذهب (الحجازيين قالوا) أى الصرفيون (اذا اتصل بالمجزوم) أى بالامر الذى هو مثل المجزوم تأمل (حال الادغام هاء الضمير لزم وجه واحد) من الاوجه الثلاثة السابقة (نحو ردها بالفتح) أى فقط لان الهاء لخفائه كأنه معدوم فكأن الالف وليت المدغم وما قبل الالف يجب أن يكون مفتوحا (ورده بالضم) أى لان الهاء خفية فكأن الواو وليت الدال فضم حفظا لمدتها (على الافصح) أى لان ماقبل الواو لا يجب أن يكون مضموما فلذا وقع فيه الخلاف (وروى رده بالكسر) وهذه الرواية على اللغة الاولى ووجهها أن الواو ينقلب بالكسرة الى الياء فلا يبقى الاستكراه لان حكم الهاء أن تكسر وتقلب الواو ياء اذا كان ماقبل الهاء مكسورا نحو به وغلط ثعلب فى جواز الفتح فى نحو رده لكونه ضعيفا لا مماع به كذا ذكره الدده جنكى (وهو) أى المروى بالكسر (ضعيف) لانه يستلزم انقلاب الواو ياء وهو خلاف الاصل (واعلم أن حكم الثلاثى المزيد فيه) من الامر وغيره (فى جميع ماذكرنا حكم المجرد) أى مثل حكمه (وان لم يذكره) أى حكم المزيد فيه (المصنف اكتفاء بالاصل) أى بحكم الاصل الذى هو المجرد (فليعتبره) أى المزيد فيه (الناظر) أى فليقس حكمه على حكم المجرد (اذ لايخفى شىء منه) أى من حكم المزيد فيه (على من اطلع) ووقف (على ما) أى حكم الذى (ذكرناه) أى للمجرد (وتقول فى اسم الفاعل ماد) للمفرد المذكر (بالادغام وجوبا لاجتماع المثلين مع عدم المانع) وهو الفاصل أو سكون الثانى (والتقاء) مبتدأ (الساكنين) أى فى ماد (على حده) خبره لان الاول حرف مد والثانى مدغم فى مثله (والاصل مادد) سكن الدال الاولى بحذف حركتها وأدغمت فى الثانية(مادان) للمثنى المذكر بالالف(مادون) لجمع المذكر بالواو (مادة) للمفرد المؤنث (مادتان) لمثناها بالالف (مادات) لجمعها بالالف والتاء والاصل مادتات حذفت التاء الاولى لكراهة اجتماع علامتى التأنيث من جنس واحد (ومواد) لجمعها أيضا المكسر (وتقول فى اسم المفعول ممدود كمنصور من غير ادغام لحلول الفاصل بين حرفى التضعيف) من الادغام (وهو) أى الفاصل (الواو فهو) أى ممدود (كالصحيح) أى السالم (بعينه) أى فى عدم الادغام (وأما) الثلاثى (المزيد فيه فاسم الفاعل و) اسم (المفعول منه) أى من الثلاثى المزيد فيه (تابع للمضارع فان كان) أى المضارع (من الابواب المذكورة) أى فى قوله فيما مر فى نحو مد الى قوله وتماد يتماد (يجب) أى الادغام فى اسم الفاعل والمفعول ولا يحتاج الى التقييد بقوله مالم يتصل به الضمير البارز المتحرك اذ الضمير المذكور لا يتصل بالاسماء بخلاف الافعال (والا) أى وان لم يكن من الابواب المذكورة بل من الابواب التى جاء فيها التضعيف ولا سبيل الى الادغام فيه كما فى يتمدد فهو متمدد (يمتنع) أى الادغام(وأما الرباعى) والمراد به الرباعى المضاعف لئلا يرد النقض بنحو اطمأن (فلا مجال) أى لا مدخل

والمراد جواز الادغام وفكه عندنا والا فالادغام واجب فى بنى تميم ممتنع فى الحجازيين قالوا واذا اتصل بالمجزوم حال الادغام هاء الضمير لزم وجه واحد نحو ردها بالفتح ورده بالضم على الافصح وروى رده بالكسر وهو ضعيف وعلم ان حكم الثلاثى المزيد فيه فى جميع ماذكرنا حكم المجرد وان لم يذكره المصنف اكتفاء بالاصل فليعتبره الناظر إذ لا يخفى شىء منه على من اطلع على ماذكرنا (وتقول فى اسم الفاعل ماد) بالادغام وجوبا لاجتماع المثلين مع عدم المانع والتقاء الساكنين على حده والاصل مادد (مادان مادون مادة مادتان مادات ومواد وتقول فى اسم المفعول ممدود كمنصور) من غير ادغام لحلول الفاصل بين حرف التضعيف وهو الواو فهو كالصحيح بعينه وأما المزيد فيه فاسم الفاعل والمفعول منه تابع للمضارع فان كان من الابواب المذكورة يجب والا يمتنع واما الرباعى فلا مجال

(للادغام فيه) أى فى الرباعى المذكور (أصلا) لحلول الفاصل بين حرفى التضعيف (فهذا) الاوان (أو ان) أى وقت (أن نشمر الذيل) أى أن نرفع الذيل (لتحقيق المعتل والمهموز) وتشمير الذيل ورفعه كناية عن التهيىء وهو من ذكر اللازم وارادة الملزوم أو هو لفظ أريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه أو نقول شبه التحقيق بالطريق الذى يسلك فيه تشبيها مضمرا فى النفس وطوى ذكر المشبه به بشىء من لوازمه وهو التشمير على طريق الاستعارة بالكناية واثبات التشمير استعارة تخييلية (مقدمين المعتل) أى على المهموز (لما) أى لاجل الذى ثبت (له) أى للمعتل (من الاقسام والابحاث ما) أى الشىء الذى أو شيئا (ليس) ثابتا (للمهموز) فما الثانية بدل من ماالاولى أو نكرة منصوبة على الحال ومن الاقسام بيان لاحداهما (فكأنه) أى ماله من الاقسام (يحرك نفس السامع) له (فى طلبه) أى طلب المعتل من حيث ابحاثه وأقسامه (لكونه) أى المعتل (أكثر) أى من المهموز (بحثا) وأقساما

هذا ﴿فصل المعتل وهو﴾ أى المعتل (اسم فاعل) لان فعله لازم ولا يبنى منه اسم المفعول الا بعد تعديته وهو مأخوذ (من اعتل أى مرض وسمى هذا القسم) أى من الافعال الآتى بيانها (معتلا لما فيه) أى هذا القسم (من الاعلال) وهو تغير حروف العلة للتخفيف (وأما) المعتل (فى الاصطلاح فهو ما) أى الذى (أحد أصوله أى أحد حروفه الاصلية حرف علة) مفرد مضاف فيعم (واحتراز) أى المصنف (بالاصلية) هذه اللفظة ليست فى كلامه الا أن الشارح المحقق أولع بها (عن نحوا عشو شب) بزيادة الواو لان أصله عشب (وقاتل) بزيادة الالف لان أصله قتل (وتفهق) بزيادة الياء لان أصله فهق والتفهق التوسع فى الكلام والاصل الفهق وهو الامتلاء (وأمثالها) أى عشب وماعطف عليه من نحو شريف وبيطر ورهوك (ودخل فيه) أى فى حد المعتل المذكور (نحو قل) لانه وان خلا ظاهرا عن حرف العلة لكن أحد أصوله حرف علة لان أصله أقول ثم أعل بالنقل والحذف كما سيأتى (وعد) فان أصله اوعد فحذفت لما يأتى (وأمثالها) أى قل وعد كبع فان أصله ابيع (ولا يتوهم) أى من قوله حرف علة بالافراد (خروج اللفيف) بنوعيه الآتيين (من هذا التعريف فان اثنين) أى لاواحد فقط فهو علة للنفى (من أصوله) أى اللفيف (حرفا علة) وانما لم يتوهم ماذكر (لانه) الضمير للشأن (اذا كان اثنان منها) أى من أصوله (حرفى علة يصدق عليه) أى على الذى هما فيه (ان أحدهما) أى الاصول (حرف علة) ويلزم من صدق ذلك صدق ان أحد أصوله حرف علة وهو عين صدق التعريف (ضرورة) مفعول له (وهى أى حروف العلة الواو والالف واليا سميت) أى الحروف الثلاثة (بذلك) أى بحروف العلة (لان من شأنها) أى تلك الحروف (أن ينقلب بعضها الى بعض) اطرادا فيتغير حالها (وحقيقة العلة) أى حقيقتها اللغوية أو ماهيتها المتحققة بحسب اللغة أو معناها اللغوى (تغيير الشىء) بمعنى تغيره لا المعنى المصدرى (عن حاله) الذى كان عليه إلى حال آخر (وعند بعضهم) أى الصرفيين (ان الهمزة من حروف العلة) لما يقع بها من التغييرات المطردة وان لم يجر فيها مايجرى فى الالف والواو والياء فى كثير من الابواب على ماسيأتى (والجمهور) منهم (على خلافه) أى خلاف كون الهمزة من حروف العلة (اذ لا يجرى فيها) اى الهمزة (مايجرى فى الواو والالف والياء) أى من التغييرات كالحذف والقلب والاسكان

للادغام فيه أصلا فهذا أوان أن نشمر الذيل لتحقيق المعتل والمهموز وقدم المعتل على المهموز لماله من الاقسام والابحاث ماليس للمهموز فكأنه يحرك نفس السامع فى طلبه لكونه أكثر بحثا ﴿فصل فى المعتل﴾ وهو اسم فاعل من اعتل أى مرض وسمى هذا القسم معتلا لما فيه من الاعتلال وأما فى الاصطلاح فهو ما كان أحد أصوله) أى أحد حروفه الاصلية (حرف علة) واحترز بالاصلية عن نحو اعشوشب وقاتل وتفهق وأمثالها ودخل فيه نحو قل وعد وأمثالهما ولا يتوهم خروج اللفيف من هذا التعريف بأن اثنين من أصوله حرفا علة لانه اذا كان اثنان منها حرفى علة يصدق عليه ان أحدهما حرف علة ضرورة (وهى) أى حروف العلة (الواو والالف والياء) سميت بذلك لان من شأنها أن ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغيير الشىء عن حاله وعند بعضهم ان الهمزة من حروف العلة والجمهور على خلافه اذ لا يجرى فيها مايجرى فى الواو والالف والياء

وعدم البقاء على حال عند مجاورتها لما يضادها من الحركات (فى كثير من الابواب وبذلك) أى بكون الهمزة ليست من حروف العلة الذى هو مذهب الجمهور (خرج المهموز عن حدالمعتل) لان أحدحروفه الاصلية ليس حرف علة (وتسمى حروف العلة فى اصطلاحهم) أى الصرفيين (حروف المد واللين اطلق المصنف هذا الكلام) وهو قوله وتسمى حروف العلة حروف المد واللين (الا) أى لكن (ان فيه) أى فى هذا الكلام (تفصيلا فلا) بأس ولا لوم (علينا) فى (أن نشير) وهو خبر لا (اليه) أى الى التفصيل (وهو) أى التفصيل (أن حروف العلة ان كانت متحركة) كوثق ويسر (لا تسمى حروف المدو) لا حروف (اللين لانتفائهما) أى المد واللين (فيها) أى حروف العلة المتحركة (وهذا) أى كون حروف العلة تارة تحرك وتارة لا تحرك (فى غير الالف) أما الالف فلا يتأتى فيها هذا التفصيل لانها لا تقبل الحركة فلا تنفك عن المد واللين (وان كانت) أى حروف العلة (ساكنة تسمى حروف اللين) أى مطلقا سواء كانت حركة ما قبلها من جنسها أم لا (لما فيها) أى حروف العلة الساكنة (من اللين) وهو قبول التطويل لصوتها (لاتساع مخرجها) لانها صوت لا معتمد له فى الحلق (لانها) أى حروف العلة الساكنة (تخرج فى لين من غير خشونة) تفسير للين (على اللسان وحينئذ) أى حين اذ كانت ساكنة (ان كانت حركات ما) أى الحروف التى (قبلها) أى قبل حروف العلة (من جنسها) أى الحروف المذكورة (بأن كان ما قبل الواو مضموما و) ماقبل (الالف مفتوحا و) ماقبل (الياء مكسورا تسمى) أى حروف العلة (حروف المد أيضا) أى كما تسمى حروف اللين (لما فيها) أى حروف العلة الساكنة التى بجانسها ما قبلها (من اللين والامتداد) أى الاستطالة الا أن الالف أشد امتدادا واستطالة (نحو قال يقول وباع يبيع) فان الالف والواو والياء فيها ساكنات وحركات ماقبلها مجانسة لها لان ما قبل الالف مفتوح وما قبل الواو مضموم وما قبل الياء مكسور (والا) أى وان لم تكن حركات ما قبلها من جنسها كأيسر واوعد (تسمى) أى حروف العلة الساكنة (حروف اللين) أى فقط لوجوب اللين فيها (لا) حروف (المد لانتفائه) أى فى حروف العلة الساكنة التى لم يجانسها ما قبلها (هذا) أى التفصيل (فى الواو وأما الالف فتكون حرف مد أبدا)أى بدون استثناء فى حال دون حال لانها لا تقبل الحركة لذاتها كما تقدم (وهما) أى الواو والياء (تارة تكونان حرفى علة فقط) أى اذا كانتا متحركتين (وتارة) تكونان (حرفى لين أيضا) أى كما تكونان حرفى علة وذلك اذا كانتا ساكنتين (وتارة) تكونان (حرفى مد أيضا) أى كما تكونان حرفى لين وذلك بشرط السكون مع المجانسة واذا علمت ما تقرر (فحروف العلة اعم منهما) أى من حروف المد واللين (وحروف اللين اعم من حروف المد) أى لاشتراط المجانسة فى الاخير دون الاول ومعلوم أن المطلق أعم من المقيد (هذا) أى افهم هذا أو المراد من كلامهم هذا (ولكنهم يطلقون على هذه الحروف) الثلاثة (حروف المد واللين مطلقا) أى من غير تفصيل فهو اما محمول على هذا التفصيل أوعلى تسمية الشىء بما يؤول إليه كذا قاله الجار بردى (والمصنف جرى على ذلك) أى الاطلاق مطلقا (ونقل عن المصنف) والغرض بهذا النقل أن كلامه هنا محمول على التفصيل بدليل النقل عنه (فى) وجه (تسميتها) أى هذه الحروف (حروف المد واللين أنها) أى هذه الحروف (تخرج فى لين من غير كلفة)

ونقل عن المصنف فى تسميتها حروف المد واللين انها تخرج فى لين من غير كلفة

فى كثير من الابواب وبذلك خرج المهموز عن حد المعتل (وتسمى)

حروف العلة فى اصطلاحهم (حروف المد واللين)

اطلق المصنف هذا الكلام الا أن فيه تفصيلا فلابد علينا أن نشير اليه وهو أن حروف العلة ان كانت متحركة لا تسمى حروف المدو اللين لانتفائهما فيها وهذا فى غير الالف وان كانت ساكنة تسمى حروف اللين لما فيها من اللين لاتساع مخرجها لانها تخرج فى لين من غير خشونة على اللسان وحينئذ ان كانت حركات ماقبلها من جنسها بأن يكون ماقبل الواو مضموما والالف مفتوحا والياء مكسورا تسمى حروف المد أيضا لما فيها من اللين والامتداد نحو قال ويقول وباع ويبيع والا تسمى حروف اللين لا المد لانتفائه فيها هذا فى الواو والياء وأما الالف فيكون حرف مد أبدا وهما تارة يكونان حرفى علة فقط وتارة حرفى لين أيضا وتارة حرفى مد أيضا فحروف العلة اعم منهما وحروف اللين اعم من حروف المد هذا ولكنهم يطلقون على هذه الحروف حروف المد واللين مطلقا والمصنف جرى على ذلك

أى مشقة (على اللسان وذلك) أى الخروج من غير كلفة (لاتساع مخرجها) أى تلك الحروف (فان المخرج) أى مخرج الحروف (اذا اتسع انتشر الصوت) أى صوت الحروف (واذا ضاق) أى المخرج (انضغط) أى احتبس (فيه) أى فى ذلك المخرج (الصوت وصاب) أى غلظ واشتد (والالف حينئذ أى حين اذ كان) أى الالف (أحد حروف الاصول) حال كونها (من المعتل تكون) أى الالف (منقلبة عن واو أو ياء) وانما لم يثبتوها أصلا لان الاصول فى الابنية قابلة للحركات فكرهوا أن يضعوا فيها فى الاصل ما لا يقبل الحركة ولذلك لم يضعوها أيضا للالحاق كذا ذكره الجار بردى (وقال وباع) فان الالف فى الاول منقلبة عن الواو وفى الثانية منقلبة عن الياء (لان الحروف الاصول هى حروف الماضى من المجرد وهى) أى حروف الماضى من المجرد (من الثلاثى متحركة ابدا فى الاصل) احتراز عن نحو صان (والالف ساكنة) وحينئذ (فلا تكون) أى الالف (أصلا) أى بدون الانقلاب (وأما) وجه الانقلاب (فى الرباعى فلان حروف الاصول تكون متحركة الا) الحرف (الثانى) من حروف فعلل الذى هو ميزان الرباعى (فلا يجوز أن يكون) أى الثانى فى الرباعى (ألفا) لا بالانقلاب ولا بدونه (لالتباسه) أى الرباعى من المجرد اذا كان ثانيه ألفا (بفاعل من الثلاثى المزيد فيه) ويمكن التعليل أيضا بأن الالف لو وقعت أصلا فى اسم أو فعل لم يخل إما أن تقع مبدلة فى محل آخر أولا فان وقعت مبدلة أدى الى اللبس بين الاصلية والمنقلبة وذلك مخل بمعرفة الاوزان وهو باب كبير وان لم تقع ادى الى وقوع الواو والياء متحركتين فى كل موضع كان أصلها فيه التحرك وهو كثير مستثقل كذا علل ابن الحاجب ومن تبعه (ولانه) أى الشأن (لما امتنع كونه) أى الالف (أصلا فى الثلاثى) المجرد (فحمل عليه) أى الثلاثى المجرد (الرباعى) واعلم أن فى اقتران جواب لما بالفاء مع كونه ماضيا لفظا أو معنى اختلافا وفى كلام الشارح جاء مقترنا بالفاء على ما فى بعض النسخ قال الشريف فى شرح المفتاح المتعارف فى جواب لما هو الفعل الماضى لفظا أو معنى بدون الفاء وقال فى حاشيته وقد وجدنا فى الحديث دخول الفاء فى جواب لما مع كونه ماضيا لكنه قليل وقال فى موضع آخر ان جواب لما بالفاء قليل وهو مشعر بالجواز وزاد أبو المكارم الخراسانى عليه فقال وقد يدخل الفاء على قلة لما فى لما من معنى الشرط صرح به نجم الأئمة الرضى وعليه وردت الاحاديث وقال العلامة حسن الفنارى لا يجوز دخول الفاء فى جواب لما الا عند ابن مالك اذا كان جملة اسمية والجمهور منعوا وقوعها فى جواب لما وقال المشهد فى شرح اللباب جواب لما فعل ماض أو جملة اسمية مع اذا المفاجأة أو مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء ويكون مضارعا انتهى وانما اطنبت فى النقل واسهبت فى التعرض الى القال والقيل وان كانت المناسبة هنا قليلة لانه جرى بينى وبين بعض الاقران مناقشة فى اقتران جواب لما بالفاء وزعم ذلك البعض انه لم يجز قطعا ولا وقع فى عبارة أحد اقتران جواب لما بالفاء مع كونه ماضيا توهما منه أن عدم اطلاعه على ذلك فى مؤلف من المؤلفات أو عبارة من عباراتهم يستلزم عدم جوازه أصلا حتى عرضت عليه بعض مؤلفات المحققين وقع فيه اقتران جواب لما بالفاء مع كونه ماضيا فرده بوهمه وظن أن اطلاعه على الكتب وعبارات العلماء أوسع من غيره وان ذكاءه يكفيه عن مراجعة الغير وهل هذا الا مكابرة وعناد أولم يدر أن العلم انما هو بالتعلم والتلقى عن افواه المشايخ حتى

ذلك لاتساع مخرجها فان المخرج إذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولان واذا ضاق انضغط فيه الصوت وصاب (والالف حينئذ) أى حين اذا كان احد الحروف الاصول من المعتل (تكون منقلبة عن واو أو ياء) نحو قال وباع لان الحروف الاصول هى حروف الماضى من المجرد وهى من الثلاثى متحركة ابدا فى الاصل والالف ساكنة فلا تكون اصلا وأما الرباعى فان الحروف الاصول تكون متحركة الا الثانى فلا يجوز أن يكون الثانى الفا لالتباسه بفاعل من الثلاثى المزيد فيه ولانه امتنع كونه أصلا فى الثلاثى فحمل عليه الرباعى

أداه وهمه إلى المعاندة والمكابرة اعاذنا الله منها فلذلك صرفت عنان العناية بعون خالق القوى والافعال إلى التعرض لنقل هذه الاقوال مع قصور العقل عن مكتسبه ومسموعه على ما قيل جهد المقل سكب دموعه (واحترز) أى المصنف (بقوله حينئذ عن الالف) التى (فى نحو قاتل واحمار وتباعد مما) أى من كل فعل (ليس) أى الالف فيه (من حروفه) أى ذلك الفعل (الاصول فانها) أى الالف فيما ذكر (ليست منقلبة) أى عن الواو والياء (بل هى) أى الالف (زائدة) أى لغرض المفاعلة والمبالغة ونحوهما (واعلم ان الالف فى الافعال كلها) أى الماضى والمضارع والأمر (وفى الاسماء المتمكنة) أى المعربة وسميت بذلك لتمكنها فى الاسمية (اما ان تسكون) أى الالف (زائدة أو منقلبة) أى عن أصل لأن الحروف الأصول فيهما عرضة للحركات ومحل لها والالف لا تقبل الحركة فتكون منقلبة عن المتحرك لا محالة (بخلاف الاسماء الغير المتمكنة) وهى المبنية لكن يرد على عمومه ذا اسم اشارة فانهم صرحوا بأن الألف فيه منقلبة عن واو أو ياء (والحروف نحو متى ومهما وبلى وعلى وما أشبه ذلك) أى كالاسماء الاعجمية كجالوت وداود (فانها) أى الالف (فيها) أى فى المذكورات (أصلية) اما الاسماء المبنية فلعدم اشتقاقها وأما الحروف فلانها غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها أصل غير هذا الظاهر فلا يعدل عنه من غير دليل (واعلم ان المعتل جنس) وهو كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة (تحته) أى المعتل (أنواع مختلفة الحقائق)جمع حقيقة وهى مابه الشىء هو هو باعتبار تحققه فى الخارج (كمعتل (الفاء) نحو وعد ويئس (و) معتل (العين) نحو قال وباع (و) معتل (اللام) نحو غزا ورمى (وغير ذلك) من معتل الفاء والعين أو العين واللام على ما سيأتى (فأشار) المصنف (إلى انحصار أنواعه) أى المعتل فى عدد معين (بقوله وأنواعه) أى المعتل (سبعة) وانما انحصر فى ذلك (لان حرف العلة فيه) أى فى المعتل لا يخلو (اما ان يكون متعددا أولا) أى أولا يكون متعددا (فان لم يكن) أى حرف العلة (متعددا فاما) هو (فاء) للفعل (أو عين أو لام) له (فهذه ثلاثة أقسام) الاول يقال له المثال والثانى الاجوف والثالث الناقص على ما سيأتى (وان كان) أى حرف العلة (متعددا فاما أن يكون) أى المتعدد (اثنين أو أكثر فالثانى)وهو الاكثر (قسم واحد) وهو المعتل الكل أو المعتل الجميع (والاول) وهو ماكان عدد حرف العلة فيه اثنين (اما) الحرفان فيه (أن يفترقا)أى بأن يقع بينهما حرف صحيح (أو) أن (يقترنا) بأن لا يقع بينهما حرف صحيح (فان افترقا) أى الحرفان (فهو) أى الذى افترق فيه الحرفان (قسم آخر) أى غير الاقسام الأربعة السابقة وهواللفيف المفروق (وان اقترنا) أى الحرفان (فاما ان يكونا) أى الحرفان (فاء وعينا) ويسمى المعتل الفاء والعين (أو عينا ولاما) ويسمى اللفيف المقرون (فهذان قسمان آخران) أى غير الخمسة المتقدمة (فالمجموع) أى من الاقسام المذكورة (سبعة أنواع الاول من الانواع) المذكورة (المعتل الفاء باضافة) المعتل إلى لفظ (الفاء اضافة) منصوب على المفعول المطلق (لفظية) وهى التى يكون المجرور فيها فى اللفظ مرفوعا أومنصوبا فى التقدير وهى أقسام أربعة اضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها واضافه اسم الفاعل اللازم

واحترز بقوله حينئذ عن الألف فى نحو قاتل واحمار وتباعد مما ليس من الحروف الأصول فانها ليست منقلبة بل هى زائدة واعلم ان الالف فى الافعال كلها وفى الأسماء المتمكنة اما ان تكون زائدةأومنقلبة بخلاف الأسماء الغير المتمكنة والحروف نحو متى ومهما وبلى وعلى وما أشبه ذلك فانها فيها أصلية واعلم أن المعتل جنس تحته أنواع مختلفة الحقائق كمعتل الفاء والعين واللام وغير ذلك فأشار الى انحصار أنواعه بقوله (وأنواعه سبعة) لأن حرف العلة فيه اما أن يكون متعددا أولا فان لم يكن متعددا فاما فاء أو عين أو لام فهذه ثلاثة أقسام وان كان متعددا فاما أن يكون اثنين أو أكثر فالثانى قسم واحد والأول اما أن يفترقا أو يقترنا فان افترقا فهو قسم آخر وان اقترنا فاما أن يكون فاء وعينا أو عينا ولاما فهذان قسمان آخران فالمجموع سبعة أنواع النوع (الاول) من الأنواع السبعة (المعتل الفاء) باضافة المعتل إلى الفاء اضافة لفظية

إلى فاعله واضافة اسم المفعول إلى القائم مقام الفاعل واضافة اسم الفاعل المتعدى إلى مفعوله وفى جميعها لا تفيد الاضافة المضاف تعريفا (أى الذى اعتل فاؤه قدم) أى المصنف (ما) أى المعتل الذى (يكون حرف العلة فيه) أى فى ذلك المعتل (غير متعدد) على الذى تعدد فيه حرف العلة (لكثرة) ابحاثه أى ابحاث الذى حرف العلة فيه غير متعدد (واستعماله) ولان الواحد قبل المتعدد (ثم) ذكر ما لم يتعدد فيه حرف العلة و (قدم المعتل الفاء) على معتل غيره (لتقدم الفاء على العين واللام) فى ترتيب الزنة (وهو) أى معتل الفاء (ما يكون فاؤه حرف علة ويقال له) أى للمعتل الفاء (المثال لماثلته أى) لان امره مثل أمر الاجوف نحو عد وزن وقيل المثال من المثول وهو الانتصاب لانتصاب حرف العلة فيه وقيل المثال فى اللغة المشابهة سمى به (لمشابهته) أى المعتل الفاء (الصحيح فى احتمال الحركات) أى احتمال حروفه للحركات الثلاث كوعد بفتح الواو ووعد بضمها ووجهة بكسرها وكذا (تقول وعد وعدا وعدوا كما) أى مثل ما (تقول ضرب ضربا ضربوا) أى فى الصحة وعدم الاعلال (بخلاف الاجوف) كباع فان عينه لا يحتمل الحركة لان تحركها مع انفتاح ما قبلها يوجب ثقلها فلذا تقلب الفا (والناقص) كرمى فان لامه لا تحتمل الحركة لما ذكر فى الاجوف وانما احتملتها مع الف التثنية لأن قلبها يوجب حذفها لالتقاء الساكنين على غير حده فيحصل اللبس بالمفرد (والفاء اما ان تكون واوا أو ياء) ولا تكون غيرهما (اذ الالف ليس بأصل ولا يمكن أن تكون) أى الالف (فاءه) أى المعتل الفاء لأن الفاء واقعة فى الابتداء والابتداء بالالف متعذر (لسكونه وقدم) أى المصنف (بحث الواو لان له) أى للواو (أحكاما ليست) ثابتة (للياء) فان الواو تحذف إذا وقعت بين ياء وكسرة وتقلب ياء إذا وقعت رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها مضموما أو ساكنة وما قبلها مكسورا على ما سيأتى بخلاف الياء (فقال) عطف على قدم (أما الواو فتحذف من الفعل المضارع الذى يكون على وزن يفعل بكسر العين لانه) أى الواو (لما وقع بين الياء) أى ياء المضارعة (والكسرة) أى كسرة العين (ثقل) أى الواو إذ الياء فى تقدير كسرتين فقد وقعت الواو بين كسر قبلها وكسر بعدها والواقع بين شيئين يضاد انه مستثقل (كالضمة بين الكسرتين) بل الضمة بعد الكسرة ثقيلة ومن ثم أهمل وزن فعل بكسر الفاء وضم العين على ما قيل (فحذفت) أى الواو لتعين حذفها لرفع الثقل لامتناع حذف الياء لانها علامة المضارع ولازوم الابتداء بالساكن (ثم حملت عليه) أى الياء (اخواته أعنى التاء والنون والهمزة) وان لم توجد علة الحذف ليجرى المضارع فى تصريفه على طريقة واحدة ولأن فى الحذف تخفيفا (وتحذف) أى الواو (أيضا) أى كما تحذف من مضارعه المذكور (من مصدره أى مصدر المعتل الفاء) انما جعل الضمير له لانه الاصل المحدث عنه إذ تقدير الجملة السابقة أما الواو فتحذف من مضارع المعتل الفاء الذى على يفعل بكسر العين (الذى يكون) أى ذلك المصدر (على وزن فعلة) بكسر الفاء (وتسلم) الواو فى سائر تصاريفه أى باقى تصاريف المعتل الفاء من الماضى واسم الفاعل واسم المفعول (فتقول وعد بسلامة الواو يعد بحذفها) أى الواو (لما مر) أى لثقلها بوقوعها بين ياء وكسرة (عدة بحذفها) أى الواو (لانها) أى عدة (مصدر على) وزن (فعلة) بكسر الفاء (والاصل

أى الذى اعتل فاؤه قدم ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد لكثرة أبحاثه واستعماله ثم قدم المعتل الفاء لتقدم الفاء على العين واللام وهو مايكون فاؤه حرف علة (ويقال له المثال لماثلته) أى مشابهته (الصحيح فى احتمال الحركات) تقول وعد وعدا وعدوا كما تقول ضرب ضربا ضربوا بخلاف الاجوف والناقص والفاء اما أن يكون واوا أوياء اذالالف ليس بأصل ولايمكن أن يكون فاؤه ألفا لسكونه وقدم بحث الواو لان له أحكاما ليست للياء فقال (أما الواو فتحذف من الفعل المضارع الذى) يكون (على وزن يفعل بكسر العين) لانه لما وقع بين الياء والكسرة ثقل كالضمة بين الكسرتين فحذفت ثم حملت عليه أخواته أعنى التاء والنون والهمزة (و) تحذف أيضا (من مصدره) أى مصدر المعتل الفاء (الذى) يكون (على وزن فعلة) بكسر الفاء (وتسلم) الواو (فى سائر تصاريفه) أى فى باب تصاريف المعتل الفاء من الماضى واسم الفاعل واسم المفعول (تقول وعد) بسلامة الواو (يعد) بحذفها كما مر (عدة) بحذفها لأنها مصدر على فعلة والاصل

أى أصل عدة (وعـدة) فالتاء حينئـذ للوحـدة لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه (فنقلت كسرة الواو الى العين لثقلها) أى الكسرة (عليها) أى الواو (مع اعتـلال فعلها) أى مع اعلال فعلها أى تغيير حرف العـلة فيه (وحذفت الواو) منها (فقيل عـدة على وزن عـلة) أى محذوفة الفاء (وقيل الاصل) أى أصـل عدة (وعد حذفت الواو) أى منه فيرد على قول المصنف من مصدره الذى على فعـلة لان وعـد ليس على فعلة ولو قال من مصدره المكسور الفاء لم يرد عليـــه شىء (لمامر) أى من قوله لثقلها عليها مع اعتلال فعلها (ثم زيدت التاء عوضا عنها) أى عن الواو (واعلم أن مراد المصنف) انما احتاج الى بيان المراد لان رجوع الضمير فى قوله مصدره الى المعتل الفاء يوهم جـواز الحـذف من كل مصـدر على فعلة سواء حـذف الواو من فعـله أو لم يحـذف فدفع الوهم الناشىء من رجوع الضمـير بذلك ولو أرجعه الى يفعل لخـلا المقام من ذلك الوهم (بقوله يـكون على فعلة) تقييـد المصدر الذى تحـذف فاؤه بقيد هو (أن يكون) أى ذلك المصدر (مما) أى من جنس المصدر الذى (حذفت الواو من مضارعه) أى مضارع المصدر المذكور بأن يكون المضارع المعتل الفاء على وزن يفعل بكسر العين اذ المصدر لاتحذف فاؤه الا إذا كان مضارعه يفعل مكسور العين لا غيره كوجل يوجل وجلا لـكن المصنف ترك التصريح بهذا القيد واستغنى عنه بقوله على فعلة بكسر الفاء لافادته معناه (لان مصدر المعتل الفاء) علة لـكون ماذكر مراد المصنف (إذا لم يكن للحالة) أى الحالة التى عليها الفاعل عند الفعل تقول هو حسن الركبة أى إذا ركب كان ركوبه حسنا يعنى أن ذلك عادته فى الركوب بخـلاف ما إذا كان لها فانه يكون على فعلة قياسيا مطردا (ليس) أى ذلك المصـــدر (على) وزن (فعلة الا فيما) أى فى المعتل الفاء الذى (المضارع منه) أى المعتل الفاء (عـلى) وزن (يفعل بكسر العين بحكم الاستقراء) أى التتبع وهو متعلق بقوله ليس على فعـلة (و) أما (الوجهـة) فهو (اسم المصدر) فلا يرد نقضا على هذا الحصر الاستقرائى وقال فى الصحاح الوجه والوجهة بمعنى والهاء عوض عن الواو والاسم الوجهة بكسر الواو وضمها وقيـل اسم للجهة المتوجه اليها والواو لا تحذف من فعلة إذا كانت اسما نحو ولدة جمع ولد وهو الصبي والعبد وقد يجاب بأنها وان كانت مصدرا لـكن لم تحذف الواو تنبيها على الاصـل كالنقود واستحوذ على ماقاله المازنى كذا قاله الدده جنكى (ويجوز) هذا جواب ثان عن عدم الحذف فى الوجهة (أن يكون الضمير فى) قوله من (مصدره راجعا الى المضارع المذكور) أى الذى على يفعل بالـكسر فلا يرد الوجهة لـكون مضارعه ليس على يفعل بكسر العين ولا يحتاج أيضا الى التقييد المذكور وبيان المراد لان كون فعلة من يفعل بالـكسر صريح (فالمصدر ان لم يكن مكسور الفاء لم يحذف الواو منه لعدم الثقل) أى بالـكسرة (كما مثل) أى المصنف (له) أى للمصدر الذى ليس مكسور الفاء (بقوله ووعدا وان كان) أى المصدر (مكسور الفاء لـكن لم يحذف الفاء من فعله) أى فعله المضارع (لم يحذف) أى الفاء (منـه) أى من المصدر (أيضا) أى كما لايحذف من فعله وذلك (نحو الوصال) وهو (مصدر واصل يواصل) وتقول (فهو واعد فى اسم الفاعل) أى من وعد يعـد (وذاك موعود فى اسم المفعـول بسلامة الواو) أى فيهما

وعدة نقلت كسرة الواو الى العين لثقلها عليه مع اعتلال فعلها وحذفت الواو فقيل عدة على وزن علة وقيل الاصل وعد حذفت الواو لمامر ثم زيدت التاء عوضا عنها واعلم أن مراد المصنف بقوله يكون على وزن فعلة أن يكون مما حذفت الواو من مضارعه لأن المصدر المعتل الفاء إذا لم يكن للحالة ليس على فعلة الا فيما كان المضارع منه على يفعل بالـكسر بحكم الاستقراء والوجهة اسم المصدر ويجوز أن يكون الضمير فى مصدره راجعا الى المضارع المذكور فالمصدر إن لم يكن مكسور الفاء لم يحذف الواو منه لعدم الثقل كما مثل له بقوله (ووعدا) وان كان مكسور الفاء لـكن لم يحذف الواو من فعله لا يحـذف منه أيضا مثل الوصال مصدر واصل يواصل (فهو واعد) فى اسم الفاعل (وذلك موعود) فى اسم المفعول بسلامة الواو

وتقول (عد فى أمر المخاطب) المذكر (بحذف الواو فان قلت كان) أى وجب (عليه) أى على المصنف (ذكر حذفها) أى الواو (فى) فعل (الامر أيضا) أى كما ذكر حذفها فى المضارع والمصدر المتقدمين ليكون قوله وتسلم فى سائر تصاريفه سالما من النقض ولعل المراد بحذفها عدم وجودها أو يقال هى موجودة تقديرا فصح التعبير بالحذف (قلت انه) أى الامر (فرع المضارع) أى مأخوذ منه كما تقدم (وقد علمت الحذف فى الاصل) وهو المضارع (فكذا فى الفرع) الذى هو الامر يعنى ما يحذف فى الفرع مثله فى الاصل والا لزم مزيته على الاصل (فلا حاجة الى ذكره) أى الحذف (أو نقول) أى فى وجه عدم تعرضه للحذف فى الامر أو فى الجواب عن الاعتراض المذكور أيضا (إن الامر ليست فيه الواو) أى لفظا (فتحذف) بالنصب لوقوعه بعد فاء السببية المسبوقة بالنفى (لان المضارع) أى الذى يؤخذ منه ذلك الامر (هو يعد بلا واو فحذفت حرف المضارعة) وهى الياء (وأسكنت آخره) أى المضارع المذكور (فقيل) أى فيه (عد وأما الجحد) هذا جواب سؤال وارد على قوله الامر ليست فيه الواو (والامر باللام والنهى والنفى) كأنه غاير بينه وبين الجحد بأن الجحد فى الماضى وهذا فى غيره هذا وبينهما فى اللغة تغاير اذ الجحد نفى ما علم ثبوته والنفى أعم (فهى) أى المذكورات كلها فعل (مضارع) واحد دخل عليه الحرف فسمى بما اقتضاه وقد تعرض المصنف للمضارع (نحو لم يعد) مثال للجحد (لتعد) مثال للامر باللام (لا تعد) مثال للنفى (وكذلك) أى ومثل وعد يعد (ومق أى أحب يمق مقة بسلامتها) أى الواو (فى الماضى وحذفها) أى الواو (فى المضارع والمصدر وهذا) أى ومق يمق (من باب حسب يحسب) قال الطبلاوى وكأنه أشار به الى أنه لا فرق بين باب ضرب يضرب كوعد يعد وباب حسب يحسب كومق يمق (والاصل يومق ومقة) حذفت الواو كما فى وعدة وقيل كسرت العين فى المصدر وجوبا ان لم تفتح العين فى المضارع لاجل حرف الحلق لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر وليكون عين المصدر كعين الفعل الذى جعل المصدر تابعا له فى الحذف أما اذا فتحت العين لاجل حرف الحلق فيجوز أن يفتح العين فى المصدر حملا على الفعل نحو يسع سعة وأن يبقى على الكسر نحو يهب هبة كذا ذكره الدده جنكى (واذا كان الحذف) أى فى المضارع المعتل الفاء بالواو (بسبب الياء والكسرة فاذا أزيلت كسرة ما بعدها أى ما بعد الواو أعيدت الواو المحذوفة لزوال علة حذفها) وهى الكسرة (نحو لم يوعد فى المبنى للمفعول) يعنى أن المبنى للمفعول فرع عن المبنى للفاعل وهو مكسور العين فلما أريد بناؤه للمجهول أزيل الكسر وفتح فتحا لازما له فالفتح بالنظر الى كونه مجهولا أصلى لا عارض لان الواضع انما وضعه هكذا (لان ما) أى الحرف الذى وقع (قبل آخره) أى المبنى للمفعول (وهو) أى ما قبل الآخر (ما بعد الواو مفتوح أبدا) أى دائما والحذف مشروط بكسر ما بعدها (وفيه) أى فى ما ذكر من الملازمة الشرطية (نظر) أى بحث (لانه) أى المذكور من الملازمة (ينتقض بنحو يطأ ويسع ويضع وأمثال ذلك كما سيجىء وبنحو قولهم لم يلده بسكون اللام وفتح الدال

(عد) فى أمر المخاطب بحذف الواو فان قلت كان عليه ذكر حذفها فى الامر أيضا قلت انه فرع المضارع وقد علمت الحذف فى الاصل فكذا فى الفرع فلا حاجة الى ذكره أو نقول ان الامر ليس فيه واو فتحذف لان المضارع هو تعد بلا واو فحذف حرف المضارعة وأسكن آخره فقيل عد وأما الجحد والامر والنهى والنفى فهو مضارع نحو ليعد ولا تعد ولم يعد ولا يعد (وكذلك ومق) أى أحب (يمق مقة) بسلامتها فى الماضى وحذفها فى المضارع والمصدر وهذا من باب حسب يحسب والاصل يومق ومقة ومقاء واذا كان الحذف بسبب الياء والكسرة (فاذا أزيلت كسرة ما بعدها) أى ما بعد الواو (أعيدت الواو المحذوفة) لزوال علة حذفها (نحو لم يوعد) فى المبنى للمفعول لان ما قبل آخره وهو ما بعد الواو مفتوح أبدا وفيه نظر لانه ينتقض بنحو يطأ ويسع ويضع وأمثال ذلك كما سيجىء وبنحو قولهم لم يلده بسكون اللام وفتح الدال

والاصل) فيه (لم يلده نحو لم يعده والواو) أى من يلده (محذوفة) لوقوعها بين ياء وكسرة ثم (أسكنت اللام تشبيها له) أى يلده (بكتف) أى فى كونه ثلاثيا مكسور الوسط (فان أصله كتف بكسر التاء فاسكنت) أى التاء (فاجتمع) عطف على اسكنت اللام (الساكنان وهما اللام والدال ففتحوا) أى فحركوا (الدال) بالفتحة اتباعا لحركة أقرب المتحركات اليها وهى فتحة الياء ولانهم لو كسروا لزم ما فروا منه فى الساكن الاول وهو الكسر (لالتقاء الساكنين) علة لتحريكها بالفتحة الذى عبر عنه بقوله ففتحوا (اذ لو حرك الاول) وهو اللام وهذا علة لخصوص تحريك الدال (لزال الغرض) وهو التشبيه بكتف (فقد زال كسرة مابعد الواو فى الصورتين) وهما نحو لم يطأ ولم يلده (ولم تعد) أى الواو (قال الشاعر) من بحر الطويل وأجزاؤه فعولن مفاعيلن أربع مرات :

(عجبت لمولود وليس له أب * وذى ولد لم يلده أبوان)

عجبت وتعجبت واستعجبت بمعنى واحد ولام لمولود بمعنى من أو بمعناه فقد استعمل بهما لكون مبدأ الشىء علة له كما يقال دعا له واليه وندبه له واليه وناداه له واليه لان المعنى انتهاء الغاية والاختصاص حاصلان جمعا لان من انتهى الى شىء اختص به وقال الراغب التعجب حيرة تعرض للانسان بجهله بسبب المتعجب منه وحقيقة معنى أعجبنى كذا ظهر لى ظهورا لم أعرف سببه ويقال لما لم يعهد مثله عجب وللشىء الذى يتعجب منه عجيب وعجب وعجاب بالضم فقط أوبه وبالتشديد وأعجوبة مع الكثرة ويجمع أعجوبة على أعاجيب والولد يكون مفردا وجمعا كولد بالضم والكسر لكنه فى البيت بتشديد اللام لاجل الوزن وقوله وليس له أب جملة والمراد بالمولود عيسى عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام وذى ولد معطوف على مولود والمراد به أبونا آدم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام وضمير لم يلده راجع على ذى ولد وأبوان بتشديد الباء للوزن وهو فاعل لم يلده والجملة حالية من ذى ولد وفى هذا البيت ألغاز كثيرة كذا ذكره الدده جنكى صريحا وهو أن المراد بزوال الكسرة زوال حقيقى وفى الصورتين المذكورتين لم يحصل زوال حقيقى بل تقديرى أو يقال ان حذف الواو استمر ليدل على ان الفتحة أصلها الكسر ولو أعيدت لزال هذا الغرض وقال بعضهم فى معنى قوله بالعناية أى بارادة ان الفتحة فى نحو يطأ والسكون فى نحو لم يلده عارضان والمراد ازالة كسرة مابعد الواو بحركة أو سكون أصليين والقوم يتسامحون فى اطلاقاتهم باستعمال الدفع فى مقام الرفع اذا تعلق به نكتة هى المبالغة فى ضعف الاشكال كأنه لم يثبت وقال فى شرح المشكاة والعناية تخليص الشخص عن محنة توجهت اليه ذكره الدده جنكى (وتثبت عطف) بمعنى معطوف (على قوله فتحذف) أى على لفظ الفعل بدون (الفاء الواقعة فيه) أى الواو وتثبت فى المضارع المعتل الفاء الذى على وزن (يفعل بالفتح أى بفتح العين لعدم ما يقتضى حذفها) من الكثرة التى توجب الثقل والاصل الاثبات فلا يعدل عنه الا لغرض (اذا الفتحة خفيفة) علة لوقوع الاثبات فى الفعل المفتوح العين (كوجل بالكسر) أى كسر الجيم (أى خاف يوجل بالفتح) أى بفتح الجيم (وفيه)

والاصل لم يلده نحو لم يعده والواو محذوفة أسكنت اللام تشبيها له بكتف فان أصله كتف بكسر التاء فأسكنت فأجتمع ساكنان وهما اللام والدال ففتحوا الدال لالتقاء الساكنين اذ لو حرك الاول لزال الغرض فقد زال كسر مابعد الواو فى الصورتين ولم يعد قال الشاعر :

عجبت لمولود وليس له أب
وذى ولد لم يلده أبوان

ويمكن أن يدفع بالعناية

أى فى يوجل (أربع لغات الاولى يوجل) باثبات الواو بدون قلب (وهو) أى الاثبات قلب على هذه اللغة (الاصل) فيه اشارة على شذوذ ما سواه وأشدها شذوذا اللغة الرابعة أو المراد بالاصل هنا القاعدة المستمرة كذا ذكره الغزى عن الجابردى (و) اللغة (الثانية يجل بقلب الواو ياء لانها) أى الياء (أخف من الواو) وظاهر كلام السيرافى ان القلب فى مثله قياسى وان قل كذا ذكره فى شرح الشافية (و) اللغة (الثالثة) وهى لغة بنى عامر (يأجل بقلب الواو ألفا) لانفتاح ما قبلها وانما كان المنقلب اليه ألفا (لانها) أى الالف (أخف) أى من غيرها (و) اللغة (الرابعة يجل بكسر حرف المضارعة) وهو الياء (وقلب الواو ياء لسكونها) أى الواو (وانكسار ماقبلها) وهوحرف المضارعة (لانهم) أى أهل هذه اللغة (يرون الواو بعدالياء ثقيلا كالضمة بعد الكسرة فقلبوا الفتحة) أى فتحة حرف المضارعة (كسرة لتقلب الواو ياء وليست هذه) أى لغة يجل بكسر الياء (من لغة بنى أسد لانهم) أى بنى أسد (وان كانوا يكسرون حرف المضارعة) أى فيما اذا كان ماضيه مكسور العين ليدل على كسرة الماضى (الا انه) أى كسر حرف المضارعة (مختص) أى عندهم (بغير الياء فلا يكسرون) أى بنو أسد (الياء يقولون هو يعلم لثقل الكسرة على الياء) فان قيل بنو أسد يكسرون الياء فى نحو يئس كما قاله فى شرح المراح وفى نحو يبجل كما صرح به فى الصحاح قلنا كسرهم الياء فيما ذكر ليس لان كسرها مطلقا لغتهم بل لتقوى احدى الياءين بالاخرى وقلب الواو ياء (وأهل هذه اللغة) وهم قوم من بنى كلب (يكسرون جميع حروف المضارعة) أما كسرهم الياء فلما تقدم وأما كسرهم سائر حروف المضارعة فلتدل الكسرة على كسرة الماضى أو كسرة همزته كذا قاله سعد الله (يقولون هو يبجل وأنت تبجل وأنا إبجل ونحن نبجل) بالكسر فى الجميع (قال الشاعر) من بحر الطويل وأجزاؤه فعولن مفاعيلن أربع مرات:

(قعيدك أن لاتسمعينى ملامة * ولاتنكئينى قرح الفؤادفيبجعا)

أنشده الأصمعى وأنشدالفراء لعمرك بدل قعيدك وأبوالهيثم بقعدك وضبط القاف بالفتح وقال لا أعرف كسرها وكذا ضبطها ابن اياس وقال ابن مالك فى شرح التسهيل قعدك الله وقعيدك قيل هما مصدران بمعنى المراقبة كالحسن والحسنى وانتصابهما بتقدير اقسم أى أقسم بمراقبتك الله وقيل هما بمعنى الرقيب والحفيظ من قوله تعالى:عن اليمين وعن الشمال قعيد. ونظيرهما بمعنى خل وخليل وند ونديد ولنصبهما بتقدير أقسم معدى بالباء ثم حذف الفعل والباء فانتصب والملامة واللوم واللائمة العذل والعتاب ويقال نكأت القرحة انكأها نكأ اذا قشرتها والقرح بالضم والفتح الجرح وقيل بالفتح الجرح وبالضم ألم الجرح والفؤاد بضم الفاء وفتح الهمزة وقرئ بفتح الفاء والواو القلب أو باطن القلب وهو الظاهر من النصوص اذ محل الادراك هو القلب وكيفية ادراكه مجهولة وكونه عبارة الروح المسمى بالقوة العاقلة والنفس الناطقة وقد يطلق القلب على المضغة التى فى جانب الايسر والوجع المرض والألم وقوله لاتنكئينى معطوف على أن تسمعينى وهو جواب اليمين وقوله فيبجعا جواب النهى وهو لاتنكئينى والبيت لمر بن نويرة يرثى أخاه مالك وقد قيل فى وجده عليه أشد الناس وجدا على ميقة (بكسر الياء) أى ياء يبجع (والاصل) أى فيه (يوجع) قلبت الواو ياء بعد كسر حرف المضارعة لسكونها وانكسار ماقبلها فلما اجتمعت

أربع لغات الاولى يوجل وهو الاصل والثانية يبجل بقلب الواو ياء لانها أخف من الواو والثالثة يأجل بقلب الواو الفا لانها أخف والرابعة يبجل بكسر حرف المضارعة وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها لأنهم يرون الواو بعد الياء ثقيلة كالضمة بعد الكسرة فقلبوا الفتحة كسرة لتنقلب الواو ياء وليست هذه من لغة بنى أسد لأنهم وان كانوا يكسرون حرف المضارعة الا انه مختص بغير الياء فلا يكسرون الياء ولايقولون هو يعلم لثقل الكسرة على الياء وأهل هذه اللغة يكسرون جميع حروف المضارعة يقولون هو يبجل وأنت تبجل وأنا ابجل ونحن نبجل قال الشاعر:

قعيدك أن لاتسمعينى ملامة
ولا تنكئى قرح الفؤاد فيبجعا

بكسرة الياء والاصل يوجع

الياآن قويتا واحتملتا مالم تحتمله المنفردة (ايجل أمر) للمخاطب المذكر مأخوذ (من) المضارع المخاطب وهو (توجل والأصل) فيه (اوجل بكسر الهمزة قلبت الواو ياء لسكونها) أى الواو (وانكسار ما قبلها) وهوالهمزة (وهذا) أى قلب الواو الساكنة المكسور ماقبلها ياء (قياس متلئب) بالتاء المثناة فوق واللام ثم الهمزة ثم الموحدة اسم فاعل من اتلأب الأمر اتلئبابا واتلأب الطريق امتد واستوى فالمعنى قياس مطرد ومستمر عندهم وهذه اللفظة تقع فى غالب نسخ الخط الصحيحة دون الطبع (لتعسر النطق بالواو) الساكنة (المكسور ما قبلها) وإذا كان القلب بسبب السكون والكسرة (فان) زالت الكسرة و(انضم ما قبلها أى ماقبل الياء المنقلبة عن الواو) الواقعة تلك الياء (فى نحو ايجل عادت الواو لزوال علة الحذف أعنى كسر ما قبل الواو) فسره لئلا يتوهم زوال السكون أيضا لان العلة مجموع الكسرة والسكون (تقول يازيد ايجل تلفظ) أى ايجل (بالواو لزوال الكسرة بسقوط الهمزة فى الدرج) أى فى وسط الكلام يعنى أن الكسرة كانت قائمة بالهمزة وقد سقطت بالوصل فتزول الكسرة لاستلزام سقوط الحال بسقوط المحل (وتكتب) أى ايجل (بالياء) أى على صورة الياء (لان الاصل) أى الضابط والقاعدة (فى) كتابة (كل كلمة) من الكلمات (أن تكتب) أى الكلمة (بصورة لفظها) أى بصورتها الملفوظ بها (بتقدير) أى باعتبار (الابتداء بها) أى بتلك الكلمة لان الابتداء أصل والاصل طارئ فالأصل أولى بالاعتبار ولذلك كتب ابن فى هذا ابنك بالالف (و) بتقدير (الوقف عليها) أى على الكلمة لان كل كلمة موضوعة على الوقف والحركة والاعراب عارض بعروض التركيب ولذلك كتب نحو ره زيدا أوقه زيدا أمرين من ترى وتقى بالهاء فى حالة الوصل لأنه إذا وقف عليهما بالهاء وبالالف فى زيدا لابدلها فى حالة الوقف من التنوين (فالابتداء فيه) أى فى ايجل (بالياء نحو ايجل) وحينئذ (فتكتب) أى ايجل (بالياء) أى بصورتها لانها صورتها الملفوظ بها فى حال الابتداء بها (ولو كتب) أى قولك يازيد ايجل (فى الكتب التعليقية التعليمية) صفة كاشفة للتعليقية هكذا على مافى بعض النسخ بزيادة لفظ التعليقية (بالواو) بأن يقال يازيد اوجل (فلا بأس به) أى فلا لوم بذلك الكتابة (فانه) أى ما ذكر من كتابته بالواو فى الكتب التعليمية (لتوضيحه) أى توضيح عود الواو (وتفهيمه) أى تفهيم العود (للمستفيدين) أى للعلوم (وتثبت الواو فى يفعل أيضا) أى كما ثبتت فى مفتوح العين (بالضم) أى بضم العين لانتفاء مقتضى الحذف من كسر ما بعدها ولان الاثبات هو الاصل (كوجه) الرجل فى الماضى (أى صار شريفا) قال الامام الرازى معنى الوجيه ذو الجاه والشرف والقدر يقال وجه فلان وجاهة وهو وجيه إذا صار له منزلة رفيعة عند الناس والسلطان وقال بعض أهل اللغة الوجيه الكريم لان أشرف أعضاء الانسان وجهه فجعل الوجه استعارة عن الكرم والكمال كذا ذكره الدده جنسكى (يوجه) فى المضارع (اوجه) بضم الهمزة فى الأمر (لا توجه) فى النهى (نحو حسن يحسن أحسن لا تحسن وكذا) أى ومثل وجه يوجه إلى آخره فى سلامة الواو وثبوتها (بواقى الأمثلة) من المصدر كوجاهة واسم الفاعل نحو وجيه ولا يبنى منه اسم المفعول الا إذا عدى بالحرف لانه من الافعال اللازمة (ثم استشعر) أى المصنف (اعتراضا) أى أضمر الاعتراض

(ايجل) أمر من توجل والاصل أو جل بكسر الهمزة (قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها) وهذا قياس مطرد لتعسر النطق بالواو المكسور ما قبلها (فان انضم ما قبلها) أى ما قبل الياء المنقلبة عن الواو نحو ايجل (عادت الواو) لزوال علة القلب أعنى كسرما قبل الواو (تقول يازيد ايجل تلفظ (بالواو) لزوال الكسرة لسقوط الهمزة فى الدرج (وتكتب بالياء) لأن الأصل فى كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها فالابتداء فيه بالياء نحو ايجل فتكتب بالياء فلو كتبت فى الكتب التعليمية بالواو فلا بأس به فانه لتوضيحه وتفهيمه للمستفيدين (وتثبت الواو فى يفعل) أيضا (بالضم) لانتفاء مقتضى الحذف (كوجه) أى صار شريفا (يوجه اوجه لا توجه) نحو حسن يحسن احسن لا تحسن وكذا بواقى الأمثلة ثم استشعر اعتراضا

وأومأ اليه بتصريح الجواب من قولهم استشعر فلان خوفه أى ضميره والجواب يستعمل فى السؤال فاطلاق السؤال على الاعتراض صريحا أو كناية باعتبار أن فيه معنى الاستفسار (على قوله وتثبت فى يفعل بالفتح) أى فتح العين (بأن) تصوير للاعتراض (نحو يطأ ويسع إلى الآخر) أى آخر ما يذكره كأن (بالفتح) أى فتح العين (و) الحال (قد حذفت) منه (الواو فأجاب) أى المصنف عن الاعتراض المذكور (بقوله وحذفت الواو من يطأ) وهو من الوطء (ويضع) من الوضع (ويسع) وهو من السعة (ويدع) من الودع (أى يترك لانها) أى المذكورات (فى الأصل يفعل) أى من باب يفعل فيسع فى الأصل يوسع ويطأ فى الأصل يوطىء ويضع فى الأصل يوضع وهكذا (بالكسر) أى كسر العين (ففتح العين) فيها (بعد حذف الواو) منها (لحرف الحلق) أى لوجود حرف الحلق فيها وهو علة لقوله فتح العين فان حرف الحلق ثقيل فيناسبه التخفيف بالفتحة أو لأن فيه استعلاء والفتح أقرب إلى الاستعلاء وحينئذ (فيكون الحذف) أى حذف الواو ليس من يفعل المفتوح العين بل (من يفعل بالكسر) أى كسر العين نظرا للاصل فلا يرد الاعتراض المذكور (لكن يرد على المصنف انه) أى المصنف (قال) أى فى باب يفعل المكسور العين (إذا ازيلت كسرة ما بعد الواو أعيدت الواو) لزوال علة حذفها وهى الكسرة وهنا قد زالت الكسرة ولم تعد الواو ويجاب بأن المراد بازالة الكسرة ازالتها بحركة أصلية لا عارضة وهنا ليس كذلك وقد يقال تقدم انه أشار إلى جوابه بالعناية التى بيناها فلا وجه لتكرير الايراد (فان قلت كسر العين مع حرف الحلق كثير فى الكلام) أى كلام الفصحاء والبلغاء (فلم فتحت) أى العين فى هذه الأمثلة ولم تترك على حالها (قلت حاصل الكلام) أى محصله فى الجواب الذى أورده المصنف (أنه) أى الشأن (قد وقعت هذه الأفعال) وهى يطأ ومعطوفاته (محذوفة الواو ومفتوحة العين فذكروا) أى الصرفيون (ذلك التأويل) المذكور وهو انها فى الأصل من يفعل المكسور العين وفتحت بعد الحذف لوجود حرف الحلق (لئلا يلزم خرم) أى افساد ونقض (قاعدتهم) وهى أن الواو لا تحذف من المفتوح العين ولا يصح تفسير القاعدة هنا بقولهم يحذف من المكسور العين إذ الحذف من المفتوح العين لا يخرم وجوب الحذف من المكسور العين لعدم ما يفيد القصر على المكسور (وإلا) أى وان لم نقل لئلا يلزم خرم القاعدة (فمن أين لهم بهذا) أى الحكم بكسر العين فى الافعال المذكورة يعنى ولم نقل كذلك فلا يصح لانه من أين لهم علم بأنها مكسورة العين فى الأصل وقد يقال استقراء كلامهم أفاد العلم فى الغالب بأن الحذف علته الكسر والظن الغالب فى مثله كاف (وكذا) أى ومثل المذكور (جميع العلل) الواقعة فى كلامهم وبين التشبيه بقوله (فانها) أى العلل (مناسبات) أى أمور مناسبة للمقامات (تذكر) أى تلك المناسبات (بعد الوقوع) أى وقوع الألفاظ من الواضع لا ان العوارض والأحوال فى تلك الألفاظ مبنية على تلك العلل بحسب نفس الامر وعند الوضع (وإلا) أى وان لم تذكر بعد الوقوع (فعلى تقدير تسليم ذلك) أى التأويل المذكور بأن لم يكن ذلك التأويل لعدم لزوم خرم القاعدة بل لكون الحكم بكسر العين (فى يطأ ويدع) مبنيا على الواقع يلزم المحذور وهو لزوم خرم القاعدة لان كسر العين (يشكل فى مثل يسع فان ماضيه)

على قوله وتثبت فى يفعل بالفتح بأن نحو يطأ ويسع الخ بالفتح وقد حذفت الواو وأجاب بقوله (وحذفت) الواو (من يطأ ويسع ويضع ويقع ويدع) أى يترك (لانها فى الاصل يفعل بالكسرة ففتح العين) بعد حذف الواو (لحرف الحلق) فيكون الحذف من يفعل بالكسر لكن يرد على المصنف انه قال إذا أزيلت كسرة ما بعد الواو أعيدت الواو فان قلت كسر العين مع حرف الحلق كثير فى الكلام فلم فتحت قلت حاصل الكلام انه قد وقعت هذه الأفعال محذوفة الواو مفتوحة العين فذكروا ذلك التأويل لئلا يلزم خرم قاعدتهم والا فمن أين لهم بهذا وكذا جميع العلل فانها مناسبات تذكر بعد الوقوع وإلا فعلى تقدير تسليم ذلك فى يطأ ويضع ويدع يشكل فى مثل يسع فان ماضيه

أى ماضى يسع (وسع) حال كونه (مكسور العين فلم يحكم) أى لم يقطع بالحكم (بأنه)أى يسع (فى الاصل يفعل مكسور العين وهو) أى يسع المكسور العين (شاذ قد يقال حكم بذلك لاجل حذف الواو الذى علم أنه لا يكون غالبا الا مع الكسر وكسر عين الماضى لا ينافيه لورود ذلك فى المعتل الفاء كثيرا كورث يرث وغير ذلك مما مر فى أول الكتاب وان كان شاذا أى خارجا عن القياس دون الاستعمال(وحذفت) أى الواو (أيضا) أى كما حذفت من يطأ وما عطف عليه (من يذر مع أنه) فى الاصل (ليس مكسور العين)اذ اصله يوذر بالفتح (وليس فتحه) أى فتح عين يذر (لاجل) وجود (حرف الحلق) فيه لكن (حذفت) أى الواو من يذر(لكونه) أى يذر (فى معنى يدع) أى مثله فى المعنى فان يذر معناه يترك كما أن يدع معناه كذلك فمعنى كل منهما الترك (فكما حذفت الواو من يدع حذفت) أى الواو أيضا (من يذر) الذى هو بمعناه (واماتوا ماضى يدع وماضى يذر) أيضا (يعنى) أى المصنف بذلك (لم يسمع من العرب ودع) بالتخفيف (ولا وذر) قد سمع أى منهم (يدع ويذر) والمضارع فرع الماضى كما مر غير مرة ويلزم من وجود الفرع وجود الاصل وقد سمع المضارع الذى هو فرع عن وجود الماضى دون الاصل الذى تفرع هو منه (فعلم) حينئذ (انهم) أى العرب (اماتوهما) أى ودع ووذر الماضيين ثم بين المراد بالاماتة بقوله (وتركوا استعمالها) أى مع كونهما قد وضعا (قال) اسماعيل الجوهرى (فى الصحاح قولهم) أى العرب (دع أى اترك وأصله) أى أصل دع (ودع يدع وقد اميت ماضيه) أى ماضى يدع (لا يقال) أى فيما بينهم ولا يسمع منهم (ودعه وانما يقال تركه ولا) يقال (وادع) اسم فاعل يدع (ولكن يقال) ماهو بمعناه وهو (تارك وربما جاء فى ضرورة الشعر ودع) ماضى يدع فهو مودوع اسم مفعوله (قال) أى الشاعر من بحر الرمل واجزاؤه فاعلاتن ستمرات :

ليت شعرى عن خليلى ماالذى * غاله فى الحب حتى ودعه

شعر بالشىء بالفتح يشعر بالكسر فطن له والخليل الصديق وغاله الشىء واغتاله اذا أخذه من حيث لم يدر والحب بالضم والكسر ميل القلب من الحب بالفتح استعير لحبة القلب ثم اشتق منه الحب لانه أصابها ورسخ فيها وخبر ليت محذوف وجوبا لوجود شرطه وهو قيام الجملة الاستفهامية مقامه كما قاله ابن الحاجب والتقدير ليت علمى حاصل بجواب هذا السؤال وعن خليلى متعلق بمضمر تقديره باحثا أو مستخبرا عن خليلى ومعنى البيت ليت علمى حاصل باحثا ومستخبرا عن خليلى ماالذى عرض له فى الحب حتى تركه (وقال) أى الخفاف ابن ندبه يصف فرسا له من بحر الطويل واجزاؤه فعولن مفاعيلن اربع مرات :

اذا ماستحمت ارضه من سمائه * جرى وهو مودوع وواعد مصدق

الحم العرق وقد استحم أى عرق والمراد بالارض الاسافل والحوافر والسماء الاعالى ويقال للفرس الجواد انه لذو مصدق بالفتح أى صادق الحملة والجرى كأنه ذو صدق فيما يعدك والمعنى اذا ابتلت حوافر ذلك الفرس من عرق أعاليه جرى وهو متروك فى الميدان ومعركة القتال لا يضرب ولا يزجر وواعد صاحبه الانجاء والبلوغ الى الغاية وعدا صادقا فيما يعده

وسع مكسور العين كسم يسلم فلم حكم بأنه فى الاصل يفعل مكسور العين وهو شاذ (و) حذفت أيضا (من يذر) مع انه ليس مكسور العين وليس فتحه لاجل حرف الحلق لكن حذفت (لكونه فى معنى يدع) فكما حذفت من يدع حذفت من يذر (وأماتوا ماضى يدع و) ماضى (يذر) يعنى لم يسمع من العرب ودع ولا وذر وسمع يدع ويذر فعلم أنهم أماتوهما وتركوا استعمالهما قال فى الصحاح قولهم دعه أى اتركه وأصله ودع يدع وقد أميت ماضيه لا يقال ودعه وانما يقال تركه ولا وادع ولكن يقال تارك وربما جاء فى ضرورة الشعر ودع قال :

ليت شعرى عن خليلى ماالذى
غاله فى الحب حتى ودعه

وقال :

اذا ماستحمت أرضه من سمائه
جرى وهو مودوع وواعد مصدق

(و) قولهم (ذره أى دعه وهو يذره أى يدعه أصله) أى أصل يذره (وذر يذر اميت) أى ترك (صدره) أى اوله وهو وذر الماضى (لا يقال) أى فيما بين العرب ولا يسمع منهم (وذر) ماضيا ليذر (ولاواذر) اسم فاعل له (ولكن) يقال (ترك وهو تارك) الى هنا (انتهى كلامه) أى الجوهرى (وفى جعل) الجوهرى لفظ (مودوع من ضرورة الشعر بحث) لعل وجه البحث ان الضرورة هى الالجاء وايقاع مودوع فى البيت لم يدع اليه وزن ولا قافية لان متروكا يفيد معناه ووزنه فان كان الامر ذلك فجوابه ان الشعر مظنة الضرورة وان تخلفت المأنة ولوأورد هذا البحث فى ودع لكان وجيها لانه قرأ به عروة بن الزبير وابنه هشام وأبو حيوة وابن أبى عبلة ماودعك كذا ذكره اللقانى (ولما كان ههنا) أى فى بحث يذر ويدع (مظنة سؤال) أى موضع يظن كونه فيه واطلاق السؤال على الاعتراض فى العرف باعتبار ان فيه معنى الاستفسار كما مر (وهو) أى السؤال (اذا لم يكن ماضيهما) أى يذر ويدع (ولا فاعلهما) أى اسم فاعلهما (ولا مصدرهما مستعملا) أى فى كلامهم (فما الدليل على ان فاءهما) أى يذر ويدع (واو) حتى حكم بأنها حذفت منهما (فأجاب) أى المصنف (بقوله وحذف الفاء فى) الفعل (المستقبل) وهو المضارع (دليل على انه أى الفاء) أى فاء ويدع يذر (واوى) لا يأتى (اذ لو كان) أى الفاء (ياء لم تحذف) أى الياء (كما سيجىء) قريبا فان قلت سيجىء انهم حذفوا الياء فى يئس فلا يكون فى حذف الفاء دليل على انه واوى قلت ذلك الحذف نادر وحذف الواو شائع والحمل على الكثير أولى كذا قاله الغزى (واما الياء) عطف على قوله وأما الواو (فتثبت على كل حال سواء وقعت) أى الياء (فى الماضى أو المضارع أو الامر أو غيرها) كاسم الفاعل واسم المفعول (وسواء ضم مابعدها) أى الياء (أو فتح أو كسر لانها) أى الياء (أخف من الواو) علة لقوله فتثبت (نحو يمن ييمن كحسن يحسن) يعنى من بابه وهو مأخوذ (من اليمن وهو البركة) وهى ثبوت الخير الالهى فى الشىء وسمى بذلك لثبوت الخير فيه ثبوت الماء فى البركة ولما كان الخير الالهى يصدر على وجه لا يحس ولا يحصى قيل لكل مايشاهد منه زيادة غير محسوسة هو مبارك وفيه بركة (يقال يمن الرجل اذا صار ميمونا) أى مباركا (ويسر يسر كضرب يضرب) أى من بابه وهو مشتق (من اليسر) وهو مصدر يسر واشتقاقه من اليسر لان فيه أخذ مال الغير بيسر وسهولة اوهو مأخوذ من اليسار لان فيه سلبا ليسار الغير وتحصيلا ليسار نفسه كذا ذكره الدده جنكى (وهو) أى اليسر (قمار العرب بالأزلام) جمع زلم بفتحتين أو بضم فسكون وهو النبل قبل أن يراش ويركب نصله وعادة العرب فى ذلك أنهم كانوا إذاأرادوا اللعب باليسر ذبحوا جزورا وقسموه عشرة أقسام ويلعبون بعشرة أقداح ثلاثة منها ليس لها نصيب وهى المنيح والسفيح والوغد وسبعة لها انصباء أولها الفذ وله نصيب واحد والثانى التوأم وله نصيبان ثم الرقيب وله ثلاثة انصباء ثم الجلس وله أربعة ثم النافس وله خمسة ثم المسبل وله ستة ثم المعلى وله سبعة وهو اعلاها ويجعلون هذه الاقداح العشرة فى خريطة ويضعون تلك الخريطة على يد عدل ثم يحركها هذا العدل ويدخل يده فى الخريطة ويخرج باسم رجل قدحا منها فمن خرج له قدح من ذوات الانصباء اخذ

وذره أى دعه وهو يذره أى يدعه أصله وذر يذر أميت ماضيه لا يقال وذر ولا واذر ولكن ترك فهو تارك انتهى كلامه وفى جعل مودوع من ضرورة الشعر بحث لانه جاء فى غير الضرورة ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أنه اذا لم يكن ماضيهما ولا فاعلها ولا مصدرهما مستعملا فما الدليل على أن فاءهما واوفأجاب بقوله (وحذف الفاء فى المستقبل دليل على أنه) أى الفاء (واوى) اذلو كان ياء لم تحذف كما سيجىء (وأما الياء فتثبت على كل حال) سواء وقعت فى الماضى أو فى المضارع أوفى الامر أوغيرها سواء ضم مابعدها أوفتح أوكسر لانها أخف من الواو (نحو يمن ييمن) كحسن يحسن من اليمن وهو البركة يقال يمن الرجل بيمن اذا صار ميمونا (ويسر ييسر) كضرب يضرب من اليسر وهو قمار العرب بالأزلام

النصيب المضاف الى ذلك القدح ومن خرج له قدح مما لانصيب له لم يأخذ شيئا بل يغرم ثمن الجزور كله وكانوا يدفعون تلك الانصباء الى الفقراء ولا يأكلون منها وكانوا يفتخرون بذلك ويذمون من لم يدخل فيه ويسمونه البرم (وجاء يسر) ماضيا (ييسر) مضارعا (بالضم) أى بضم العين (فيهما) أى سمع ذلك من العرب (لكن ينبغى أن يقيد لفظ الكتاب) يعنى المتن (على الاول) وهو الذى من باب ضرب يضرب وهذا الكلام صريح فى أن قوله وجاء الى آخره من المتن والذى رأيناه فى النسخ كتابته بالاسود من غير شطب بالأحمر (لان مثال الضم مذكور) سابقا فيكون هذا غير مقصود بالتقييد لاجل استيفاء حركات العين اذ هو أولى بالقصد من التمثيل بما يفيد مطلق المغايرة مع شذوذ (ويئس ييئس) موزونه (كعلم يعلم) بالكسر فى الماضى والفتح فى الغابر (أى قنط يقنط وجاء) أى عن العرب (يئس) مضارعا (بحذف الياء) الذى هو فاؤه ووجه استثقال اليائين مع الهمزة ومن ثم لم يحذفوا فى يئس الموحدة وما أشبهه كذا فى شرح المفصل وغيره (و) جاء (يائس) فعل مضارع (بقلبها) أى الياء (ألفا تخفيفا) هذا التعليل راجع لكلا الامرين الحذف والقلب لا للاخير فقط كما فديتوهم نبه على ذلك الغزى (وهما) أى يئس ويائس (من) مجىء (الشواذ) والمراد به هنا مخالفة القياس (وتقول فى أفعل من اليائى أى مما) أى من المعتل الفاء الذى (فاؤه ياء أيسر فى) الفعل (الماضى يوسر فى) الفعل (المضارع) بقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ماقبلها (ولما كانت الواو) فى يوسر (واقعة بين الياء والكسرة مثلها) أى الواو المذكورة الواو التى (فى يوعد) وقد حذفت منه (و) هنا (لم تحذف) أى الواو مع وجود مقتضى الحذف وهو وقوعها بين الياء والكسر (أجاب) أى المصنف (بانه) أى الشان انما (لم تحذف) الواو من يوسر (مع) وجود (مقتضى الحذف لان حذف الواو من يوسر مع حذف الهمزة) أى منه (اذ الاصل) علة لقوله حذف الهمزة (يؤيسر كما تقدم) أى فى نحو يؤكرم (اجحاف) خبر ان وهو بتقدير الجيم على الحاء الاذهاب يقال اجحف به اذا ذهب به فتفسير الشارح له بقوله (أى اضرار) تفسير باللازم (بالكلمة لتأديته) أى حذف الواو من يوسر (الى حذف حرفين) وهما الياء والهمزة (ثابتين فى) الفعل (الماضى) ولا شك أن فى ذلك اجحافا بها (هذا) أى قوله لان حذف الواو الى قوله اجحاف بالكلمة (فى بعض النسخ) أى نسخ المتن (والحق أنه) أى هذا المذكور (حاشية ألحقت بالمتن ويمكن الجواب) أى عن عدم حذف الواو من يوسر (أيضا) أى كما يجاب بما تقدم (بأن الواو) أى التى فى يوسر (ليست واقعة بين الياء والكسرة) كما قد توهم (بل) هى واقعة (بين الهمزة والكسرة فى الحقيقة) لما علمت أن أصل يوسر يؤيسر كما أن أصل يكرم يؤكرم (لان المحذوف) أى لعلة (فى حكم الثابت) فان قلت ان تلك الهمزة ليست بمانعة من قلب الياء واوا فى نحو يؤيسر فهلا كانت كذلك بالقياس الى السقوط قلت لأنها لو لم تكن مانعة من السقوط للزم النقل من الكسرة الى الضمة ومن ثم اتفقوا على أن الواو انما تسقط اذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة كذا قاله الغزى (و) يمكن الجواب أيضا (بأن النقل ههنا) أى فى يوسر (منتف لانضمام ماقبل الواو) وتقول (فهو موسر فى اسم الفاعل بقلب الياء منهما) أى (من المضارع واسم الفاعل واوا اذ الاصل) أى فيهما (ييسر وميسر

وجاء يسر ييسر بالضم فيهما لكن ينبغى أن يقيد لفظ الكتاب على الاول لان مثال الضم مذكور (ويئس ييئس) كعلم يعلم أى قنط وقد جاء يئس ييئس بالكسر لكن ينبغى أن يقيد لفظ الكتاب على الاول وجاء يئس بحذف الياء ويائس بقلبها ألفا تخفيفا وهما من الشواذ وتقول فى أفعل من اليائى أى مما فاؤه ياء (أيسر) فى الماضى (يوسر) فى المضارع والما كانت الواو واقعة بين الياء والكسرة مثلها فى يوعد ولم تحذف أجاب بأنه لم تحذف مع مقتضى الحذف لان حذف الواو من يوسر مع حذف الهمزة اذ الاصل يؤيسر كما تقدم اجحاف أى اضرار بالكلمة لتأديته الى حذف حرفين ثابتين فى الماضى وهذا فى بعض النسخ والحق أنه حاشية ألحقت بالمتن ويمكن الجواب أيضا بأن الواو ليست واقعة بين الياء والكسرة بل بين الهمزة والكسرة فى الحقيقة لان المحذوف فى حكم الثابت وبأن الثقل هنا منتف لانضمام ماقبل الواو (فهو موسر) أى اسم فاعل (بقلب الياء منهما) من المضارع واسم الفاعل (واوا) اذ الاصل ييسر وميسر

لانه أى المذكور من يوسر وموسر يأتى أى معتل فاؤه بالياء (وانما قلبت) أى الياء (لسكونها أى سكون الياء وانضمام ماقبلها) وهو حرف المضارعة والميم (وذلك) أى القلب المذكور (قياس مطرد) أى مستمر دائم وانما كان كذلك (لتعسر النطق بالياء الساكنة المضموم ماقبلها بشهادة الوجدان) متعلق بقوله لتعسر (وتقول فى افتعل منهما أى من الواو والياء) أى من المعتل الفاء بهما (اتعد) فى الماضى (أى قبل الوعد) أى ووعد بالشر أيضا ففى القصر قصور كذا قاله بعضهم (وهذا) أى اتعد (فى) المعتل الفاء (الواوى أصله) أى أصل اتعد (او تعد) بكسر الهمزة (قلبت الواو تاء وأدغمت التاء) أى التى انقلبت عن الواو (فى التاء) أى تاء الافتعال (اذ الادغام يدفع الثقل) أى لجعله الحرفين كحرف واحد (ولم تقلب) أى الواو (ياء) بناء (على ما) أى القلب الذى (هو مقتضاه) أى مقتضى الياء وهو سكون الواو إثر كسرة (لانها) أى الواو (ان قلبت ياء أو لم تقلب) أى الى الياء (لزم قلبها) أى قلب الواو (فى هذه اللغة) أى لغة قلب الواو والياء تاء واحترز به عن اللغة الآتية فى المتن التى لا تقلب الياء تاء فانه لايلزم فيها ذلك (فالاولى الاكتفاء باعلال واحد) وهو قلبها تاء وأيضا انما أبدلت هذه الفاء تاء لان التاء أقوى لانها أجلد على تحمل الحركة وهى مع ذلك أقرب من الفم الى الواو ولانهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها فتكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة الفا وبعد الضمة واوا ففاكرهوا كثرة التغيير أبدلوها الى حرف لايتغير (كما ذكره) أى ذلك المذكور (ابن الحاجب وفيه) أى فيما ذكره ابن الحاجب (نظر لانه) أى الشأن (لوقلبت الواو ياء لايجوز) أى فى هذه اللغة (قلب الياء تاء لتدغم) أى التاء فى تاء الافتعال لان الياء التى تنقلب فيها تاء هى الياء الاصلية دون المنقلبة عن غيرها (كما) أى مثل عدم الجواز المستقر (فى الياء المنقلبة عن الهمزة) كايتزر وايتكل (لما) أى للتعليل الذى (سنذكره فى المهموز) ويجاب بأن الياء المنقلبة عن الهمزة انما لم تقلب لانها عارضة مبدلة عن همزة فحكمها حكم الهمزة لاتقلب تاء اذا اجتمعت مع تاء الافتعال فوجب أن لاتقلب الياء التى هى مبدلة عنها تاء لانها فرعها وليست الياء المنقلبة عن التاء كذلك بدليل قولهم يتعد ومتعد وما أشبههما كذا ذكره الغزى (وفى بعض النسخ) بدل قوله فى افتعل منهما اتعد قوله (وفى افتعل منهما تقلبان أى الواو والياء تاء وتدغمان أى التا آن المنقلبتان عنهما) أى عن الواو والياء (فى التاء أى تاء افتعل نحو اتعدو) النسخة (الاولى أصح رواية) أى لان النسخ الصحيحة ليس فيها تقلبان وتدغمان (و) أصح أيضا (دراية) أى معنى يدرى لان على هذه النسخة استلزام رجوع ضمير تدغمان وتقلبان على شىء واحد وهو الواو والياء وفساده ظاهر فتحتاج صحتها الى تأويلها بما ذكره الشارح والاولى سالمة من هذا فتكون أصح معنى أو يقال لان الاولى تؤدى ما ادته الثانية بلا تطويل والاختصار الغير المخل مطلوب فتكون أصح معنى أو يقال أيضا لان ظاهر العبارة أن قوله وفى افتعل معطوف على قوله قبله فى افعل فيكون تقدير الكلام وتقول فى افتعل وذلك لايلائم تقلبان وتدغمان وهو خلاف المراد وغير جيد تأمل (يتعد) فى المضارع (أصله يوتعد) قلبت الواو تاء وأدغمت التاء فى التاء (فهو متعد) فى اسم الفاعل (أصله موتعد) قلبت الواو تاء وأدغمت التاء فى التاء (و) تقول (اتسر) فى الماضى

وانما قلبت واوا (لسكونها) أى سكون الياء (وانضمام ماقبلها) وذلك قياس مطرد لتعسر النطق بالياء الساكنة المضموم ما قبلها بشهادة الوجدان (وتقول فى افعل منهما) أى من الواوى واليائى (اتعد) من الوعد هذا فى الواوى (أصله اوتعد قلبت الواو تاء وأدغمت التاء فى التاء) اذ الادغام يرفع الثقل ولم تقلب ياء على ماهو مقتضاه لانها ان قلبت ياء أو لم تقلب لزم قلبها تاء فى هذه اللغة فالاولى الاكتفاء باعلال واحد كما ذكره ابن الحاجب وفيه نظر لانه لوقلبت الواو ياء لايجوز قلب الياء تاء لتدغم كما فى الياء المنقلبة عن الهمزة لما سنذكره فى المهموز وفى بعض النسخ (وفى افتعل منهما تقلبان) أى الواو والياء (تاء وتدغمان) أى التا آن المنقلبتان عنهما (فى التاء) أى فى تاء افتعل (نحو اتعد) والاولى أصح رواية ودراية (يتعد) أصله يوتعد (فهو متعد) أصله موتعد قلبت الواو فيهما تاء وأدغمت فى تاء افتعل حملا لهما على الماضى (واتسر

(يتسر)

(يتسر) فى المضارع (فهو متسر) فى اسم الفاعل (هذا) أى اتسر (فى) المعتل الفاء اليائى والاصل فيها (ايتسر يتسر فهو ميتسر) بالياء فى الجميع (قلبت الياء تاء وأدغمت) أى التاء المنقلبة عن الياء (فى التاء) أى تاء افتعل (لاهتمامهم) أى لاعتنائهم أى العرب (بالإدغام) أى لتحصيل التخفيف (لانه) أى الادغام (يصير حرفين) متجانسين (كحرف) أى مثل حرف (واحد) ولاشك ان فيه تخفيفا للفظ (ولما جاء) أى عن بعض العرب وقيل عن بعض الحجازيين وقال ابن الخشاب هى لغة الحجازيين (فى افتعل منهما) أى من الواو والياء (لغة أخرى) أى غير المتقدمة (من غير ادغام) أى من غير قلب الى التاء الفوقية بل تبقى الياء التحتية أصلية كانت أو منقلبة عن واو (أشار) أى المنصف (اليها) أى الى اللغة الاخرى (بقوله ويقال) أى فى اوتعد (ايتعد بقلب الواو ياء) وابقاء الياء بلا قلب الى التاء وادغامها فى التاء وبهذه اللغة كان امامنا الشافعى رضى الله عنه يتكلم ومن كلامه ياتطيرا فبنى افتعل من الوطء كذا ذكره الغزى (فان زالت كسرة ما قبلها) أى ما قبل الياء المنقلبة عن الواو لسقوطه بسبب وقوعه فى الدرج (لم تجز الياء) بل ترد الياء الى الواو لزوال علة القلب ثم تقلب الواو تاء كما فى ابتداء اللغة الاولى وتدغم فى التاء (نحو واتعد ولهذا) أى ولكون الكسرة إذا زالت لم يجز الاالتاء (حمل جار الله) الزمخشرى (قول الشاعر) من بحر الرجز وأجزاؤه مستفعلن مستفعلن ست مرات وصدره :

(قامت بها تنشد كل منشد * وايتصلت بمثل ضوء الفرقد)

نشد بالفتح ينشد بالضم نشدة ونشدانا بكسر النون وسكون الشين فيهما أى طلب والمنشد اسم مكان منه والضوء بفتح الضاد وضمها أيضا والفرقد بفتح الفاء كوكب معروف ومعنى البيت قامت البقرة الوحشية بأرض تطلب ولدها كل مطلب واتصلت بولدها كاتصال ضوء الكوكبين (على ان الياء) فى ايتصلت (بدلا من التاء فى اتصلت) يعنى ان اتصلت أصله أوتصلت أبدلت الواو تاء على اللغة الاولى ثم أبدل أحد حرفى التضعيف كما فى حسيت أى حسست به (ولم يجعله) أى الياء (بدلا من الواو ولكن يلزم أهل هذه اللغة) أى لغة ايتعد (ان يقولوا واو تعد واو تصل باثبات الواو) أى فيهما (اذ لا علة لاقلب) أى لقلب الواو ياء أو تاء أما الاول فظاهر لعدم انكسار ماقبلها وأما الثانى فلانه لوكانت علة الانقلاب الى التاء وقوعها قبل التاء لوجب أن تقلب فى الابتداء أيضا لوجود تلك العلة فيه أيضا كذا ذكره سعد الله (اللهم الا ان تقلب) أى الواو ياء أو تاء (لكراهتهم) أى (أهل هذه اللغة) اجتماع الواوين (وحينئذ) أى حين اذ كان القلب لكراهة الاجتماع (يمكن حمل البيت) المذكور (عليه) أى على الابدال من الواو (لكن ذلك) أى القلب لكراهة الاجتماع (موقوف على النقل منهم) أى من أهل تلك اللغة لان اللغة لاتثبت بالرأى بل بالنقل (ياتعد بقلب الواو الفا) أى وان لم تكن متحركة (لانه) أى الواو (وجب قلبه) أى فى هذه اللغة (كما فى الماضى ولم يمكن) أى قلبه هنا (بالياء) كما فى الماضى (لثقلها) أى باجتماعها مع ياء المضارعة (فقلبت) أى الواو (الفا لخفتها) أى الالف (فهو موتعد)

يتسر فهو متسر) هذا فى اليائى والاصل ايتسر يتسر فهو ميتسر قلبت الياء تاء وأدغمت فى التاء لاهتمامهم بالإدغام لانه يصير الحرفين كحرف واحد ولما جاء فى افتعل منهما لغة أخرى من غير ادغام أشار اليها بقوله (ويقال ايتعد) بقلب الواو ياء فان زالت كسرة ماقبلها لم يجز قلب الواو ياء نحو واتعد ولهذا حمل جارالله قول الشاعر:

وايتصلت بمثل ضوء الفرقد

على أن الياء بدل من التاء فى اتصلت ولم يجعله بدلا من الواو ولكن يلزم أهل هذه اللغة أن يقولوا واو تعد واو تصل باثبات الواو اذلاعلة للقلب اللهم الا أن تقلب لكراهتهم اجتماع الواوين فحينئذ يمكن حمل البيت عليه لكن ذلك موقوف على النقل منهم (ياتعد) بقلب الواو الفا لانه وجب قلبه كما فى الماضى ولم يمكن بالياء لثقلها فقلبت الفا لخفتها (فهو موتعد)

باثبات الواو (على الاصل ان كان) أى موتعد مأخوذا (من يوتعد) الذى هـو أصـل ياتعد بالالف (وان كان) أى موتعد (من ياتعد) الذى قلبت فيـه الواو الفا (قلبت الالف) أى فى اسم الفاعل المذكور (واوا لانضمام ماقبلها) أى ماقبل الالف وهو الميم (وهـذا) أى قلب الالف المضموم ماقبلها واوا (قياس مطرد) أى مستمر ومستقيم (و) يقال (ايتسر) باثبات الياء (عـلى الاصل ياتسر بقلب الياء الفا تخفيفا) أى طلبا للتخفيف (لثقل)اجتماع (الياء ين فهـو موتسر) فى اسم الفاعل (بقلب الياء واوا) لسكونها وانضمام ماقبلها هـذا (ان كان) أى موتسر مأخوذا (من يبتسر) الجائى (على الاصل وقلب الالف) بالجر عطف على بقلب اليـاء (واوا ان كان) أى مـوتسر مأخـوذا (من ياتسر) لانضمام ماقبلهـا (وهـذا مكان موتسر فيـه فى اسم المفعول كما فى اسم الفاعـل) أى فى التفصيـل فيقال فيـه قلبت اليـاء واوا لسكونها وانضمام ماقبلهـا ان كان من يبتسر أو قلبت الالف واوا لانضمام ماقبلها ان كان من ياتسر (وعبر) أى المصنف (عنـه) أى عن اسم المفعول (بهذه العبارة) أى بزيادة لفظة فيه (لان الاتسار لازم) واللازم لا يبنى منـه اسم المفعول الا بعد تعديته بالحروف (فيجب تعديتـه) أى الاتسار (بحرف الجر ليبنى منه) أى من الاتسار (اسم المفعول فعداه) أى اسم المفعول (بفى ومعنى ذلك) أى قوله هـذا مكان الى آخره (أى هذا مكان يلعب فيه القمار) والقمار المقامرة وتقامروا أى لعبوا القمار وقامره فقمره أى غلبه فى لعب القمار من باب ضرب وقامره أى فاخره بالقمار فقمره أى غلبه من باب نصر وحكم (ود يود كحكم عض يعض يعنى) أى المصنف بذلك (ان المعتل الفـاء) أى بالواو حال كونه (من المضاعف حكمه) أى المعتل الفاء المذكور (حكم المضاعف)أى مثل حكمه (من غير المعتل فى وجوب الادغام) أى فى نحو ود يود كعض يعض (وامتناعه) أى الادغام فى نحو وددن كعضضن (وجوازه) أى الادغام فى لم يود كلم يعض (وسائر) أى باقى أحكامه أى المعتل الفاء (من الاعلال) أى تغيير حرف العلة فيه كما يأتى (وتقول فى الامر) أى من تود (ايدد) بفك الادغام وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها (كاعضض والاصل) أى فيه (اودد) فعل فيه ماذكر (ويجوز) أى فى الامر من تود (ود بالفتح) أى فتح اللام وهو الدال المدغم فيـه للخفة (والكسر) أى لانه هو الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين (كعض و) انما (ذكر) أى المصنف فى الامر (ايدد) مع جواز ود أيضا لمافيه أى إيدد (من الاعلال) أى تغيير حرف العلة بالقلب فيكون ذكره أنسب واعلم (واعلم أن المضاعف المعتل الفاء) الواوى (لايكون مضارعه) أى المضاعف المذكور (الا مفتوح العين) أى فلا يكون ماضيه الا مكسورها اما انتفاؤه من مضارعه المذكور (فلانه) أى الضم (منتف من المثال الواوى) الذى هو أعم من المضاعف منه والانتفاء من الاعم يستلزم الانتفاء من الاخص (قطعا) أى انتفاء قطعا بمعنى ذا قطع أو قطعيا أو قطع قطعا فهو منصوب على المصدر أو مقطوعا فهو منصوب على الحال من ضمير منتف أو على التمييز أى باعتبار القطع فان قيل قد قدم أن الواو لاتحذف من المثال إذا كان بعـدها ضم كوجه يوجه أى صار وجيها شريفا قلنا هو وزن عارض وقع التحويل اليـه من الفتح فى الماضى والكسر فى المضارع للدلالة على صيرورة معناه كالسجية والطبيعة لايقال يمكن حمل قوله

على الاصل ان كان من يوتعد وان كان من ياتعد قلبت الالف واوا لانضمام ماقبلها وذلك قياس مطرد (وايتسر) على الاصل (ياتسر) بقلب الياء الفا تخفيفا لثقل الياء ين (فهو موتسر) بقلب الياء واوا ان كان من يبتسر على الاصل أو قلب الالف واوا ان كان من ياتسر (وهذا مكان موتسر فيـه) فى اسم المفعول كما فى اسم الفاعل وعبر عنه بهذه العبارة لان الاتسار لازم فيجب تعديته بحرف الجر ليبنى منه اسم المفعول فعداه بفى ومعنى ذلك أى هذا مكان يلعب فيه القمار (وحكم ود يود كحكم عض يعض) يعنى ان المعتل الفاء من المضاعف حكمه حكم المضاعف من غير المعتل فى وجوب الادغام وامتناعه وجوازه وسائر أحكامه من الاعلال وتقـول فى الامر ايدد كاعضض) والاصل أودد ويجوز ود بالفتح والكسر كعض وذكر ايدد لمافيه من الاعـلال واعلم ان المضاعف المعتل الفاء لا يكون مضارعه الامفتوح العين أما الضم فلانه منتف من المثـال الواوى قطعا

المثال الواوى على المفتوح العين فلا يعارضه وجه يوجبه وان كان وزنا أصليا لانا نقول لايكون انتفاء الضم منه حينئذ منتجا لانتفائه من مطلق المضاعف كما هو المدعى فليتأمل (الا ماجاء فى لغة بنى عامر من وجد) ماضيا بفتح العين (يجد) مضارعا (بالضم) أى ضم العين وهو الجيم أصله يوجد حذف الواو فى قياس لغتهم لثقلها مع ضم مابعدها أو حذف على طريق الاتباع ليعدلا على طريق القياس ومادة وجد متحدة الماضى والمضارع مختلفة المصادر بحسب المعانى ففى الغضب يقال موجودة بكسر الجيم وفى المطلوب وجودا بضم الواو وفى الضالة وجدانا بكسر وسكون الجيم وفى الحب وجدا بفتح الواو وفى المال وجدا بضمها وفى الغنى جدة بكسر أوله وفتح ثانيه مع التخفيف على الاشهر فى جميع ذلك كذا ذكره ابن حجر العسقلانى (وهو) أى ضم العين فى يجد (ضعيف) لخروجه عن القياس واستعمال الفصحاء (والصحيح الكسر) أى كسر عين يجد (وأما الكسر) أى أما انتفاؤه من مضارع المضاعف المذكور (فلانه) أى مضارع المضاعف المذكور (لو بنى) حال كونه (مكسور العين يجب) أى فيه (حذف الواو والادغام لئلا تنخرم) بالخاء المعجمة والراء المهملة بمعنى الانقطاع والمراد عدم الاطراد بالكلية (القاعدة) المعهودة وهى قاعدة الاعلال والادغام (وحينئذ) أى حين اذ وجب الحذف والادغام (يلزم تغييران) تعيير بالحذف وتغيير بالادغام (وتغيير الكلمة) عطف تفسير (عن وضعها) أى الكلمة (جدا) أى قطعا لايقال يرد عليه قه أمر من وقى يقى لتغييره جدا لانا نقول ليس باعلا لين (والله أعلم) بالصواب (النوع الثانى من الانواع السبعة) السابقة (المعتل العين وهو ما) أى فعل (يكون عين فعله) أى الفعل (حرف علة) سواء كانت واوا أو ياء (وقدمه) المصنف على المعتل اللام (لتقدم العين على اللام) أى فى ترتيب الزنة (ويقال له) أى المعتل العين (الاجوف) والاجوف هو الخالى جوفه وانما سمى المعتل العين بذلك (لخلو ما) أى شىء (هو) أى الشىء (كالجوف له) أى للمعتل العين وهو وسطه الذى هو عينه (من الصحة) أى السلامة من التغييرات بسبب وجود حرف العلة فيه وانما قال كالجوف لان الجوف لا يكون الا للاجسام والمعتل العين ليس من الاجسام بل من الاعراض (ويقال له) أى المعتل العين (ذو الثلاثة أيضا) أى كما يقال له الاجوف (لكون ماضيه) أى المعتل العين (على ثلاثة أحرف إذا) أى وقت (أخبرت أنت عن نفسك) أى أسندت الخبر الى نفسك (نحو قلت وبعت) فان قيل التاء فى قلت وبعت ضمير لا حرف قلنا انه حرف باعتبار اللغة والكتابة وان قيل فما فائدة قوله أخبرت عن نفسك وخص المتكلم بالاعتبار فى صيرورته على ثلاثة أحرف مع أن المخاطب كذلك قلنا ان المتكلم أشرف وأجل من المخاطب لانه مفيد والمخاطب مستفيد ومرتبة المفيد أشرف فكان أليق بأن يلاحظ فى التسمية حاله وانما كان ماضيه على ثلاثة عند الاخبار المذكور (لما) أى للتعليل الذى (نذكره) فيما يأتى (فانه) أى نحو قلت (وان كان جملة) أى فى عبارة النحويين لكنه (يسميه) أى نحو قلت (أهل التصريف فعل الماضى للمتكلم) فكأن الضمير المرفوع المتحرك لشدة اتصاله بالفعل خصوصا المعتل حرف من حروفه (فالمجرد الثلاثى) المعتل العين (تقلب عينه فى الماضى المبنى للفاعل الفا سواء كان) أى العين (واوا أو ياء لتحركها) أى العين (وانفتاح ماقبلها

الا ما جاء فى لغه بنى عامر من وجد يجد بالضم وهو ضعيف والصحيح الكسر وأما الكسر فلانه لو بنى مكسور العين يجب حذف الواو والادغام لئلا تنخرم القاعدة وحينئذ يلزم تغيير الكلمة عن وضعها والله أعلم ﴿ النوع الثانى ﴾ من الانواع السبعة (المعتل العين) وهو ما يكون عين فعله حرف علة وقدمه على المعتل اللام لتقدم العين على اللام (ويقال له الاجوف) لخلو ما هو كالجوف له من الصحة (و)يقال له (ذو الثلاثة) أيضا (لكون ماضيه على ثلاثة أحرف إذا أخبرت) أنت(عن نفسك نحو قلت وبعت) لما يذكر فانه وان كان جملة فعلية يسميه أهل التصريف فعل الماضى للمتكلم(فالمجرد) الثلاثى (تقلب عينه فى الماضى) المبنى للفاعل(الفا سواء كان واوا أو ياء لتحركهما وانفتاح ماقبلهما

نحوصان) (وباع) فى اليائى (والاصل) أى فيهما (صون وبيع قلبت الواو والياء الفا) أى فيهما (لان كلامنهما) أى الواو والياء (كحركتين) أى فى حكمهما (لان الحركات أبعاض هذه الحروف) أى الثلاثة وهى الواو والياء والالف لما تقدم من أن الواو ضمة ومدة ومدة الضمة ضمة فالواو من ضمتين واليا كسرة ومدة ومدة الكسرة كسرة فالياء من كسرتين وكذا فى الالف (ولما كانتا) أى الواو والياء (متحركتين وكان ماقبلهما) أى الواو والياء (مفتوحا كان ذلك) أى تحركهما وانفتاح ماقبلهما (مثل أربع حركات متوالية وهو) أى توالى أربع حركات (ثقيل فقلبوهما) أى الواو والياء (باخف الحروف) الباء فيه بمعنى الى أو ضمن قلب معنى ابدل فلذلك عدى بالباء (وهو الالف وهذا) أى قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ماقبلهما (قياس مطرد) أى مستمر (والعلة) أى علة القلب (حاصلها) أى حاصل العلة (دفع الثقل) أى ثقل اللفظ على اللسان (وعلمنا به) أى بكون القياس مطردا (بالاستقراء) أى تتبع كلام العرب فان الاحكام الكليات انما تستفاد من العلوم الجزئية (ونحو صيد البعير) أى بصحة الياء (وقود) أى بصحة الواو (من الشواذ تنبيها على الاصل) أى دلالة عليه واصل صيد صيد بالتشديد وكذا أعور لان عور وأعور معناهما واحد وانما حذفت منه الزوائد للتخفيف ولو لا ذلك لقيل صاد وعار والدليل على أنه افعل مجىء أخواته على هذا فى الالوان والعيوب وكذا قياس عمى وان لم يسمع كذا قاله الدده جنكى (وكذا) أى من الشواذ (مصدرهما) أى صيد وقود (نحو القود وهو) أى القود (القصاص و) نحو (الصيد) بالتحريك والا صيد بفتح الهمزة والياء هو الذى يرفع رأسه كبرا ومنه قيل للملك أصيد لانه لايلتفت يمينا ولا شمالا وكذا الذى لايستطع الالتفات من داء (يقال صيد البعير إذا) أصابه داء و (مال) أى عنقه (الى جانب خلفه) ولم يقدر الى انزال رأسه الى الأرض (فان قلت ان ليس أصله ليس بالكسر) أى كسر العين وهو الياء لانه لاجائز أن يكون فعل بالفتح لصيرورته الى لاس ولا فعل بالضم للزوم لست بالضم عند اتصال ضمير المتكلم مثلا ولعدم اللزوم ولان هذا المثال لا يكون فى الاجوف اليائى سوى هيؤ بالاستقراء كذا ذكره الغزى (فلم لم تقلب) أى عينه التى هى (الياء الفا)مع وجود مقتضاه (قلت لانه) أى ليس (لما لم يكن من الافعال المتصرفة التى يجىء منها) أى من الافعال المتصرفة (الماضى والمضارع وغيرهما) أى كاسم الفاعل والمفعول (ولم يجىء منه) أى من ليس (الا أربعة عشر بناء) أى مثالا وصيغة (للماضى) اثنان للحكاية وستة للخطاب بناء على اعتباره فى مثناه وستة للغيبة (وكان الكسر ثقيلا نقلوها) أى كلمة ليس وهذا جواب لما (الى حال لايكون) أى الحال (للافعال المتصرفة وهو) أى الحال المذكور (اسكان العين) أى عين الفعل (ليكون) أى ليس بسبب النقل الى ذلك الحال فهو تعليل للنقل (على لفظ الحرف نحو ليت فان اتصل به) أى بالماضى المجرد المبنى للفاعل ضمير المتكلم مطلقا) أى سواء كان وحده أو مع غيره (أو ضمير المخاطب مطلقا) أى سواء كان مذكرا أو مؤنثا مفردا أو غير مفرد (أو ضمير جمع المؤنث الغائب) انما قيده بالغائب لان من عداه من جمع المؤنث المتكلم والمخاطب داخل فيما قبله (نقل) جواب ان اتصل (فعل مفتوح العين) حال كونه (من) المعتل العين (الواو (أو) ضمير (جمع المؤنث الغائب نقل فعل) مفتوح العين من الواوى

الى

(الى) باب (فعل مضموم العين) لما سيذكره (ونقل فعل مفتوح العين) أيضا حال كونه (من) المعتل العين (اليائى الى) باب (فعل مكسور العين دلالة) منصوب على المفعول له مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل الذى هو نقل لان الدلالة للضمة والكسرة على ان الرضى قال والذى يقوى فى ظنى أن لا يشترط كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل كما ذهب اليه بعضهم ولم ينص على الاشتراط أحد من المتقدمين فسقط أيضا ما قيل من انه يجب لنصبه شرط آخر هو أن يكون من أفعال القلوب لا من أفعال الجوارح كالاكل والقتل فلا يقال طلبته قتلا ولا جئته أكلا انتهى (عليهما) أى على الواو والياء (أى ليدل الضم) المنقول اليه (على الواو والكسر) المنقول اليه (على الياء) وانما كان الضم والكسر يدلان عليهما (لانهما) أى الواو والياء (يحذفان كما سيقرر) أى حذفهما (فى) بيان (الامثلة ولم يغير) أى عند اتصال أحد الضمائر المذكورة (فعل بضم العين ولا فعل بكسر العين اذا كانا) أى فعل المضموم وفعل المكسور (أصليين) أى فى ذلك الباب (وفى بعض النسخ) أى نسخ المتن (أصلين) أى بياء واحد (يعنى) أى المصنف (أن نحو طول بضم العين وهيب وخوف لم ينقل الى باب آخر لانك تنقل المفتوح العين) أى عند الاتصال بأحد الضمائر المذكورة (اليهما) أى الى المضموم العين ومكسورها (فيلزمك ابقاؤهما) أى المضموم العين والمكسور العين (بالطريق الاولى) متعلق بالابقاء للدلالة على الواو المحذوفة فى نحو طلن(و) على (الياء) كذلك فى نحو هبن (فعلى هذا) أى فبناء على هذا التقدير (لا فائدة فى قوله اذا كانا أصليين لان فعل) المضموم (وفعل) المكسور حال كونهما (منقولين) فيه تسامح لانهما منقول اليهما لامنقولان بل المنقول المفتوح العين (هما كالاصليين) أى فى عدم النقل الى باب آخر (وان أراد) أى المصنف (بعدم التغيير عدم النقل الى باب آخر فهما) أى فعل وفعل المنقول اليهما (كذلك) أى كالاصليين (وان اراد انهما) أى الاصليين (لم يغيرا عن حالهما أصلا) مصدر مؤكد لانتفاء التغيير أى انتفى التغيير انتفاء كليا (فهو) أى المراد المذكور (ممنوع لانه) أى الشأن (تنقل الضمة والكسرة) الاصليتان الى الفاء (وتحذف العين) الواوى أواليائى (كما أشار) المصنف (اليه) أى الى كل من النقل والحذف المذكورين (بقوله ونقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء) أى فى الاصل والمنقول (الى الفاء وحذفت العين أى الواو والياء لالتقاء الساكنين فكيف يحكم) أى المصنف (بعدم التغيير) أى فى الاصليين عن حالهما أصلا لا بالنقل الى باب آخر ولا بغيره وهل هذا إلا تناقض وحينئذ (فلا حاجة الى التقييد بالاصلى) أى لما علمت ان المنقول مثله فيما ذكر (وقيل احترز) أى المصنف (به) أى بالتقييد بالاصل (عن) فعل بالضم وفعل بالكسر (غير الاصليين لانهما) أى فعل المضموم وفعل المكسور المذكورين (يغيران يعنى يرجعان الى أصلهما) الذى هو فعل المفتوح العين (عند زوال) اتصال (الضمير المذكور) بهما (بخلاف) فعل المضموم وفعل المكسور (الاصليين فانه) أى الشأن (ليس لهما) أى فعل وفعل الاصليين (أصل آخر) سوى ضم العين وكسر العين (ينقلان) أى فعل وفعل الاصليان عند زوال الاتصال بالضمير المذكور (اليه) أى الى الاصل الآخر لانهما قبل الاتصال وعند الاتصال وبعد زوال الاتصال بضم العين وبكسر العين

عليهما) أى ليدل الضم على الواو والكسر على الياء لانهما يحذفان كما سنقرر فى الامثلة (ولم يغير فعل) بضم العين (ولا فعل) مكسور العين (إذا كانا أصليين) وفى بعض النسخ أصلين يعنى أن نحو طول بضم العين وهيب وخوف بكسر العين لم ينقل الى باب آخر لانك تنقل مفتوح العين اليهما فيلزمك ابقاؤهما بالطريق الاولى للدلالة على الواو والياء فعلى هذا لا فائدة فى قوله اذ كانا أصليين لان فعل وفعل منقولين هما كالاصليين ولئن أراد بعدم التغيير عدم النقل الى باب آخر فهما كذلك وان أراد أنهما لم يغيرا عن حالهما أصلا فهو ممنوع لانه تنقل الضمة والكسرة وتحذف العين كما أشار اليه بقوله (ونقلت الضمة) من الواو (والكسرة) من الياء (الى الفاء) بعد حذف حركة الفاء (وحذفت العين) أى الواو والياء (لالتقاء الساكنين) فكيف يحكم بعدم التغيير فلا حاجة الى التقييد بالاصلى وقيل احترز به عن غير الاصليين لانهما يغيران بمعنى يرجعان الى أصلهما عند زوال الضمير المذكور بخلاف الاصليين فانه ليس لهما أصل آخر ينقلبان اليه

(وفساده) أى فساد هذا التوجيه (يظهر بأدنى) أى بأقل (تأمل فى سياق الكلام) أى فان سياق الكلام انما يدل على ان فعل بالضم وفعل بالكسر لا يغيران عن بابهما اذا اتصل بهما الضمائر المذكورة لا انهما لا يغيران بعد اتصالها اذا اريد تجريدهما عنها وقرينة السياق بالمثناة التحتية امر يؤخذ من الكلام المسوق لبيان المقصود سواء كان سابقا على اللفظ الدال على خصوص المقصود أو متأخرا عنه وقد يعبر عنها بدلالة السياق أيضا وقيل استعمال السياق بالمثناة فى المتأخر أكثر واما دلالة السباق بالموحدة فهى دلالة التركيب على معنى يسبق الى الفهم مع احتمال ارادة غيره كذا ذكره فى حاشية جمع الجوامع (وغير بعضهم هذا اللفظ) أى لفظ اذا كانا اصليين (الى) لفظ (اذ كانا) بدون الف بعد اذ (لتكون) أى اذ (للتعليل وليس) أى هذا التغيير (بشىء) يعتد به وذلك لان تعليل عدم التغير فيهما بالاصالة يقتضى تغير المنقول اليه لأنه غير اصلى وبقاء المفتوح العين لأنه أصل تقديرا وقيل لان كون الشىء أصلا لايقتضى عدم تغيره وقيل لانه لا يدفع ما يرد عليه من الترديد الذى ذكره بقوله ان أراد بعدم التغير عدم النقل الى باب آخر الى آخره (وقد سنح) أى ظهر وعرض (لى أن هذا) أى قوله اذا كانا اصليين (ليس بقيد احترز به عن شىء) ما (لكنه) أى للمصنف (لما ذكر ان فعل) المفتوح العين (الاصلى يغير) أى عند الاتصال بما ذكر (أراد أن يبين ان فعل) بضم العين (وفعل) بكسر العين (الاصليين لا يغيران) أى لا ينقلان عند الاتصال الى باب آخر (فالتقييد به) أى بكونهما أصليين (لأنه) أى التقييد (هو المقصود دون الاحتراز) أى عن شىء ما (فليتأمل) هذا تنبيه وايقاظ للسامع على ما تقرر عندهم من ان القيود لا يجب ان تكون للاحتراز كما يتوهم وانها قد تكون للتحقيق بل الاصل فيها ان تكون للتحقيق والاحتراز تابع وقيل انما أمر بالتأمل لان ما سنح له لا يخلو عن شىء لان الاصل فى التقييد الادخال أو الاخراج وقيل أمر بالتأمل للتوصل الى ملاحظة ان هذا القيد محصله للبيان (اذا تقرر ما ذكرنا) من أنه اذا اتصل بالماضى المجرد ضمير المتكلم أو المخاطب الى آخر ما تقدم (فتقول) أى فى تصريف المعتل العين الواوى (صان) للواحد الغائب (صانا) للاثنين الغائبين (صانوا) لجماعة الذكور الغائبين (صانت) للواحدة الغائبة (صانتا) للاثنين الغائبتين (صن) لجماعة الاناث الغائبات (والاصل) أى فى صن (صونن) بفتح الواو (نقل فعل) المعتل العين (الواوى الى فعل مضموم العين لاتصال ضمير جمع المؤنث) تعليل للنقل (ونقلت ضمة الواو الى ما قبله) أى الى ما قبل الواو (بعد اسكانه) أى اسكان ما قبله (تخفيفا وحذفت الواو لالتقاء الساكنين) أى على غير حده بناء على اشتراط الكلمة وهو المعروف كما سبق (فصار صن وكذلك) أى مثل اعلال صن (بعينه) اعلال (صنت) أى للواحد المخاطب (صنتا) للاثنين المخاطبين (صنتم) لجماعة الذكور المخاطبين (صنت) للواحدة المخاطبة (صنتا) للاثنتين المخاطبتين (صنتن) لجماعة الاناث المخاطبات (صنت) للمتكلم وحده (صنا) للمتكلم ومعه غيره (وتقول فى) تصريف المعتل العين (اليائى باع باعا باعوا باعت باعتا بعن بعت بعتا بعتم بعت بعتا بعتن بعت بعنا والاصل) أى فى بعن (بيعن و) فى بعت (بيعت و) فى بعتا (بيعتا و) فى بعتم (بيعتم و) فى بعتن (بيعتن و) فى بعت (بيعت و) فى بعنا (بيعنا)

وفساده يظهر بأدنى تأمل فى سياق الكلام وغير بعضهم هذا اللفظ الى إذ كانا ليكون للتعليل وليس بشىء وقد سنح لى أن هذا ليس بقيد أحترز به عن شىء لكنه لما ذكر أن فعل الاصل يغير أراد أن يبين أن فعل وفعل الاصليين لا يغيران فالتقييد به لانه هو المقصود دون الاحتراز فليتأمل اذ تقرر ماذكر (فتقول صان صانا صانوا صانت صانتا صن) والاصل صونن نقل فعل من الواوى الى فعل مضموم العين لاتصال ضمير جمع المؤنث ونقلت ضمة الواو الى ماقبله بعد اسكانه تخفيفا وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار صن وكذلك بعينه (صنت صنتما صنتم صنت صنتا صنتن صنت صنا وتقول فى) اليائى (باع باعا باعوا باعت باعتا بعن بعت بعتا بعتم بعت بعتا بعتن بعت بعنا) والاصل بيعن وبيعت وبيعتا وبيعتم وبيعتن وبيعت وبيعنا

بفتح الياء فى الجميع (نقل) كل منها (الى) فعل (مكسور العين ونقلت الكسرة) أى كسرة العين الذى هو الياء (الى الفاء) الذى هو الباء فصارت الياء ساكنة تخفيفا ولئلا يفوت الغرض من التوصل الى حذفها (وحذفت الياء) لالتقاء الساكنين (وانظم) أنت أى أدخل (فى هذا السلك) أى سلك الاعلال المذكور (أمثال ذلك) أى صان وباع (مما هو مفتوح العين) بيان للامثال (بخلاف نحو خاف وهاب وطال فانه) أى الشان (لا نقل فيها) أى فى هذه الثلاثة (الى باب آخر تقول خفت والاصل خوفت) بكسر العين (وهبت والاصل هيبت وطلت والاصل طولت) بضم العين (فأعلت) أى هذه الثلاثة (بنقل حركة العين) الى ماقبله (ثم حذفه) أى العين (واعلم أن حديث النقل) وفى بعض النسخ طريق النقل وعلى كليهما الاضافة بيانية والمراد نقل فعل المفتوح العين اذا اتصل به الضمير المذكور من الواوى الى فعل المضموم العين ومن اليائى الى فعل المكسور العين كما تقدم (هو مذهب الاكثرين ولبعض المتأخرين) يعنى ابن الحاجب والجاربردى وغيرهما (فيه) أى فى الاجوف الواوى أو اليائى عند اتصال الضمير المذكور (كلام آخر يطلب من كتبهم) ومحصل كلامهم أن الضم أو الكسر انما هو لبيان الواوى واليائى وتقريره أن يقال فى نحو صون وطول وبيع تحركت الواو والياء وانفتح ماقبلهما فقلبتا ألفا فالتقى ساكنان عند اتصال الضمائر لسكون اللام حينئذ فحذفت الألف وحرك الفاء بعد سلب حركته بضمة فى الاولين لتدل على أنهما واويان وبكسرة فى الأخير لتدل على أنه يائى وذلك لانهم يرون النقل من باب الى باب مستبعدا جدا لاختلاف معانى الابواب وألفاظها (وان بنيته أى الماضى) الاجوف الثلاثى حال كونه (من المجرد) أى عن الزيادة (للمفعول) متعلق ببنيت (كسرت) أنت بعد الاعلال (الفاء من الجميع أى من مفتوح العين) كصين وبيع (ومضمومه) كقيل من الواوى ولم يأت من الياء (ومكسوره) أى العين كخيف وهيب (واويا كان) أى الماضى المذكور (أو يائيا فتقول صين فى الواوى واعتلاله) أى تغيير حرف علته (بالنقل) أى نقل حركة الواو الى ما قبلها (والقلب) أى قلب الواو ياء كما قال (لان أصله) أى صين صون فنقل حركة الواو الى ماقبله (بعد اسكانه) أى اسكان ماقبله لان حرف العلة اذا كان مضموما أو مكسورا تنقل حركته الى ما قبله سواء كان ساكنا أو متحركا تخفيفا (ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها وانما لم يذكر) أى المصنف (حذف حركة الفاء لانه) أى حذفها (لازم لنقل الحركة اليه) أى الى الفاء (فعلم) أى الحذف (بالالتزام) اذ يلزم من نقل حركة ما بعدها اليها حذف حركتها لامتناع اجتماع حركتين على حرف واحد (و) تقول (بيع من اليائى واعتلاله) أى تغيير حرف علته (بالنقل لان أصله) أى بيع (بيع) بضم الباء وكسر الياء (نقل كسرة الياء الى ماقبلها) لثقل الكسرة على حرف العلة (بعد حذف ضمته) أى ماقبلها لامتناع اجتماع الحركتين عليه (هذه) أى لغة كسر الفاء وقلب الواو ياء أو كسر الفاء فى المبنى للمفعول المذكور وعليه فالتأنيث لمراعاة الخبر (هى اللغة المشهورة وفيه) أى فى الماضى المبنى للمفعول من الاجوف المذكور (لغتان أخريان احداهما صون وبوع بالواو) فيهما (بحذف حركة العين) للثقل (وقلب الياء واوا لسكونها) أى الياء (وانضمام ماقبلها) فحذف

هو مفتوح العين بخلاف نحو خاف وهاب وطال فانه لا نقل فيها الى باب آخر تقول خفت والاصل خوفت وهبت والاصل هيبت وطلت والاصل طولت فأعلت بنقل حركة العين ثم حذفت لالتقاء الساكنين واعلم أن طريق النقل هو مذهب الاكثرين ولبعض المتأخرين فيه كلام آخر يطلب من كتبهم (واذا بنيته) أى الماضى المجرد (للمفعول كسرت الفاء من الجميع) أى من مفتوح العين ومضمومه ومكسوره واويا أو يائيا (فقلت صين) فى الواوى (واعتلاله بالنقل والقلب) لان أصله صون فنقل حركة الواو الى ماقبله بعد اسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها وانما لم يذكر حذف حركة الفاء لانه لازم من نقل الحركة اليه فعلم بالالتزام (وبيع) وهذه فى اليائى (واعتلاله بالنقل) لان أصله بيع نقل كسرة الياء الى ماقبله بعد حذف ضمته هذه هى اللغة المشهورة وفيه لغتان أخريان احداهما صون وبوع بالواو بحذف

حركة العين وقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ماقبلها

حركة العين بسبب ثبوت الواو لزوال الموجب ولقلب الياء واوا (وهذه) اللغة (عكس اللغة الاولى) قال الطبلاوى وذلك من ثلاثة أوجه أحدها أن الفاء فى هذه مضمومة وفى تلك مكسورة والثانى أن الواوى واليائى فى هذه بالواو بأن تقلب الياء اليها وفى تلك بالياء بقلب الواو اليها والثالث أن حركة العين فى هذه تحذف وفى تلك تنقل الى ماقبلها وقال بعضهم وهى لغة رديئة لان فيها انتقالا من الخفة الى الثقل فى نحو يبيع (والاخرى) أى من اللغتين (بالاشمام) واشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت العضو للنطق بها أى الحركة أفاده الطبلاوى (للدلالة على أن الاصل فى هذا الباب) أى باب المبنى للمفعول (الضم) أى ضم أوله (وحقيقة هذا الاشمام) أى اشمام الحركة (أن تنحو) أى أن تقصد (بكسرة فاء الفعل نحو) أى جانب (الضمة فتميل الياء الساكنة) بأن تحرفها عن سكونها الخالص (بعدها) أى الكسرة (نحو الواو قليلا) منصوب على المصدر أى امالة قليلا قال الدده جنكى وانما لم يقل قليلة لانه يجوز أن يسوى فى قليل وكثير وقريب وبعيد بين المذكر والمؤنث لورودها على زنة المصادر التى هى الصهيل والنهيق كذا ذكره صاحب الكشاف ويجوز أن يقدر التاء على ماذهب اليه سيبويه من جواز حذفه فى مثله وان لم يضف (اذ هى) أى الياء (تابعة لحركة ماقبلها وهذا) أى المعنى المذكور للاشمام هو (مراد النحاة) أى فى كل ماكان من هذا الباب (و) مراد (القراء) أى فى نحو قيل وغيض وجيء على قراءة الكسائى وابن عامر من رواية هشام وعلى قراءة يعقوب من رواية ورش وفى حيل وسيق على قراءتهم (لاضم الشفتين فقط) وهو من أسماء الأفعال بمعنى انته وكثيرا مايصدر بالفاء تزيينا للفظ. وكأنه جزاء شرط محذوف كما هو مختار الشارح فى شرح التلخيص وقال ابن هشام فى حواشيه على شرح التسهيل ولم يسمع منهم فقط الا مقرونا بالفاء وهى زائدة لازمة لاجزائية وقيل هى عاطفة وكذا فاء فحسب ذكره الدده جنكى (مع كسر الفاء كسرا خالصا كما فى الوقف) لان الاشمام فى الوقف هو ضم الشفتين بعد اسكان الحرف من غير صوت مثلا اذا أردت أن تشم فى وقف نستعين تسكن النون وتضم شفتيك بعد اسكانها وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج النفس فيراها المخاطب مضمومتين فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة فهو شىء مختص بادراكه العين دون الاذن لانه ليس بصوت يسمع (ولا الاتيان) عطف على لاضم الشفتين (بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة كما قيل) أى فى باب المبنى للمفعول (لانه) أى الاشمام (ههنا) أى فى الاعلال (حركة بين حركتى الضم والكسر بعدها) أى الحركة (حرف بين الواو والياء) كما سبق بعينه وحقيقته (وتقول فى المضارع يصون من الواوى ويبيع من اليائى واعتلالهما) أى تغيير حرف علتهما (بالنقل أى نقل ضمة الواو) فى يصون (وكسرة الياء) فى يبيع (الى ماقبلهما) أى الواو والياء (اذ الاصل) أى قبل النقل (يصون ويبيع كينصر) راجع للاول (ويضرب) راجع للثانى (ويخاف من الواوى ويهاب من اليائى واعتلالهما) أى تغيير حرف علتهما (بالنقل والقلب أما النقل فهو نقل حركة الواو والياء الى ماقبلهما فان الاصل) أى فى يخاف ويهاب قبل النقل (يخوف ويهيب كيعلم واما القلب فهو قلب الواو والياء الفا لتحركهما فى الاصل) أى قبل النقل (وانفتاح ما قبلهما) أى الآن أى بعد النقل وانما قلبتا ألفا (حملا للمضارع على الماضى) لئلا يلزم مزية الفرع

وهذه عكس اللغة الاولى والاخرى الاشمام للدلالة على ان الاصل فى هذا الباب الضم وحقيقة الاشمام أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ماقبلها وهذا مراد النحاة والقراء لاضم الشفتين فقط مع كسرة الياء كسرا خالصا كما فى الوقف ولا الاتيان بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة كما قيل لأنه ههنا حركة بين حركة الضم والكسر بعدها حرف بين الواو والياء (وتقول فى المضارع يصون) من الواوى (ويبيع) من اليائى (واعتلالهما بالنقل) أى نقل ضمة الواو وكسرة الياء الى ماقبلهما اذ الاصل يصون ويبيع كينصر ويضرب (ويخاف) من الواوى (ويهاب) من اليائى (واعتلالهما بالنقل والقلب) أما النقل فهو نقل حركتى الواو والياء الى ماقبلهما فان الاصل يخوف ويهيب كيعلم واما القلب فهو قلب الواو والياء ألفا لتحركهما فى الاصل وانفتاح ماقبلهما حملا للمضارع على الماضى

على الأصل ولأن حروف العلة فى المضارع لو لم يعل وهو متحرك وما قبله حرف صحيح وهو ساكن لصار له مزية على الصحيح (وانما مثل) أى المصنف (بأربعة أمثلة لانه) أى المضارع الأجوف (اما واوى أو يائى والواوى اما مفتوح العين) كيخاف (أو مضموم) كيصون (واليائى اما مفتوح العين) كيهاب (أو مكسوره) كيبيع (واعتلال) أى اعلال (المبنى للمفعول من الجميع) أى جميع أقسام المضارع المذكورة (بالنقل) أى نقل حركة العين إلى الفاء (والقلب) أى قلب العين الفا (نحو يصان) أصله يصون نقلت فتحة الواو إلى ماقبلها ثم قلبت الواو الفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ما قبلها الآن (و) كذا يقال فى (يباع ويخاف ويهاب ويدخل الجازم على) الفعل المضارع فيسقط العين أى عين الفعل وهو) أى العين (الواو) فى نحو يصون (والألف) فى نحو يخاف (والياء) فى نحو يبيع (إذا سكن) أى بسبب الجازم ونون النسوة (ما بعده أى ما بعد العين لالتقاء الساكنين) علة لقوله يسقط العين وذلك (كما يبين فى الأمثلة) الآتية (ويثبت العين إذا تحرك ما بعده) أى ما بعد العين (حركة أصلية) وهى الحركات الاعرابية (أو مشابهة لها) أى للحركة الأصلية وهى الحركات التى لاجل الضمائر المتصلة بالفعل المضارع على ما سيأتى تحقيقه (لعدم علة الحذف) أى حذف العين من التقاء الساكنين (تقول عند دخوله) أى الجازم (فى يصون لم يصن بحذف حركة) الآخر وهو (النون ثم حذف الواو) التى هى عين الفعل (لالتقاء الساكنين) أى على غير حده (لم يصونا لم يصونوا بالاثبات) أى اثبات العين الذى هو الواو (فيهما أى يصونا ويصونوا لتحرك ما بعده) أى الواو (لم تصن) هند (بالحذف) أى حذف الواو الهندان (لم تصونا بالاثبات) أى اثبات الواو الهندات (لم يصن كما) أى تقول قولا مثل ما (تقول يصن) أى بلا جازم فلا يتغير للجازم (لان الجازم لا عمل له فيه) أى فى يصن لتعذر اعرابه عند اتصال نون النسوة به كما تقدم (والواو حذفت) أى فى يصن (عند اتصال النون) أى نون جماعة النسوة (لالتقاء الساكنين) لأن نون النسوة توجب تسكين ما قبلها وهو هنا النون الذى هو لام الفعل فالتقى مع الواو ساكنان أحدهما حرف علة فهو أولى بالحذف (لم تصن) بالحذف لالتقاء الساكنين (لم تصونا لم تصونوا لم تصونى لم تصونا) بالاثبات فيها لما تقدم (لم تصن) مثل تصن بلا جازم (لم أصن لم نصن) بالحذف لالتقاء الساكنين بعد دخول الجازم (وهكذا) أى ومثل المذكور فى يصون عند دخول الجازم من الحذف والاثبات (قياس كل ما) أى مضارع (كان عينه ياء أو الفا نحو لم يبع بالحذف) أى حذف العين (لسكون ما بعده) أى العين بسبب الجازم (لم يبيعا بالاثبات) أى اثبات العين لتحرك ما بعده (ولم يخف بالحذف ولم يخافا بالاثبات) كما تقدم (والضابط) أى فى معرفة ثبوت العين وسقوطه من المضارع الاجوف المجزوم (ان المحذوف) أى بسبب الجازم (ان كان النون) أى نون الاعراب وهى التى فى الأمثلة الخمسة (فلا تحذف العين) لانه حينئذ لايلزم التقاء الساكنين (والا) أى وان لم يكن المحذوف النون بل كان الحركة (تحذف) أى العين لالتقاء الساكنين وانما كان حذف النون علامة ثبوت العين لتحقق الضمير قبلها المقتضى بسكونه لتحرك اللام المانع من التقاء الساكنين الموجب لعدم ثبوت العين كذا ذكره الغزى (وقس) أنت (عليه أى على المضارع) من الأجوف (الداخل

واعلم مثل بأربعة أمثلة لانه اما واوى أو يائى والواوى اما مفتوح العين أو مضمومه واليائى اما مفتوح العين أو مكسوره واعتلال المبنى للمفعول من الجميع بالنقل والقلب نحو يصان ويباع ويخاف ويهاب (ويدخل الجازم) على المضارع (فيسقط العين) أى عين الفعل وهو الواو والألف والياء (إذا اسكن ما بعده) أى ما بعد العين لالتقاء الساكنين كما بين فى الأمثلة (ويثبت) العين (إذا تحرك ما بعده) أى ما بعد العين حركة أصلية أو مشابهة لها لعدم علة الحذف (تقول) عند دخوله فى يصون (لم يصن) بحذف حركة النون ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين (لم يصونا لم يصونوا)بالاثبات فيهما لتحرك ما بعده (لم تصن)بالحذف (لم تصونا) بالاثبات (لم يصن) كما تقول يصن لان الجازم لا عمل له فيه والواو قد حذفت عند اتصال النون لالتقاء الساكنين (لم تصن لم تصونا لم تصونوا لم تصونى لم تصونا لم تصن لم أصن لم نصن وهكذا قياس) كل ما كان عينه ياء أو ألفا نحو (لم يبع) بالحذف لسكون ما بعده (لم يبيعا) بالاثبات لتحركه (ولم يخف) بالحذف (لم يخافا) بالاثبات والضابط فيه أن المحذوف ان كان النون فلا يحذف العين والا يحذف العين (وقس عليه) أى على المضارع الداخل

عليه الجازم (الأمر) بأن تحذف العين إذا سكن ما بعده نحو (صن) وتثبت اذا تحرك ما بعده نحو (صونا صونوا صونى صونا) وأما جمع المؤنث نحو (صن) فقد حذفت عينه فى المضارع (و) الامر (بالتأكيد) أى مع نون التأكيد (صونن صونان صونن صونن صونان) أى باعادة العين المحذوفة لزوال علة الحذف بحركة ما بعده لما تقدم من انه يفتح آخر الفعل ويضم ويكسر دفعا لالتقاء الساكنين وأما جمع المؤنث نحو (صنان) فحذف عينه لازم قطعا (و) نحو (بع) بحذف الياء (بيعا بيعوا بيعى بيعا) بالاثبات (بعن) بالحذف كامر (و) نحو (خف) بحذف الألف (خافا خافوا خافى خافا) بالاثبات (خفن) بالحذف كما تقدم (وبالتأكيد بيعن وخافن كصونن) باعادة العين لزوال علة الحذف (و) كذا (تقول فى الخفيفة صونن وبيعن وخافن) الخ آخره بلا فرق ولم تعد العين فى نحو صن الشىء وبع الفرس وخف القوم لان الحركات عارضة لاعتداد بها فوجودها كعدمها بخلاف الحركة فى نحو صونا صونوا صونى صونن وأمثالها فانها كالاصلية لاتصال ما بعدها بالكلمة

عليه) أى على المضارع المذكور (الجازم) حرفا كان أو غيره (الامر) مفعول قس والمراد الحالى من التأكيد لأن المؤكد سيذكره (بأن) فى أن (يحذف العين إذا سكن ما بعده) أى العين (نحو صن ويثبت) أى العين (إذا تحرك) أى ما بعده (نحو صونا صونوا صونى صونا وأما جمع المؤنث نحو صن فقد حذفت عينه فى المضارع) كما تقدم أى فالامر تابع له (والامر بالتأكيد يحتمل أن يكون عطفا على قوله الامر ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر ما بعده (أى مع نون التأكيد صونن صونان صونن صونن) للواحدة المخاطبة (صونان) لتثنية المخاطبة (باعادة العين المحذوفة) وهى الواو وهو ظاهر فى المثال الأول وأما ماعداه فبالرجوع اليه لكونه أصل الجميع إذ الفعل المتصل به ألف الاثنين هو فعل الواحد متصلا به ألف الاثنين وكذا فعل الواحدة المخاطبة هو فعل الواحد متصلا به ياء المخاطبة والعلة فيه هو العلة فيها فاعادة العين بعد حذفها موجودة فى الجميع (لزوال علة الحذف) وهى سكون اللام (لتحرك ما بعده) أى ما بعد العين تعليل للزوال (لما تقدم) أى فى آخر بحث لا تخشون وهو تعليل للتحرك (من أنه) أى الشأن (يفتح) أى يحرك بالفتح (آخر الفعل) أى الفعل المؤكدة بالنون فيما عدا ما يضم ويكسر (ويضم) أى يحرك بالضم فى فعل جماعة الذكور (ويكسر) أى يحرك بالكسر فى فعل المخاطبة وانما حرك بما ذكره (دفعا لالتقاء الساكنين) وانما فسرنا ما ذكر بالتحريك لان الذى تقدم انه يفتح للخفة ويضم ليدل على الواو ويكسر ليدل على الياء والتحرك لازم لهذا المذكور وهو المعلول بدفع الالتقاء (وأما جمع المؤنث نحو صنان) بزيادة الألف للفصل بين النونات (فحذف عينه لازم) أى لاتصال نون النسوة به (قطعا) سواء دخل عليه نون التوكيد أولم يدخل فعل أمر كان أو غيره (ونحو بع) عطف على نحو صن (بحذف الياء) لسكون ما بعده (بيعا بيعوا بيعى بيعا بالاثبات) أى اثبات الياء لتحرك ما بعده (بعن بالحذف كما مر) أى فى صن (ونحو خف بحذف الالف خافا خافوا خافى بالاثبات) أى اثبات الألف (خفن) بفتح الخاء أمر جماعة الاناث (كما تقدم) راجع لخفن فقط (وبالتأكيد) أى مع نون التأكيد (بيعن وخافن كصونن باعادة العين) أى المحذوفة منه كما تقدم (لزوال علة الحذف) من التقاء الساكنين (وكذا) أى مثل القول الذى قلته مع الثقيلة (تقول فى) الفعل مع نون التوكيد (الخفيفة صونن وبيعن وخافن) باعادة العين فيها لزوال علة الحذف من التقاء الساكنين (إلى الآخر) أى آخرما تدخله النون الخفيفة من الأمثلة سوى فعل الاثنين وجماعة النساء لما تقدم من أن الخفيفة لا تدخلهما (بلا فرق) أى بين الخفيفة والثقيلة (ولم تعد العين فى صن الشىء وبع الفرس وخف القوم) هذا محترز القيد الذى ذكره الشارح فيما تقدم بقوله حركة أصلية أو مشابهة لها يعنى بخلاف تحرك ما بعد العين فى هذه الامثلة فانه لادخل له فى الأصالة ولا فى الشبيهة بها (لان الحركات) فيها (عارضة) أى عند الوصل فقط (لااعتداد بها) لكونها تارة توجد وتارة تفقد (فوجودها) أى الحركات (كعدمها) أى لحصولها بأمر منفصل (بخلاف الحركة) الكائنة (فى نحو صونا صونوا صونن) مؤكدا بالثقلية أو الخفيفة (وأمثالها) من نحو بيعا بيعوا بيعى بيعن وخافا خافوا خافى خافن (فانها) أى الحركة فى النحو المذكور (كالاصلية لاتصال مابعدها) وهو الضمائر والنون (بالكلمة) التى هى الفعل

(اتصال) أى مثل اتصال (الجزء) ولا يقع ماهو كذلك الا ماهو كالاصلية أما كون اتصال ما بعد الحركة بالكلمة كاتصال الجزء (فى نحو صونا فلان ضمير الفاعل كالجزء) اذ الغرض من وضع المضمرات التوصل الى الاختصار والالف هنا ضمير وفاعل ومتصل فاقتضت هذه الاوصاف كونه كالجزء كذا ذكره الطبلاوى (وأما) كونه كالجزء (فى نحو صونن فلان نون التوكيد مع) مصاحبة (الضمير المستتر كالمتصل) أى كالشىء المتصل بالفعل لان الضمير لما وجب استتاره لم يكن له أثر فى الفصل بين الفعل والنون (وتحقيق هذا الكلام) أى تحقيق ان المتصل فى حكم الجزء وان النون مع المستتر فى حكم المتصل (انا نشبه ضمير الفاعل المتصل) فى نحو صونا (ونون التوكيد مع الضمير المستتر) فى صونن (بجزء من الكلمة فى امتناع وقوع الفاصل) هذا وما قبله متعلقان بنشبه (بينهما) أى بين الضمير المتصل والنون مع المستتر وبين الكلمة (أصلا فنشبه نحن الحركة الواقعة قبلهما) أى قبل الضمير الفاعل المتصل ونون التوكيد مع المستتر (بحركة أصل الكلمة) أى بحركة نون صان يصون فى ثبوت العين (حتى كأن المجموع كلمة واحدة) غاية لتشبيه ضمير الفاعل المتصل ونون التوكيد مع المستتر بجزء من الكلمة وكان ينبغى تقديمه على قوله نشبه الحركة كذا قاله الطبلاوى (ثم نستعير أحكام الحركة الاصلية لهذه الحركة العارضة فنثبت) هذا تفصيل لاستعارة أحكام الحركة الاصلية (معها) أى مع هذه الحركة العارضة (العين) أى عين الفعل اثباتا (مثله) أى مثل الاثبات المفهوم من نثبت (مع الحركة الاصلية وهذا) الاشارة الى تشبيه الحركة الواقعة قبل الضمير دون النون كما يدل عليه قوله بعد قبل ضمير الفاعل ومن هنا الى آخر الكلام استطراد من الشارح عند ذكر الاجوف الى ذكر الناقص لاشتراكهما فى الحكم الذى قدم تقريره وفائدته الاستغناء عن اعادة مثله هناك كذا ذكره الغزى (انما يكون) أى هذا (اذا لم تكن الحروف التى قبل ضمير الفاعل) أى وتحركت بسببه (موضوعة على السكون كتاء التأنيث) الكائنة (فى الفعل) احتراز عن التى فى الاسم لانها لا تكون الا متحركة (نحو دعت) بحذف اللام لالتقاء الساكنين وهما الالف والتاء (دعتا) بحذف اللام أيضا وان كانت التاء التى هى احدى الساكنين متحركة لاجل الالف لان هذه الحركة عارضة لا اعتداد بها لسكون تاء التأنيث موضوعة على السكون (دون) أن يقال (دعاتا) باعادة اللام اعتدادا بالحركة كما هو لغة أهل اليمن لانه لايجوز الاعتداد بها لما مر والمعنى ان الحركة وان حصلت بألف الضمير لكن التاء موضوعة على السكون فى الاصل فلا اعتداد بحركتها لانها عارضة وأهل اليمن يقولون دعاتا قال الطبلاوى وهو اقعد انتهى (فليتأمل) أى فافهم فى ان الاجوف والناقص مشتركان فى الحكم الذى تقدم تقريره (فان قلت فلم لم يعد المحذوف فى نحو لا تخشون وارضون وأمثال ذلك) من نحو لتبلون واما ترين (ولم يقل لا تخشاون وارضاون مع) أن (ههنا أيضا نون التأكيد) كجزء من الكلمة (قلت لان كون نون التوكيد كجزء من الكلمة انما هو مع غير الضمير البارز) لانه مع البارز لا يكون النون كجزء من الكلمة فلم يعتد بالحركة الحاصلة

اتصال الجزء أما فى نحو صونا فلان ضمير الفاعل المتصل كالجزء وأما فى نحو صونن فلان نون التأكيد مع الضمير المستتر كالمتصل وتحقيق هذا الكلام أنا نشبه ضمير الفاعل المتصل ونون التأكيد مع المستتر بجزء من الكلمة فى امتناع وقوع الفاصل بينهما أصلا فنشبه الحركة الواقعة بينهما بحركة أصل الكلمة حتى كأن المجموع كلمة واحدة ثم نستعير أحكام الحركة الاصلية لهذه الحركة العارضة فنثبت معها العين مثله مع الحركة الاصلية وهذا انما يكون اذا لم يكن الحرف الذى قبل ضمير الفاعل موضوعا على السكون كتاء التأنيث فى الفعل نحو دعت دعتا دون دعانا فليتأمل فان قلت لم لم يعد المحذوف فى نحو لا تخشون وارضون وأمثال ذلك ولم يقل لا تخشاون وارضاون مع أن ههنا أيضا نون التأكيد كجزء من الكلمة قلت لان كون نون التأكيد كجزء من الكلمة انما هو مع غير الضمير البارز

بسببه (والضمير فى نحو لا تخشون وارضون بارز وهو) أى الضمير (الواو بخلاف الضمير فى (نحو بيعن وخافن) فانه ليس بارزا بل مستتر وجوبا ويمكن الجواب أيضا بأن ضمير الفاعل هنا موضوع على السكون فلا اعتداد بحركته فلا يعاد المحذوف بسببها (والسر فى ذلك) أى كون النون كجزء من الكلمة مع الضمير المستتر وليس كالجزء مع البارز (أن الأصل فيها) أى نون التوكيد (أن يكون كالجزء) أى من الفعل (لانه) أى نون التوكيد (حرف التصق به) أى بالفعل (لفظا) وهو واضح (ومعنى) أى لانها أفادت فى معناه المبالغة (فأشبهت) أى النون بذلك الالتصاق (ضمير الفاعل المتصل وهذا) أى التصاقها بالفعل لفظا ومعنى (انما يتحقق فى) لحوقها بالفعل مع (غير البارز اذ لا فاصل) أى حينئذ (بينهما) أى بين الفعل والنون (بخلاف البارز فانه) أى البارز لم يلتصق النون بالفعل معه لانه (فاصل بين الفعل والنون فلا يتحقق الاتحاد اللفظى) أما المعنوى فهو باق (ولا يشبه) أى النون عطف على لا يتحقق (ضمير الفاعل المتصل هذا) أى السر الذى ذكرته (ما أظن) أنه الصواب (وههنا) أى فى تشبيه نون التوكيد بالمتصل (فائدة) أى عظيمة (لابد من التنبه) أى تنبه المستفيد (لها) أى لتلك الفائدة (وهى ان المراد بالمتصل) أى بضمير الفاعل المتصل (فى هذا المقام) أى مقام تشبيه النون مع المستتر بالمتصل (الالف الذى هو ضمير الاثنين) أى فكما تقول صونا وبيعا واغزوا وارميا باعادة اللام تقول اغزون وارمين باعادة اللام أيضا (دون) المراد انه ما يشمل الالف وغيره من واو الضمير وياثه (والا) وان لم يكن المراد الالف فقط بل ما يشمل الثلاثة (يجب) أى يلزم (أن يجوز) أى عند دخول النون (فى اغز) مسندا الى ضمير الواحد (اغزن) بفتح الزاى مؤكدا بالنون (بدون اعادة اللام) التى هى الواو وهو لا يجوز اذ النون حينئذ مشابهة لواو الضمير فى لصوق الفعل واللام لم تعد مع المتصل الذى هو واو الضمير فكذا لا تعاد مع مشابهه وهو نون التوكيد كذا ذكره اللقانى وذلك هو معنى قوله (لانه) أى لان اللام (لا يعاد عند المتصل الذى هو الواو وكذا)أى لايعاد مع ياء الضمير كقولك للواحدة (اغزن بالكسر) أى كسر الزاى مؤكدا بالنون بدون رد اللام وهو لا يجوز لانه خلاف القياس والاستعمال فان القياس رد اللام مع النون (وهذا) أى تشبيه النون بالف الضمير دون غيرها(ظاهر) واعلم ان ههنا نسختين احداهما وهى التى تقدم شرحها قريبا والا يجب أن يجوز مثبتا لا منفيا واغز بحذف الواو فعل الواحد والنسخة الاخرى هكذا والايجب أن لايجوز فى اغزوا اغزن ومعناها وان لم يكن المراد بالمتصل فى قوله انما يشبه ضمير الفاعل المتصل الالف فقط بل مطلق الضمير الشامل لها وللواو والياء وجب اعادة اللام مع الضمير المتصل مطلقا فيجب أن لايجوز فى اغزوا مسندا الى ضمير جماعة الذكور أغزن بدون اعادة اللام لاتصال واو الجماعة به لكن اغزن بدون اعادة اللام جائز بل واجب لانه لايعاد عند المتصل الذى هو الواو كذا اغزن بالكسر يجب أن لا يجوز لاتصال ياء الضمير به لكنه جائز لانه لا تعاد اللام عند المتصل الذى هو الياء فقد تبين ان كلا من النسختين صحيح المعنى كذا ذكره اللقانى (ومزيد الثلاثى)من الاجوف(لايعتل منه)أى لايغير حرف العلة منه (الا أربعة أبنية) أى أبواب (اعلم ان الزيادة) أى مادتها (جاءت متعدية تارة

والضمير فى نحو لا تخشون وارضون بارز وهو الواو بخلاف نحو بيعن وخافن والسر فى ذلك أن الاصل فيها أن تكون كالجزء لانه حرف التصق به لفظا ومعنى فأشبهت ضمير الفاعل المتصل وهذا انما يتحقق فى غير البارز اذ لا فاصل بينهما بخلاف البارز فانه فاصل بين الفعل والنون فلا يتحقق الاتحاد اللفظى فلا يشبه ضمير الفاعل المتصل هذا ما أظن * وههنا فائدة لابد من التنبه لها وهى أن المراد بالمتصل فى هذا المقام هو الالف الذى هو ضمير الفاعل للاثنين دون واو الضمير وياثه والا يجب أن لا يجوز فى اغزوا اغزن بدون اعادة اللام لانه لا يعاد عند المتصل الذى هو الواو وكذا فى نحو اغزى اعزن بالكسر وهذا ظاهر (ومزيد الثلاثة الاجوف لا يعتل منه الا أربعة أبنية)اعلم أن الزيادة جاءت متعدية

(وغيرها

وغيرها) أى غير متعدية تارة أخرى يقال زاد الشيء بمعنى ازداد وزاد غيره أى جعله مزدادا وظاهر عبارته ان تعديه الى واحد فقط وهو خلاف ماطبق عليه المعربون من أن ايمانا فى قوله تعالى :زادتهم ايمانا. مفعول ثان كذا قاله اللقانى (وما) أى والزيادة التى (وقع فى الاصطلاح) أى اصطلاح الصرفيين (غير متعد لانهم) أى الصرفيين (يقولون الحرف الزائد دون المزيد) أى لا يصفون الحرف بالمزيد بصيغة اسم المفعول فعلم ان الواقع فى الاصطلاح لازم ولايضر وصفهم به الفعل مثلا لان الفعل لايزاد وانما يزاد فيه (فالمزيد) أى لفظه وهو تفريع على كون ماوقع فى الاصطلاح لازما (عندهم) أى الصرفيين (ان كان مع فى فهو) أى المزيد (اسم مفعول) لوجود المسوغ للتعدية وهو حرف الجر (والا) أى وان لم يكن مع فى (فيحتمل) أى فهو يحتمل (ان يكون) أى المزيد (اسم مفعول على تقدير حذف حرف الجر أى المزيد فيه) انما قدره مع المجرور لان الحذف فى الصلة لتصحيح العائد أو فى الصفة قيل لايجوز الا ان يعتبر فيه التدريج بأن يحذف الجار أولا ثم العائد ثانيا وعليه جمع من النحاة وقيل لايجوز الا ان يكون الحذف دفعيا بأن يعتبر الجار والمجرور معا وعليه جمهورهم كسيبويه والاخفش واتباعهما (ويحتمل ان يكون) أى المزيد (اسم مكان على معنى موضع الزيادة) ولا تقدير لحرف الجر لعدم الاحتياج اليه لان اسم المكان يجيء من اللازم أيضا (فمعنى) قول المصنف (مزيد الثلاثى) أى (المزيد فيه من الثلاثى) أى على الاحتمال الاول وهو كونه اسم مفعول (أو محل الزيادة منه) أى من الثلاثى على الاحتمال الثانى وهو كونه اسم مكان والاضافة على كلا الاحتمالين بمعنى من كما نبه عليه الشارح (ويجوز ان يكون الاضافة) أى فى قوله مزيد الثلاثى (بمعنى اللام) أى على غير الاحتمالين السابقين والا ففيه نظر لان شرط الاضافة بمعنى من صحة حمل المضاف اليه على المضاف كخاتم فضة فإنه يصح ان يقال هذا الخاتم فضة وشرط الاضافة بمعنى اللام عدم صحة الحمل نحو غلام زيد لايقال الغلام زيد بحمل زيد على غلامه فهاتان الاضافتان متنافيتان لا يجتمعان فى مادة واحدة لتنافى شرطيهما فما نحن فيه لايخلو اما ان يصح الحمل فيه أولا يصح فان صح فهو متعين للبيانية والا فهو متعين للملامية فلا وجه لتجويز الامرين ويمكن ان يقال ان أخذ الثلاثى فى قوله مزيد الثلاثى مطلقا بدون تقييده بالمجرد والمزيد يصح الحمل وتكون الاضافة بيانية كأن يقال هذا المزيد فيه ثلاثى وان أخذ بقيد المجرد لا يصح الحمل وتكون الاضافة لاميه ولا يصح ان يقال المزيد فيه ثلاثى مجرد كذا ذكره سعد الله انتهى وإذا علمت ماقررناه فى كلام المصنف (فالمراد) أى من كلامه (ان الثلاثى المزيد فيه المعتل العين لا يعتل منه الا أربعة ابنية) أى أبواب (وهى) أى الاربعة (افعل) أى بابه (نحو اجاب يجيب والاصل) أى فيهما (اجوب يجوب نقلت حركة الواو منهما) أى الماضى والمضارع (الى ماقبلها) أى ماقبل الواو لثقل الحركة على حرف العلة الذى قبله حرف صحيح (وقلبت) أى الواو (فى) الفعل (الماضى الفا لتحركها) أى الواو (فى الاصل) أى قبل النقل (وانفتاح ماقبلها) أى الآن اعنى بعد النقل (و) قلبت (فى)

وغيرها يقال زاد الشيء وزاده غيره وما وقع فى الاصطلاح غير متعد لانهم يقولون الحرف الزائد دون المزيد فالمزيد عندهم إذا كان مع فى فهو اسم المفعول والا فيحتمل أن يكون اسم مفعول على تقدير حذف حرف الجر أى المزيد فيه ويحتمل أن يكون اسم مكان على معنى موضع الزيادة فمعنى مزيد الثلاثى المزيد فيه من الثلاثى أو محل الزيادة منه يجوز أن تكون الاضافة على معنى اللام فالمراد ان الثلاثى المزيد فيه المعتل العين لايعتل منه الا أربعة أبنية (وهى أفعل نحو أجاب يجيب والاصل أجوب يجوب) نقلت حركة الواو منهما الى ماقبلها وقلبت فى الماضى الفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ماقبلها وفى

الفعل (المضارع ياء لسكونها) أى الواو (وانكسار ماقبلها) أى الآن (اجابة) مصدر (اصلها اجـوابا) على وزن اكراما (نقلت حركة الواو) أى الى ماقبلهـا (وقلبت) أى الواو (الفا) لتحركها فى الاصـل وانفتاح ماقبلها الآن (كما) أى نقلا وقلبـا مثـل القل والقلب اللذين (فى الفعل) قال الطبلاوى هو بالنسبة الى النقـل اعم من الماضى والمضارع وبالنسبة الى القلب الفا خاص بالمـاضى ثم حـذفت الالف (لالتقاء السـاكنين وعـوضت عنها) أى عن الالف المحذوفة (تاء فى الآخر) أى آخر الـكلمة وانما عوضوا التاء دون غيرها كما فى الثلاثى المجرد نحو وعدة لان قلب الواو تاء كثير كما فى تراث (وقد تحذف) أى تاء العوض (فى نحو اقام الصلاة) أى فى اقامة الصلاة وظاهر التمثيـل ان الحذف مختص حال الاضافة كما ذهب اليـه الفراء ومذهب سيبويه جـوازه مطلقا لان التعويض من الامور الجائزة عنده كذا ذكره الدده جنـكى (والمحذوف) أى من الالفـين (الف افعـال) أى الف المصدر لانهـا زائدة (لاعـين الفعل عند الخليل وسيبويه) الظرف متعلق بالمحذوف (والوزن) أى عندهما (افعلة وعين الفعـل) عطف على الف افعال (عنـد الاخفش) متعلق بالمحذوف للقدر لان العين كثير مايعرض لهـا الحذف فى غير هذا الموضع فحذفها هنا اولى (والوزن) أى عنده (افالة ولـكل) أى من المذهبين (مناسبات) أى دلائل وتمسكات مذكورة فى كتب الفن (تطلع) انت (عليها) أى على تلك المناسبات (فى مصون ومبيـع وكلام صاحب المفتاح) وهو الامام يوسف السكاكى (وصاحب المفصل) وهو الامام جار الله الزمخشرى (صريح فى ان المحذوف هو العين) أى كما هو مذهب الاخفش (وانما فعلوا هذا الاعـلال) أى اعلال هذا الباب وما تصرف منه (حمـلا على المجرد) الذى هو جاب بمعنى قطع (ولذا) أى لـكون الاعلال فى الفرع انما هو بالحمل على الاصل الذى هو المجرد (لم يعلوا نحو أعور وأسود) فعلين ماضيين مخففين منقولين بالهمزة من عور وسود كما فى قولك اعوره الله واسوده أى عوره وسوده (من الالوان) راجع لاسود (والعيوب) راجع لا عور (كما لم يعـلوا) أى مثل عـدم اعلالهم (نحو سود وعور لانهم) تعليل لعدم اعلالهم نحو سود وعور (يقولون الاصل فى الالوان والعيوب افعل وافعال) أى بتشديد اللام فيهما (بدليل اختصاصهما) أى افعل وافعـال (بهما) أى الالوان والعيـوب يعنى انهما مقصوران عليهما لا يتعديانهما الى غيرهما فالباء داخـلة على المقصور كما هو المصطلح (والبواقى) أى بعد افعل وافعال من المجردات كسود وعور (محـذوفات) أى منقوصات ومختصرات (منهما) أى من افعل وافعال (فـلايعل) أى نحـو أعور وأسود وهو المحدث عنه ومن ثم ذكر نحو عور وسود على سبيل التنظير ولم يعطفه ويجوز ارجاع الضمير على نحـو عور وسود ويجعـل نحو اعور واسود محمولا عليه كما هـو المتبـادر وبه صرح فى شرح المفصل (كما لا يعل الاصـل) أى الذى هو افعل وافعال المشددان اما افعال فقال الجاربردى وصح باب اعوار واسواد لانهما لو أعلا لتحركت الفاء وحذفت همزة الوصل واحدى الالفين منهما ويقال عار وساد فلم يدر أهما افعال أو فاعل وأما افعل فقال المرادى

المضارع ياء لسكونها وانكسار ماقبلها (اجابة) أصلها اجوابا نقلت حركة الواو الى ماقبلها وقلبت ألفا كما فى الفعل ثم حذفت لالتقا الساكنين وعوضت عنها تاء فى الآخر وقد تحذف نحو قوله تعالى: اقام الصلاة. والمحذوف الف افعال لا عين الفعل عند الخليل وسيبويه والوزن افعلة وعين الفعل عنـد الاخفش والوزن افالة ولكل مناسبات تطلع عليها فى مصون ومبيع وكلام صاحب المفتاح وصاحب المفصل صريح فى ان المحذوف العين وانما فعلوا هذا الاعلال حملا له على المجرد ولهذا لم يعلوا نحو أعور وأسود من الالوان والعيوب كما لم يعلوا نحو عور وسود لانهم يقولون الاصل فى الالوان والعيوب افعل وافعال بدليل اختصاصهما بهما والبواقى محذوفات منهما فلا تعل كما لا يعل الاصل

انما لم يعلوا هـذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال وذلك ان ابيض لو أعلت عينه بالاعـلال المذكور لقيل باض فيظن انه اسم فاعل من البضاضة وهى نعومة البشرة (وهذا) أى حمل المجرد على المزيد فى عدم الاعلال (عكس سائر الابواب) فان فى سائرها يتبع المزيد المجرد وهنا يتبع المجرد المزيد (ومنهم) أى من الصرفيين (من لايلمح) أى لاينظر (الاصل) ولا يلتفت اليه بل يجعل كل بناء أصلا فى نفسه فما وجد فيه سبب الاعلال أعل ومالافلا (ويعل فيقول أعار وأساد) بفتح الهمزة وتخفيف اللام أصلهما اعور واسود المتقدمان (وعار وساد) معلين من عور وسود (وهو) أى الاعلال فى الامثلة المذكورة (قليل) أى فى كلامهم (قال) ابن أحمر أحد عوارف قيس شعرا من بحر الوافر وأجزاؤه مفاعلتن مفاعلتن ست مرات :

وسائلة بظهر الغيب عنى * أعارت عينه أم لم تعارا

الواو واو رب ولفظ الظهر مقحم ونظير قوله ﷺ : لاصدقة الا عن ظهر غنى. أى عن غنى وكل من الباء وعن متعلق بسائلة وهو من السؤال عن الشىء والهمزة فى أعارت للاستفهام والاصل عور كعلمت والتاء لتأنيث الفاعل وهو عينه وأم عاطفة جملة لم تعارا على قوله أعارت وهو مجزوم مؤكد بالنون الخفيفة المبدلة ألفا للوقف وأصله لم تعورن والشاهد فى عارت حيث أعل والاصـل أعورت أم لم تعور فأعل اعلال خوف ونحوه ولم يلمح الاصل والمعنى ورب امرأة سائلة فى غيبتى عن حالى هـل اعورت عينى أم لا (ونحو) مبتدأ وهو جواب سؤال وارد على اعـلال أجاب (أخيلت) يقال أخيلت الناقة وخيلت أيضا اذا وضعت قرب ولدها خيالا ليفزع منـه الذئب فلا يقربه وفى الصحاح وقد أخالت السحاب وأخيلت وخايلت اذا كانت تزجى المطر (وأغيلت) أى المرأة اذا سقت ولدها الغيل ويقال أغيـل فلان ولده اذا غشى أمه وهى ترضعه والغيل بالفتح اسم ذلك اللبن (وأغيمت) أى السماء وغامت وتغيمت وغيمت كله بمعنى أى صارت ذات سحاب وأغيم القوم أى أصابهم عطش وحرجوف (وأطيبت) أى صارت ذاطيب أو جعلت الشىء طيبا غـير خبيث (وأحوش) يقال أحوشت الصـيد واحتوشته اذا جئته من حواليه لتصرفه الى الحبالة وهى التى يصاد بها (وأطول) يقال أطولت الشىء اذا قلته طويلا (وأحول) يقال أحالت الدار وأحولت أتى عليها حول وكذلك الطعام وغيره فهو محيل ومحول (من الشواذ) خبر المبتدأ (جىء بها) أى بهذه الشواذ (تنبيها على الاصل) الذى هو الواو والياء (وكذا) أى ومثـل أخيلت وما بعده فى عدم الاعلال (سائر تصاريفها) أى من المضارع واسم الفاعل والمفعول واسم المصـدر والزمان والمكان (وجاء فى هذه الافعال) المذكورة (الاعلال والاول) وهو عدم الاعلال (هو الفصيح وعليه) أى على الاول الذى هو الفصيح (قول امرئ القيس) من بحر الطويل وأجزاؤه فعولن مفاعيلن أربع مرات :

(فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع * فألهيتها عن ذى تمائم محول)

الفاء فاء رب ومثلك مجرور به متعلق بطرقت وهو من باب دخـل اذا جاء ليلا ومرضع عطف على حبلى وألهيتها عطف على طرقت وهو من لهى عن الشىء لهيا بالضم والتشـديد ولهيانا بضم اللام وكسرها سلا عنه وترك ذكره وأطرب وعن ذى تمائم متعلق بألهيتها وهى جمع

وهذا عكس سائر الابواب ومنهم من لايلمح الاصل ويعل فيقول أعار وأساد وعار وساد وهو قليل قال الشاعر :

أعارت عينه أم لم تعارا

ونحو أخيلت وأغيلت وأغيمت وأطيبت وأحوش وأطـول وأحـول من الشواذ جىء بها للتنبيه على الاصل وكذا سائر تصاريفها وجاء فى هذه الافعال الاعلال والاول هو الفصيح وعليه قول امرىء القيس :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
فالهيتها عن ذى تمائم محول

تميمة وهى عوذة تعلق على الانسان للحفظ ومحول اسم فاعل من أحول الصبي اذا أتى عليه حول وفيه الشاهد وهو صفة ذى تمائم (وروى الأصمعى) أى بدل محول (مغيل) اسم مفعول من أغيلت المرأة ولدها اذا سقته الغيل (واستفعل) أى بابه (نحو استقام يستقيم استقامة كأجاب يجيب اجابة) أى فى الاعلال بالنقل والقلب (بعينها) أى بلا فرق بينهما (ونحو) مبتدأ (استحوذ) أى استولى وغلب (واستصوب) أى وجد الشىء صوابا (واستجوب) أى طلب الجواب (واستنوق الجمل) أى تحول ناقة وهو مثل يضرب لرجل يكون فى حديث أو صفة شىء ثم يخلطه بغيره وينتقل اليه واصله ان طرفة بن العبد كان عند بعض الملوك والمسيب ابن علس ينشده شعرا فى وصف جمل ثم حوله الى نعت ناقة فقال طرفة استنوق الجمل فأرسل مثلا (من الشواذ) خبره (تنبيها على الاصل) وهو الواو (وقال أبو زيد هذا الباب) أى باب الاستفعال (كله) أى من ماضيه وغيره (يجوز أن يتكلم به) أى بهذا الباب (على الاصل) أى بدون الاعلال كاستقوم فى نحو استقام (كذا فى الصحاح) وقال أبوحيان والصحيح المنع لان هذه الألفاظ بالقياس الى ماجاء معلولا كنقطة من بحر فينبغى أن يتسع فيها السماع ولايقاس عليها وقال فى التسهيل القياس اذا أهمل الثلاثى فقط كاستنوق واستحوذ (وانفعل) أى بابه (نحو انقاد ينقاد والاصل) أى قبل القلب (انقود ينقود) قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (انقيادا) مصدر (والاصل) أى قبل القلب (انقوادا قلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها) أى ماقبل الواو (مع اعلال الفعل وكذا) القياس (فى كل مصدر أعل فعله نحو قام يقوم قياما والاصل قواما وقولهم) أى العرب (حال يحول حولا) بكسر الحاء وفتح الواو بدون اعلال مع انكسار ماقبل الواو واعلال فعله (شاذ كذا ذكروه وفيه) أى فى كونه شاذا (نظر لانه) أى لان الحول ليس بمصدر حتى يلزم اعلاله كاعلال فعله بل (اسم مصدر كما مر) أى فى تفسير التحويل فى صدر الشرح ويجاب بأنه اسم مصدر لحول بالتضعيف أى لعدم مجاراته لفعله فى عدم الحروف ولا يلزم منه كونه اسم مصدر لحال كما هنا لمجاراته له فى ذلك ونظيره مايقالوه ان نباتا اسم مصدر لانبت ومصدر لنبت (ولم تنقل حركة الياء) المنقلبة عن الواو فى انقيادا (الى ماقبلها حتى) أى كى (تنقلب) أى الياء (ألفا) لتحركها فى الاصل وانفتاح ماقبلها الآن (كما فى اقامة لان ذلك) أى المصدر الذى هو انقياد وهو علة لعدم النقل (فرع الفعل فى الاعلال ولا نقل فى فعله) أى فعل ذلك المصدر وهو انقاد فلا يجرى النقل فيه أيضا لانه تابع لفعله فى نوع اعلاله وجودا وعدما (ولئلا) عطف على قوله لان ذلك (يلتبس) أى ذلك المصدر الذى هو الانقياد (بمصدر افعل) لانه لو نقلت حركة الياء الى القاف وقلبت الياء ألفا للزم حذف احدى الالفين كما فى اقامة فيبقى على صورة افعال وهو واضح الالباس (وانتعل) أى بابه (نحو اختار يختار والاصل) أى قبل القلب (اختير يختير قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها) أى الواو (اختيارا) مصدر جاء (على الاصل) أى باثبات الياء (لعدم موجب الاعلال) من انفتاح ما قبلها (وان كان) أى عين الاجوف من مزيد الثلاثى (واويا تقلب الواو فى المصدر ياء) لوجود المقتضى للقلب (كما مر فى انقيادا ولم يعلوا) هذا جواب سؤال

وروى الاصمعى تمائم مغيل (و) استفعل نحو (استقام يستقيم استقامة) كأجاب يجيب اجابة بعينها ونحو استحوذ واستصوب واستجوب واستنوق الجمل من الشواذ تنبيها على الاصل وقال أبو زيد هذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الاصل كذا فى الصحاح (و) انفعل نحو (انقاد ينقاد) والاصل انقود ينقود (انقيادا) والاصل انقوادا قلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها مع اعلال الفعل وكذا فى كل مصدر أعل فعله نحو قام يقوم قياما والاصل قواما قلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها وقولهم حال يحول حولا شاذ كذا ذكروه وفيه نظر لانه اسم مصدر كما مر ولم تنقل حركة الياء الى ماقبله حتى تنقلب الفا كما فى اقامة لان ذلك فرع الفعل فى الاعلال ولم تنقل فى فعله لئلا يلزم الالتباس بمصدر أفعل (و) إفتعل نحو (اختار) والاصل اختير يختير قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (اختيارا) على الاصل لعدم موجب الاعلال وان كان واويا تقلب الواو فى المصدر ياء كما مر فى انقيادا ولم يعلوا

مرتب على قلب ياء اختار الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (نحو اجتوروا) أى صار بعضهم جار بعض (واحتوشوا) قد تقدم بيان معناه (لانه) أى نحو اجتوروا واحتوشوا (بمعنى تفاعلوا) أى تجاوروا وتحاوشوا فان ما قبل حرف العلة ساكن وهو الف التفاعل (فحمل) أى نحو اجتوروا واحتوشوا (عليه) أى على تفاعلوا فى عدم الاعلال (واذا بنيتها للمفعول أى هذه الاربعة) المتقدمة وهى أجاب واستقام وانقاد واختار (قلت أجيب يجاب والاصل أجوب يجوب) بكسر الواو فى الماضى وفتحها فى المضارع (نقلت حركة الواو) فيهما (الى ما قبلها) أى ما قبل الواو وهو الجيم (وقلبت) أى الواو (فى الماضى ياء) لانكسار ما قبلها الآن (و) قلبت (فى المضارع الفا) لتحركها فى الاصل وانفتاح ما قبلها الآن (كما) أى نقلا وقلبا مثل النقل والقلب اللذين (فى أجاب) المبنى للفاعل (واستقيم يستقام والاصل) أى قبل النقل والقلب (استقوم يستقوم) بكسر الواو فى الماضى وفتحها فى المضارع (فنقلت) أى حركة الواو الى ما قبلها (وقلبت) أى الواو ياء فى الماضى والفا فى المضارع كما فى استقام (وانقيد) بضم الهمزة وكسر القاف (أصله) أى قبل النقل والقلب (انقود فنقلت حركة الواو الى ماقبلها) أى ماقبل الواو وهو القاف (وقلبت) أى الواو (ياء) لسكونها وانكسار ماقبلها الآن (كما) أى مثل النقل والقلب اللذين (فى عين ينقاد أصله ينقود قلبت الواو الفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (واختير أصله اختير كما نقلت كسرة الياء الى ما قبلها) أى الياء (كما فى بيع يختار أصله يختير) قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (ويجوز فيهما) أى فى انقيد واختير (الياء) الخالصة مع الكسرة الخالصة نحو انقيد واختير (والواو) الخالصة بالضمة الخالصة نحو انقود واختور (والاشمام) وقد تقدم بيانه (كما فى صين وبيع) راجع الى الثلاثة (لانهما)أى انقيد واختير (مثلهما) أى صين وبيع (فى ضم ما قبل حرف العلة فى الاصل) أى قبل النقل والقلب (بخلاف أجيب واستقيم فانه) أى ما قبل حرف العلة منهما فى الاصل (ساكن فلا وجه) أى فيهما (للواو والاشمام والانقياد) أى مادته (لازم) أى غير متعد الى المفعول به وفى تخصيصه بذكر اللزوم اشعار بأن استقام متعد وسيصرح به والتحقيق أنه ان كان بمعنى يقوم فهو لازم وان كان بمعنى طلب تقويم الشىء فهو متعد وحمله الشارح على المعنى الثانى (فلا بد من تعديته) أى الانقياد قبل بنائه للمفعول (بحرف الجر ليبنى) أى الانقياد (للمفعول نحو انقيد له فهو) أى حرف الجر (محذوف) أى مقدر حذفه من المبنى للمفعول (فهذه الأربعة) المذكورة التى هى أجاب واستقام وانقاد واختار (مثل) الاجوف (المجرد فى) حكم (الاعلال فأجرى عليها) أى تلك الأربعة (أحكامه) أى أحكام الاجوف المجرد (من حذف العين عند اتصال الضمائر المرفوعة المتحركة) بها نحو أجبن واستقمن وانقدن واخترن ويجبن ويستقمن وينقدن ويخترن (عند دخول الجازم) عليها (اذ سكن ما بعده) أى العين نحو لم يجب ولم يستقم ولم ينقد ولم يختر (ونحو ذلك) من اثبات العين اذا تحرك ما بعده حركة أصلية أو شبيهة بها وغير ذلك مما تقدم بيانه (والامر منها أى من هذه الاربعة) المتقدم ذكرها (أجب) وهو (أمر) مأخوذ (من يجوب) مضارع أجوب (والاصل) أى فى أجب (أجوب أعل) أى أجوب (اعلال) أى مثل اعلال (يجيب) يعنى نقلت حركة الواو الى ما قبلها لثقل الحركة على العلة الذى قبله حرف

أى هذه الأربعة (قلت أجيب يجاب) والاصل أجوب يجوب نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت فى الماضى ياء كما فى يجيب وفى المضارع ألفا كما فى أجاب (واستقيم يستقام) والاصل استقوم يستقوم فنقلت وقلبت (وانقيد) أصله انقود فنقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت ياء كما فى عين (ينقاد) أصله ينقود قلبت الواو ألفا (واختير)أصله اختير نقلت كسرة الياء الى ماقبلها كما فى بيع (يختار) أصله يختير ويجوز فيهما الياء والواو والاشمام كما فى صين وبيع لانهما مثلهما فى ضم ماقبل حرف العلة فى الاصل بخلاف أجيب واستقيم فانه ساكن فلا وجه للواو والاشمام والانقياد لازم فلا بد من تعديته بحرف الجر ليبنى للمفعول نحو انقيد له فهو محذوف فهذه الاربعة مثل المجرد فى الاعلال فأجرى عليها أحكامه من حذف العين عند اتصال الضمائر المرفوعة المتحركة به وعند دخول الجازم اذا سكن مابعده ونحو ذلك (والامر منها) أى من هذه الأربعة (أجب) أمر من يجوب والاصل أجوب أعل اعلال يجيب

صحيح ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين (وقس على ذلك) أى على أجب (البواقى) من استقم واتقد واختر (وان شئت) أى طريقا آخر فى أخذ الامر (قلت انه) أى أجب (مشتق) ومأخوذ (من تجيب) أى من المضارع المخاطب (بعد الاعلال) أى اعلال تجيب لا قبله وحينئذ تقول حذف حرف المضارعة وجىء بالباقى على صورة المجزوم (وحذفت العين) لالتقائها مع مابعدها ساكنين (لسكون ما بعدها كما) أن مثل ما تقول (فى بع وتثبت) أى العين (فى أجيبا كما فى بيعا) لزوال علة الحذف لتحرك ما بعدها (و) تحذف فى (استقم) وتثبت فى (استقيما) وتحذف فى (واتقد) وتثبت فى اتقادا و) تحذف فى (اختر) وتثبت فى (اختارا كذلك) أى مثل أجب أجيبا فى اثبات العين وحذفه لما مر (والضابط) أى فى سقوط العين وثبوته فى الامر (ما ذكرنا) أى فى الكلام على المضارع المجزوم من الاجوف الثلاثى المجرد (أنه) أى العين وهو بدل من ما (يحذف اذا سكن ما بعده) أى مابعد العين (ويثبت اذا تحرك) أى ما بعده (حركة أصلية) أى للاعراب (أو مشابهة لها) أى للحركة الاصلية كالحركة التى بسبب اتصال الضمائر (نحو أجيبا وأجيبوا الى الآخر) أى آخر الامثلة من نحو أجيبى وأجيبا واستقيما واستقيموا استقيمى استقيما اتقادا واتقادوا اتقادى اتقادا واختارا اختاروا اختارى اختارا وأما جمع المؤنث فقد حذفت عينه فى المضارع (بخلاف) حركة ما بعد العين فى (أجب القوم واستقم الامر) أى اطلب تقويمه فانها عارضة لا اعتداد بها فلا يعاد المحذوف بسببها كما تقدم (فتذكر) أنت (لما تقدم) فى نحو بع الفرس وخف القوم لانه حركة اللام فيهما وجودها كعدمها وكذلك هنا والمراد تذكر جميع الاحكام المتقدمة فى الاجوف الثلاثى المجرد (اذ لاحاجة الى اعادته) أى ما تقدم (فمن) أى لان من (لم يستضىء) أى لم ينتفع (بمصباح) أى بضوئه أصلا (لم يستضىء) أى لم ينتفع (باصباح) أى بدخول وقت الصباح وبالضوء الذى فيه فانه لا يفيد الا من يستضىء بضوء المصباح فى الجملة والمعنى أن ما سبق فى المجرد لمعرفة الاحكام كمصباح ينتفع به من له ادراك فى الجملة فى أحكام هذه الابواب الاربعة التى هى من المزيد فيه وأما من لا يستضىء بالمصباح وليس له ادراك واحساس فلا يستضىء أيضا بالاصباح ولا يدرك الاحكام فى المزيد بالاعادة مع ادائها الى الاطالة (ويصح أى لا يعل) فسر الصحة بعدم الاعلال دفعا لتوهم أنها عدم الاعتلال كما هو معناها الحقيقى (جميع ما) أى الاجوف المزيد فيه الذى (هو غير هذه الاربعة) المذكورة (نحو قول) بتشديد العين على وزن فعل (وقاول) كفاعل (وتقول) كتفعل (وتقاول) كتفاعل (وزين) بتشديد العين على وزن فعل (وتزين) كتفعل (وساير) كفاعل (وتساير) كتفاعل (واسود وابيض) كافعل (واسواد وابياض) كافعال مشدد اللام (وكذ يصح) أى لا يعل (سائر تصاريفها أى جميع تصاريف هذه المذكورات من) فعل (المضارع والأمر و) من (اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وغير ذلك) كاسم الزمان والمكان واسم الآلة (فتصريف جميعها) أى المذكورات (كتصريف الصحيح بعينه) أى بلا فرق بينهما (لعدم علة الاعلال) وهى تحرك الواو والياء فى الاصل وانفتاح ما قبلهما أو انكساره الآن وهو تعليل لقوله يصح (وكون العين) أى عين الفعل وهو الواو

وقس على ذلك البواقى وان شئت قلت انه مشتق من تجيب بعد الاعلان وحذفت العين لسكون مابعدها كما فى بع وأثبتت فى (أجيبا) كما فى بيعا (واستقم استقيما واتقد اتقادا واختر اختارا) كذلك والضابط ما ذكرنا أنه يحذف اذا سكن ما بعده ويثبت اذا تحرك حركة أصلية أو مشابهة لها نحو أجيبا وأجيبوا الخ بخلاف نحو أجب القوم واستقم الامر فتذكر لما تقدم اذ لاحاجة لاعادته فمن لم يستضىء بمصباح لم يستضىء باصباح (ويصح) أى لا يعل جميع ما هو غير هذه الاربعة (نحو قول وقاول وتقول وتقاول وزين وتزين وساير وتساير واسود وابيض واسواد وابياض وكذا يصح سائر تصاريفها) أى جميع تصاريف هذه المذكورات من المضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وغير ذلك فتصريف جميعها كتصريف الصحيح بعينه لعدم علة الاعلال وكون العين

والياء (فى هذه الأمثلة فى غاية الخفة لسكون ما قبله) أى العين (فان قلت ما قبل العين فى) باب (افعل) كأجوب (و) فى باب (استفعل) كاستقوم (أيضا) أى كما هنا (ساكن و) الحال (قد أعلا) أى بابا افعل واستفعل (حملا على المجرد فلم لم تعل هذه) الأمثلة (أيضا) أى كما أعل باب افعل واستفعل (حملا عليه) أى على المجرد (قلت) انما اعل باب افعل واستفعل (لأنه) أى الشأن (لا مانع من الاعلال فيهما) بالحمل على المجرد (لان ما قبل العين) فيهما وهو الجيم والقاف فى المثالين المذكورين (يقبل نقل الحركة) أى حركة العين (اليه) أى ما قبل العين (بخلاف) ما قبل العين فى (هذه) الأمثلة (فانه) أى ما قبل العين (لا يقبله) أى نقل الحركة وهذه الجملة هى الجواب فى الحقيقة إذ السؤال عن علة عدم اعلال هذه لا عن علة اعلالها (أما الألف) أى أما عدم قبول الألف لنقل الحركة اليها (فظاهر) أى لأنها لا تقبل الحركة (وأما الواو والياء) أى وأما عدم قبولهما لذلك (فلانه) أى نقل الحركة اليهما (يودى إلى الالتباس) لانك لو نقلت حركة الواو الثانية فى قول مثلا إلى الواو الأولى أو حركة الياء الثانية فى زين مثلا إلى الياء الأولى لاستحق كلتا الواوين أو اليائين الاعلال فيحتاج إلى قلبهما الفين دفعا للتحكم حينئذ يجتمع الفان ولا بد من حذف أحدهما فتصير الصيغة إلى قال أوزان وهو واضح الالباس وكذا نحو تقول لو نقلت حركة الواو الثانية إلى الأولى وقلبتها ألفا فيصير إلى تقوال بفتح القاف التبس بمصدر التقوال كالتحوال وأما اسود وابيض واسواد وابياض وان لم يتناولها هذا الجواب لكون ما قبل العين فيها ليس أحد الثلاثة ولكنها قد تقدم انها لا تعل لانها لو أعلت لادى إلى الالتباس بفاعل لانه يقال حينئذ ساد فى اسود وباض فى ابيض على ما مر وهذا البيان هو معنى قوله (فتدبر) أى تيقظ وتفطن للتقرير السابق (واعلم أن المبنى للمفعول من قاول قوول ومن تقاول تقوول بلا ادغام) أى لاحدى الواوين فى الأخرى (لئلا يلتبس بالمبنى للمفعول من قول وتقول وكذا) المبنى للمفعول من ساير (سوير و) من تساير (تسوير بلا قلب الواو) فيهما (ياء لئلا يلتبس) أى المبنى للمفعول منهما (بنحو) بابى (زين وتزين) وهما سير وتسير المبنيان للمفعول أيضا وانما قدرنا ذلك لانه لا يلتبسان بذات زين وتزين لتغاير المادة قطعا ولذلك قال بنحو دون بزين وتزين وهو ظاهر ويجوز أيضا التعليل بأن الواو فى الأمثلة المذكورة بدل من الألف كما سيأتى فى الشرح والألف لا تدغم فى شىء فكذا الحرف الذى هو بدل عنها (واسم الفاعل يعتل عينه) أى عين فعله (بالهمزة) أى المنقلبة عن الالف المنقلبة عن عينه على ما هو التحقيق كما سيأتى (سواء كان) أى عينه (واويا أو يائيا كصائن وبائع والاصل) أى فيهما (صاون وبايع قلبت الواو) فى الاول (والياء) فى الثانى (همزة لان الهمزة فى هذا المقام) ولعل المراد ما إذا وقعت بعد ألف زائدة كما فى كساء ورداء (أخف منهما) أى من الواو والياء (هكذا قال بعضهم) وهو الامام العلامة عبد القاهر الجرجانى (والحق انهما) أى الواو والياء (قلبتا الفا) ابتداء (كما) أى مثل القلب الذى (فى الفعل) فاجتمع الفان الف اسم الفاعل والالف المنقلبة عن عين الفعل (ثم) حذف الاولى منهما محل بالغرض من الزيادة لاجل العلامة ومن ثم (قلبت الالف المنقلبة) أى عن العين (همزة ولم

فى هذه الأمثلة فى غاية الخفة لسكون ما قبله فان قلت ما قبل العين فى أفعل واستفعل أيضا ساكن وقد أعلا حملا على المجرد فلم لم تعل هذه أيضا حملا عليه قلت لانه لامانع من الاعلال فيهما لان ما قبل العين يقبل نقل الحركة اليه بخلاف هذه لانه لا يقبله أما الألف فظاهر وأما الواو والياء فلانه يؤدى إلى الالتباس فتدبر واعلم أن المبنى للمفعول من قاول قوول ومن تقاول تقوول بلا ادغام لئلا يلتبس بالمبنى للمفعول من قول وتقول وكذا سوير وتسوير بلا قلب الواو ياء لئلا يلتبس به نحو زين وتزين (واسم الفاعل من الثلاثى المجرد يعتل) عينه (بالهمزة) سواء كان واويا أويائيا (كصائن وبائع)والأصل صاون وبايع قلبت الواو والياء همزة لان الهمزة فى هذاالمقام أخف منهما هكذا قال بعضهم والحق أنهما قلبتاالفا كما فى الفعل ثم قلبت الألف المنقلبة همزة ولم

تحذف) أى الالف المنقلبة عن العين (لالتقاء الساكنين) علة للنفى بل قلبت همزة (اذ الحذف) علة للنفى (يؤدى إلى الالتباس) أى بالفعل الماضى (واختص الهمزة) أى بالانقلاب اليها (لقربها من الألف) مخرجا (وانما كان الحق هذا)أى قلب الواو والياء الفا ابتداء ثم قلب الالف همزة (لان الاعلال فيه) أى فى اسم الفاعل (انما هو لحمله) أى اسم الفاعل (على فعله) والمراد به المضارع لان الحمل عليه أولى بالاعتبار (فالمناسب أن يعل) أى اسم الفاعل (مثله) أى مثل اعلان فعله (ويشهد بذلك) أى بكون اعلال اسم الفاعل محمولا على اعلال فعله (صحة عاور) اسم فاعل من عور (وصايد) اسم فاعل من صيد ولولا انه تابع لفعله فى نوع اعلاله وجودا وعدما لما صحت الواو والياء فيهما لصحتهما فى فعلهما المذكور (ولكن يرجح الاول)وهو ما قاله الامام عبد القاهر (بقلة الاعلال) لأن القلب فيه مرة واحدة (ووقع فى) كتاب (المفصل) للزمخشرى (فى بحث الابدال) من ذلك الكتاب (أن الهمزة) أى همزة اسم الفاعل (منقلبة عن الالف المنقلبة) أى عن عين الفعل (وفى بحث الاعلال) منه (انها) أى الهمزة (منقلبة عن الواو والياء) أى ابتداء (فكأنه) أى صاحب المفصل (قصر المسافه) ضد طول (فى بحث الاعلال) من الكتاب المذكور (لما علم) أى لاجل علم (ذلك) أى كون الهمزة منقلبة عن الالف المنقلبة عن العين (فى بحث الابدال ولفظ المصنف) وهو قوله يعتل عينه بالهمزة (يصح أن يحمل على كل) أى كل واحد (من الوجهين) المذكورين لعمومه كلا منهما (وتكتب الهمزة) فى نحو صائن وبائع (بصورة الياء لان الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها تكتب) أى تلك الهمزة (بحرف حركتها) أى حركة تلك الهمزة فيكتب نحو يسأل بالالف ونحو يلؤم بالواو ونحو يئم من باب افعل بالياء وان كانت ساكنة فى الوسط كتبت على وفق حركة ما قبلها كرأس ولؤم وذئب وان وقعت أولا كتبت على صورة الالف فى كل الأحوال وجزم فى التسهيل بحذفها ان كان تخفيفها بالنقل بأن يكون قبلها ساكن اصلى يصح النقل عليه كالأمثلة الثلاثة السابقة وككسوة وهيئة دون نحو قائل وأوائل ثم قال وقد تصور الصالحة للنقل بمجانس حركتها وعكس ابن الحاجب وجزم بما فى الشرح وزاد أيضا المدغمة وهى التى يسبقها واو أو ياء زائدة كخطيئة ومقروءة وهنيئا مريئا وكذا الاصليان على ما حكاه يونس والكسائى كذا ذكره الغزى (وقد جاءت) أى الهمزة التى بصورة الياء (غير منقوطة للفرق بين الياء الخالصة وبين الياء التى هى صورة الهمزة ونقطها) أى الهمزة التى بصورة الياء (لحن) كما نقطها الحريرى فى الرسالة الرقطا فى نحو نائل حيث قال نايل بديه قاض وحكى أن أبا على الفارسى دخل مع صاحبه على واحد من المشتهرين بمعرفة العلوم العربية زائرا له فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب قايل منقوطا بنقطتين من تحت فقال له أبو على هذا خط من قال خطى فالتفت إلى صاحبه كالمغضب وقال قد أضعنا خطواتنا فى زيارته وخرج من ساعته (وقد جاء فى الشواذ حذف هذه الالف) المنقلبة عن العين (دون قلبها) متعلق بحذف (همزة كقولهم) أى العرب (شاك والاصل شاوك قلبت الواو ألفا وحذفت الالف ووزنه) أى شاك (فال) أى بحذف العين (وليس

تحذف لالتقاء الساكنين إذ الحذف يؤدى إلى الالتباس واختص الهمز به لقربها من الألف وانما كان الحق هذا لان الاعلال فيه انما هو لحمله على فعله فالمناسب أن يعل مثله ويشهد بذلك صحة عاور وصايد ويرجح الأول بقلة الاعلال ووقع فى المفصل فى بحث الابدال أن الهمزة منقلبة عن الألف المنقلبة وفى بحث الاعلال انها منقلبة عن الواو والياء فكأنه قصر المسافة فى بحث الاعلال لما علم ذلك من بحث الابدال ولفظ المصنف يصح أن يحمل على كل من الوجهين وتكتب الهمزة بصورة الياء لأن الهمزة المتحركة الساكن ماقبلها تكتب بحرف حركتها وقد جاءت غير منقوطة للفرق بين الياء الخالصة وبين الياء التى هى صورة الهمزة ونقطها لحن كما فى قائلة وقد جاء فى الشواذ حذف هذه الالف دون قلبها همزة كقولهم شاك والاصل شاوك قلبت الواو الفا وحذفت الالف ووزنه فال وليس

المحذوف الف فاعل لان حروف العلة كثيرا ما تحذف بخلاف العلامة وقال صاحب الكشاف فى قوله تعالى: على شفا جرف هار . ووزنه فعل قصر عن فاعل نظير شاك فى شاوك والفه ليست بألف فاعل وانما هى عينه واصله هور وشوك وقال فى المفصل وربما تحذف العين فيقال شاك والصواب هذا ومنهم من يقلب أى يضع العين موضع اللام واللام موضع العين ويقول شاكوئم يعله اعلال غاز كما يذكر ويقول شاكى ووزنه فالع فعلى هذا تقول جاءنى شاك ومررت بشاك بحذف الياء فيهما ورأيت شاكيا باثبات الياء لخفة الفتحة وعلى الحذف

المحذوف) أى من شاك (الف الفاعل) المزيدة بين الفاء والعين (لان حروف العلة كثيرا ماتحذف) منصوب على الظرف لانه صفة له أو على المصدر لانه صفته وما تأكيد لمعنى الكثرة والعامل مايليه أى تحذف حينا كثيرا أو حذفا كثيرا على ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى: قليلا ماتشكرون . (بخلاف العلامة) وهى الف فاعل أى فلا تحذف لان حذفها مخل بالغرض (قال صاحب الكشاف فى) هار من (قوله تعالى على شفا جرف هار) قال الراغب شفا البئر أو النهر شفيره وطرفه ويضرب به المثل فى القرب من التهلكة والجرف بضم الجيم والراء أوضم الجيم وسكون الراء ماجرفه السيل وحفره فبقى موضعه واهيا والهائر المتصدع الذى أشرف على الانهدام والسقوط (ووزنه) أى وزن هار (فعل) بفتح الفاء وكسر العين ومن سكن العين وقال قلبت الفاء على مذهب يونس كقال فى قول فقد أخطأ كذا ذكره الدده جنكى (قصر) أى نقص واختصر (عن فاعل) بحذف الالف منه (ونظيره) أى نظير هار وهذا تتمة قول صاحب الكشاف (شاك فى شاوك) من الشوكة وهى شدة البأس والحد فى السيف وقيل الشوكة الحدة مستعارة من الشوكة مفرد الشوك ويقال شاك الرجل يشاك شوكا ظهر شوكته وحدته (وألفه) يحتمل عود الضمير فيه الى هار لانه المحدث عنه ويحتمل عوده الى شاك لانه الاقرب مذكورا وهو الاظهر بدليل ان الاول قد ذكر وزنه (ليست بألف فاعل وانما هى) أى ألفه (عينه) أى عين شاك المنقلبة الى الالف (وأصله) أى المذكور من هار ونظيره الذى هو شاك (هور وشوك) ووجه قول صاحب الكشاف ان التقاء الساكنين انما يحصل عند الثانى وهو ألف فاعل فحذف (وقال فى المفصل وربما تحذف العين) أى اسم الفاعل (فيقال شاك) ووزنه فال والتخالف بين كلامى صاحب الكشاف فى شاك فيلزم تخالفهما فى هار أيضا حيث ذكره فى بحث المصغر من المفصل فيما حذف منه حرف أصلى لايرد فى التصغير وقال شارحه ابن الحاجب ولا يجوز أن يكون هار فعلا لان الزمخشرى أثبته محذوفا منه حرف أصلى ولا يمكن ان يكون مقلوبا لان حكم نحو قاض ان تكون الياء فيه كالثابتة اذ حذفها عارض كقولك رأيت قويضيا فوجب أن يكون فاعلا حذفت عينه انتهى ولذلك قال الشارح (والصواب هذا) أى قول المفصل (ومنهم) أى الصرفيين (من يقلب أى يضع العين موضع اللام و) يضع (اللام موضع العين) هذا هو القلب المكانى وهو نقل حرف عاريا عن عارضه من الحركة والسكون مكان حرف آخر وكل واحد منهما معروض لعارض آخر (فيقول) فى شاوك (شاكو ثم يعله اعلال غاز) يعنى يقلب الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها ثم استثقلت الضمة أوالكسرة على الياء فحذفت فاجتمع ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء (كما يذكر) أى إعلاله اعلال غاز (ويقول) أى من يقلب ويعل اعلال غاز (شاكى) أى بعد قلب الواو ياء (ووزنه فالع فعلى هذا) أى فبناء على مذهب القلب المكانى والاعلال المذكورين (تقول) أى فى حالة الرفع والجر (جاءنى شاك ومررت بشاك بحذف الياء فيهما) لما مر كما تقول هذا غاز ومررت بغاز (و) تقول فى حالة النصب (رأيت شاكيا) كرأيت غازيا (باثبات الياء لخفة الفتحة) عليها ومن ثم تحذف الياء فى جمع المذكر السالم نحو رأيت شاكين كغازين لاستثقال الكسرة عليها (و) اذ جرينا (على) الشواذ من (الحذف) أى حذف العين بعد قلبها ألفا لالتقاء

الساكنين (تقول جاءنى شاك بالضم ورأيت شا كابالفتح ومررت بشاك بالكسر) ولما فرغ من بيان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد الاجوف شرع فى بيان اسم الفاعل من المزيد فيه فقال (واسم الفاعل من الثلاثى) الاجوف (المزيد فيه يعتل بما) أى بالاعلال الذى (اعتل به) أى الاعلال (المضارع) من القلب فقط كما فى نحو مختار ومنقاد أوالنقل والقلب معا كما فى نحو مجيب ولقصد هذا التعميم أحال اعلاله على اعلال المضارع أعنى لو قال بالنقل لم يشمل نحو منقاد ولوقال بالنقل والقلب معا لم يشمل غير نحو مجيب (كمجيب والاصل) أى قبل النقل والقلب (مجوب ومستقيم والاصل) أى قبل ذلك (مستقوم) نقلت حركة العين فيهما الى ماقبلهاثم قلبت ياء لسكونها وانكسار ماقبلها على طريقة مضارعهما (ومنقاد والاصل) أى قبل القلب (منقود ومختار والاصل) أى قبل ذلك (مختير) قلبت العين فيهما الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها كما فى مضارعهما (وان لم يكن) أى اسم فاعل الثلاثى المزيد فيه (من الابنية الاربعة المذكورة وهى باب الافعال وباب الاستفعال وباب الانفعال وباب الافتعال (لايعتل كما تقدم) التنبيه عليه فى الكلام على المزيد من الاجوف (واسم المفعول من) الاجوف (الثلاثى) المجرد يعتل با)لنقل لحركة العين الى ما قبلها و(الحذف) أى للعين أوالواو المفعول على ما سيأتى من الخلاف (كمصون ومبيع والمحذوف واومفعول عند سيبويه) متعلق بالمحذوف (لانها) أى واو المفعول (زائدة) ويستغنى عنها بالميم (والزائد) المستغنى عنه (بالحذف أولى) أى أحق وأليق من الاصلى به (والاصل) أى فى مصون ومبيع (مصوون ومبيوع نقلت حركة العين) أى عين الفعل وهى الواو الاولى فى الاول والياء فى الثانى (الى ماقبلها) أى العين فالتقى ساكنان العين وواو المفعول (فحذفت واو المفعول لالتقاء الساكنين ثم كسر ماقبل الياء فى مبيع لئلا ينقلب) أى الياء (واوا) لوقوعه اثر ضمة (فيلتبس) أى اليائى (بالواوى) وحينئذ (فمصون) وزنه (مفعل) بضم الفاء وسكون العين (ومبيع) وزنه (مفعل) بكسر الفاء وسكون العين (والمحذوف عين الفعل عند أبى الحسن الاخفش) متعلق بالمحذوف (لان العين كثيرا مايعرض) وفى نصبه ماتقدم من الوجهين وما لتأكيد معنى الكثرة (له) أى العين (الحذف) فاعل يعرض (فى غير هذا الموضع) أى موضع الاجوف بخلاف واو المفعول لانها مع الميم علامة لايستغنى عنها بالميم لعدم اختصاصها بالمفعول والعلامة حقها ان تبقى ولا تتغير (فحذفه) أى العين ادخل فى القياس (أولى) أى فى هذا الموضع وحينئذ (فأصل مبيع مبيوع نقلت ضمة الياء الى ما قبلها) لثقل الحركة على حرف العلة الذى قبله حرف صحيح كما مر غير مرة (وحذفت الياء) لالتقاء الساكنين (ثم قلبت الضمة كسرة لتقلب الواو ياء) لكونها حينئذ ساكنة اثر كسرة (لئلا يلتبس) أى مبيع وهو تعليل لتقلب (بالواوى) أى باسم المفعول من الاجوف الواوى (ومذهب سيبويه أولى) أى أحق بالاعتبار (لان التقاء الساكنين انما يحصل عند) الساكن (الثانى) وهو واو المفعول (فحذفه) أى الثانى (أولى) أى من حذف الاول الذى هوالعين وقيل يشهد له أيضا القياس على التحريك وذلك انه يتوصل الى دفع التقاء الساكنين فى كلمة بتحريك الثانى نحو رده كذلك الحذف كذا ذكره الغزى (ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم ولاعلة له) أى للقلب المذكور (ولو قيل) أى لارتكاب خلاف القياس (العلة)

تقول جاءنى شاك بالضم ورأيت شا كابالفتح ومررت بشاك بالكسر (و) اسم الفاعل من الثلاثى (المزيد فيه يعتل بما اعتل به المضارع كمجيب) والاصل مجوب (ومستقيم) والاصل مستقوم (ومنقاد) والاصل منقود (ومختار) والاصل مختير وان لم يكن من الابنية الاربعة لايعتل كما تقدم (واسم المفعول من) الثلاثى (المجرد يعتل) بالحذف كمصون ومبيع والمحذوف واو مفعول عند سيبويه لانه زائد والزائد بالحذف أولى فالاصل مصوون ومبيوع نقلت حركة العين الى ما قبلها وحذفت واو المفعول لالتقاء الساكنين ثم كسر ماقبل الياء فى مبيع لئلا ينقلب واوا فيلتبس بالواوى فمصون مفعل ومبيع مفعل (و) المحذوف (عين الفعل عند أبى الحسن الاخفش) لان العين كثيرا ما يعرض له الحذف فى غير هذا الموضع فحذفه أولى فأصل مبيع مبيوع نقلت ضمة الياء الى ماقبلها وحذفت الياء ثم قلبت الضمة كسرة لتقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوى ومذهب سيبويه أولى لان التقاء الساكنين انما يلزم عند الثانى فحذفه أولى ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم ولاعلة له ولوقيل العلة

أى علة قلب الضمة كسرة (دفع الالتباس) بالواوى (فالجواب أنه) أى الشأن (لو قيل) أى فى اعلال مبيع (بما قال سيبويه) أى بالقول الذى رآه سيبويه وذهب اليه (لاندفع الالتباس المذكور (أيضا) أى كما اندفع بما قاله الاخفش ويقال أيضا ان الالتباس على تقدير لزومه يستلزم ان يقال فى موقن ميقن لئلا يلتبس بذوات الواو نحو وعد فكما ان العرب لم تفعل ذلك فى موقن كذلك لاتفعله فى مبيع (فان قيل الواو علامة) أى لاسم المفعول (والعلامة) حقها انها تبقى (لاتحذف) ولا تغير (قلنا لانسلم انها علامة بل هى) أى الواو (اشباع الضمة لرفضهم) علة لكون الواو اشباعا (مفعلا) بسكون الفاء وضم العين (فى كلامهم الا مكرما ومعونا) أى على الافصح لانه جاء مهلك بضم اللام مصدر هلك وميسر بضم السين بمعنى السعة والغنيمة وقرأ بعضهم فنظرة الى ميسرة بضم السين والاضافة أى اضافة نظرة الى ميسرة على ان القراء جعل مكرما ومعونا جمعين لمكرمة ومعونة على حد تمر وتمرة وانما لم يجعل معون على وزن مفعول بمعنى المصدر كالميسور لئلا يلزم كثرة التغيير من حذف الواو ونقل الحركة بخلاف ما إذا جعل على وزن مفعل حيث لا يلزم فيه الا نقل الحركة (والعلامة انما هى الميم يدل على ذلك) أى كون العلامة هى الميم (كونها) أى الميم (علامة للمفعول فى المزيد فيه) نحو مجاب ومستقام (من غير) زيادة (واو) أى للعلامة ولو كانت هى علامة أيضا لزيدت فيه (فان قيل إذا اجتمع الزائد مع الاصلى) أى إذا التقى الساكنان أحدهما حرف أصلى والآخر زائد (فالمحذوف هو الاصلى) دون الزائد (كالياء من غاز) فانها حذفت لالتقاء الساكنين لسكونها (مع وجود التنوين) وهو ساكن أيضا وبقى التنوين لانه علامة التمكين فكذلك هنا (و) أيضا (إذا التقى الساكنان والاول) منهما (حرف مد يحذف الاول) دون الثانى (كما فى) نحو قولك (قل وبع وخف) فكذا هنا (قلنا كل من ذلك) أى المذكور من حذف الاصلى واثبات الزائد وحذف الساكن الاول (انما يكون) أى يوجد (إذا كان الثانى من الساكنين حرفا صحيحا) كالتنوين فى غاز واللام والعين والفاء فى قل وبع وخف (واما) الثانى من الساكنين (هنا) أى فى مبيع (فليس كذلك) أى حرفا صحيحا (بل هما) أى الساكنان فيه (حرفا علة واما قولهم) هذا جواب سؤال مرتب على قوله كمصون ومبيع مشيب فى) الاجوف (الواوى) وهو مشتق (من الشوب وهو الخلط و) قولهم (مهوب فى اليائى) وهو مشتق (من الهيبة ثمن الشواذ) أى والكلام فى اللغة الفصيحة فلا يرد ذلك نقضا (والقياس) أن يقال فيهما (مشوب ومهيب) وسمع أيضا منيل فى منول ومريح فى مروح ومميت فى مموت حيث قالوا أرض مميت عليها ذكره الغزى (وبنو تميم يثبتون الياء) أى فى اليائى (وفى بعض النسخ) أى نسخ المتن بدل قوله يثبتون (يتممون الياء) أى يأتون بالياء تماما (دون الواو لانها اخف من الواو فيقولون) فى مبيع (مبيوع كما يقولون مضروب وهذا) أى اثبات الياء فى اليائى (قياس مطرد) أى مستمر (عندهم) أى عند بنى تميم (قال الشاعر) وهو علقمة بن عبدة التيمى من بحر البسيط واجزاؤه مستفعلن فاعلن اربع مرات :

(حتى تذكر بيضات وهيجه * يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم)

الشاهد فى مغيوم حيث لم يقل مغيم وفاعل تذكر ضمير الظليم وهو الذكر من النعام وبيضات جمع بيضة وهيجه أى حرك شوقه وفاعله التذكر المفهوم من تذكر ويوم الرذاذ

دفع الالتباس فالجواب أنه لو قيل بما قال سيبويه لاندفع الالتباس أيضا فان قيل الواو علامة والعلامة لاتحذف قلنا لا نسلم أنها علامة بل هى اشباع للضمة لرفضهم مفعلا فى كلامهم الامكرما ومعونا والعلامة انما هى الميم يدل على ذلك كونها علامة للمفعول فى المزيد فيه من غير واو فان قيل إذا اجتمع الزائد مع الاصلى فالمحذوف هو الاصلى كالياء من غاز مع وجود التنوين وإذا التقى ساكنان والاول حرف مد يحذف الاول كما فى قل وبع وخف قلنا كل من ذلك انما يكون إذا كان الثانى من الساكنين حرفا صحيحا وأما ههنا فليس كذلك بل هما حرفا علة وأما قولهم مشيب فى الواوى من الشوب وهو الخلط ومهوب فى اليائى من الهيبة ثمن الشواذ والقياس مشوب ومهيب (وبنو تميم يثبتون الياء) وفى بعض النسخ يتممون الياء دون الواو لانها أخف من الواو (فيقولون مبيوع) كما يقولون مضروب وهذا قياس مطرد عندهم قال الشاعر :

حتى تذكر بيضات وهيجه
يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم

مفعول فيه لتذكر أو فاعل لهيج والرذاذ بفتح الراء ثم بمعجمتين المطر الضعيف والدجن بفتح الدال وسكون الجيم الباس الغيم السماء والسحاب والمطر الكثير يقال يوم دجن بالوصف أو الاضافة والظرف خبر مقدم وهو مبتدأ مؤخر والجملة صفة يوم الرذاذ ومغيوم صفة ثانية له ومعنى البيت سعى ذلك الظليم فى طلب الماء والعلف حتى تذكر بيضات وهيجه التذكر والشوق الى الرجوع فى يوم هذه صفته (وقال) آخر من بحر الكامل وأجزاؤه متفاعل متفاعل ست مرات :

قد كان قومك يحسبونك سيدا * واخال انك سيد معيون

الشاهد فى معيون على التمام أى مصاب بالعين ولم يقل معين بالنقص والسيد الكبير والشريف يقال سيدهم أى كبيرهم وهو فعيل وجمعه سادة وخال الشىء ظنه ومستقبله اخال بكسر الهمزة وهو الافصح والقياس اخال بالفتح وهو لغة بنى اسد وعانه اصابه بعينه فهو عائن وذاك معين وفى الحديث العين حق أى اصابتها حق قيل فى وجه الاصابة ان الناظر إذا نظر الى الشىء واستحسنه ولم يرجع الى الله والى رؤية صنيعه قد يحدث الله تعالى فى المنظور علة بجناية نظره على غفلة ابتلاء لعباده ليقول المحق انه من الله تعالى ويقول غير المحق من غيره فيؤاخذ الناظر لكونه سببا ووجهها بعضهم بأن العائن ينبعث من عينه قوة سمية عند النظر وتتصل بالمعيون فيهلك أو يفسد كما قيل مثل ذلك فى بعض الحيات كذا ذكره فى المشارق (ولم يجىء ذلك) أى الاثبات أو الاتمام (فى) اسم المفعول من الثلاثى المجرد والاجوف (الواوى وقال سيبويه) أى فى تعليل ذلك (لان الواوات أثقل عليهم) أى العرب (من اليا آت) فان قلت ليس لنام هذا النوع بأثقل من قولهم ثار إذا وثب يثور ثورا وغارت عينه غورا بل ذلك اولى لان فى هذا اجتماع ضمتين وواوين وليس فى مصون الا واحدة وواوان ومن ثم قاسه المبرد كما نقله عنه ابن مالك قلت ان مثل غوور شاذ أيضا وانما احتمل لانهم لو حذفوا بعد اسكان الواو لا لتبس فعول بفعل لان المصدر يأتى على وزنهما وكذلك قوول لو حذفوه لالتبس فعول بفعل لان الوصف يأتى عليهما بخلاف مصوون وما نقل عن المبرد وهم فقد نص فى تصريفه على تقييده بالضرورة قاله الغزى (وروى) عنهم (ثوب مصوون ومسك) بكسر الميم فارسى معرب وكانت العرب تسميه المشموم (مدووف) بواوين بين الدال والفاء (أى مبلول وضعف قول مقوول وفرس مقوود) وحكى الفراء عن الكسائى ان بنى يربوع وعقيل يقولون أيضا حلى مصوغ ورجل معوور وهذا كله خرج عن الكوفيين والبصريون لايعرفونه (واسم المفعول من) الاجوف (الثلاثى المزيد فيه يعتل بالقلب) والنقل أيضا (أى قلب العين ألفا) ونقل حركة العين الى ماقبلها كما قال فى اعلال نحو يخاف ويهاب وكأنه هنا قصر المسافة فتذكر الاصل واتباعه المتقدمة (كما فى المبنى للمفعول من) فعل (المضارع ان اعتل فعله أى فعل اسم مفعول) بالنقل والقلب (وهو المبنى للمفعول من المضارع) كيجاب ويستقام فان لم يعتل فعله المذكور بما ذكر بل اعتل بالقلب فقط أعتل هو كذلك وذلك (بأن يكون) أى فعله المذكور (من الابنية) أى الابواب (الاربعة) المتقدمة (كمجاب ومستقام) وهو مثال للاول (ومنقاد ومختار) مثال للثانى (والاصل) أى قبل الاعلال (مجوب ومستقوم ومنقود ومختير) نقلت حركة الواو فى الاولين الى ماقبلها ثم قلبت الواو الفا لتحركها فى

وقال :
قد كان قومك يحسبونك سيدا
واخال أنك سيد معيون*
ولم يجىء ذلك من الواوى قال سيبويه لان الواوات أثقل عليهم من اليا آت وروى ثوب مصوون ومسك مدووف أى مبلول وضعف قوله مقوول وفرس مقوود (و) اسم المفعول (من) الثلاثى (المزيد فيه يعتل بالقلب) أى قلب العين ألفا كما فى المبنى للمفعول من المضارع (ان اعتل فعله) أى فعل اسم المفعول وهو المبنى للمفعول من المضارع أن يكون من الابنية الاربعة (كمجاب ومستقام ومنقاد ومختار) والاصل مجوب ومستقوم ومنقود ومختير

وانما قال هنا بالقلب وفى اسم الفاعل بما اعتل به المضارع لان القلب هنا لازم كفعله بخلاف اسم الفاعل فانه قد يكون وقد لا يكون (كمبيع) من أباع فانه لا قلب فيه النوع (الثالث) من الأنواع السبعة (المعتل اللام) وهو ما يكون لامه حرف علة (ويقال له الناقص) لنقصان آخره من بعض الحركات (و) يقال له (ذو الأربعة) أيضا (لكون ماضيه على أربعة أحرف إذا أخبرت) أنت (عن نفسك) نحو غزوت ورميت فان قيل هذه العلة موجودة فى كل ما هو على غير الناقص من المجردات قلت هو فى غير ذلك على الأصل بخلاف الناقص فان كونه على ثلاثة أحرف ههنا أولى منه فى غير الاجوف لكون حرف العلة فى الآخر الذى هو محل التغيير فلما خالف ذلك وبقى على الأربعة سمى بذلك وأيضا تسمية الشىء بالشىء لا تقتضى اختصاصه به (فالمجرد تقلب الواو واليـاء) اللتـان هما لام الفعل من الناقص (ألفا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما كغزا ورمى) فى الفعل الماضى والاصل غزوورمى (وعصاورحى) فى الاسم والأصل عصو ورحى قلبتا ألفا وحذفت الالف لالتقاء الساكنين من الالف والتنوين والمنقلبة عن الياء

الاصل وانفتاح ما قبلها الآن وفى الأخيرين قلب كل من الواو والياء الفا لتحركه وانفتاح ما قبله (وانما قال) أى المصنف (هنا) أى فى اسم المفعول من المزيد فيه (بالقلب وفى اسم الفاعل) منه (بما اعتل به المضارع لان القلب هنا لازم) سواء وجد معه النقل أو لم يوجد (كفعله بخلاف) القلب فى (اسم الفاعل فانه) أى القلب (قد يكون) أى يوجد (فيه)أى اسم الفاعل (وقد لا يكون) وذلك (كمبيع) بضم الميم وكسر الباء اسم فاعل (من أباع) يبيع كأكرم يكرم (فانه) أى مبيع (لا قلب فيه) بل فيه النقل فقط (النوع الثالث من الانواع السبعة) التى تقدم ذكرها (المعتل اللام) اضافة المعتل إلى اللام اضافة لفظية كما ذكر فى معتل الفاء أى الذى اعتل لامه (وهو ما) أى فعل (يكون لامه) أى الفعل (حرف علة) واوا كانت أو ياء (ويقال له) أى للفعل المعتل اللام فى الاصطلاح (الناقص لنقصان آخره من بعض الحركات) البنائية (ويقال له) أى المعتل المذكور (ذو الأربعة أيضا) أى كما يقال له الناقص (لكون ماضيه) أى المعتل المذكور (على أربعة أحرف اذا أخبرت أنت عن نفسك) فى وجه تخصيص الاخبار بالمتكلم وحده ما ذكرناه من الاجوف (نحو غزوت ورميت فان قيل هذه العلة)أى كون ماضيه على أربعة أحرف (موجودة فى كل ما) أى معتل (هو) أى المعتل (غير الاجوف) كالمثال نحو وعد ويقظ (من) المعتلات (المجردات) عن الزوائد (قلت هو) أى الكون على أربعة أحرف عند الاخبار المذكور (فى غير ذلك) أى غير الناقص الذى هو غير الأجوف (على الاصل بخلاف الناقص فان كونه) أى كون الناقص أى كون ماضيه (على ثلاثة أحرف ههنا) أى فى المتكلم وحده (أولى منه) أى من الكون على ثلاثة أحرف (فى الاجوف لكون حرف العلة) أى فى الناقص (فى الآخر) منه (الذى هو) أى الآخر محل التغيير بخلاف غيره من المعتل كالمثال والاجوف فان حرف العلة فيهما فى غير الآخر (فلما خالف) أى الناقص (ذلك) أى الكون على ثلاثة أحرف عند الاخبار (وبقى) أى الناقص عند ذلك (على الاربعة) أى أربعة أحرف (سمى) أى الناقص (بذلك) أى بذى الاربعة وصار أحق بهذا الاسم من غيره (و) أقول (أيضا تسمية الشىء) كالناقص مثلا (بالشىء) أى بذى الأربعة مثلا (لا تقتضى) أى التسميه (تخصيصه) أى الشىء المسمى (به) أى بالشىء الذى هو الاسم حتى يلزم تعليلها بما يختص بالمسمى فلا يصح التعليل بالكون على أربعة أحرف لكونه عاما بل يجوز أن يسمى غير ذلك المسمى بذلك الاسم وأن لا يسمى به كما فى القارورة للزجاجة لاستقرار المائع فيها المشترك هذا المعنى بين الزجاجة وغيرها كالكوز مما لا يسمى به والحاصل ان رعاية المناسبة فى الأسماء المنقولة انما هى لترجيح الاسم والأولوية لا الصحة الاطلاق فى كل ما يوجد فيه المناسبة (فالمجرد تقلب) منه (الواو والياء اللتان هما)أى الواو والياء (لام الفعل من الناقص) قال اللقانى هذه الزيادة من الشارح خصصت القاعدة بالناقص من الفعل فالتمثيل لها بالاسم مناف فالصواب حذفها واجراء لفظ الكتاب على ظاهره (الفا إذا تحركتا) أى الواو والياء (وانفتح ما قبلهما كغزا ورمى والاصل) أى فيهما (غزو ورمى وعصا ورحى فى الاسم والاصل) أى فيهما (عصو ورحى) لقولهم فى التثنية عصوان ورحيان (قلبتا) أى الواو والياء فى الجميع (الفا) لتحركهما وانفتاح ما قبلهما (وحذفت الألف التى فى الاسم لالتقاء الساكنين من الالف والتنوين) والالف (المنقلبة عن الياء) التى فى

الفعل والاسم (تكتب بصورة الياء فيهما) أى فى الفعل والاسم (فرقا بينها) أى المنقلبة عن الياء (وبين) الالف (المنقلبة من الواو) واعلم أن القول الجامع فى هذه المسئلة هو أن يقال كل ألف ختم بها فعل أو اسم متمكن إذا كانت ثالثة مبدلة من ياء أو رابعة فصاعدا مطلقا فانها تكتب بالياء أما التقييد بالفعل أو الاسم المتمكن فللاحتراز عن الحروف نحو ما ولا وعن المبنيات نحو هذا وإذا وهؤلاء فانهما يكتبان بالالف وشذ نحو بلى والى وعلى وحتى ومتى ولدى وأما تقييد الثالث بالانقلاب عن الياء فلا خراج المنقلبة عن الواو ونحو عصى وقفا والمجهولة فانهما يكتبان أيضا بالالف على الاصل وشذ زكى من الواوى وهذه التفرقة للفرق ولم يعكس لانه لا أصل للمجهولة ولانهم كرهوا فى الاسم واوا قبلها فتحة وتتميز اليائية فى الأسماء عن الواوية بالتثنية والجمع بالتاء والامالة نحو فتى الا ما شذ نحو الربا وفى الافعال بلحاق الضمير المتصل نحو غزوت ورميت والمضارع نحو يغزو ويرمى والمصدر والمرة والهيئة نحو رمية وغزوة ويكون فاء الفعل أو عينه واوا نحو وعى وشوى لانه ليس فى كلامهم ما فاؤه ولامه واو أو عينه ولامه واو الا ما شذ نحو القوى والقصوى وقولنا مطلقا يشمل الالف اليائية كأوحى ورحى والواوية كأعطى كذا ذكره الغزى (وقوله) أى المصنف (إذا تحركتا احتراز عن نحو غزوت ورميت) فلا تقلبان لعدم الشرط وهو التحرك للزوم سكونهما لاجل الضمير المرفوع المتحرك (وقوله وانفتح ما قبلهما احتراز عن الغزى والرمى) فى الاسم (و) عن نحو لن يغزو ويرمى) فى الفعل (وكان) أى وجب (عليه) أى على المصنف (أن) يزيد فى التقييد و (يقول إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ولم يكن بعدهما ما) أى شىء (يوجب) أى يقتضى (فتح ما قبله) أى ما قبل ذلك الشىء الموجب كالضمائر المتصلة البارزة والمستترة وكألف التثنية (احترازا من نحو غزوا ورميا) فى الفعل (وعصوان ورحيان) فى الاسم (ويرضيان وارضيا ويغزوان ويرميان مبنيين للمفعول) قيدهما بذلك اذ فتح ما قبل الواو والياء فى حال كونهما مبنيين للفاعل منتف اذ هو فى يغزوان مضموم وفى يرميان مكسور وأما يرضيان فمضارع رضيا بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع مطلقا (فان الف التثنية يقتضى فتح ما قبله فلا تقلب اللام) أى لام الكلمة الفا (فى هذه الأمثلة) المذكورة (لئلا تزول الفتحة) التى اقتضاها الف التثنية (ولو قلبت) أى اللام فيها (الفا وتحذف الالف) المنقلبة عن اللام لالتقاء الساكنين (لادى) أى حذف الالف المنقلبة عن اللام (الى الالتباس) أى بالمفرد (ولو فى صورة) واحدة أما غزوا ورميا فالتباسهما مطلق وأما عصوان ورحيان فعند الاضافة لسقوط النون وأما يرضيان ويغزوان ويرميان فعند دخول الناصب لانه يقال فيها حينئذ بعد القلب والحذف لن يرضى ولن يغزى ولن يرمى وهو واضح الالباس وأما ارضيا فهو مقتطع من المضارع فهو فرعه (فتدبر) أى تيقظ للالتباس وافهمه واعلم أن الشيخ سعد الله قال فى قول الشارح فى الناقص الواوى المبنى للمفعول يغزوان بالواو بدون قلبها إلى الياء هذا سهو والصواب يغزيان بالياء لان كل واو وقعت رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها مضموما قلبت ياء وههنا كذلك فالواجب أن يقول يغزيان انتهى ورأيت فى بعض مؤلفات الاكراد ما ملخصه ومجهول المستقبل يغزى يغزيان يغزون إلى آخره بقلب الواو ياء فى جميع تصاريفه ثم الياء الفا فى مفاريده ولذا تكتب على صورة الياء وانما

تكتب بصورة الياء فيهما فرقا بينها وبين المنقلبة من الواو وقوله إذا تحركتا احتراز عن نحو غزوت ورميت وقوله وانفتح ما قبلهما احتراز عن نحو الغزو والرمى ونحو لن يغزو ولن يرمى وكان عليه أن يقول إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ولم يكن بعدهما ما يوجب فتح ما قبله احترازا من نحو غزوا ورميا وعصوان ورحيان ويرضيان وارضيا ويغزوان ويرميان مبنيين للمفعول فان الف التثنية تقتضى فتح ما قبلها فلا تقلب اللام فى هذه الامثلة لئلا تزول الفتحة ولو قلبت ألفا وحذف الألف لادى إلى الالتباس ولو فى صورة فتدبر

لم تقلب الواو الفا ابتداء رعاية لتبعية مجهول الماضى وتحذف اللام اعنى الياء بعد قلبها الفاء من جمع المذكر والمخاطبة لالتقاء الساكنين من لام الفعل وواو الجمع وياء المخاطبة ومجهول الامر باللام ليغز ليغزيان ليغزوا الى لاغز ولنغز ومجهول النهى لا يغز لا يغزيان الى لا اغز ولا نغز بحذف لام الفعل للجزم انتهى وفيه تأييد لكلام الشيخ سعد الله المذكور ولعل ما قاله الشارح لغة ومن ثم أقره اللقانى ولم يتعقبه فحرره والله أعلم بالصواب (واما نحن ارضين واخشين) واسعين وارعين (من) فعل (الواحد) بيان لنحو (المؤكد بالنون) مخففة أو مثقلة (فلم تقلب ياؤه) أى النحو المذكور (ألفا) مع انها متحركة وما قبلها مفتوح (لانه) أى نحو ارضين وماعطف عليه (مثل ارضيا واخشيا) فحمل عليهما (لما مر) أى فى الاجوف (من أن النون) اللاحقة للفعل (مع) الضمير المتصل (المستتر كألف التثنية) أى فى وجوب فتح ما قبلها لانها بمنزلة الجزء من الفعل وقد علمت أن ارضيا واخشيا لم يعلا فكذا ماحمل عليهما (والمصنف ترك هذا القيد) وهو قول الشارح ولم يكن بعدهما ما يوجب فتح ما قبله (اعتمادا على أمثلته) أى المجرد الناقص (على ما) أى الوجه الذى (سيجىء وكذلك) أى مثل المجرد فى الحكم المذكور (الفعل) الناقص (الذى زاد على الثلاثة) أى ثلاثة أحرف ثم بين قوله وكذلك بقوله (تقلب لامه) أى الفعل الذى زاد (الفا عند وجود العلة) أى علة القلب (المذكورة) فى المجرد وهى تحركها وانفتاح ماقبلها (وكذلك) أى تقلب لامه الفا (اسم المفعول من) الناقص الثلاثى (المزيد فيه فان ما قبل لامه) أى اسم المفعول من المزيد فيه وهو علة لما تضمنه قوله كذلك (يكون مفتوحا ألبتة) أى قطعا فتقلب لامه الفا (ثم أشار) أى المصنف (الى أمثلة الفعل) المزيد (واسم المفعول على طريق) ترتيب (اللف والنشر بقوله كأعطى والاصل) أى قبل الاعلال (اعطو واشترى والاصل) فيه قبل ما ذكر (اشترى) بفتح الياء (واستقصى والاصل) فيه (استقصو قلبت الواو من اعطو واستقصو ياء لما سيجىء) من أن الواو اذا وقعت رابعة فصاعدا ولم يكن ماقبلها مضموما قلبت ياء (ثم قلبت الياء من الجميع) أى جميع الامثلة من الواوى واليائى (الفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (وهذا) أى انقلاب الواو بدرجتين (هو السر) أى الحكمة (فى فصل ذلك) أى الفعل الزائد على الثلاثة (وما يليه) أى وما يلى ذلك وهو اسم المفعول (عما قبله) أى ما قبل المذكور وهو المجرد (بقوله) أى المصنف وهو متعلق بفصل كسابقه (وكذلك فافهم) أنت هذا الفصل (فانه) أى هذا الفصل (رمز خفى) أى اشارة خفية الى ذلك السر فاذا علمت ذلك (فالواو) فى المزيد المذكور (انما يقلب الفا بمرتبتين والمعطى) أصله المعطو (والمشترى) أصله المشترى (والمستقصى) اصله المستقصو (أيضا) أى مثل اعطى وما بعده (كذلك) أى تقلب الواو من الاول والاخير ياء ثم تقلب الياء من الجميع الفا (ولما) أى ولاجل ما (ذكرنا من) بيان لما (ان الالف) الكائنة (فى الجميع) أى جميع الامثلة المذكورة من الواوى واليائى (منقلبة عن الياء) المنقلبة عن الواو فى غير المشترى (يكتبونها) أى الالف فى الجميع (بصورة الياء) لما تقدم (ومثل) أى المصنف فى الفعل المزيد فيه (بثلاثة أمثلة لان الزائد اما) حرف (واحد أو اثنان أو ثلاثة وذكر) أى المصنف (اسم الفاعل) مقترنا (مع اللام ليبقى الالف فيتحقق) أى فيتضح (ما ذكرنا) من انها منقلبة عن الياء (اذ لولا اللام لحذفت الالف لالتقاء

وأما فى نحو ارضين واخشين من الواحد المؤكد بالنون فلم تقلب ياؤه ألفا لانه مثل ارضيا واخشيا لما مر أن النون مع المستتر كألف التثنية والمصنف ترك هذا القيد اعتمادا على أمثلته وعلى ماسيجىء (وكذلك الفعل الزائد على الثلاث) تقلب لامه ألفا عند وجود العلة المذكورة (و) كذلك (اسم المفعول) من المزيد فيه فان ما قبل لامه يكون مفتوحا ألبتة ثم أشار الى أمثلة الفعل واسم المفعول على طريق اللف والنشر بقوله (كأعطى) والاصل اعطو (واشترى) والاصل اشترى (واستقصى) والاصل استقصو (قلبت الواو من اعطو واستقصو ياء لما سيجىء ثم قلبت الياء من الجميع ألفا وهذا هو السر فى فصل ذلك وما يليه عما قبله بقوله وكذلك فافهم فانه رمز خفى فالواو انما يقلب ألفا بمرتبتين (والمعطى والمشترى والمستقصى) أيضا كذلك ولما ذكرنا من ان الالف فى الجميع منقلبة عن الياء يكتبونها بصورة الياء ومثل بثلاثة أمثلة لان الزائد اما واحد أو اثنان أو ثلاثة وذكر اسم المفعول مع اللام لتبقى الالف فيتحقق ما ذكر اذ لولا اللام لحذفت الالف لالتقاء

الساكنين بينها) أى بين الالف (وبين التنوين) فلا يتحقق ما ذكر (فكان الاولى) أى المصنف (فيما تقدم) أى فى بحث الاسم المجرد من الناقص (أن يقول كالعصا والرحى) لما ذكر (وكذا تقلبان) أى الواو والياء (الفا ولو كان) أى القلب (فى الواو بمرتبتين) لصدق قلبها الفا فى الجملة (اذا لم يسم) أى لم يذكر (الفاعل أى فى) الفعل (المبنى للمفعول من المضارع مجردا كان) أى المبنى للمفعول من المضارع كيغزى (أو مزيدا فيه) كيعطى (لان ماقبل لامه) أى المبنى للمفعول المذكور وهو علة للقلب (مفتوح ألبتة) أى قطعا (كقولك يعطى ويغزى والاصل) فيهما (يعطو ويغزو قلبت الواو ياء) لوقوعها رابعة وماقبلها غير مضموم (ويرمى أصله يرمى) بضم الياء (ثم قلبت الياء من الجميع) أى جميع الامثلة من الواوى واليائى (الفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها ألبتة (ولذا)أى لكون الالف منقلبة عن الياء (تكتب)أى الالف (بصورة الياء) لما تقدم (وانما قال) أى المصنف (من المضارع لان المبنى للمفعول من الماضى سيذكر حكمه) ولان ما قبل الواو والياء فى الماضى غير مفتوح ألبتة(أما الماضى فتحذف اللام منه فى مثال فعلوا مطلقا أى اذا اتصل به) أى الماضى (واو ضمير جماعة الذكور سواء كان) تفسير لقوله مطلقا (ما قبل اللام مفتوحا) نحو غزوا (أومضموما)نحو اسروا (أو مكسورا) نحو رضوا (واوا كان اللام أو ياء مجردا كان الفعل) كما فى الامثلة المذكورة (أومزيدا فيه) نحو اعطوا واستقصوا (لان اللام) علة لتحذف (وما قبله) أى اللام (متحركان فى هذا المثال) أى مثال فعلوا (ألبتة) أى قطعا (وحركة اللام الضمة لاجل) مناسبة (الواو كنصروا وضربو فحركة ما قبلها) أى اللام (ان كانت فتحة تقلب اللام الفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (وتحذف الالف لالتقاء الساكنين) نحو غزوا ورموا فأصلهما غزوو ورميوا على وزن فعلوا قلبت اللام الفا ثم حذفت لما ذكر (وان كانت) أى حركة ما قبلها (ضمة أو كسرة تسقطان) أى حركتا اللام الثابتتان لهما مع ضم ما قبلها وكسره (أو تنقلان) أى حركتا اللام المذكورتان الى ما قبلها بعد سلب حركته نحو سروا ورضوا فأصلهما سرووا على وزن فعلوا بالضم ورضيوا على وزن فعلوا بالكسر استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت على الوجه الاول أو نقلت ضمة الواو والياء لما قبلهما بعد سلب حركته على الوجه الثانى فالتقى فى الحالتين ساكنان فحذفت الواو والياء تخلصا منه وأشار الى ذلك بقوله (كما) أى على ما فالكاف بمعنى على (سنذكره مفصلا لتنقلهما) أى لتنقل حركتى اللام المذكورتين (على اللام فتسقط اللام لالتقاء الساكنين) أى فلاجل سقوط حركتى اللام أو نقلهما تسكن اللام فتحذف لالتقاء الساكنين وهما اللام وواو الضمير فحركتا اللام المذكورتان وان كانتا متحدتين بالذات اعنى الضمة الا انهما باعتبار ما قبلهما اثنان فتأمل (ففى الكل) أى كل الصور المذكورة (وجب حذف اللام ويحذف اللام) أيضا (فى مثال فعلت وفعلتا أى اذا اتصل بالماضى تاء التأنيث) لكن لامطلقا بل (اذا انفتح ما قبلها أى ماقبل اللام) وذلك (كغزت غزتا) فى الواوى من المجرد (ورمت رمتا) فى اليائى منه (وأعطت أعطتا) فى الواوى من المزيد فيه (واشترت واشترتا)فى اليائى منه (واستقصت واستقصتا) فى الواوى أيضا من المزيد فيه (والاصل) أى

بمرتبتين (اذا لم يسم الفاعل) أى فى المبنى للمفعول (من المضارع) مجردا كان أو مزيدا فيه لان ما قبل لامه مفتوح ألبتة (كقولك يعطى ويغزى) والاصل يعطو ويغزو قلبت الواو ياء فيهما (ويرمى) أصله يرمى ثم قلبت الياء من الجميع ألفا ولذا تكتب بصورة الياء وانما قال من المضارع لان المبنى للمفعول من الماضى سيذكر حكمه (أما الماضى فتحذف اللام منه فى مثال فعلوا مطلقا) أى اذا اتصل به واو ضمير جماعة الذكور سواء كان ما قبل اللام مفتوحا أو مضموما أو مكسورا واوا كان اللام أو ياء مجردا كان الفعل أو مزيدا فيه لان اللام وما قبله متحركان فى هذا المثال ألبتة وحركة اللام الضمة لاجل الواو كنصروا وضربوا فحركة ماقبلها ان كانت فتحة تقلب اللام الفا وتحذف الالف لالتقاء الساكنين وان كانت ضمة أو كسرة تسقطان أو تنقلان لما سنذكره مفصلا لتنقلهما على اللام فتسقط اللام لالتقاء الساكنين ففى الكل وجب حذف اللام (وتحذف اللام أيضا فى مثال فعلت وفعلتا) أى اذا اتصل بالماضى تاء التأنيث (اذا انفتح ما قبلها) أى فى ما قبل اللام كغزت وغزتا ورمت ورمتا وأعطت وأعطتا واشترت واشتريتا واستقصت واستقصتا والاصل

فى غزت وما بعده (غزوت غزوتا ورميت رميتا الى الآخر) أى آخر الامثلة وهو أعطوت أعطوتا واشتريت اشتريتا واستقصوت استقصوتا (قلبت الواو) أى من الواوى (والياء) أى من اليائى الفا فى الجميع (لتحركهما) أى الواو والياء (وانفتاح ماقبلهما ثم حذفت الالف لالتقا الساكنين) وهما الالف وتاء التأنيث (و) لكن (هو) أى التقاء الساكنين (فى فعل الاثنين تقديرى) واعتبارى (لان التاء ساكنة تقديرا) واعتبارا وان كانت متحركة صورة لانها ساكنة فى الاصل لانها علامة التأنيث وهى فى الفعل ساكنة (لان) تاء التأنيث (المتحركة من خواص الاسم فعرضت الحركة للتاء هنا أى فى فعل الاثنين لاجل الف التثنية) أى لاجتماع الساكنين من علامتى التأنيث والتثنية ولا مجال لحذف احداهما إذ العلامة لا تحذف بل يلزم اللبس فحركت لذلك وحينئذ (فلا عبرة بحركته) أى التاء لانها عارض والعارض كالمعدوم فنظرنا الى الاصل فحذفنا الالف تخلصا من التقاء الساكنين ونظرنا الى الصورة وحال التحرك فلم نحذف احدى العلامتين ولكل من النظرين داع فعملنا بمقتضاه (ومنهم) أى من العرب وهم أهل اليمن (من لا يلمح) أى لا ينظر (هذا) أى كون السكون تقديريا بل ينظر الى صورة الحركة (ويقول غزاتا ورماتا) باثبات الالف (وليس) أى اثبات الالف أو هذا المذهب (بالوجه) أى بالقوى أو ليس بوجه أو بمرضى لانه لم يأت فى كلام الفصحاء (وتثبت اللام) أى لام الفعل (فى غيرها أى غير مثال فعلوا مطلقا) قيد لقولهم أو حال منه (ومثال فعلت وفعلتا) حال كونهما (مفتوحى ماقبل اللام) منهما (وهو) أى غيرها (ما) أى فعل أو الفعل الذى (لا يكون) أى ذلك الفعل (على) صورة (هذه الامثلة) المذكورة أصلا (أو يكون) أى ذلك الفعل (على) مثال (فعلت وفعلنا لكن لا يكون) أى الفعل المذكور (مفتوح ما) باضافة مفتوح الى ما (قبل اللام) منه بل مكسوره (نحو رضيت رضيتا أو) مضمومه نحو (سروت سروتا لعدم) علة لثبت (موجب الحذف) وهو انفتاح ماقبل اللام وفى قوله (إذا تقرر هذا) أى حذف اللام فى مثال فعلوا مطلقا وفى مثال فعلت وفعلتا إذا انفتح ماقبلها دون ماعداه (فتقول) اشارة الى أن قوله فتقول جواب شرط محذوف لكن فى دخول الفاء عليه بحث وقد صرح علاء الدين البسطامى فى حاشية المطول بجواز اعمال الفعل المستقبل فى الظرف الماضى على مانص عليه المحققون فى قوله تعالى وإذ لم يهتدوا به فسيقولون. ووجهوه بأنه من باب المبالغة حتى كأن هذه الافعال المستقبلة واقعة فى الازمنه الماضية فالفاء لازمة لها لزوم المظروفات لظروفها وقال فى شرح اللباب وقد يجرى الظرف مجرى الشرط فيصدر بالفاء بعده نص عليه سيبويه فى نحو زيد حين لقيته فأنا أكرمه وقال مثله الدمامينى فى شرح المغنى فتأمل (فى فعل مفتوح العين) حال كونه (واويا غزا) بقلب الواو الفا (غزوا) باثبات الواو (غزوا) بقلب الواو ألفا ثم حذفها لالتقاء الساكنين (غزت غزتا) بحذف الالف المنقلبة عن الواو لالتقاء الساكنين (غزون) باثبات الواو لسكونها (غزوت غزوتما غزوتم غزوت غزوتما غزوتن غزوت غزونا) باثبات الواو لعدم موجب حذفها (و) تقول (فيه) أى فى فعل مفتوح العين حال كونه (يائيا رمى) بقلب الياء ألفا (رميا) باثبات الياء (رموا) بحذف الياء لالتقاء الساكنين (رمت رمتا رمين رميت رميتا رميتم رميت رميتا رميتن رميت رمينا) باثبات الياء لسكونها (و) تقول (فى فعل مكسور العين رضى) أصله رضو قلبت الواو ياء

غزوت غزوتا ورميت رميتا الخ قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وهو فى فعل الاثنين تقديرى لان التاء ساكنة تقديرا لان المتحركة من خواص الاسم فعرضت الحركة ههنا لاجل الف التثنية فلا عبرة بحركته ومنهم من لايلمح هذا ويقول غزاتا ورماتا وليس بوجه (وتثبت) اللام (فى غيرها) أى فى غير مثال فعلوا مطلقا ومثال فعلت وفعلتا مفتوحى ماقبل اللام وهو مالا يكون على هذه الامثلة أو يكون على فعلت وفعلنا لكن لا يكون مفتوح ماقبل الآخر نحو رضيت رضيتا وسروت سروتا لعدم موجب الحذف إذا تقرر هذا فتقول فى مثال فعل مفتوح العين واويا (غزا غزوا غزوا غزت غزتا غزون غزوت غزوتما غزوتم غزوت غزوتما غزوتن غزوت غزوناو) فيه يائيا (رمى رميا رموا رمت رمتا رمين رميت رميتا رميتم رميت رميتا رميتن رميت رمينا)وفى فعل مكسور العين(رضى

لتطرفها وانكسار ماقبلها كما سيجيء (رضيا رضوا) بقلب اللام الفا وحذفها لالتقاء الساكنين أو بنقل حركتها الى ماقبلها ثم حذفها لما ذكر (رضيت رضيتا رضين رضيت رضيتا رضيتم رضيت رضيتا رضيتن رضيت رضينا) بالاثبات لعدم موجب الحذف (وهو) أى فعل المكسور العين (سواء كان واويا أو ياثيا فان لامه) أى فعل المكسور العين (ياء لان الواو تقلب ياء لتطرفها) أى لوقوعها فى الطرف (وانكسار ماقبلها) أى الواو وذلك (كرضى أصله رضو بالواو بدليل مصدره يجيء على رضوان بكسر الراء وضمها وبالواو والرضوان والرضاة بمعنى وفى شرح الكشاف للطيبى الرضوان الرضى الكثير ولما كان أعظم الرضى رضى الله تعالى خص لفظ الرضوان فى القرآن بما كان من الله تعالى يقال رضى به وعنه وعليه بمعنى (وهذا) أى كون رضى واويا (صريح فى) كتاب (الصحاح) للجوهرى (واليائى) من فعل المكسور العين (كخشى ولذا) أى لكون اللام فى فعل المكسور العين ياء ألبتة سواء كان واويا أو ياثيا (لم يذكر) أى المصنف (الا مثالا واحدا وكذلك) أى ومثل رضى (تقول) فى فعل مضموم العين نحو (سرو أى صار سيدا) وقال فى المختصر أى صار سريا والسرى يجمع على سراة وهو جمع عزيز اذ فعيل يجمع على فعلة ولا يعرف غيره ومثله سادة لان تقدير سيد فعيلا يدل على أنه يجمع على سيائد بالهمزة مثل تبيع وتبائع وقال أهل البصرة تقدير سيد فعيلا وجمع على فعلة كأنهم جمعوا سائدا على سادة مثل قائد وقادة وقالوا جمع جيد وسيد على جيائد وسيائد بالهمز على غير قياس لان جمع فعيل على فياعل بلا همز (سروا) باثبات اللام (سروا) بحذفها لالتقاء الساكنين (سروت سروتا سرون سروت سروتما سروتم سروت سروتما سروتن سروت سرونا) بالاثبات لعدم موجب الحذف (وانما قال) أى المصنف (وكذلك) بالفصل عما قبله (لانه لم يذكر جميع تصاريفه) أى تصاريف سرو بل ذكر ثلاثة منها (فأشار) بقوله كذلك (الى أن تصاريفه) أى سرو (كالمذكور) أى مثل تصاريف رضى (وذكر) أى المصنف للمضموم العين (مثالا واحدا لانه) أى فعل المضموم العين (لايكون ياثيا وانما فتحت أنت ماقبل واو الضمير فى غزوا ورموا وهو) أى ماقبل الواو (الزاى) فى الاول (والميم) فى الثانى (وضممت أنت ماقبلها) أى ماقبل واو الضمير (فى رضوا وسروا وهو) أى ماقبلها (الضاد) فى الاول (والراء) فى الثانى ولم تجعل الكل على نهج واحد (لان واو الضمير إذا اتصل بالفعل الناقص بعد حذف اللام) الاولى جعله متعلقا بما بعده وهو فان انفتح لتوسعهم فى الظروف مالا يتوسعون فى غيرها وان منعه الشارح كما سيأتى يعنى لان واو الضمير إذا اتصل بالفعل الناقص فينظر فيه (فان انفتح) أى بعد ذلك (ماقبلها أى ماقبل واو الضمير أبقى) أى (ماقبلها على الفتحة اذ) الاصل ابقاء الشىء على ماكان عليه و (لامانع منها) أى من الفتحة أى من ابقائها (وان انضم ماقبلها) أى ماقبل واو الضمير أبقى على (الضمة أو انكسر ضم) أى ماقبلها (لمناسبة الواو ففتح) أى ما قبل واو الضمير (فى غزوا ورموا لان ماقبل الواو) وهو الزاى فى الاول والميم فى الثانى (بعد حذف اللام) أى منهما (مفتوح لانهما) أى غزوا ورموا (مفتوحا العين فأبقى الفتحة) أى على الاصل (وضم) أى ماقبل واو الضمير (فى سروا لانه) أى سروا (مضموم العين وكذا) أى ضم ماقبل الواو (فى رضوا لانه) أى ماقبل الواو فيه (كان مكسورا بعد

واويا أو ياثيا لامه ياء لأن الواو تقلب ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها كرضى أصله رضوا بدليل رضوان واليائى كخشى ولذا لم يذكر الا مثالا واحدا (وكذلك) تقول (سرو) أى صار سيدا (سروا) سروت سروتا سرون سروت سروتما سروتم سروت سروتما سروتن سروت سرونا وانما قال وكذلك لانه لم يذكر جميع تصاريفه فأشار الى أن تصاريفه كالمذكور وذكر مثالا واحدا لانه لا يكون ياثيا (وانما فتحت) أنت ماقبل واو الضمير (فى غزوا ورموا) وهو الزاى والميم (وضممت) أنت ماقبلها (فى رضوا وسروا) وهو الضاد والراء لان واو الضمير إذا اتصلت بالفعل الناقص بعد حذف اللام (فان انفتح) ماقبلها أى ماقبل واو الضمير (ابقى ماقبلها على الفتحة) إذ لامانع منها (وان ضم) ما قبلها (أو كسر ضم) لمناسبة الواو الضمة ففتح فى غزوا ورموا لان ماقبل الواو بعد حذف اللام مفتوح لانهما مفتوحا العين فأبقى على الاصل وضم فى سروا لانه مضموم العين وكذا فى رضوا لانه كان مكسورا بعد

حذف اللام) منه لانه مكسور العين (فقلبت الكسرة ضمة لتبقى الواو) أى لئلا يلزم قلب واو الضمير ياء لسكونها اثر كسرة (وفى هذا الكلام) وهو قوله لان واو الضمير الى آخره (نظر) أى بحث (من وجوه) ثلاثة (الاول) منها (أن قوله) أى المصنف (وان انضم أو انكسر لايخلو عن حزازة) هى فى الاصل وجع فى القلب من غيظ ونحوه وأراد بها هنا ما يقلق القلب وينفر عنه الطبع (لانه) أى الشأن (ان انضم) أى ماقبل الواو (فكيف يضم) أى فيلزم تحصيل الحاصل ويجاب بما قدرناه من أن هذا الشرط جوابه محذوف وهو أبقى لدلالة الاول عليه (فالعبارة الصحيحة أن يقول ان انفتح) أى ماقبل الواو (أو انضم أبقى) أى على الفتحة أو الضمة (وان كسر) أى ماقبل الواو (ضم) أى لمناسبة الواو (والثانى) منها (أن كلامه) أى المصنف (هذا) وهو قوله وان كسر ضم (يدل على أنه) أى الشان (لم تنقل ضمة الياء) أى فى نحو رضيوا (الى الضاد بل حذفت) أى الضمة (ثم قلبت الكسرة) أى كسرة الضاد (ضمة حيث قال) أى المصنف (وان كسر ضم) ولم يتعرض للنقل ويمكن أن يجاب بأن معنى قوله ضم أتى بالضمة بدليل قوله الآتى نقلت حركة الياء (وقوله) مبتدأ (وأصل رضوا رضيوا يعنى) أى المصنف بقوله ذلك (بعد قلب الواوياء) لتطرفها وانكسار ماقبلها كما تقدم لايعنى بذلك أنه أصله الاصيل (اذ الاصل) الاصيل (رضووا) بواوين أحدهما لام الفعل والثانى واو الضمير فقلبت اللام ياء لما مر ثم بعد ذلك (نقلت حركة الياء الى الضاد وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما) أى الساكنان (الواو والياء صريح) خبر للمبتدأ (فى أن الضمة نقلت من الياء الى ماقبلها) وهو الضاد وحينئذ (فبين الكلامين) أى بين كلامى المصنف (تباين) أى تباعد وتخالف وقد تقدم مايقتضى توافقهما وتطابقهما من التأويل (الثالث) من الوجوه الثلاثة (أن قوله) أى المصنف (بعد حذف اللام الظاهر أنه متعلق بقوله اتصل اذ لايجوز) علة لكون الظاهر كذلك (تعلقه) أى قوله بعد حذف اللام (بقوله ان انفتح لان معمول الشرط لا يتقدم عليه) أى على الشرط لان لحرف الشرط صدر الكلام هذا فى غير الظرف أما اذا كان المعمول ظرفا فيجوز على الظاهر تقدمه لتسامحهم فى الظروف ومن ثم عمل فيها العامل الضعيف كاسم الاشارة وحرف النفى على رأى ودلك لان لها مع الفعل حالا ليست لغيرها لاحتياجه اليها من حيث وقوعه فيها سواء كان ذلك الظرف ظرف مكان أو ظرف زمان والمجرور فى ذلك كالظرف لمشاركته اياه (وكذا معمول ما بعد فاء الجزاء) أى لا يجوز أيضا تقدمه على مابعد الفاء وانما قال ذلك لصدق قوله بعد حذف اللام على أنه معمول الشرط ومعمول ما بعد فاء الجزاء هذا وقد صرح فى الضوء بأن فاء الجزاء لا يمنع عمل ما بعدها فى الظرف الواقع قبلها (و) هذا الظاهر لايجوز أيضا لانه (لايصح تعلقه) أى تعلق قوله بعد حذف اللام (بقوله اتصل) لفساد المعنى (لان الاتصال) أى اتصال واو الضمير بالفعل الناقص (ليس بعد حذف اللام والا) أى وان لم يكن كذلك بأن كان الاتصال بعد الحذف (لم يبق لحذفها) أى اللام (علة فان علته) أى علة حذفها (اجتماع الساكنين وأحدهما) أى الساكنين (الواو) جملة حالية واذا لم يحصل الاجتماع لم تحذف اللام (فكيف) يحكم بأنه (يكون الاتصال بعد الحذف وهذا) أى عدم صحة المذكور

حذف اللام فقلبت الكسرة ضمة لتبقى الواو وفى هذا الكلام نظر من وجوه الاول أن قوله وان ضم أو كسر ضم لايخلو عن حزازة لانه ان ضم فكيف يضم فالعبارة الصحيحة أن يقال ان انفتح أو ضم أبقى وان كسر ضم الثانى أن كلامه هذا يدل على أنه لم ينقل ضمة الياء الى الضاد بل حذفت ثم قلبت الكسرة ضمة حيث قال وان كسر ضم وقوله (وأصل رضوا رضيوا) يعنى بعد قلب الواوياء اذ الاصل رضووا (فنقلت ضمة الياء الى الضاد وحذفت الياء لالتقاء الساكنين) وهما الواو والياء صريح فى أن الضمة نقلت من الياء الى ماقبلها فبين الكلامين تباين الثالث أن قوله بعد حذف اللام الظاهر أنه متعلق بقوله اذا اتصل اذ لايجوز تعلقه بقوله ان انفتح لان معمول الشرط لا يتقدم عليه وكذا معمول مابعد فاء الجزاء ولايصح تعلقه بقوله اتصل لان الاتصال ليس بعد حذف اللام والا لم يبق لحذفها علة فان علته اجتماع الساكنين وأحدهما الواو فكيف يكون الاتصال بعد الحذف وهذا

(ظاهر فالتوجيه) أى لكلام المصنف المذكور لدفع الاعتراض الثالث (أن يقال تقديره) أى تقدير قوله اذا اتصل بعد حذف اللام (اذا اتصل اتصالا يثبت بعد حذف اللام) هذا لايخلو عن حزازة أيضا لان لفظ اتصالا ان لم يكن سهوا فهو حشو لاطائل تحته (وهذا التوجيه لو صح اندفع الاعتراض الثانى) وهو الذى ذكره بقوله هذا يدل على أنه لم ينقل ضم الياء الى آخره (بأن يقال) أى فى التوجيه (المراد بقوله ان كسر ضم أن ينقل ضمة اللام اليه) أى الى ما قبل اللام (اذ لا منافاة) أى بين قولنا ضم وبين قولنا أن ينقل الضمة (فانه) أى الشان (اذا نقل الضمة اليه) أى الى ماقبل اللام (صدق أنه) أى ماقبل اللام (ضم) لان معنى ضم حرك بالضمة والتحريك بالضمة أعم من أن يكون بالنقل أو بغيره والنقل أخص فيلزم من صدقه صدق الاعم (وكذا) أى يندفع (الاعتراض الاول) وهو الذى ذكره بقوله وان ضم فكيف ضم (بأن يقال) أى فى التوجيه (انه) أى المصنف (لم يقل وان ضم أبقى تنبيها على أن هذا الضم ليس هو الضم الذى كان فى الاصل لانه) أى لان ماقبل اللام (أسكن) أى سلب عنه الحركة (ثم نقل ضمة اللام اليه) أى الى ماقبل اللام (كما) أى مثل ما (ذكرنا فى رضوا) من أن حركة الياء نقلت الى الضاد بعد سلب حركتها وكذلك هنا (فتقول أصل سروا سرووا نقلت ضمة الواو الى ماقبله) أى ماقبل الواو وهو الراء بعد اسكانه لامتناع اجتماع حركتين على حرف واحد (فصح أنه) أى ماقبله (ضم) أى صدق عليه أنه ضم وفى قوله وهذا التوجيه لو صح اندفع الى آخره حزازة من حيث ان جعل صحته سببا لاندفاع الاعتراضين وليس كذلك بل اندفاعهما بقوله المراد بقوله ان كسر ضم أن ينقل الى آخره وبقوله أنه لم يقل وان انضم أبقى (فاندفع الاعتراضات الثلاث) الذى تقدم ذكرها (وهذا) لعل الاشارة الى جعل قوله لو صح سببا لاندفاع الاعتراضين ويحتمل أن تكون الاشارة الى تفاوت كل من الاعتراضات الثلاث لان الاعتراض الثالث قوى وتوجيهه ضعيف والاول والثانى ضعيفان وتوجيههما قوى فافهم (موضع تأمل) وقال الغزى لعل وجهه أن قول المصنف بعد حذف اللام وان صح بأن لم يكن سهوا لكنه حشو لاطائل تحته ويحتمل أن يكون ماتقدم من التنظير فى الاعتراض الثالث انتهى فتأمل (وأما المضارع فتسكن الواو والياء والالف منه) واعترض بأن الألف ساكنة أبدا ولا تقبل الحركة فاسكانها تحصيل الحاصل وقد يجاب بأنه من عطف الجملة على الجملة بتقدير وتبقى الألف (فى) حالة (الرفع) متعلق بتسكن (نحو يغزو ويرمى ويخشى والاصل) أى فى يغزو وما بعده (يغزو) كيضرب (ويرمى) كيضرب (ويخشى) كيعلم (ويحذف) أى ماذكر من الواو والياء والالف (فى) حالة (الجزم لانها) أى الواو والياء والالف (قائمة مقام الاعراب) فيه تسامح اذ ظاهره أن الاعراب بتلك الاحرف وليس كذلك بل المراد أن المضارع المذكور لما لم يكن فى آخره حركة وكان حرف العلة جاريا مجرى الحركات حذفه الجازم كما يحذفها ولذلك قال (كالحركة) خبر ثان لان (فكما تحذف الحركة) أى للجازم (فكذا هذه الحروف) الثلاثة تحذف أيضا وفاء فكما للتفريع والكاف للتشبيه وما كافة لها عن الدخول فى المفرد وأصل الكلام فتحذف هذه الحروف كما تحذف الحركة الا أنه قدم المشبه به فصار مقارنا لفاء التفريع

ظاهر فالتوجيه أن يقال تقديره واذا اتصل اتصالا باقيا يثبت بعد حذف اللام وهذا التوجيه لو صح لاندفع الاعتراض الثانى بأن يقال المراد بقوله ان كسر ضم أن تنقل ضمة اللام اليه اذ لامنافاة فانه اذا نقل الضمة اليه صدق أنه ضم وكذا الاعتراض الاول بأن يقال انه لم يقل وان ضم أبقى تنبيها على أن هذا الضم ليس هو الضم الذى كان فى الاصل لانه أسكن ثم نقل ضمة اللام اليه كما ذكر فى رضوا فتقول أصل سروا سرووا نقلت ضمة الواو الى ماقبلها فصح أنه ضم فاندفع به الاعتراضات الثلاث وهذا موضع تأمل (وأما المضارع فيسكن اللام منه فى الرفع) نحو يغزو ويرمى ويخشى والاصل يغزو ويرمى ويخشى (ويحذف فى الجزم) لانها قائمة مقام الاعراب كالحركة فكما تحذف الحركة فكذا هذه الحروف

وكرر الكاف للتأكيد وقد يكرر لطول الكلام كما ذكره الشارح والشريف فى شرح الكشاف وزيد الفاء فى كذا لان المشبه به المقدم ينزل منزلة الشرط كأنه قيل اذا حذفت فقد حذفت تلك وهذا التكرير والزيادة كل منهما شائع فى التراكيب كذا ذكره الدده جنكى (وقد شذ قوله) أى الشاعر من بحر البسيط وأجزاؤه مستفعلن فاعلن أربع مرات :

(هجوت زبان ثم جئت معتذرا * من هجو زبان لم تهجو ولم تدع)

الهجاء ضد المدح وفى الاساس ومن المجاز فلان يهجو فلانا هجوا وهجاء وتهجاء بفتح التاء أى يعد معايبه فهو مهجى ولا تقل هجيته والمعنى كأنك لم تهج لانك اعتذرت من الهجو ولم تدع الهجو اذ قد هجوت فى الواقع (حيث اثبت) أى الشاعر (الواو) فى قوله تهجو حال دخول الجازم (وقوله) أى الشاعر من بحر الوافر واجزاؤه مفاعلتن مفاعلتن ست مرات:

(ألم يأتيك والانباء تنمى * بما لاقت لبون بنى زياد)

فاعل يأتيك ضمير مستتر راجع الى الخبر بقرينة قوله والانباء تنمى أو لبون الذى فى آخر المصراع على حذف المضاف أى خبرها ويجوز ان يكون فاعله ما فى قوله بما لاقت والباء زائدة والانباء جمع نبأ بمعنى الخبر والنماء الزيادة يقال نمى المال وغيره ينمى بالكسر نماء بالمد وينمو نموا بالضم والتشديد ونمى الحديث الى فلان اسنده له ورفعه والملاقات المصادفة يقال لقيته ولاقيته اذا صادفته واستقبلته قريبا منه واللبون من الشاة والابل ذات اللبن غزيرة كانت أو بكيئة وبنو زياد هم الربيع بن زياد العبشمى واخواته وقصد الشاعر أن الربيع غضب على عامر بن قيس بن زهير فأغار قيس على ابل الربيع وساقها الى مكة وباعها من عبد الله بن جدعان بدروع وسيوف (حيث) متعلق بشذ المحذوف (اثبت) أى الشاعر (الياء) فى يأتيك حال دخول الجازم (وقوله) أى الشاعر من بحر الطويل واجزاؤه فعولن مفاعيلن اربع مرات :

(وتضحك منى شيخة عبشمية * كأن لم ترى قبلى اسيرا يمانيا)

والمعنى تتعجب وتضحك من حالى امرأة عجوز شعواء لان الشعواء العجوز تسمى شيخة فى الضرورة على ما قاله ابن درستويه وعبشمية نسبة الى عبد شمس كأنها لم تر قبلى اسيرا يمانيا أى منسوبا الى اليمن وأصله يمنى بالتشديد حذفت احدى يائى النسبة وعوض عنها الالف (حيث اثبت) أى الشاعر (الالف) حالة الجزم ويمكن أن يقال هذه الحروف حذفت للجزم والموجودة الآن للاشباع والضرورة (وتفتح الواو والياء فى) حالة (النصب لخفة الفتحة) عليهما لعدم الاحتياج الى تحريك الشفة أصلا فلم يعدوها ثقيلة بخلاف الضمة (وتثبت الالف بحالها) الذى كانت عليه (لانها لا تقبل الحركة) لذاتها (ولا موجب للحذف) أى ولا مقتضى لحذفها (وقد جاء فى) فعل (الواحد اثبات الواو والياء) حال كونهما (ساكنين فى) حالة (النصب) سكونا (مثلهما) أى مثل سكونهما (فى) حالة (الرفع) وذلك (كقوله) أى الشاعر من بحر الطويل واجزاؤه فعولن مفاعيلن أربع مرات:

(فما سودتنى عامر عن وراثة * أبى الله ان اسمو بأم ولا أب)

سودتنى من السيادة وعامر اسم قبيلة وعن للتعليل كما فى قوله :وما كان استغفار ابراهيم لابيه

وقد شذ قوله :
هجوت زبان ثم جئت معتذرا
من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
حيث أثبت الواو وقوله:
ألم يأتيك والانباء تنمى*
بما لاقت لبون بنى زياد*
حيث أثبت الياء وقوله:
وتضحك منى شيخة عبشمية
كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا
حيث أثبت الالف (ويفتح الواو والياء فى النصب) لخفة الفتحة (وتثبت الالف بحالها) لانها لا تقبل الحركة ولا موجب للحذف وقد جاء فى الواحد اثبات الواو والياء الساكنين فى النصب مثلهما فى الرفع كقوله :
فما سودتنى عامر عن وراثة
أبى الله أن أسمو بأم ولا أب

الا عن موعدة وابى بمعنى منع وأسمو من السمو وهو العلو والارتفاع وبأم متعلق بأبى ولا أب عطف عليه لان فى أبى معنى النفى ومعنى البيت ماجعلتنى قبيلة عامر سيدا لاجل كونى وارثا للسيادة بلا استحقاق بل كنت سيدا عن استحقاق وخصال فى تصالح للسيادة ومنع الله أن أفتخر وأصير سيدا بمجرد الوراثة بدون الاستحقاق (والقياس ان اسمو بالفتح) أى بفتح الواو للناصب (ويحتمل أن تكون أن غير عاملة) أى للنصب (تشبيها لهـا) أى لان (بما المصدرية) كما تكون ما عاملة حملا لهـا على أن ويسمى هذا تقارض اللفظين وله امثلة أحدها هـذه والثانى اعطاء غير حكم إلا فى الاستثناء بها واعطاء الا حكم غير فى الوصف بها والثالث اعطاء ان الشرطية حكم لو فى الاهمال واعطاء لو حكم ان فى الجزم والرابع اعطاء اذا حكم متى فى الجزم بها واهمال متى حملا على اذا والخامس اعطاء لم حكم لن فى اعمال النصب واعطاء لن حكم لم فى الجزم الى غير ذلك وأمثلتها فى آخر مغنى اللبيب وان شئت فارجع اليه (كما فى قراءة مجاهد ان يتم الرضاعة بالرفع) أى ليتم (و) كما (فى قوله) أى الشاعر من بحر البسيط واجزاؤه مستفعلن فاعلن أربع مرات:

(أن تقرآن على اسماء ويحكما * منى السلام وأن لا تشعرا أحدا)

ومعنى البيت حاجتى اليكما ياصاحبى ان تقرآ وتبلغا من قبلى وجهتى على حبيبتى اسماء وان لان تعلما ذلك أحدا ويحكما أى رحمكما الله رحمة (حيث أثبت) أى الشاعر (النون فى) قوله (تقرآن وكلاهما) أى مافى القراءة وما فى قول الشاعر (من الشواذ) أى مخالفة القياس (وكقوله) عطف على كقوله الاول ولذلك أعاد الكاف والبيت من الطويل :

(فآليت لا ارثى لهـا من كلالة * ولامن حفى حتى تلاقى محمـدا)

آليت فعل متكلم من آلى يؤلى ايلاء بمعنى حلف والمقسم به مقدر أى بالله ولا أرثى فعل متكلم من رثى له أى رق ورحم وهو جواب القسم وضمير لهـا للناقة ومن كلالة أى تعب واعياء ومن فيـه للتعليل ومن حفى مصدر بمعنى رقة القدم يقال حفى من كثرة المشى على وزن علم أى رقت قدمه وجرحت وحتى تلاقى غاية للا أرثى وفاعله ضمير الناقة والمعنى حلفت بالله لا أرحم الناقة من أجل تعب وعى ولا من رقة القدم لكثرة المشى حتى تلاقى وتصادف الناقة محمدا صلى الله عليـه وسلم (حيث لم يقل) الشاعر (حتى تلاقى بالفتح) أى فتح الياء ويحتمل أن يكون أصـله تلاقين فحذفت النون للناصب وفيـه التفات من الغيبة الى الخطاب (ويسقط الجازم) أعم من أن يكون اسما أو حرفا (والناصب النونات) أى فى الفعل الناقص (سـوى) أى غير (نون جمع المؤنث) من نونات الرفع وان لم تنب مناب الحركة لنيابتها مناب الحروف فكما يحذف الحروف يحذف النونات المذكورة (هـذا) أى قوله ويسقط الجازم الى آخره (لا طائل تحته) أى لا غناء فيـه ولا مزية ولا فائدة وهذا لا يتكلم به الا فى الجحد وانما كان لاطائل تحته لانه استغنى عنه بما ذكر فى الصحيح ويمكن ان يقال اعادها لئلا يتوهم اختصاص الحكم لان سقوط النون هناك لما كان لاجل نيابة النون مناب الحركة فكما يحذف الحركة يحذف النون كان الوهم يتوهم ان النون فى الناقص لا يحذف بالجازم لانه غير نائب مناب الحركة بل نائب مناب الحرف فذكر ذلك دفعا للوهم المذكور وأشار بقوله (اذا تقرر هذا) أى المذكور من قوله فتسكن الواو والياء

والقياس أن أسمو بالفتح ويحتمل أن تكون أن غير عاملة تشبيها لها بما للصدرية كما فى قراءة مجاهد أن يتم الرضاعة بالرفع وفى قول الشاعر : أن تقرآن على أسمـاء ويحكما منى السلام وأن لا تشعرا أحـدا

حيث أثبت النون فى تقرآن وكلاهما من الشواذ كقوله : فآليت لا أرثى لهـا من كلالة

ولا من حفى حتى تلاقى محمدا

حيث لم يقل حتى تلاقى بالفتح (ويسقط الجازم والناصب النونات سوى نون جمع المؤنث) هـذا لاطائل تحته اذا تقرر هذا

إلى آخره (فتقول) أى ان قول المصنف فتقول جواب شرط محذوف (لم يغز بحذف الواو) للجازم (ولم يغزوا بحذف النون) علامة للجزم (ولم يرم بحذف الياء) للجزم (لم يرميا بحذف النون) علامة للجزم (ولم يرض بحذف الالف) للجزم (ولم يرضيا بحذف النون) علامة للجزم (ولن يغزو بفتح الواو) للنصب (ولن يرمى بفتح الياء) للنصب (ولن يرضى باثبات الالف) ساكنة لانها لا تقبل الحركة (ويثبت لام الفعل واوا كان) أى اللام (أو ياء فى فعل الاثنين) حال كونها (متحركة مفتوحة نحو يغزوان ويرميان ويرضيان بقلب الالف) المنقلبة عن الياء للنقابة عن الواو كما تقدم (ياء) لاجل الف التثنية كما سيذكر (أما) ثبوت اللام مفتوحة (فى يغزوان ويرميان فلعدم موجب الحذف) لوجوب انضمام ما قبل الواو وانكسار ماقبل الياء فلاتقلبان ولا تحذفان (وأما) ثبوتها متحركة (فى يرضيان فلان الالف) أى ألف التثنية (تقتضى فتحة ما قبله) أى ما قبل الالف (ولو تقلب الياء) أى من يرضيان (الفا ويحذف) أى الالف لالتقاء الساكنين (لادى) أى ذلك (إلى الالتباس) أى بفعل المذكر الواحد (حال النصب) لان الناصب يسقط النون التى بها يحصل الفرق (وتثبت) أى لام الفعل (فى فعل جماعة الاناث) مخاطبات كن أو غائبات (أيضا) أى مثل ثبوتها فى فعل الاثنين (ساكنة) لاتصالها بنون النسوة (نحو) الهندات (يغزون ويرمين ويرضين لعدم مقتضى الحذف) علة لثبت (وتحذف لام الفعل من فعل جماعة الذكور مخاطبين كانوا) أى جماعة الذكور (أو غائبين نحو يغزون ويرمون ويرضون والاصل) أى فى الجميع (يغزوون ويرميون ويرضيون) بضم ما قبل واو الضمير وهو لام الفعل (فحذفت حركة اللام) وهى الضمة لاستثقالها على الواو والياء (ثم) حذفت (اللام) لالتقاء الساكنين وضمت الميم من يرمون مع أنها دليل الياء لتبقى واو الضمير لان انكسار ما قبلها يقتضى قلبها ياء فأبدلت الضمة من الكسرة (وان شئت) أنت وجها آخر فى اعلال ما ذكر (قلت فى) اعلال (يغزون ويرمون نقلت) أى حركة اللام الى ما قبلها بعد سلب حركته (وفى) اعلال (يرضون قلبت اللام الفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم حذفت) أى اللام من الجميع لما مر وهذا أسهل (وتحذف) أى لام الفعل (أيضا) أى كما تحذف من فعل جماعة الذكور (من فعل) المؤنث (الواحدة المخاطبة نحو تغزين) بكسر الزاى (وترمين وترضين) بفتح الضاد (والأصل) أى قبل الاعلال تغزوين بضم الزاى وكسر الواو (وترميين) بكسر الميم والياء الأولى (وترضيين) بكسر الياء الأولى (فاعلت) أى هذه الثلاثة (كما مر آنفا) أى قريبا من أنه تحذف حركة اللام فى الجميع أو تنقل فى تغزين وترمين وتقلب الفا فى ترضين ثم تحذف اللام من الجميع (وقد عرفت فى بحث نون التوكيد السر فى ان المحذوف) عند اتصال نون التوكيد بالفعل (لام الفعل دون واو الضمير ويائه) وهو ما مر فى ذلك البحث من ان نون التوكيد مع غير الضمير البارز تشبه الضمير المتصل فى كونها كالجزء من الفعل لاتصالها به لفظا ومعنى فلو كان المحذوف فى يغزون واغزوا مثلا واو الضمير لزم عند اتصال نون التوكيد به ثبوت اللام فقيل اغزون بثبوت اللام مضمومة لأن نون التأكيد حينئذ شبيهة بألف الاثنين المتصلة بالفعل فثبتت اللام مع النون كما ثبتت مع الالف نحو اغزوا لكن اللازم غير جائز لانه انما يقال اغزن بحذفها فالملزوم مثله (وإذا تقرر ذلك) أى المذكور من قوله يثبت لام الفعل

(فتقول) فى يفعل بالضم (يعزو يغزوان يغزون تغزو تغزوان تغزون تغزو تغزوان تغزون تغزين تغزوان تغزون أغزو تغزو يستوى فيه) أى المضارع من نحو غزا (لفظ جماعة الذكور والاناث فى الخطاب والغيبة جميعا) أما فى الخطاب فلانك تقول أنتم تغزون وأنتن تغزون بالتاء الفوقانية فيهما وأما فى الغيبة فلانك تقول الرجال يغزون والنساء يغزون بالياء التحتانية فيهما (لكن التقدير مختلف فوزن جمع المذكر يفعون) فى الغيبة (وتفعون) فى الخطاب بحذف اللام فيهما كما ذكره من أن الاصل تغزوون حذفت اللام والواو ضمير (ووزن جمع المؤنث يفعلن) فى الغيبة (وتفعلن) فى الخطاب لما تقدم من أن اللام تثبت فى فعل جماعة الاناث (وتقول) فى يفعل بالكسر (يرمى يرميان يرمون ترمى ترميان يرمون ترمى ترميان ترمون ترمين ترميان ترمين أرمى نرمى وأصل يرمون يرميون ففعل به ما فعل برضوا) يعنى نقلت ضمة الياء إلى الميم وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وخصه بالذكر لانه خالف يغزون ويرضون فى عدم ابقاء عينه على حركته الأصلية فنبه على كيفية ضم العين وانتفاء الكسر (وهكذا) أى مثل يرمى (حكم ما كان قبل لامه مكسورا) فى جميع ما مر (كيهدى وينادى ويرتجى وينبرى) أى يتعرض (ويستدعى) فأجر عليها أحكام يرمى وصرفها تصريفه فان كنت ذكيا كفاك هذا

فى فعل الاثنين الى آخره (فتقول فى) تصريف (يفعل بالضم) أى بضم العين من الناقص الواوى (يغزو يغزوان يغزون تغزو تغزوان تغزون تغزو تغزوان تغزون تغزين تغزوان تغزون اغزو تغزو ويستوى فيه أى فى مضارع نحو غزا) أراد من مضارع نحو غزا (لفظ جماعة الذكور) وجماعة (الاناث فى) حال (الخطاب والغيبة جميعا) أى معا (أما) استواء لفظهما (فى) حال (الخطاب فلانك تقول أنتم) يا زيدون (تغزون وأنتن) يا هندات (تغزون بالتاء الفوقانية فيهما) أى فى خطاب جماعة الذكور وخطاب جماعة الاناث (وأما) استواء لفظهما (فى) حال (الغيبة فلانك تقول الرجال يغزون والنساء يغزون بالياء التحتانية فيهما) أى فى غيبة جماعة الذكور وغيبة جماعة الاناث (لكن التقدير) والاعتبار فيهما (مختلف فوزن جمع الذكور يفعون) بالياء (فى الغيبة وتفعون) بالتاء (فى الخطاب بحذف اللام فيهما) أى الغيبة والخطاب (لما ذكر من أن الاصل تغزوون) بواوين أحدهما لام الفعل والثانى واو الضمير (حذفت) أى الواو الأولى التى هى (اللام والواو) الموجود الآن (ضمير ووزن جمع المؤنث يفعلن) بالياء (فى الغيبة وتفعلن) بالتاء (فى الخطاب) بثبوت اللام فيهما (لما تقدم من أن اللام يثبت فى فعل جماعة الاناث) لعدم مقتضى الحذف (وتقول) عطف على تقول الاول (فى) تصريف (يفعل بالكسر) أى كسر العين من الناقص اليائى (يرمى يرميان يرمون ترمى ترميان يرمين ترمى ترميان ترمون ترمين ترميان ترمين ارمى نرمى واصل يرمون) أى قبل الاعلال (يرميون) بضم الياء التى هى اللام (ففعل به) أى بيرميون (ما فعل برضوا يعنى) أى المصنف بذلك (نقلت ضمة الياء إلى الميم وحذفت الياء لالتقاء الساكنين) وهما الياء وواو الضمير (وخصه) أى يرمون (بالذكر) أى ذكر أصله دون غيره (لانه) أى يرمون (خالف يغزون ويرضون فى عدم ابقاء عينه) أى عين يرمون بعد حذف اللام (على حركته) أى العين (الاصلية فنبه) أى المصنف بذكر اعلاله (على كيفية ضم العين) وهى الميم (وانتفاء الكسر) أى من العين (وهكذا أى) ومثل حكم (يرمى حكم كل ما) أى فعل (كان) الحرف الذى (قبل لامه) أى الفعل (مكسورا) وانما قدرنا ما ذكر لأن مكسورا بالنصب كما ترى فحذف الموصول الذى هو اسم كان وبقيت صلته وسوغ حذفه استثقال تكرار الموصول ويمكن توجيه النصب ايضا بأن قبلا أخرجت عن الظرفية بل عن معنى الزمان والمكان وأوقعت على الحرف المتلو بالآخر فتكون مرفوعة فافهم هذا وفى بعض نسخ الخط هكذا كل ما كان ماقبل إلى آخره وعليه فلا تأويل ولا اشكال (فى جميع ما مر) متعلق بحكم أى فى الاعلال وعدمه واستواء لفظ الواحدة المخاطبة وجمع المخاطبة واختلاف وزنهما وغير ذلك كيهدى من الاهداء يقال أهدى له واليه (ويناجى) من المناجاة وهى المكالمة على سبيل الخفية (ويرتجى) من الارتجاء وهو ضد اليأس يقال رجاه وترجاه وارتجاه ترجية كلها بمعنى (وينبرى) مضارع انبرى له (أى يعرض ويستدعى) من الاستدعاء وهو الطلب (فأجر) أنت أيها المتكلم (عليها) أى على هذه الامثلة (أحكام يرمى وصرفها) أى الامثلة (تصريفه) أى تصريف يرمى أى مثل تصريفه وكن فائسا ولا تطالب الاعادة (فان كنت ذكيا) أى فطنا (كفاك هذا) أى ما فى يرمى من الاحكام

الاحكام للقياس ولمعرفة البواقى (والا) أى وان لم تمكن ذكيا فطنا فلا تستفيد ولو بألف شاهد (فالبليد لايفيده) ولا ينفعه (التطويل) فى العبارة لايضاح المسائل والاحكام (ولو تليت) أى قرئت (عليه) أى البليد لاجل الايضاح (التوراة والانجيل و) كذا (يرعوى) عطف على يهدى (أى يكف) أى عن القبيح (يرعويان يرعوون ترعوى ترعويان يرعوين ترعوى ترعويان ترعوون ترعوين ترعويان ترعوين ارعوى نرعوى هذا) أى يرعوى (من باب الافعلال) أى مكرر اللام (والاصل ارعوو) بتكرير اللام (يرعوو) قلبت الواو الاخيرة لوقوعها خامسة مع عدم انضمام ماقبلها ثم اعل اعلال رمى يرمى (ولم يدغم) مع اجتماع المثلين (للثقل ولانهم) أى الصرفيين (انما يدغمون بعد اعطاء الكلمة ما تستحقه من الاعلال) يعنى اذا اجتمع فى الكلمة مايقتضى الاعلال وما يقتضى الادغام فالإعلال مقدم على الادغام ووجهه أن سبب الاعلال موجب وسبب الادغام ليس بموجب ويدل على ذلك امتناع التصحيح فى باب رضى وجواز الفك فى باب حيى ولان الاعلال يتحقق بالحرف الواحد والادغام لايتحقق الا بالحرفين هذا ماذهب اليه ابن الحاجب وابن مالك فى التسهيل والكافية وغيرهما وقال ابن هشام ان المعروف العكس بدليل ابدال همزه بالألف يعنى ولوكان اعتبار الاعلال مقدما لقالوا فى أيمة آمة (كما يشهد به) أى بكون الاعلال مقدما بالاعتبار على الادغام (كثير من أصولهم) أى ضوابطهم وقوانينهم منها التزامهم فى باب قوى قلب اللام ياء وامتناعهم من الادغام ومنها قلب لام يقوى ويحى ألفا وكذا لام ارعوى واحواوى واحيا واستحيا مبنيين للفاعل ومنها قولهم فى آية ان الأصل أيية كفعلة بفتح العين وكسرها تحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا وأما عدم اعلال أيمة فسيأتى فى الشرح على أن المفهوم من كلام الجوهرى ينافى ذلك كله فانه قال أصلة آمة على وزن فاعلة مثل اناء وآنية واله وآلهة ادغمت الميم فنقلت حركتها الى ماقبلها وقلبت الألف ياء فليتأمل كذا ذكره الغزى (فلما أعلوا) أى ارعوو ويرعوو (فات اجتماع المثلين ولما يلزم) بكسر اللام فى لما وهو علة مقدمة على معلولها لطوله بما يسبقه وهو قوله لم يقلبوا الى آخره وحاصل الكلام جواب عما يقال من انه اذا سلم أن الاعلال متقدم فلم خصت الواو الثانية به دون الأولى مع وجود المقتضى فى كل منهما (فى المضارع من) أن يقال يرعاو (قلب الواو الأولى ألفا) حال كونه (مضموم الواو) الثانية (وهو) أى يرعاو (مرفوض) أى متروك فى كلامهم غير مستعمل (لم يقلبوا الواو الاولى ألفا بل قلبوا) الواو (الثانية ياء لوقوعها) أى الثانية (خامسة) أى فى الكلمة (مع عدم انضمام ماقبلها) أى الثانية (ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها) أى الياء (وانما يقال فى فعل جماعة الذكور و) فعل (الواحدة المخاطبة يرعوون) بضم الواو الاولى التى هى عين الفعل (وترعوين) بكسر الواو (ولم تحذف هذه الواو) أى لثقل الضمة والكسرة عليها (كما) تحذف (فى يرضون وترضين لانه) أى الشأن وهو علة للنفى (قد حذفت) أى منهما (لام الفعل اذ الاصل) فيهما أى قبل الاعلال (يرعون وترعوين) يعنى بعد قلب الواو ياء والا فالاصل الاصيل ترعووون وترعووين (فلو حذفت هذه الواو) التى هى عين الفعل (أيضا) أى كما حذفت الواو التى هى لام الفعل (لكان) أى حذفهما (اجحافا) أى اضعافا (بالكلية والتباسا بالثلاثى المجرد) عن الزوائد أى

والا فالبليد لا يفيده التطويل ولو تليت عليه التوراة والانجيل (ويرعوى) أى يكف يرعويان يرعوون ترعوى ترعويان ترعوين ترعوى ترعويان ترعوون ترعوين ترعويان ترعوين أرعوى نرعوى هذا من باب الافعلال والاصل ارعوو يرعوو ولم يدغم للثقل ولانهم انما يدغمون بعد اعطاء الكلمة ما تستحقه من الاعلال كما يشهد به كثير من أصولهم فلما أعلوا فات اجتماع المثلين ولما يلزم فى المضارع نحو يرعاو مضموم الواو وهو مرفوض لم يقلبوا الواو الاولى ألفا بل قلبوا الثانية ياء لوقوعها خامسة مع عدم انضمام ماقبلها ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فى الماضى وانما يقال فى فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة يرعوون وترعوين ولم تحذف هذه الواو كما فى يرضون وترضين لانه قد حذفت لام الفعل اذ الاصل يرعويون وترعووين فلو حذفت هذه الواو أيضا لكان اجحافا بالكلمة والتباسا بالثلاثى المجرد

لأنه يصير الفعل بعد حذف تينك الواوين ترعون فلا يعلم هو مضارع ارعوى أورعى (ولم تقلب هذه الواو) أى المضمومة فى ترعوون والمكسورة فى ترعوين التى هى عين الفعل (ياء مع وقوعها) أى هذه الواو المذكورة (رابعة) فى الكلمة (و) مع (عدمها انضمام ماقبلها) أى الواو المذكورة (لما) أى للتعليل الذى (سنذكر) نحن (فى) آخر (هذا البحث) قبيل النوع الرابع من قوله وفى نحو افعلل وافعالل لاتقلب الاولى لان الاخيرة منقلبة لامحالة فلو انقلبت أيضا لأوقع فى الثقل المهروب عنه لاسيما فى المضارع بدليل ارعوى يرعوى ولكون هذا مقول الشارح قال هنا سنذكر بنون العظمة (وقيل) أى فى تعليل عدم القلب (لئلا يلزم اجتماع الاعلالين اعنى اعلال حرفين من كلمة واحدة بنوع) متعلق باعلال (واحد وهو) أى اجتماع الاعلالين بنوع واحد (مرفوض) أى متروك (وفيه) أى فى هذا القيل أو فى هذا التعليل (نظر لانه) أى هذا التعليل (ينتقض بنحو يقون ويقين ونحو ايقاء والاصل اوقاى وما أشبه ذلك) أى نحو يقون وما بعده (مما قلب أو حذف فيه حرفان) فيه لف ونشر غير مرتب فالحذف فى يقون ويقين اذ الاصل يوقيون ويوقيين حذفت الواو فيهما لوقوعها بين ياء وكسرة ثم نقلت حركة الياء فيهما الى ماقبلها وحذفت لالتقاء الساكنين والقلب فى ايقاء اذالأصل أوقاى كما ذكره قلبت الواو ياء لسكونها اثر كسرة والياء الاخيرة همزة لتطرفها اثر الف زائدة وسيأتى فى هذا البحث زيادة تحقيق (فافهم) أى افهم هذا النقض فانه وارد قطعا ولا يمنعه اشتهار قولهم ان اجتماع الاعلالين فى كلمة واحدة مرفوض وممتنع (فان امتناع اجتماع الاعلالين) فى كلمة واحدة (وان اشتهر فيما بينهم) أى الصرفيين (لكنه) أى امتناع الاجتماع أى قولهم فى امتناعه (كلام من غير روية) أى من غير تفكر وتأمل (اللهم الا أن يخصص) أى امتناع اجتماع الاعلالين (على ما قيل) أى بناء على ماقيل (المراد باجتماع الاعلالين تقارنهما) أى الاعلالين (بأن لا يكون) أى لايوجد (بينهما) أى الاعلالين (فاصل وحينئذ) أى حين اذ كان المراد ذلك (لا يلزم الانتقاض) أى للتعليل السابق (بما ذكر) أى بنحو يقون ويقين لعدم التقارن بينهما وذلك لانه قيل اجتماع الاعلالين انما لايجوز اذا كانا من جنس واحد واذا كانا متواليين بحيث لا يكون بينهما فاصل ولم يكونا فى محل فخرج بالقيد الاول نحو يقال وبالثانى نحو قه وبالثالث نحو يدعى واعتمدوا فى ترك هذه القيود على لفظ الاجتماع ولفظ الاعلالين لانه حكم ليس بتعريف فلا يكون قولهم اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما من غير روية بل هو بالروية وقال السيرافى الاعلال الذى منعناه من جمعه هو أن يسكن العين واللام جميعا من جهة الاعلال انتهى دده جنكى (و) كذلك (يعرورى) عطف على يهدى أيضا (يعروريان يعرورون تعرورى تعروريان يعرورين تعرورى تعروريان تعرورون تعرورين تعروريان تعرورين اعرورى نعرورى وهو) أى اعرورى الذى مضارعه يعرورى أى بابه (افعوعل مثل اعشوشب يقال) أى فى اللغة (اعروريت الفرس أى ركبته عريانا والاصل اعرورو يعرورو) وقال اللقانى الظاهر انه من العريان فهو يائى وتقدير الشارح له واويا بعيد ووجهه أنه مأخوذ من العرو وهو الخلو وفى الصحاح انا عرو منه أى خال (قلبت الواو ياء) لوقوعها سادسة مع عدم انضمام ماقبلها ثم قلبت الياء الفا

ولم تقلب هذه الواو ياء مع وقوعها رابعة وعدم انضمام ماقبلها لما سنذكر فى هذا البحث وقيل لئلا يلزم اجتماع الاعلالين اعنى اعلال حرفين من كلمة واحدة بنوع واحد وهو مرفوض وفيه نظر لانه ينتقض بنحو تقون وتقين ونحو ايقاء والاصل اوقاو وما أشبه ذلك مما قلب أوحذف فيه حرفان فافهم فان امتناع اجتماع الاعلالين وان اشتهر فيما بينهم لكنه كلام من غير روية اللهم الا أن يخصص على ماقيل المراد من اجتماع الاعلالين تقارنهما بأن لا يكون بينهما فاصل وحينئذ لا يلزم الانتقاض بما ذكر (ويعرورى)

يعروريان يعرورون
تعرورى تعروريان
يعرورين تعرورى
تعروريان تعرورون
تعرورين تعروريان
تعرورين أعرورى

نعرورى وهو افعوعل مثل اعشوشب يقال اعروريت الفرس أى ركبته عريانا والاصل اعرورو يعرورو قلبت الواو ياء

في الماضي لتحركها وانفتاح ماقبلها واستثقلت الضمة عليها في المضارع فحذفت (وأصل يعرورون) بضم الراء الثانية التي هي العين الثانية (يعروريون وأصل تعرورين) بكسر الراء الثانية (تعروريين) بيائين احداهما لام الفعل والثانية ياء الضمير (اعلا) أي يعروريون وتعروريين (اعلال يرمون وترمين) يعني نقلت حركة الياء الى ما قبلها وحذفت الياء لالتقاء الساكنين (وذلك) أي اعلالها اعلال يرمون وترمين (بعد قلب الواو) التي هي لام الفعل (ياء) لمامر (وتقول) عطف على قوله تقول يغزو (في) تصريف (يفعل بالفتح) أي بفتح العين (يرضى يرضيان يرضون) بفتح الضاد (ترضى ترضيان يرضين بالياء) أي في يرضين (دون الالف) أي دون أن يقال يرضيان بالالف (لان الاصل) أي أصل الالف في يرضى مثلا (الياء والالف منقلبة عنه) أي عن الياء لتحركه وانفتاح ماقبله (و) هي (ههنا) أي في يرضين (ليست متحركة) بل ساكنة لاتصالها بنون النسوة (فلا تقلب) لعدم الموجوب للقلب (ترضى ترضيان ترضون ترضين ترضيان ترضين) بفتح الضاد في الجميع (ارضى نرضي وهكذا) أي ومثل يرضى في الاعلال والاحكام (قياس ما) أي فعل ناقص (كان ما) أي الحرف الذي (قبل لامه) أي الفعل الناقص (مفتوحا نحو يتمطى والاصل يتمطو) قلبت الواو ياء لوقوعها خامسة وما قبلها غير مضموم ثم استثقلت الضمة على الياء فحذفت (مصدره) أي يتمطى (التمطي) مكسورا ماقبل آخره (أصله التمطو) بضم ماقبل الآخر وانما كان التمطي من الواو بدلالة اصله كذلك (لانه) أي لان التمطي أو التمطو مأخوذ من المطو وهو المد قلبت الواو أي من التمطو (ياء) لما مر (و) قلبت (الضمة) أي ضمة الطاء (كسرة لرفضهم) أي العرب (الواو المتطرفة) أي الواقعة في الطرف (المضموم ماقبلها) اي الواو وفي المختصر التمطي التبختر ومد اليدين في المشي وقيل اصله التمطط قلبت احدى الطاآت ياء كما قالوا التظني والتقضي في التظنن والتقضض ومنه قوله تعالى: ثم ذهب الى أهله يتمطى. (ويتصابى أصله يتصابو) قلبت الواو ياء لمامر (المصدر) أي مصدر يتصابى (التصابي) بكسر ماقبل آخره (وأصله التصابو) بضم الباء وانما كان أصله واوا (لانه) مأخوذ (من الصبوة) وهو الميل ومنه سمي الصبي صبيا لانه يميل الى مالا يعنيه (فأعل) أي التصابو (اعلال) أي اعلالا مثل اعلال (المذكور) وهو التمطو يعني تقلب الواو ياء والضمة كسرة لمامر (ويتقلسى) يقال قلساه فتقلسى وتقلنس إذا البسه القلنسوة فلبسها (أصله يتقلسو مصدره التقلسي) بكسر السين (اصله) أي أصل التقلسي (التقلسو) بضم السين (كتدحرج) فعل به مافعل بالتصابو (ولا يخفى عليك) أيها المتعلم (تصاريف هذه الافعال) الثلاثة (وأحكامها) من الاعلالات وغيرها (ان احطت علما) أي ان علمت علما لاخفاء معه (بيرضى) أي بتصاريفه وأحكامه (فلا أذكرها) أي تصاريف هذه الافعال وأحكامها (خوف الاملال) أي خوف السآمة منك بسبب الاطالة والاعادة (ولفظ) فعل (الواحدة المؤنثة في الخطاب كلفظ) فعل (الجمع أي) الجمع (المؤنث في الخطاب في باب يرمي ويرضى أي في كل ما) أي فعل مضارع (كان) الحرف الذي (قبل لامه) أي الفعل المضارع (مكسورا أو مفتوحا) ولا تنس مافيه من الوجهين السابقين (فانه) أي الشان (يقال في الواحدة) المخاطبة (والجمع) المؤنثة المخاطبة (ترمين وتهدين وتناجين الخ)

بعد قلب الواو ياء (وتقول) في يفعل بالفتح (يرضى يرضيان يرضون ترضى ترضيان يرضين) بالياء دون الالف لان الاصل الياء والالف منقلبة عنه وههنا ليست متحركة فلا تقلب (ترضى ترضيان ترضون ترضين ترضيان ترضين أرضى نرضى وهكذا قياس) كل ما كان قبل لامه مفتوحا نحو (يتمطى) والاصل يتمطو مصدره التمطي أصله التمطو لانه من المطو وهو المد قلبت الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ماقبلها (ويتصابى) أصله يتصابو مصدره التصابي أصله التصابو لانه من الصبوة فأعل الاعلال المذكور (ويتقلسى) أصله يتقلسو مصدره التقلسي أصله التقلسو كتدحرج ولا يخفى عليك تصاريف هذه الافعال وأحكامها ان أحطت علما بيرضى فلا أذكرها خوف الاملال (ولفظ واحدة المؤنث في الخطاب كلفظ الجمع) أي جمع المؤنث في الخطاب في (باب يرمي ويرضى) أي في كل ما كان قبل لامه مكسورا أو مفتوحا فانه يقال للواحدة والجمع ترمين وتهدين وتناجين الخ

أى آخر الافعال التى ألحقت بيرمى وهى ترنجين وتنبرين وتستدعين وترعوين وتعرورين (وكذا) يقال (ترضين وتتمطين وتتصابين وتتقاسين فيهما) أى فى الواحدة والجمع (جميعا) أى معا (والتقدير مختلف فوزن الواحدة) المخاطبة (من) باب (ترمين تفعين بكسر العين ومن) باب (ترضى تفعين بالفتح) أى بفتح العين (واللام) فيهما (محذوفة كما تقدم) أى فى قوله وتحذف من فعل الواحدة المخاطبة (ووزن جمع من) باب (ترمى تفعلن بالكسر) أى كسر العين (ومن) باب (ترضى تفعلن بالفتح) أى فتح العين (باثبات اللام) أى فيهما (لانها) أى اللام (تثبت فى فعل جماعة الاناث وعلى هذا) قياس تناجين فوزنه فى الواحدة (تفاعين) بكسر العين (و) فى الجمع (تفاعلن) بالكسر (و) تتمطين فوزنه فى الواحدة (تتفعين) بفتح العين (و) فى الجمع (تتفعلن) بالفتح وانته فى القياس (الى الآخر) أى آخر الافعال المذكورة (والامر يعنى) أى المصنف (تقول فى الامر) المأخوذ (منها أى من هذه الثلاثة) الافعال(المذكورة وهى) تفعل بضم العين نحو (تغزو و) تفعل بالكسر نحو (ترمى و) تفعل بالفتح نحو (ترضى اغزاغزوا اغزوا اغزى اغزوا اغزون ارم ارميا ارموا ارمى ارميا ارمين ارض ارضيا ارضوا ارضى ارضيا ارضين وليس فى ذلك) أى فى الامر من هذه الثلاثة (بحث) لانه تحذف اللام من المفرد المذكر وتحذف النون من المخاطبة والتثنية والجمع وتثبت النون فى جمع المؤنث وذلك لان حكم آخر الامر حكم آخر المضارع المجزوم وقد حذفت اللام والنون منه وتثبت النون فيه فى جمع المؤنث فكذا فى الامر وكل ذلك ظاهر (وإذا أدخلت عليه نون التأكيد أى على نحو اغز وارم وارض خفيفة كانت النون) أى نون التوكيد(أو ثقيلة أعيدت اللام المحذوفة فقلت اغزون باعادة الواو وارمين باعادة الياء وارضين باعادة الالف وردها)أى الالف(الى الاصل وهو الياء ضرورة) منصوب على أنه مفعول له وهو علة للرد (تحركها) أى الياء يعنى انما اعيدت ياء ولم تعد الفا لوجوب تحركها كما فى ارضيا لان النون فى ارضين كالالف فى ارضيا فى وجوب فتح ماقبلها وقد عرفت أنه لم يعل فكذا ماحمل عليه (وذلك) أى اعادة اللام عند ادخال نون التوكيد (لان هذه الحروف) أى الواو والياء والالف فى الامثلة الثلاثة المذكورة (بمنزلة الحركة فى) الفعل (الصحيح) من حيث انها تحذف من الافعال المعتلة الآخر فى حالة الامر كما تحذف الحركة من الصحيح فى الامر أيضا (وأنت تعيد الحركة) أى عند دخول نون التوكيد (ثمة) أى فى الصحيح (فكذا هنا) أى فى اغزون وما بعده (تعيد اللام) الشبيهة بها (ولا تعاد) أى اللام المحذوفة (فى فعل جماعة الذكور و) فعل (الواحدة المخاطبة اما) عدم اعادتها فيهما (من ارض فلان التقاء الساكنين لم يرتفع حقيقة لعروض حركة الواو) فى ارضون (والياء) فى ارضين (الضميرين وأما) عدم اعادتها فيهما (من اغزوارم فلان سبب الحذف باق اعنى) أى بسبب الحذف (التقاء الساكنين لو اعيدت اللام) راجع الى قوله باق وذلك لان اللام فى فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة منهما واو وياء مضمومتان أو مكسورتان فلو اعيدت وجب تخفيفها بحذف حركتها ثم حذفها للنون الساكنة كما حذف الضمير (ولغة طيء) وهو مبنى(على

وكذا ترضين وتتمطين (تفعين) بكسر العين (و) من يرضى (تفعين) بفتح العين واللام محذوفة كما تقدم (ووزن الجمع) من ترمى (تفعلن) بالكسر (و) من يرضى (تفعلن) بالفتح باثبات اللام لانها تثبت فى فعل جماعة الاناث وعلى هذا تفاعين وتفاعلن وتتفعين وتتفعلن الخ (و) تقول فى (الامر منها)أى من هذه الثلاثة المذكورة يعنى(تغزو وترمى وترضى اغز اغزوا اغزوا اغزى اغزوا أغزون) ارم ارميا ارموا ارمى ارميا ارمين ارض ارضيا ارضوا ارضى ارضيا ارضين وليس فى ذلك بحث (وإذا أدخلت عليه) أى على نحو اغز وارم وارض (نون التأكيد) خفيفة كانت النون أو ثقيلة أعيدت اللام المحذوفة فقلت اغزون باعادة الواو (وارمين) باعادة الياء (وارضين) باعادة الالف وردها الى الاصل وهو الياء ضرورة تحركها وذلك لان هذه الحروف بمنزلة الحركة فى الصحيح وأنت تعيد الحركة ثمة فكذا هنا تعيد اللام ولا تعاد فى فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة أما من ارض فلان التقاء الساكنين لم يرتفع حقيقة لعروض حركتى الواو والياء الضميرين وأما من اغز وارم فلان سبب الحذف باق أعنى التقاء الساكنين لو أعيدت اللام ولغة طيء على

ما حكى عنهم الفراء حذف الياء الذى هو لام الفعل فى الواحد المذكر بعد الكسر والفتح نحو والله ليرمن زيد وارمن يا زيد وليخشن زيد واخشن يازيد (واسم الفاعل منها) أى من هذه الثلاثة المذكورة (غاز) أصله غازو (غازيان) أصله غازوان (غازون) أصله غازوون (غازية) أصله غازوة (غازيتان) أصله غزوتان (غازيات) أصله غازوات (وغواز) وكذلك رام راميان رامون رامية رميتان راميات ورام (وراض) راضيان راضون راضية راضيتان راضيات ورواض (وأصل غاز غازو) كناصر كما مر (قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها) فصار غاز وذلك قياس مستمر وكذا راض أصله راضو جعل راضى وأصل رام رامى فحذفت ضمة الياء من الجميع استثقالا فاجتمع ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين دون التنوين لانها حرف علة والتنوين حرف صحيح فحذفها أولى فان زال التنوين أعيدت الياء نحو الغازى والرامى والراضى وانما لم يذكر المصنف رحمة الله عليه هذا الاعلال لانه قد تقدم فى كلامه مثله أعنى حذف الضمة ثم اللام بخلاف قلب الواو المتطرفة المكسور ماقبلها ياء كما قلبت الواو ياء فى المبنى للمفعول من الماضى (نحو غزى) والاصل غزو وقيلة طيء يقلبون الكسرة من المبنى للمفعول من المعتل اللام فتحة و

ما حكى عنهم الفراء حذف الياء الذى هو لام الفعل) عند دخول نون التوكيد (فى) فعل امر (الواحد المذكر) غائبا كان او مخاطبا (بعد الكسر والفتح) متعلق بقوله حذف الياء فمثال الأول(نحو والله ليرمن زيد) وهو أمر الغائب (وارمن يا زيد) وهو امر مخاطب مذكر ومثال الثانى (وليخشن زيد) وهو امر الواحد الغائب (واخشن يازيد) وهو امر الواحد المخاطب فحذف الياء الذى هو لام الفعل من الجميع بعد الكسر فى الاولين وبعد الفتح فى الاخيرين (واسم الفاعل منها أى من هذه) الافعال (الثلاثة المذكورة) وهى تغزو وترمى وترضى (غاز) للمفرد المذكر (اصله) أى قبل الاعلال (غازو) ولمثناه المرفوع (غازيان اصله) اى قبل الاعلال غازوان ولجمعه المرفوع (غازون أصله) أى قبل الاعلال (غازوون) بواويين احداهما لام الفعل والاخرى واو الجمع (غازية) للمفردة المؤنثة (أصله غازوة غازيتان) لمثناها المرفوع بالالف (أصله غازوتان غازيات) لجمعها بالالف والتاء(أصله غازوات و)لجمعها المكسر (غواز)أصله غوازى قلبت الواو من الجميع ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فى المفرد ولوقوعها رابعة فصاعدا مع عدم انضمام ما قبلها فى غيره وحذفت ضمة الياء فى المفرد وجمع المكسر لاستثقالها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين على ما سيأتى (وكذلك) أى ومثل غاز (رام راميان رامون رامية راميتان راميات ورواو ورواض راضيان راضون راضية راضيتان راضيات ورواض) واصل غاز غازو (كناصر فقلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها وذلك) أى قلب الواو المتطرفة المكسور ما قبلها (قياس مستمر وكذا) أى ومثل غاز فى الاعلال (راض أصله) أى قبل الاعلال (راضو) ثم (جعل) أى راضو (راضى) بضم الياء على حكاية راضو ولذا لم يقل راضيا وان كان مفعول جعل الثانى وقدمه فى البيان مع تأخره فى الذكر اهتماما بشأنه لكونه ذا الاصلين (وأصل رام رامى فحذفت ضمة الياء من الجميع) أى جميع الامثلة الثلاثة وهى غازى وراضى ورامى (استثقالا) أى لها على الياء (فاجتمع ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين دون التنوين) متعلق بحذفت (لانها) أى الياء (حرف علة والتنوين حرف صحيح) وعلامة التمكن أيضا (فحذفها) أى الياء (أولى) أى من حذف التنوين (فان زال التنوين) أى بسبب الاضافة أو اللام أو الوقف على الاكثر (أعيدت الياء) وجوبا فى الوصل وكثيرا فى الوقف لانها كانت ثابتة فى الاصل ولم يحدث ما يوجب حذفها ومنهم من يحذفها فيه فرقا بينه وبين الوصل ويترجح عند الوقف كذا ذكره الغزى (نحو الغازى والرامى والراضى وانما لم يذكر المصنف هذا الاعلال) وهو حذف الضمة ثم الياء لالتقاء الساكنين (لانه) أى الشأن (قد تقدم فى كلامه) أى عند التكلم على يرمون (مثله) أى مثل هذا الاعلال (أعنى) أى بمثله (حذف الضمة ثم اللام بخلاف قلب الواو المتطرفة المكسور ما قبلها ياء) أى فانه لم يتقدم مثله فى كلامه ولذا ذكره هنا (كما) راجع الى قول المصنف فقلبت الواو ياء الى آخره (قلبت الواو ياء فى) الفعل (المبنى للمفعول من الماضى نحو غزى والاصل غزو) فقلبت الواو ياء لما ذكر (وقبيلة) قوم (طيء يقلبون الكسرة) التى قبل اللام (فى) الفعل (المبنى للمفعول من المعتل اللام فتحة و) يقلبون

(اللام الفا فيقولون غزى ورمى ورضى ونحو ذلك) أى مما كان ما قبل آخره مكسورا نحو دعى وقضى (قال قائلهم) أى القائل منهم من بحر المنسرح واجزاؤه مستفعلن مفعولات مستفعلن مرتين :

(نستوقد النبل بالحضيض ونصـ * طاد نفوسا بنت على الكرم)

الاستيقاد من الوقود وهو سطوع النار وارتفاع لهبها والنبل السهام العربية وجمعها نبال وانبال والحضيض هو القرار فى الأرض عند منقطع الجبل ونصطاد من الاصطياد ونفوسا المراد بها الاشراف والسادات وبنت فعل مجهول من البناء ومعنى البيت نرمى النبل واذا اخطأ ووقع على حضيض الجبل واسفله ترى النار منه وتوقدها لشدة رمينا ونصيد بها الرؤساء والاشراف ونقتلهم بها (والاصل) أى أصل بنت قبل الاعلال (بنيت) باثبات الياء (قلبت الكسرة) أى كسرة ما قبل الياء (فتحة و) قلبت (الياء الفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها الآن (وحذفت الالف لالتقاء الساكنين) وهما الالف وتاء التأنيث (ثم) لما أعلوا المفرد المذكر بقلب لامه ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها (قالوا) أى فى اسم الفاعل المفرد المؤنث (غازية بقلب الواو ياء مع عدم تطرفها) أى الواو (لان المؤنث فرع المذكر) والفرع يحمل على الاصل فى كثير من الاحكام فيحمل هنا المؤنث على المذكر فى الاعلال وان لم توجد علته فيه ليجرى الفرع على سنن الاصل وانما كان المؤنث فرعا عن المذكر (لكون بناء المؤنث) أى حصول صيغة المؤنث (غالبا) أى فى الغالب (على زيادة) أى زيادة تاء التأنيث والزائد فرع المجرد (لاسيما) أى خصوصا تقع صيغة المؤنث بزيادة التاء (فيمن يقول رجل ورجلة وغلام وغلامة ونحو ذلك) مما يفرق بين صيغتى المذكر والمؤنث بالتاء (فلما قلبوها) أى الواو (فى الاصل) وهو المذكر (قلبوها فى الفرع) وهو المؤنث (فقالوا غازية وراضية وفى التنزيل (فى عيشة راضية) بقلب الواو ياء مع عدم التطرف (والتاء) أى التى فى غازية (طارئة على أصل الكلمة) هذا يحتمل أن يكون من تتمة العلة وجزئها وهى قوله لان المؤنث فرع المذكر ذكره بيانا لجهة الفرعية وهو الظاهر ويحتمل أن يكون علة أخرى فيقال انما قالوا غازية بقلب الواو ياء اذ العلة التى فى المذكر موجودة فيه لان التاء لطروها لا عبرة بها فقلبت الواو لذلك لا للحمل على المذكر وكلام الشارح اليه أميل ولذا قال (وليست) أى التاء (منها) أى من الكلمة (فكأن) بتشديد النون (الواو) أى التى فى غازية (متطرفة) أى واقعة طرفا (حقيقة) أى فى الحقيقة وان كانت فى الصورة غير متطرفة (فان قلت انهم) أى الصرفيين (يقلبون الواو المكسور ما قبلها ياء طرفا) كانت (أو غير طرف فقلبت) أى الواو المكسور ما قبلها (فى غازية كذا ذكره العلامة) جار الله (فى) كتابه (المفصل قلت قول المصنف أقرب) لعله أراد أقرب الى التحقيق (لان قلب) الواو (غير المتطرفة) كائن (بسبب) ملاحظة انكسار ما قبلها مع (حملها على الفعل) أى فى ذلك القلب (كما فى المصادر) نحو قيام أصله قوام قلبت الواو ياء حملا على قام (أو على المفرد كما فى الجموع) نحو جياد وديار ورياح جمع جيد ودار وريح وأصل جيد جيود اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت وأصل دار دور قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وأصل ريح روح قلبت الواو

اللام ألفا فيقولون غزا ورمى ورضى ونحو ذلك قال قائلهم:

نستوقد النبل بالحضيض ونصـ

طاد نفوسا بنت على الكرم

والاصل بنيت قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا وحذفت الالف لالتقاء الساكنين (ثم قالوا غازية) بقلب الواو ياء مع عدم تطرفها (لان المؤنث فرع المذكر) لكون بناء المؤنث غالبا على الزيادة لاسيما فيمن يقول رجل ورجلة وغلام وغلامة ونحو ذلك فلما قلبوها فى الاصل قلبوها فى الفرع فقالوا غازية وراضية وفى التنزيل: فى عيشة راضية. (و) لان (التاء طارئة على أصل الكلمة وليست منها) فكأن الواو متطرفة حقيقة فان قلت انهم يقلبون الواو المكسور ما قبلها ياء طرفا أو غير طرف فقلبت فى غازية كذلك كما ذكره العلامة فى المفصل قلت قول المصنف رحمه الله أقرب لان قلب الواو الغير المتطرفة بسبب حملها على الفعل كما فى المصادر نحو قام قياما والاصل قواما وعلى المفرد كما فى الجمع

ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وكذا (نحو) تيرة جمع تارة أصله تورة و(ديم جمع ديمة) أصله دومة وصح نحو رواء جمع ريان كراهة اعلالين ونواء جمع ناو وهو السمين من الابل لصحة عين مفرده وحينئذ (فمجرد كسر ما قبلها) أى الواو الغير المنطرفة (لا يقتضى القلب) والا وجب قياما بالقلب فى مصدر قاوم ولياذا فى مصدر لاوذ وهو غير جائز فضلا عن أن يجب (فان قلت التاء معتبرة بدليل قولهم) أى العرب (قلنسوة) مفرد قلانس (وقمحدوة) بفتحتين ثم سكون فضم ففتح مفرد قمحد وهو ما خلف الرأس وهما على حد تمرة وتمر (فلو لم تعتبر التاء لوجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لما مر فى النمطى) أى من أن الاصل فيه النمطو قلبت الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المنطرفة المضموم ماقبلها على ما مر (وحينئذ) أى حين إذ اعتبرت التاء (لا تكون الواو) أى التى فى هذين المثالين ومثلها التى فى غازية (كالمنطرفة) أى فلا تقلب وفيه أنها وان لم تكن كذلك لكنها وقعت رابعة فالقياس قلبها كما سيأتى فى كلام الشارح بعيد هذا (قلت الاصل فى قلنسوة وقمحدوة وهو) أى الاصل (المفرد على التاء والحذف) أى حذف التاء (طار) أى عند ارادة معنى الجمع وانما كان طارئا لان المفرد أصل للمجموع (بخلاف ما نحن نتكلم (فيه) وهو غازية (فان الاصل) وهو المذكر (بدون التاء نحو غاز والتاء طارئة) أى عند ارادة التأنيث (ولا يبعد عندى أن يقال فى مثل ذلك) أى غازية وما أشبهه (قلبت الواو ياء لسكونها) أى الواو (رابعة مع عدم انضمام ما قبلها) أى ما قبل الواو (هذا) أى ما ذكر فى مثل غازية من الاعلال وتوجيهه (كله ظاهر) أى لا اشكال فيه (وانما الاشكال فى اعلال نحو غواز وروام ورواض) أى فى اعلاله بالحذف وأما اعلاله بالقلب كغواز فلا اشكال فيه ووجه الاشكال أنه ان قدر وجود التنوين سابقا على حذف اللام ليكون حذفها لعلة نافى كونه عوضا وان ما هو فيه غير منصرف وان قدر مسبوقا به ليكون عوضا نافى كون الحذف لازما قياسا (وليس علينا) أى وليس الواجب علينا معاشر الصرفيين (إلا أن نقول الاصل غوازى بالتنوين أعل اعلال غاز) قال اللقانى تقدير الاصل منونا ينافى عدم صرفه إلا أن يوجه بأن الواضع علم بحذف حركة الياء ثم الياء لالتقاء الساكنين المفوت لصيغة مفاعل التى هى علة منع الصرف فسوغ لحوق التنوين ومن ثم لم يلحقه حالة النصب لوجوب بقاء الياء وحركتها فيه وعليه فالتنوين للصرف لا للعوض وفى سبب حذف الياء مذاهب أحدها أن حركتها حذفت تخفيفا وجىء بالتنوين عوضا عنها فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وظاهر كلام ابن الحاجب اختياره وثانيها كون الياء حرفا ثقيلا آخر اسم مستثقل لكونه منتهى صيغ الجموع فحذفت ثم جىء بالتنوين عوضا عنها وظاهر كلامهم اختياره وأنه المشهور عندهم وثالثها أنها لما حذفت حركتها التقت ساكنة مع التنوين المقدر فى غير المنصرف بدليل الرجوع اليه فى الضرورة فحذفت وعوض عنها التنوين ورد بأن حذفها لملاقات ساكن متوهم الوجود مما لا نظير له انتهى (ولا بحث لنا) نحن معاشر الصرفيين (عن أنه) أى نحو غواز (منصرف أو غيره) أى غير منصرف (وان تنوينه) أى نحو غواز (أى تنوين) هو لان ذلك من ابحاث النحاة الباحثين عن أحوال الكلم اعرابا وبناء (واعلم أن هذ الاعلال) أى اعلال نحو غاز بالحذف (انما هو حال الرفع والجر) لاستثقال الضمة والكسرة على الياء. وذلك لان الكسرة تحتاج الى تحريك شفة والضمة تحتاج الى

نحو ديم جمع ديمة والاصل دومة فمجرد كسر ماقبلها لا يقتضى القلب فان قلت التاء معتبرة بدليل قولهم قلنسوة وقمحدوة فلو لم تعتبر التاء لوجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لما مر فى النمطى وحينئذ لا تكون الواو كالمنطرفة قلت الأصل فى قلنسوة وقمحدوة وهو المفرد على التاء والحذف طارىء بخلاف ما نحن فيه فان الأصل فيه بدون التاء نحو غاز والتاء طارئة ولا يبعد عندى أن يقال فى مثل ذلك قلبت الواو ياء لسكونها رابعة مع عدم انضمام ما قبلها هذا كله ظاهر وانما الاشكال فى اعلال نحو غواز وروام ورواض وليس علينا إلا أن نقول الاصل غوازى بالتنوين أعل اعلال غاز ورام ولا بحث لنا فى أنه منصرف أو غيره وأن تنوينه أى تنوين واعلم أن هذا الاعلال انما هو حال الرفع والجر

تحريك الشفتين فكرهوا بقاءها على الحرف الضعيف (وأما حال النصب) فلا تحذف الياء لخفة الفتحة عليها لعدم الاحتياج إلى تحريك الشفة أصلا فلم يعدوها ثقيلة (فتقول رأيت غازيا ورواميا وغوازى وروامى) باثبات الياء وابقاء الفتحة عليها (كالصحيح) أى من الأسماء (وتقول فى) بناء (المفعول من) المعتل اللام (الواوى أى فى) بناء (اسم المفعول من) المعتل اللام (الثلاثى المجرد الواوى مغزو) بالادغام (أصله مغزوو) بواوين احداهما واو المفعول والاخرى لام الفعل (أدغمت الواو) الساكنة (فى الواو) المتحركة (و) تقول فى اسم المفعول من المعتل اللام (اليائى مرمى بقلب واوه ياء وبكسر ما قبلها أى ما قبل الياء يعنى) أى المصنف (أن أصله) أى أصل مرمى (مرموى قلبت الواو ياء) ليمكن الادغام بحصول الجنسية ولم يعكس لأن الياء أخف من الواو بابقاؤها أولى (وأدغمت الياء فى الياء) للتخفيف (وكسرت ما قبل الياء) الاولى (لتسلم الياء) عن الانقلاب إلى الواو (وانما قلبت الواو ياء لان الواو والياء إذا اجتمعتا فى كلمة واحدة) فيخرج نحو يغزو يوما ويقضى وطرا (والاولى منهما) أى من المجتمعتين (ساكنة سواء كانت) أى الساكنة (الواو أو الياء قلبت الواو ياء) أى ليمكن الادغام (وأدغمت الياء) أى الأولى (فى الياء) أى الثانية (وذلك) أى قلب الواو ياء عند الاجتماع (قياس مطرد) أى منتظم غالب الوقوع كذا قاله ابن كمال باشا (طلبا للخفة) الظاهر أنه راجع إلى قوله قلبت وأدغمت فهو علة له (واشترط) أى لقلب الواو ياء عند اجتماعهما (سكون الاولى لتدغم) أى فى الثانية (واختير الياء) أى بالانقلاب اليها (ولم يعكس) بأن تقلب الياء واوا مع حصول الغرض به من امكان الادغام بحصول المتجانسين (لخفتها) أى بالنسبة الى الواو فالخفيف أولى بالطلب (وفى كلام المصنف نظر) أى بحث لقصوره (لانه) أى المصنف (ترك شرائط لا بد) أى لاغناء (منها وهى) أى الشرائط (أنه) أى الشأن (يجب) أى يشترط فى الواو (إذا كانت) أى الواو (أولى) أى أولى المجتمعتين (أن لا تكون) أى الواو (بدلا) أى عن حرف آخر بخلاف ما إذا كانت الواو هى الثانية منهما فلا يجب ذلك كما إذا صغرت تقوى فتقول تقى (ليحترز) أى بعدم كونها بدلا (من نحو سوير وتسوير) مجهولى ساير وتساير فانه لا قلب ولا ادغام فيهما فلا يقال سير وتسير لئلا يلتبسا بمجهولى التفعيل والتفعل (كما تقدم) أى فى بحث المزيدات من الاجوف (وأن يكونا) أى الواو والياء (فى كلمة) واحدة وهذا فاعل يجب مقدرا لامعطوف على قوله أن لا تكون بدلا لفساد المعنى كما هو ظاهر والجملة معطوفة على الجملة قبله وكذا يقال فيما بعد هذه (أو ما هو فى حكمها) أى الكلمة (كمسلمى) بكسر الميم وبالادغام (والأصل) أى قبل القلب والادغام (مسلموى) أى أعل اعلال مرمى فان مسلموى مركب من المضاف والمضاف اليه وهما كلمتان لكنهما فى حكم كلمة واحدة لاتصال الياء الذى هو المضاف اليه بالمضاف اتصال الجزء بالكلمة (ليحترز) أى بكونهما فى كلمة أو ما فى حكمها (عما إذا كانت) أى الواو والياء (فى كلمتين مستقلتين نحو يغزو يوما) وقعت الواو ههنا أولا (ويقضى وطرا) وهنا وقعت الياء سابقا (وفى بعض النسخ) أى نسخ المتن (إذا اجتمعا فى كلمة وهو) أى ما فى بعض النسخ (الصواب) أى لاشتراط ذلك كما تقدم (و) يجب أيضا (أن لا يكونا) أى الواو والياء (فى صيغة افعل نحو أيوم) وهو افعل تفضيل وقع نعتا فى

وأما حال النصب فتقول رأيت غازيا ورواميا وغوازى وروامى كالصحيح (وتقول فى المفعول من الواوى) أى فى اسم المفعول من الثلاثى المجرد الواوى (مغزو) أصله مغزوو أدغمت الواو فى الواو (ومن اليائى مرمى بقلب الواو ياء وبكسر ما قبلها) أى ما قبل الياء يعنى أن أصله مرموى قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وكسر ما قبل الياء لتسلم الياء وانما قلبت الواو ياء (لان الواو والياء إذا اجتمعتا فى كلمة واحدة والأولى منهما ساكنة) سواء كانت الواو أو الياء (قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء) وذلك قياس مطرد طلبا للخفة واشترط سكون الاولى لتدغم واختير الياء لخفتها وفى كلام المصنف نظر لانه ترك شرائط لابد منها وهى أنه يجب فى الواو إذا كانت أولى أن لا تكون بدلا ليحترز به عن سوير وتسوير كما تقدم وأن يكونا فى كلمة واحدة أو فى حكمها كمسلمى والاصل مسلموى ليحترز عما إذا كانتا فى كلمتين مستقلتين نحو يغزو يوما ويقضى وطرا وفى بعض النسخ إذا اجتمعتا فى كلمة واحدة وهو الصواب وأن لا يكونا فى صيغة افعل نحو أيوم

قولهم

قولهم يوم أيوم كما فى قولهم ليل ألبل قصدا للمبالغة فى الليلية واليومية والسر فى عدم الاعلال فيه ان أفعل التفضيل شبيه بالأسماء الجامدة فلا يدخله التصريف كذا ذكره اللقانى (ولا فى الاعلام) جمع علم الاسم (نحو حيوة) وهو اسم رجل ولا يعل بالقلب والادغام والسر فى ذلك ان الاعلام كالامثال لاتغير عن موردها وقيل انما لم يدغم كما يدغم حى وميت لانه اسم موضوع لا على وجه الفعل كذا ذكره الجوهرى (و) يجب أيضا (ان لاتكون الياء اذا كانت) أى الياء (الأولى) خبر كانت (بدلا) خبر تكون احترز به عن نحو مغزى فان أصله مغزوو أبدلت الأخيرة ياء تشبيها بواو أول (من حرف آخر ليحترز من نحو ديوان) بكسر الدال وقد يفتح وهو فارسى معرب وسبب تسميته بذلك وجهان أحدهما أن كسرى اطلع يوما على كتاب ديوانه فرآهم يحسبون مع أنفسهم فقال ديوانه أى مجانين ثم حذفت التاء لكثرة الاستعمال والثانى أن الديوان بالفارسية اسم الشياطين فسمى الكتاب باسمهم لحذقهم بالأمور ووقوفهم على الجلى والخفى وسمى به الخرائط التى فيها الصكوك والسجلات والجريدة ويقال لها الدفتر وأول من دون الدواوين للولاة والقضاة عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعن الصحابه أجمعين كذا ذكره الدده جنكى (والاصل دووان فان الواو لاتقلب فى مثل هذه الصور) المذكورة (ياء) لما مر (وأيضا يجب أن لاتكون الياء للتصغير اذا لم تكن الواو طرفا) احترز به عن الياء فى نحو غزى وجرى مصغر غزو وجرو فانه يجب فيه القلب والادغام (حتى) أى كى (لا ينتقض) أى قاعدة الاعلال المذكور (بنحو أسيود وجديول فانه) أى الشأن (لايجب القلب) أى فى نحو اسيود وجديول (بل يجوز) أى القلب وهو الأكثر نظرا الى مجرد الاجتماع وجاز تركه لعروضه لانه حصل بسبب ياء التصغير وهى غير لازمة مع أنها فى غير محل التغيير ومع أن الواو قوية لتحركها قبل الاجتماع بخلاف نحو عجيز فى تصغير عجوز فانه يجب القلب فيه لان الاجتماع وان كان عارضا فى غير الطرف الا أن الواو قبل الاجتماع ساكنة خفيفة وبخلاف عرية فى تصغير عروة فان الاجتماع وان كان عارضا الا أنه فى محل التغيير قاله الدده جنكى (لايقال ان قوله) أى المصنف (اذا اجتمعتا الى آخره) قضية (مهملة) يشير الى أن اذا ولو فى الشرطية المتصلة للاهمال كإما وأو فى المنفصلة والمهملة عند علماء الميزان هى التى لم يبين فيها كمية أفراد الموضوع من جزئية أو كلية وليس الحكم فيها على الطبيعة وقد يقال ان اذا تفيد الدلالة على تبعيض التقادير المفيدة بجزئية الحكم فى بعض الصور على قياس لفظة قد فان القضية ان اقترن بها مايدل بالوضع على شمول جميع الافراد كلفظة كلما ومهما ومتى فى المتصلة ودائما فى المنفصلة فهى كلية والا فجزئية كلفظة قد يكون (وهى) أى القضية المهملة (لايجب أن تصدق كلية) أى لان المهملة فى قوة الجزئية (لانا نقول قواعد العلوم يجب أن تكون على وجه يصدق كلية) أى لانه اذا صدق الحكم على الافراد من حيث هى صدق على بعضها ولو بالعكس مثلا اذا صدق الانسان فى حين يجب صدق بعض الانسان فى حين وبالعكس كما لا يخفى فالمهملة أعم من الكلية لصدقها بها وبالجزئية اذ العام لايتعين فى مادة الخاص كذا ذكره الغزى (وأما قولهم هذا أمر ممضو عليه) هذا وارد على قوله ومن اليائى مرمى (فشاذ والقياس ممضى) كمرمى (لانه) أى ممضى (من اليائى) لانه من مضى يمضى ومنهم) أى من العرب (من يقول فى) اسم المفعول من (الواوى أيضا) أى كما فى اليائى

ولا فى الاعلام نحو حيوة وأن لا تكون الياء اذا كانت الاولى بدلا من حرف آخر ليحترز من نحو ديوان والاصل دووان فان الواو لاتقلب فى مثل هذه الصور ياء وأيضا يجب أن لاتكون الياء للتصغير اذا لم تكن الواو طرفا حتى لا ينتقض بنحو اسيود وجديول فانه لايجب القلب بل يجوز لايقال ان قوله اذا اجتمعتا الى آخره مهملة وهى لايجب أن تصدق بكل كلية لانا نقول قواعد العلوم يجب أن تكون على وجه يصدق كلية وأما قولهم هذا أمر ممضو عليه فشاذ والقياس ممضى لانه من اليائى ومنهم من يقول فى الواوى أيضا

مغزى ومعدى ومرضى بقلب الواوين ياء كراهة اجتماع الواوين وعليه قول الشاعر :

لقدعلمت عرسى مليكة أننى
أنا الليث معديا عليه وعاديا

والقياس الواو لكن الياء أيضا كثير فصيح وان كان مخالفا للقياس تشبيها بنحو عتى وجثى وفى مرضى أمر آخر وهو اجراؤه مجرى فعله الاصلى أعنى رضى فان أصله رضو (وتقول فى فعول من الواوى عدو) أصله عدوو (ومن اليائى بغى) والاصل بغوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء وكسر ماقبلها فقيل بغى وفى التنزيل: وما كانت أمك بغيا . أى فاجرة قال ابن جنى هو فعيل ولو كان فعولا لقيل بغو كما قيل فلان نهو عن المنكر كذا ذكره صاحب الكشاف وهذا عجيب من مثل الامام ابن جنى وأظن أنه سهو منه لانه لو كان فعيلا لوجب أن يقال بغية لان فعيلا بمعنى الفاعل لا يستوى فيه المذكر والمؤنث الا هم الا أن يقال شبه بما

(مغزى ومعدى) من عدا عليه بمعنى ظلمه (ومرضى بقلب الواوين ياء) وتبديل الضمة كسرة (وعليه) أى على قلب الواوين ياء (قول الشاعر من) بحر الطويل وأجزاؤه فعولن مفاعيلن أربع مرات :

(لقد علمت عرسى مليكة أننى * أنا الليث معديا عليه وعاديا)

العرس الزوجة ومليكة اسمها وهو بدل أو عطف بيان لعرسى الذى هو فاعل علمت وجملة انى أنا الليث فى موضع مفعولى علمت ومعديا عليه بمعنى مظلوما وهو حال من الليث والعامل ما فى انى من معنى الفعل وعليه نائب فاعل معديا وعاديا معطوف عليه (والقياس الواو) كأن يقال فيه معدوا عليه لانه واوى من عدا يعدو (لكن الياء أيضا كثير فصيح وان كان) أى الياء (مخالفا للقياس تشبيها بنحو عتى وجثى) يريد أن الثلاثة المتقدمة انما جاءت مخالفة للقياس حملا على عتى وجثى ومقتضاه أن القلب فيهما أصلى لا بطريق الحمل ولعل ذلك أوجبه اجتماع الواوين بعد ضمتين متواليتين وذلك غاية الثقل فلا فرق بين أن يكونا مصدرين أو جمعى عات بمعنى متمرد وجاث بمعنى جالس على الركبتين خلافا لمن قيدهما بالثانى (وفى مرضى أمر آخر وهو اجراؤه مجرى) بضم الميم (فعله) أى فعل مرضى (الاصلى) أى المبنى للفاعل واحترز به عن فعله الفرعى وهو المبنى للمفعول فان فيه أمرا آخر يشترك فيه مع مرضى مغزى ومعدى على أن الفراء علل القلب فيهما بذلك (أعنى رضى فان أصله رضو) قلبت الواو ياء لما تقدم (وتقول) فى بناء (فعول من الواوى عدو) وهو اسم فاعل مبنى للمبالغة من العداوة والعدوان والعداء بفتح العين والمد وهو تجاوز الحد فى الظلم كذا قاله الدده جنكى (أصله عدوو) بواوين ادغمت اولاهما فى ثانيتهما للتخفيف (ومن اليائى بغى والاصل) أى قبل الاعلال (بغوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت) أى الياء المنقلبة عن الواو (فى الياء) الثانية (وكسر ماقبلها) أى لتسلم الياء فقيل بغى وفى التنزيل (وما كانت أمك بغيا) أى بقلب الواو ياء وبالادغام (أى فاجرة) أى تبتغى الرجال (وقال) الامام ابو الفتح عثمان (ابن جنى وهو) بغى (فعيل ولو كان) أى بغى (فعولا لقيل بغو) أى بواو مشددة (كما قيل فلان نهو) أى كثير النهى (عن المنكر كذا ذكره صاحب الكشاف وهذا) أى ماتقل عن ابن جنى (عجيب من مثل الامام) لفظة مثل مقحمة للتعظيم كما فى قولك مثلك لا يبخل (ابن جنى وأظن أنه) أى ماتقل عنه (سهو) أى خطأ صادر (منه) أى من ابن جنى بلا تأمل (لانه) أى بغى (لو كان فعيلا لوجب أن يقال بغية) أى بالحاق ياء التأنيث (لان فعيلا بمعنى الفاعل لا يستوى فيه) أى فى فعيل بمعنى الفاعل (المذكر والمؤنث) وجوز القاضى كونه فعيلا بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء لانه للمبالغة أو للنسب كطالق وورد القطب كونه للمبالغة بأن نفى البالغ لا يستلزم النفى مطلقا وأجيب بأنه من باب نفى المقيد وقيده وقال الطيبى عن محيى السنة كل ما كان معدولا عن وجهه ووزنه كان مصروفا عن اخواته كقوله تعالى: وما كانت أمك بغيا . أسقط الهاء لانه كان مصروفا عن باغية ولك أن تقول لم يقل بغية لانه مصدر أو بزنته كما قال القاضى فى قوله تعالى: خلصوا نجيا. وحده لانه مصدر أو بزنته كذا ذكره الدده جنكى (الا هم الا أن يقال شبه) أى الفعيل بمعنى الفاعل (بما) أى بالفعيل الذى

(هو

(هو بمعنى مفعول) أى فى الزنة (كما فى قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين) قال اللقانى يحتمل ان يكون مثالا لما هو بمعنى مفعول اذ معناه مقربة من المحسنين اذ ليس المراد بمعنى مفعول معنى يعبر عنه بصيغته على موازنة مفعول بل معنى يعبر عنه بصيغة اسم المفعول ويحتمل أن يكون مثالا لشبيه ماهو بمعنى مفعول وهو الاقرب انتهى وقيل ان الرحمة بمعنى الاحسان ولذا لم يلحقه التاء (وهو) أى القول بأنه مشبه بما هو بمعنى المفعول (تكلف ولان قوله) أى ابن جنى وهو عطف على قوله لانه (لو كان فعولا لقيل بغو غير مستقيم بلا خفاء لانه) أى بغى (يائى) أى انما يلزم ان يقال بغو لو كان واويا لكنه يائى فالقياس فيه الياء (واما نهو) وان كان يائيا مع أنه جاء بالواو (فشاذ) لايقاس عليه (والقياس نهى فان قلت الواو فى عدو رابعة وما قبلها) أى الواو (غير مضموم فلم لم تقلب ياء) مع ان القاعدة اذا وقعت الواو كذلك قلبت ياء (قلت) انما لم تقلب (لان المدة) زائدة (لاعتداد بها) أى فى كونها حاجزا (فكأن ماقبلها) أى ماقبل الواو (مضموم ولان الواو الساكنة كالضمة) لانها مدتها ومدت الضمة ضمة مثلها (ولان الغرض) أى من قلب الرابعة الغير المضموم ماقبلها (هو التخفيف) أى للفظ (ويحصل) أى التخفيف (بالادغام وكذا الكلام) أى لا تقلب الواو ياء لكونها رابعة لان المدة الى آخر ما تقدم (فى اسم المفعول الواوى نحو مغزوفان قلت ماالسر فى جواز مدعى ومغزى بقلبهما) أى بقلب مدعى ومغزى أى قلب ووايهما (ياء مع الكسرة والاطراد) أى فيهما وفى أمثالهما (لا سيما فى مرضى و) فى (امتناع ذلك) أى قلب الواوين ياء (فى عدو قلت السر) أى سر جواز القلب فيما ذكر دون عدو (ان نحو مغزو طال) أى بسبب الميم (فثقل والياء اخف) أى من الواو (فعدل اليه) أى الى الياء للخفة (بخلاف فعول) أى فانه لاطول فيه ولا ثقل لنقصان حروفه بسبب عدم الميم فيه (أو أنه) أى مغزى (محمول على فعله) أى فعله الاصلى وهو الماضى المبنى للمفعول نحو غزى بضم أوله وكسر ثانيه فى قلب الواو ياء بخلاف عدو فان فعله وهو المبنى للفاعل لكون فعول بمعنى فاعل لم تقلب الواو فيه ياء وان قلبت الفا فكل حمل على فعله ونبه على اختلاف فعليهما بقوله (فافهم) فانه قد يغفل عنه تأمل (وتقول فى) بناء (فعيل من الواوى صبى والاصل) أى قبل الاعلال (صبيو) اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون (قلبت الواو ياء وأدغمت) أى الياء الاولى فى الثانية طلبا للتخفيف (وهو) أى صبى مأخوذ (من الصبوة) وهو الميل الى الجهل والفتوة وسمى الصبى به لميله الى مالا يعنيه كما تقدم أو هو من الصبى بكسر الصاد وفتح الباء وبالقصر وهو العشق ومنه يقال تصابى ويقال صبى صباء على وزن سمع أى لعب مع الصبيان (ومن اليائى شرى أصله شريى) بيائين (أدغمت الياء) الاولى (فى الياء) الثانية (والفرس الشرى هو الذى يشرى فى سيره أى يلح) بالحاء المهملة من الالحاح وهو الدوام (و) المعتل اللام (الثلاثى المزيد فيه تقلب واوه ياء لان كل واو وقعت رابعة فصاعدا ولم يكن ماقبلها) أى الواو (مضموما قلبت) أى الواو المذكورة (ياء تخفيفا لثقل الكلمة بالطول والمزيد فيه كذلك) أى هو ثقيل بالطول (لامحالة) بفتح الميم أى لابد (فتقلب فيه) أى فى المزيد فيه (الواو ياء) لطلب الخفة لان الياء أخف من الواو

كان فعولا لقيل بغو غير مستقيم بلا خفاء لانه من اليائى وأمانهو فشاذ والقياس نهى فان قلت الواو فى عدو رابعة وما قبلها غير مضموم فلم لم تقلب ياء قلت لان المدة لاعتداد بها فكأن ما قبلها مضموم لأن الواو الساكنة كالضمة ولان الغرض هوالتخفيف ويحصل بالادغام وكذا الكلام فى اسم المفعول الواوى نحو مغزو فان قلت ما السر فى جواز مدعى ومغزى بقلبهما ياء مع الكثرة والاطراد لاسيما مرضى وامتناع ذلك فى عدو قلت السر أن نحو مغزوطال فثقل والياء أخف فعدل اليه بخلاف فعول أوأنه محمول على فعله فافهم (و) تقول (فى فعيل من الواوى صبى) والاصل صبيو قلبت الواو ياء وأدغمت وهو من الصبوة (ومن اليائى شرى) أصله شريى أدغمت الياء فى الياء والفرس الشرى هو الذى يشرى فى سيره أى يلح (و) الثلاثى (المزيد فيه تقلب واوه ياء لان كل واو وقعت رابعة فصاعدا ولم يكن ماقبلها مضموما قلبت ياء) تخفيفا (لثقل الكلمة) بالطول والمزيد فيه كذلك لامحالة فتقلب فيه الواو ياء

(وقوله) أى المصنف (رابعة احتراز من نحو غزو) فان الواو فيه ثالثة (وقوله فصاعدا ليدخل فيه) أى فى القاعدة أو فى قوله المذكور (نحو اعتدى) أى فان الواو فيه خامسة (واسترشى) أى فان الواو فيه سادسة (وقوله ولم يكن ماقبلها) أى ماقبل الواو (مضموما احتراز من نحو يغزو) وفيه أنهم قلبو واو التحطى الى الياء لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ماقبلها الا ان يخص ماذكر بالفعل (فتقول أعطى يعطى والاصل أعطو يعطو) كأكرم يكرم وهو من العطو وهو الاخذ قيل لم يسمع ماضيه من الثلاثى المجرد وقيل المفعول الاول آخذلان معنى أعطيت زيدا درهما أخذ زيد درهما منى (واعتدى يعتدى والاصل اعتدو ويعتدو واسترشى يسترشى والاصل استرشو يسترشو) وهو من الرشوة بكسر الراء وضمها يقال استرشى فى حكمه طلب الرشوة فيه وارشاه أى أعطاه الرشوة والراشى هو المعطى والمرتشى هو الآخذ والرائش هو الواسطة بينهما (ومثل) أى المصنف (بثلاثة أمثلة لانها)أى لان الواو (اما رابعة) أى كواو أعطو (أو خامسة) أى كواو اعتدو (أو سادسة) أى كواو استرشو (وتقول مع الضمير أعطيت واعتديت واسترشيت وكذلك) فصله عما قبله لتغير الاسلوب (تغازينا وتراضينا بقلب الواو من الجميع) ياء (لما ذكرنا) أى من وقوعها رابعة فصاعدا مع عدم انضمام ماقبلها (فاحفظ هذه القاعدة) أى قاعدة قلب الواو المذكورة (ولكن اعلم أن المصنف وغيره اطلقوا الكلام فى هذا القلب) أى قلب الواو الواقعة رابعة فصاعدا ياء أى لم يقيدوا بكونها لاما أو عينا وان كان الاول فهو للفعل فقط أوله وللاسم (على سبيل) القاعدة (الكلية وقالوا كل واو الى الآخر) أى آخر ماتقدم (ولى فيه) أى فى اطلاقهم (نظر لان هذا القلب) المذكور (انما هو فى لام الفعل فقط)احتراز من عينه كاستقوم ومن لام الاسم كمدعو (لان وقوعه) أى لام الفعل (رابعا اكثر فهو) أى اللام (أليق بالتخفيف) أى لكثرة وقوعه (بدليل انهم) أى الصرفيين (لا يقلبونها) أى الواو (من استقوم) مع وقوعها خامسة لانها ليست بلام (وفى التنزيل استحوذ) أى بصحة الواو (وكذا) أى لايقلبون (اعشوشبوا واجتوروا وتجاوروا وما أشبه ذلك) أى مما كانت الواوا فيه عينا لا لاما (وفى نحو افعل وافعال) بالادغام فيهما والتمثيل لهما بالمثالين الآتيين فى كلامه نظر لهما قبل الادغام (لا تقلب اللام الاولى) أى الى الياء مع وقوعها رابعة فى افعل وخامسة فى افعال (لان) اللام (الاخيرة) فيه (منقلبة) أى الى الياء (لا محالة) أى لابد (فلو انقلبت الاولى أيضا لأوقع) أى لاوقع انقلابهما الكلمة (فى الثقل) أى ثقل التلفظ بها ويصح ان يقرأ أوقع بالبناء للمفعول ونائب الفاعل ضمير اللفظ والملتفظ به المعلوم من المقام (المهروب عنه) أى عن الثقل وهو اجتماع المثلين لكن قد يقال الثقل اللازم وقوعه اسهل من الثقل المهروب عنه إذ الياء اخف من الواو (لاسيما فى المضارع) أى فانه يلزم فيه الوقوع فى الثقل المذكور وزيادة الكسر على اول حرفى العلة لوجوب كسر ما قبل الآخر فيه (بدليل (ارعوى يرعوى) والاصل ارعوو يرعوو (واحواوى يحواوى) اصلهما احواوو يحواوو قلبت الواو الثانية من الجميع ياء ثم قلبت الفا فى الماضى وسكنت فى المضارع ولم تقلب الواو الاولى ياء مع وقوعها رابعة لما مر (وما اشبه ذلك) أى نحو ارعوى وما

وقوله رابعة احتراز من نحو غزو وقوله فصاعدا ليدخل فيه نحو اعتدى واسترشى وقوله ولم يكن ماقبلها مضموما احتراز من نحو يغزو (فتقول أعطى يعطى) والاصل أعطو يعطو (واعتدى يعتدى) والاصل اعتدو يعتدو (واسترشى يسترشى) والاصل استرشو يسترشو ومثل بثلاثة أمثلة لانها اما رابعة أوخامسة أوسادسة (وتقول مع الضمير أعطيت واعتديت واسترشيت وكذلك تغازينا وتراضينا) بقلب الواو ياء من الجميع لما ذكرنا فاحفظ هذه القاعدة ولكن اعلم أن المصنف وغيره أطلقو الكلام فى هذا القلب على سبيل الكلية وقالوا كل واو الخ ولى فيه نظر لان هذا القلب انما هو فى لام الفعل فقط لان وقوعه رابعا أكثر فهو أليق بالتخفيف بدليل أنهم لايقلبونه من استقوم وفى التنزيل : استحوذ عليهم الشيطان وكذا اعشوشب واجتوروا جلوذ وتجاوز وما أشبه ذلك وفى نحو افعل وافعال لاتقلب اللام الاولى لان الاخيرة منقلبة لامحالة فلو انقلبت الاولى أيضا لاوقع فى الثقل المهروب منه لاسيما فى المضارع بدليل ارعوى يرعوى واحواوى يحواوى وما أشبه ذلك

بعده (ولانه) أى ولان اطلاق قاعدة القلب المذكور وهو عطف على قوله لان هـذا القلب (ينتقض بنحو مدعو وعدو) أى فان الواو فيهما وقعت رابعة فصاعدا وما قبلها غير مضموم ولم تقلب ياء (وكأنهم) أى الصرفيين (اعتمدوا) أى فى اخراج هـذه الصور وتخصيص هذه الكلية بما عداها (على ايراد البحث) وهو قلب الواو رابعة إلى آخر ما تقدم (فى المعتل اللام) أى وهو مقام خاص فيكون مخصصا للعموم الوارد فيـه بالواو الواقعة لام فعل فـقط الاعتراض بنحو استقوم وما بعـده (وعلى انه) أى الشأن وهو عطف على ايراد (لا اعتداد بالمدة) أى فى نحو مدعو وعدو (أو أن المدة قائمة مقام الضمة) أى فـكأن ما قبل الواو فى نحو مدعو وعدو مضموم (هـذا) أى البحث المذكور (آخر الـكلام فيما) أى فى المعتل الذى (يكون حرف العلة منه) أى من المعتل (واحـدا) أى غير متعدد (فلنشرع) الفاء فصيحية واللام اما لام ابتداء أو لام أمر (فيما) أى فى المعتل الذى (تعدد فيـه حرف العـلة فنقول النوع الرابع) أى (من الأنواع السبعة) المتقدمة (المعتل العـين واللام وهو) أى معتلهما (ما) أى فعـل (يكون عينه) أى الفعل (ولامه حرفى علة وقدمه) أى المعتل العين واللام على المعتل الفاء والعين وعلى المعتل الـكل (لـكثرة ابحاثه) أى المعتـل العين واللام (بالنسبة الى ما يليه) وهو المعتـل الفاء والعين (ويقال له) أى للمعتل العـين واللام (اللفيف المقرون أما اللفيف) أى أما وجه أن يقال له اللفيف (فلاجتماع حرفى العلة فيـه) أى المعتل العين واللام (يقال للمجتمعين من قبائل) جمع قبيلة واحـدة قبائل العرب وهم بنو أب واحد سميت بها لان العشائر تقابلت عليها (شتى) جمع شتيت بمعنى المتفرق أو المختلف وقد يقال هو مأخوذ من اللف بمعنى الخلط فسمى به لان فيـه خلط الحرف الصحيح بحرف العلة يقال طعام لفيف إذا كان مخلوطا من جنسين (وأما المقرون) أى ما وجه أن يقال له المقرون (فلمقارنة الحرفين) المذكورين فيـه وهما حرفا علة (لعدم الفـاصل بينهما) أى الحرفين (بخلاف ما سيجىء بعـده) من نحو وقى فانه يقال له المفروق لحلول الفاصل بينهما (والقسمة) أى القسمة العقلية (تقتضى أن يكون هذا النوع) أى اللفيف المقرون (أربعة أقسام) أحدها أن يكون العين واللام وواين كقوو وثانيها أن يكونا ياءين كحيى وثالثها أن يكون العين واوا واللام ياء كروى ورابعها أن يكون العين ياء واللام واوا وهـذا القسم لم يجىء فى الـكلام كما سيذكره قال الاندلسى فى شرح المفصل علم ذلك باستقراء أبنية الفعل والاسم (ولـكن لم يجىء ما يكون عينه ياء ولامه واوا) قال سيبويه ليس فى الـكلام ما عينه ياء ولامه واو كان فى هذا نوع من الاعتدال لان الياء أخف والنطق بآخر الـكلمة أشق من النطق بأولها لـكون المتكلم قويا فى الابتداء تعبا فى الانتهاء فبدؤا بالاثقل وعقبوا بالأخف الضعيف تنزلا على حالتى المتكلم ولا يخفى ما فيـه من الاعتدال (فبقى ثلاثة) من الأربعة الاقسام (ولا تكون) أى الثلاثة (إلا من باب ضرب يضرب وعلم يعلم والتزموا) أى العرب (فيما يكون الحرفان فيه واوين كسر العين فى الماضى نحو قوى لتقلب الواو الأخيرة ياء دفعا للثقل) أى لم يأت من باب قتل وحسن والتوجيه بعد الاعتماد على الاستقراء أن الفعل من هذا الباب اما أن يكون واوى العين واللام أو ياثيهما أو واوى العين يأتى اللام كما تقـدم أما الأول فيجب أن يكون من باب علم لانهم لو بنوا منه مثل ضرب أو حسن لقالوا قووت أو قووت

ولانه ينتقض بنحو مدعو وعدو فـكأنهم اعتمدوا على ايراد هـذا البحث فى المعتل اللام وعلى أنه لا اعتداد بالمدة وأن المدة قائمة مقام الضمة هـذا آخر الـكلام فيما يكون حرف العلة فيه واحـدا فلنشرع فيما تعـدد فيـه حرف العلة فنقول النوع (الرابع) من الأنواع السبعة (المعتـل العـين واللام) وهو ما يكون عينه ولامه حرفى عـلة وقدمه لـكثرة أبحـاثه بالنسبة إلى ما يليه (ويقال له اللفيف المقـرون) أما اللفيف فلاجتماع حرفى علة فيه يقال للمجتمعين من قبائل شتى لفيف وأما المقرون فلمقارنة الحرفين لعدم الفاصل بينهما بخلاف ما سيجىء بعده والقسمة تقتضى أن يكون هـذا النوع أربعة أقسام لـكن لم يجىء ما يكون عينه ياء ولامه واوا فبقى ثلاثة ولا يكون إلا من باب ضرب يضرب وعلم يعلم والتزموا فيما يكون الحرفان فيـه واوين كسر العين نحو قوى لتقلب الواو الأخيرة ياء دفعا للثقل

مثلا وهم لاجتماع الواوين أكره منهم لاجتماع الياءين وانما احتملوا نحو القوة والحوة والبو والجو للادغام وأما الآخران فيجب أن يكونا من باب ضرب أو علم حذرا من وقوع الضم فى المضارع على الياء أو الواو ومجىء الياء أثره مع شذوذ باب حسب ذكره الغزى (وانما جاء فى هذا النوع) أى اللفيف المقرون (يفعل بالكسر) أى كسر العين (حال كون العين واوا لان العبرة فى هذا الباب باللام ولذا) أى لأجل كون العبرة فيه باللام (لا يعل العين) قال الغزى لما قدم فى الاجوف أن المضارع منه لا يكون مكسور العين وكان هذا النوع مخالفا له فى الحكم المذكور أشار إلى الفرق بأن الاعتبار فى هذا النوع باللام أى فلم يلتفت إلى ثقل وقوع الكسر على الواو (فتقول شوى يشوى شيا مثل رمى يرمى رميا فجميع ماعرفته) أى من الاعلال وغيره (فى رمى يرمى فاعرفه ههنا) أى فى شوى يشوى (بعينه) أى عين جميع ما عرفته هناك بلا فرق (والاصل) أى فى شوى يشوى (شوى يشوى) أى بتحريك الياء فيهما (أعل اعلال رمى يرمى) أى تقلب الياء الفا فى الماضى لتحركها وانفتاح ما قبلها وتسكن فى المضارع لاستثقال الضمة عليها (وأصل شيا شويا اجتمعت الواو والياء وسبقت أحدهما) أى على الاخرى (بالسكون فقلبت الواو ياء) أى وأدغمت الياء فى الياء (ولا يجوز قلب الواو) أى فى شوى (الفا لئلا يلزم حذف احدى الالفين فتختل الكلمة) أى بسبب الحذف لانه يبقى شوى حينئذ شا محرفين (فان قيل إذا كان الاصل) أى فى شوى (شوى) أى بتحريك الياء (فلم أعل اللام) وهو الياء (دون العين) وهو الواو (مع أن العلة) أى علة الاعلال (موجودة فيهما) أى فى العين واللام وهى تحركهما وانفتاح ما قبلهما (قلت) انما اختصت اللام بالاعلال (لأن آخر الكلمة أولى) أى أحق (بالتغيير والتصرف فيه) أى فى آخر الكلمة لانه محل لذلك وحينئذ (فلا تعل العين) أى فى هذا النوع (فى صيغة من الصيغ لانه) أى الشأن (لم تعل) أى العين (فى الاصل) أى الماضى الذى هو شوى (فلا يقال فى اسم الفاعل شاء بالهمزة) وهو قياس اسم الفاعل من شاى على تقدير اعلال العين كبائع من باع أعل اعلال قاض بعد قلب الياء همزة (بل) يقال فيه (شاو بالواو) وهو قياس اسم الفاعل من شوى كرام من رمى والاصل شاوى أعل اعلال المذكور (ويقال فى اسم المفعول مشوى) والاصل مشووى كمرموى أبدل ثم أدغم على ما ماسبق بيانه (لا مشيى) أى بيآت ثلاث وهو قياس اسم المفعول من شاى والاصل مشووى كمقوول نقلت حركة الواو الاولى ثم حذفت احدى الواوين فصار مشويا أبدلت الواو الباقية ياء وأدغمت فى الياء ثم كسرت الشين (فالحاصل أنه) أى ما ذكر من شوى وما تصرف منه (يجعل مثل الناقص) أى فى الاعلال (بعينه) أى بلا فرق لا يجعل (مثل الاجوف) لانه لا مخالف له لما مر (وتقول قوى يقوى قوة) بالادغام (والاصل) أى فى قوى يقوى (قوو يقوو) أى بواوين (فأعلا اعلال رضى يرضى ولم يدغم) أى أحد المتجانسين فى الآخر (لان الاعلال فى مثل هذه الصورة) أى صورة واوى هذا النوع المكسور العين (واجب اذ لا يجوز أن يقال رضو مثلا) أى بلا اعلال ولا قلب (بخلاف الادغام) أى عند اجتماع المتجانسين فانه غير واجب فى هذا النوع (إذ يجوز أن يقال حيى) الرجل (بلا ادغام فقدم الواجب) الذى هو الاعلال على غير الواجب الذى هو الادغام فيقال قوى بالقلب ولا يقال قو بالادغام (فلم يبق) أى بتقديم الاعلال (سبب

وانما جاء فى هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين واوا لأن العبرة فى هذا الباب باللام ولذا لا يعل العين (فتقول شوى يشوى شيا مثل رمى يرمى رميا) فجميع ما عرفته فى رمى يرمى فاعرفه ههنا بعينه والاصل شوى يشوى أعل اعلال رمى يرمى وأصل شيا شويا اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ولا يجوز قلب الواو ألفا لئلا يلزم حذف أحد الالفين فتختل الكلمة فان قيل إذا كان الاصل شوى فلم أعل باللام دون العين مع ان العلة موجودة فيهما قلت لان آخر الكلمة أولى بالتغير والتصرف فيه فلا يعل العين فى صيغة من الصيغ لانه لم يعل فى الأصل فلا يقال فى اسم الفاعل شاء بالهمز بل شاو بالواو ويقال فى اسم المفعول مشوى لا مشيى فالحاصل أنه يجعل مثل الناقص بعينه لا مثل الاجوف (و) تقول (قوى يقوى قوة) والاصل قوو يقوو فأعل اعلال رضى يرضى ولم يدغم لأن الاعلال فى مثل هذه الصورة واجب اذ لا يجوز أن يقال رضو مثلا بخلاف الادغام اذ يجوز أن يقال حيى بلا ادغام فقدم الواجب فلم يبق سبب الادغام)

الادغام ولان قوى أخف من قو بالادغام واعتبر اجتماع الواوين فى القوة للادغام فانه موجب للخفة ونظيره الجو والبو ولم تعل العين لئلا يلزم فى المضارع يقاى بياء مضمومة وقيل لئلا يلزم اجتماع الاعلالين (وروى يروى ريا) أصله رويا ولم تقلب العين من روى الفا وان لم يلزم اجتماع اعلالين لئلا يلزم فى المضارع ان يقال يراى كيخاف بياء مضمومة وهم رفضوا ذلك ولان فعل مكسور العين فرع فعل مفتوح العين ولم تقلب فى المفتوح فلم تقلب فى المكسور فقوى يقوى وروى يروى (كرضى يرضى) فى جميع أحكامه بلا مخالفة وعليك ان لا تعل العين اصلا ولما لم يكن اسم الفاعل من روى مثله من شوى اشار اليه بقوله (فهو ريان وامرأة ريا مثل عطشان وعطشى) يعنى

الادغام) الذى هو اجتماع المتجانسين (ولان قوى أخف من قو بالادغام) أى بشهادة الذوق والحس لان الياء أخف من الواو (فاعتبر اجتماع الواوين فى لفظ القوة الذى هو مصدر قوى (للادغام فانه) أى الادغام (موجب للخفة) أى مع أنه لا سبب للاعلال حتى يقدم على الادغام (ونظيره) أى نظير القوة فى الادغام (الجو) بفتح الجيم الحرقة وشدة الوجد من عشق أو حزن ومنه يقال جوى الرجل بالكسر فهو جو والجو أيضا ما بين السماء والأرض من الهواء ويجوز أن يضبط بالحاء المهملة المضمومة جمع الاحوى وهو الاسود (والبو) بموحدة جلد ولد البعير اذا حشى بالتبن أو بمثناة فوقية وهو هلاك المال يقال توى بالكسر يتوى توا اذا هلك (ولم تعل العين) أى فى قوى (لئلا يلزم فى المضارع) أن يقال (يقاى بياء مضمومة) وهو مرفوض فى كلامهم (وقيل) أى فى علة عدم اعلال العين (لئلا يلزم اجتماع الاعلالين) أى بنوع واحد على التوالى وقوله (وروى يروى ريا) عطف على قوى (وأصله) أى أصل ريا (رويا) اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (ولم تقلب العين من روى الفا وان لم يلزم اجتماع الاعلالين لئلا يلزم فى المضارع أن يقال يراى كيخاف بياء مضمومة وهم) أى العرب (رفضوا) أى تركوا (ذلك أى) ضم الياء فى المضارع (ولان فعل مكسور العين) هذا علة لكل من قوى وروى آخرها عنهما ايثارا للاختصاص وعدم التكرار (فرع فعل المفتوح العين) لان الاصل فى الثلاثى فعل بفتح العين لخفته وكثرة معانيه لانه لا يجىء غير فعل بمعنى من المعانى الا وقد يجىء فعل لهذا المعنى (ولم تقلب) أى العين (فى) فعل (المفتوح فلم تقلب) أيضا (فى) فعل (المكسور) لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وحينئذ (فقوى يقوى وروى يروى مثل رضى يرضى رضا فى جميع أحكامه) أى أحكام رضى (بلا مخالفة) أى بين قوى وروى وبين رضى (وعليك) أى لزم (أن لا تعل العين) أى فى قوى وروى (أصلا ولما لم يكن اسم الفاعل من روى مثله) أى مثل اسم الفاعل (من شوى أشار اليه) أى الى عدم المماثلة بينهما (بقوله فهو ريان وامرأة ريا مثل عطشان وعطشى) قال الده جنكى مثل هذا النفى فى الكلام كثيرا ما يتوجه الى القيد فقط نحو لم يأتك القوم أجمعون معناه نفى الاجتماع لا المجىء وقد يتوجه الى الفعل فقط بدون اعتبار نفى القيد واثباته كقوله تعالى: ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون . أى لم يصروا عالمين يعنى أن عدم الاصرار متحقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه وقد يتوجه الى القيد والمقيد جميعا كقوله تعالى: ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع . أى لا شفاعة ولا اطاعة ولا غير ذلك والمراد فى قوله ولما لم يكن الى آخره المعنى الثانى أو الاخير فلا يرد أن أول كلامه يدل على عدم المثل وقوله بل يبنى الآتى على عدم اسم الفاعل وقد يقال اذا كان فى الكلام قيد فكثيرا ما يتوجه الاثبات أو النفى اليه أو يكون هناك اثبات القيد أو نفيه وقد لا يتوجه ويكون هناك قيد للاثبات أو النفى وقد ذكر الشارح فى مواضع من كتبه ان فى الاول يعتبر القيد أولا ثم الاثبات أو النفى وفى الثانى يعكس ولا ريب فى اطراده وكليته وقد يجعل القيد متأخرا على كل حال من جهة المعنى كما انه متأخر من جهة اللفظ فيقال القيد اما للنفى أو للنفى وكذا الاثبات انتهى (يعنى) أى المصنف بقوله مثل

عطشان وعطشى (لا يقال راو) كشاو فى المذكر (وراوية) كشاوية فى المؤنث (بل يبنى) أى من روى (الصفة المشبهة) أى باسم الفاعل لفظا ومعنى أما لفظا فلانها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث مثل اسم الفاعل وأما معنى فلانها لمن قام به الفعل (لان المعنى لا يستقيم الا عليها) أى على الصفة المشبهة (لان صيغة فاعل تدل على الحدوث) وقال الشيخ عبد القاهر لا تعرض فى زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما فى زيد طويل وعمرو قصير وجعل الميدانى الصفة المشبهة مندرجة فى اسم الفاعل وأما فرقهم بين حاسن وحسن وضائق وضيق فقد يوجه بأن اسم الفاعل لما كان جاريا فى اللفظ على الفعل جاز أن يقصد به الحدوث بمعونة القرائن دون الصفة المشبهة اذ لا يقصد بها وضعا الا مجرد الثبوت اذ الدوام معه باقتضاء المقام وقد يتكلف الجمع بين الكلامين بأن من قال يدل على الحدوث أراد به ثبوتا مطلقا ومن قال يدل على الثبوت أراد به نفى التجدد والتقضى بقرينة ايراده مقابلا له وهو أخص منه ونفى الاخص لا ينافى ثبوت الاعم (والصفة المشبهة) تدل (على الثبوت أى الدوام والمعنى فى هذا على الثبوت لا الحدوث فتأمل) أى لان الرى يقارن المشروب ويلازمه فى سائر أوقات وجوده على الهيئة المطلوبة منه وان لم يكن الرى دائما فى نفسه والى هذه المعنى أشار حيث أمر بالتأمل ويحتمل أن تكون الاشارة الى التقييد السابق أو الى ما قيل ان الصفة المشبهة ليست أيضا موضوعة كاسم الفاعل للاستمرار فى جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن فى الوضع الا ذو حسن سواء كان فى بعض الازمنة أو جميعها فهى حقيقة فى القدر المشترك لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة أولى من بعض ولم يجز تقييده فى جميعها كان الظاهر ثبوته فى الجميع الا أن تقوم قرينة على التخصيص بالبعض كما يقال كان هذا حسنا فقبيح فظهورها فى الاستمرار ليس وضعيا كذا ذكره الغزى (وأصل ريان رويان) اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (تقول) أى فى المفرد المذكر (ريان) كعطشان وفى مثناه بالالف (ريانان) كعطشانان وفى جمعه المكسر (رواء) بكسر الراء كعطاش أصله راوى قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة وتقول فى المفرد المؤنث (ريا) كعطشى وفى مثناها بالالف (ريان) كعطشيان وفى جمعها (رواء) كعطاش أيضا أى كجمع المذكر (وتقول فى تثنية المؤنث حال النصب والخفض مضافة الى ياء المتكلم ريي) الاصل قبل الاضافة رويين قلبت الواو ياء وأدغمت ثم حذفت النون للاضافة وأدغمت ياء التثنية فى ياء المتكلم وحركت ياء المتكلم للساكنين وفتحت على الافصح لموازنة الاصلى على رأى وللخفة على الاصح وأبقيت فتحة ما قبل ياء التثنية كما هو الاصل فى كل ياء انفتح ما قبلها كمسلمى وعبدى وكمصطفى وأعلى جمعين لمصطفى وأعلى (بخمس يا آت) أحدها الياء (المنقلبة عن واو) التى هى عين الفعل (و) ثانيها التى هى (لام الفعل و) ثالثها الياء (المنقلبة عن الف التأنيث) المقصورة (و) رابعها التى هى (علامة التثنية و) خامسها (ياء المتكلم وأروى كأعطى يعنى) أى المصنف (ان المزيد فيه من هذا النوع) وهو اللفيف المقرون (مثل الناقص) المزيد فيه أيضا (بعينه) أى فلا فرق ولا مخالفة (وقد عرفته) أى قد عرفت حكم المزيد فيه من الناقص (فوازن) أنت (هذا) أى المزيد فيه

لا يقال راو وراوية بل تبنى من الصفة المشبهة لان المعنى لا يستقيم الا عليها لان صيغة فاعل تدل على الحدوث والصفة المشبهة تدل على الثبوت والمعنى فى هذا يدل على الثبوت لا على الحدوث فتأمل وأصل ريان رويان فأعل كاعلال شيان تقول ريان ريانان رواء ريا ريان رواء أيضا وتقول فى تثنية المؤنث حال النصب والخفض مضافة الى ياء المتكلم ريي بخمس يا آت المنقلبة عن الواو ولام الفعل والمنقلبة عن الف التأنيث وعلامة التثنية وياء المتكلم (واروى كاعطى) يعنى أن المزيد فيه من هذا النوع مثل الناقص بعينه وقد عرفته فوازن هذا

من هـذا النوع (عليه) أى على المزيد فيـه من الناقص (ولا تفرق) أى بينهما فى حكم من الاحكام (ولا تعل) أنت (العين) من أروى (أصـلا) أى فى صيغة من الصيغ (فانى لو أشتغل بتفصيل ذلك) أى المزيد فيـه من هـذا النوع (ليطول) هذا (الـكتاب من غير طائل) أى من غير فائدة فان قيل قـد صرحوا بأن لو للشرط فى الماضى فيلزم المضى فى جملتها قلنا وقد تدخل على المضارع لقصـد استمرار الفـعل كقوله : تعالى لو يطيعكم فى كثير من الأمر لعنتم . أو لتنزيل المضارع منزلة الماضى لصـدوره عمن لاخلاف فى اخباره أو لاستحضار الصورة كقوله تعالى : ولو ترى إذ وقفوا على النار . وجواب لو محذوف أى لرأيت أمرا فظيعا على ما ذكره الشارح أو لترى على ما ذكره حسن الفنارى وقد تدخـل على المضارع للدلالة على أن الفـعل من الفظاعة بحيث يحترز عن أن يعبر عنه بلفظ الماضى لـكونه ممـا يدل على الوقوع فى الجملة كما تقول لقد أصابتنى حوادث لو تبقى الى الآن لما بقى منى اثر كذا ذكره الدده جنـكى (وتقول فى فعل مكسور العين ممـا الحرفان فيـه يا آن نحو حيى كرضى بلااعلال العين) أى من حيى (لما تقدم) من انه يلزم ضم الياء فى المضارع باعلال العين كان يقال يحاى وهو مرفوض فى كلامهم (وجاز عـدم الادغام نظرا الى أن قياس مايدغم فى المـاضى أن يدعم فى المضارع وههنا) أى فى نحو حيى (لايجوز الادغام فى المضارع) أى مضارع حيى أو المضارع منه (لما يلزم ماتقـدم من) أن يقال (يحى مضموم الياء) المدغم فيها الياء الاولى وانما كان لازما لعدم امكان سلب الحركة كما فعل فى نحو يرمى مكان الساكن قبل الياء (وهو) أى ضم الياء فى المضارع (مرفوض) أى متروك فى كلامهم لما فيه من الثقل الظاهر ومن ثم كان لغة من يدغم فى الماضى الفك فى المضارع (ويجوز حى بالادغام لاجتماع المثلين وهذه) أى لغة الادغام (هى الـكثيرة الشائعة قال الله تعالى: ويحى من حى عن بينة) هـذا استشهاد لجواز الادغام لاختصاصه بالـكثرة والشيوع فقد قرأ الآية بالفك نافع وأبو جعفر ويعقوب وخلف فى اختياره وابن كثير على خلاف بين أهل الاداء عن رواية قنبل رواه أبوبكر عن عاصم كذا ذكره الغزى (ويجوز فى الحاء الفتح على الاصل والـكسر بنقل حركة الياء) الاولى التى هى عـين الفعل (اليه) أى الى الحاء وهو نظير ماتقـدم تقريره فى كسر فاء ست وظلت فيقال هنا من أدغم ينقل حركة الياء الى ماقبلها كسر الحاء ومن حذف الـكسرة من غير نقل ابقى الفتحة هذا وجملة القول فى ادغام ماعينه ولامه يا آن انه اما أن تـكون الثانية ساكنة أو متحركة فان كانت ساكنة لم يجز الادغام نحو حييت وان كانت متحركة فإن كان ماقبلها مفتوحا قلبت الفا نحو أحيا وان كان غير مفتوح وحركتها اعراب فلا ادغام أيضا نحو رأيت محيينا لان عروض الحركة كعروض التسكين فى نحو يحييك وكلاهما مانع من الادغام أو بناء والياء متطرفة فالفك والادغام نحو محيى قال فى الايضاح والاظهار فى محيى أكثر فى كلامهم فتأمل كذا أفاده الغزى (وتقول فى مضارع حيى) أى بالفك (وحى) أى بالادغام (يحيا بلا ادغام لئلا يلزم الياء المضمومة) أى لما مر (وتقلب اللام) أى لام الفعل وهو الياء الثانية (الفا لتحركها) أى اللام (وانفتاح ماقبلها) وهو الياء الاولى التى هى عين الفعل (وتقول حيوة فى المصدر بقلب الياء الفا وكتبت) أى الالف (بصورة الواو) بناء (على لغة من يميل الالف الى) نحو مخرج (الواو) قال الغزى ان من العرب من يقرب اللفظ

عليه ولا تفرق ولا تعل العين أصلا فانى لو أشتغل بتفصـيل ذلك ليطول الـكتاب من غير طائل (و) تقول فى فعل مكـسور العين مما الحرفان فيه يا آن (حيى كرضى) بلا اعلال العين كما تقدم وجاز عدم الادغام نظرا الى أن قياس مايدغم فى الماضى أن يدغم فى المضارع وهنا لايجوز الادغام فى المضارع لئلا يلزم ما تقدم من يحيى مضموم الياء وهو مرفوض (و) يجوز (حى) بالادغام لاجتماع المثلين وهذه اللغة هى الـكثيرة الشائعة قال الله تعالى: ويحيى من حى عن بينة. ويجوز فى الحاء الفتح على الاصل والـكسر بنقل حركة الياء اليه (و) تقول فى مضارع حيى (وحى يحى بلا ادغام) لئلا يلزم الياء المضمومة وتقلب اللام ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وتقول (حيوة) فى المصدر بقلب الياء الفا وتـكتب بصورة الواو على لغـة من يميل الالف الى الواو

بالالف الى اللفظ بالواو وهو المسمى تفخيما عند الفراء وهو لغة أهل الحجاز (وكذلك) أى تكتب بصورة الواو (الصلوة والزكوة والرضووالربو) وأجاز الكوفيون كتابة الربو بالياء بسبب الكسرة فى أوله وقال الفراء انما كتبوه بالواو لان أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الحيرة ولغتهم الربو بالواو فعلموهم صورة الخط على لغتهم قال ويجوز كتبه بالثلاثة وزيدت الالف بعد الواو تشبيها بواو الجمع (كذا ذكره صاحب الكشاف فيه) أى فى الكشاف (والحق أن امثال ذلك) أى نحو الصلوة وما بعده (تكتب فى المصحف بالواو اقتداء بنقلته) أى نقلة المصحف وهو جمع ناقل مثل كتبة جمع كاتب واعلم أن كتابة المصحف مثبتة بخط واحد على الاحرف السبعة وهى تنقسم الى مايوافق القياس والى مالا يوافقه بل يتلقى بالقبول لانها سنة متبعة لانه رسم سيدنا زيد بن ثابت رضى الله تعالى عنه أمين رسول الله عليه الصلاه والسلام وكاتب وحيه علم من هذا العلم مالم يعلم غيره وما خالفه انما خالفه لحكمة بليغة ومعرفة خفية وقد حكم مالك بحرمة المخالفة فيما يقصد به البقاء كالمصاحف فأما مالا يقصد به الا التفهيم كألواح الصبيان وما يجرى مجراها فيجوز أن يكتب على قانون الخط هكذا نقل عن كثير من السلف انتهى من اللمحه جنكى (وفى غيره) أى غير المصحف (بالالف) أى تكتب بالالف (كحياة لانها) أى الف حياة (وان كانت منقلبة عن الياء ولكن الالف المنقلبة عن الياء اذا كانت قبلها ياء تكتب) أى الالف المنقلبة عن الياء (بصورة الالف) أى كراهة اجتماع اليائين (الا فى) نحو (يحيي ويرى) أى اذا كانا علمين فانهما يكتبان حينئذ بالالف فرقا بينهما علمين وبينهما فعلا وصفة ولم يعكس طلبا للتعادل لثقل الفعل والصفة وخفة العلم فهرب فيهما عن اجتماع اليائين لان الالف أخف ولم يهرب عنه فى العلم (فهو حى فى النعت) أى فى الصفة المشبهة (ولم يقل) أى المصنف (حاى) أى على صيغة اسم الفاعل (لما ذكر فى راو من أن المعنى على الثبوت) اذ التجدد فى الحياة لايتصور (ولم يجز) أى فى النعت (حيي بلا ادغام حملا على الفعل) تعليل للمنفى والمراد الفعل غير المدغم (لان اسم الفاعل) علة للنفى (فرع عن الفعل فى الاعلال دون الادغام) يعنى أن اسم الفاعل فرع عن الفعل فى الاعلال حيث كان اعلال فيعل حيث اعل ويصح حيث صح وليس فرعا عنه فى الادغام حتى يدغم حيث ادغم الفعل ويظهر حيث اظهر فلذلك لم يجز حيي وان جاز حى (وعلى تقدير) تسليم (حمله) أى حى (عليه) أى على الفعل (فالحمل على ماهو الاكثر اعنى) أى بالاكثر (الادغام) وهو حى حال كونه فعلا (أولى) أى من حمله على الاقل وهو حيي (و) تقول (حيا فى فعل الاثنين من حى بالادغام وحييا) بالفك (فيه) أى فعل الاثنين (من حيي بلا ادغام فهما حيان فى تثنية حى) حال كونه نعتا (وحيوا) وهو (فعل جماعة الذكور) الغائبين (من حى) أى حال كونه من حى (بالادغام قال) أى الشاعر من مجزوء الكامل المرفل واجزؤه متفاعلن متفاعلن مرتين فى كل مصراع لانه حذف منه جزء :

عيوا بأمرهم كما ❁ عيت ببيضتها الحمامه

يصف الشاعر قومه بنى أسد عند ملك من ملوك العرب ويبين تحيرهم فى أمرهم لينعم عليهم ويعينهم على اعدائهم والمعنى انهم تحيروا ولم يهتدوا لوجه أمرهم كما تتحير الحمامة فى أمر

وكذلك الصلوة والزكوة والرضووالربو كذا ذكره صاحب الكشاف فيه والحق أن أمثال ذلك تكتب فى المصحف بالواو اقتداء بناقليه وفى غيره بالالف كحياة لانها وان كانت منقلبة عن الياء لكن الالف المنقلبة عن الياء اذا كانت ماقبلها ياء تكتب بصورة الالف الافى يحيى وربى (فهو حى) فى النعت ولم يقل حاى لما ذكر فى راو من أن المعنى على الثبوت ولم يجز حيي بلا ادغام حملا على الفعل لان اسم الفاعل فرع الفعل فى الاعلال دون الادغام وعلى تقدير حمله عليه فالحمل على ماهو الاكثر أعنى الادغام أولى (وحيا) فى فعل الاثنين من حى بالادغام (وحييا) فيه من حيي بلاادغام (فهما حيان فى تثنية حى وحيوا) فى فعل جماعة الذكور من حى بالادغام قال الشاعر :

عيوا بأمرهم كما
عيت ببيضتها الحمامه

بيضتها يعنى ان الحمامة ليست لها حيلة ومعرفة فى ان تطلب موضعا قويا لتضع بيضتها فيه بل تضع على خشبات ضعيفة يقلبها الريح والشاهد فى عيوا وعيت حيث جاء كل منهما بالادغام من العى بمعنى العجز (فهم أحياء فى جمع حى ويجوز فى فعل جماعة الذكور حيوا بالتخفيف) أى بتخفيف الياء (كرضوا) حال كونه (من حيى بلا ادغام والاصل) أى أصل حيوا قبل الاعلال (حييوا) بيائين (كرضيوا نقلت ضمة الياء الى ما قبلها) اى بعد سلب حركته فالتقى ساكنان الياء وواو الضمير (وحذفت) أى الياء المنقولة حركتها (لالتقاء الساكنين) فصار حيوا (ووزنه فعوا) محذوف اللام (قال الشاعر) من بحر الطويل واجزاؤه فعولن مفاعيلن أربع مرات :

وكنا حسبناهم فوارس كهمس ● حيوا بعد ما ماتوا من الدهر اعصرا

فوارس جمع فارس بمعنى صاحب فرس مثل لابن وتامر وهو من الجموع الشاذة كهوالك ونواكس لان فواعل انما يكون جمع فاعلة فى صفات من يعقل وكهمس أبو حى من العرب والدهر الزمان وقيل الابد وقيل مدة العالم ثم يصير به عن كل مدة كثيرة واعصر جمع عصر وهو الدهر بمعنى الزمان ومعنى البيت كنا ظننا هم من بنى كهمس واعطوا حياة بعد موتهم زمانا كثيرا (واما عند اتصال الضمائر) البارزة المرفوعة المتحركة أى بالاتصال المذكورة (فلا مدخل للادغام) لازوم تسكين ما قبلها (كما تقدم فى المضاعف ولهذا) أى لاجل كون الادغام لامدخلية له عند اتصال الضمائر المذكورة بالفعل (لم يذكره) أى لم يذكر المصنف الادغام عند الاتصال المذكور للعلم بعدم امكانه مما سبق فى المضاعف (ويجوز عند) اتصال (تاء التأنيث) بالفعل الادغام وعدمه نحو (حييت وحيت كحيي وحى) يعنى كما ان فى حى قبل اتصال تاء التأنيث يجوز الادغام وعدمه كذلك بعد اتصاله لعدم المانع من ذلك (والامر احى) بحذف الالف المنقلبة عن أمر مخاطب (من تحيا كارض من ترضى فى سائر التصاريف) حال كونه (مؤكدا) أى بالنون (أو غيره) أى غير مؤكد (تقول) أى فى الامر الغير المؤكد (احيا احيوا) بضم الياء (احيي بياء ساكنة بعد ياء مفتوحة) وهو أمر المخاطبة الواحدة (احييا) أمر المخاطبتين (احيين) أمر الجماعة المخاطبات (و) تقول فى أمر المخاطب (بالتأكيد) أى بنون التوكيد (احيين) يا زيد (احييان) يا زيدان باعادة اللام فيهما (احيون) يا زيدون بضم الواو بدون اعادة اللام (والوزن) أى وزن احيون (افعون احيين) ياهند بدون اعادة اللام (بكسر الياء الثانية والوزن افعين احييان) ياهندان باعادة اللام (احيينان) يا هندات بسكون اللام لاجل نون النسوة وبألف الفصل (وتقول فى) بناء (افعل) من حي (احيا يحيي) الاصل احيي يحيي قلبت الياء التى هى لام الفعل الفا فى الماضى لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت ضمة الياء لاستثقالها عليها فى المضارع فصارا (كأعطى يعطى بعينه) أى عين أعطى يعطى وانما افرد الضمير لان المضارع فرع عن الماضى وتابع له فكأن المحدث عنه هو الماضى (ولا يدغم) أى يحيي (حال النصب) أى كما لا يدغم حال الرفع (بل يقال لن يحيى) أى بلا ادغام (حملا) له (على الاصل) الذى هو مجرده اعنى يحيي المفتوح الياء (قال الله تعالى أليس ذلك بقادر على ان

(فهم أحياء) فى جمع حى (ويجوز) فى فعل جماعة الذكور (حيوا بالتخفيف كرضوا) من حى بلا ادغام والاصل حييوا كرضيوا نقلت ضمة الياء الى ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين ووزنه فعوا قال الشاعر :

وكنا حسبناهم فوارس كهمس
حيوا بعد ما ماتوا من الدهر أعصرا

وأما عند اتصال الضمائر فلا مدخل للادغام كما تقدم فى المضاعف ولذا لم يذكره ويجوز عند تاء التأنيث حييت وحيت كحيي وحى (و) الامر (احى) من تحيا (كارض) من ترضى فى سائر التصاريف مؤكدا أو غيره تقول احى احيا احيوا احيي بياء ساكنة بعد ياء مفتوحة احييا احيين وبالتأكيد احيين احييان احيون والوزن افعون احيين بكسر الياء الثانية والوزن افعين احييان احيينان (و) تقول فى افعل (أحيا يحيي) كأعطى بعينه ولا يدغم حال النصب أيضا بل يقال لن يحيي حملا على الاصل قال تعالى : أليس ذلك بقادر على أن

يحي الموتى) أى بلا ادغام (تقول احيا يحى احياء) اصله احيايا قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة (فهى محى) أى فى اسم الفاعل (وذاك محيا) أى فى اسم المفعول (لم يحى) أى فى الجحود (ليحى) أى فى أمر الغائب باللام (واحى) فى أمر المخاطب (ولا تحى) فى النهى (بحذف اللام) أى من الجميع (وابقاء العين) أى فيه (بحاله و) تقول فى الامر (بالتأ كيد احيين باعادة اللام) المحذوفة (وتقول فى بناء فاعل) أى من حيي (حايا يحاى محاياة) أصله محايية قلبت الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (فهو محاى) أصله محايى أعل اعلال قاض (وذاك محايا) أصله محايى قلبت الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (لم يحاى) ليحاى (حاى لانحاى كناجى بعينه) يعنى لا يعل عينه بل لامه ويجعل كالناقص (وتقول فى) بناء (استفعل) أى من حيي أيضا (استحيي يستحيي استحياء فهو مستحى وذاك مستحيي) منه (لم يستحى ليستحى استحى لا تستحى كاسترشى بعينه) أى بدون فرق بينهما (ومنهم أى من العرب من يحذف احدى اليائين ويقول استحى) فى الماضى (يستحى) فى المضارع (استح) فى الامر (فهو مستح) فى اسم الفاعل (وذاك مستحى) منه فى اسم المفعول (لم يستح) فى الجحود (ليستح) فى الأمر باللام (لاتستح) فى النهى (بكسر الحاء أى فى حالة الجزم (وحذف الياء الاخرى) وهى لام الفعل (علامة للجزم وهذه) أى لغة حذف احدى اليائين (لغة تميمية) قرأ بها ابن محيصن فى قوله تعالى: ان الله لا يستحيي أن يضرب مثلا . قال أبوحيان ورويت عن ابن كثير (والاولى)أى لغة الاثبات (حجازية) هى غير الحجازيين أيضا ماعدا بنى تميم كذا ذكره الفزى (وهو) أى اللغة الاولى ذكره باعتبار الخبر (الاصل الشائع قال الله تعالى ان الله لا يستحيي) أى باثبات اليائين الآية) أى اقرأ الآية (وقال) سبحانه و (تعالى ويستحيون نساءكم) أى باثبات الياء التى هى عين الفعل (وتقول) أى فى تصريف استحى (على اللغة الثانية استحى استحيا استحوا) والاصل استحييو كاستخرجوا اعلت الياء الثانية بالقلب والحذف ثم حذف الاولى لمجرد التخفيف أو لالتقاء الساكنين على ما سيأتى (على وزن استقوا) بالقاف ماضيا لا بالفاء مقتطعا من استفعلوا لان قوله بعد على وزن استقين لا يصح بالفاء (استحت استحتا على وزن استقت استقتا) أى بالقاف على ما فى بعض النسخ (استحين على وزن استقين) بالقاف المثناة فوق أو بالفاء وعلى كليهما فهو سبق قلم والصواب استفلن لان الاصل استحيين لا استخرجن نقلت حركة العين الى الفاء وحذفت العين فصار استحين ومثله يقال فى قوله على وزن يستفين نبه على ذلك الفزى (الى الآخر) أى آخر امثلة الماضى (و)تقول فى تصريف المضارع والامر (يستحى يستحيان يستحون على وزن يستفون) بالفاء مقتطعا من يستفعلون (تستحى تستحيان يستحين على وزن يستفين) والصواب يستفعلن كما تقدم التنبيه عليه (الى الآخر) أى آخر أمثلة المضارع (استح استحيا استحوا استحى استحيا استحين) بكسر الفاء على وزن استفلن (وبالتأ كيد) أى والامر بنون التوكيد (استحين باعادة اللام) المحذوفة (استحيان استحن) بضم الحاء وقد حذف منه ثلاثة أشياء الاول العين لكثرة الاستعمال والثانى اللام لالتقاء الساكنين للامر والثالث واو الضمير لان الضمة تدل عليها وكذلك القول بعينه فى استحن الا أن المحذوف فيه ياء الضمير والكسرة تدل عليه (استحن) بكسر الحاء (استحيان استحينان) بالالف للفعل بين النونات (ولما تقرر أن هذا النوع) أى النوع الذى تكون عينه ولامه حرفى علة

يحي الموتى . تقول احيا يحى احياء فهو محى وذاك محيا لم يحى ليحى واحى ولا تحى بحذف اللام وابقاء العين وبالتأ كيد احيين باعادة اللام كاعطين وتقول فى فاعل (حايا يحاى محاياة) فهو محاى وذاك محايا لم يحاى حاى لانحاى كناجى بعينه (و) تقول فى استفعل (استحيي يستحيي استحياء) فهو مستحى وذاك مستحيي لم يستحى لا يستحى استحى لاتستحى كاسترشى بعينه (ومنهم) أى من العرب (من) يحذف احدى اليائين (ويقول استحى يستحى استح) فهو مستح وذاك مستحى لم يستح ليستح لا تستح بكسر الحاء وحذف الياء الاخرى علامة للجزم هذه لغة تميمية والاولى حجازية وهو الاصل الشائع قال تعالى : ان الله لا يستحيي الآية وقال تعالى ويستحيون نساءكم. وتقول على اللغة الثانية استحى استحيا استحوا على وزن استقوا استحت استحتا على وزن استقت استقتا استحين على وزن استقين الى الآخر ويستحى يستحيان يستحون على وزن يستفون تستحى تستحيان يستحين على وزن يستفين الى الآخر استح استحيا استحوا استحى استحيا استحين وبالتأ كيد استحين باعادة اللام استحيان استحنّ استحنّ استحيان استحينان

ولما تقرر أن هذا النوع لاتعل عينه ألبتة وههنا قد حذفت أشار الى الجواب بقوله (وذلك)

لايعتل عينه ألبتة) أى قطا بل يجعل كالناقص (وههنا) أى فى لغة حذف احدى الياءين (قد حذفت) أى العين (أشار) أى المصنف (الى الجواب بقوله وذلك أى الحذف) أى حذف العين (لكثرة الاستعمال كما قالوا) لا ادر (فى لاادرى) حيث حذفوا الياء منه لكثرة الاستعمال (يعنى) أى المصنف بذلك (ليس الحذف) أى فى ذلك (للاعلال بل على سبيل الاعتباط) أى لمجرد التخفيف كأنه من قولهم اعتبطت الناقة إذا أزعجتها ونهرتها من غير عذر ولا علة (مثله) أى مثل الحذف لا لاعلال الحذف (من لاأدر والاصل لا أدرى) باثبات الياء لان لانافية غير جازمة (فحذفت الياء) أى منه (لكثرة استعمالهم) أى العرب (هذه الكلمة كذا حكاه الخليل وسيبويه ونظيره) أى الحذف المذكور (حذف النون من يكون حال الجزم نحو لم أك ولم نك ولم يك ولم تك) وقيل حذفت النون للتشبيه بحروف العلة فى امتداد الصوت أو فى الغنة أو بالتنوين (وهذا) أى الحذف من يكون حالة الجزم (كثير فى الكلام) أى كلام العرب غير مختص بالشعر (قال سيبويه فى) اعلال (استحى) على لغة بنى تميم (حذفت الياء لالتقاء الساكنين لان الياء الاولى تقلب الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها) وتوضيحه أن استحى اصله استحيى قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار استحى ثم نقلت فتحة الياء الى الحاء وقلبت الياء الفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ماقبلها الآن فالتقى ألفان ساكنان فحذفت الالف المنقلبة عن عين الفعل فصار استحى (وانما فعلوا) أى التميميون (ذلك) أى حذف العين (حيث كثر) أى ذلك الحذف (فى كلامهم وقال المازنى لم تحذف) أى الياء فى استحى (لالتقاء الساكنين والالردوها) أى الياء (إذقالواهو يستحى) أى فى المضارع لانه لاموجب هنا لقلبها الفا حتى تحذف وانما قلبناها فى الماضى لمصير ماقبلها مفتوحا بسبب النقل وهنا لم يكن نقل (قلت فيه) أى فى قول المازنى المذكور(نظرلانه) أى الشأن (كما نقلت حركة الياء) أى الى الياء الاولى (من استحى الى ماقبلها) أى ماقبل الياء وهو الحاء (وقلبت) أى الياء (الفا فكذلك ههنا) أى فى يستحى (نقلت حركة الياء) أى الياء الاولى (من يستحى الى ماقبلها) أى ماقبل الياء وهو الحاء فالتقى يا آن ساكنتان (وحذفت الياء)الاولى(لالتقاء الساكنين والعلة) أى علة حذف الياء (فيهما) أى فى الماضى والمضارع (كثرة الاستعمال) فلا وجه للرد مع قيام علة الحذف وهى كثرة الاستعمال هذا واللازم الذى أورده المازنى مبنى على أن العلة التقاء الساكنين فيجاب عن هذا النظر بأنه لم لا يجوز أن تعل الياء الاولى قبل الياء الثانية وتحذف للتخفيف لالتقاء الساكنين بأن تنقل كسرة الياء الاولى الى الحاء وتحذف تخفيفا ثم تحذف ضمة الياء الثانية فيصير يستحى وكذا فى استحى تنقل حركة الياء الاولى الى الحاء ثم تقلب الفا فيصير استحايا ثم تحذف الالف للتخفيف فيصير استحى قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار استحى فثبت أن الياء حذفت للتخفيف لا لالتقاء الساكنين فتأمل (وفى كلام سيبويه أيضا نظر لانه يوهم أن المحذوف اللام والحق انه) أى المحذوف (العين) وانما أوهم ذلك لانه قيد المعلولة بقيد الاولى بعد أن أطلق المحذوفة فافهم تغايرهما وانما قال يوهم لاحتمال أن يكون أراد بالياء فى قوله حذفت الياء الياء الاولى وأوقع المظهر موقع المضمر فى الياء الثانية توضيحا (والا) أى وان لم يكن المحذوف هو العين بل اللام (لوجب أن يقال فى) فعلى (المجزوم والامر لم يستحى واستحى باثبات الياء لان حذف اللام علة لقوله لوجب

أى الحذف لكثرة الاستعمال كما قالوا لاأدر فى (لا أدرى) يعنى ليس الحذف للاعلال بل على سبيل الاعتباط مثله من لاأدر والاصل لاادرى فحذفت الياء لكثرة استعمالهم هذه الكلمة كذا حكاه الخليل وسيبويه ونظيره حذف النون من يكون حال الجزم نحو لم أك ولم نك ولم يك ولم تك وهذا كثير فى الكلام وقال سيبويه فى استحى حذفت الياء لالتقاء الساكنين لان الياء الاولى تقلب الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وانما فعلوا ذلك حيث كثر فى كلامهم وقال المازنى لم تحذف لالتقاء الساكنين والا لردوها إذ قالوا هو يستحى ولقالوا يستحى قلت فيه نظر لانه كما نقلت حركة الياء من استحى الى ما قبلها وقلبت الفا فكذلك ههنا نقلت حركة الياء من يستحيى الى ماقبلها وحذفت الياء لالتقاء الساكنين والعلة فيهما كثرة الاستعمال وفى كلام سيبويه أيضا نظر لانه يوهم أن المحذوف هو اللام والحق أنه العين والا لوجب بأن يقال فى المجزوم والامر لم يستحى واستحى باثبات الياء لان حذف اللام

(انما هو لكونه) أى اللام (قائما مقام الحركة وليس العين كذلك) أى قائما مقام الحركة مع أنه لم يثبت فى الفعلين المذكورين فحينئذ (فالمحذوف) أى لكثرة الاستعمال هو (العين) لا اللام (وحذف اللام) مبتدأ (فى) فعلى (المجزوم والامر مثله) أى مثل حذف اللام (فى) الفعل (الناقص لالكثر الاستعمال) خبر المبتدأ أى بل للجزم (بدليل اعادتها) أى اللام (فى نحو استحيا واستحيين) قال الغزى فى قوله وحذف اللام الى آخره اشارة الى خروج فعلى المجزوم والامر عما نحن فيه فان الحذف فيهما للجزم كالناقص بدليل عود المحذوف فى فعل الاثنين وجماعة النسوة والكلام فيما حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال ولهذا المعنى قال (فليتأمل) وللتنبيه أيضا على مافى كلام المصنف من عموم الاشارة مع خصوص المراد من المشار اليه وقال اللقانى فى ذلك تمهيد لبيان أن التشبيه انما هو فى مطلق الحذف لكثرة الاستعمال من غير اشتراط فى عين المحذوف وبيانه أنه قرر أن حذف اللام من المجزوم والامر لعلة لا لكثرة الاستعمال مستدلا عليه بأنه لو كان لكثرة الاستعمال لم يعد فى المصدر الذى هو الاستحياء ولا فى الامر المؤكد بالنون وهو استحين بياء واحدة هى اللام لوجود كثرة الاستعمال فيهما وإذا ثبت أن حذف اللام لعلة وأن المحذوف لكثرة الاستعمال لا لعلة فلا فائدة فى تكلف علة وأشار بهذا الى رد قول سيبويه لان الياء الاولى تقلب الفا انتهى فتأمل (وحينئذ) أى حين إذ كان المحذوف لكثرة الاستعمال هو العين (لاحاجة الى قلب الياء ألفا لانه) أى الياء (يحذف) فى أى حالة كانت سواء (قلب أو لم يقلب) أى فلا وجه لكثرة التغيير (بل نقلت حركته) أى الياء الى الحاء (وحذف) أى الياء تخفيفا لكثرة الاستعمال (فالتشبيه) الواقع فى قول المصنف (بلا أدرق) مطلق (الحذف لكثرة الاستعمال لا فى) خصوص (حذف اللام) لعدم الاشتراك بينه وبين استحى فى ذلك (النوع الخامس) أى (من الانواع السبعة) التقدم ذكرها (المعتل الفاء واللام وهو) الفعل (الذى فاؤه ولامه حرفا علة ويقال له) أى المعتل الفاء واللام (اللفيف المفروق لاجتماع حرفى العلة) أى فيه (من الفارق بينهما أعنى) أى بالفارق (العين والقسمة) أى القسمة العقلية (تقتضى أن يكون) أى اللفيف المفروق (أربعة أقسام) أى كما تقدم فى اللفيف المقرون ولكن (ليس فى الكلام) أى كلام العرب (من هذا النوع) أى النوع الخامس وهو اللفيف المفروق (ما) أى الفعل (كان فاؤه) أى الفعل (ياء الايديت بمعنى أنعمت) ووجه كون هذا اللفظ بهذا المعنى أن اليد سبب النعمة فأخذ منها فعل بمعنى الانعام (يقال يدى بيدى) من باب رمى رمى (فالفاء فى غيره) أى غير يديت (واوفقط واللام لا تكون إلا ياء لانه) أى الشان (ليس فى كلامهم) أى العرب (مايكون فاؤه واوا ولامه واو الا لفظة واو) وانما لم يستثن هنا كما استثنى يديت على مامر لان لفظة واو ليس من هذا النوع بل من مطلق مافاؤه واو ولامه واو فلذا استثناه منه هذا عند المبرد فان الواو عنده من واو وياء واو وأما عند سيبويه والاخفش فانها من ثلاث واوات فحينئذ لم يبق من الاقسام الاربعة التى لهذا النوع الاقسم واحد وهو مافاؤه واو ولامه ياء (ولم يجئ) أى هذا النوع (الا من باب ضرب يضرب وعلم يعلم وحسب يحسب) وانما لم يجئ من باب قتل وحسن لما يلزم فى مضارعهما هنا من الياء المضموم ماقبلها أو الواو المنطرفة إثر ضمة وكلاهما مرفوض (ولم يذكر المصنف مثال

انما هو لكونه قائما مقام الحركة وليس العين كذلك فالمحذوف العين وحذفت اللام فى المجزوم والامر مثله فى الناقص لالكثرة الاستعمال بدليل واعادتها فى نحو استحيا واستحيين فليتأمل وحينئذ لاحاجة الى قلب الياء الفا لانه يحذف قلب أو لم يقلب بل نقلت حركته وحذف فالتشبيه بلا أدرى فى الحذف لكثرة الاستعمال لا فى حذف اللام (النوع الخامس) من الانواع السبعة (المعتل الفاء واللام) وهو الذى فاؤه ولامه حرفا علة ويقال له (اللفيف المفروق) لاجتماع حرفى العلة مع الفارق بينهما أعنى العين والقسمة تقتضى أن يكون أربعة اقسام وليس فى الكلام من هذا النوع مافاؤه ياء الايديت بمعنى أنعمت يقال يدى بيدى فالفاء فى غيره واو فقط واللام لاتكون الا ياء لانه ليس فى كلامهم مايكون فاؤه واوا ولامه واوا الالفظة واو ولم يجئ الا من ضرب يضرب ومن علم يعلم وحسب يحسب ولم يذكر المصنف مثال

الاخير)

الأخير) وهو باب حسب يحسب (وهو) أى مثاله (ولى يلى) أصله يولى حذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها (فتقول من باب ضرب يضرب وقى أى حفظ وقيا وقوا) بفتح القاف وسكون الواو (والاصل) أى فى وقوا (وقيوا) تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت الفا فحذفت الالف لالتقاء الساكنين (وقت وقنا) بحذف اللام (وقين وقيت وقيتا وقيتم وقيتا وقيتن وقيت وقينا) باثبات اللام فى الجميع (كرمى رميا فى إلى الآخر) أى آخر أمثلة الماضى (والاعلالات) أى اعلالات وقى (كالاعلالات) أى كاعلالات رمى (يقى يقيان يقون نقى تقيان يقين تقى تقيان تقون تقين تقيان تقين أقى نقى ولم يقل) أى المصنف (كيرمى) أى كما قال فى الماضى (لانه) أى لان يقى (يخالفه) أى يخالف يرمى (فى حذف الفاء إذ الاصل) أى فى يقى (يوقى) حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة (وأما حكم اللام منه أى من يقى فهو كحكمه) أى اللام (من يرمى) أى فى الاعلال بالحذف أو النقل (والاصل فى يقون يقيمون) نقلت ضمة الياء إلى القاف بعد سلب حركته (و) الاصل (فى تقين فعل) الواحدة (المخاطبة تقيين) بكسر الياء الأولى (كتعدين) ولم يقل كترمين لما مر فى يقى نقلت كسرة الياء إلى القاف بعد سلب حركته (فحذفت اللام) التى هى الياء فى المثالين لالتقاء الساكنين وهما الياء وواو الضمير أو ياؤه (كما فى يرمون وترمين والوزن) أى وزن يقون وتقين (يعون وتعين) بالعين مقتطعين من يفعلون وتفعلين (وأما تقين فى الجمع) أى جمع النسوة (فوزنه تعلن) محذوف الفاء (والياء) أى فى تقين فعل جماعة النسوة (لام الفعل) بخلافه فى فعل الواحدة المخاطبة فانه ضمير (وتقول فى) فعل (الامر) المخاطب (ق) أى احفظ (يا رجل على وزن ع) بالعين المنفردة مقتطعا من تفعل (فيصير) أى أمر الواحد المخاطب (على حرف واحد) وهو القاف الذى هو عين الفعل (كما ترى) أى على ماترى (لان الفاء محذوفة) أى من المضارع الذى هو الاصل (وقد حذفت) أى عند صوغ الامر منه (حروف المضارعة ولام الفعل) لكونه قائما مقام الحركة (ولم يبق) أى من المضارع (غير العين) الذى هو القاف (وكذا تقول فى سائر) أى باقى (المجزومات) غير أمر المخاطب نحو (لايق) فى النهى (ليق) فى أمر الغائب باللام (ولم ياق) فى الجحود حال كون الجميع (على وزن لايع وليع ولم يع ويلزمه أى الامر لحوق الهاء فى) حالة (الوقف نحو قه لئلا يلزم الابتداء بالساكن ان سكن الحرف الواحد) الباقى من الصيغة وهو العين (للوقف أو) لئلا يلزم (الوقف على المتحرك ان لم يسكن) أى الحرف الواحد الباقى (وكلاهما) أى الابتداء بالساكن والوقف على المتحرك (ممتنع) أى قطعا فى الأول وصناعة فى الثانى (وأما حال الوصل فتقول ق يا رجل) ولكن يكتب أيضا بالهاء لأن الوقف عليه بها، وقد عرفت أن الاصل فى كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها على تقدير الابتداء بها والوقف عليها ولا عبرة بما تقدم (قيا) باعادة الياء لاتصال ضمير الفاعل (قوا أصله قيوا) نقلت ضمة الياء إلى القاف بعد سلب حركته ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (قى أصله قيي) بكسر الياء الاولى استثقلت الكسرة عليها فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (قيا) باعادة اللام التى هى الياء (قوا) باعادة اللام أيضا بلحوق ضمير الجمع المؤنث (على وزن علن) بكسر العين وسكون اللام (فهو وان والاصل واقى) أعل اعلال غاز (وذلك موقى) بكسر القاف وتشديد الياء (والاصل موقوى) أعل اعلال

حفظ وقياوقوا الأصل وقيواوقت وقتا وقين وقيت وقيتا وقيتم وقيت وقيتا وقيتن وقيت وقينا (كرمى) رميا الخ والاعلالات هنا كالاعلالات هناك (يقى يقيان يقون) تقى تقيان يقين تقى تقيان تقون تقين تقيان تقين اقى نقى ولم يقل كيرمى لانه يخالفه فى حذف الفاء إذ الأصل يوقى واما حكم اللام منه فحكمه من يرمى والأصل فى يقون يقيون وفى فعل الواحدة المخاطبة تقيين كتعدين فحذفت اللام كما فى يرمون وترمين والوزن يعون وتعين وأما تقين فى الجمع فوزنه تعلن والياء لام الفعل (و) تقول (فى الامر ق) يا رجل على وزن ع (فيصير على حرف واحد) كما ترى لان الفاء محذوفة وقد حذف حرف المضارعة ولام الفعل فلم يبق غير العين وكذا تقول فى سائر المجزومات لايق لم يق على وزن لايع وليع ولم يع (ويلزمه) أى الأمر لحوق (الهاء) فى الوقف (نحو قه) لئلا يلزم الابتداء بالساكن ان سكنت الحرف الواحد للوقف أو الوقف على المتحرك ان لم تسكن وكلاهما ممتنع وأما حال الوصل فتقول ق يا رجل قيا قوا أصله قيوا قى اصله قيي قيا قين على وزن علن فهو واق اصله واقى وذلك موقى اصله موقوى

مرمى (فحكم اللام فى الجميع) أى فى الماضى والمضارع واسم الفاعل والمفعول (حكم لام رمى بلا فرق) أى بينهما (فقس) أى عليه (وتقول فى التأكيد) أى تأكيد الأمر (بالنون قين باعادة اللام) أى لام الفعل (لما عرفته فى اغزون) أى من أن النون مع المستتر شبيهة بالضمير المتصل فى كون اللام تعاد لاجله (قيان) بكسر النون المشددة (قن بضم القاف فى) فعل) أمر (جماعة الذكور وحذفت الواو) أى واو الضمير (لالتقاء الساكنين ودلالة الضمة عليها) أى الواو (قن بكسر القاف فى فعل) أمر (الواحدة) المخاطبة (وحذف الياء) أى ياء الضمير (لالتقاء الساكنين ودلالة الكسرة عليها) أى الياء (قيان) فى مثناها (قينان) فى جمعها بزيادة الالف الفاصلة بين النونات (و) تقول فى تأكيد الامر (بالخفيفة قين) فى أمر الواحد المذكر (قن) بضم القاف أمر جماعة الذكور (قن) بكسر القاف أمر الواحدة المخاطبة وأما أمر المثنى وجماعة النساء فلا تدخل عليهما الخفيفة كما هو معلوم (وتقول) فى هذا النوع (من باب علم يعلم وجى يوجى كرضى يرضى فى جميع الاحكام والتصاريف بلا فرق) أى بينهما (أصلا والامر ايج كارض تقول) أى فى تصريفه (ايج) فى أمر الواحد (ايجيا) فى أمر مثناه (ايجوا) بفتح الجيم فى أمر جمعه (ايجى) فى أمر الواحدة المخاطبة (ايجيا) فى أمر مثناها (ايجن) بسكون اللام التى هى الياء (وبالتأكيد ايجين) باعادة اللام المحذوفة (ايجيان ايجن) بضم الجيم أمر جماعة الذكور (إلى الآخر) أى آخر الأمثلة وهو ايجين ايجيان ايجينان (وذكر) أى المصنف (ذلك) أى الامر (لفائدة وهى ان الواو) التى هى فاء الفعل (تقلب ياء لسكونها) أى الواو (وانكسار ما قبلها) وهو همزة الوصل (فان الاصل) أى أصل ايج (أوج) بكسر الهمزة وفتح الجيم (يقال) أى فى اللغة (وجىء الفرس إذا وجد فى حافره وجع والنوع السادس) أى (من الأنواع السبعة) المذكورة فى أول فصل المعتلات (المعتل الفاء والعين وهو ما) أى كلمة (يكون فاؤه) أى الكلمة (وعينه حرفى علة والقسمة) العقلية (تقتضى ان يكون) أى هذا النوع (أربعة أقسام و) لكن (لم يجىء) أى فى كلامهم (ما يكون الفاء والعين منه واوين لكونه) أى ما فاؤه وعينه ذلك (فى غاية الثقل فبقى) أى من الاقسام المذكورة (ثلاثة أقسام) احدها ان يكون الفاء والعين يائين وثانيها أن يكون الفاء ياء والعين واوا وثالثها ان يكون الفاء واوا والعين ياء (أشار) أى المصنف (إلى الأمثلة) أى للاقسام الثلاثة بقوله (كيين فى اسم مكان) وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى (ويوم وويل وهو) أى ويل اسم (واد فى جهنم وويل أيضا) أى كما هو اسم واد فى جهنم (كلمة عذاب) أى كلمة معناها عذاب يقال ويل لفلان من الله أى عذاب له من الله ويقال ضده فى ويح أى كلمة رحمة أعنى كلمة معناه رحمة كما يقال ويح لفلان أى رحمة له وقال سيبويه ويح كلمة زجر لمن اشرف على الهلكة وويل لمن وقع فيها وقال الهروى ويح يقال لمن وقع فى هلكة لا يستحقها فيترحم بها عليه وويل لمن يستحقها وقال الفراء ويح وويس بمعنى ويل روى عن على رضى الله تعالى عنه ويح باب رحمة وويل باب عذاب وقيل الويل والويلة شدة من العذاب قيل هو دعاء عليه وقيل دعاء له فى معرض الدعاء عليه والعرب تفعل ذلك صرفا لعين الكلام عن المدعو عليه ومنه قولهم قاتله الله ما أفصحه كذا ذكره الدده جنكى (ولا يبنى) أى لا يصاغ (منه أى من هذا

فى اغزون (قيان قن) بضم القاف فى فعل جماعة الذكور وحذفت الواو لالتقاء الساكنين ودلالة الضمة عليها (قن) بكسر القاف فى فعل الواحدة وحذف الياء لالتقاء الساكنين ودلالة الكسر عليها (قيان قينان وبالخفيفة قين قن قن وتقول) من باب علم يعلم (وجى يوجى كرضى يرضى) فى جميع الأحكام والتصريف بلا فرق اصلا (والامر ايج كارض الخ) تقول ايج ايجيا ايجوا ايجى ايجيا ايجن وبالتأكيد ايجين ايجيان ايجن الخ (وذكر ذلك لفائدة) وهى ان الواو تقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فان الاصل أوج يقال وجى الفرس إذا وجد فى حافره وجع (و) النوع (السادس) من الأنواع السبعة (المعتل الفاء والعين) وهو ما يكون فاؤه وعينه حرفى علة والقسمة تقتضى ان يكون أربعة أقسام ولم يجىء مما يكون الفاء والعين منه واوين لكونه فى غاية الثقل فبقى ثلاثة أقسام أشار الى الأمثلة بقوله (كيين وذلك فى اسم مكان ويوم وويل) وهو واد فى جهنم وويل أيضا كلمة عذاب (ولا يبنى منه) أى من هذا

النوع (فعل) لان الفعل أثقل من الاسم وهذا النوع اثقل (من الانواع المتقدمة لما فيه من الابتداء بحرفين ثقيلين) ولهذا لم يجيء مما هو الاثقل أعنى ما يكون فاؤه وعينه واوين فى اسم ولا فى فعل و (النوع السابع) من الانواع السبعة (المعتل الفاء والعين واللام) وهو ما يكون فاؤه وعينه ولامه حروف علة والقسمة تقتضى أن يكون تسعة أقسام ولم يجيء فى الكلام من هذا النوع الا مثالان (وذلك واو وياء لاسمى الحرفين) وهما ووى فان الهمزة والياء والجيم الخ أسماء مسمياتها ا ب ج الى آخره كالرجل والفرس قال الخليل لاصحابه كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم قال انما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسؤول عنه وهو المسمى والجواب ج لانه المسمى وتركيب الياء من ثلاث يا آت بالاتفاق ويجعلون لامه همزة تخفيفا وقال الاخفش ان ألف الواو منقلبة عن الواو وقيل عن الياء والاول أقرب لان الواوى أكثر من اليائى فالحمل عليه أولى

النوع) يعنى المعتل الفاء والعين (فعل لان الفعل أثقل من الاسم وهذا النوع أثقل من الانواع المتقدمة لما) ثبت (فيه) أى فى هذا النوع (من الابتداء بحرفين ثقيلين) أى لوقوع حرفى العلة فى الفاء والعين (ولهذا) أى لكون الابتداء بالحرفين الثقيلين موجبا للثقل الزائد (لم يجيء) أى هذا النوع (مما هو الاثقل أعنى ما يكون فاؤه وعينه واوين فى اسم ولا فى فعل) وذلك أنك لو بنيت فعلا من باب يوم على فعل بالفتح أو فعل بالضم لوجب ان يكون المضارع على يفعل بالضم فتجتمع يا آن ياء المضارعة وياء الفعل وتضمها اذا نقلت حركة العين التى هى واوالها ولا يخفى مافى ذلك من الثقل ولذا رفض فعل حملا عليها أو من باب ويح وبين فلانه يجتمع فى المضارع الغائب حروف العلة وذلك ثقيل وأما ما جاء فى الشعر من قوله *فما وال ولا واخ ولا واس أبوهند*فمصنوع كذا قاله أبوحيان (النوع السابع) أى (من الانواع السبعة) التى تقدم ذكرها (المعتل الفاء والعين واللام وهو ما يكون فاؤه وعينه ولامه حروف علة والقسمة) العقلية (تقتضى أن يكون) أى هذا النوع (تسعة أقسام) قال اللقانى هذا بالنظر الى كون أحرف العلة ثلاثة وكون الحرف الذى يقع فيه أحدها بسيطا أعنى فاء أو عينا أو لاما لان احرف العلة الثلاثة قد تكون فاء فهذه ثلاثة وقد تكون عينا وهذه ثلاثة أخرى وقد تكون لاما وهذه ثلاثة أخرى والمجموع تسعة أقسام ثم بالنظر الى اجتماع الحروف الثلاثة التى تقع فيها أحرف العلة الثلاثة تنتهى الى سبعة وعشرين قسما حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال أى حرف منها فرض فى تسعة أحوال الحرفين الباقيين الحاصلة من ضرب أحوال أحدهما فى ثلاثة أحوال الأخر فقد تبين ان لاوهم فى كلام الشارح وان توهيمه وهم انتهى أقول فيه تعريض للغزى حيث قال هذا كلام لايستقيم الى آخر ما قال (ولم يجيء فى الكلام) أى كلام العرب (من هذا النوع الا مثالان وذلك واو وياء لاسمى الحرفين) المعلومين (وهما) أى الحرفان المسميان بالواو والياء (ووى) وفى بعض النسخ وهما ووى ويبى فيعود الضمير على واو وياء بتقدير محذوف أى وأصلهما كذا والنسخة الاولى هى الوجه (فان الهمزة) علة لكون واو وياء اسمى الحرفين وليسا اياهما (والباء والجيم الى الآخر) أى آخر حروف الهجاء (اسماء مسمياتها) أى مسميات تلك الأسماء (ا ب ج الى آخره كالرجل والفرس) أى فى انهما اسمان لمسماهما (قال الخليل لأصحابه كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم قال انما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسؤول عنه وهو المسمى) أى بذلك الاسم (والجواب) أى جواب السؤال المذكور (ج لانه المسمى) أى بالجيم (وتركيب الياء من ثلاث يا آت بالاتفاق) أى والدليل عليه قولهم فيما حكاه ابن الحاجب وغيره ببيت الياء أى كتبتها وحكاية الاتفاق جزم بها أيضا البدر ابن مالك فى بغية الطالب ذكره الغزى (ويجعلون) أى الصرفيون (لامه) أى الياء (همزة) أى على غير قياس لعدم تطرفها بعد الف زائدة (تخفيفا) أى لثقل اجتماع اليا آت (وقال الأخفش الف الواو منقلبة عن الواو وقيل عن الياء) هذا مذهب أبى على الفارسى وغيره (والأول أقرب لان الواوى أكثر من اليائى) أى لان كون العين واوا نحو قال وصان أكثر من كونه ياء نحو باع (فالحمل عليه) أى على الاكثر (أولى) أى من الحمل على الاقل ويدل أيضا عليه قطعا قولهم فى التصغير أوية بقلب فائه همزة لكونها أول واوين

مصدرتين ولو كانت العين ياء لقيل فى التصغير وبية ودليل الفارسى منقوض على سبيل الاجمال بالتاء قاله الغزى (وقلبت العين منهما) أى الياء والواو (ألفادون اللام كراهة اجتماع حرفى علة متحركتين فى الاول) أى أول الكلمة يعنى لو قلبت لامهما الفا وقيل ووى وبيى يلزم اجتماع حرفى علة متحركين فى أول الكلمة وهو مرفوض فقلبت العين (والله) سبحانه و (تعالى أعلم) بالصواب .

﴿ فصل فى بيان ﴾ أحكام (المهموز وهو) أى المهموز (الذى أحد حروفه الاصول همزة ولفظ المهموز يشعر بذلك) أى بتعريفه المذكور يعنى ان تعريفه يؤخذ من اسمه بأدنى التفات وفيه اشارة الى عذر المصنف حيث لم يقدم تعريفه قبل ذكر احكامه كما فعل فى غيره (وهو) أى المهموز (على ثلاثة أنواع لان الهمزة اما فاء) أى اما واقعة فاء لذلك المهموز كأكل (ويسمى) أى ذلك المهموز (مهموز الفاء أو عين) أى أو واقعة عيناله كسأل (ويسمى) أى هذا المهموز (مهموز العين والاوسط والوسط أولام) أى أو واقعة لاماله كقرأ (ويسمى) أى هذا (مهموز اللام والعجز) أى الآخر (وحكم المهموز فى تصاريف فعله حكم الصحيح لان الهمزة حرف صحيح) بدليل قبولها أى الهمزة (الحركات الثلاث بخلاف حرف العلة) أى المتحرك ماقبلها وأما الساكن ماقبلها فتقبل الحركات الثلاث كدلو وظبى (يعنى) أى المصنف (ان تصاريف الفعل المهموز) فيه اشارة الى ان الاضافة فى قول المصنف فعله بيانية (الخالى عن التضعيف وحروف العلة كتصاريف الصحيح فان لفظ المهموز) علة لكون قيد الخلو عن المذكور مرادا للمصنف من لفظ المهموز (اذا أطلق يفهم منه) أى من لفظ المهموز (الخالى عن التضعيف وحروف العلة والا) أى وان لم يعن ذلك فلا يصح القول بأن حكمه حكم الصحيح لان المهموز اذا لم يخل عن ذلك يقيد (فيقال المضاعف المهموز والمثال المهموز والاجوف المهموز ونحو ذلك) أى كالناقص المهموز واللفيف المهموز فكيف يكون حكمه حكم الصحيح على الاطلاق (والاولى ان يقال حكم المهموز فى التصاريف حكم مماثله من غير المهموز) ووجه أو لويته شمول التشبيه لانواع المهموز نصا وان امكن اشارته من عبارة المتن قياسا أو عناية بأن يقال اذا لم يؤثر الهمزة فى الصحيح المجرد اليائى ولم تلحقه الاعلالات ولم تنهكه التغيرات فأولى ان لا يوثر فى غيره (ان كان مضاعفا فمضاعف) أى ان كان المهموز مضاعفا فحكمه كحكم المضاعف غير المهموز على هذا القياس (وان كان مثالا فمثال) واستمر فى التفصيل حتى تنتهى (الى غير ذلك) أى المذكور من أنواع المهموز (وانما جعل المهموز من غير السالم) أى مع ان الهمزة حرف صحيح (لما فيه) أى المهموز (من التغيرات التى ليست فى السالم) أقول (أيضا) فى توجيه جعله من غير السالم (كثيرا ماتقلب الهمزة حرف علة) نحو آمن يؤمن ايمانا وإيذن أمر من أذن بكسر الذال على ماسيأتى (لكنها أى الهمزة قد تخفف) أى بالقلب والحذف والتسهيل وغير ذلك (اذا وقعت غير أول أى غير مبتدأ بها فانها تخفف اذا وقعت فى أول الكلمة ولم يكن مبتدأ بها نحو وامر بالالف) وهو اشارة الى قوله تعالى : وامر أهلك بالصلاة (والاصل وأمر بالهمزة فالمراد بغير الاول ان لاتكون) أى الهمزة (فى أول الكلام بل يتقدم عليها شىء والالم تخفف)

وقلبت العين منها ألفادون الفاء واللام كراهة اجتماع حرفى علة متحركين فى الاول والله تعالى أعلم

﴿ فصل فى ﴾ بيان (المهموز) وهو الذى أحد حروفه الاصول همزة ولفظ المهموز يشعر بذلك وهو على ثلاثة أنواع لان الهمزة اما فاء ويسمى مهموز الفاء أو عين ويسمى مهموز العين والاوسط والوسط أو لام ويسمى مهموز اللام والعجز (وحكم المهموز فى تصاريف فعله حكم الصحيح لان الهمزة حرف صحيح) بدليل قبولها الحركات الثلاث بخلاف حروف العلة يعنى أن تصاريف الفعل المهموز الخالى من التضعيف وحروف العلة كتصاريف الصحيح فان لفظ المهموز اذا أطلق يفهم منه الخالى عن التضعيف وحروف العلة والا فيقال المضاعف المهموز والمثال المهموز ونحو ذلك والاولى أن يقال حكم المهموز فى التصاريف حكم مماثله من غير المهموز نصا وان امكن اشارته من عبارة المتن قياسا أو عناية بأن يقال اذا لم يؤثر الهمزة فى الصحيح المجرد اليائى ولم تلحقه الاعلالات ولم تنهكه التغيرات فأولى ان لا يوثر فى غيره (ان كان مضاعفا فمضاعف) أى ان كان المهموز مضاعفا فحكمه كحكم المضاعف غير المهموز على هذا القياس (وان كان مثالا فمثال) واستمر فى التفصيل حتى تنتهى (الى غير ذلك) أى المذكور من أنواع المهموز (وانما جعل المهموز من غير السالم لما فيه من التغيرات التى ليست فى السالم وأيضا كثيرا ماتقلب الهمزة حرف علة (لكنها) أى الهمزة (قد تخفف اذا وقعت غير اول) أى غير مبتدأ بها فانها قد تخفف اذا وقعت فى أول الكلمة ان لم تكن مبتدأ بها نحو وامر بالالف والاصل وأمر بالهمزة فالمراد بغير الاول أن لاتكون فى أول الكلام بل يتقدم عليها شىء والالم تخفف

أى

أى الهمزة (حينئذ) أى حين إذ كانت أول الكلام لم يتقدم عليها شىء (لان الابتداء بحرف شديد مطلوب) يعنى أن الهمزة حرف شديد من أقصى الحلق والابتداء بالحرف الشديد مطلوب (ألا ترى) هذا تقرير لكون الابتداء بالحرف الشديد مطلوبا (زيادتها) أى الهمزة (عند الوصل) أى عند التوصل الى الابتداء بالساكن وليس المراد بالوصل الدرج ضد الابتداء لانها لا تزاد حينئذ (واما حذف الهمزة) أى همزة الوصل وهى الهمزة الاولى (من خذ) وأما الثانية فان حذفها على خلاف القياس لكثرة الاستعمال لانها غير أول وأيضا لا يلاقى التعليل الآتى وهذا جواب اعتراض وارد على قوله إذا وقعت غير أول (والاصل أأخذ فليس أى حذف الهمزة المذكورة (من هذا الباب) أى فان الكلام فى حذف الهمزات الاصلية طلبا للتخفيف لا فى حذف الهمزات المزيدة للاضطرار عند الاستغناء عنها (فان همزة الوصل حذفها لازم عند فقد الاحتياج اليها) أى الى همزة الوصل (وانما تخفف) فيه اشارة الى ان قوله (لانها) أى الهمزة (حرف شديد) علة لقوله قد تخفف (من أقصى الحلق فتخفف) أى الهمزة (دفعا لشدتها) أى لقوتها (وتخفيفها) أى الهمزة (يكون بالقلب) أى بقلبها حرف علة نحو آدم واوثر وايذان أمر من اذن (والحذف) نحو قوله تعالى: وسل القرية . بحذف همزة الوصل ونقل حركة همزة العين الى السين فحذفت تخفيفا لانها حرف شديد كما مر (وغيرهما كجعلها بين بين أى بين مخرجها وبين حرف من جنس حركتها كما تقول سئل بين الهمزة والياء هذا هو المشهور فى تفسير بين بين ومقابله أن تجعلها بينها وبين حرف حركة ماقبلها كما تقول سؤال بين الهمزة والواو (واستقصاء) أى إنهاء (ذلك) أى التخفيف بالاوجه المذكورة وابلاغه الى الغاية والنهاية (لايليق بهذا الكتاب فانه) أى التخفيف المذكور (باب طويل الذيل ممتد السيل) أى الجرى لا ينقطع فى الزمن القريب وهما كنايتان عن كثرة الابحاث وفيهما استعارة مكنية وتخيلية وترشيحية (إذا تقرر أن حكمه) أى المهموز (حكم الصحيح فتقول أمل يأمل كنصر ينصر فى سائر) أى جميع (التصاريف والامر) أى منه (اومل بقلب الهمزة التى هى فاء الفعل واوا فان الاصل أأمل بهمزتين الاولى للوصل) أى للتوصل الى الابتداء بالساكن (والثانية الفا) أى فاء الفعل (فقلبت) أى الثانية (واوا) أى وجوبا مطردا (لسكونها) أى الثانية (وكون ماقبلها همزة مضمومة وذلك) أى قلب الساكنة واوا اذا كان ما قبلها مضموما (لان الهمزتين إذا التقتا حال كونهما فى كلمة واحدة) و (ثانيتهما ساكنة وجب قلبها أى قلب الثانية الساكنة بحركة ماقبلها)ضمن القلب معنى الابدال ولذلك عداه بالباء (أى بحركة الهمزة) أى بجنس حرف حركة الهمزة (التى قبلها) أى قبل الثانية (روما) أى طلبا (للخفة إذلا يخفى ثقل ذلك) أى اجتماع الهمزتين فى كلمة (وقوله) أى المصنف (ثانيتهما ساكنة جملة حالية وجاز خلوها عن الواو) الرابطة بينها وبين صاحب الحال لوجوب الربط بينهما (لسكونها) أى تلك الجملة وقعت (عقيب حال غير جملة) وهو قوله فى كلمة واحدة قال اللقانى وفيه بحث من وجهين اولهما أن قوله فى كلمة لا يتعين كونه حالا لجوازان يتعلق بقوله التقتا فيكون ظرفا لغوا بل هذا الوجه هو الاظهر وعليها فلا مسوغ لترك الواو وثانيهما سلمنا انه حال لكن قال

حينئذ لان الابتداء بحرف شديد مطلوب ألا ترى أنك تحتاج الى زيادتها عند الوصل وأما حذف الهمزة من نحو خذ والاصل أو خذ فليس من هذا الباب فان همزة الوصل حذفها لازم عند فقد الاحتياج اليها وانما تخفف (لانها حرف شديد من اقصى الحلق) فتخفف دفعا لشدتها وتخفيفا يكون بالقلب والحذف وغيرهما واستقصاء ذلك لايليق بهذا الكتاب فانه باب طويل الذيل ممتد السيل إذا تقرر أن حكمه حكم الصحيح (فتقول أمل يأمل كنصر ينصر) فى سائر التصاريف (والامر أومل بقلب الهمزة) التى هى فاء الفعل (واوا) فان الاصل أأمل بهمزتين الاولى للوصل والثانية الفا فقلبت واوا لسكونها وكون ماقبلها همزة مضموم وذلك (لان الهمزتين إذا التقتا)حال كونهما (فى كلمة واحدة ثانيتهما ساكنة وجب قلبها) أى قلب الثانية الساكنة (بحركة ماقبلها) أى بحركة الهمزة التى قبلها روما للتخفيف اذلا يخفى ثقل ذلك وقوله ثانيتهما ساكنة جملة حالية وجاز خلوها عن الواو لسكونها عقيب حال غير جملة

صاحب هذا المذهب الذى أشار اليه الشارح وهو عبد القاهر انما صرح بأن ترك الواو من الجملة الحالية كثير إذا وقعت عقيب حال مفردة والجار والمجرور وان لم يكن جملة لكنه ليس بمفرد سلمنا أن الشرط ان يسبق بغير جملة كما عبر الشارح لكنه انما يشترط ذلك فى كثرة الترك لا فى جوازه كما وقع فى كلام الشارح لكن قد يجاب عن الوجه الاول بأن فى كلمة خرج مخرج الشرط وكونه حالا أوفى بذلك فتأمله انتهى أقول لعله أمر بالتأمل لانه قد يجاب عن الوجه الثانى بأن الشارح أراد بجواز الخلو الجواز بدون ضعف لان الخلو عن الواو مع الضعف جائز بالاتفاق فافهم (كقوله) أى الشاعر من بحر الكامل المخبون المقطوع :

(والله يبقيك لنا سالما * برداك تبجيل وتعظيم)

الشاهد فى قوله برداك تبجيل فانه جملة اسميه حال من الكاف فى يبقيك خالية من الواو لورودها عقيب حال مفردة وهى سالما والمعنى مشتملا عليك التبجيل والتعظيم اشتمال البرد على صاحبه أو حال كونهما بردين لك ملابسين لك (فان كان حركة ماقبلها) أى الهمزة الثانية الساكنة (فتحة تقلب) أى الهمزة الساكنة (بحرف) جنس (الفتحة وهو) أى الحرف المجانس للفتحة (الالف) للين عريكة الساكن واستدعاء حركة ماقبلها ذلك القلب (كآمن أصله أأمن) بهمزتين (قلبت الثانية) الساكنة (ألفا وان كانت) أى حركة ماقبل الثانية (ضمة تقلب) أى الثانية (بحرف) جنس (الضمة وهو الواو نحو أومن) مبنى (مجهول آمن أصله أأمن بهمزتين وان كانت) أى حركة ماقبل الثانية (كسرة تقلب) أى الثانية (بحرف) جنس (الكسرة وهى) أى الحرف المجانس لها (الياء نحو ايمانا) وهو (مصدر آمن والاصل إئمانا) بهمزتين (وانما قال) أى المصنف (التقتا) أى اقترنتا يعنى ولم يقل إذا التقت الهمزة مع حرف آخر (لان الهمزة الساكنة) خرجت المتحركة ففيها تفصيل آخر (التى قبلها حرف غير همزة لايجب قلبها) أى الساكنة (بحرف حركة) أى بجنس حرف حركة (ماقبلها بل يجوز) أى يجوز قلبها وعدمه (نحو رأس وبؤس ورئم) وهو ظبى أبيض خالص البياض يسكن الرمل (و) انما (قال فى كلمة لانهما) أى الهمزتين المذكورتين (لو كانتا فى كلمتين لايجب أيضا ذلك) أى قلب الثانية بما ذكر (بل يجوز نحو ياحادئ أزر بهمزتين) أولاهما لام اسم الفاعل من حدئ بمعنى نصر وثانيهما فاء الامر من تأزر بزاى معجمة ثم راء مهملة بمعنى تعاون وهمزة الوصل قد سقطت فى الدرج (ويجوز بالواو) أى فيقال ياحادئ أوزر (وكذا) أى ومثل ماذكر فى أزر (قياس الفتح والكسر لان ذلك) أى التقاء الهمزتين فى كلمتين وهو تعليل لعدم الوجوب (لم يبلغ مبلغ ما) أى الا التقتا الذى (فى كلمة) يعنى فى الثقل (لجواز انفكاكهما) أى الهمزتين بانفكاك احدى الكلمتين عن الاخرى (و) انما (قال ثانيتهما ساكنة لانهما) أى الهمزتين (لو التقتا فى الكلمة ولم تسكن الثانية) بل تحركت وسواء تحرك ماقبلها أيضا أو سكن (فله) أى لالتقائهما مع عدم سكون الثانية (أحكام أخر لاتليق) أى الاحكام الأخر أى ايرادها (بهذا الكتاب) أى لاختصاره وتلك الاحكام هى أن المتحركة بعد ساكنة تبدل ياء ان وقعت موضع اللام كبناء نحو قمطر من قرأ فتقول فيه قرأى والاصل قرأء وتصح ان وقعت موضع العين نحو سآل بالادغام وبعد متحركة تبدل ياء ان وقعت غير لام مفتوحة بعد كسرة

كقول الشاعر :
والله يبقيك لنا سالما * برداك تبجيل وتعظيم
(فان كان حركة ماقبلها فتحة تقلب بحرف الفتحة) وهو الالف (كآمن) أصله أأمن قلبت الثانية الفا (وان كانت ضمة تقلب بحرف الضمة) وهو الواو (نحو أومن) مجهول آمن أصله أأمن بهمزتين (وان كانت كسرة تقلب بحرف الكسرة) وهى الياء (نحو ايمانا) مصدر آمن والاصل أئمانا وانما قال إذا التقتا لان الهمزة الساكنة التى قبلها حرف غير همزة لايجب قلبها بجنس حركة ماقبلها بل يجوز نحو رأس وبؤس ورئم وقال فى كلمة واحدة لانهما لو كانتا فى كلمتين لايجب أيضا ذلك بل يجوز ياحادئ أزر بهمز ويجوز بالواو وكذا قياس الفتح والكسر لان ذلك يبلغ مبلغ ما فى كلمة لجواز انفكاكهما وقال ثانيتهما ساكنة لانهما لو التقتا فى الكلمة ولم تسكن الثانية فله أحكام أخر لا تليق بهذا الكتاب

نحو أيم بكسر الياء أصله أءم أو فتحة نحو أيمة جمع امام أصله أئمة أو ضمة نحو أين مضارع أينه أى جعلته يئن أصله أأن وتبدل واوا ان وقعت أيضا غير لام مضمومة بعد ضمة نحو أوم أصله أأم أو فتحة نحو أوب وهو المرعى أصله أأب أوكسرة نحو أوم أصله أءم أوقعت مفتوحة بعد فتحة نحو أوادم جمع آدم أصله أآم أو ضمة نحو أو يدم تصغير آدم أصله أأيدم والله أعلم كذا ذكره اللقانى (وفيه) أى فى الضابط أو الاصل المذكور فى المتن وهو قوله لان الهمزتين اذا التقتا الى آخره (نظر لانه ينتقض بنحو أئمة والاصل أأمة كأحمرة فانه) أى الشأن (لم تقلب) الهمزة (الثانية الفا كما مر فى آمن بل نقلت حركة الميم اليها) أى الى الهمزة الثانية لوقوع المثلين وهما الميمان بعدها ولارادة الادغام (وقلبت) أى الهمزة الثانية (ياء فقيل ايمة ويمكن الجواب) أى عن الانتقاض المذكور أوعن النظر المذكور (بانه) أى القلب فى أئمة (شاذ) أى مخالف للقياس وزعم الزمخشرى أن التصريح بالياء ليس بقراءة ومن صرح بها فهو لاحن محرف وفيه نظر لان أكثر القراء يقرءون بهمزة بعدها ياء مكسورة كسرة خفيفة ولان الزجاج قال فى أئمة عند النحاة لغة واحدة بهمزة وياء والقراء يقرءون بهمزة وياء وبهمزتين واعترض عليه الطيبى بأن معنى قوله ليس بقراءة أن أحدا من القراء السبعة لم يقرأ بها وهو كذلك وقال أبو شامة رأى للنحاة ابدال الهمزة ياء فى أئمة نص عليه أبو على فى الحجة ثم قال لم يوافق الزمخشرى النحاة واختار مذهب القراء فى الكشاف وما فى المفصل فهو حكاية قول النحاة (اذا عرفت هذا) أى المذكور من الاصل الذى فى المتن (فنقول اذا قلبت) الهمزة (الثانية) الساكنة فينظر (فان كانت الهمزة الاولى من الهمزتين المنقلبة ثانيتهما واوا أو ياء همزة وصل تعود الثانية أى الهمزة المنقلبة واوا أو ياء همزة خالصة عند الوصل أى وصل تلك الكلمة بكلمة قبلها عند سقوط همزة الوصل فى الدرج لانه) أى الشأن (يرتفع حينئذ) أى حين اذ وصلت الكلمة بكلمة قبلها (التقاء) أى اقتران (الهمزتين) أى لسقوط الاولى فى الدرج (فلا تبقى علة القلب) أى قلب الثانية واوا أو ياء (فتعود المنقلبة) الى الهمزة أى تصير همزة (وقوله) أى المصنف (الهمزة الثانية المراد الواو والياء لكن) المصنف (أطلق عليهما الهمرة لكونهما) أى الواو والياء (فى الاصل) أى قبل الانقلاب (همزة) أى وهذا الاطلاق من قبيل الاطلاق باعتبار ما كان (أو لصيرورتهما همزة) اى فيكون الاطلاق باعتبار ما يؤول اليه (ولان قوله) علة لقوله قال الآتى فهى علة قدمت على معلولها (الاولى يقتضى الثانية) أى فى مقابلتها (قال) أى المصنف (فى مقابلته) أى مقابلة قوله الاولى (هذا) أى قوله الهمزة الثانية أى فيكون اطلاق الهمزة على الواو والياء لاجل المقابلة من غير ملاحظة حالتها الراهنة (ولوقال تعود الثانية) أى واسقط لفظة همزة (بمعنى ترجع لكان أى قوله ذلك (أخصر واوضح) أى من قوله تعود الثانية همزة أما الاخصرية فظاهر وأما الاوضحية فلتبادر تعود بمعنى ترجع (لكن لما أردفه) أى أعقبه (بقوله همزة قلنا ان عاد من الافعال الناقصة بمعنى صار ليكون) أى قوله (همزة خبره) أى خبر تعود (ولك أن تجعل همزة حالا) أى وتجعل تعود بمعنى ترجع (وهذا) أى الجعل المذكور (أسهل) أى من جعلها خبرا وتعود بمعنى تصير لعدم الاحتياج الى التأويل السابق (لكن قوله) أى المصنف (اذا انفتح ماقبلها أى ماقبل) الهمزة (الثانية بعد حذف) متعلق بالفتح (همزة الوصل فيه) أى فى قوله المذكور (نظر بل

وفيه نظر لانه ينتقض بنحو أئمة والاصل أأمة كأحمرة فانه لم تقلب الثانية الفا كما فى آمن بل نقلت حركة الميم اليها وقلبت ياء فقيل ايمة ويمكن الجواب بأنه شاذ اذا عرفت هذا فنقول اذا قلبت الثانية (فان كانت)الهمزة (الاولى) من الهمزتين المنقلبة ثانيتهما واوا أوياء (همزة وصل تعود الهمزة الثانية) أى تصير الهمزة المنقلبة واوا أو ياء (همزة) خالصة (عند الوصل) أى وصل تلك الكلمة بكلمة قبلها يعنى عند سقوط همزة الوصل فى الدرج لانه يرتفع حينئذ التقاء الهمزتين فلا تبقى علة القلب فتعود المنقلبة وقوله الهمزة الثانية المراد بها الواو والياء لكن أطلق عليهما الهمزة لكونهما فى الاصل همزة أو لصيرورتهما همزة ولان قوله الاولى يقتضى الثانية فلذا قال فى مقابلته هذا ولو قال تعود الثانية بمعنى ترجع لكان أخصر وأوضح لكن لما أردفه بقوله همزة قلنا ان عاد من الافعال الناقصة بمعنى صار لتكون همزة خبره ولك أن تجعل همزة حالا وهذا أسهل لكن قوله (اذا انفتح ما قبلها) أى ما قبل الثانية بعد حذف همزة الوصل فيه نظر بل

هو وهم محض لان الهمزة الثانية تعود همزة عند سقوط همزة الوصل سواء انفتح ماقبلها أو انضم أو انكسر لزوال العلة أعنى اجتماع الهمزتين مثال ما انفتح ما قبلها قوله تعالى: الى الهدى ائتنا. الاصل ايتنا بالياء فلما سقطت همزة الوصل عادت الهمزة المنقلبة ومثال ما انضم ما قبلها قوله تعالى: ومنهم من يقول ائذن لى . والاصل ايذن لى بياء فلما سقطت الهمزة الاولى عادت الثانية ومثال ما انكسر ما قبلها قوله تعالى: فليؤد الذى أؤتمن. والاصل أوتمن بالواو فلما سقطت الهمزة الاولى عادت الثانيـة وكذا فى المنقلبة واوا تقول فى أومل يازيد أؤمل يا قطام أءوملى باعادة الهمزة ولم يجىء ما يكون الاولى همزة وصل قلبت الثانية ألفا لان همزة الوصل لا تكون مفتوحة الا فى مواضع معـدودة معينة (وحذفت الهمزة فى خذ وكل ومر على غير قياس) يعنى أن القياس يقتضى أن يكون الامر من تأخذ وتأكل وتأمر أوخذ وأوكل وأومر كأومل من تأمل لـكنهم لما استثقلوا الامر منها حذفوا الهمزة الاصلية لـكثرة الاستعمال ثم همزة الوصل لعـدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن وهذا حذف غـير قياسى وفى نظم هذه الثلاثة فى سلك واحد تسامح لان هذا الحذف واجب فى خذ وكل بخلاف مر فانهما أكثر استعمالا (وقد يجىء أؤمر على الاصل عند الوصل

هو) أى ذلك القول (وهم) كغلط وزنا ومعنى (محض لان الهمزة الثانية تعود همزة عند سقوط همزة الوصل سـواء إنفتح ما قبلها) أى ما قبل الهمزة الثانية (أو انضم أو انكسر لزوال العلة) تعليل لقوله تعود (أعنى) أى بالعلة (اجتماع الهمزتين) أى وحينئذ فلا معنى للتقييد بقوله اذا انفتح ما قبلها ويجاب بأن قول المصنف اذا انفتح ما قبلها لا يستلزم عدم العود عنده غيره لعدم الحصر غايته انه بين عود الثانية عند الفتح وترك الصورتين الباقيتين اختصارا فلا يكون قوله المذكور قيد احتراز (مثال ما انفتح ما قبلها) أى الهمزة الثانية (الى الهـدى ائتنا الاصل ايتنا بياء فلما سقطت همزة الوصل عادت الهمزة المنقلبة) أى ياء (ومثال ما انضم ما قبلها قوله تعـالى ومنهم من يقول ائذن لى والاصل ايذن بياء) أمر من اذن بكسر الذال (فلمـا سقطت الهمزة الاولى عادت الثانية ومثال ما انكسر ما قبلها قوله تعـــالى فليؤد الذى ائتمن أمانته) ولو مثل بقوله تعالى ردءا يتونى بالياء على رواية شعبة عن عاصم لـكان أنسب وأقعد لان قوله بعـد وكذا فى المنقلبة واوا يقتضى أن الامثلة قبله مما انقلبت فيـه ياء (الاصـل أوتمن بالواو فعند سقوط الهمزة الاولى عادت الثانية وكذا) أى ومثل ما ذكر يقال (فى المنقلبة واوا تقول فى أومل) أمر من تأمل (يا زيد أؤمل يا قطام أءوملى باعادة الهمزة) أى فيهما (ولم يجىء) أى فى كلامهم (ما يكون الاولى) أى من الهمزتين (همزة وصـل) وقد (قلبت الثانية) منهما (ألفا لان همزة الوصـل لا تكون مفتوحة) بل تكون مضمومة أو مكسورة (الا فى مواضع) استثناء من مقـدر ملحوظ فى المقام وهو الذى قدرناه متعلقا لقوله لم يجىء (معدودة معينة) وفيـه أن معدودة وان استعملت فى القلة وفتح همزة الوصـل ليس الا فى لام التعريف وايمن والقلة تصدق على الواحد والاثنين الا ان لفظة مواضع جمع كثرة لا تتناول الا ما فوق العشرة الا أن يقال هذا على ما قيل من أن الاثنين أقل ما يطلق عليه الجمع مطلقا عند جماعة ومنهم صاحب الـكشاف كذا ذكره الدده جنكى (وحذفوا الهمزة) أى الاصلية (فى خذ وكل ومر على غـير القياس يعنى) أى المصنف (أن القياس يقتضى أن يكون الامر من تأخـذ وتأكل وتأمر أو خذ واوكل واو مر) بقلب الهمزة الثانية التى هى فاء الفعل من الجميع واوا لانضمام ما قبلها (كأومل) أمر من تأمل (لـكنهم) أى العرب (لمـا استثقلوا الامر منها) أى من الامثلة المذكورة باجتماع الهمزتين (حذفوا الهمزة الاصلية لـكثرة الاستعمال ثم همزة الوصـل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن وهذا) أى حذف الهمزة الاصلية (حذف غير قياسى وفى نظم هذه) الامثلة (الثلاثة فى سلك) أى خيط (واحد) والمراد فى بحث واحد (تسامح) أى تساهل (لان هذا الحذف واجب فى خذ وكل) أى فى الاستعمال المشهور لان سيبويه قد نص فى باب عمدة ما يكون عليـه الـكلام على أن بعض العرب يقول أوكل وحكى الفارسى وأبو الفتح أو خذ وأوكل وقالا إلا أن ذلك فى غاية الشذوذ استعمالا انتهى (بخلاف مر) أى بخـلاف هذا الحذف فى مر فانه غير واجب بل جائز (فإنهما أكثر) أى من مر (استعمالا و) لذا (قد يجىء اؤمر على الاصـل عند الوصل) أى الدرج

دون

دون القطع (كقوله تعالى وامر أهلك بالصلاة أصله أومر) بقلب الثانية واوا (حذفت همزة الوصل) أى للدرج (وأعيدت الثانية) أى إلى أصلها (وقيل وامر وهذا أفصح من ومر) أى بحذف الهمزة (لزوال الثقل) ولان الأصل الاثبات (بحذف) أى بسبب حذف (همزة الوصل وجاء فى الحديث فمر برأس التمثال ومر بالستر ومر برأس الكلب) قال الغزى هو فى السنن عن رواية أبى هريرة رضى الله عنه وصححه الترمذى وابن حبان ومنه فأتى جبريل فقال أتيتك البارحة فلم يمنعنى أن أكون دخلت إلا انه كان على الباب تماثيل وكان فى البيت قوام ستر فيه تماثيل وكان فى البيت كلب فمر برأس التمثال الذى على باب البيت يقطع فيصير كهيئة الشجرة ومر بالستر فليقطع فيجعل منه وسادتان منبورتان توطآن ومر بالكلب فليخرج منه ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك انتهى ولم يكن فيه لفظة رأس الكلب ولعلها وقعت غلطا من الناسخ فليحرر (وأزر) بالقصر وهى قراءة ابن ذكوان فى قوله تعالى كزرع أخرج شطأه فأزره كذا قاله اللقانى (أى عاون) قال الغزى فيه تأمل ففى الصحاح آزرت فلانا أى عاونته والعامة تقول ازرته انتهى وهو يشير الى أن الذى بمعنى عاون انما هو آزر بالمد لا أزر يأزر ومعناه قوى لان الازر القوة انتهى (يأزر وهنأ يهنىء كضرب يضرب بلا فرق والتخفيف على القياس المذكور) يعنى ان اقتضى القياس تخفيف الهمزة فيهما فتخفف نحو يازر فانه يجوز فيه اثبات الهمزة وتخفيفها بالقلب الى الالف وكذا فى يهنىء بالهمزة والقلب الى الياء (والامر من تازر) يعنى من المضارع المخاطب (ايزر أصله أوزر) بهمزتين (قلبت الثانية ياء) لانكسار ما قبلها (كما فى ايمان وخصه) أى أيزر (بالذكر لما فيه من قلب ليس فى أهنىء) أمر من تهنىء أى فان القلب فيه جائز لا واجب بخلاف أيرز فان القلب فيه واجب فلذا خصه بالذكر (وأدب يأدب ككرم يكرم والامر أودب والأصل أأدب) أى بهمزتين (قلبت الثانية واوا) لانها جنس حرف حركة الهمزة الأولى (ولذا) أى ولاجل القلب (ذكره) أى أودب والا فدأبه ان لا يذكر فى التمثيل غير الماضى والمضارع (وسأل يسأل كمنع يمنع والامر اسأل كامنع ذكره) أى اسأل (وان لم يكن فيه تغيير) أى بالقلب أو الحذف (تفريعا له) أى لا سأل (على تسأل) المضارع الثابت فيه الهمزة (كتفريع سل على تسال) أى المضارع المسهل فيه الهمزة (كما قال) أى المصنف (ويجوز فى سأل يسأل اسئل ان تقول سال يسال سل بقلب الهمزة الثانية الفا) أى بعد نقل حركتها إلى السين تخفيفا لانها حرف شديد كما مر (وليس) أى هذا القلب (بقياس ولما فعل ذلك) أى قلب الثانية الفا (فى الامر استغنى عن همزة الوصل) لزوال الابتداء بالساكن بنقل حركة الثانية اليه (وحذفت الالف) المنقلبة عن الثانية (لالتقاء الساكنين) وهما الألف واللام (فقيل سل وفى قراءة السبعة) هى قراءة نافع وابن عامر وعليه فالاضافة بمعنى فى بحسب الظاهر وبهذه القراءة قرأ جعفر أيضا كذا ذكره الغزى (سال سائل بالالف وقيل هو) أى سال بالالف (أجوف واوى مثل خاف يخاف) الأصل سول يسول كعلم يعلم اعلا اعلال خاف يخاف فصارا سال يسال ومصدره المساولة وهو قول أبى البقاء (وقيل) هو أجوف (يائى مثل هاب يهاب) وهو قول ابن مالك حيث قال ليس سال قراءة من قرأ : سأل سائل بعذاب واقع مخففا من سأل وانما هو مثل هاب وساب معتل العين مرادف سأل

كقوله تعالى: وأمر أهلك بالصلاة) أصله أومر وحذفت همزة الوصل وأعيدت الثانية وقيل وامر وهذا أفصح من ومر لزوال الثقل بحذف همزة الوصل وجاء فى الحديث فمر برأس التمثال ومر بالستر ومر برأس الكلب (وأزر) أى عاون يأزر وهنأ يهنىء كضرب يضرب) بلافرق والتخفيف على القياس المذكور (والامر) من تأزر (ايزر) الاصل اوزر قلبت الثانية ياء كما فى ايمان وخصه بالذكر لما فيه من قلب ليس فى اهنىء (وأدب يأدب ككرم يكرم) والامر (أودب) والاصل أأدب قلبت الثانية واوا ولذا ذكره (وسأل يسأل كمنع يمنع) والامر (اسأل) كامنع ذكره وان لم يكن فيه تغيير تفريعا له على تسأل كتفريع سل على تسأل كما قال (ويجوز) فى سأل يسأل اسأل (سال يسال سل) بقلب الهمزة الثانية الفا وليس بقياس مستمر ولما فعل ذلك فى الامر استغنى عن همزة الوصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين فقيل سل وفى قراءة السبعة: سال سائل. بالألف وقيل هو أجوف واوى مثل خاف يخاف وقيل يائى مثل هاب يهاب

مهموز العين لانهم يقولون سلت تسال كهبت تهاب انتهى وقال اللقانى وعلى كلا القولين هو بمعنى سأل المهموز وأما قوله فى الصحاح السوال استرخاء ما تحت السرة من البطن فغير مناسب للمقام والأول هو مقتضى ما فى الكشاف (فان قيل لم لم يقولوا همزة الوصل لعدم الاعتداد بحركة السين لكونها عارضة كما قالوا فى الامر من تجأر) وهو من الجؤر بمعنى الخوار يقال جأر الثور أى صاح (وترأف) من الرأفة وهى الرحمة على ما فى المجمل أو مبالغة فى رحمة مخصوصة هى رفع المكروه وازالة الضر (اجأر وأرأف ثم نقلوا حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفوها) أى الهمزة لالتقاء الساكنين (ثم ابقوا همزة الوصل فقالوا أجر وأرف لعدم الاعتداد بالحركة العارضة قلت لان سل أكثر استعمالا فأوجبو فيه التخفيف بحيث يمكن) أى التخفيف (بخلاف ذلك) أى اجر وارف (أو قلت) أى فى جواب السؤال المذكور بوجه آخر سل مشتق من تسأل) المخفف (بالالف فحذف حرف المضارعة واسكن الآخر) أى من الامر (ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين فبقى سل وليس كذلك) أى مثل سل فى الاشتقاق من المخفف (اجر وارف فان التخفيف انما هو فى الامر) أى فقط (دون المضارع) الذى اشتق منه ذلك الأمر وفى بعض الكتب حكى الاخفش عن بعض العرب اسل فى سل وعليه فلا يرد السؤال المذكور (وآب أى رجع يؤوب وساء يسوء) يتعدى ولا يتعدى يقال سؤته فسىء مثل سررته فسر ويقال هو رجل سوء بلا اضافة ورجل السوء بالاضافة كاضافة رجل صدق فى افادة المبالغة ولا يقال رجل السوء بضم السين كذا ذكره الدده جنكى (كصان يصون وجاء يجىء كسكال يكيل كما تقدم فى باع يبيع) يعنى ان اعلالات العين كاعلالاتها فى باع يبيع وأما الهمزة فلا تغير (يقال كال الزند اذا لم تخرج ناره) والزند هو ما يقدح به النار من العود أو الحديد والجمع زناد وفى الكشاف الزناد هى التى تورى بها الاعراب وأكثرها من المرخ والعفار وقال الجوهرى والعفار الزند وهو الاعلى والمرخ الزندة وهى الاسفل وقيل يقطع الرجل من المرخ والعفار غصنين العفار هى الانثى والمرخ هو الذكر فتقدح النار باذن الله سبحانه وتعالى (فهو ساء فى اسم الفاعل من ساء) يسوء (وجاء فيه) أى فى اسم الفاعل (من جاء) يجىء (وذكر) أى المصنف (ذلك) أى ماذكر من ساء وجاء (لانه) أى ذلك المذكور (ليس مثل صائن وبائع) لان فيه حذفا بخلاف صائن وبائع (ولان فى اعلاله) أى ذلك المذكور (بحثا وهو ان الاصل ساوء وجايء) اتفاقا بين الخليل وسيبويه (قلبت الواو) أى من الأول (والياء) أى من الثانى (همزة كما فى صائن وبائع فقيل ساءء وجاءء بهمزتين ثم قلبت الهمزة الثانية ياء) قال الغزى انما هو تسهيل بين بين فرارا من الهمزتين لان همزة بين بين فى حكم الثابتة لانها متحركة فى فى مذهب البصريين (لانكسار ما قبلها) أى ما قبل الثانية (كما فى أئمة) التشبيه فى القلب فقط لا فيه وفى علته المذكورة لاختلافهما فيها (فقيل سائى وجائى ثم اعلا اعلال غاز ورام) يعنى تحذف الحركة عن الياء لاستثقالها عليها ثم تحذف الياء لالتقاء الساكنين الياء والتنوين ولم تحذف التنوين لانها علامة التمكن ولانها حرف صحيح فحذف حرف العلة أولى (فقيل ساء وجاء والوزن فاع) أى بحذف اللام (هذا) أى الاعلال المذكور (قول سيبويه وقال الخليل أصلهما) أى ساء وجاء (ساوء وجايء) لتقديم الواو

فان قيل لم لم يقولوا همزة الوصل لعدم الاعتداد بحركة السين لكونها عارضة كما قالوا فى الأمر من تجأر وترأف أجأر وأرأف ثم نقلوا حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفوها ثم ابقوا همزة الوصل فقالوا أجر وأرف لعدم الاعتداد بالحركة العارضة قلت لان سل أكثر استعمالا فأوجبوا فيه التخفيف بحيث يمكن بخلاف ذلك وقلت لأن سل مشتق من تسال بالألف فحذف حرف المضارعة واسكن الآخر ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فبقى سل وليس كذلك أجر وارف فان التخفيف انما هو فى الامر دون المضارع (وآب) أى رجع (يؤوب وساء يسوء كصان يصون وجاء يجىء كسكال يكيل) كما تقدم فى باع يبيع يقال كال الزند اذا لم تخرج ناره (فهو ساء) فى اسم الفاعل من ساء (وجاء) فيه من جاء وذكر ذلك لانه ليس مثل صائن وبائع ولان فى اعلاله بحثا وهو ان الاصل ساوء وجايء قلبت الواو والياء همزة كما فى صاين وبايع فقيل ساءء وجاءء بهمزتين ثم قلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها كما فى ايمة فقيل ساءى وجاءى ثم اعلا اعلال غاز ورام فقيل ساء وجاء والوزن فاع هذا قول سيبويه وقال الخليل أصلهما ساوء وجايء

نقلت العين الى موضع اللام واللام الى موضع العين فقيل ساءو وجاءى والوزن فالع فأعلا اعلال غاز ورام فقيل ساء وجاء فالوزن فال ورجح قول الخليل بقلة التغيير لما فى قول سيبويه من اعلالين (٢٠١) وليسا فيه وهما قلب العين

والياء على الهمزة كما تقدم (نقلت العين) التى هى الواو والياء (الى موضع اللام) وهو الهمزة (واللام الى موضع العين) وهذا يسمى بالقلب المكانى كما تقدم بيانه (فقيل ساثو وجائى والوزن فالع) بتقديم اللام على العين (ثم اعلا اعلال غاز ورام) أى بقلب الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها وحذف الياء بعد حذف حركتها لالتقاء الساكنين (فقيل ساء وجاء والوزن فال) بحذف العين (ورجح قول الخليل) قيل والمرجح أبو على الفارسى (بقلة التغيير) وقد اعترف سيبويه بحسنه حيث قال وكلا القولين حسن يعنى قوله وقول الخليل (لما فى قول سيبويه من اعلالين ليسا) أى الاعلالان (فيه) أى فى قول الخليل (وهما) أى الاعلالان (قلب العين همزة وقلب اللام ياء والقلب قد يثبت فى كلامهم كثيرا مع عدم الاحتياج اليه) أى القلب (كشاك) والاصل شاوك (وناء بناء والاصل نأى ينأى وأيس ييأس والاصل يأيس ونحو ذلك و) القلب (ههنا) أى فى ساء وجاء (قد احتيج اليه) أى الى القلب (لاجتماع الهمزتين وقال ابن الحاجب وقول سيبويه اقيس) أى اوفق بالقياس ورجحه ايضا ابن مالك وغيره والسماع يشهد له كذا ذكره الغزى (وماذكره الخليل لايقوم عليه دليل وهو) أى قول سيبويه (جار على قياس كلامهم والقلب) أى القلب الذى ذكره الخليل وهو القلب المكانى (ليس بقياس واسا أى داوا يأسوا كدعى يدعو واتى يأتى كرمى يرمى والامر ايت كارم أصله ائت) بهمزتين (قلبت الثانية ياء كايمان ولذا) أى لاجل هذا القلب (ذكره) أى ايت (ومنهم أى من العرب من يحذف الهمزة الثانية) أى لكثرة الاستعمال (ثم يستغنى عن همزة الوصل) أى لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن (ويقول ت يارجل كتف) هذا فى الوصل (و) اما (فى الوقف) فيقول (ته) بالهاء (كقه تشبيها له) أى لت (بخذ) أى فى حذف الهمزة الاصلية وان كان على خلاف القياس (كما مر ووأى أى وعدى ء كوقى يقى واصل يىء يوئى حذفت الواو) أى لوقوعها بين ياء وكسرة (كيقى ولا فائدة فى ذكر) فعل (الامر فان المصنف لم يذكر شيئا من التصاريف غير الماضى والمضارع الا وفيه) أى فى ذلك الشىء (أمر زائد ليس فى المشبه به) يعنى ان من دأب المصنف أن لا يذكر فى التمثيل غير الماضى والمضارع الا اذا كان فيه زيادة فائدة على المشبه به وهنا ليس كذلك فلذا لم يذكر الامر (وأوى يأوى) يقال اوى الى كذا أى انضم اليه واوى له أى رحمه وتحقيقه رجع اليه بقلبه ذكره الطيبى (ايا) ويقال أيضا اويا على فعول واواء على فعال بالكسر كذا ذكره الدمامينى (كشوى يشوى شيا) بكسر الشين (وأصل ايا أويا) قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها وأدغمت الياء فى الياء (ولا فائدة فى ذكره اذ ليس فيه أمر زائد) أى على المشبه به (وكأن فائدته) أى فائدة ذكره (أنه) أى المصنف (قال) أى أخذا من الكلام العام السابق أول الفصل وهو قوله حكم المهموز فى تصاريف فعله حكم الصحيح فتأمل (حكمه) أى حكم اوى يأوى (فى التصاريف حكم شوى يشوى والمصدر ليس من التصاريف فلم يعلم ان مصدره) أى مصدر أوى يأوى (أيضا) أى مثل فعله (كمصدره)

همزة وقلب اللام ياء والقلب قد ثبت فى كلامهم كثيرا مع عدم الاحتياج اليه كشاك وناء بناء والاصل نأى ينأى وأيس ييئس والاصل يأيس ونحو ذلك وههنا قد احتيج اليه لاجتماع الهمزتين وقال ابن الحاجب قول سيبويه أقيس وما ذكره الخليل لايقوم عليه دليل وهو جار على قياس كلامهم والقلب ليس بقياس (وأسا) أى دوا (يأسو كدعا يدعو وأتى يأتى كرمى يرمى والامر ايت) أصله ائت قلبت الثانية ياء كايمان ولذا ذكره (ومنهم) أى من العرب (من يحذف الهمزة الثانية ثم يستغنى عن همزة الوصل ويقولت) يارجل كتف وفى الوقف ته كقه (تشبيها له بخذ) كمامر (ووأى) أى وعد (يىء كوقى يقى) وأصل يىء يوئى حذفت الواو كيقى ولا فائدة فى ذكر الامر فان المصنف رحمه الله لا يذكر شيئا من التصاريف غير الماضى والمضارع الا

﴿ ٢٦ - تدريج ﴾ وفيه أمر زائد ليس فى المشبه به (وأوى يأوى أيا كشوى يشوى شيا) وأصل ايا اويا ولا فائدة فى ذكره اذ ليس فيه أمر زائد وكأن فائدته أنه قال حكمه فى التصاريف حكم شوى يشوى والمصدر ليس من التصاريف فلم يعلم أن مصدره أيضا كمصدره

أى مصدر شوى (فى الاعلال وأشار اليه) أى الى كونه مثل مصدره بذكره (والامر من تأوى ايو كاشو من تشوى) فيه اشارة الى أن أمر المخاطب مشتق من المضارع المخاطب كما هو ظاهر (والاصل اءو) بهمزتين الاولى مكسورة (قلبت) الهمزة الثانية (ياء) لسكونها وانكسار ماقبلها ولان الياء جنس حرف حركة ماقبلها كما مر (ولا يخفى عليك أن الياء فى ايت وايزر وايو ونحو ذلك أى كايذن (تصير همزة عند سقوط همزة الوصل فى الدرج كما تقدم) أى فى قوله ان كانت الاولى همزة وصل تعود الثانية عند الوصل همزة لارتفاع التقاء الهمزتين فلا تبقى علة القلب (ومنه) أى من عود الياء وصيرورتها همزة عند الوصل (قوله) سبحانه (وتعالى فأووا الى الكهف وهو فعل جماعة الذكور تقول ايو ايويا ايووا والاصل) أى أصل ايووا (أأووا بهمزتين فواوين فلما اتصل به) أى بأووا (الفاء سقطت همزة الوصل) أى بناء على عدم الاعتداد بالعارض كما تقدم (عادت الهمزة المنقلبة) ياء الى أصلها (فصار فأووا وقس على هذا) أى على المنقلبة ياء فى عودها عند الوصل المنقلبة واوا أو قس على فأووا غيره من الامثلة السابقة (وعليك) أى الزم وتمسك (بالتدبر) أى بتصرف القلب بالنظر (فى هذه الابحاث) أى ابحاث المهموزات بأنواعها (وفى القايسة بما تقدم فى المعتلات) أى بأن تقيس مهموز الفاء على معتل الفاء ومهموز العين على معتل العين ومهموز اللام على معتل اللام وهلم جرا (وبما مر من الاعلالات عند التأكيد وغيره ولا اظنها أى هذه الابحاث واعلالاتها تخفى عليك إن اتقنت) أى أحسنت وأحكمت (ماتقدم) أى فى المعتلات من اعلالاتها وجميع احكامها (والا) أى وان لم تتقن ما تقدم (فالاعادة مع تأديتها الى الاطالة لاتفيدك) أى فى شرح الابحاث وان تليت عليك التوراة والانجيل (وكذا قياس رأى يرى أى قياس يرى أن يكون كينأى ويرعى لانه) أى يرى (من بابهما) أى باب ينأى ويرعى (لكن العرب قد أجمعت على حذف الهمزة التى هى عين فعله) أى فعل يرى أى عين رأى الذى هو فعل يرى (من مضارعه أى مضارع رأى والاولى ظاهرا) أى بحسب الظاهر (أن يقول) أى المصنف (على حذف الهمزة منه) أى من يرى (لان بحثنا انما هو فى يرى وهو مضارع وانما عدل) أى المصنف (الى ذلك) أى قوله من مضارعه (لئلا يتوهم أن الحذف مخصوص بيرى) أى المضارع المبدوء بياء الغيبة المسند الى الواحد (فعلم من عبارته أن الحذف جار فى المضارع مطلقا) أى سواء كان مبدوأ بياء الغيبة أو غيرها من أحرف المضارعة مسندا الى الواحد المذكر أو غيره وقال الغزى انما قال ظاهرا لان قوله من مضارعه هو الاولى بحسب التحقيق وذلك لما فيه من التنبيه من أول الامر على ان الحذف جار فى مضارع رأى مطلقا لايختص بيرى كما يتوهم أولا عند اسقاط لفظ المضارع ولغموض هذا التقدير قال (فافهم فقالوا) أى العرب (يرى يريان يرون ترى تريان ترون ترين تريان ترين أرى نرى والاصل) أى أصل يرى (يرأى) بسكون الراء وفتح الهمزة كيرعى (نقلت حركة الهمزة الى ماقبلها) أى ماقبل الهمزة وهو الراء (وحذفت الهمزة فقيل يرى وهذا الحذف يستلزم تخفيفا) أى للفظ (لانه) أى الشأن (كثر استعمال ذلك) أى يرى بحذف الهمزة (لايقال) أى فى الكلام (يرأى) أى باثبات الهمزة

فى الاعلال فأشار اليه (والامر) من تأوى (ايو) كاشو من تشوى والاصل اءو قلبت الثانية ياء كذا ذكره ولا يخفى عليك أن الياء فى ايت وايزر وايو ونحو ذلك يصير همزة عند سقوط همزة الوصل فى الدرج لما تقدم ومنه قوله تعالى: فأووا الى الكهف. وهو فعل جماعة الذكور تقول ايو ايويا ايووا والاصل أأووا بهمزتين فواوين فلما اتصل به الفاء سقطت همزة الوصل وعادت الهمزة المنقلبة فصار فأووا وقس على هذا (ونأى) أى بعد (يرعى) وعليك بالتدبر فى هذه الابحاث وفى المقايسة بما تقدم فى المعتلات وبما مر من الاعلالات عند التأكيد وغيره ولا أظنها تخفى عليك ان أتقنت ماتقدم والا فالاعادة مع تأديتها الى الاطالة لاتفيدك (وكذا قياس يرى) أى قياس يرى أن يكون كينأى ويرعى لانه من بابهما (لكن العرب قد اجتمعت على حذف الهمزة) التى هى عين فعله (من مضارعه) أى مضارع رأى والاولى ظاهرا أن يقول على حذف الهمزة منه لان بحثنا انما هو فى يرى وهو مضارع وانما عدل الى ذلك لئلا يتوهم أن الحذف مخصوص بيرى فعلم من عبارته أن الحذف جار فى المضارع مطلقا فافهم (فقالوا يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ترين تريان ترين أرى نرى) والاصل (أصلا يرأى نقلت حركة الهمزة الى ماقبلها وحذفت الهمزة فقيل يرى وهذا الحذف ملتزم تخفيفا لانه كثر استعمال ذلك فلا يقال يرأى

(أصلا الا فى ضرورة الشعر كقوله) أى الشاعر من بحر الطويل المقبوض والقبض هو حذف الخامس الساكن :

(ألم تر مالاقيت والدهر أعصر * ومن يتمل العيش يرأى ويسمع)

لاقيت بفتح التاء خطاب لاعصر والدهر منصوب على أنه مفعول معه وأعصر منادى حذف منه حرف النداء ويتمل بمعنى يستمتع ويعيش طويلا يقال ملاك الله حبيبك تملئة أى متعك به وأعاشك معه طويلا والمعنى ألم تريا أعصر أنت والدهر مالاقيته ومن يستمتع من غيره ويعيش كثيرا يرى ويسمع مالم يكن رآه وسمعه (وكقوله) أى الشاعر أيضا من بحر الوافر المعصوب المحذوف وأجزاؤه مقاعلتن مفاعلتن ست مرات :

(أرى عينى مالم ترأياه * كلانا عالم بالترهات)

أرى مضارع متكلم وحده من أرى يرى عينى مفعوله الاول ومالم ترأياه مفعوله الثانى وكلانا عالم مبتدأ وخبر والترهات بضم التاء وتشديد الراء الطرق الصغار غير الجادة ومفرده ترهة بتشديد الراء وفتحها فارسى معرب ثم استعيرت فى الباطل والشاهد فى ترأياه حيث أثبت الهمزة (فيه وقد حذف الشاعر الهمزة من ماضيه) أى ماضى يرى (فقال) من بحر الخفيف وأجزاؤه فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن مرتين :

(صاح هل ريت أو سمعت براع * رد فى الضرع ماقرى فى الحلاب)

صاح منادى مرخم على سبيل الشذوذ وريت خطاب له وسمعت معطوف عليه وبراع مفعولهما على سبيل التنازع لكن فى عمل الاخير على تقدير مضاف أى خبر راع وجملة رد فى الضرع صفة لراع وقرى بمعنى جمع والحلاب بالكسر جمع محلبة وهى مايحلب فيه وهو جار ومجرور متعلق بقرى وروى فى العلاب جمع علبة وهى محلب من جلد (والقياس رأيت) أى باثبات الهمزة (ولم يلزم الحذف) أى حذف الهمزة (من المضارع فى ينأى) لانه أى لان ينأى (لم يكثر) أى لم يكثر استعماله (مثل يرى واتفق فى خطاب المؤنث لفظ) الفعل المسند الى (الواحدة والجمع لانك تقول ترين يالمرأة) فى خطاب الواحدة (وترين يانسوة) أى فى خطاب الجمع فاللفظ متحد (لكن) التقدير مختلف إذ (وزن) المسند الى (الواحدة تفين بحذف اللام) لالتقاء الساكنين (والعين) لكثرة الاستعمال (لان أصله) أى ترين المسند الى الواحدة (ترأيين) نقلت حركة الهمزة الى الراء (وحذفت الهمزة ثم قلبت الياء) الاولى (ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها الآن (وحذفت) أى الالف لالتقاء الساكنين (فبقى ترين بحذف اللام والعين ووزن) المسند الى (الجمع تفلن) بحذف العين (لان أصله) أى ترين المسند الى الجمع (ترأين كترضين) نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها و (حذفت الهمزة) تخفيفا لكثرة الاستعمال (كما ذكر) أى فى المسند الى الواحدة (فبقى ترين باثبات الفاء واللام والياء ههنا) أى فى المسند الى الجمع (لام الفعل وفى) المسند الى (الواحدة ضمير الفاعل فاذا أمرت منه أى إذا بنيت) فعل (الامر من ترى فقلت على الاصل ارء كارع لانه) أى لأن ارء مشتق (من ترأى) باثبات الهمزة (حذف حرف المضارعة ولام الفعل) وهى الياء الساكنة (وأتى بهمزة وصل مكسورة) توصلا للابتداء بالساكن (فقيل ارء وتصريفه) أى تصريف ارء (كتصريف ارض) أى بعينيه (وفى

أصلا الا فى ضرورة الشعر كقوله :

الم تر مالاقيت والدهر اعصر
ومن يتمل العيش يرأى ويسمع

القياس يرى وكقوله :

أرى عينى مالم ترأياه *
كلانا عالم بالترهات *

وقد حذف الشاعر الهمزة من ماضيه أيضا فقال :

صاح هل ريت أو سمعت براع *
رد فى الضرع ماقرى فى الحلاب

والقياس رأيت ولم يلزم الحذف فى نحو ينأى لانه لم يكثر مثل يرى (وقد اتفق فى خطاب المؤنث لفظ الواحدة والجمع) لانك تقول ترين يالمرأة وترين يانسوة (لكن وزن الواحدة تفين) بحذف العين واللام لان اصله ترأيين حذفت الهمزة فصار ترين ثم قلبت الياء الفا وحذفت فبقى ترين بحذف العين واللام (ووزن الجمع تفلن) بحذف العين فقط لان أصله ترأين كترضين حذفت الهمزة كما ذكرنا فبقى ترين باثبات الفاء واللام والياء ههنا لام الفعل وفى الواحدة ضمير الفاعل (فاذا امرت منه) أى بنيت الامر من ترى (فقلت على الاصل ارء كارع) لانه من ترأى حذف حرف المضارعة ولام الفعل واتى بهمزة وصل مكسورة فقيل ارء وتصريفه كتصريف ارض وفى

عبارته حزازة لان الجزاء إذا كان ماضيا بغير قد لم يجز دخول الفاء فيه فحقها أن يقول إذا أمرت منه قلت كما فى بعض النسخ وكأن هذا سهو من الكاتب (٢٠٤) فحينئذ لابد من تقدير قد ليصح (و) قلت (على) تقديره (الحذف

عبارته) أى المصنف (حزازة) أى قلاقة تقلق القلب وتنفر منها الطبيعة لعدم جريها على القواعد النحوية (لان الجزاء إذا كان ماضيا بغير قد لم يجز دخول الفاء فيه فحقها) أى العبارة (أن يقول إذا أمرت منه قلت) أى بدون فاء (كما هو) أى قلت بدون الفاء (فى بعض النسخ فكأن هذا) أى المقترن بالفاء (سهو) أى غلط (من الكاتب فحينئذ) أى حين إذ اقترن بالفاء (لابد من تقدير قد ليصح) أى ليصح اقترانه بالفاء (وقلت) أى إذا بنيت الامر (على تقدير الحذف) أى حذف العين من المشتق منه ذلك الامر (ر) أى براء مفردة وهو مأخوذ (من ترى بحذف حرف المضارعة واللام والوزن ف) بفاء مفردة مقتطعا من افعل (ويلزمه) أى ر (الهاء فى) حال (الوقف) بخلاف حال الوصل (كما ذكره) أى لزوم الهاء فى حال الوقف (فى قه نحو ره ريا رواأصله ريوا) قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ولدلالة الفتحة عليها (رى أصله ريى) بيائين أولاهما مكسورة قلبت الفا وحذفت (ريا رين والراء فى الجميع مفتوحة اذ لاداعى) ولامقتضى (للعدول عنه) أى عن الفتح (وبالتأكيد) أى والامر بنون التوكيد (رين باعادة اللام المحذوفة لما مر فى اغزون) أى من أن نون التوكيد مع المستتر شبيهة بألف الضمير فى وجوب تحرك ماقبلها (ريان رون بضم الواو دون الحذف) أى دون حذفها (كما فى اغزن) فان واو الضمير فيه محذوفة لدلالة الضمة عليها (لانه) أى الشأن (لاضمة بهنا) أى فى رون (تدل عليه) أى على حذف الواو حتى تحذف (لان ما قبله) أى ماقبل الواو (مفتوح رين بكسر ياء الضمير دون الحذف لذلك) أى للتعليل المذكور أى لنظيره وهو أنه لا كسرة ههنا تدل عليه لان ماقبله مفتوح أو الاشارة الى مطلق انفتاح ماقبله وهو الاظهر (ريان رينان) بزيادة الف الفصل (وبالخفيفة رين) بفتح الياء (رون رين) بكسر ياء الضمير ولا تدخل الخفيفة فى لمثنى وجمع المؤنث كما مر (فهوراء فى اسم الفاعل أصله رائى أعل اعلال رام) أى بحذف الحركة ثم الياء (رائيان فى تثنيته) أى تثنيته راء (راؤن فى جمعه أصله رائيون نقلت ضمة الياء الى الهمزة وحذفت الياء) لالتقاء الساكنين (ووزنه فاعون) أى بحذف اللام (وهو) أى راء وما بعده (كراع راعيان راعون وذاك مرئى كمرعى فى اسم المفعول أصله مرؤوى) اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون (قلبت الواو ياء وأدغمت) أى الياء فى الياء (وكسر ماقبلها) أى ماقبل الياء المدغمة (كما مر فى) اعلال (مرمى وبناء أفعل منه أى من رأى مخالف لاخواته أيضا يعنى) أى المصنف (كما كان يرى مخالفا لاخواته من) بيانية (نحو ينأى فى التزام حذف الهمزة منه) أى من يرى (دون الاخوات كذلك) أى مثل المخالفة المذكورة (بناء باب الافعال منه) أى من رأى (مطلقا سواء كان) أى باب الافعال (ماضيا أو مضارعا أو أمرا أوغير ذلك) كاسم الفاعل والمفعول (مخالف لاخواته) أى اخوات باب الافعال من رأى (من) باب الافعال من (نحو) نأى وذلك مثل (أنأى يفئ فى التزام حذف الهمزة منه) أى باب الافعال من رأى (دون الاخوات) وهى باب الافعال من نأى

(وذلك)

بناء باب الافعال منه مطلقا سواء كان ماضيا أومضارعا أوأمرا أوغيرذلك مخالف لاخواته فى التزام حذف الهمزة منه دون الاخوات

وذلك لكثرة الاستعمال (فتقول أرى) فى الماضى أصله أرأى كاعطى نقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة وكذا أريا أروا أرت أريتا أرين الى آخره (يرى فى المضارع أصله يرئى كيعطى نقلت وحذفت وكذا يريان ويرون والاصل يرئيون فوزنه يفون ترى تريان يرين والاصل يرئين كيكرمن الوزن يفلن (اراءة) فى المصدر والاصل

(وذلك) أى التزام الحذف المذكور (لكثرة الاستعمال فتقول أرى فى الماضى أصله أرأى كأعطى نقلت حركة الهمزة) الثانية (إلى الراء وحذفت الهمزة وكذا أريا أروا) بفتح الراء (أرت أرتا أرين الى الآخر) وهو أريت أريتا أريتم أريت أريتا أريتن أريت أرينا (يرى فى المضارع أصله يرئى كيعطى نقلت) أى حركة الهمزة إلى الراء (وحذفت) أى الهمزة (وكذا يريان يرون) بضم الراء (والاصل يرئيون) أعل بمرتبتين (فوزنه) أى وزن يرون (يفون) بحذف اللام (ترى تريان يرين والاصل يرئين كيكرمن) نقلت وحذفت (والوزن) أى وزن يرين (يفلن) بحذف العين (اراءة فى المصدر والاصل ارآيا كافعالا قلبت الياء همزة لوقوعها) طرفا (بعد ألف زائدة فصار ارآء نقلت حركة الهمزة) الأولى (الى الراء وحذفت الهمزة كما فى الفعل وعوضت تاء التأنيث عن الهمزة كما عوضت) أى تاء التأنيث (عن الواو فى اقامة فقيل اراءة وتقول ارآء بلا تعويض لان ذلك) أى ارآء (ليس مثل اقامة لانها) أى لأن الواو (لما لم تحذف من فعله) أى فعل اقامة وهو أقام (التزم التعويض) أى بالتاء عن الواو (فى الأكثر) احترازا عما جاء بدون التعويض على قلة كما تقدم فى بحث الأجوف (وههنا) أى فى اراء (حذف ما حذف من فعله)وهو همزة العين (فلم يحتج الى لزوم التعويض فجواز اراء) بلا تاء (كثير شائع وتقول اراية)فى المصدر (بالياء أيضا لانها) أى الياء (انما تقلب همزة اذا وقعت) أى الياء (طرفا) كما علمت وهنا لم تقع طرفا لوقوع التاء بعدها (ومن قلب نظر إلى أن التاء)منفصلة تقديرا (حكمها حكم كلمة أخرى فكأنها) أى الياء (متطرفة) كما مر نظير ذلك فى غازية (فهو مر) بضم الميم وكسر الراء (أصله مرئى) نقلت الحركة (وحذفت الهمزة كما ذكر) أى فى الفعل (واعل) بعد ذلك (اعلال رام) أى بحذف حركة الياء للثقل وحذف الياء لالتقاء الساكنين (فقيل مر على وزن مف) بحذف العين واللام (مريان أصله مرئيان) نقلت وحذفت كما مر (مرون) بضم الراء (أصله مرئيون) نقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة ثم نقلت ضمة الياء الى الراء بعد سلب حركته وحذفت الياء لالتقاء الساكنين فقيل مرون على وزن مفون (وأرت فى فعل الواحدة الغائبة أصله أرأيت كأعطيت) نقلت الحركة (وحذفت الهمزة كما تقدم وقلبت الياء الفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (وحذفت) أى الالف لالتقاء الساكنين (فقيل أرت على وزن أفت) بالفاء مقتطعا من أفعلت (فهى مرية فى اسم الفاعل)من المفرد (المؤنث أصله مرئية) فعل به ما مر (مريتان) فيه من مثناها (أصله مرئيتان) فعل به ما تقدم (مريات) فيه من جمعها (أصله مرئيات) حذفت الهمزة كما تقدم (وذاك مرى) بفتح الراء وبالتنوين وكتب بالياء لكون أصل الألف المحذوفة ياء وهو قياس المبرد وهو المختار وقياس المازنى أن يكتب بالالف وقياس سيبويه أن يكتب بالألف فى النصب وبالياء فى الرفع والجر (فى اسم المفعول أصله مرأى) نقلت الحركة و (حذفت الهمزة كما تقدم وقلبت الياء الفا) أى لتحركها وانفتاح

ارآيا كافعالا قلبت الياء همزة لوقوعها بعد الالف الزائدة فصار ارآء ثم نقلت حركة الهمزه إلى الراء وحذفت الهمزة كما فى الفعل وعوضت تاء التأنيث عن الهمزة كما عوضت عن الواو كما فى اقامة فقيل اراءة (و) تقول (ارآء)بلا تعويض لان ذلك ليس مثل اقامة لانها لما لم تحذف من فعله التزم التعويض فى الأكثر وههنا حذف ماحذف من فعله فلم يحتج الى لزوم التعويض فجوز اراء كثير شائع (و)تقول (اراية) بالياء أيضا لانها انما تقلب همزة إذا وقعت طرفا ومن قلب نظر إلى أن التاء حكمها حكم كلمة أخرى فكأنها متطرفة (فهو مر) فى اسم الفاعل أصله مرئى فحذفت الهمزة كما ذكر واعل اعلال رام وقيل مر على وزن مف(مريان مرون) أصل مريان مرءيان وأصل مرون مرءيون (وأرت) فى فعل الواحدة الغائبة أصله أرأيت كأعطيت حذفت الهمزة كما تقدم وقلبت الياء الفا وحذفت فقيل أرت على وزن أفت فهى (مرية) فى اسم الفاعل من المؤنث أصله مرئية (مريتان) أصله مرئيان (مريات) أصله مرئيات (وذاك مرى) فى اسم المفعول أصله مرأى حذفت الهمزة كما تقدم وقلبت الياء ألفا

ما قبلها (ثم حذفت) أى الالف (لالتقاء الساكنين بينها) أى الألف (وبين التنوين ووزنه مفى وتقول فى اسم الفاعل) أى فى الأحوال الثلاث (جاءنى مر ومررت بمر بالحذف) أى حذف الياء (ورأيت مريا بالاثبات) أى للياء (لخفة الفتحة) أى على الياء (و) تقول (ههنا أعنى فى اسم المفعول جاءنى مرى ورأيت مرى ومررت بمرى بالحذف) أى بحذف الياء (فى الجميع لبقاء العلة) أى علة الحذف (أعنى التحرك) أى تحرك الياء (وانفتاح ما قبلها) أى ما قبل الياء وهو الراء (وفى تثنية اسم المفعول مريان بفتح الراء ولم تقلب الياء الفا) مع تحركها وانفتاح ما قبلها (لان الالف فى التثنية تقتضى فتح ما قبلها البتة) أى قطعا ولزوما (ولو قلبت) أى الياء الفا (وحذفت) أى الألف (فقلت مران لزم الالتباس) أى التباس المثنى بالمفرد (عند الاضافة نحو مرا زيد) وعطف على قوله فى تثنية اسم المفعول قوله (وفى الجمع مرون بفتح الراء أيضا أصله مريون قلبت الياء الفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (وحذفت) أى الالف (مراة فى) اسم المفعول من (المؤنث أصلها مرية قلبت اليـاء الفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (مراتان أصله مرئيتان) نقلت حركة الهمزة الى الراء وحذفت الهمزة ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فقيل مراتان (مريات بفتح الراء ولم تقلب الياء الفا لئلا يلتبس بالواحدة وتقول فى الامر بناء على الأصـل المرفوض وهو تؤرى) أصـله تؤرى كما أن أصـل تـكرم تؤكرم نقلت حركة همزة العين إلى الراء فحذفت فبقى تؤرى كما ترى (حذف حرف المضارعة واللام) أى للجزم (فبقى أر) ووزنه اف (اريا أروا أصـله اريوا نقلت ضمة اليـاء) أى الى الراء (وحـذفت) الياء لالتقاء الساكنين (أرى أصله أرى) بسكون الراء وكسر ياء الفعل (نقلت كسرة الياء)أى الى الراء (فحذفت) أى اليـاء لالتقاء الساكنين (والوزن) أى وزن جمع المذكر (افوا) و (و) زن المؤنث الواحـدة (أفى) بحذف اللام فيهما (اريا ارين) بكسر الراء وسكون اليـاء (على وزن افلن فالياء) ههنا (هو اللام بخلاف) الياء فى (الواحدة) المخاطبة (فانها) أى الياء فيها (ضمير) لا لام الفعل (وبالتأكيد) أى والامر بنون التوكيد (أرين باعادة اللام) المحذوفة (كاغزون) راجع إلى الاعادة (اريان ارن) بضم الراء فعل جمع الذكور (بحذف الواو)لالتقاء الساكنين (ولدلالة الضمة عليها) أى الواو (ارن) بكسر الراء فعل الواحدة (بحـذف الياء) أى ياء الضمير لالتقاء الساكنين و (لدلالة الـكسرة عليها) أى الياء (اريان ارينان) بزيادة الألف الفاصلة (وبالنهى أى وفى النهى) فيـه اشارة الى أن الباء بمعنى فى (لاترلا تريا لا تروا لا ترى لاتريا لا ترين وبالتأكيد) أى والنهى بنون التوكيد (لا ترين لا تريان) باعادة اللام المحـذوفة (لا ترن) بضم الراء (لا ترن) بكسر الراء (لا تريان لا تريـنان) بألف الفصل (وكل ذلك ظاهر كما عرفت فيما مر من حذف اللام فى لا تر ولا تروا ولا ترى والاثبات) أى اثبات اللام (فى البواقى) أى من الأمثلة (والاعادة) أى اعادة اللام المحذوفة للجزم (فى)فعل (الواحدة وحذف واو الضمير وياثه) أى الضمير (عند التأكيد) من فعل الجمع المذكر والواحـدة

ثم حذفت لالتقاء الساكنين بينها وبين التنوين ووزنه مفى وتقول فى اسم الفاعل جاءنى مر ومررت بمر بالحذف ورأيت مريا بالاثبـات لخفة الفتحة وههنا أعنى فى اسم المفعول جاءنى مرى ورأيت مرى ومرت بمرى بالحـذف فى الجميع لبقـاء العلة أعنى الحركةوانفتاح ماقبلهاوفى تثنية المفعول (مريان) بفتح الراء ولم تقلب الياء الفـالان الالف فى التثنية تقتضى فتح ما قبلها البتة ولو قلبت اليـاء وحذفت فقلت مران لزم الالتباس عند الاضافة نحومرازيد وفى الجمع (مرون) بفتح الراء أصله مريون قلبت الياء الفا وحذفت(مراة) فى المؤنث أصلها مرئيـة فقلبت الياءالفا (مراتان) أصله مرأيتان (مريات) بفتح الراء ولم تقلب الياء الفا لئلا يلتبس بالواحدة وتقول فى الامرمنه (ار) بناء على الاصل المرفوض وهو تؤرى حذفحرف المضارعة واللام فبقى ار (اريا أروا)أصلهاريو نقلت ضمة الياءوحذفت(ارى) اصله اربى نقلت كسرة الياء وحـذفت والوزن لهماأفوا أفى (اريا ارين) على وزن افلن فالياءهو اللام بخلاف الواحدةفانه فيها ضمير (وبالتأكيد أرين)باعادةاللامكاغزون (اريانارن) بحذفالواو لدلالة الضمةعليها (ارن) بحذف الياء لدلالة الـكسرة عليها (اريان ارينان)وبالنهى (لا تر لا تريا لا تروا لا ترى لاتريا لاترين)وبالتأكيد(لا ترينلا تريانلا ترون لاترن لا تريان لا ترينان) وكل ذلكظاهر كماعرفت فيامر من حذف اللام فى لاتر لا تروا لا ترى والاثبات فى البواقى والاعادة فى الواحدة وحذف واو الضمير وياثه عند التأكيد

المخاطبة

المخاطبة (فتأمل) أى فافهم (فانى ذكرت) أمورا (كثيرا مما يستغنى عنه) أى فى توضيح المسائل لتكرره كرة بعد كرة (تسهيلا على المستفيدين) أى لعلم الصرف (واعلم أن ما ترك المصنف من المجردات والمنشعبات حكمها أيضا كحكم غير المهموز الا أن الهمزة قد تخفف) أى بالقلب أو الحذف أوغيرهما (على حسب المقتضى وفيما ذكرنا) أى فى ما تقدم (ارشاد) أى الى حكم المذكور ﴿ تنبيه ﴾ فى الفرق بين المنشعبة والمعدول والملحق فالمنشعب ما يزاد فيه على الحروف الاصلية حرف آخر لتغير المعنى كالكرامة فان معناها تعاظم الشخص فى ذاته فلو زدنا فيه ألفا ونقلناه الى باب الافعال يصير المصدر إكراما وكذلك ما تولد منه والاكرام تعظيم الشخص غيره والمعدول هو ابدال باب بباب آخر نحو تطهر أبدلنا تاء التفعل بالطاء ثم أدغمنا الطاء وأدخلنا همزة الوصل المكسورة فى أوله فصار اطهر فيقال اطهر معدول من تطهر والملحق ما يزاد فيه حرف لا لمعنى وهذا يكون فى الثلاثى المجرد وذلك ليتحد تصريف الملحق والملحق به ومصادر الثلاثى الملحق تأتى على وزن الرباعى المجرد الملحق به وذلك اما بتكرار لام الفعل كشملل مجرده شمل أو بزيادة الواو بعد فاء الفعل كحوقل مجرده حقل أو بزيادة فاء الكلمة نحو بيطر مجرده بطر أو بزيادة الواو بعد عين الفعل كجهور مجرده جهر أو بزيادة الياء بعد عين الفعل كشريف مجرده شرف بزيادة ألف بعد لام الفعل كقلنسى مجرده قلس أو بزيادة النون بعد عين الفعل كقلنس مجرده قلس أيضا كذا ذكره فى مناهج الصرفيين (وتقول فى افتعل من المهموز الفاء ايتال أى أصلح كاختار وايتلى أى قصر) أى بتشديد الصاد من التقصير (كاقتضى والاصل) أى فيهما (ائتال وائتلى) بهمزتين (قلبت الثانية ياء) لسكونها وانكسار ما قبلها (كما فى ايمان وخص) أى المصنف (هذا) أى ما ذكر من ايتال وايتلى (بالذكر لئلا يتوهم أنه) أى الشأن (لما قلبت الهمزة) أى منهما (ياء صار) أى هذا المذكور (مثل ايتسر فيجوز قلب الياء تاء وادغام التاء فى التاء كاتعد واتسر فقال) أى المصنف (وتقول ايتال كاختار وايتلى كاقتضى من غير ادغام لا كاتعد واتسر بالادغام لان الياء ههنا عارضة) أى بسبب قلب الهمزة ياء (غير مستمرة وتحذف فى أكثر المواضع أعنى عند حذف همزة الوصل فى الدرج) أى فى وسط الكلام نحو ائتلى (وقول من قال ائتزر) أى بالادغام (فى ايتزر خطأ) قال فى فتح البارى انكر النحاة الادغام حتى قال صاحب المفصل انه خطأ لكن نقل غيره انه مذهب الكوفيين وحكاه الصغانى فى مجمع البحرين وقال ابن مالك انه مقصور على السماع ومنه قراءة ابن محيصن : فليؤد الذى اتمن . بالتشديد انتهى (وأما اتخذ فليس من أخذ بل من تخذ بمعنى أخذ فلذلك) أى فلاجل كونه من تخذ (أدغم) أى اتخذ (والا) أى وان لم يكن من تخذ بل كان من المهموز (لوجب أن يقال ايتخذ) بقلب الهمزة الثانية ياء لا بالادغام وقال الجوهرى الاتخاذ افتعال من الاخذ الا أنه أدغم بعد قلب الهمزة الثانية ياء وقلب الياء تاء ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه اتخذ يتخذ ففيه مخالفة لقول الشارح فليحرر (هذا آخر الكلام فى) بيان (المهموز فلنشرع فى الفصل الذى به تختم الفصول) أى فصول هذا الكتاب (وهو) أى الفصل المختوم به

﴿ فصل فى ﴾ بيان (بناء اسمى الزمان والمكان) وبيان اسم الآلة اعلم أن الفصول والابواب والمقدمات المذكورة فى الكتب يراد بها الالفاظ والعبارات المخصوصة وبيان مدلولات تلك

فتأمل فانى ذكرت كثيرا مما يستغنى عنه تسهيلا على المستفيدين واعلم أن ماترك المصنف من المجردات والمنشعبات حكمها أيضا كحكم غير المهموز الا أن الهمزة قد تخفف على حسب المقتضى وفيما ذكرنا ارشاد (وتقول فى افتعلى) من المهموز الفاء ايتال أى أصلح (كاختار وايتلى) أى قصر (كاقتضى) والاصل ائتال وائتلى قلبت الهمزة الثانية ياء كما فى ايمان وخص هذا بالذكر لئلا يتوهم أنه لما قلبت الهمزة ياء صار مثل ايتسر فيجوز قلب الياء تاء وادغام التاء فى التاء فقال وتقول ايتال كاختار وايتلى كاقتضى من غير ادغام لا كاتعد واتسر بالادغام لان الياء ههنا عارضة غير مستمرة وتحذف فى أكثر المواضع أعنى عند حذف همزة الوصل فى الدرج وقول من قال ائتزر فى ايتزر خطأ وأما اتخذ فليس من اخذ بل من تخذ بمعنى أخذ فلذلك أدغم وإلا لوجب أن يقال ايتخذ هذا آخر الكلام فى المهموز فلنشرع فى الفصل الذى به تختم الفصول وهو

﴿ فصل فى ﴾ بناء اسمى الزمان والمكان

الالفاظ ظروف لها وهذا توسع شائع ولا ينافيه لما اشتهر أيضا من كون الالفاظ أوعية وقوالب لا نفس المعانى لان المعانى لما كانت مأخوذة من الالفاظ مستفادة منها كما يؤخذ المظروف من الظرف جعلت الالفاظ ظروفا للمعانى ثم ان بيان المعانى قد يكون بالالفاظ وقد يكون بغيرها فصار بيان المعانى كظرف محيط بالالفاظ فظروف الالفاظ نفس المعانى وظروفها بيان المعانى فلا منافاة (وهو) أى ما ذكر من اسمى الزمان والمكان وانما أفرده مع تثنية المرجع اشعارا بوحدة صيغتهما كما سيصرح بذلك بعد (اسم وضع لزمان أو مكان) شامل لنحو يوم ومكان (باعتبار وقوع الفعل) بمعنى الحدث (فيه) أى فى ذلك الاسم الموضوع وهذا مخرج لنحو يومك أو مكانك حسن (مطلقا) مخرج لنحو صمت يوما وجلست امامك فان يوما وأمام فيهما وضعا للزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل فيهما بقيد وقوعهما بعد عامل بخلاف مضرب لزمان الضرب أو مكانه فانه وضع لذلك سواء وقع بعد عامل أولا (من غير تقييد) أى بشخص أو زمان فاذا قلت مخرج فمعناه موضع الخروج المطلق أو زمان الخروج المطلق ومن ثم لم يعملوا اسم الزمان والمكان فى مفعول ولا ظرف فلا تقول مقتل زيدا ولا مخرج اليوم لئلا يخرج من الاطلاق الى التقييد هذا عند المتقدمين وأما المتأخرون من النحاة فقد جوزوا اعمال اسم الزمان والمكان فى الظرف وعللوا بأن الظرف يكفيه رائحة الفعل كذا ذكره علاء الدين البسطامى وفيه بحث لان تعليله بالاطلاق منقوض بالصفات الجارية على الفعل لانهم صرحوا بأنها موضوعة لذات مبهمة باعتبار معنى معين يقوم بها فيتركب مدلولها من ذات مبهمة لم يلاحظ معها خصوصية اصلا ومن صفة معينة فيصح اطلاقها على كل متصف بتلك الصفة وذلك المعنى المعتبر فيها يسمى مصححا للاطلاق ويلزم ذكر الموصوف لفظا أو تقديرا تعيينا للذات التى قام بها المعنى انتهى وقد يجاب بأن اسماء الزمان والمكان تخالف سائر المشتقات غير الآلة لانها لذوات غير مذهوب بها مذهب الصفة ولا لمجرد المعنى كالمصدر فلا تعمل وذلك لان الصفات كما تقدم هى ما تدل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود وهو ليس بصادق على اسماء الزمان والمكان لاخذ خصوص الزمان والمكان فى مدلولها واعتبار الابهام المطلق فى مدلول الصفات حتى بالقياس الى خصوص الجنسية هذا هو التحقيق فتأمل (وهو) أى الاسم الموضوع للزمان والمكان (من الالفاظ المشتركة) فيه اشارة الى أن الاولى أن يقول المصنف فى بناء اسم الزمان والمكان بتوحيد لفظة اسم لاتحاد صيغتهما (فتقول بناء) أى صيغة (اسمى الزمان والمكان من يفعل بكسر العين) أى مما عين مضارعه مكسور (على) وزن (مفعل مكسور العين للتوافق) أى لاجل التوافق بينهما فى العين وذلك (كالمجلس فى السالم) أى فى الفعل الصحيح (والمبيت) والمبيع أيضا (فى غير السالم أصله) أى المبيت (مبيت) بكسر الياء وسكون ما قبلها (نقلت كسرة الياء الى ما قبلها) وكذلك فى المبيع (ومن يفعل بفتح العين وضمها) أى مما عين مضارعه مفتوح أو مضموم (على) وزن (مفعل مفتوح العين اما) مجيئه بالفتح (فى مفتوح العين فللتوافق) أى فلاجل ايقاع التوافق بينه وبين فعله فى العين (وأما) مجيئه بالفتح (فى مضمومه) أى مضموم العين (فلتعذر الضم لرفضهم) أى لتركهم أى العرب

وهو اسم وضع لزمان أو مكان باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا من غير تقييد وهو من الالفاظ المشتركة مثلا المجلس يصلح لمكان الجلوس وزمانه (فتقول) فى بناء اسمى الزمان والمكان (من يفعل بكسر العين على مفعل مكسور) العين للتوافق (كالمجلس) فى السالم (والمبيت) فى غير السالم أصله مبيت نقلت كسرة الياء إلى ما قبلها (ومن يفعل ويفعل بفتح العين وضمها على مفعل مفتوح العين) أما فى مفتوح العين فللتوافق واما فى مضمومه فلتعذر الضم لرفضهم

(مفعلا) أى بضم العين (فى الكلام) أى فى كلامهم (الا مكرما ومعونا) مصدرين بمعنى الاكرام والاعانة قال الغزى هذا الاستثناء لا يصح لعدم الانحصار المطلق فيما ذكره لانه قد جاء مهلك بضم اللام مصدر هلك وميسر بضم السين مصدر قرأ عطاء بن أبى رباح ومجاهد كما نقله ابن عطية قوله تعالى فناظر الى ميسرة على الامر فى ناظر وضم السين فى ميسرة وذكر ابن القطاع أنه جاء مألك بالهمزة وضم اللام بمعنى الرسالة وقال الشاعر من بحر الرمل المحذوف والحذف هو حذف السبب الخفيف وأجزاؤه فاعلاتن ست مرات :

أبلغ النعمان عنى مألكا ❊ انه قد طال حبسى وانتظارى

(ويرجح الفتح) أى فتح عين مفعل فى المفتوح والمضموم (على الكسر لخفته) أى الفتح (كالمذهب) والمفتح (من يذهب) ويفتح (بالفتح) أى فتح عين الفعل (والمقتل) والمدخل (من يقتل) ويدخل (بالضم والمشرب من يشرب بالفتح) وانما كرره مع أنه قد ذكر مثال المفتوح لنكتة وهى مجيئه من باب سأل يسأل وعلم يعلم ولذا استدركه الشارح بقوله (لكن من باب علم يعلم) أى لا من باب سأل يسأل وحينئذ فلا تكرار فى المثال (و) المخاف و (المقام من) يخاف و (يقوم) كل منهما (أجوف) واوى (الاصل) مخوف و (مقوم اعل) كلاهما (اعلال) خاف و (قام ولما كان هنا) أى فى مفعل من المفتوح والمضموم (مظنة الاعتراض) أى موضع يظن فيه ذلك (بأنا نجد اسماء من يفعل بالفتح والضم على) وزن (مفعل بالكسر أشار) أى المصنف (الى جوابه) أى الاعتراض (بقوله وشذ المسجد) وهو بالكسر البيت المبنى للعبادة سجد فيه أولم يسجد قال سيبويه وأما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير كذا فى الجار بردى وغيره وحينئذ يشكل على المسجد بالكسر مما شذ من اسم المكان وقال الدده جنكى ومنه المنخر بكسر الخاء وأما منخر بكسر الميم اتباعا لكسر الخاء فهو فرع منخر بفتحهما وهو ثقب الانف من النخير وهو الصوت بالأنف وكذا منتن بكسر الميم والتاء فرع على منتن بضم الميم وكسر التاء وهو الرائحة الكريهة ولا ثالث لهما (والمشرق والمغرب والمطلع والمجزر مكان نحر الابل والمرفق مكان الرفق) ضد الضر (والمفرق مكان الفرق ومنه) أى من المفرق بمعنى مكان الفرق (مفرق الرأس) أى وسطه سمى به لانه موضع مفرق الشعر (والمسكن مكان السكون والمنسك مكان العبادة) من النسك وهو العبادة (والمنبت مكان النبات والمسقط مكان السقوط ومنه) أى من هذا المعنى (مسقط الرأس) أى موضع سقوط الولد عن الام يقال هذا مسقط رأسى أى موضع ولدت فيه (يعنى) أى المصنف (ان هذه) أى المذكورات من قوله وشذ الى هنا (كلها جاءت مكسورة العين على خلاف القياس والقياس الفتح) أى فتح العين (لان المجزر من يجزر مفتوح العين) قال الغزى وفيه نظر فعن الجوهرى جزرت الجزور اجزرها بالضم وفى القاموس الجزر ضد المد وفعله كضرب يضرب وقد يضم فيهما مع مخالفته للقياس أيضا كما لا يخفى انتهى (والبواقى من مضمومه) أى العين (وحكى) أى عن العرب (الفتح فى بعضها أى فتح العين فى بعض هذه المذكورات على ما هو القياس وهو) أى البعض المحكى فيه الفتح (المسجد والمسكن) وهو لغة أهل الحجاز (والمطلع) قال الغزى وفيه نظر فقد حكى أيضا فى المرفق والمفرق وبالفتح قرأ حمزة والكسائى وخلف فى المنسك ثم ان أريد بالمسجد المكان المبنى للعبادة سجد فيه أولم يسجد فهو خارج عن الباب لعدم جريانه على الفعل كالمقبرة

مفعلا فى الكلام الامكرما ومعونا ويرجح الفتح على الكسر لخفته كالمذهب من يذهب بالفتح (والمقتل) من يقتل بالضم (والمشرب) من يشرب بالفتح لكن من باب علم يعلم (والمقام) من يقوم أجوف والأصل مقوم أعل اعلال قام ولما كان هنا مظنة اعتراض بأنا نجد أسماء من يفعل بالفتح والضم على مفعل بالكسر أشار الى جوابه بقوله وشذ (المسجد والمشرق والمغرب والمطلع والمجزر) مكان نحو الابل (والمرفق) مكان الرفق (والمفرق) مكان الفرق ومنه مفرق الرأس (والمسكن) مكان السكون (والمنسك) مكان النسك وهو العبادة (والمنبت) مكان النبات (والمسقط) مكان السقوط ومنه مسقط الرأس يعنى أن هذه كلها جاءت مكسورة العين على خلاف القياس والقياس الفتح لان المجزر من جزر مفتوح العين والباقى من مضمومه (وحكى الفتح فى بعضها) أى فتح العين فى بعض هذه المذكورات على ما هو القياس وهو المسجد والمسكن والمطلع

على ما يفيده التعريف السابق على ما تقدم بيانه فلا يجوز ان يحكم على الكسر فيه بالشذوذ وان أريد به موضع السجود فلا وجه لذكره لتنصيص سيبويه على انه بالفتح لا غير (وأجيز الفتح فيها) أى فى هذه المذكورات (كلها على القياس لكن لم يحك) أى الفتح (فى الجميع قال) الامام اللغوى يعقوب (ابن السكيت) بسين مكسورة وكاف مشددة مكسورة (فى) كتاب (اصلاح المنطق الفتح) أى فتح العين (فى) المذكورات (كلها جائز) أى بحسب القياس (وان لم نسمعه) أى الفتح (يعنى فى الكل) قال ابن الانبارى ابن السكيت هذا هو من أكابر أهل اللغة وقال المبرد ما رأيت للبغداديين كتابا فى اللغة خيرا من اصلاح المنطق ليعقوب بن اسحاق السكيت انتهى (هـذا) أى الحكم (الذى ذكرنا) من اشتراك ما عين مضارعه مفتوح مع الذى عين مضارعه مضموم فى المفعل المفتوح العين وانفراد المكسور العين بالمفعل المكسور (انما يكون إذا كان الفعل صحيح الفاء واللام وأما غيره أى غير صحيح الفاء واللام فمن المعتل الفاء اسم الزمان والمكان مكسور عينه أبدا)وقيده بعض شراح الشافية بالواوى الذى حذف واوه فى المضارع ولم يكن لامه حرف علة ثم قال لانه لو كان يائيا لكان بمنزلة الصحيح وهذا يوافق ما ذكره ابن عصفور فى المقرب ولانه لو لم يحذف الواو منه لكان بمنزلة الصحيح كالموجل لكن ينافيه ما ذكره فى المطلوب من ان الموجل والموسم بالفتح من باب علم وحسن وفائدة قوله ولم يكن لامه حرف علة الاشارة الى ان المعتل الفاء واللام كالناقص وقال صاحب المقرب المعتل الفاء الواوى المضاعف حكمه حكم المضاعف ذكره الدده جنكى (كالموضع والموعد لان الكسر ههنا) أى فى المعتل الفاء الواوى (اسهل) أى من الفتح (بشهادة الوجدان) أى الحس والذوق لان المسافة بين الفتح والواو منفرجة وأما الفتح فى اليائى كالصعود من سفل الى علو فينقل على اللسان (قال ابن السكيت وزعم الكسائى) أى قال الكسائى (انه سمع) أى عن العرب (موحلا بالفتح وسمع الفراء موضعا بالفتح) قال الغزى هـذا يوافق حكاية يونس وغيره فيما حكاه سيبويه ان ناسا من العرب يقولون موحل وموجل بفتح الحاء والجيم (قال الشاعر على ما رواه الكسائى) من بحر المديد المحذوف وأجزاؤه فاعلاتن فاعلن فاعلاتن مرتين :

(فاصبح العين ركودا على الاو * شاز أن يرسخن فى الموحل)

العين جمع العيان وهى الحديدة التى تكون آلة الثورين للحرث أو البقر التى تحرث وقال الغزى العين بكسر المهملة جمع أعين فى المذكر وجمع عيناء فى المؤنث يقال رجل أعين بين العين بالتحريك إذا كان واسع العين والمراد هنا بقر الوحش انتهى وركودا بضم الراء جمع راكد من ركد الماء ركودا سكن والاوشاز جمع وشز بالتحريك وهو المكان المرتفع وجمع الجمع أواشيز ورسخ الشىء رسوخا إذا ثبت والموحل من الوحل وهو الطين الرقيق والمعنى على الثانى فأصبحت العين أى البقر الوحشى مقيمات على الأمكنة المرتفعة مخافة ان يقعن فى مكان الوحل فلا يخلصن وعلى الأول فأصبحت الحدائد التى تحرث بها ثابتة على المواضع المرتفعة لئلا يرسخن فى الموضع الذى فيه الطين الرقيق ولعل السابق أوجه (ونحو ذلك) أى ما رواه الكسائى والفراء (شاذ) أى لا يقاس عليه (ومن المعتل اللام اسم الزمان والمكان مفتوح عينه أبدا سواء كان الفعل) أى الفعل المعهود وهو المضارع (مفتوح العين أو مضمومه

(وأجيز الفتح فيها) كلها على القياس لكن لم يحك فى الجميع قال ابن السكيت فى اصلاح المنطق الفتح فى كلها جائز وان لم نسمعه يعنى فى كل (هذا) أى الذى ذكرنا انما يكون (إذا كان الفعل صحيح الفاء واللام وأما غيره) أى غير صحيح الفاء واللام (فمن المعتل الفاء) اسم الزمان والمكان (مكسور عينه أبدا كالموضع والموعد) لان الكسر ههنا أسهل بشهادة الوجدان قال ابن السكيت وزعم الكسائى أنه سمع موحلا بالفتح وسمع الفراء موضعا بالفتح قال الشاعر على ما رواه الكسائى

فاصبح العين ركودا على الاو

شاز أن يرسخن فى الموحل

ونحو ذلك شاذ (ومن المعتل اللام اسم الزمان والمكان مفتوح عينه أبدا) سواء كان الفعل مفتوح العين أو مضمومه

أو مكسوره واويا أو يائيا) خبر كان محذوف والمراد التسوية بين الواوى واليائى وتقديم خبر كان فى مثل هـذا الموضع واجب لانه لو لم يقدم الخبر لم يعلم منه التسوية بل لابد من التصريح بلفظ سواء ذكره الشريف فى شرح المفتاح (لتقلب اللام الفا) وذلك (كالمأوى والمرمى) والمدعى والمرعى (مثل) أى المصنف (بمثالين تنبيها على ان الحكم واحد فيما عينه أيضا حرف علة) وهو مأوى (وفيما ليس كذلك) وهو مرمى (وروى مأوى الابل ومأقى العين بالكسر) أى كسر عين الفعل (فيهما) قال الاندلسى ذكر الفراء مأوى الابل وذكر غيره مأقى العين قال السيرافى وعندى ذلك غلط لان الميم اصلية وفى الصحاح موق العين طرفها مما يلى الانف واللحاظ طرفها الذى يلى الاذن والجمع أماق وآماق مثل ابار وآبار ومأقى العين لغة فى موق العين وهو فعلى وليس بمفعل لان الميم من نفس الكلمة وانما زيدت فى آخره الياء للالحاق ولم يجدوا له نظيرا يلحقونه به لان فعلى بكسر اللام نادر لا نظير له فألحق بمفعل فلهذا جمعوه على مآقى على التوهم انتهى (ولى ههنا) أى فى مأوى ومأقى (نظر لانهم) أى الصرفيين (يقولون معتل الفاء يكسر ابدا ومعتل اللام يفتح ابدا فلم يعلم ان معتل الفاء واللام كيف حكمه أيفتح أم يكسر وكثيرا ما ترددت فى ذلك) أى فى حكم معتل الفاء واللام (حتى وجدت فى تصانيف بعض المتأخرين) لعله يشير به إلى الجار بردى فى شرح الشافية فانه ذكر فيه (أنه) أى معتل الفاء واللام أى ان اسم الزمان والمكان منه (كالناقص نحو موقى بفتح القاف وفى كلام صاحب المفتاح أيضا ايماء الى ذلك) أى الى كون اسم الزمان والمكان من المعتل المذكور مفتوح العين كالناقص حيث قال واسم الزمان من الثلاثى المجرد على مفعل بسكون الفاء وفتح العين فى المنقوص ألبتة وبالكسر منه فى المثال وفى غيره أيضا ان كان من باب يضرب يريد باب الصحيح والا فتحت انتهى فقوله والا فتحت شامل للمعتلات بأسرها غير المذكورين (وقد تدخل على بعضها) أى هذه المذكورات (تاء التأنيث امالمبالغة) فيه اشارة الى أن لها شأنا فى نفسها (أو لارادة البقعة) يعنى أن الغرض من ادخالها اما مجرد المبالغة وذلك فى اسم الزمان والمكان على السواء واما علامة التأنيث بسبب ارادة البقعة وذلك مختص بالمكان (وذلك) أى دخول التاء على بعض اسماء المكان للمبالغة أو ارادة البقعة (مقصور) أى موقوف (على السماع) أى من العرب (كالمظنة للمكان الذى يظن ان الشىء فيه والمقبرة بالفتح) أى فتح الباء (لموضع يقبر فيه) أى يقبر فيه الميت (والمشرقة للموضع الذى يشرق) اى يطلع (فيه الشمس وشذ المقبرة والمشرقة بالضم) أى ضم الباء والراء (لان القياس الفتح) أى فيهما (لكونهما) أى المقبرة والمشرقة (من يفعل مضموم العين وقيل انما يكون) أى الضم (شاذا) هذا ما يقتضيه التعريف السابق على ما تقرر ونظيره جزم الشارح فى الكلام على اسم الآلة فلا وجه للتبرى كذا قاله الغزى (اذا أريد به) أى بالمضموم من المثالين المذكورين (مكان الفعل) أى مكان يقع فيه الفعل وهو الدفن والشروق (وليس) أى المراد (كذلك فان المراد ههنا) أى فى المثالين المذكورين (المكان المخصوص) المهيأ للدفن والشروق وقع فيه ذلك أو لم يقع وعلى تقدير وقوعه ليس الوقوع ملحوظا فيه (قال ابن الحاجب) وانما لم يقل وقال بالواو تنبيها على أن ما قدمه من أن هذا المكان المخصوص تفسير لكلام ابن الحاجب

أو مكسوره واويا أويائيا لتقلب اللام الفا (كالمأوى والمرمى) مثل بمثالين تنبيها على أن الحكم واحد فيما عينه أيضا حرف علة وفيما ليس كذلك وروى مأوى الابل ومأقى العين بالكسر فيهما ولى ههنا نظر لانهم يقولون معتل الفاء يكسر أبدا ومعتل اللام يفتح أبدا فلم يعلم أن معتل الفاء واللام كيف حكمه أيفتح أم يكسر وكثيرا ما ترددت فى ذلك حتى وجدت فى تصانيف بعض المتأخرين أنه مفتوح العين كالناقص نحو موقى بفتح القاف وفى كلام صاحب المفتاح أيضا ايماء الى ذلك (وقد تدخل على بعضها تاء التأنيث) اما للمبالغة أو لارادة البقعة وذلك مقصور على السماع (كالمظنة) للمكان الذى يظن أن الشىء فيه (والمقبرة) بالفتح لموضع يقبر فيه (والمشرقة) للموضع الذى تشرق فيه الشمس (وشذ المقبرة والمشرقة بالضم) لان القياس الفتح لكونهما من يفعل مضموم العين وقيل انما يكون شاذا اذا أريد به مكان الفعل وليس كذلك فان المراد ههنا المكان المخصوص قال ابن الحاجب

(واما ما جاء) أى عن العرب يعنى سمع منهم (على مفعلة بالضم) أى ضم العين (فأسماء غير جارية) أى غير مشتقة (على الفعل لكنها) أى ما جاء على مفعلة بالضم (بمنزلة قارورة وشبهها) أى فى كونها غير جارية على الفعل فان القارورة فى اللغة اسم لمقر المائعات لكنها خصت بالزجاجة المخصوصة ومثله الدبران فانه خص من بين ما يوصف بالدبور بالمنزلة الرابعة للقمر (وقال بعض المحققين) هذا القول نقله الجار بردى عن شرح الهادى (ان ما جاء على مفعلة بالضم يراد بها انها موضوعة لذلك) أى المكان المخصوص (ومتخذة) أى مهيأة (له) أى لذلك (فالمقبرة بالفتح مكان الفعل وبالضم البقعة التى من شأنها) أى عادتها (ان يقبر فيها أى التى هى المتخذة لذلك) أى القبر والدفن (وكذلك المشرقة) أى بفتح العين وضمها فانه بالفتح يراد به موضع يشرق فيه الشمس وبالضم الموضع المخصوص المتخذ لذلك كما قال (الموضع الذى تشرق فيه الشمس المهيأ لذلك) أى الشروق (فنحو ذلك) أى المذكور مما جاء بالضم او الفتح (لم يذهب به) أى بنحو ذلك (مذهب الفعل) أى لم يجر مجرى الفعل يعنى انهم لم يجعلوا هذه الاسماء متصلة بالفعل ومشتقة منه لثبوت مفهوماتها بل انها موضوعة هكذا فلا يراد صدور الفعل فى زمان أو مكان (وجعل خروج صيغته) أى صيغة نحو ذلك (عن صيغة الجارى على الفعل دليلا على اختلاف معناه) أى معنى نحو ذلك يعنى جعل دليلا على ان المراد من صيغة المضموم الدوام والثبوت دون التجدد والحدوث كما أنهما مراد ان من صيغة الجارى عليه (وكان) أى الشان (ينبغى) أى يجب على المصنف (ان ينبه على ان المظنة أيضا) أى مثل مانبه على المقبرة والمشرقة (شاذ لانها) أى المظنة (بالكسر والقياس الفتح لانه) أى المظنة (من يظن بالضم) أى وقياس اسم المكان من يفعل المضموم على مفعل بالفتح وقد يقال انما ترك ذلك اشارة الى ان المظنة ليست باسم مكان حقيقة لان اسم المكان ما وضع لمكان الفعل المشتق هو منه والمظنة ليست كذلك اذ ليس المراد انها مكان الظن بل مكان يظن ان الشىء المظنون حاصل فيه وأما قوله اولا كالمظنة فبناء على انها شبيهة به لفظا ومعنى فتأمل (وبناء اسم الزمان والمكان مما زاد على الثلاثة ثلاثيا مزيدا فيه كان) أى ما زاد على الثلاثة (أو رباعيا مجردا او مزيدا فيه كاسم المفعول) أى من ذلك المزيد فيه (لان لفظ اسم المفعول أخف بفتح ما) أى الحرف الذى (قبل الآخر) أى منه (ولانه) أى اسم المفعول (مفعول فيه فى المعنى) أى لتعلق فعل الفاعل ووقوعه فيه (فيكون لفظ اسم المفعول له) أى لاسم الزمان والمكان (أقيس) أى أوفق الى القياس من غيره (كالمدخل) من أدخل يدخل (والمقام) من أقام يقيم (والمدحرج) من دحرج يدحرج (والمنطلق) من انطلق ينطلق (والمستخرج) من استخرج يستخرج (والمحرنجم) من احرنجم يحرنجم (قال) أى الشاعر (محرنجم الجامل والنؤى) ولم اقف على تمامه أو صدره والمحرنجم مكان الاجتماع والجامل بالجيم القطيع من الابل مع رعاتها والنؤى بالنون والهمز والياء المشددة جمع نؤى أصله نؤوى على فعول وهو الحفيرة أى الخندق حول الخباء لئلا يدخله المطر (ولما كان هنا بحث يناسب اسم المكان أشار) أى المصنف (اليه بقوله) يشير الى مفعلة الآتى ليس من اسم المكان وهو صحيح لان اسم المكان ما وضع لمكان الفعل ومفعلة الآتية اعيان لامكان فعل وايضا وضع اسم المكان للدلالة على انه حصول مطلق الفعل ووضع مفعلة لكثرة

وأما ما جاء على مفعلة بالضم فأسماء غير جارية على الفعل لكنها بمنزلة قارورة وشبهها وقال بعض المحققين ان ما جاء على مفعلة بالضم يراد بها انها موضوعة لذلك ومتخذة له فالمقبرة بالفتح مكان الفعل وبالضم البقعة التى من شأنها أن يقبر فيها أى التى هى المتخذة لذلك وكذلك المشرقة الموضع الذى تشرق فيه الشمس المهيأ لذلك فنحو ذلك لم يذهب به مذهب الفعل وجعل خروج صيغته عن صيغة الجارى على الفعل دليلا على اختلاف معناه وكان ينبغى أن ينبه على أن المظنة أيضا شاذ لانها بالكسر والقياس الفتح لانها من يظن بالضم (و) بناء اسمى الزمان والمكان (مما زاد على الثلاثة) أى ثلاثيا مزيدا فيه أو رباعيا مجردا أو مزيدا فيه (كاسم المفعول) لان لفظ اسم المفعول أخف بفتح ما قبل الآخر ولانه مفعول فيه فى المعنى فيكون لفظ اسم المفعول له أقيس (كالمدخل والمقام) والمدحرج والمنطلق والمستخرج والمحرنجم قال:

محرنجم الجامل والنؤى ❊

ولما كان هنا بحث يناسب اسم المكان اشار اليه بقوله

(واذا كثر الشيء بالمكان قيل فيه مفعلة) بفتح الميم والعين واللام وسكون الفاء مبنية (من الثلاثى المجرد) أى ان كان الاسم مجردا بنى وان كان مزيدا فيه رد المجرد وبنى (فيقال أرض مسبعة) أى كثيرة السبع (ومأسدة) أى كثيرة الاسد (ومذأبة) أى كثيرة الذئب (و) من المجرد (مبطخة) أى كثير البطيخ (ومقثأة) أى كثيرة القثاء من المزيد فيه حذفت احدى الطاءين والياء من بطيخ واحدى الثاءين والالف من قثاء ووجدت فى بعض النسخ مطبخة بتقديم الطاء على الباء وهو سهو لكن توجيهها أن يكون من الطبيخ والطبيخ لغة فى البطيخ قال فى ديوان الادب الطبيخ لغة فى البطيخ وهى لغة اهل الحجاز وفى حديث عائشة رضى الله تعالى عنها :أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يأ كل الطبيخ بالرطب. وان كان غير الثلاثى سواء كان رباعيا مجردا كشعلب أو مزيدا فيه كعصفور أو خماسيا كجحمرش وعضرفوط فلا يبنى منه ذلك للثقل بل يقال كثيرة الثعلب والعصفور الى غير ذلك ومما يناسب هذا الوضع اسم الآلة فنقول (واما اسم الآلة وهو) أى الآلة (مايعالج به الفاعل المفعول لوصول الاثر اليه) أى الى المفعول مثلا المنحت الذى يعالج به النجار الخشب لوصول الاثر اليه وقوله وهو راجع الى الآلة وان كان مؤنثا لان مايعالج به الى آخره عبارة عنها وهو مذكر فيجوز أن يقال الآلة هى ما أو هو ما ولا يجوز أن يكون راجعا الى اسم الآلة لان التعريف انما يصدق على الآلة لا على اسمها الا على تقدير .مضاف محذوف أى اسم الآلة اسم مايعالج به

مافيه (واذا كثر الشيء بالمكان قيل مفعلة) وادخال تاء المبالغة فيه للدلالة على الكثرة أو ارادة البقعة كذا ذكره الدده جنكى (بفتح الميم والعين واللام وسكون الفاء) وهى (مبنية) أى مصوغة (من الثلاثى المجرد أى ان كان الاسم) الذى أريد صوغه على مفعلة (مجردا بنى) أى ذلك الاسم على مفعلة (وان كان) أى الاسم (مزيدا فيه رد الى المجرد) أى بأن يجرد عنه الزائد (وبنى) أى على تلك الصيغة (فيقال أرض مسبعة أى كثيرة السبع و) أرض (مأسدة أى كثيرة الاسدو) أرض (مذأبة أى كثيرة الذئب) هذه الثلاثة (من المجرد ومبطخة أى كثيرة البطيخ ومقثأة أى كثيرة القثاء) وهذان (من المزيد فيه حذفت احدى الطائين والياء من) لفظ (بطيخ) فبقى بطخ مخفف الطاء وبنى (و)حذفت (احدى الثائين والالف من) لفظ (قثاء) فبقى قثاء مخفف الثاء وبنى كما ذكر (ووجدت فى بعض النسخ) أى نسخ المتن (مطبخة بتقديم الطاء على الباء) الموحدة (وهو) أى ماوجد (سهو) أى غلط (لكن توجيهها) أى حملها على الوجه الرضى (أن يكون) أى مطبخة (من الطبيخ وهى) أى الطبيخ (لغة فى البطيخ قال فى ديوان الادب) هذا تأييد للتوجيه (الطبيخ لغة فى البطيخ وهى لغة أهل الحجاز وفى حديث عائشة رضى الله تعالى عنها :ان النبي عليه الصلاة والسلام كان يأ كل الطبيخ) بتقديم الطاء على الباء الموحدة (بالرطب) وفى صحيح ابن حبان قال أحمد بن حنبل حدثنا وهب بن جرير قال حدثنا أبى قال سمعت حميدا يحدث عن أنس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأ كل البطيخ أو الطبيخ بالرطب الشك من الامام أحمد انتهى كذا ذكره الغزى (وان كان) أى الاسم (غير الثلاثى) هذا محترز قوله من الثلاثى (سواء كان) أى غير الثلاثى (رباعيا مجردا كشعلب أو مزيدا فيه كعصفور أو خماسيا كجحمرش) بجيم ثم حاء مهم فراء فشين معجمة المرأة العجوز (وعضرفوط) بعين مهملة ثم ضاد معجمة ثم راء فقاء فواو فطاء القطاة الذكر كذا قال سعد الله (فلا يبنى منه) أى من غير الثلاثى (ذلك) أى صيغة مفعلة (ومما يناسب هذا الموضع) أى موضع بحث اسم المكان (اسم الآلة فنقول وأما اسم الآلة وهو أى الآلة مايعالج) أى يزاول (به الفاعل المفعول لوصول الاثر اليه أى الى المفعول مثلا المنحت) وهو (الذى يعالج به النجار الخشب لوصول) أى لأجل وصول (الاثر اليه) أى الى الخشب (وقوله) أى المصنف (وهو راجع الى الآلة وان كان) أى لفظ الآلة (مؤنثا لأن) قوله (ما يعالج الى آخره عبارة عنها) أى عن الآلة وصادق عليها (وهو) أى لفظ مامن قوله ما يعالج (مذكر فيجوز ان يقال الآلة هى ما) أى بتأنيث الضمير باعتبار المرجع (أو هو ما) أى بتذكيره باعتبار الخبر الذى هو لفظ ما(ولا يجوز أن يكون)أى لفظ هو فى قوله وهو مايعالج(راجعا الى اسم الآلة لان التعريف) وهو قوله مايعالج به الفاعل الى آخره (انما يصدق على الآلة) نفسها (لا على اسمها الا على تقدير مضاف محذوف) أى من الكلام تقديره (أى اسم الآلة اسم مايعالج به) يعنى ان المضاف المحذوف مقدر فى جانب خبر الضمير المنفصل الراجع الى لفظ

اسم الآلة لا أنه يحذف الضمير ويؤتى بدله بلفظ اسم كما قد يتوهم من التقدير المذكور (وليس) أى تقدير المضاف المذكور (بصحيح أيضا) أى لكون التعريف حينئذ غير مانع (لانه يدخل القدوم وأمثاله وليس) أى المذكور من القدوم وأمثاله (باسم آلة فى الاصطلاح) لان اسم الآلة فى الاصطلاح هو الاسم الموضوع لآلة باعتبار أن العمل حاصل بها وليس القدوم وأمثاله كذلك فتعين ماسلكه المصنف (وقد علم من تعريف الآلة) المذكور (أنها) أى الآلة (انما تكون للافعال العلاجية) والمراد بها الافعال التى يحتاج صدورها الى تحريك عضو من الأعضاء الظاهرة كالضرب ونحوه (ولا تكون) أى الآلة (للافعال اللازمة اذ لا مفعول لها) فلا معالجة فيها (فيجىء) هذا (جواب أما أى أما اسم الآلة فيجىء على مثال مفعل) بكسر الميم وفتح العين (ومفعال ومفعلة) كذلك أيضا قيل الاصل فى اسم الآلة أن يكون على مفعال وأما مفعل ومفعلة فمنقوص منه لكن الاول بلا عوض والثانى بعوض والدليل على ذلك تركهم الاعلال فى مخيط تبعا لخاط لكونه فى تقدير مخياط وفيه نظر لان الاصل خلاف الاصل والدليل المذكور مع قصوره وهم لاحتمال اسناد التصحيح الى اشتراك الصيغتين فى المعنى كما صح نحو اجتوروا واحتوشوا حملا على تفاعلوا ويؤيده وجوب الاعلال فى نحو مرقاة ومصفاة فافهم كذا قاله الغزى وذلك (مثال محلب) وهو اسم لما يستعان به فى الحلب وان كان فى الحقيقة اسما لما يحلب فيه (أى على) وزن (مفعل ومثال مكسحة) اسم لما يكنس به الثلج وغيره (أى على) وزن (مفعلة بالحاق التاء ويقصر ذلك) أى الحاق التاء (على السماع) أى من كلام العرب فلا يقال مضربة لعدم السماع (ومثال مفتاح) اسم لما يفتح به (أى على) وزن (مفعال وانما قال) أى المصنف (كذلك) أى ذكر الموزون دون الوزن (لئلا يحتاج الى التمثيل) أى تمثيل الموزون يعنى لو ذكر الوزن دون الموزون فيبقى الوزن بلا توضيح ولو ذكرهما جميعا فيؤدى الى التطويل ومن ثم اقتصر على الموزون ومال للاختصار مع عدم الاخلال (ومصفاة) اسم لما يصفى به اللبن وغيره (وهى أيضا على مثال مكسحة) يعنى على وزن مفعلة (لان أصلها) أى أصل مصفاة (مصفوة قلبت الواوالفا) أى لتحركها وانفتاح ماقبلها (لكن) استدرك من قوله على مثال مكسحة (ذكرها لئلا يتوهم خروجها) أى مصفاة عن مثال مكسحة (حيث) تعليلية وهى علة للمنفى لا للنفى (لم تكن) أى مصفاة (على وزن مكسحة ظاهرا) ظرف متعلق بلم تكن (وقالوا) أى العرب (مرقاة بكسر الميم) حال كونهم باتين (على هذا أى على أنها اسم آلة كالمصفاة لانه) أى لان مرقاة (اسم لما يرقى به أى يصعد) به (وهو السلم وانما ذكرها) أى مرقاة مع أنه قد مثل لوزن مفعلة بمثالين غيرها (لان فيها بحثا وهو) أى البحث (أنها) أى مرقاة (جاءت بفتح الميم وهو) أى المفتوح الميم (ليس من صيغ اسم الآلة ومعناها) أى معنى المرقاة المفتوح الميم ومكسورها (واحد فقال) أى المصنف مجيبا عن البحث المذكور (ومن فتح الميم وقال المرقاة أراد المكان أى مكان الرقى) بضم الراء وكسر القاف وتشديد الياء مصدر رقى (دون) اسم (الآلة قال) الامام يعقوب (ابن السكيت قالوا) أى العرب (مطهرة) بفتح الميم (ومطهرة) بكسرها (ومرقاة ومرقاة ومسقاة ومسقاة فمن كسرها) أى الميم فى هذه المذكورات (شبهها) أى المذكورات (بالآلة التى يعمل بها) قال اللقانى ظاهره أنها ليست بآلة حقيقة وهو مخالف لما قدمه

وليس بصحيح أيضا لانه يدخل القدوم وأمثاله وليس باسم الآلة فى الاصطلاح وقد علم من تعريف الآلة انها انما تكون للافعال العلاجية ولا تكون للافعال اللازمة اذ لا مفعول لها (فيجىء) جواب أما اسم الآلة (على مثال محلب) أى على مفعل (و) مثال (مكسحة) أى مفعلة بالحاق التاء ويقصر ذلك على السماع (و) مثال (مفتاح) أى على مفعال وانما قال ذلك لئلا يحتاج الى التمثيل (ومصفاة) هى أيضا على مثال مكسحة لان أصلها مصفوة قلبت الواو ألفا لكن ذكرها لئلا يتوهم خروجها حيث لم تكن على وزن مكسحة ظاهرا (وقالوا مرقاة) بكسر الميم (على هذا) أى على انها اسم الآلة كالمصفاة لانه اسم لما يرقى به أى يصعد عليه وهو السلم وانما ذكرها لان فيها بحثا وهو أنها جاءت بفتح الميم وهو ليس من صيغ اسم الآلة ومعناهما واحد (ومن فتح الميم وقال مرقاة (أراد المكان) أى مكان الرقى دون الآلة قال ابن السكيت قالوا مطهرة ومطهرة ومرقاة ومرقاة ومسقاة ومسقاة فمن كسرها شبهها بالآلة التى يعمل بها

من قوله اسم لما يرقى به ولما سيأتى من قوله والآخر أنها آلات فيؤول قوله هنا التى يعمل بها بأن المراد التى يعمل بها وليست مكانا للعمل (ومن فتحها) أى الميم (قال هذا موضع) مخصوص (يجعل فيه) أى مهيأ لان يجعل فيه شىء سواء حل فيه ذلك الشىء أولم يحل (فجعله) أى جعل اسم الموضع (مخالفا لفتح الميم) أى لمفتوح الميم الذى هو اسم الآلة (وتحقيق هذا الكلام أنها) أى فى الفرق بين مفتوح الميم ومكسوره (أن المرقاة والمسقاة والمطهرة لها اعتباران أحدهما أنها) أى هذه الثلاثة (أمكنة) هذا ظاهر فى غير مطهرة لان المطهرة ان كان المراد بها اناء يتطهر فيه فصحيح وان كان المراد به اناء فيه ماء يتطهر به بالاغتراف منه فلا يصح كونه اسم آلة ولا مكان (فان السلم) الذى هو مسمى للمرقاة مثلا (مكان الرقى) بضم الراء وكسر القاف وتشديد الياء كما تقدم (من حيث ان الرقى فيه) أى من حيث اعتبار أنه يقع فيه الرقى وأنه يهيأ لذلك بدون ملاحظة الوقوع أو اللاوقوع (والآخر) أى من الاعتبارين (أنها) أى هذه الثلاثة (آلات لان السلم آلة الرقى فمن نظر الى) الاعتبار (الاول فتح الميم) أى فى الثلاثة المذكورة (ومن نظر الى) الاعتبار (الثانى كسرها) أى الميم وحينئذ (فالمفتوح والمكسور انما يقالان لشىء واحد لكن النظر) والاعتبار (مختلف فافهم) أمر بالفهم اشارة الى أن وقوع مثل هذين الاعتبارين لشىء واحد فى كلام العرب كثير (ولما قال) أى المصنف (ان صيغ) اسم (الآلة هذه المذكورات) وهى مفعل ومفعال ومفعلة (وقد جاءت أسماء الآلات مضمومة الميم والعين فأشار اليها) أى الى التى جاءت مضمومهما وفى ادخال الفاء فى جواب لما خلاف قيل لايجوز وقيل يجوز على قلة وقد مر تفصيله (بقوله وشذ مدهن) اسم (للاناء الذى جعل فيه الدهن) الاولى أن يقول لوعاء الدهن لان المدهن وعاء الدهن (ومسعط) وهو اسم (للذى جعل فيه السعوط) بفتح السين دواء يصب فى الانف (ومدق) اسم (لما يدق به ومنخل) اسم (لما ينخل به ومكحلة) وهو اسم (للاناء الذى جعل فيه الكحل ومحرضة) وفى الصحاح أنها بكسر الميم وفتح الراء وقال فى شرح الهادى انه المشهور وهو اسم (للذى جعل للاشنان حال كونها) أى هذه المذكورات (مضمومة الميم والعين والقياس كسر الميم وفتح العين وفيه) أى فى الشذوذ (نظر لانها) أى هذه المذكورات (ليست من اسم الآلة يبحث عنها) فى هذه العبارة حزازة الا أن يقدر فيها حذف الموصول أى التى يبحث عنها أو تكون الآلة معرفا باللام الجنسية فهو فى المعنى نكرة فيصح نعتها بالجملة كما فى قوله : * ولقد أمر على اللئيم يسبنى * ولو قال يبحث عنه بالتذكير ليعود الضمير على اسم لكان أوجه إذ البحث انما هو عن اسمها لاعنها الا أن يقال ان يبحث عنها نعت لاسم الآلة باكتسابه التأنيث من المضاف اليه والآلة المبحوث عنها أى عن اسمها هو الاسم الموضوع لآلة باعتبار أن العمل حاصل بها (بل هى) أى المذكورات (أسماء موضوعة لآلات مخصوصة) وهى الآلة المعروفة بالعمل المعين والحاصل أن اعتبار العمل بها داخل فى مفهوم التسمية فى المبحوث عنها وخارج فى غيره كذا ذكره اللقانى (وقال سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل) يعنى لم يجعلوا هذه الاسماء المذكورة متصلة بالفعل ومشتقة منه كالمضموم العين من اسمى الزمان والمكان لان الاسم المشتق من الفعل لم يجىء على مفعل بضم الميم والعين بل هى أسماء موضوعة لهذه الاشياء كسائر الجوامد فلا

ومن فتحها قال هذا موضع يجعل فيه فجعله مخالفا لفتح الميم وتحقيق هذا الكلام أن المرقاة والمسقاة والمطهرة لها اعتباران أحدهما أنها أمكنة فان السلم مكان الرقى من حيث ان الرقى فيه والآخر أنها آلة لان السلم آلة الرقى فمن نظر الى الاول فتح الميم ومن نظر الى الثانى كسرها فالمفتوح والمكسور انما يقالان لشىء واحد لكن النظر مختلف فافهم ولما قال ان من صيغ الآلة هذه المذكورات وقد جاءت أسماء الآلة مضمومة الميم والعين فأشار اليها بقوله (وشذ مدهن) للاناء الذى جعل الدهن فيه (ومسعط) الذى جعل فيه السعوط (ومدق) لما يدق به (ومنخل) لما ينخل به (ومكحلة) للاناء الذى جعل فيه الكحل (ومحرضة) للذى جعل للاشنان حال كونها (مضمومة الميم والعين) والقياس كسر الميم وفتح العين وفيه نظر لانها ليست من اسم الآلة الذى يبحث عنه بل هى أسماء موضوعة لآلات مخصوصة فلا وجه للشذوذ قال سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل

يقال مدهن الا للآلة التى جعلت للدهن ولو جعل الدهن فى وعاء غيره لم يسم مدهنا وكذا غيره وهذا مثل الكلمات التى على وزن المفعول وليس المراد به المفعول وهى أربع كلمات المغفور والمغثور وكلاهما بالغين المعجمة وهما مثل الصمغ يقع على الشجر فيه حلاوة والمغرود وهو أيضا بالغين المعجمة نوع من الكمأة والمعلوق بالعين المهملة وهى مثل للعلاق الذى يعلق به شىء قال أبو سعيد لانظير لهذه الاربعة كذا ذكره الدده جنكى (لكنها) أى هذه الاسماء (جعلت اسماء لهذه الاوعية) المخصوصة (الا المنخل والمدق فانهما اسما آلة) لايطلقان على كل شىء يصدر بسببه النخل والدق عن الفاعل (فيصح أن يقال انهما من الشواذ) والجواب أن الشذوذ فى الاسماء المذكورة عند غير سيبويه وهذا التفصيل المنسوب الى سيبويه هو الصحيح الموافق لقول الشارح فى تفسير المدهن والمسعط أنه الذى جعل فيه الدهن والسعوط والمدق أنه مايدق به والمنخل أنه ماينخل به فعبر فى الاولين بفيه وفى الاخيرين بقوله به فقوله أولا بل هى اسماء موضوعة لآلة مخصوصة مشكل لايوافق تفسيره المذكور ولا قول سيبويه على أن المنخل يمكن اعتباره اسم آلة لانه ينخل به ووعاء أيضا لان النخل حاصل فيه وكلام سيبويه لاينافيه انتهى لقانى (وجاء) أى عن العرب أى سمع من كلامهم (مدق ومدقة) بالحاق التاء وهو مقصور على السماع حال كونهما (بكسر الميم وفتح العين على القياس) أى فى اسم الآلة (هذا) مبتدأ (تنبيه) خبره (على كيفية بناء المرة) واعلم أن المصدر قد يكون للتأكيد والنوع والعدد لانه لايخلو إما أن يكون مدلوله زائدا على مدلول الفعل أولا الثانى للتأكيد والأول لايخلو إما أن يدل على مرات صدور الفعل أو على هيئة صدوره عنه الاول المرة والثانى النوع (وهى) أى المرة (المصدر الذى قصد به الوحدة من مرات باعتبار حقيقة الفعل لاباعتبار خصوصية نوع المرة) ولما كانت مرات الفعل تعتبر تارة بحسب الحقيقة وتارة أخرى بحسب الخصوصيات اللاحقة للحقيقة كانت الهيئة داخلة فى مرات الفعل فأخرجها بقوله باعتبار حقيقة الفعل وقوله لا باعتبار خصوصية نوع المرة زيادة توضيح وفى كون الهيئة دالة على المرة من الفعل نظر لانك إذا قلت حسن الجلسة فالمراد حسن النوع من الجلوس غير معتبر فى الجلوس كونه مرة أو غيرها والمرة هى الفعل الواحد كذا ذكره اللقانى (من المصدر الثلاثى المجرد تكون) أى المرة أى بناؤها (على وزن فعلة بالفتح) أى بفتح الفاء وسكون العين وقال فى شرح المفصل وقد يكون بناء المرة من الثلاثى المجرد لا على وزن فعلة ولا على المصدر المعروف بل على بناء آخر كقولهم غزا غزاوة وقضى قضاة لان مصدرهما الغزو والقضاء والفعلة منهما الغزوة والقضية انتهى وفيه نظر لجواز أن يكون أصلهما غزوة وقضية على وزن فعلة نقلت حركة الواو والياء الى ماقبلهما فقلبتا الفا لتحركهما فى الاصل وانفتاح ماقبلهما الآن الا أن يقال انهما بسلا اعلال من الاوزان المختصة بالمعتلات كما قيل فى قضاة وبغاة وحفاة وزناة وسعاة وعراة وغزاة حال كونها جمعا (تقول ضربت ضربة فى السالم وقمت قومة فى غيره) أى غير السالم (أى ضربا واحدا وقياما واحدا وقد شذ عن ذلك) أى البناء على فعلة (اتيته اتيانة ولقيته لقاءة والقياس أتية ولقية أى لانهما من الثلاثى المجرد (والمرة مما زاد

لكنها جعلت أسماء لهذه الاوعية الاالمنخل والمدق فانهما اسما آلة فيصح أن يقال انهما من الشواذ (وجاء مدق ومدقة) بكسر الميم وفتح العين على القياس هذا تنبيه على كيفية (بناء المرة) وهى المصدر الذى قصد به الوحدة من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لاباعتبار خصوصية نوع المرة (من مصدر الثلاثى المجرد) تكون (على فعلة بالفتح تقول ضربت ضربة) فى السالم (وقمت قومة) فى غيره أى ضربا واحدا وقياما واحدا وقد شذ عن ذلك أتيته اتيانة ولقيته لقاءة والقياس أتية ولقية (و) المرة (مما زاد

على الثلاثة رباعيا كان) أى ما زاد (أو ثلاثيا مزيدا فيه تحصل) أى المرة أى بناؤها (بزيادة الهاء أى تاء التأنيث الموقوف عليها) حال كونها (هـاء فى آخر المصدر) متعلق بزيادة يعنى اذا كانت فى آخر الاسم المفرد ولم تكن عوضا على الاكثر للفرق بينه وبين تاء التأنيث بالفعل وقد ذهبت فى الوقف الحركة التى كان بها التمييز ولم تقلب حرفا آخر غير الهاء لانها أشبه شىء بالالف لمجيئها للتأنيث ولاقتضائها فتح ما قبلها ولم يعكس لانه لو قيل ضربه فى ضربت لالتبس بضمير المفعول وانما قيدنا بالمفرد لان فى الجميع يوقف عليها بالتاء وأما ماروى قطرب عن طيء انهم يقولون كيف البنون والبناه وكيف الاخوة والاخواه بابدال تاء الجمع هاء فى الوقف فضعيف وقيدنا بالاكثر لان بعض العرب يقف عليها بالتاء ومنه قولهم وعليه السلام والرحمت والوقف عليها بالهاء فى نحو الضاربات ضعيف وهيهات ان جعل مفردا وقف عليها بالهاء والا فبالتاء انتهى دده جنكى (كالاعطاءة والانطلاقة والاستخراجة والتدحرجة) ﴿ تنبيه ﴾ اذا كان للفعل مصدران أحدهما اشهر من الآخر فالمرة انما تبنى من الاشهر تقول كذب تكذيبة لا كذابة (هذا الحكم) وهو كون المرة من الثلاثى المجرد على فعلة بالفتح ومما زاد بزيادة التاء (فى الثلاثى المجرد والمزيد فيه والرباعى كلها الا ما) أى المصدر الذى (فيه تاء التأنيث منهما أى من الثلاثى والرباعى فانه) أى الشأن (ان كان فيه) أى فى المصدر (تاء التأنيث فالوصف بالواحدة) أى فى ذلك المصدر (واجب) أى لبيان المرة ولعدم امكان زيادة التاء لئلا يلزم اجتماع علامتين من جنس واحد (كقولك رحمته رحمة واحدة ودحرجته دحرجة واحدة وقاتلته مقاتلة واحدة واطمأننت طمأنينة واحدة) بزيادة الوصف الذى هو الواحدة فى الجميع لاجل بيان المرة كما ذكر (والمصادر التى فيها تاء التأنيث) نوعان (قياسى وسماعى فالقياسى مصدر فعلل وفاعل مطلقا) أى سواء كان من السالم أو الناقص أو الاجوف (ومصدر فعل ناقصا ومصدر أفعل واستفعل اجوفين والسماعى نحو رحمة ونشدة وكدرة وعليك) أى تمسك (بالسماع) أى التتبع لما جاء من الابواب الثلاثة التى ذكروها ومن غيرها كأبواب كراهية وغلبة وسوقة وبغاية وزهادة ودراية (ويبنى منه) أى مما ذكر من الثلاثى المجرد وغيره (مايدل على نوع من الفعل نحو ضربته ضربة أى نوعا من الضرب وجلست جلسة أى نوعا من الجلوس فأشار) أى المصنف (اليه) أى الى ما يدل على النوع (بقوله والفعلة بالكسر أى بكسر الفاء) أى والمصدر الذى على وزن فعلة بكسر الفاء (للنوع من الفعل تقول هو حسن الطعمة والجلسة أى حسن النوع من الطعم والجلوس)الطعم بفتح الطاء ما يؤديه الذوق وبضمها الطعام ذكره فى المختصر وقال فى شرح البزدوى ذكر فى المغرب وغيره أن الطعم بالفتح والضم مصدر طعم الشىء أى أكل وذاق الا أن المفتوح هو المشهور بين جمهور الفقهاء (وقال المصنف رحمه الله تعالى فى شرح الهادى المراد بالنوع الحالة التى عليها الفاعل تقول هو حسن الركبة اذا كان ركوبه حسنا) قال اللقانى لو اسقط الواو من وقال كان اظهر لان قول المصنف هذا لا يخالف ما قدمه الشارح لانه فسر الفعلة بالنوع والمصنف فسر النوع بالحالة المذكورة (يعنى) أى المتكلم بهذا القول (ذلك) أى الركوب الحسن (عادته) أى عادة الشخص المخبر عنه بكون ركوبه حسنا وفهم كون ذلك عادته من صيغة فعلة لامن الجملة وقيل من الصفة المشبهة لانها للدوام فاذا لم يكن ذلك عادته لم يصح

هاء فى آخر المصدر (كالاعطاءة) والانطلاقة والاستخراجة والتدحرجة هذا الحكم فى الثلاثى المجرد والمزيد فيه والرباعى كلها (الامافيه تاء التأنيث منهما) أى من الثلاثى والرباعى فانه ان كان فيه تاء التأنيث (فالوصف بالوحدة)واجب (كقولك رحمته رحمة واحدة) ودحرجته دحرجة واحدة وقاتلته مقاتلة واحدة واطمأننت طمأنينة واحدة والمصادر التى فيها تاء التأنيث فيها قياسى وسماعى فالقياسى مصدر فعلل وفاعل مطلقا ومصدر فعل ناقصا ومصدر أفعل واستفعل أجوفين والسماعى نحو رحمة ونشدة وكدرة وعليك بالسماع ويبنى منه أيضا ما يدل على نوع الفعل نحو ضربته ضربة أى نوعا من الضرب وجلست جلسة أى نوعا من الجلوس فأشار اليه بقوله(والفعلة بالكسر) أى بكسر الفاء (للنوع من الفعل تقول هو حسن الطعمة والجلسة) أى حسن النوع من الطعم والجلوس وقال المصنف رحمه الله تعالى فى شرح الهادى المراد بالنوع الحالة التى عليها الفاعل تقول هو حسن الركبة اذا كان ركوبه حسنا يعنى ذلك عادته فى الركوب

اسناد الصفة المشبهة الى النوع فتأمل (و) تقول (هو حسن الجلسة) هذا تمام مقول المصنف فى الشرح المذكور ثم شرع الشارح فى بيانه بقوله (يعنى) أى المصنف (ان ذلك) أى النوع من الفعل (لما كان موجودا منه) أى من الفاعل (صار) أى ذلك النوع من الفعل (حالة له) أى للفاعل اذ الحالة عرض قائم بمحله والقيام بالشىء أعم من أن يكون قارا فيه كالبياض أو صادرا منه كما هنا ولما كان المتبادر للاوهام من القيام هو المعنى الاول بين الشارح حقيقته بما ذكره ولما ثبت ان النوع من الفعل حالة لفاعله صح تغيير النوع بالحالة التى عليها الفاعل (ومثله) أى مثل حسن الركبة والجلسة فى كونه حالة للفاعل (العذره لحالة وقت الاعتذار والقتلة للحالة التى قتل) أى القتيل (عليها والميتة للحالة التى أميت) أى الميت (عليها هذا) أى كون النوع من الفعل على فعلة (فى الثلاثى المجرد الذى لاتاء فيه) أى لا تاء فى مصدره (وأما غيره) أى غير الثلاثى المجرد المذكور من الرباعى والمزيد فيه والثلاثى ذى التاء (فالنوع منه كالمرة بلا فرق) أى بينهما (فى اللفظ والفارق) بينهما من جهة المعنى والمراد (القرائن اللفظية الخارجية) احتراز عن اللفظية الذهنية وتلك القرائن كالوصف بغير الوحدة والاضافة عند ارادة النوع (تقول رحمة واحدة للمرة و) رحمة (لطيفة أو نحوها) كرحمة بليغة أو رحمة الابرار (للنوع وكذا دحرجة واحدة ودحرجة لطيفة ونحوها) أى كبليغة أو قبيحة (وانطلاقة واحدة للمرة و) انطلاقة (حسنة أو قبيحة او غيرهما) أى كسريعة وشديدة (وكذلك البواقى) من أبواب المزيدات الثلاثية والرباعية فان قيل ان كان المرة والنوع من هذا العلم فلم لم يدرجهما فى تفصيل الابواب والافلم ذكرهما هنا قلنا هما منه لانهما فى الحقيقة نوع من أنواع المصدر لان المصدر يدل على جنس الفعل يتناول المرة والمرتين والمرات وجميع أنواعه فاجمل ذكرهما هناك بقوله عقيب كل باب من الابواب مصدره كذا أو فصل ههنا وأيضا لان بينهما وبين اسم الآلة مشابهة من جهة اللفظ فى بعض الصور فناسب ذكرهما هنا (والله أعلم بالصواب) أى بما يوافق الحق فى الواقع من القول والفعل ولعل الشارح قصد بذلك التبرى من نسبة العلم الى نفسه فضلا عن الاعلمية (واليه) سبحانه وتعالى (المرجع والمآب) من عطف المرادف فيجازى أعمال العباد ان خيرا فخير وان شرا فشر اللهم انا نسألك برحمتك التى ابتدأت بها الطائعين حتى قاموا أن تمن بها على العاصين بعد معصيتهم فانك المحسن بادئا وعائدا وأنا المسىء ومن شأن المحسن اتمام احسانه ومن شأن المسىء الاعتراف بعدوانه يا من أمهل وما أهمل وستر حتى كأنه غفر أنت الغنى وأنا الفقير وأنت العزيز وأنا الحقير اللهم انظر الينا نظر الرضا وامحنا من ديوان أهل الجفا وأثبتنا فى ديوان أهل الصفا وارزقنا على ماعهدنا من حسن الوفا واغفر لى ولوالدى ولمشائخى واخوانى وخلانى ومنّ علينا بتوبة تمحو بها كل جريمة واختم لنا بالحسنى ومنّ علينا بالمطلوب واشمل فى ذلك جميع أهلنا ومشائخنا ومن له حق علينا ومن دعا لنا بمثله وكل المسلمين وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين قال جامعه هذا آخر ما يسر الله جمعه وكان ابتداء الشروع فيه فى منتصف ربيع الآخر وانتهاء تسويده فى اثنى عشر رجب وانتهاء تبييضه فى اثنى عشر رمضان المبارك المعظم أحد شهور عام الف وثلاثمائة وتسعة عشر من أعوام الهجرة والمرجو

وهو حسن الجلسه يعنى أن ذلك لما كان موجودا منه صار حالة له ومثله العذرة لحالة وقت الاعتذار والقتلة للحالة التى قتل عليها والميتة للحالة التى أميت عليها هذا فى الثلاثى المجرد الذى لاتاء فيه وأما فى غيره فالنوع منه كالمرة بلا فرق فى اللفظ والفارق القرائن الخارجية تقول رحمة واحدة للمرة ولطيفة أونحوها للنوع وكذا دحرجة واحدة ودحرجة لطيفة ونحوها وانطلاقة واحدة للمرة وحسنة أو قبيحة أو غيرهما للنوع وكذلك البواقى والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

ممن اطلع عليه ورأى عيبا أو خللا أن يلتمس لى العذر فان هذا الزمان غير قابل للفهم فضلا عن الجمع والترتيب لصعوبته وكثرة أكداره وعظيم أضراره ونسأله الحماية مما يتجدد وكشف مافيه مما لا يحمد وأن يمن علينا بالقبول إنه خير مأمول وأكرم مسئول آمين

الحمد لله الذى بيده تصريف الامور على وفق حكمته وتمييز أفعاله الصحيحة عن الاعتلال سابق ارادته والصلاة والسلام على مصدر الاخلاق المرضية وعلى آله وصحبه الذين سلمت جموعهم من الدنايا والاحوال الردية وبعد فقد تم طبع الكتاب المرسوم بتدريج الادانى الى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجانى تأليف الشيخ عبدالحق الجاوى سبط العلامة النووى الثانى وهو كتاب غزير الماده رقيق العبارة جامع لما تفرق من شتات هذا العلم مع تحقيقات شريفة وتدقيقات منيفة تدل على كثرة اطلاع وعلو كعب وطول باع وقد حليت طرره بشرح السعد التفتازانى على تصريف الزنجانى ليتم النفع ويعظم الوقع وذلك بمطبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر مصححا بمعرفة لجنة التصحيح بها وذلك فى شهر ربيع الاول سنة ١٣٤٨ من هجرة من حازمن الكمال أتم وصف ﷺ وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان الى يوم الدين آمين

﴿ فهرست كتاب تدريج الادانى لحل شرح السعد على الزنجانى ﴾

صحيفة

٦ بيان تعريف التصريف
١٣ تقسيم الفعل إلى الثلاثى والرباعى
٤٠ فصل فى تصريف هذه الافعال أما الماضى
٥٢ وأما المضارع الخ
٧٢ وأما الامر بالصيغة
٧٨ واعلم أنه متى كان فاء افتعل صادا الخ
٨١ ويلحق الفعل غير الحال والمضارع نونان للتوكيد
٩٣ وأما اسم الفاعل والمفعول
٩٩ فصل فى المضاعف
١١٨ فصل فى المعتل
١٢١ معتل الفاء
١٣٥ معتل العين
١٥٧ معتل اللام
١٨١ معتل العين واللام
١٩٠ معتل الفاء واللام
١٩٢ معتل الفاء والعين
١٩٣ معتل الفاء والعين واللام
١٩٤ فصل فى المهموز
٢٠٧ فصل فى بناء اسمى الزمان والمكان
٢١٣ وأما اسم الآلة
٢١٦ تنبيه بناء المرة

﴿ تمت ﴾